# إسماعيل فهمى

# التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط



دار الشروق

# التفاوض من أجل السلام
# فى الشرق الأوسط

طبعة دار الشروق الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

إسـماعيل فهـمى

# التفاوض من أجل السلام
# فى الشرق الأوسط

دار الشروق

## قالوا عن الكتاب

- «إسماعيل فهمى رجل من السلك الدبلوماسى المصرى، أصبح وزيراً لخارجية السادات قبل حرب سنة ١٩٧٣ بوقت قصير. وقد أدى دوراً رئيسيا هاما فى الدبلوماسية المصرية . . . إن المفاوضات من أجل السلام فى الشرق الأوسط ـ التى هى فى الأساس تاريخ شخصى لإسماعيل فهمى ـ قد قلبت عملية صنع السياسة المصرية».

**چون دوسان چور**
**واشنطن بوست**
**يوليو ١٩٨٣**

- «يشرح كتاب إسماعيل فهمى أسباب استقالته، ويعطى وجهة نظر من داخل الحكومة المصرية فى المفاوضات الدبلوماسية التى تمت فى واشنطن وموسكو والعديد من العواصم الأخرى».

**دوجلاس واتسن**
**جريدة الصين**
**٢٤ يوليو ١٩٨٣**

- «إن المؤلف مؤهل جداً بالتأكيد لتقديم قراءة مصرية لفترة رئاسة السادات، حيث أدى خلال تلك الفترة دوراً بارزاً».

**جريدة خليج العرب**

• «هناك مناسبات وأحداث عديدة في تاريخ إسماعيل فهمى الشخصى تؤكد كونه أفضل وزير خارجية عربى فى عصره. لهذا، ولأسباب أخرى عديدة، لاقى كتابه اهتمامًا واسعًا من الدارسين والخبراء السياسيين».

**إريل سوليفان**
**أستاذ بالجامعة الأمريكية فى القاهرة**
**مجلة إيچيبت توداى**
**يونيو ١٩٨٣**

• «إن كتاب مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط كتاب محكم، غنى بالمعلومات.. وهو بالتأكيد عامل رئيسى يساعدنا على فهم صورة مصر والتغييرات والتطورات التى طرأت عليها منذ أوائل السبعينات».

**دكتور ألفين روبينشتين**
**أستاذ العلوم السياسية بجامعة بنسلفانيا**
**أغسطس ١٩٨٣**

• «كتاب ممتاز، سينضم إلى مراجع التاريخ المصرى المعاصر».

**ليفون كيشيشيان**
**مراسل الأهرام فى نيويورك**
**أغسطس ١٩٨٣**

• «إن كتاب إسماعيل فهمى «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» هو جهد رجل كان وزير خارجية قويا ذا وجهة نظر قوية واضحة على الطريق الصحيح الذى يجب على بلاده اتباعه.

هذا، وقد شمل الكتاب السنوات الحرجة التى تبعت حرب الشرق الأوسط ١٩٧٣، وعرض للمشكلات التى تواجه مصر، والتى أدت إلى زيارة السادات للقدس. ويضع الكتاب مبادرة السادات للسلام فى صورتها الدقيقة.

إن إسماعيل فهمى قد أدى دورًا مهمًا فى إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية، ومن المؤكد أن تجد تأثيره ما زال واضحا حتى الآن.

لكل ذلك فإن كتاب «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» هو قراءة أساسية لأى مهتم بالأمور السياسية يحاول فهم السياسة المصرية مع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، وبصفة أساسية: السياسة المصرية تجاه إسرائيل».

**بوب جونز**
مراسل الـ BBC

● كتاب «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» لإسماعيل فهمى هو ذكريات شخصية غاضبة لوزير خارجية مصر (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) الذى استقال اعتراضًا على رحلة الرئيس أنور السادات للقدس».

**جريدة نيويورك تايمز**
**قائمة أحسن ٢٠٠ كتاب لعام ١٩٨٣**

# المحتويـات

# تقديم

**بقلم «عمرو موسى»**

**الأمين العام لجامعة الدول العربية**

عندما تحدث معى الأخ الأستاذ «إبراهيم المعلم»، رئيس اتحاد الناشرين العرب، ورئيس مجلس إدارة «دار الشروق»، مقترحًا أن أكتب تقديمًا لمذكرات «إسماعيل فهمى» وزير خارجية جمهورية مصر العربية الأسبق، وافقت على الفور، بل رحبت، حتى قبل أن أطلع على النص، أو أنظر فى الصفحات؛ فهناك صلات مهنية وشخصية ربطتنى بالراحل الجليل على مدار سنوات طويلة، وهناك أسرته الكريمة التى تربطنى بها أواصر مَوَدَّة عميقة، ثم هناك التاريخ . تاريخ الشرق الأوسط، وتاريخ مصر الحديث، والذى لعب فيهما إسماعيل فهمى دورًا له وزنه، خصوصا إذا وعينا دوره فى مرحلة انطلاق عملية السلام العربى الإسرائيلى إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

لقد كان إسماعيل فهمى، وسوف يظل، علمًا من أعلام الدبلوماسية العربية، بل والدولية . كان زاده هو إلمامه الدقيق بأصول المهنة، جنبًا إلى جنب مع حاسته السياسية المرهفة، وانتمائه الوطنى الثابت، ومن ثم أصبح رمزًا للأداء الدبلوماسى المنضبط على إيقاع الاحتياجات الوطنية والأمانى القومية .

وعندما تولى «إسماعيل فهمى» مقاليد وزارة الخارجية فى مصر عام ١٩٧٣، كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة فى تاريخها، ارتبطت بأمور ثلاثة، أولها التغير الذى طرأ على توجه الحكم فى مصر بشأن السياسة الخارجية فى أعقاب حرب أكتوبر وفى ضوء نتائجها، وثانيها بدء عملية سلام بوساطة أمريكية (تكريس النشاط الدبلوماسى المصرى باعتبار أن حرب أكتوبر آخر الحروب كما ذكر الرئيس السادات أكثر من مرة)، وثالثها تولى وزير يمكن اعتباره من جيل جديد، أو جيل مختلف، زمام الوزارة . وفى اعتقادى أن هناك بعدا رابعا وهو شخصية إسماعيل فهمى التى لم تكن تقبل تدخلا أو وصاية من خارج وزارة

الخارجية، وإن تكن قابلة على الدوام للاستماع إلى المشورة الآتى معظمها من داخل الوزارة، أى من خبرائها وباحثيها الأكفاء من أعضائها.

نعم، لقد بدأت بتولى إسماعيل فهمى وزارة الخارجية مرحلة جديدة مختلفة نوعيًا عما كان قبلها. كان يريد منذ الدقيقة الأولى أن يعيد وزارة الخارجية لتكون وزارة ذات مهنية عالية وليست وزارة تقدم فرصًا للسفر أو للسياحة أو غير ذلك من نوافل الحياة. . ومن ثم بدأ بعزيمة وحماس خطته للنهوض بأداء وكفاءة الدبلوماسية المصرية، والانطلاق بها نحو آفاق جديدة رحبة على المستويات الوطنية والقومية والدولية. وكان همه الحقيقى هو أن يؤمن لوزارة الخارجية مكانها ومكانتها اللائقة بها، وأن يؤكد دورها فى صياغة السياسة الخارجية بصفة خاصة، والوطنية بوجه عام.

والحقيقة أن إسماعيل فهمى جاء إلى وزارة الخارجية فى مرحلة كانت تحتاج إلى شخصية مثل شخصيته تستطيع أن تعيد الثقة إلى أهل الخبرة حتى تتمكن الدبلوماسية المصرية من مواكبة الأحداث والتحولات الكبيرة التى كانت متوقعة وقتها، سواء بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى، أو الاحتلال الإسرائيلى لأرض مصر، أو بالنسبة للأوضاع فى العالم العربى، أو لتطوير الفكر السياسى المصرى فى نظرته إلى العلاقات مع القوى الدولية، حتى وصل الحديث الرسمى المصرى إلى إعلان اقتناعه بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة (السياسية فى الشرق الأوسط) أصبحت فى يد الولايات المتحدة، وهو طرح يختلف جذريًا عن الطرح الناصرى وموقفه إزاء الولايات المتحدة.

ولقد تولى إسماعيل فهمى وزارة الخارجية المصرية فى زمن الحرب (حرب أكتوبر)، وفى غمرة الجهود المبذولة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلى الجاثم منذ عام ١٩٦٧، فاستطاع بمقدرة فائقة وكفاءة مشهودة أن يقود ـ إلى جانب الرئيس السادات ـ مسيرتها التفاوضية على طريق السلام، حتى دب الاختلاف بشأن زيارة القدس عام ١٩٧٧، والذى انتهى باستقالة «إسماعيل فهمى» بعد سنوات أربع حافلة قضاها وزيرًا للخارجية.

ولقد عاصرت ـ بل عايشت ـ إسماعيل فهمى كثيرًا فى تلك الفترة كعضو فى مكتبه السياسى، ورأيته يتحدث حديث الند للند مع كيسنجر، وحديث الزميل للزميل مع جروميكو، وحديث الأشقاء الألداء مع عبد الحليم خدام، وحديث الأشقاء الأعزاء مع محمد بن مبارك (وزير خارجية البحرين آنذاك)، وحديث الود مع الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ونقاش الحسم مع فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة فى تلك الفترة.

وكان فى كل ذلك قوى الحجة، ثابت الجأش، ودودًا بقدر ما يسمح به الوضع السياسى والشخصى مع محدثه، أو شديد المراس بقدر ما تتطلبه المصالح المصرية.

ولا شك أن تأثير إسماعيل فهمى بالنسبة إلىّ شخصيًا كان عميقا، فقد تابعته - بل راقبته - فى طريقة تفكيره، وفى أفعاله وردود أفعاله، وفى تعليماته، وفى طريقة اختياره لمعاونيه، والحق أنه كان فى ذلك كله فريدا، وخاصة إذ قارنته بغيره من الوزراء الذين تابعتهم أيضًا عن قرب أو من بعد، فى كل ما كانوا يفعلونه أو لا يفعلونه. وما يمكن أن أقوله فى هذا الشأن هو أنه كان «الوزير» حقا، وزيراً بكل معنى الكلمة، قراره ينبع من اقتناعه وتحليله، وحسن تنسيقه - فى الوقت المناسب - مع الجهات الأخرى ذات الفعالية بالنسبة للقرار، ودون خوف أو كبير قلق، وذلك مع مساحة مرنة تأخذ فى الاعتبار حقوق الرئيس وتوجهاته، وظروف المجتمع السياسى والبيروقراطى المصرى.

وأستطيع القول، وقد جلست فيما بعد على نفس مقعده وزيرا للخارجية، أن منصب الوزير هذا، وبالذات وزير الخارجية، منصب شديد الحساسية بما لا يقارن به منصب وزارى آخر، فهو يضع الوزير منذ الدقيقة الأولى فوق خشبة مسرح مفتوح، مملوء بالناس، منهم من يتفرج، ومنهم من يتفاعل معك أو ضدك، ومنهم من يراقبك أو يدبر لك، أو يشعر بغيرة إزاءك، وهناك المواطنون والعرب والأجانب، ولكلٍّ زاويته التى ينظر منها، وكثيراً ما تناقضت النظرات والنظريات، وعلى الوزير أن يتعامل معها جميعا وربما فى اللحظة نفسها. وأما النص - أى رسم السياسة الخارجية - فهو يسمح بالكثير من الخروج عليه والإضافة إليه أو الطرح منه أو إعادة صياغته، ويعتمد الأمر فى كثير من جوانبه على مدى ثقة الوزير فى نفسه، ومدى قوته الفكرية وقدرته على الإقناع، وكفاءته فى الإقلاع، أى فى الأداء، وكذلك على مدى المرونة التى يتمتع بها ومدى إدراكه لحدودها. . والمهم أن المسرح مفتوح أمام أبناء الوطن والمنطقة وعلى مستوى العالم الذى كان ينقسم آنذاك إلى تقسيمات كثيرة متناقضة، والكل يتابع باهتمام، باعتبار ما لمصر فى معظم فترات تاريخها من مركز خاص وتأثير إقليمى كبير. . ومن ثم فإن وزيراً قوى الشخصية عالى الكفاءة شديد الثقة بالنفس مثل إسماعيل فهمى كان هو رجل اللحظة، وإن لم يكن فى موقع سهل أو مريح من اليوم الأول إلى اليوم الأخير.

لقد كان إسماعيل فهمى رجلاً رافع الرأس رفيع القدر مرفوع الهامة طوال أطوار حياته. .

رحم الله إسماعيل فهمى وجزاه خيراً بقدر ما قدم لبلده وشعبه وأمته.

# تقـديـــم

**بقلم الدكتور «محمد البرادعى»**

**المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية**

جاء تعيين إسماعيل فهمى وزيراً للخارجية فى فترة صعبة وحرجة، بل قد لا أبالغ فى القول إن وصفتها بالمصيرية، من تاريخ مصر الحديث. فقد قام الرئيس الراحل أنور السادات باختيار إسماعيل فهمى لهذا المنصب بعد فترة وجيزة من انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، التى كانت لها تداعيات وانعكاسات سياسية مؤثرة سواء على المستوى القومى داخل مصر، أو على المستوى الإقليمى فيما يتعلق بمسار النزاع العربى الإسرائيلى وتوازنات القوى فى الشرق الأوسط.

وكما هو معروف، فقد أعقب حرب ١٩٧٣ تغيير جذرى فى سياسة مصر الخارجية. وفى تقديرى أن اختيار الرئيس السادات لشخص إسماعيل فهمى لتولى منصب وزير الخارجية فى تلك المرحلة المصيرية إنما عكس الثقة فى كفاءته كدبلوماسى محنك ذى خبرة واسعة لمعاونته فى إدارة سياسة مصرية خارجية جديدة تقوم على عدم الاعتماد شبه الكامل على الدعم السياسى والعسكرى السوفيتى وعلى التقارب مع الولايات المتحدة. إلا أن فهمى لم يكن ينظر إلى هذا التحول فى السياسة الخارجية المصرية على أنه مجرد عملية إحلال شريك أكبر بآخر، وإنما كان ينظر إليه من منظور أهمية اتباع سياسة مصرية أكثر استقلالية، وبانتهاج سياسة متوازنة مع القطبين الكبيرين تضمن تحقيق مصر لمصالحها فى إطاراتها المختلفة.

ولعل من أهم آثار حرب ١٩٧٣ كذلك ظهور بوادر واحتمالات لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. وكان لإسماعيل فهمى رؤية واضحة فى هذا الاتجاه، فبالرغم من إيمانه بضرورة وأهمية السلام، فإنه كان على اقتناع تام بأن السلام لا يمكن إلا أن يكون سلاماً

شاملاً فى المنطقة يتضمن فى جوهره حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، وليس سلامًا جزئيًا أو منفردًا بين أى من الدول العربية وإسرائيل. وبناء على هذه الرؤية، انصبت جهود وخطوات السياسة الخارجية المصرية على التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. وقد كان لإسماعيل فهمى دورٌ ملموسٌ فى إنجاح مفاوضات فض الاشتباك الأول والثانى، وكذلك فى الإعداد لمؤتمر جنيف الذى كان على وشك الانعقاد قبل زيارة السادات للقدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧.

ولقد كان قرار السادات بالذهاب إلى القدس مخالفًا لرؤية فهمى فى أهمية التوصل إلى أسس تسوية سلمية شاملة قبل زيارة إسرائيل، بحيث تكون الزيارة تتويجًا للاتفاق وليس مقدمة له، وأن يتم كل هذا باتفاق مع الدول العربية والقيادة الفلسطينية.

ومن هنا جاء الاختلاف فى التوجه بين السادات وفهمى، الذى لم يتوان عن الإعراب صراحة للرئيس السادات عن رأيه ومعارضته للخطوة التى كان السادات ينوى القيام بها. وعندما أصر السادات على موقفه، لم يتردد إسماعيل فهمى فى تقديم استقالته كوزير للخارجية؛ فقد قدر أن زيارة إسرائيل دون مباركة الدول العربية لن تؤدى بالضرورة إلى سلام شامل فى منطقة الشرق الأوسط، بل ستؤثر سلبًا على العلاقات المصرية العربية وريادة مصر للعالم العربى. وللأسف، فإن الكثير مما توقعه إسماعيل فهمى قد حدث: فقد مرت مصر بفترة عصيبة فى علاقاتها بالدول العربية، وفقدت لمدة طويلة ريادتها للعالم العربى، وهو الدور الذى لم تَسْتَعِدْهُ بالكامل حتى الآن. وبالتوازى مع هذا، ما زال الشرق الأوسط يزداد بعدًا عن احتمالات التوصل إلى سلام شامل مقبول لكافة الأطراف.

إن هذا الكتاب شهادة تاريخية يدلى بها رجل من رجال مصر القلائل الذين تميزوا بالشجاعة فى التعبير عن وجهة نظرهم والتضحية بمنصبهم فى سبيل التمسك بقناعاتهم، رجل كان لى الشرف والحظ معًا أن أعمل معه عن قرب كمساعد خاص له.

وقد يختلف البعض، بل لا مفر من أن يختلف البعض، مع رؤية إسماعيل فهمى للأحداث والتوجهات فى ذلك الوقت. إلا أننى آمل ألا يكون هناك اختلاف على كفاءة وشجاعة إسماعيل فهمى فى الدفاع عن مصر ومصالحها. وهو دور لا شك أن التاريخ سيسجله له.

# شكر وعرفان

إنه من دواعي شعوري بالفخر والمسئولية أن أكون مشاركا فى كل الأحداث محل النقاش فى هذا الكتاب. ولهذا، فإن مشكلتى لم تكن اكتشاف ما حدث، ولكن تصنيف وتنظيم ذكرياتى حتى يتسنى للقارئ اكتساب رؤية عميقة فيما يتعلق بالأحداث التاريخية الهامة فى هذه الفترة.

إن كتابة المذكرات أمر شخصى على نحو مجهد، والكاتب فى هذا الصدد لا يتلقى سوى مساعدة محدودة، ولكننى كنت محظوظًا فى الحصول على كل الدعم الذى كنت آمل فيه. لقد عايشَتْ زوجتى «عفاف» كل تلك الأحداث التاريخية المتضمنة فى هذا الكتاب معى. إنها لم تلهمنى فقط فى العديد من المناسبات، ولكنها أيضا وفرت لى الجو المنزلى الهادئ الذى عملت فيه دون إزعاج. وقضت ابنتى «راندا» شهورا عديدة تنقل إلى الأوراق ما كان مجرد أفكار تجول فى خاطر أبيها. أما ولدىّ «حامد» و«نبيل» فقد قدما لى العديد من الاقتراحات والتعليقات النقدية المستمرة. إن اهتمامهما اليومى المتواصل بمشروعى قد شجعنى بشكل كبير لأن أراه يكتمل حتى النهاية.

أما «مارينا أوتاواى» فقد وصلت فى المرحلة النهائية لتساعدنى فى تحرير المخطوط. وقد وصلت بالتأكيد فى اللحظة المناسبة. وقد ساعدتنى أيضا سكرتيرتى الموريتانية «ياسمين عبدول»، فى كتابة ما أمليه عليها من مسوَّدات لا حصر لها من المخطوط ثم كتابتها ثانية على الآلة الكاتبة، وذلك بصبر دون كلل ولا فتور، وقد كافحَتْ ببسالة حتى تنتهى من النسخة الأخيرة فى الأيام التى سبقت وتلت ميلاد ابنها «محمد على». لكل هؤلاء أريد أن أعبّر عن مشاعرى القلبية الصادقة بالشكر والعرفان.

**القاهرة، يونيو ١٩٨٢**

## مقـدمة

أعرب أصدقاء كثيرون من مصريين وعرب وأجانب بإلحاح عن اهتمامهم بقراءة قصتى الخاصة المتعلقة بقرار السادات السفر إلى القدس يوم ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٧ . وكان رأيهم أن هذا حَدَثٌ تاريخىٌّ كبير ، وأننى ـ كنائب لرئيس الوزراء ووزير لخارجية مصر حتى ١٧ نوفمبر من نفس العام ـ ملتزم بصورة ما بكسر الصمت الذى فرضْتُهُ على نفسى طواعية . وكان هؤلاء جميعا على اقتناع تام بأنه يتعين علىَّ أن أروى ما حدث بالفعل بين السادات وبينى ، قبل قراره النهائى بالسفر إلى القدس . وهم يرون أيضا أنه بينما حدث بالفعل أنْ حازت زيارة السادات إلى القدس ترحيبا فى بلاد عديدة ، إلا أنه ما زالت هناك تساؤلات رئيسية كثيرة ، وشكوك حقيقية ، حول حكمة المبادرة نفسها ، وما سعت إلى تحقيقه .

كيف توصل السادات إلى قرار زيارة القدس؟ وكيف تم الاحتفاظ بهذا سرا بصورة كاملة؟ وكيف تَأَتَّى أن الرئيس المصرى لم يرَ أنه من الملزم أن يستشير حكومته بشأن مثل هذه الخطوة الكبيرة التى لم يسبق لها مثيل؟ فهل كان متأكدًا من الرفض الإجماعى من حكومته ، ومن مؤسسات البلد؟ ولماذا اختار السادات ألا يستشير أى شخص فى مصر عدا وزير خارجيته ، حسبما اعترف السادات نفسه بذلك؟ وما هى الأسباب التى وراء قرار السادات بأن يخفى تماما عن صديقه الرئيس كارتر أمر الاتصالات الثنائية التى جرت بين مصر وإسرائيل ابتداء من الاتصالات التى تمت فى الرباط فى سبتمبر ١٩٧٧ ثم بعد ذلك فيما يتعلق بقرار السادات النهائى بزيارة القدس ، حيث يبدو الأمر متناقضا ، وبصفة أكيدة ، إذ نجد أنه بينما كان السادات يعتقد بالفعل أن ٩ , ٩٩ فى المائة من حل مشكلة الشرق الأوسط يقع فى أيدى الولايات المتحدة وحدها ؛ فإنه قرر أن يخفى مثل هذه المبادرة الهامة عن الرئيس كارتر . فهل كان التزام السادات بالصمت حيال هذا جزءا من اقتناعه الشخصى ، أم كان فقط خضوعا أو استجابة لرغبة إسرائيل؟

لقد أعرب كل الذين يتوقون إلى سماع قصتى عن رغبتهم فى أن يعرفوا بدقة التطورات

المختلفة التى سبقت رحلة السادات إلى القدس. إن أغلبية من اتصلوا بى كانوا مهتمين بمقارنة روايتى برواية السادات. كما طُلب منى مرارا أيضا أن أقدم تقييمى الشخصى عن تأثير قرار السادات بالخروج عن الموقف العربى الراسخ على فرض تحقيق تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط. وهناك سؤال آخر فرض نفسه، ويدور حول تأثير خطوة السادات التى تأتى من جانب واحد على استقرار المنطقة على المدى القصير، والمدى البعيد.

وإنى أشعر بالتعاطف مع كل من يحرصون على معرفة قصتى، وأنا الآن مقتنع بأن الوقت قد حان لأن أضيف نصيبى إلى ما نشر وما قيل. لقد قررت أن أخرج عن صمتى لأننى أشعر بقلق متزايد حيال التصريحات الكثيرة التى يُدْلَى بها، والكتب والمقالات الكثيرة التى نشرت وتتناول هذا الموضوع. وقد انطلق قرارى الأخير بالمضىّ قدما فى هذا؛ بسبب روايات غير صحيحة قُدمت فى كتب كتبها إسرائيليون، مثل كتاب عيزرا وايزمان «معركة السلام»، وكتاب موشى ديان «نجاح ساحق»، ثم كتاب «عام الحمامة» الذى كتبه ثلاثة من الصحفيين الإسرائيليين، وفوق كل شىء كتاب السادات نفسه «البحث عن الذات».

ولأسباب واضحة، زعم كل شخص أن قصته هى القصة الحقيقية. إلا أنه من الثابت أن الاختلاف الجذرى فيما كُتب أو قيل حتى الآن يوصلنا إلى حقيقة واحدة وهى: أنه لا يمكن - ودون أدنى شك - أن يكون أىٌّ منها هو القصة الأصلية الحقيقية. وهذا أمر طبيعى تماما، إذ إن من كتبوا أو يكتبون عن رحلة السادات إلى القدس تتباين شخصياتهم بدرجة كبيرة، وتختلف كذلك المراكز التى كانوا يشغلونها. ويمكن تقسيمهم إلى فئتين: الأولى مكونة من أفراد جيّدى الاطلاع على ما يجرى بحكم مناصبهم فى حكوماتهم. وتتألف الفئة الثانية من الصحفيين الذين لم تكن لهم وسيلة اتصال مباشر بالمصادر الأساسية، واعتمدت قصتهم على معلومات من الدرجة الثانية أو حتى الثالثة، وأضافوا إليها أجزاءً ونُتَفًا من مخيلتهم. وهكذا تكون الروايات المختلفة التى تقدمها هذه الفئة أقرب إلى القَصص الروائية منها إلى التاريخ!

أما فيما يتعلق بالسادات وبيجين فإنهما لم يلقيا بالضوء على الأحداث، وحتى الآن التزم بيجين بالصمت التام تقريبا، ومن الناحية الأخرى قدم السادات تفسيرات عديدة مختلفة عن كيف، ولماذا، ومتى اتخذ قراره بزيارة القدس. ويكمن تفسير هذه المتناقضات فى شخصية السادات نفسها، وفى تعقيد الأحداث والظروف التى واجهها فى مصر والعالم العربى.

وكـان من المحـتـم أن تؤدى الروايات المتـضـاربـة للأحـداث التى وقـعت حتى زيارة السـادات إلى إثارة خـلاف مـحـمـوم؛ فكلٌ من مـوشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلى، وحسن التهامى مستشار السادات، اللذين مَثَّلا بيجين والسادات فى الاتصالات الثنائية المبكرة فى الرباط، كانا متحمسيْن بصورة خاصة فى الدفاع عن روايتهما للأحداث. وعلى أى حال، لم يكن بمقدور أىٍّ منهما أن يعرف القصة الحقيقية، وأكبر دليل على ذلك أن ديان اعترف فى كتابه الأخير بأنه فوجئ تماما عندما عرف من خلال أجهزة الإعلام بتصريح السادات فى مجلس الشعب المصرى بأنه مستعد للذهاب إلى أى مكان فى العالم بما فى ذلك القدس.

وبغضّ النظر عن كل ما نشرته أو قالته مصادر مختلفة، فإن الحقيقة أن الممثلين الرئيسيين فى هذا السيناريو الضخم هما السادات وبيجين. وفى النهاية لا يمكن أن يحكى القصة سوى هؤلاء الذين عرفوا جيدا الأحداث التى دارت حول الزعيمين. وعلى هذا الأساس أعتقد أن روايتى لها أهمية خاصة، حيث إنها تكشف لأول مرة عن تفكير السادات بخصوص هذه الرحلة إلى القدس. هذا التفكير الذى كشف عنه السادات نفسه فى سلسلة من الاجتماعات بينه وبينى، كُرِّسَتْ فقط لمناقشة موسعة لقراره السفر إلى القدس وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلى. وما يظهر فى روايتى الشخصية يعتمد كلية على ما سمعته من السادات، ومناقشاتى معه وجها لوجه، أو من خلال محادثات تليفونية من خلال خط خاص كان يربط بين مكتبينا ومنزلينا. ولهذه المناقشات أهمية خاصة لأن السادات لم يتكلم قَطّ عن نواياه مع أى شخص عداى، بل حتى لم يبلغ زملاءه فى الحكومة المصرية عن مبادرة بيجين وعن قراراته هو. وفى الواقع اعترف السادات نفسه فى كتابه «البحث عن الذات» بأنه لم يبلغ أحدا سواى، وذكر أيضا أننى كنت ضد مبادرته منذ البداية.

وكان رفضى التام مبنيا على معايير محددة تماما؛ فأنا رجل واقعى، وتقييمى لأى تحرك سياسى جديد مبنىٌّ على تحليل للأرباح والخسائر؛ فكيف يمكن أن تربح بلادى والأمة العربية من نتيجة هذا التحرك؟ وما هى الآثار العكسية التى سوف تنجم عنها؟ ولابد أن أوضح هنا أن رفضى لمبادرة السادات كان يرجع منذ الوهلة الأولى إلى اقتناعى بأن هذه الزيارة فى حد ذاتها لا مراء ستؤثر تأثيرا عكسيا على أمور حيوية ثلاثة وهى: الأمن القومى المصرى، وعلاقة مصر بالدول العربية الأخرى وتكاملها معها، وزعامة مصر للعالم العربى. ولم يكن السادات قد أخذ فى اعتباره أيًا من هذه القضايا. وفضلا عن

ذلك، لم يستطع السادات أن يقنعنى بأن فوائد الرحلة إلى القدس سوف تَفُوق نتائجَها العكسية. ولم يستطع السادات كذلك أن يقدم لى أى دليل ملموس على أن الإسرائيليين سوف يستجيبون إلى التحرك المصرى بقدر مماثل من النية الطيبة. ولم يستطع خلال المناقشات الطويلة الساخنة الجادة أن يبرز أى تبرير قوى لرأيه بأن مثل هذا الأسلوب الجديد تماما سوف يؤدى إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة بما يتفق مع القرارات التى اتخذها من قبل الرؤساء والملوك العرب، وتأكدتْ مرارا فى اجتماعات القمة.

وسوف تتناقض رواية الأحداث هنا مع أقوال صدرت عن السادات، ولا ينبغى أن يدهش هذا القارئ، لأننى متأكد أنه قد ثبت الآن بين دوائر المثقفين والسياسيين أن أقوال السادات المتغيرة تثير دائما شكوكا حقيقية حول صحة ما قاله. فكانت لدى السادات، ودون أن يدرى، خاصةٌ مميزة وهى أنه يقول ـ سواء عن قصد أو غير قصد ـ أشياء متناقضة بشأن كل حدث من الأحداث. وبغضِّ النظر عن أنه بالنسبة إلى كل مشكلة عالمية هناك دائما أكثر من طرف، فإن السادات تَعَوَّدَ أن يخترع قصصا، وأن يمطها حتى تصبح بعيدة كثيرا عن الحقيقة؛ فإن ما كان يقوله كان يعتمد على المناسبة أو على المستمعين. وينطبق هذا بصورة خاصة على ما يخص رحلته إلى القدس، وذلك بسبب خشيته من أن يقول لرؤساء الدول فى العالم العربى ولمواطنيه فى مصر حقيقة ما حدث بالفعل والتنازلات التى قدمها. والمشكلة هى أن السادات لم يدرك أن الحقائق حقائق، ولا يمكن حفظها سرا إلى الأبد؛ فالنظم السياسية لكل الدول المعنية والمسئولة تتطلب التسجيل الكامل والدقيق لكل الأحداث السياسية، وأن يقدم هذا إلى المؤسسات السياسية، ولا ريب فى أن يكون السادات مدركا لهذا، إلا أنه أظهر تجاهلا رهيبا لما ستتركه الحقيقة عند كشفها من تأثيرات سيئة على الثقة فيما قال. لقد تحول السادات إلى سجين لأساليبه الخاصة، ولشخصيته المزدوجة، إلا أنه فى النهاية كان يسعى لمجرد إرضاء ذاته.

ولا يمكن فهم قرار السادات بالسفر إلى القدس، وقرارى بالاستقالة فهما صحيحا، وتقييم هذا دون النظر إلى الأحداث الرئيسية التى وقعت فى السنوات السابقة؛ إذ لم تكن الرحلة إلى القدس بداية محاولة تحقيق السلام فى الشرق الأوسط، بل على العكس من هذا لقد كانت تحركا غير رشيد فى لعبة معقدة وطويلة للسلام، وكانت هذه الجهود قائمة منذ فترة طويلة وتضمنت كثيرا من البذل والتضحية المضنية، وكانت إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع القوى العظمى، وهو ما حدث بعد وفاة عبد الناصر ووصول السادات إلى السلطة، جزءا من هذه العملية. وقد منحت حرب ١٩٧٣ هذه العملية دفعة أكبر لأنها أوضحت للعالم الخارجى أن صراع الشرق الأوسط لا يمكن تنحيته جانبا

كمشكلة إقليمية تماما، وأن اشتعال حرب جديدة قد يؤدى بسهولة إلى تصادم مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. وكانت سنوات من الدبلوماسية الحذرة منذ حرب ١٩٧٣ قد جعلتنا أقرب إلى التوصل إلى حل نهائى. وبحلول نهاية عام ١٩٧٧ بدا أن هذه الجهود سوف تتوج ـ فيما هو محتمل ـ بالنجاح فى مؤتمر چنيف المقرر انعقاده فى ديسمبر.

ولا يمكن فهم وتقييم قرار السادات المفاجئ بالسفر إلى القدس قبل فهم الخطوات السابقة على هذا بنفس الوضوح. ولهذا السبب سوف أبدأ مناقشتى للأحداث ليس من عام ١٩٧٧، بل قبل هذا بخمس سنوات، مع انعقاد ندوة نظمها فى مايو ١٩٧٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بصحيفة الأهرام. وكانت هذه الندوة تمثل أول مناقشة علنية لسياسة مصر الخارجية، وقد أثّرت كثيرا على آراء السادات، حيث قدمت حافزا كبيرا على التغيير. وبعد هذا سوف أدرس العناصر الرئيسية الأخرى التى تعتبر من وجهة نظرى ضرورية لفهم وتقييم تحركات السادات: حرب ١٩٧٣ وتأثيرها على احتمالات السلام فى الشرق الأوسط، وجهود التفاوض بشأن فك الاشتباك على جبهة الحرب، وتدعيم وقف إطلاق النار، ونمو علاقات مصر مع القوى العظمى، والتحرك الضخم الذى قامت به الدول العربية من أجل تحقيق موقف موحد حيال إسرائيل ومشكلة فلسطين، والخطوات الملموسة تماما التى تمت من أجل انعقاد مؤتمر چنيف عقب انتخاب الرئيس كارتر. وسوف أتعرض أيضا إلى الدور الذى لعبه عدد من الأشخاص الرئيسيين، حيث وضع ثلاثة رؤساء أمريكيين ـ نيكسون وفورد وكارتر ـ لمساتهم الشخصية على عملية السلام، وقد كانت بصمات كيسنجر واضحة، وآثارها مستمرة، ولعدة سنوات، وإنما بصورة لم تخدم قضية السلام العادل. وقد كان بريچنيف وجروميكو ومسئولون سوفييت آخرون يظهرون ويختفون عن عملية السلام، محاولين أن يجعلوا وجودهم ملموسا، كما كانوا فى نفس الوقت يقفون بعيدا يراقبون ما يقوم به كيسنجر ويبلّغون على مضض رفض السادات لهم.

وفى النهاية كان السادات مشغولا بعدة مشاعر وأخْيلَة عميقة ومؤثرة فى نفسه، واحتلت مكانا هاما فى تفكيره. هذه المشاعر كانت مزيجاً من القوة والضعف، والتقلب والخوف، والعزيمة والثبات، والرهبة من حرب أخرى، وفوق كل ذلك أحلامه بالعظمة.

وكانت أمامى فرصة طيبة ومسئولية فى نفس الوقت بأننى لم أكن مراقبا فحسب، بل أقوم بدور أيضا، حيث أضع سياسة مصر مع السادات؛ فكوزير خارجية لمصر كنت أشترك فى الأحداث التى أناقشها فى هذا الكتاب عن كثب تماما، فلا أستطيع إعادة النظر إليها وتحليلها كمراقب محايد. وفى الواقع لن يجدى كثيرا أن أدعى الانفصال عن الأحداث؛

فهذا ليس صحيحا . وأنا ملتزم تماما بسياسات ونتائج معينة ، ولا أستطيع تقييم الأحداث إلا فى ضوء ما كنت أرى أنه على مصر أن تفعله وتحققه . ونتيجة لذلك ، فإن هذا الكتاب لا يسرد الأحداث فحسب ، بل إنه يحكم عليها أيضا . ولكن الحقائق التى أقدمها هنا هى الحقائق التى أعرفها من خلال دورى المباشر فى الأحداث . وسوف يجد القارئ الكثير من الآراء ووجهات النظر فى الصفحات التالية ، إلا أنه لن يجد أى شيء يبعد عن الواقع .

المهم أن هذه المذكرات تتعرض لحقبة سياسية فى تاريخ مصر الحديث . . حقبة فريدة فى نوعها . . فريدة بالنسبة للأحداث السياسية والعسكرية التى وقعت خلالها . . ولأهمية هذه الحقبة وخطورتها أعتقد أنها لا تمثل فقط مرحلة فى شريط تسجيلى يتكون من حلقات متعددة ، وإنما فى مخطط واحد طويل .

وكما يبدو ويسجله التاريخ ، فإن العالم العربى لم يكن متماسكا ومتضامنا كما كان قبيل حرب أكتوبر المجيدة وخلالها وبعدها . . وكان أصدق تعبير لذلك الالتحام العربى هو القرارات التى اتخذت فى هذه الفترة وبعدها وعلى أعلى مستوى .

ثم ذهب السادات إلى «بيجين» . . فكان مفعول هذا الالتحام الجديد والغريب على «النظام العربى المصرى» بل على «الالتحام العربى المصرى» من حيث العمق مفعولا عكسيا وجذريا .

وأخيرا ، كان لهذه الزيارة آثار مركبة على الكيان العربى كله . . وكان مفعولها كمفعول الزلزال على الطبيعة الخضراء . . لذلك لم يكن غريبا أن تبدأ إسرائيل ـ ولأول مرة بعد زيارة السادات للقدس ، وتحت راية السلام ـ بالعربدة فى الضفة والقطاع ، وبالنسبة للقدس ، والجولان ، وضد العراق . . ثم تغزو لبنان غزوا كاملا تحت شعار تأمين الجليل !

هذا وغيره جزء من الشريط الشرق أوسطى الذى لم تكتمل فصوله أو حلقاته بعد .

وهذا وغيره تتناوله فصول هذه المذكرات التى يحتوى آخرها على «تشخيص وعلاج» لما وصلنا إليه أو يمكن أن نصل إليه فى المستقبل.. المهم أن نعى كل ما حدث ، ثم نهضم الآثار التى ترتبت نتيجة هذا الزلزال الذى وقع فى بنياننا العربى . . ثم ننطلق إلى آفاق عربية جديدة . . آفاق عربية صحيحة . . ولن يحدث هذا أو ذاك إلا إذا كنا فى العالم العربى قد آمنا ـ ولو متأخرا بعض الشيء ـ بأن علينا أن نختار بين مواجهة مصير يرسمه لنا أعداؤنا ، أو نتخذ القرارات العربية الصحيحة لنحمى شعوبنا من هذا المصير المدمر والغريب عنا . . فالقرار هو قرارنا . . والمسئولية تقع أولا وأخيرا علينا .

## الفصل الأول

# السادات.. متى وكيف تقابلنا

أتت بداية عام ١٩٧٢ لمصر بتوتر شديد وأزمة داخلية فى البلاد؛ فبعد أن فشل الرئيس السادات فى الوفاء بوعده بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم، واجه انخفاضا يتزايد بسرعة فى شعبيته فى الداخل، وقد كانت هذه الشعبية منخفضة بالفعل. وتحدته سلطة الطلبة وعمال المصانع الذين كانوا يواجهون وضعا اقتصاديا سيئا. كما لم تكن مشكلات مصر الداخلية - ومعها وضع الحرب على الجبهة مع إسرائيل - تغذى الأمل. كان عناد إسرائيل يمنع التقدم نحو السلام، وأحْرجَ الساداتُ أكثر من مرة لتردد الاتحاد السوفييتى فى تزويد مصر بالسلاح الكافى لتحرير الأرض المحتلة. وكان من الضرورى إجراء تحويل كامل لسياسات مصر الداخلية والخارجية وأولوياتها. وبطبيعة الحال، كان من المتعين أن توضع فى الاعتبار الظروف والمشاغل الدولية السائدة. ومن الجدير بالملاحظة أن الأولوية القصوى فى الساحة الدولية فى ذلك الحين كانت توجه إلى فيتنام واجتماع القمة الذى كان يعتزم عقده بين الرئيس نيكسون والرئيس بريچينيف، فى حين كان الشرق الأوسط يعتبر ذا أهمية ثانوية بالرغم مما يسببه من مضايقات.

وقد رتب مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية فى الأهرام لعقد ندوة فى مايو عام ١٩٧٢ لمناقشة اجتماع القمة المرتقب على ضوء قرار الولايات المتحدة المفاجئ بحصار ووضع ألغام حول ميناء هايفونج فى فيتنام. ودُعىَ للمشاركة فى الندوة مثقفون مصريون من مؤسسات حكومية وغير حكومية، وقد حَضرتُ هذه الندوة بصفتى وكيلا لوزارة الخارجية فى ذلك الوقت.

وكان الرئيس نيكسون قد قرر محاصرة وزرع ألغام حول ميناء هايفونج قبل أيام قليلة من افتتاح اجتماع القمة الأمريكى السوفيتى فى موسكو. وكان هذا القرار عملا استفزازيا

للغاية، وهو فى اعتقادى عمل خطير كان يقترب من شفا الحرب. كان عملا خطيرا ولكنه محسوب، إذ يمثل تحديا فريدا من حيث النوع والتوقيت، إذا أخذنا فى الاعتبار ميزان القوى فى ذلك الحين والمفاهيم الاستراتيجية الكامنة لدى القوتين العظميين. وكان رأى المشتركين فى الندوة أن اجتماع القمة سوف يلغى أو يؤجل بسبب قرار الولايات المتحدة. وكنت الوحيد الذى يرى رأيا مختلفا مفاده: أنه باعتبار الوضع الدولى العام ورغبة القوتين العظميين فى الوفاق، فسوف يتم اجتماع القمة كما كان مقررا، وقد حدث هذا بالفعل. وعلى العموم، كانت الأحداث الداخلية وتأثرها بالسياسة الدولية يمليان علينا وجوب مناقشة عدد كبير من المشكلات الدولية والإقليمية فى هذه الندوة. وكان من المحتم أن يؤدى بنا هذا إلى تقييم موسع لأزمة الشرق الأوسط وإعادة تقييم العلاقات المصرية مع القوتين العظميين، وخاصة مع الاتحاد السوفييتى، حيث كانت العلاقات مع الولايات المتحدة غير موجودة تقريبا. وتأسيسا على هذه النقطة بالذات، كان طبيعيا أن تتركز المناقشات كلية على سياستنا الخارجية. وكنت قد فكرت كثيرا فى هذه القضايا، فانتهزت تلك الفرصة لأعلن عن أفكارى. فأوضحت أنه من المتعين أن يعاد تقييم الموقف الكلى فى الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن أن تظل مصر تتذبذب فى حالة «اللاسلم واللاحرب» التى تحفها المخاطر. وقد التقط آخرون هذا الاصطلاح فيما بعد وأصبح يستخدم مرارا فى وصف الوضع فى الشرق الأوسط. وكانت الضغوط الداخلية، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، تجعل التغيير أمرا محتما. غير أنه كان يتعين التخطيط بدقة لأى تحرك جديد، كما كان يلزم أيضا أن نضع فى اعتبارنا علاقتنا مع القوتين العظميين والموقف السياسى حيالهما. وركزت على أن الوقت قد حان لأن ننظر فى علاقتنا مع الاتحاد السوفييتى بصورة موسعة فنقوم بتقييم مزايا وعيوب هذه العلاقة، ثم نواجه الزعامة السوفييتية بعد هذا صراحة بفكرتنا عن كيفية إعادة تشكيل وتوجيه علاقتنا معه.

وقلت إن القوتين العظميين تساهمان فى استمرار وضع حالة «اللاسلم واللاحرب»؛ لأن مهمة التوصل إلى تسوية شاملة فى الشرق الأوسط لم تكن ذات أولوية كبيرة فى جدول أعمالهما، وكان من المحتمل أن يصل الوفاق بهذه الأولوية إلى أدنى من هذا، حيث إن القوتين العظميين سوف تكونان مشغولتين أكثر بضمان تقاربهما الجديد فوق كل شىء آخر. وسوف يصبح السوفييت خاصة أقل رغبة فى تزويد مصر بالأسلحة التى تحتاجها للمواجهة مع إسرائيل. ولكن دون هذا التصادم لن يكون لدى القوتين العظميين حافز للعمل على إحلال سلام شامل فى الشرق الأوسط. واقترحت على المشتركين فى

الندوة بأن نركز على تحليل أسباب وضع «اللاسلم واللاحرب»، وكيف يتأثر هذا الوضع بالمصالح المتضاربة للقوتين العظميين، وأضفت قائلا بأنه يجب على موسكو أن تفهم أننا لن نقبل هذا الوضع إلى ما لا نهاية، وقلت: «إذا كان السوفييت لا يعون بالفعل أن مصر ـ مدعومة بالعالم العربى ـ ترفض الطريق المسدود لحالة اللاسلم واللاحرب وأنها تتجه نحو مواجهة مع إسرائيل؛ فإنهم يقعون فى خطأ ضخم فى حساباتهم، وإننى مقتنع بأنهم فى موسكو يعرفون ما أشير إليه».

وعلى أية حال، لقد كادت حالة «اللاسلم واللاحرب» تصل بناء إلى عملية موت بطىء من خلال تبديد واستنزاف تدريجيين لموارد مصر. واقترحت أن ننهى هذه العملية بأن نقوم ـ إذا دعت الضرورة ـ بمبادرة عسكرية لإحياء الأزمة مرة أخرى. واستطردت أقارن الفروق والفوائد واحتمالات العمليات العسكرية الشاملة أو المحدودة. غير أننى أضفت أنه يتعين قبل الشروع فى مثل هذا العمل أن نحلل بدقة ثم نعبئ كل مواردنا وموارد العالم العربى بأسره. وتناولت بتفصيل خاص أهمية استخدام البترول كسلاح سياسى رئيسى لننتفع بمورد مهمل ذى إمكانيات ضخمة.

ووجد المشاركون فى الندوة أنفسهم وقد أسروا بهذا التحدى للسياسة التى كنا ننتهجها منذ سنوات، وأعرب الجميع عن آرائهم بصراحة وتحديد واضح كوطنيين مصريين حقيقيين دون اعتبار لما قد يترتب على هذا بالنسبة لمستقبلهم.

كانت هذه الندوة أول مناقشة صريحة مفتوحة للسياسة المصرية الخارجية والاختيارات المفتوحة أمامنا منذ عام ١٩٥٢ . ويجب أن يكون واضحا أن هذه المناقشة لم يكن المقصود بها انتقاد الاتحاد السوفييتى بصفة خاصة، بل لقد كانت محاولة لإعادة النظر فى مصالح مصر الخاصة، ولدعوة الاتحاد السوفييتى لإعادة النظر فى موقفه وسياسته تجاه مصر حتى يمكن لعلاقتنا أن تخدم مصالح البلدين، وبالتالى تصبح أقوى. غير أنه فى أثناء المناقشة اتضح أيضا لنا أنه لا ينبغى أن نستبعد إعادة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، ولم تكن لدينا علاقات تذكر معها فى ذلك الحين. ولم يكن بمقدور مصر ـ وببساطة ـ أن تتجاهل إحدى القوتين العظميين؛ فتصبح معتمدة كلية على القوة الأخرى.

وقد نُشر ما توصلت إليه الندوة. وكان هذا أول تقييم جاد للوضع ينشر فى مصر ليثير كثيرا من الاهتمام على الصعيد الدولى، وخاصة فى الشرق الأوسط، حيث نتج عن هذا التقييم مناقشات وتعليقات واسعة النطاق، وأحدث اهتماما خاصة كأول تحدٍّ صريح

وأمين ينشر للسياسات التى استقرت. وكنا نتوقع أن يؤدى نشر مناقشات الندوة إلى خلق الكثير من الاهتمام، وكنا نتوقع المشاكل أيضا لأن الرئيس السادات كان قد أعلن فى أوائل مايو فى خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب: «سوف أتخذ إجراءات حازمة ضد الذين ينتقدون روسيا ـ الحليف الرئيسى لمصر ـ بدلا من عدوها الولايات المتحدة».

وبينما كنت أقرأ مدونة الندوة قبل نشرها، طلبت من ابنى الأكبر «حامد» أن يقرأها ويخبرنى برأيه فيها، ففعل، وكان تعقيبه الوحيد «أبى: إن هذا سوف يجلب المتاعب»، فطلبت منه أن ينحى هذه الناحية جانبا وسألته: «كشاب مصرى تخرَّج فى الجامعة وحصل على بعض التعليم الأجنبى وأتم خدمته العسكرية، هل تعتقد أم لا تعتقد أنه ينبغى أن يكون للشعب المصرى الحق فى أن تُطْرَحَ الحقيقةُ أمامه وأن يُمْنَحَ الفرصة فى أن يدرس الموقف، ثم يختار ـ إذا كان ذلك ممكنا ـ الطريق الذى يعتقد أنه مناسب؟»، وكانت إجابته الموجزة المحددة هى «امضِ قُدُمًا». ووافقت على نشر نص الندوة.

وحاز نشر الندوة مزيدا من الاهتمام لأنه كان هناك افتراض عام بأن اشتراكى فيها كان يمثل موقفا رسميا للحكومة، فلم يكن أحد يستطيع التصديق حقا بأن كلمات تختلف عن الموقف المعلن للحكومة يمكن أن تقال علنا إلا بموافقة السادات. ومن ثم كان من المعتقد أن السادات أراد أن تكون هذه الندوة وسيلة تنشر من خلالها بصورة غير رسمية سياسة جديدة. وأصبح هذا الافتراض أكثر قابلية للتصديق عندما لاحظ الناس أننى لم أفقد منصبى عقب نشر ما قلته فى صحيفة الأهرام.

وكانت هذه، وإشاعات أخرى، كاذبةً تماما، فلم أكن حتى ذلك الوقت قد قابلت السادات، وعلاوة على هذا كنت قد دُعيت للاشتراك فى الندوة قبل ثلاث ساعات فحسب من موعد بدئها، ولم يكن لدىَّ الوقت الكافى لإعداد نفسى، ناهيك عن ترتيب ما سأقوله مع أى شخص.

وقد افترض السوفييت أيضا أن الندوة تمت بإيحاء من الحكومة وقدموا احتجاجا رسميا، ونجم عن هذا أن قرر الدكتور مراد غالب وزير الخارجية تقديم مشروع قرار جمهورى للرئيس السادات ليوقّعه، مفاده إعفائى من مسئولياتى كوكيل للوزارة للشئون الخارجية على أن أظل فى الوزارة سفيرا. ويمكن فهم موقف الدكتور غالب على أنه قد قضى سنوات كثيرة كسفير لمصر فى موسكو وكان يعتبر نفسه أحد أعمدة العلاقات المصرية السوفييتية. وعندما احتج الاتحاد السوفييتى بشأن الندوة، شعر الدكتور غالب بأنه مضطر

إلى إقصائى باعتبارى المسئول الأساسى عن هذا الخط الجديد، وذلك على الرغم من أنه خلال حديث تليفونى معى أشاد بالتقييم، وباقتراحاتى، وأمطرها مديحا؛ فقد قال لى إن «هذا أفضل تحليل قرأته منذ فترة طويلة». وعلى أية حال فعندما قدم الدكتور غالب القرار للسادات لتوقيعه، رفض الرئيس أن يوقعه. وكان السادات قد قرأ حينذاك ما قلته فى الندوة وأعجب فيما يبدو بالأفكار التى طرحتها، وكانت النتيجة ليس فقط عدم إعفائى من مسئولياتى، ولكن أيضا بدأ السادات فى تنفيذ بعض المقترحات التى طرحت فى الندوة. كان هذا على الأقل تقدير الدكتور محمود فوزى الذى كان نائبا للرئيس فى ذلك الوقت، فقد قال لى بعد انقضاء شهرين على نشر الحوار: «لقد بدأ السادات فى تنفيذ السياسات التى عرضتَها فى الندوة». ولم تكن أمامى وسيلة أعرف من خلالها ما إذا كان هذا واقعا بالفعل، حيث لم يكن ثمة سبب يدعونى لأن أشكّك فيما قاله الدكتور محمود فوزى؛ لثقله السياسى أولاً، وخبرته الطويلة ثانيا. وقد حدث بالفعل أن بدأت سياسة السادات الخارجية فى التحول إلى الاتجاه الذى اقترحته.

وبدأت عملية إعادة تقييم جديدة لعلاقة مصر بالقوى العظمى، وقد سهّل هذا بلا شك أنه كانت للسادات مشاكل مع السوفييت منذ توليه السلطة. كان السوفييت فى البداية يفضلون «على صبرى» على السادات، وبعد خلاف السادات مع على صبرى بدا أنهم قد قبلوا السادات، ولكنه ظل يشك دائما فى حقيقة قبولهم هذا. وكان موقفه حيال السوفييت دائما هو عدم الثقة، فأسرع إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى فى مايو عام ١٩٧١. وقد دفعت المشكلات مع السوفييت السادات إلى إقامة بعض الجسور مع الولايات المتحدة، فكانت كل الاتصالات معها سرية وعديدة. وهكذا صادفت نتائج الندوة هوى لدى السادات. وبينما لم تدفعه إلى التحرك فى اتجاهات جديدة تماما؛ فإنها قدمت بالتأكيد صورة أكثر وضوحا، كما طرحت الأسس الاستراتيجية العريضة لسياسة مصر الخارجية.

وكانت الخطوة التى قام بها السادات هى طرد الخبراء العسكريين السوفييت الذين كانوا يعملون فى الجيش المصرى، ولم تكن هذه خطوة اقترحتُها بالتحديد، غير أنه يتعين علىَّ أن أعترف بأن قرار السادات كانت له نتائج إيجابية على المدى الطويل. وقد كان من المحتم أن يُغضب هذا القرار الاتحاد السوفييتى. ولقى وفد أرسله السادات إلى موسكو بعد قراره هذا مباشرة ليوضح لهم أنه لا يقصد قطع كل الصلات استقبالا باردا، إلا أن أحد أعضاء هذا الوفد - وهو رئيس المخابرات العامة الفريق أحمد إسماعيل - استطاع أن يجرى

محادثات مثمرة مع رئيس جهاز المخابرات السوفييتية «أندربوف» خليفة بريچنيف. وبعد هذا بشهور قليلة أصبح الفريق أحمد إسماعيل وزيرا للدفاع، ورأس وفدا بصفته هذه إلى موسكو فى مارس ١٩٧٣، ونجح فى الاتفاق بشأن صفقة أسلحة كبيرة. وكان من الواضح أن السوفييت فهموا ما تقصده مصر من أنه لا يمكنهم الاستخفاف بها، وأنه يتعين عليهم أن يقوموا بأعمال إيجابية للمحافظة على العلاقات الطيبة معها. وعلى الرغم من أن الثلث فقط من الأسلحة التى وعدوا بها سُلِّمَ بالفعل، فإن هذا كان كافيا لمصر لتشن حربا ضد إسرائيل فى أكتوبر عام ١٩٧٣. ولم تسلم بقية الأسلحة إلا بعد هذا بسنتين كما سوف نرى فيما بعد. وكانت هناك فائدة أخرى لطرد السوفييت، وهى أنه من الممكن لمصر أن تبنى الثقة فيها كقوة عسكرية تستطيع تحدى إسرائيل باعتمادها على نفسها، وظهر ذلك خلال حرب أكتوبر، لأنه لو ظل السوفييت يعملون مع الجيش المصرى حتى الحرب؛ فإن ما حققناه من نصر سوف ينسب إليهم بكل تأكيد.

وبالتوازى قام السادات ببعض الخطوات لتوسيع صلاته مع الولايات المتحدة، فقد سافر حافظ إسماعيل مستشاره للأمن القومى إلى الولايات المتحدة ليقابل كيسنجر ونيكسون فى فبراير عام ١٩٧٣، ثم قابل كيسنجر مرة أخرى فى باريس فى مايو. كما أن ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كان قد حضر إلى مصر برضاء وموافقة السادات فى يوليو عام ١٩٧٢.

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه الندوة أثر كبير على مستقبلى الشخصى لأنها جذبت إلىَّ اهتمام السادات، مما أدى فى النهاية إلى تعيينى وزيرا للخارجية. وحتى ذلك الوقت لم أكن مشتركا فى نظام عبد الناصر أو السادات، وكدبلوماسى محترف كنت قد عُينت فى الخارج طوال عهد عبد الناصر ولم أقابله شخصيا قَطّ على الرغم من أننى كنت أستدعى إلى القاهرة فى بعض الأحيان من أجل أن يستشيرنى أحد أعضاء مجلس الثورة. وبالفعل حدث أن طلب منى أحدهم حين عُين فى منصب هام أن أعود إلى القاهرة وأصبح مساعده الشخصى للشئون الخارجية. وكان المنصب مغريا من حيث مستواه وامتيازاته الأخرى، ولكننى قررت عدم قبوله لأنه كان لدىَّ تحفظات بشأن النظام الذى كان سائدا فى عهد عبد الناصر، ولم أرغب فى أن أكون مشتركا بصورة وثيقة فيه.

وقد رفضت منصبا آخر فى فى سنوات حكم عبد الناصر. وسوف أسرد هذه الحادثة هنا لأنها تكشف عن الكثير من السياسات التى كان عبد الناصر ينتهجها فى تلك الفترة. ففى أواخر عام ١٩٦٠ استدعيت إلى القاهرة للاستشارة، ولكن عندما وصلت إليها

أبلغت أن عبد الناصر وافق على طلب لباتريس لومومبا ـ الذى كان حينذاك رئيسا لوزراء جمهورية الكونغو ـ بأن ترسل له مصر مستشارا للسياسة الخارجية، وقد اختارنى لهذا المنصب. ويجدر أن نذكر أن مصر كانت فى هذه المرحلة قد قررت أن تلقى بثقلها وراء لومومبا فى محاولاته للسيطرة على البلاد، وكانت مصر قد أقامت بعثة دبلوماسية وعسكرية كبيرة فى «برازافيل»، وأكثر من هذا كان عبد الناصر قد قدم جنودا مصريين لقوات الأمم المتحدة فى الكونغو؛ وقد دهشت وانزعجت فى نفس الوقت لهذا التعيين. ولم يكن عبد الناصر يعرفنى بصفة شخصية. وكنت أرى أنه من الغريب أن يختارنى لمثل هذا المنصب الحساس دون التشاور معى ودون أن يعرفنى. وعندما أثرت هذه النقطة قيل لى إن الرئيس «يعرف الجميع»، غير أننى كنت منزعجا جدا لأساليب عبد الناصر لأنه أبلغ لومومبا بهذا التعيين دون أن يعرف رد فعلى، وبالإضافة إلى هذا كان من الواضح أنه لم يَرِدْ على خاطر عبد الناصر أو مَن حوله أنه يجب أن يتأكدوا من أن المستشار الذى يرسلونه إلَى لومومبا سوف يوافق على السياسة التى يفضلها عبد الناصر ـ وهى جعل لومومبا زعيما راديكاليا ـ وكنت شخصيا أعتقد أن عبد الناصر يشجع لومومبا على التقدم على طريق يؤدى إلى كارثة. فإذا عملت كمستشار للومومبا فلن أستطيع سوى أن أقترح عليه أن ينتهج سياسة معتدلة، وشرحت هذا لمسئول الحكومة الذى نقل إلىَّ رسالة عبد الناصر، وقد وجدت صعوبة بالغة فى شرح المشكلة له، فلم يكن يعتقد أنه من الممكن لمستشار يعينه عبد الناصر أن يفكر فى سياسات أخرى غير تلك التى يفضلها عبد الناصر. ونجحت فى توصيل وجهة نظرى التى نقلها محدثى إلى الرئيس الذى قام بدوره بإلغاء تعيينى. ولم أندم قَطّ على قرارى هذا؛ فبعد فترة قصيرة سقطت الكونغو فى فوضى شاملة، وأطيح بلومومبا الذى اغتيل فى وقت لاحق.

أما السادات فلم يكن بين أعضاء مجلس الثورة الذين تعاملت معهم فى تلك الفترة، وفى الواقع لم أره إلا مرة واحدة على مأدبة غداء رسمية أقامها السفير السوفييتى فى القاهرة. وكانت هذه ـ فيما هو مفترض ـ مجرد حدث اجتماعى، غير أن السادات لم يكن اجتماعيا بالمرة، حيث كان يجلس صامتا يتناول طعامه ويتجاهل جيرانه. وفى نهاية الغداء ألقى كلٌّ من السفير السوفييتى ووزير الخارجية المصرى كلمات قليلة عن العلاقات بين بلديهما. . وفى ذلك الوقت فقط، وحين افترض الجميع أن المناسبة الاجتماعية قد انتهت، وقف السادات وألقى كلمة طويلة غير مرتبة عن العلاقات السوفييتية المصرية، وأشاد بالمساعدات التى قدمها السوفييت إلى مصر ليصل فى النهاية إلى نتيجة فحواها أن

الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا هم الأصدقاء الوحيدون لمصر. وكان هذا غريبا من ناحية السادات، خاصة أن المناسبة لم تكن تحتاج لأن يلقى خطبة. كما دهشت أيضا لأن السادات كان العضو الوحيد من مجلس الثورة الذى يحضر هذا اللقاء، واستفسرت عن هذا وقيل لى: إن عبد الناصر فوض للسادات فى تلك الفترة أن يحافظ على الاتصالات الوثيقة بالسوفييت، وأن يلتقى بهم فى السفارة أسبوعيا لمناقشة أية قضايا قد تظهر فى العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى. ولم تؤد هذه الاتصالات الوثيقة فى عهد عبد الناصر فيما يبدو إلى تحسين علاقات السادات مع السوفييت فيما بعد.

وفى الواقع أن السادات لم يحب أن يثق أبدا فى السوفييت، وبادله السوفييت نفس الموقف بشكل واضح.

وبعد وفاة عبد الناصر بقيتُ لعدة سنوات خارج الدائرة الداخلية للسادات، وكنت سفيرا لدى النمسا حين توفى عبد الناصر، وبقيت فى هذا المنصب حتى عام ١٩٧١. وكانت السنوات الثلاث التى قضيتها مع أسرتى فى النمسا سنوات مثمرة بهيجة. وكان لى أصدقاء كثيرون لأننى كدبلوماسى فى الأمم المتحدة ساعدت على إنشاء وكالة الطاقة النووية الدولية فى فيينا، وعينت فيما بعد محافظا فى مجلس إدارتها. وهكذا سمح لى منصبى كسفير لدى النمسا أن أجد صداقات كثيرة قديمة، وأن أكوّن صداقات جديدة. وقد بدأت علاقتى بالمستشار «برونو كرايسكى» عندما كان رئيسا للحزب الاشتراكى النمساوى المعارض، وأصبحت العلاقة أكثر قُربا حين أصبح مستشارا. وقد ظل يحتفظ بإخلاصه وصراحته فى منصبه الجديد، تماما مثلما كان عضوا فى المعارضة. وكانت صراحته وإخلاصه واهتمامه الحقيقى بالسلام والعدل هى العوامل الرئيسية التى وضعت النمسا على الخريطة السياسية لأوروبا على الرغم من حجمها الصغير. وفى النمسا أقمت أيضا علاقة وثيقة مع كورت فالدهايم الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية، ومع رودولف كيرشليجر الذى خلف فالدهايم عندما عُين الأخير سكرتيرا عاما للأمم المتحدة، والدكتور كيرشليجر - وهو الآن رئيس النمسا - رجل عظيم بالفعل، يمثل النمسا تمثيلا صحيحا.

وقد استدعيت من النمسا عام ١٩٧١ بناء على طلب محمود رياض الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية، ثم صار بعد هذا أمينا عاما للجامعة العربية، وكان يريد منى أن أشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لمساعدته فى إعادة تنظيم الوزارة، وكان من غير المتوقع أن يوافق السادات على هذا التعيين؛ وهى مسألة حساسة نوعا لأنها كانت تعنى

أننى سوف أرقى قبل زملاء أقدم، وعلى أية حال قبل السادات توصية محمود رياض. واضطررت إلى مغادرة ڤيينا فى الحال عائدا إلى القاهرة. وهكذا كنت أعمل فى القاهرة فى وقت الندوة كدبلوماسى محترف وليس كمستشار مقرب من الرئيس. ولكن الندوة غيرت الموقف؛ ففى البداية سببت لى المشاكل بالتأكيد، ومن بينها محاولة وزير الخارجية الجديد إقصائى عن منصبى، ولكن فى نفس الوقت، جذبت الندوة انتباه السادات إلى أفكارى. وبدأ السادات فى استشارتى بشأن بعض القرارات، وكان هذا يحدث من خلال أطراف ثالثة، وليس بصفة شخصية مباشرة. وعلى سبيل المثال: أراد السادات معرفة وجهة نظرى فيما يتعلق بالرجوع عن تأييد مصر لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وكان قد قرر هذا من قبل، ولكن لم يصرح به علنا. وكان يمكن لمثل هذا الرجوع أن يمثل تصلبا فى الموقف المصرى لأن القرار ٢٤٢ كان ينادى بالاعتراف بحق كل الدول فى الشرق الأوسط فى أن تعيش فى سلام. وكما طلب منى، أعددت مذكرة للرئيس السادات أعرض فيها الموقف الكلى، وأطرح الاختيارات المختلفة المتاحة لنا وعواقبها المحتملة، وفى النهاية نصحته بأنه لا ينبغى الرجوع فى تأييد مصر للقرار ٢٤٢. وقد قبل السادات ـ الذى لم أكن قد قابلته حتى ذلك الوقت ـ توصيتى، وظل يذكر هذه الحادثة فى كثير من المرات ليثبت أنه متفتح العقل وديمقراطى حقيقى. **وأعتقد أن أكثر ما أثّر فى السادات لم يكن منطقية موقفى؛ ولكن حقيقة أن شخصا ما جرؤ واختلف معه، ولقد كان الميل السائد فى مصر للأسف يتجه دائما إلى إيجاد الحجج لتأييد وتمجيد الرئيس وقراراته.**

وفى إبريل عام ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع «بون»، وكانت هذه العلاقات قد قطعت قبل هذا بسبع سنوات، عندما أرسلت ألمانيا الغربية أسلحة إلى إسرائيل. واختارنى الرئيس لأكون سفيرا لمصر فى بون. وكان هذا المنصب ـ كما فهمت ـ ذا أهمية مزدوجة، لأن السادات كان ينوى أن يقوى علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال ألمانيا الغربية. ولم أعرف قَطّ شيئا عما إذا كانت النية هذه لدى السادات بالفعل؛ لأننى لم أشغل هذا المنصب.

فى ذلك الوقت كان السادات بصدد إجراء تعديل وزارى استعدادا للحرب مع إسرائيل؛ الأمر الذى كان يتم الإعداد له بنشاط. وعندما طلبت مقابلة الرئيس لأودّعه قبل سفرى إلى «بون»، لم يستجب السادات فى البداية لأنه كان مشغولا جدا؛ فقررت أن أغادر البلاد دون المقابلة الرسمية المعتادة. وعلى أية حال، قرر السادات فجأة استقبالى، وذهبت للقائه فى «القناطر» حيث كان يقضى أغلب وقته، وقضيت معه ساعتين ونصف ساعة بدلا من الدقائق القليلة المعتادة فى مثل هذه الزيارات الرسمية.

وكان هذا أول لقاء لى بالسادات، وقد تميز اللقاء بالصراحة التامة من الجانبين. وأدهشتنى الصراحة التى تحدث بها السادات معى؛ حيث أخذ يشرح آراءه، ويطلب معرفة وجهة نظرى حيال مجموعة مختلفة من الموضوعات. ولكننى أدهشْتُه أيضا إذ كنت معه منذ البداية صريحا للغاية، حيث قلت له: إننى أقدّر كثيرا كل ما فعله من أجلى فى الماضى، ودون معرفة سابقة، إذ وافق على تعيينى وكيلا للخارجية، ثم رفض توقيع مشروع القرار الرئاسى بإقصائى عن هذا المنصب، ثم اختارنى فى النهاية سفيرا لدى ألمانيا الغربية، ولكننى صارحته بألا ينتظر أن ينتج عن عرفانى بالجميل الموافقة على آرائه طوال الوقت، وأوضحت أنه إذا تعين أن تستمر علاقاتنا فإننى سوف أبلغه دائما وبصراحة بما أعتقده تماما على أساس من اقتناعى وضميرى. ولم يكن هذا موقفا جديدا أتخذه، ولكنه كان موقفا عميق الجذور داخلى يعود إلى تربيتى وفترة شبابى. واستمع إلىّ السادات فى دهشة وقال: «إسماعيل: إن هذا غريب جدا؛ فالكثير من الناس لا يقولون لى ما قلته الآن».

وبعد ذلك تركز أهم جزء من مناقشتنا على احتمال نشوب حرب جديدة مع إسرائيل، وقال لى السادات إنه لا يرى مخرجا من الطريق المسدود مع إسرائيل إلا بدء حرب. وناقشنا مزايا وعيوب الفكرة، ثم طرحنا تفاصيل نوع العمل العسكرى الذى يمكن أن يكون مواتيا بأفضل صورة بالنسبة لمصر، إلا أننى تعجبت أنه فى بدء حديثه برر لى قراره بالحرب قائلا: «إننى أريد أن أوقظ الشعب المصرى». ويتعين أن أعترف بأننى صُدِمْتُ إلى حدٍّ ما بسبب هذه العبارة؛ ليس لأننى كنت أعارض العمل العسكرى، ولكن لأنَنى كنت أعتقد أن الهدف هو طرد الإسرائيليين من أرضنا وليس إيقاظ الشعب المصرى، وأكثر من هذا لم تكن لدى السادات أية إجابات مقنعة حين سألته عما إذا كانت مصر مستعدة عسكريا وسياسيا للحرب، بل على العكس من هذا كان ينتقد الموقف الداخلى بشدة. وأدهشنى بأنه ظل بصورة منتظمة يهاجم كل مسئول كبير فى حكومته حتى أنقص من مقدرتهم وأدائهم. وفى نهاية اللقاء تناول السادات الغرض الذى أتيت من أجله لمقابلته وهو تعيينى سفيرا لدى بون. ولكن بدلا من توجيه تعليمات إلىّ، طلب منى أن أؤجل سفرى حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

وتركت السادات ولدىّ انطباعات مختلطة نوعا ما عنه كإنسان؛ فكان يبدو رجلا طبيعيا مخلصا ذا شخصية مركبة بعض الشىء، ولكن ليست مرهفة التكوين، ويميل إلى قول أى شىء يمر بخاطره. ولكنه كا ن يبدو أيضا معزولا جدا، دون أية علاقة خاصة بأى

**شخص. لقد كان فى الواقع لا يثق فيمن حوله، بل لا يقدّرهم حق قدرهم. وبدا أيضا أنه ليست لديه أية أفكار واضحة عن السياسات طويلة المدى، بل كان يميل إلى أن يحيا يوما بيوم أو لحظة بلحظة، حيث يتعامل مع المشاكل كلّ على حدة بمجرد ظهور كل منها. وأخلص من هذا إلى أننى تأثرت بصفاته الإنسانية أكثر من تأثرى بعبقريته، وأصابنى بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا استمر السادات على هذا المنهج.**

وبعد هذا اللقاء بفترة قصيرة أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة، ولدهشتى اكتشفت أننى عُينت وزيرا للسياحة، وكدبلوماسى محترف شعرت بالاستياء؛ فلم تكن السياحة مسألة أهتم بها بصفة خاصة أو أعرف الكثير عنها. وقررت رفض هذا التعيين، وسعيت للقاء السادات مرة أخرى، وسمح لى بمقابلته، ولكن عندما وصلت إلى هناك اكتشفت أننى لست وحدى، بل دعا السادات الوزارة الجديدة للانعقاد بأسرها فى نفس الوقت، ووجدت نفسى فى موقف حرج للغاية لأنه سوف يكون من الصعب جدا رفض التعيين أمام الجميع. وتبادل السادات كلمات قليلة مع كل وزير متحدثا عن واجباته الجديدة، وعندما أتى دورى لم يقل شيئا عن السياحة، وقال فقط إننى سوف أكون مستشاره فى القضية القومية ومبعوثه الخاص فى مهام خاصة، واستبقانى السادات لفترة وجيزة عقب الاجتماع وقال لى: إن تعيينى وزيرا للسياحة كان مجرد غطاء، وذريعة لإبقائى فى القاهرة. وقال إنه لم يستطع أن يعيّننى وزيرا للخارجية لأن وزير الخارجية فى ذلك الوقت كان فى نيويورك، وهو لا يعفى أحدا من منصبه وهو فى الخارج.

وهكذا بين إبريل وأكتوبر عام ١٩٧٣ كنت أقوم بدور مزدوج كوزير للسياحة ومستشار للرئيس السادات. ويتعين علىّ أن أعترف بأننى أحببت منصبى فى وزارة السياحة على الرغم من عدم رغبتى فى قبوله فى البداية. وفى الواقع أننى فى تلك الشهور اكتشفت شيئا عن نفسى، وأهم من هذا عن بلدى، فلم أكن قد سافرت داخل مصر كثيرا قبل تولى هذا المنصب. والآن ولأول مرة زرت الأقصر وأسوان، وقد أعجبت كثيرا وتأثرت بآثار تاريخنا القديم، وبالمثل قمت برحلة لأول مرة إلى غرب الإسكندرية بالقرب من الحدود الليبية المصرية، واكتشفت مصدرا للجمال لم أكن أعرف بوجوده هناك؛ ولكننى شعرت بالحزن أيضا لإدراكى بأننى لست المصرى الوحيد الذى يجهل بلاده، فغالبية المصريين لا يعرفون بلادهم كما ينبغى، فالكثيرون يسافرون إلى الخارج قبل أن يتعرفوا على مصر نفسها. وبالنسبة لمعظم المصريين الذين يعيشون فى القاهرة فتتحدد معرفتهم ببلادهم من خلال رحلات المدارس إلى الأهرام والقناطر، وبالنسبة إلى من يعيشون فى غير القاهرة

فإن معرفتهم محدودة أكثر من هذا. وقررت فى ذلك الوقت أن نبذل الجهود لتحسين السياحة الداخلية، ويسعدنى أن أقول إن الموقف بدأ يتحسن، وإن الشباب الآن يعرفون بلادهم بصورة أفضل مما كان عليه آباؤهم.

وبدأت أيضا فى وضع خطط لبرنامج مدته عشر سنوات يهدف إلى تنمية السياحة الأجنبية فى مصر، وبالتالى نوفر للبلاد عملات صعبة تحتاجها بصورة ملحّة من مصدر سهل إيجاده؛ فقد منح اللهُ مصرَ طبيعةً وموارد فريدة فى هذا المجال. وللأسف توقفتْ كل خططنا مع بداية حرب أكتوبر، وعندما أصبح الموقف العالمى يسمح مرة أخرى بتنمية السياحة فى مصر، كنت فى ذلك الوقت لا أعمل فى هذا المجال.

وقبيل حرب أكتوبر عُينت فى منصب القائم بأعمال وزير الخارجية، وعضوا فى وزارة الحرب المحدودة العدد؛ لأقوم بدور وزير الخارجية الذى كان يحضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، وبصفتى هذه أرسلنى الرئيس السادات لأتباحث مع نيكسون وكيسنجر فى أواخر أكتوبر فى أول اجتماعات حاسمة بعد الحرب. وبينما كنت فى طريقى إلى واشنطن، أعفى السادات وزير الخارجية وعيننى فى منصبه. وكان من المتعين علىّ أن أبقى فى هذا المنصب لأحاول تشكيل السياسة الخارجية لمصر فى الاتجاه الذى رأيت أنه ضرورى كما شرحت فى الندوة، حتى اضطررت إلى الاستقالة بسبب قرار السادات بالسفر إلى القدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧. وكانت السنوات الأربع منذ تعيينى وحتى استقالتى سنوات حاسمة لمصر وللشرق الأوسط، إذ كانت سنوات محملة بفرص كثيرة وتقدم عظيم.

وقد اخترت الندوة لأبدأ بها تحليلى؛ لأنها كانت حدثا ذا أهمية تاريخية فى مصر. وقد تدعو هذه الملاحظة بعض القراء الأجانب إلى التشكك، وهذا أمر يمكن فهمه؛ ففى دول كثيرة تكون الندوات والمناقشات حول كل جوانب السياسات الخارجية والداخلية باشتراك من جانب مسئولين حكوميين ومثقفين وخبراء من كل نوع، تكون من الأمور الطبيعية التى تتكرر أكثر من مرة، كما أن نشر الصحف لهذه الندوات أمر معتاد أيضا. وكنتيجة لهذا نادرا ما يكون لمثل هذه الندوات كثير من الهزات العنيفة، ولا ينطبق هذا على مصر وعلى معظم دول العالم الثالث، إذ لا تناقَش مرة أخرى أية سياسة يكون قد تم اتخاذ قرار بشأنها، كما أنها بالتأكيد لا تتعرض لجدل علنى فى الصحف. فلا جدال أنه كانت هناك مشكلات كثيرة فى علاقتنا بالاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت، وكان المصريون من مختلف الفئات يعون هذا، بدءا من الجنود الذين دربهم خبراء سوفييت، وحتى كبار

المسئولين فى الحكومة الذين كانت مطالبهم بالحصول على مساعدات عسكرية كبيرة الحجم، بدلا من التأييد البلاغى للقضية العربية، تلقى من موسكو آذانا صماء. وعلى أية حال لم تحدث قبل هذا بالمرة مناقشة علنية تنشر فى الصحف للتوصل إلى تحليل دقيق يتناول أساس كل المشكلات التى كانت تسىء إلى علاقتنا مع الاتحاد السوفييتى. وكان هذا هو ما فعلته الندوة، حيث قدمت صورة واضحة ومركزة لحالة الاستياء ولإرادة تصحيح الوضع.

ولهذه الأسباب، كانت الندوة بحق حدثا تاريخيا فى مصر. وقد تحدت النتائج التى توصل إليها المشتركون فى الندوة السياسية التى كانت مصر تنتهجها بصورة عمياء منذ عهد عبد الناصر، وأثرت على مجرى السياسة الخارجية المصرية لعدة سنوات تالية. ويجدر بنا أن نوجز هنا مرة أخرى النقاط الرئيسية التى تم الاتفاق عليها فى الندوة فيما يلى:

( أ ) يتعين على مصر أن تقوم بإعادة تقييم كاملة للوضع الدولى، ولدور القوتين العظميين فيما يتصل بالشرق الأوسط، وأن نعترف بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يوليان الأزمة هنا اهتماما لا يتمتع بأولوية كبيرة، ويجب أن نعترف أيضا بأن الوفاق سوف يجعل مشكلة الشرق الأوسط تتراجع أكثر من هذا فى قائمة أولويات القوتين العظميين. ويتعين على مصر أن ترسم سياستها بحيث تضطر مصر القوتين العظميين إلى أن تصبحا أكثر إيجابية فى حل الصراع فى الشرق الأوسط.

(ب) الدبلوماسية الدولية ليست كافية لدفع إسرائيل إلى سلام نهائى وعادل.

(جـ) بناءً على هذا، يتعين على مصر أن تبدأ بعمل عسكرى لإقناع إسرائيل والرأى العام العالمى بأن الوقت قد حان لحل المشكلة المزمنة فى الشرق الأوسط.

( د ) يجب أن يُستخدم البترول كسلاح فى الصراع القادم، حيث إنه يشكل عنصرا رئيسيا فى أيدى العرب.

(هـ) يتعين إعادة تقييم العلاقات المصرية السوفييتية، ومناقشتها مع السوفييت، وبصراحة تامة حتى يمكن وضعها على طريق جديدة تقوم على الثقة والتفهم، بهدف التغلب على المشكلات التى ظلت موجودة ومعلقة طوال ١٨ عاما.

( و ) يجب أيضا أن تكون لمصر صلات مع الولايات المتحدة التى من المقدر لها أن تستمر فى لعب دور بالغ الأهمية فى الشرق الأوسط.

## الفصل الثانى

# نصـــر أكتـــوبر

تَركّز جزء كبير من أول حديث لى مع السادات على مناقشة إمكانية نشوب حرب مع إسرائيل، وأهداف مثل هذه الحرب، والشكل الذى قد تتخذه العمليات العسكرية. وكان السادات - كما ذكرت فيما سبق - يرى أن الحرب قبل كل شيء وسيلة لإيقاظ الشعب المصرى، وكانت لدىّ تحفظات على هذه الفكرة، ولكننى قلت للرئيس: إننى لا أعارض حربا تهدف إلى تحرير الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧. أما بالنسبة لنوعية العمليات العسكرية التى يمكن لمصر التفكير فيها فى ذلك الوقت، فإن انطباعى عن ذلك كان فحواه أن السادات ومَن حوله لم تكن لديهم حينئذ صورة واضحة وقاطعة عن كيفية البدء، أو عمق العمليات العسكرية أو الهدف الأساسى منها؛ أى ما هو الحد الأقصى وما هو الحد الأدنى المرجو تنفيذه؟

وبناء على طلب الرئيس، أخذتُ أشرح ببعض الإسهاب نوعية العمل العسكرى الذى يمكن لمصر أن تفكر فى القيام به؛ فقد كان أمامنا ثلاثة اختيارات، **الأول**: وهو الذى كنت أفضله: الحرب الشاملة التى تشن بالتنسيق مع كل دول المواجهة العربية بحيث توجه ضربة رادعة على كل الجبهات. ويجب استكمال هذا الهجوم العسكرى بخطوات سياسية من جانب الدول العربية مع فرض حظر على البترول، إذ يعتبر عاملا رئيسيا فى التخطيط الاستراتيجى. وقلت إنه لا ينبغى أن تبدأ مصر مثل هذا العمل ما لم تكن مستعدة للاستمرار فى العمليات العسكرية لمدة أربعة أسابيع متتالية على الأقل؛ وسوف تعانى إسرائيل من خسائر ضخمة من مثل هذا القتال الذى يدوم طويلا، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل أيضا من الناحية الاقتصادية؛ فاقتصاد إسرائيل لا يستطيع ببساطة أن يتحمل القتال الطويل؛ فبسبب العدد الصغير لسكانها فإن التعبئة العسكرية من أجل

الحرب تجعل الإنتاج يتناقص وبسرعة حتى يمكن أن يتوقف فى النهاية، وينبغى أن يستفيد العرب من هذا الوضع وأن يكونوا مستعدين لإطالة فترة القتال. وأوضحت أن مثل هذا الصدام العسكرى الطويل يستتبع المخاطرة بوجود رد فعل دولى. وهكذا يتعين قياس كلٍّ من تحركاتنا العسكرية والسياسية بدقة تامة. ويجب أيضا أن يكون هناك تعاون وثيق مع الدول العربية الأخرى، ولكن ينبغى أن تكون كل دولة مسئولة وحدها عن منطقتها. وأخيرا فإن اختيار الحرب الشاملة هذا يتطلب مستوًى عاليا جدا من الاستعداد من جانب قواتنا المسلحة، من أكبر الضباط وحتى أصغر الجنود، ويجب أن نكون مستعدين ليس فقط لتوجيه ضربة رادعة، بل أيضا لأن نرد على الهجمة الإسرائيلية المضادة التى من المحتم أن تقع بعد أن يفيق الإسرائيليون من المفاجأة.

وكان الاختيار الثانى المفتوح أمام مصر هو القيام بعملية عسكرية محدودة لا تهدف إلى استعادة أراضينا، ولكن لمجرد تحريك الأمور بحيث تثير الرأى العام العالمى بدرجة كافية كى يقوم بجهد جديد للسلام فى الشرق الأوسط. وحتى هذا النمط من العمليات العسكرية المحدودة يتطلب أن تعبر القوات المصرية قناة السويس وتتقدم داخل سيناء، ومن الأفضل أن يصل هذا إلى ممرات «متلا» و«الجدى»، وتستطيع البقاء هناك حتى حين تواجه هجوما إسرائيليا مضادا. ويتطلب هذا أيضا تعاونا مع دول عربية أخرى، ولا يمكن أن ينجح دون اللجوء إلى مفاجأة إسرائيل.

وفى الواقع، كان الفرق الوحيد بين الاختياريْن الأولين هو أنه فى الاختيار الأول يتعين على مصر أن تطيل فترة القتال، أما فى الاختيار الثانى فيجب أن تشجع وترحب بالتدخل السياسى الدولى لدفع الأطراف نحو وقف مبكر لإطلاق النار، ثم تسوية فى النهاية.

وكان الاختيار الثالث هجوما محدودا جدا ضد هدف عسكرى فى سيناء، حيث نوجه ضربة قاسية إلى إحدى المنشآت العسكرية الإسرائيلية، ثم ننسحب إلى الضفة الغربية للقناة. وسوف ترد إسرائيل بلاشك على هذا مما يدفع مصر إلى توجيه ضربة ثانية؛ وهكذا توجد دائرة مفرغة من الهجمات والهجمات المضادة. وأوضحت للسادات أن مثل هذه العمليات سوف تؤدى إلى بعث حركة ما على الساحة الدولية، ولكن سيكون معظمها فى صورة محاولات لوقف القتال، وتجديد وقف إطلاق النار، وليست جهودا لدفع الأطراف نحو سلام حقيقى يتم التفاوض بشأنه.

وأخذ السادات ينصت باهتمام ولكن دون أن يقول أى شىء حتى النهاية، عندما عقب

قائلا إنه لن يفكر أبدا فى الاختيار الثالث؛ لأنه سوف يكون تكرارا لحرب الاستنزاف التى دارت بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٠ .

وعلى الرغم من أن السادات أحجم عن التعقيب على حججى، إلا أنه فيما يبدو ظل يفكر فيها، مما جعله يصدر تعليماته إلى وزير الحربية بأن يناقش هذه الأفكار معى. وبالفعل طلبنى وزير الحربية لنتقابل كى نناقش احتمالات الحرب المختلفة المتاحة أمام مصر. وكررت ما كنت قد أبلغت السادات به، غير أننى حاولت تبسيط الأمور، حيث اعتقدت أنه قد تحير تماما بشأن البدائل المختلفة ورد الفعل الإسرائيلى المحتمل على كلٍّ منها. وبدا أيضا متحيرا إزاء موقفى؛ فقد قال لى فجأة: «يبدو أنك لا تريد أن نحارب». فأجبت قائلا: «لا، إن موقفى هو أنه يجب أن تدخل مصر الحرب، ولكن ليس قبل أن يعرف زعماؤها ما يريدون فعله تماما، ويحللوا ردود الفعل المحتملة لكل تحرك؛ فإن نكسة عسكرية ثانية فى هذا الوقت سيكون لها عواقب وخيمة للغاية».

كان الافتقار إلى التخطيط والتحليل الدقيقين لعواقب اختيارات مختلفة مشكلةً مُنِيَتْ بها السياسة المصرية من قبل، مما أدى إلى هزيمة عام ١٩٦٧، وللأسف ظل هذا يَمثل مشكلات عند الإعداد لحرب ١٩٧٣. ففى عام ١٩٦٧ اندفعت مصر إلى الحرب دون أى تنسيق بين قيادتها العسكرية والمسئولين عن العلاقات الخارجية، الأمر الذى نجمت عنه كوارث. وقد لمستُ هذه الحالة المؤسفة بصورة مباشرة؛ لأنه قبل بضعة أسابيع من اندلاع الحرب عُهدت إلىَّ وعلى عجل مهمة تكوين «غرفة عمليات سياسية» فى وزارة الخارجية، وشعرت أن تكوين مثل هذا النظام خطوة إيجابية تماما؛ لأننا كنا فى حاجة إلى قسم لديه المقدرة على تحليل الأحداث السياسية، ويوصى بمناهج بديلة للعمل على أساس من تقييم دقيق لنتائج كل تحرك. وعلى الرغم من هذا فقد ظلت قرارات السياسة الخارجِيّة مركَّزة على عبد الناصر ودائرته المقربة. وكانت وزارة الخارجية فى وضع حرج لكونها آخر من يتم إخباره بالأمور، وهكذا لم تستطع تقديم توصيات، وكانت نتائج هذا الوضع ظاهرة فى بداية حرب ١٩٦٧، فقد اتخذ عبد الناصر قرار طلب سحب قوات الأمم المتحدة من سيناء دون استشارة أى شخص فى وزارة الخارجية. وفى الواقع لقد أصدر تعليماته ببساطة إلى وزير الحربية لينقل الرسالة إلى الجنرال «ريكى» كبير مراقبى الأمم المتحدة. ورفض الجنرال «ريكى» الاستجابة للطلب المصرى ما لم يرسله إليه الأمين العام للأمم المتحدة؛ فقرر عبد الناصر حينذاك أن يطلب بدلا من هذا انسحابَ قوات الأمم المتحدة من مواقع محددة فحسب.

وفى تلك المرحلة فقط تم إبلاغ وزارة الخارجية. وعلى أية حال فهى لم تستشر بل تلقت تعليمات بنقل الطلب إلى الأمم المتحدة. وعندئذ قدمتُ بصفتى مديرا للمكتب المسئول عن العمليات السياسية مذكرة إلى وزير الخارجية أعلق فيها على الموقف، وذكرت فيها أنه إذا طلبنا انسحاب قوات الأمم المتحدة من مواقع معينة فى سيناء، فمن المرجح أن يكون رد فعل الأمم المتحدة على هذا هو الانسحاب التام من المنطقة، وستكون النتيجة أن تترك قوات الأمم المتحدة «شرم الشيخ» وتضطر الحكومة المصرية إلى وضع حامية هناك. ولن يكون أمام هذه الحامية إلا أن تعوق الملاحة فى خليج العقبة، ومن المحتم أن ترد إسرائيل على هذا التحرك بهجوم مفاجئ على مصر. وقد تم تجاهل مذكرتى بصورة كاملة. ولأسباب لا يعرفها سوى عبد الناصر، رفض كل التحليلات العقلانية، واتخذ وحده سلسلة من القرارات غير العقلانية. وكان التأثير الإجمالى لهذه القرارات أن اتخذت الأحداث دفعة ذاتية، وأصبح من المستحيل على عبد الناصر أن يبطئ من حركة الأمور أو أن يتراجع. وكانت النتيجة أن اندلعت الحرب، ووجهت إسرائيل ضربة رادعة إلى مصر لتوقع بها هزيمة كاملة. وبدأ أفول نجم عبد الناصر كزعيم مصرى وعربى فى ذلك الوقت، ثم أصبح انتهاء مستقبله السياسى مسألة وقت.

وكنت مهتما بألا نكرر أخطاء عام ١٩٦٧ فى عام ١٩٧٣. وعلى الرغم من هذا بدا لى أثناء المناقشات الأولى حول الحرب أن السادات وزملاءه لم يتعلموا الدروس الحيوية الخاصة بضرورة التحليل الدقيق لكل جوانب الوضع قبل اتخاذ قرارات. وفى الاجتماع الأول الذى أعلن فيه السادات لمجلس وزرائه عزمه على خوض الحرب، افتتح السادات الجلسة بأنه يريد رأى الجميع حيال ما أسماه «المعركة أو اللامعركة». وأوضح أنه يفضل شخصيا خوض الحرب، غير أنه لم يستطع شرح نوع الحرب التى يريدها. ولم يستطع أىٌّ من الوزراء الحاضرين أن يعرف ما إذا كان السادات يتحدث عن حرب طويلة كبيرة، أو تقدم محدود عبر القناة يليه وقف سريع لإطلاق النار، أو هجوم بسيط على هدف بذاته. ولم يكن لدى معظم الوزراء - بالإضافة إلى هذا - أية معرفة حقيقية عن حالة الاستعداد لدى الجيش المصرى. وبينما كان لدى السادات ما يبرر عدم إفشاء تفاصيل خطط الحرب لكل مجلس الوزراء، فإنه لم يقدم القدر الكافى من المعلومات إلى أى شخص حتى يمكنه أن يعبّر عن رأى عقلانى.

وكان الموقف غريبا، حيث أخذ الوزراء يتكلمون الواحد تلو الآخر تأييدا لقرار السادات على الرغم من أنهم لم يكونوا يعرفون ماهية هذا القرار، وبعاطفة شديدة أعلن

كل الحاضرين عن تأييدهم للرئيس حيث قالوا: «إحنا وراك يا ريس، ونؤيد المعركة». **وقد فزعت لهذا التصرف.** وعندما أتى دورى للحديث أوضحت تماما أننى لا أوافق على رأى زملائى باستعدادهم لتوقيع شيك على بياض بشأن قضية بالغة الأهمية مثل الحرب. لقد كنت أنا أيضا أفضّل قرار الحرب، إلا أننى ما كنت أعطى موافقتى فى مجلس الوزراء حتى نعرف أى نوع من العمليات العسكرية تتحدث عنه. وأعربتُ أيضا عن أننى سوف أؤيد الرئيس إذا كان اختياره يفضل ضربة رادعة ضد إسرائيل من أجل غرض محدد هو تحرير سيناء.

وقبيل انتهاء جلسة مجلس الوزراء كان القرار إجماعيا بالحرب ضد إسرائيل، وهنا أشعر بأنه من الإنصاف أن أسجل للسادات عملا إيجابيا، وهو عرض موضوع خطير مثل هذا الموضوع على مجلس الوزراء مجتمعا، وكنت آمل أن يتكرر مثل هذا الأسلوب.

هذا، ولم تكن استعدادات الحرب ضد إسرائيل قد بدأت فى ذلك الوقت فقط، إلا أنها كانت أمرا قائما طوال الوقت منذ هزيمة ١٩٦٧ . وكانت أبعاد هذه الكارثة لا تعود لمجرد أن إسرائيل قامت بالضربة الأولى لتفاجئ مصر، ولكن يرجع الأمر فوق كل شىء إلى أن الجيش المصرى لم يكن مستعدا. وكان هناك سببان رئيسيان لهذا فى رأيى؛ أولا: كان عبد الناصر يخشى تماما وجود جيش قوى، حيث كان يتوقع أنه قد لا يستطيع السيطرة عليه. ونتيجة لهذا شجع وجود منافسات داخلية، وأنشأ عدة مراكز للقوى داخل القوات المسلحة، وربما ساعد هذا عبد الناصر على البقاء فى السلطة.

وكانت النتيجة بحلول عام ١٩٦٧ أن أصبح الجيش المصرى مؤسسة سياسية، بدلا من أن يكون آلة حرب محترفة. وكان السبب الثانى لضعف الجيش المصرى هو أنه منذ عام ١٩٥٦ عاشت مصر فى وهم أنها انتصرت فى حرب ضد إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وبالتالى تبدو الكفاءة العالية بهذه المؤسسة العسكرية وقد أقنعت أجهزة الدعاية ـ بنجاح ـ كل المصريين بهذا، ومن بينهم أشخاص داخل الجيش نفسه، وكان من الواجب أن يعرفوا أفضل من هذا. وفى الواقع لم تحرز مصر نصرا عسكريا فى عام ١٩٥٦، بل كان نصر مصر فى وقت لاحق، حين أظهرت للعالم أنها تستطيع الإبقاء على القناة مفتوحة وتعمل بصورة سلسة، غير أن هذه المعركة كسبها مرشدو القناة والعاملون فيها وليس الجيش. وقد أبقى على أسطورة النصر العسكرى المصرى على أية حال، وكانت النتيجة أن العسكريين اعتمدوا على أكاليل النصر المتخيلة بدلا من العمل الجاد لتحسين مستوى استعدادهم وتدريبهم، وكانت النتيجة هزيمة عام ١٩٦٧ .

ولحسن الحظ تمت الاستفادة من بعض الدروس بعد عام ١٩٦٧ . وقد حاولت أجهزة الإعلام والدعاية إخفاء الحقيقة فى البداية ، غير أن حجم الهزيمة كان أضخم من أن يظل خفيا لفترة طويلة ، وأدرك عبد الناصر أنه مضطر إلى هجر سياسته القديمة التى كانت ترمى إلى إضعاف الجيش وبث الانقسام فيه ، وأنه يتعين عليه بدلا من هذا أن يبنى جيشا محترفا ؛ أى قوة قتال محترفة ذات كفاءة عالية . وكان على عبد الناصر أن يبدأ مما كان فى الواقع صفرا فى هذا المجال ، وتعين عليه أيضا أن يعيد تنشيط اتصالاته بالسوفييت حتى يحصل على الأسلحة المتقدمة التى تحتاجها مصر حتى تقف أمام إسرائيل ، وللمساعدة فى إعادة تدريب وبناء الجيش . واستمر السادات فى سياسة عبد الناصر لإعادة بناء الجيش حيث كان يعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سياسى لمشكلة الشرق الأوسط حتى يكون لمصر جيش قادر على مواجهة قوات إسرائيل المسلحة . وقد أفادت هذه السياسة ؛ لأن الجيش الذى شن الهجوم فى السادس من أكتوبر أظهر بما لا يدع مجالا للشك المستوى العالى من الاحتراف لدى ضباط وجنود الجيش فى عبور القناة بسرعة ، حيث حطم التحصينات التى ظل الإسرائيليون يبنونها طوال ست سنوات ، كما نجح فى اختراق خط بارليف .

وكان هناك ثلاثة جوانب عظيمة فى أداء الجيش المصرى فى حرب ١٩٧٣ ، **الأول**: هو مستوى الاستعداد الفنى لدى الجيش ، حيث إن الخطة الاستراتيچية قد وضعت بعناية ، وكانت مبدعة فى بعض الأحيان ، كما نُفذت بمهارة . وكان التنسيق بين الفروع المختلفة للقوات المسلحة جيدا جدا . ولا يمكن أن يتحدى أىٌّ من المحللين العسكريين أو رجال الدعاية السياسية العبقريةَ التى يتمتع بها مَن وجدوا طريقة لعبور القناة بأعداد كبيرة على الرغم من قوة التحصينات الإسرائيلية على الضفة الشرقية . **والعنصر الثانى** ذو الأهمية الكبيرة هو تصميم الضباط والجنود فى القوات المسلحة المصرية على إثبات أنفسهم ورد الإذلال الذى عانوا منه فى الحروب السابقة . وكانت النتيجة : أنهم حاربوا بإخلاص يقرب من التعصب . وكان هذا سلاحا سريا جعل من الممكن تغيير صورة وسمعة مصر وقواتها المسلحة . **والعامل الثالث المهم** هو حقيقةُ أنه لأول مرة فى تاريخ مصر تم الإعداد لعملية بهذه الأبعاد ، وتضم الكثير من الناس وفروعا كثيرة فى الحكومة وفى القوات المسلحة دون أن تتسرب أية معلومات . وكانت هذه السرية التامة ذات أهمية حيوية لنجاح الضربة الرادعة والعبور . وتمت المحافظة على هذه السرية بصورة تامة حتى بدأ الهجوم بالفعل .

وكان أداء القوات المسلحة عظيما لدرجة أن الحكومة المصرية لم تضطر إلى الكذب على الشعب بشأن مجرى الأحداث الحقيقية، ولم نضطر إلى الخوف من الحقيقة، بل لقد كنا فخورين بها. وفى الواقع - فى هذه المرة - كانت الحكومة الإسرائيلية هى المضطرة إلى اللجوء إلى الكذب على جماهيرها، ويقال إن جنديا إسرائيليا قد قال عقب الحرب بروح فكاهية، وإنما فى حزن شديد وتأثر عميق: «لقد عَلَّمْنا المصريين كيف يحاربون، فى حين عَلَّموا هم مذيعى الراديو لدينا كيف يكذبون».

ولست أعتزم أن أدخل هنا فى تحليل مفصل للعمليات العسكرية، خاصة أن تحليلات كثيرة نُشرت من قبل، وبعضها جيد جدا، ودقيق. وعلى أية حال، يتعين علىَّ أن أعقب على بعض الروايات المشوهة للناحية العسكرية للحرب، وأشرح أيضا المعانى السياسية المتضمنة والعواقب التى تلت فترة القتال المكثف. ويقدم الچنرال الإسرائيلى «حاييم هيرتزوج» رواية مشوهة بصفة خاصة، ومرفوضة، للأحداث فى كتابه «حرب الغفران». والرأى الرئيسى الذى يعبّر عنه هو أن النجاح الذى أحرزه المصريون فى البداية، حتى قام الإسرائيليون بهجوم مضاد وعبروا القناة فى ١٥ أكتوبر، يرجع ببساطة إلى أن الجيش الإسرائيلى أخذ على حين غرة، وأن الجبهة كان يحميها جنود احتياط نصف مدربين فقط. وبعبارة أخرى: يرفض هيرتزوج الاعتراف بأن الهزيمة الإسرائيلية ترجع إلى حقيقة أن الجيش المصرى كان جيد التدريب ومزودا جيدا بالمعدات، ويعمل تحت قيادة جيدة فى ذلك الوقت؛ وبالتالى أصبح قادرا على إيقاع خسائر خطيرة بالإسرائيليين. والأعذار التى يوردها هيرتزوج غير مقنعة بالمرة ولا تتحمل الدراسة الدقيقة. وبينما كان هناك عنصر المفاجأة الذى سَهَّل التقدم المصرى فى البداية، فإن المفاجأة لم تَبْقَ طوال هذه الفترة. والجيش الإسرائيلى مشهور عن حق بالسرعة التى يعبئ بها نفسه، وقد كان يستطيع بلاشك أن يجمع شتات نفسه ويضع جنودا محترفين محل جنود الاحتياط غير المدربين على الجبهة المصرية قبل ١٥ أكتوبر بفترة.

وحقيقة الأمر هى أن الجيش المصرى قام بأداء ممتاز، وأن الإسرائيليين لم يستطيعوا مواجهته وحدهم. وبكلمات ديبُوِى:

> «إن أهم عنصر فى الهزيمة الإسرائيلية (فى الثامن من أكتوبر) هو المستوى القتالى لدى الجيش المصرى وأداؤه بما يتفق مع خطط معدَّة بعناية لمواجهة ما يتوقع من هجوم إسرائيلى مضاد. ولقد تحقق الهدف الرئيسى الذى كان الفريق إسماعيل يرمى إلى إنجازه فى فترة ما قبل الحرب عن

طريق التكامل بين المشاة والصواريخ المضادة للدبابات والمدافع والصواريخ ونظام دفاع جوى ذى فعالية . وكان هذا الهدف هو تحييد التفوق الإسرائيلى فى الجو، وفى معدات الحرب المدرعة المتحركة».

وفى الواقع، وكما يعترف متعصبون إسرائيليون أكثر أمانة من هيرتزوج، خلقَ الهجوم المصرى وضعا صعبا جدا لإسرائيل، مما دفع حتى موشى ديان إلى حافة اليأس. وقد اعترف «شلومو أرونسون» على سبيل المثال بأن إسرائيل شنت على الفور هجوما مضادا، ولكنها فشلت فى إعادة الجيش المصرى على أعقابه على الرغم من أنها نجحت فى العمل على استقرار الجبهة. وكان هذا الوضع يمثل تهديدا كبيرا لإسرائيل، إذ إنه طرح احتمال نشوب حرب استنزاف على نطاق واسع ينتج عنها أن تجد إسرائيل نفسها أمام ظروف يصعب تماما مواجهتها، وهى التعبئة الشاملة، والخسائر الكبيرة بسبب تفوق العرب فى المقدرة النيرانية والطبيعية المساعدة للعمليات الحربية. وفى الواقع يتخذ «أرونسون» وجهة نظره هذه بناء على تقرير نُشر فى مجلة «تايم»، وربما كان للخوف من نجاح سورى ساحق يؤدى إلى دفع ديان إلى التفكير فى استخدام قنبلة نووية من القنابل التى تملكها إسرائيل ولكن تبقيها فى مخازنها بدلا من وضعها على صواريخ. ويضيف «أرونسون» أنه ربما فكّر الإسرائيليون فيما هو أخطر، وهو البدء فى تركيب الرءوس النووية على صواريخها فى ذلك الوقت(*)، وكل هذا يدل بالتأكيد على أن المشكلة التى واجهها الجيش الإسرائيلى لم تكن مجرد مشكلة سببها المفاجأة التى وقعت فى البداية.

إن ما غيَّر مجرى القتال وسمح لإسرائيل بأن تقوم بهجوم مضاد هو الكمية الضخمة من المعدات العسكرية التى كانت تُحمل جوا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل. وقد كانت الأسلحة المتقدمة التى قدمتها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ـ وهى الأسلحة التى لم يكن لدى المصريين أى أسلحة مماثلة لها ـ هى التى مكّنت إسرائيل من تغيير نتيجة الحرب. وقد حصلت كلٌّ من مصر وسوريا على بعض الأسلحة من الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت، ولكن الكميات التى تم شحنها كانت صغيرة جدا بالمقارنة بما قامت الولايات المتحدة بغمر إسرائيل به. والأهم من ذلك أن الاتحاد السوفييتى لم يرسل أية معدات متقدمة توازن الأسلحة الجديدة التى كانت إسرائيل تُزَوَّدُ بها، ومن بين هذه الأسلحة صواريخ «تاو» المضادة للدبابات، والقنابل الموجهة بأشعة الليزر، والصواريخ جو ـ أرض

(*) شلومو أرونسون: «الخيارات النووية الإسرائيلية». ورقة عمل رقم ٧، مركز الحد من الأسلحة والأمن الدولى، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجليس، نوفمبر ١٩٧٧، ص ١٣.

الموجهة، ومعدات رادار متقدمة، وبالإضافة إلى كل هذا زودت الولايات المتحدة إسرائيل بكميات ضخمة من معلومات المخابرات، من بينها صور التقطتها الأقمار الصناعية لمواقع الجيش المصرى، خاصة فى منطقة الدفرسوار، حيث قام الإسرائيليون بالعبور. وكانت هذه الأسلحة هى التى غيَّرت الموقف العسكرى بحيث مكّنت الإسرائيليين من القضاء على التركيز الضخم للصواريخ المصرية حول قناة السويس، وكانت هذه الصواريخ قد نجحت فى تحييد القوات الجوية الإسرائيلية لفترة من الوقت، حيث زودت الجيش المصرى بمظلة ذات فاعلية كبيرة جدا.

وقبل أن نناقش الجزء الأخير من الحرب، نحتاج إلى الرجوع للنظر فى الأحداث على الجبهة السورية.

كان الهجوم الذى وقع فى السادس من أكتوبر - كما هو معروف جيدا - عملية مصرية سورية مشتركة. وكان لهذا معنى سياسى ضخم وعواقب عسكرية هامة جدا؛ فمن الناحية السياسية كان استعداد الرئيس الأسد للعمل مع الرئيس السادات فى الإعداد للحرب يدل على الوحدة الجوهرية للمصالح والأهداف بين مصر وسوريا، وهى الوحدة التى كانت موجودة على الرغم من المشاحنات المستمرة التى تضر بالعلاقة بين البلدين. وإن كانت الوحدة الرسمية فى عهد عبد الناصر لم تستمر، إلا أن التشابه السياسى والتقارب النفسى بين البلدين ظلا قويين. وهكذا لم تكن هناك أية عقبات تقف فى طريق التعاون الوثيق بين السادات والأسد فى الإعداد للحرب مع إسرائيل.

وقد كان التخطيط المشترك للحرب ناجحا تماما. كما تمت المحافظة على السرية التامة، وكان هذا نجاحا ساحقا حقيقيا فى العالم العربى، حيث استطاعت دولتان التعاون لفترة طويلة وبشأن قضية على هذا القدر من التعقيد دون أى خوف من أى تسرب لمعلومات يؤدى إلى تدمير إمكانية وقوع هجوم مفاجئ. والواقع أن نجاح هذا التعاون يبعث على الأمل فى مستقبل العلاقات بين مصر وسوريا. وأنا متأكد أنه بمجرد أن يتم التخلص من المشكلات الحالية، فإن التعاون سوف يستأنف يوما ما، وسوف يكون الوزن السياسى المشترك لدمشق والقاهرة أمرا ملموسا مرة أخرى.

وكانت العمليات العسكرية قد بدأت فى نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية، ولكن بينما حقق الجيش المصرى نصرا وراء الآخر لعدة أيام، واجه الجيش السورى صعوبات منذ البداية؛ لأن الإسرائيليين ركزوا جهودهم ضد سوريا. وكان سهلاً على

التنبؤ بهذا لأن إسرائيل ليس لها عمق استراتيچى على الجبهة السورية. وكان يمكن لنجاح سورى كبير أن يؤدى إلى عواقب فورية ومدمرة. ومن الناحية الأخرى، كان النجاح الكبير الذى أحرزه الجيش المصرى على قناة السويس لا يزال يتمركز على مسافة حوالى ٣٠٠ كيلو متر من الحدود الإسرائيلية.

كان التخطيط العسكرى على الجبهة السورية ـ فى رأيى المتواضع ـ معيبا، فحيث كان يمكن التنبؤ بأن إسرائيل سوف تركز جهدها على الجبهة السورية، كان ينبغى إرسال وحدات مصرية لتعزيز الجبهة السورية قبل الحرب. وربما يكون هناك اعتراض بأن تحريك مثل هذه القوات سوف يُكتشف لدى إسرائيل فينبههم إلى أن شيئا ما يحدث، وبالتالى يقضى على إمكانية القيام بهجوم مفاجئ. ولكننى لا أعتقد أن هذا كان يمكن أن يحدث؛ فقد كان لدى مصر وسوريا فى ذلك الوقت قيادة عسكرية عليا موحدة، وكانت حركة القوات بين الدولتين يمكن أن تبدو أمرا عاديا فى مثل هذه الظروف إذا ما تكرر تبادل بعض الوحدات على الجبهتين السورية والمصرية.

وعلى العموم، كان أداء الجيش السورى فى أول الأمر جيدا جدا، مما أظهر أن مستوى التدريب والمعدات لديه قد تحسن كثيرا منذ الحروب السابقة. ولكن لم يتلقَّ الجيش السورى مساعدة كافية لمواجهة الهجوم الإسرائيلى الضخم. حقيقةً قد أرسلت كلٌّ من الأردن والعراق بعض المساعدة، إلا أنها لم تكن كافية، ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل الكثير لتخفف الضغط على سوريا؛ فبعد عبور القناة فى البداية لم تستطع القوات المسلحة المصرية أن تتقدم بسرعة تجاه الممرات دون أن تفقد حماية الصواريخ على ضفة القناة فتصبح معرَّضة لهجمات الطيران الإسرائيلى.

ويبدو أن الرئيس الأسد تنبأ بقتال صعب تخوضه سوريا، وبالتالى أعد خططه السياسية بناء على هذا؛ فحتى قبل أن يبدأ الهجوم، طلب من الاتحاد السوفييتى أن يقترح وقف إطلاق النار رسميا حال أن تبدأ الحرب، وكانت المشكلة أن الأسد لم يبلغ السادات قَطّ بأنه قدم هذا الطلب، كما نفى أن هذا حدث حين أخبرنا السوفييت بهذا. وحيث إن لهذه المسألة تأثيرات كبيرة على الجهود التى بُذلت لضمان وقف إطلاق النار، وخلقت مشكلات بين بريچينيف والسادات، فسوف أناقش هذه المسألة ببعض التفاصيل فى هذا الفصل.

ففى الرابع من أكتوبر، أبلغ السفيرُ السوفييتىُّ لدى القاهرة الفريقَ أحمد إسماعيل بأن

دمشق أبلغت موسكو بأن هجوما سوف يشن على إسرائيل فى السادس من أكتوبر، كما طلب حافظ الأسد أيضا من السوفييت أن يقترحوا رسميا وقف إطلاق النار فى الثامن من أكتوبر. وبعد بضع ساعات فحسب من بداية القتال في السادس من أكتوبر، نقل السفير السوفييتى إلى السادات رسالة من بريچنيف قالت إن الأسد ـ الذى كان يخشى من أن يكون طول فترة الحرب ليس مما يخدم المصالح العربية ـ يفضّل التدخل الفورى للقوتين العظميين؛ إذ ينبغى أن تقترح الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وقف إطلاق النار، وتساعدا على البدء فورا فى محادثات تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وكتب بريچنيف قائلا: إن الأسد مقتنع بأن مثل هذا التدخل من جانب القوتين العظميين سوف يؤدى إلى نتائج إيجابية.

وفى الثامن من أكتوبر أبلغ السوفييت السادات مرة أخرى بأن الأسد يمارس ضغطا كبيرا عليهم ليحصل على وقف لإطلاق النار؛ لأن الموقف على الجبهة السورية قد أصبح صعبا جدا. وكان الأسد يريد من الاتحاد السوفييتى أن يقترح على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو جمعيتها العامة قرارا ينادى بوقف فورى لإطلاق النار وانسحاب إسرائيل من كل الأراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧. وأضاف السفير السوفييتى أيضا أن الأسد مستعد لأن يرسل إلى السادات رسالة تبلغه بهذه المطالب إذا طلب السادات هذا، فأعرب السادات عن دهشته، وأوضح أن الأسد لم يبلغه بالمرة، وأنه سوف يطلب الحصول على تأكيد مباشر بهذا من الرئيس السورى. وقال أيضا: إن وقف إطلاق النار بحيث تبقى القوات فى نفس مواقعها فى ذلك الوقت لن يكون إلا لصالح إسرائيل، حيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء العمليات، وسوف يصبح الوضع نائما مرة أخرى فى الشرق الأوسط لعدة سنوات تالية.

وعلى أية حال، أبلغ الساداتُ الأسدَ بكل المعلومات التى تلقاها من الاتحاد السوفييتى وطلب منه تأكيدها، فنفى الأسد كل هذا. وفى التاسع من أكتوبر، استدعى السادات السفير السوفييتى وأبلغه أن الأسد نفى أنه طلب فى أى وقت وقف إطلاق النار. وأكثر من هذا، أعلن الأسد أن الوضع العسكرى على الجبهة السورية مُرْضٍ، وهكذا لن تقبل القاهرة وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت وسوف تبلغ دمشق بهذا. وقد أغضب قرارُ السادات بعدم تصديقه أن السوريين طلبوا وقف إطلاق النار السوفييتَ إلى درجة كبيرة. وقد طرح كلٌّ من بريچنيف وجروميكو هذه المسألة فى حديثهما معى فى وقت لاحق، حيث أعلنا أنهما ذهلا لنفى الأسد أنه طلب وقف إطلاق النار، وقرار السادات بتصديقه

دمشق وليس موسكو. وأوضح الاثنان أنه لدى الاتحاد السوفييتي وثائق تثبت أن الأسد طلب وقف إطلاق النار ليس مرة واحدة، ولكن ثلاث مرات.

وبينما كان تبادل هذه الرسائل يجرى على المستوى الدبلوماسى، استمرت الحرب، واستمر الجيش المصرى فى إحراز تقدم بعد الآخر، فى حين استقرت الجبهة السورية، وكانت إسرائيل هى التى تعانى من وضع صعب. وعلى الرغم من أن شحنات الأسلحة الأمريكية الأولى وصلتها يوم ١٠ أكتوبر، فقد احتاجت إلى عدة أيام أخرى قبل أن تصبح الكميات التى تلقتها كثيرة بدرجة كافية لتغير مجرى الحرب. وفى ١٢ أكتوبر كان الوضع سيئا جدا بالنسبة لإسرائيل لدرجة أن رئيسة الوزراء جولدا مائير أبلغت الولايات المتحدة أن حكومتها مستعدة لقبول الاقتراح الأمريكى البريطانى بوقف إطلاق النار، فى حين تبقى القوات المتحاربة فى نفس مواقعها. وقد رفض السادات ـ الذى أصبح واثقا بصورة كبيرة بسبب انتصارات جيشه وتأكيدات الأسد بأن سوريا لا تعانى من مشاكل ـ أن يقبل وقف إطلاق النار هذا. وكان هذا خطأ، فعلى الرغم من أنه فى الظروف العادية كان يمكن لحرب طويلة أن تكون لصالح مصر، فإن قرار الولايات المتحدة بإرسال أسلحة لإسرائيل غيَّر الموقف، وجعل من المفضل أن تقبل مصر وقف إطلاق النار فى فترة مبكرة.

وقد أبلغنى السادات بصفة شخصية بأنه أبلغ الرفض المصرى لقبول وقف إطلاق النار إلى السفير البريطانى فى مصر الذى كان يلح عليه بقبول الاقتراح كما فعلت إسرائيل. وقد انزعجتُ تماما لهذا القرار غير الحكيم، ولم أستطع أن أخفى غضبى؛ فأوضحت للسادات أنه كان ينبغى أن يقبل وقف إطلاق النار، فقال السادات: «ولكن ماذا أستطيع أن أفعل؟ إن إسرائيل عادةً ما تقبل وقف إطلاق النار، ثم لا تلتزم به أبدا، ولكنها تستمر فى خرقه»، فأجبتُ قائلا: «حقيقةً أنهم قد تصرفوا دائما بهذا الأسلوب فى الماضى، ومن المحتمل أن يفعلوا هذا الآن. ولكن من الأفضل أن يخرقوا وقف إطلاق النار الآن وهم ما زالوا على الضفة الشرقية للقناة من أن يفعلوا هذا فيما بعد لأنهم قد ينجحون فى عبورها». ولم يكن من السادات سوى أن التزم الصمت محاولا هضم ما ينطوى عليه ما قلته له.

وللأسف كان ما توقعته صحيحا، فبعد هذا بأيام قلائل زادت شحنات الأسلحة الأمريكية إلى مستوى أصبح الإسرائيليون فيه قادرين على عبور القناة. وقد خلق هذا وضعا يقرب من حالة الفزع لدى كلٍّ من الزعامتين السياسية والعسكرية فى مصر، وكان هناك خوف وقلق شديدان فى القيادة العسكرية العليا، على الرغم من أن الجيش ظل

يقاتل بشجاعة فى مواقعه. وهناك مثال على موقف القيادة العليا عقب العبور الإسرائيلى، وهو أننى تلقيت مكالمة تليفونية فى الساعة الثالثة صباحا فى أحد الأيام من الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية، وكان يصرخ تقريبا وهو يصف آخر التحركات التى تقوم بها الدبابات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة فقال: إن الدبابات الإسرائيلية تتبع تكتيكا غير معروف بالمرة لديه؛ فقد اشتكى من أن بضع دبابات كانت تظهر فى البداية، ثم يليها عدد أكبر، ثم تختفى جميعا وكأن القتال يجرى فى غابة بدلا من الصحراء المفتوحة، فنصحته بأن يرسل المظليين المصريين فيفاجئوا الدبابات الإسرائيلية ويستخدموا الأسلحة المضادة للدبابات، والتى ثبت أنها ذات فعالية عالية فى وقت سابق من الحرب، فقال: لا، لا نستطيع أن نفعل هذا؛ فهناك الكثير جدا من الدبابات، وهى تظهر ثم تختفى. وكان يبدو لى أن ما كان إسماعيل يريده منى ليس نصيحة بشأن كيفية مقاتلة الدبابات الإسرائيلية، ولكن بذل جهد أكبر من أجل التفاوض بسرعة لوقف إطلاق النار. وقد دهش السادات تماما فيما يبدو لموقف القيادة العليا، وقال معقّبا على هذا فى وقت لاحق لهنرى كيسنجر: «جيشى: أولاً وجدت صعوبة فى إقناعه بالحرب، والآن أجد صعوبة فى إقناعه بالسلام»(*).

ومن الناحية السياسية: كان رد الفعل على الهجوم الإسرائيلى المضاد أسوأ حتى من هذا. كانت هناك حالة تشبه الفزع حتى بين السياسيين، فمثلا جادل البعض بأنه يتعين على الحكومة أن تنسحب إلى أسيوط التى تقع على بعد ٢٣٠ ميلا تقريبا إلى الجنوب من القاهرة وتبدأ فى الاستعداد لتعبئة مقاومة شعبية ضد الغزو الإسرائيلى، وذلك للحرب من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت فى مدننا الرئيسية إذا لزم الأمر.

كان الرئيس السادات يدرك التأثير النفسى للهجوم الإسرائيلى المضاد، ففى ٢١ أكتوبر استدعى القيادة العسكرية العليا، وطلب الاطلاع بدقة على الوضع العسكرى، ثم اتصل ببريچنيڤ وأبلغه بأن مصر مستعدة فى ذلك الوقت لقبول وقف إطلاق النار. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد وافقا ـ دون أن يعلم السادات ـ على قرار جديد لوقف إطلاق النار خلال رحلة كيسنجر القصيرة إلى موسكو. وعندما أبلغ السادات بريچنيڤ أنه سوف يقبل وقف إطلاق النار، لم يُضِعِ الزعيم السوفييتى وقتا فأبلغ

(*) مقتبسة من كتاب هنرى كيسنجر «سنوات مضطربة» ـ بوسطن: ليتل براون أند كومبانى، ١٩٨٢، ص ٨٣٦.

الأمريكيين، وكانت النتيجة أنه تمت الموافقة على قرار بوقف إطلاق النار، وهو المعروف باسم القرار رقم ٣٣٨ فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى ٢٢ أكتوبر.

وعندما قرر السادات أن يقبل وقف إطلاق النار، أرسل إلى الأسد برقية على الفور تشرح موقفه:

«لقد حاربنا إسرائيل حتى اليوم الخامس عشر. وفى الأيام الأربعة الأولى كانت إسرائيل وحدها. وهكذا استطعنا كشف مواقعها على الجبهتين، وباعترافها خسر العدو ٨٠٠ دبابة و٢٠٠ طائرة. ولكن أثناء الأيام العشرة الأخيرة على الجبهة المصرية، حاربت الولايات المتحدة فى نفس الوقت من خلال الأسلحة التى ترسلها. وأنا لا أستطيع صراحة أن أحارب الولايات المتحدة، أو أقبل أمام التاريخ مسئولية تدمير قواتنا المسلحة للمرة الثانية. ولهذا أبلغت الاتحاد السوفييتى بأننى مستعد لقبول وقف إطلاق النار فى مواقع القوات الراهنة بالشروط التالية:

١ ـ يضمن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة انسحاب إسرائيل كما اقترح الاتحاد السوفييتى.

٢ ـ يعقد مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة كما اقترح الاتحاد السوفييتى.

وإذ أبلغك بهذا ينزف قلبى، ولكننى أشعر بأن منصبى يضطرنى إلى اتخاذ هذا القرار.

وأنا مستعد لمواجهة أمتنا فى الوقت المناسب. أنا مستعد لتقدم تعليل وافٍ لهذا القرار».

وكان رد الأسد على برقية السادات يدعو إلى الدهشة، فقد ادعى أنه لم يكن يمارس ضغطا على الاتحاد السوفييتى من أجل وقف إطلاق النار حتى قبل بداية الحرب، وقدم نفسه وكأنه المتشدد الذى يصر على الاستمرار فى القتال:

«أرجوك أن تنظر مرة أخرى إلى الوضع العسكرى على الجبهة الشمالية وعلى ضفتى القناة، فنحن لا نرى سببا للتشاؤم، ويمكننا الاستمرار فى النضال ضد قوات العدو سواء عبرت القناة أو ما زالت تحارب شرق القناة. وأنا مقتنع بأن استمرار المعركة وتكثيفها سوف يمكن به أن نضمن تدمير وحدات العدو التى عبرت القناة.

أخى السادات: من أجل الروح المعنوية لدى القوات المقاتلة، يجب أن نؤكد أنه على الرغم من أن العدو قد استطاع مصادفة أن يخترق جبهتنا، فإن هذا لا يعنى أنه سوف يستطيع تحقيق النصر؛ فقد نجح العدو فى اختراق الجبهة الشمالية قبل عدة أيام، غير أن الوقفة التى قمنا بها وما تلا ذلك من قتال ضار منحنا سببا أكبر للتفاؤل، وتم إغلاق كل النقاط التى اخترق منها العدو خطوطنا. وأنا واثق من أننا سوف نستطيع أن نتعامل مع مَن تبقَّى منهم فى غضون الأيام القليلة القادمة. وأعتبر أنه من الملزم أن تحتفظ جيوشنا بروحها القتالية».

وعلى الرغم من الصورة الشجاعة التى تظاهر بها الأسد، فإن كلاً من سوريا ومصر كانتا مستعدتين لقبول وقف إطلاق النار، وقد فعلتا ذلك. وقد قبلت إسرائيل أيضا وقف إطلاق النار على الرغم من أنها ظلت تخترق وقف إطلاق النار لعدة أيام بموافقة صامتة من الولايات المتحدة، فمن الثابت أنه قبل أن يغادر كيسنجر واشنطن فى طريقه إلى موسكو يوم ٢٠ أكتوبر، ألمح إلى الإسرائيليين بأن من أسباب رحلته منحهم المزيد من الوقت لتعزيز مواقعهم. وعقب زيارته لموسكو توقف فى تل أبيب بناءً على طلب من جولدا مائير مرة أخرى ليمنح الإسرائيليين وقتا ليتقدموا على الضفة الشرقية للقناة. وحتى بعد أن أقر مجلس الأمن القرار ٣٣٨، لم يبذل كيسنجر أى جهد حقيقى ليجبر الإسرائيليين على الالتزام بوقف إطلاق النار. وفى الواقع لم يبدأ كيسنجر فى ممارسة ضغط على إسرائيل للالتزام بوقف إطلاق النار إلا بعد أن بدأ السوفييت فى التهديد بالتدخل لصالح مصر، خاصة لتحرير الجيش المصرى الثالث(*). وتوقف التقدم الإسرائيلى فى النهاية، ولكن فى ذلك الوقت كان الإسرائيليون قد رسخوا مواقعهم تماما فى الضفة الغربية، وكان الجيش الثالث محاصرا، كما عُزلت تقريبا مدينة السويس. وليس هناك من شك فى أن مصر كان يمكن أن تكون فى موقف أقوى إذا كان السادات قد قبل وقف إطلاق النار فى نفس مواقع القوات فى ١٢ أكتوبر قبل أن يبدأ الهجوم الإسرائيلى المضاد.

وبعد أن صمتت المدافع، اتُّخذت عدة خطوات لدعم وقف إطلاق النار، واستأنف مراقبو الأمم المتحدة الذين كانوا موجودين فى القاهرة بالفعل عملهم على الرغم من محاولات إسرائيل منع حدوث هذا. وعندما طلبنا فى أول الأمر من كورت فالدهايم ـ السكرتير العام للأمم المتحدة ـ أن يتم استئناف عمل المراقبين، وافق على الفور، وأرسل تعليماته بهذا المعنى، وكان رئيس المراقبين «أنزيو سيلاسفو» من ناحيته مستعدا للعمل على

---

(*) انظر: وليام كوانت، «عقد من القرارات» ـ باركلى: جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧. ص ١٩٤ ـ ١٩٨.

الفور، غير أنه لم يحدث أى شىء لعدة أيام، وكان السبب ـ كما اتضح ـ هو أن برقيات الأمم المتحدة إلى القاهرة كانت ترسل بصورة روتينية إلى قيادة قوات الطوارئ فى القدس، فقام الإسرائيليون باعتراض طريق برقيات سكرتير عام الأمم المتحدة حتى يستطيعوا الاستمرار فى اختراق وقف إطلاق النار دون وجود مراقبى الأمم المتحدة. وحلت المشكلة فى النهاية باتصال تليفونى مباشر قمت به مع فالدهايم، وكان كبير المراقبين فى مكتبى قد أصدر له فالدهايم التعليمات تليفونيا.

وبينما حدث تأخير غير مرحَّب به قبل أن يشغل مراقبو الأمم المتحدة مواقعهم، واجهنا مشكلة أنْ وصل فجأة إلى القاهرة كبيرٌ من المراقبين السوفييت التواقين للعمل، حيث كانت موسكو قد اقترحت أن يأتى إلى القاهرة مراقبون سوفييت وأمريكيون لمراقبة وقف إطلاق النار، غير أن الأمريكيين أخذوا يؤجلون هذا، فى حين وصل المراقبون السوفييت بسرعة. وقد استقبلت هؤلاء المراقبين فى مكتبى، ولكننى أبلغت السفير السوفييتى بأنه لا يمكن أن يقوموا بأى عمل ما لم يرسل الأمريكيون مراقبيهم، وكانت النتيجة أنهم مكثوا فى القاهرة بضعة أيام ثم عادوا إلى وطنهم.

وكان التفاهم الذى حدث بين السوفييت والأمريكيين عندما زار كيسنجر موسكو لا يشمل فقط وقف إطلاق النار، ولكنه اشتمل على استراتيجية عريضة حول كيفية العمل للتوصل إلى تحرك سياسى بعد توقف القتال. وقد وافق الأمريكيون والسوفييت بصفة خاصة على ضرورة إجراء مفاوضات بين الطرفين تحت إشراف مناسب، فإذا عقد مؤتمر دولى من أجل السير فى المفاوضات، يعمل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة كرئيسين للمؤتمر. وفى النهاية وافقت القوتان العظميان على أن يتم تبادل الأسرى بين الأطراف المعنية حالَ أن يبدأ العمل بوقف إطلاق النار.

وقبل أن نبدأ فى مناقشة عملية التفاوض بشأن تحقيق حل سياسى، نحتاج أن ننظر هنا فى ثلاث مسائل قُدِّرَ لها أن تكون ذات تأثير ضخم على هذه المفاوضات، وهى: مدى أهمية الدور الذى لعبته الولايات المتحدة تأييدا لإسرائيل أثناء الحرب، واللعبة التى كان كيسنجر يلعبها، ثم مدى أهمية المساعدة السوفييتية لمصر، وأخيرا: هل مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نصرا أم هزيمة لمصر؟

لقد أجبنا جزئيا من قبل على السؤال الأول: كانت الأسلحة المتقدمة التى أرسلها الأمريكيون هى التى مكنت إسرائيل من القيام بهجومها المضاد. وسوف أضيف هنا أنه

لا يمكن استبعاد إمكانية أن يكون أفراد أمريكيون قد أرسلوا أيضا إلى إسرائيل. وقد استنتجت هذا بناء على أن كل المعدات الجديدة التى دخلت الحرب فجأة (صواريخ تاو، والقنابل الموجهة بأشعة الليزر، والصواريخ الموجهة جو - أرض) لا يمكن أن يكون الإسرائيليون هم الذين استخدموها؛ لأنها لم تكن لديهم قَطّ من قبل، ومن ثمّ ما كان يمكنهم معرفة كيفية تشغيلها. فمثل هذا التدريب يحتاج إلى وقت طويل. ولم يكن لدى الإسرائيليين سوى بضعة أيام يحققون فيها النصر. ويقول ديبوى:

«تم تعبئة عدد من الطلبة الإسرائيليين الذين يحضّرون دراسات فى كليات أمريكية فى وقت متأخر فى السادس من أكتوبر. وذهبوا إلى مدرسة المشاة التابعة للجيش الأمريكى فى فورت بيننج بولاية چورچيا ليتلقوا منهجا سريعا فى استعمال وصيانة صواريخ تاو. ولكن حين تمكن هؤلاء الطلبة التواقون للمعرفة من حمل تدريبهم ومعرفتهم الجديدة والعودة إلى إسرائيل لتعليم الجنود الإسرائيليين كيفية استخدام الأسلحة الجديدة، كان يوم ٢٤ أكتوبر قد حل، واستقر وقف إطلاق النار أخيرا على جبهة القتال»(*).

وعلى أية حال، استنتج ديبوى أيضا أن هناك دليلاً على أنه «لدى الإسرائيليين صواريخ «تاو»، وأطقم مدربة لهذه الأسلحة على استعداد للانتشار قبل ١٤ و١٥ أكتوبر». ولا يجرؤ ديبوى على التوصل إلى الاستنتاج الواضح، وهو يترك سؤالاً مفتوحا فحواه: من أين أتت هذه الأطقم؟.. غير أن النتيجة الواضحة هى أن الأمريكيين لم يقدموا الأسلحة فحسب، بل أيضا الأفراد الضروريين لتشغيلها.

**وهناك جانب آخر للدور الأمريكى نحتاج إلى مناقشته هنا، وهو الدور الذى لعبه كيسنجر شخصيا.**

**وهذه القضية أساسية، إذ نرى آثار كيسنجر إلى ما بعد فترة الحرب بسنوات المفاوضات التى تلت هذا، فكان كيسنجر مخولا له حرية التصرف باسم الولايات المتحدة أثناء الحرب؛ لأن نيكسون كان فى مرحلة حرجة بصفة خاصة من فضيحة ووترجيت، ولم يكن لديه المزيد من الوقت للشئون الخارجية، ونتيجة لهذا بدأ كيسنجر يُظهر طبيعته؛ فحيث كان يدّعى أنه صانع للسلام، ووسيط، كان فى الواقع يعمل لصالح إسرائيل طوال الوقت. ولا يدعو هذا إلى الدهشة حيث إنه يهودى، وكما قال لى بنفسه: كان أبواه من «اليهود المتعصبين المتطرفين». وليس ثمة شك فى أنه نجح فى تقديم عون ضخم لإسرائيل ليس**

---

(*) ديبوى، ص ٥٠٢.

فقط أثناء الحرب، ولكن أيضا أثناء فترة المفاوضات التى تلت الحرب. وفى نفس الوقت لم يكن كيسنجر أمينا مع أى شخص، وفى بعض الأحيان لم يكن أمينا حتى مع الإسرائيليين. فمثلا كان دائما يضع اللوم على وزير الدفاع چيمس شلزنجر وعلى وزارة الدفاع حينما كان لا يفى بطلب إسرائيلى بمزيد من الأسلحة، وكان دائما يزعم أن كل ما تحصل عليه إسرائيل يتم بسبب جهوده للتغلب على عدم رغبة وزارة الدفاع فى هذا. وفى الواقع - كما قال لى چيمس هـ. نويز، الذى كان فى ذلك الوقت نائبا لمساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولى: كان كيسنجر دائما يلقى باللوم على البنتاجون - وزارة الدفاع - لتأخير شحن المعدات العسكرية إلى إسرائيل، فى حين كان البنتاجون فى الواقع ينفذ حرفيا كل التعليمات التى كان كيسنجر يصدرها باسم الرئيس نيكسون. وعلى الرغم من أن نيكسون قد لجأ فى بعض الأحيان إلى تكتيكات التأخير، فإن كمية الأسلحة التى أرسلها كانت ضخمة. وقال لى نويز أيضا إن «الحقيقة هى أننا اضطررنا إلى نزع السلاح من بعض وحداتنا وسفننا العاملة حتى نفى بمطالب إسرائيل المستمرة للحصول على المزيد من الأسلحة وقطع الغيار».

كانت المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى إلى مصر لا تقترب من هذا حتى من بعيد. وكانت هناك قصص كثيرة عن حشد أسلحة سوفييتية إلى مصر، بل إن الأمريكيين زعموا أن هذا الحشد هو الذى دفعهم إلى إرسال مساعدة إلى إسرائيل، كما زعم الأمريكيون أيضا أن الاتحاد السوفييتى رفع مستوى التأهب فى قواته المسلحة فى الأيام الأخيرة من القتال استعدادا للتدخل لصالح مصر وسوريا. ولا أعرف ما إذا كان هذا حقيقيا أو لا ؟! وبالتأكيد ما كان يمكن أن يرسل الاتحاد السوفييتى أية قوات إلى مصر وسوريا دون طلب محدد من زعماء البلدين. ويمكن تصور أن الرئيس السادات كان قلقا من تأثير العبور الإسرائيلى على جيشه، فطلب مساعدة السوفييت، أو على الأقل فكر فى إمكان فعل ذلك. وأنا أعرف أن الولايات المتحدة علمت عن طريق إحدى الدول العربية أن السادات طلب مساعدة سوفييتية، وقد حدث هذا بسبب حادثة غريبة ومزعجة جدا قام بها سكرتير مقرب للسادات، وقد قص علىّ هذا الشخص نفسه هذه الحادثة، حيث قدم ليسألنى عما إذا كان تصرفه مبررا أو لا. ويبدو أن هذا الشاب سمع السادات يقول شيئا يمكن تفسيره بأنه طلب قوات سوفييتية. وحيث إنه شعر بالانزعاج لما سمع، وعلى الرغم من نقص خبرته تماما ومعرفته بسياسة الدول العظمى، تحمَّل بنفسه مسئولية إبلاغ زميل له فى الدولة العربية ذاتها بأن السادات يسعى للحصول على تدخل سوفييتى، وقد نُقلت هذه الرسالة من خلال القنوات العادية التى كانت قائمة بين الدولتين. ولمّا كانت هناك

علاقة خاصة بين أحد المسئولين فى هذه الدولة العربية وبين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فليس هناك شك فى أن واشنطن علمت بهذه الخطوة، وربما يكون هذا هو أصل فكرة أن السوفييت كانوا على وشك التدخل فى مصر. واستكمالا للقصة، أضيف أن هذا السكرتير أصابته فيما بعد نوبة من الشك والندم لما فعل، وذهب وهو يحمل مسدسه لرؤية السادات، وقدم السلاح للسادات وقص عليه ما فعل، وبصورة مسرحية نوعا ما طلب منه أن يطلق عليه الرصاص إذا كان قد تصرف بصورة خاطئة. وفهم السادات الموقف واستشاط غضبا، ولكنه لم يطلق النار على المذنب، واكتفى بأن نصحه بألا يقوم بعمل بهذه الخطورة وحده مرة أخرى! وبعد أن استمعتُ إلى هذه القصة من صاحبها، تحريتّ عن هذه القصة من السادات نفسه فأكدها لى حرفيا.

والمسألة الأخيرة التى يجب أن نناقشها هنا هى ما إذا كانت حرب ١٩٧٣ نصرا أو هزيمة لمصر؟ . . والحقائق بسيطة تماما، فقد بدأت الحرب بمجموعة من العمليات الناجحة قام بها الجيش المصرى الذى عبر القناة وعزز مواقعه على الضفة الشرقية، ولكنها انتهت على أية حال وقد أصبح الجيش الإسرائيلى على الضفة الغربية، والجيش المصرى الثالث محاصرا، وقد عُزلت مدينة السويس عن بقية مصر. ومن الناحية العسكرية يمكن القول إن إسرائيل أثبتت مرة أخرى تفوقها وأن مصر قد هزمت من الناحية العسكرية. إن مثل هذا الاستنتاج يعتبر تبسيطا أكثر مما ينبغى لعدة أسباب، فأولا ـ وكما قلت من قبل ـ نجح الإسرائيليون فى هجومهم المضاد ليس بسبب تفوقهم هم، ولكن بسبب المساعدة الأمريكية. وبينما لم يستطيعوا بطبيعة الحال أن يعترفوا بهذا علنا، فإن زعماء إسرائيل كانوا يعون هذا، وقد اهتزوا بشدة لهذه النتيجة. وثانيا: أظهرت الحرب بصورة واضحة أن الجيش المصرى أصبحت لديه المقدرة لأن يوقع بإسرائيل خسائر كبيرة، وفوق كل شىء أن يدخل معها فى حرب طويلة لا تستطيع تحملها لأن التعبئة العسكرية تقلل من نشاطها الإنتاجى حتى يصل إلى مرحلة التوقف الحقيقى. وثالثا: بينما كان الهجوم الإسرائيلى المضاد ناجحا، وكما وصل الجيش الإسرائيلى إلى الضفة الغربية للقناة، بقيت حقيقة قائمة وهى أن الجيش المصرى ظل على الضفة الشرقية للقناة. . بعبارة أخرى: لم ينجح الإسرائيليون فى محو نتيجة الهجوم المصرى. وكان الموقف الواقعى عقب بداية العمل بوقف إطلاق النار مختلفا تماما عنه قبل السادس من أكتوبر. **وبالتأكيد كان يمكن للوضع أن يكون أفضل لمصر يوم ١٢ أكتوبر إذا لم يتخذ السادات قراره غير المناسب برفض وقف إطلاق النار بشرط أن تبقى القوات فى مواقعها!**

لم تكسب مصر الحرب بمعنى أنها نجحت فى طرد الإسرائيليين من كل سيناء أو أنها تمكنت من تحرير الأرض العربية المحتلة، بل إن ما أحرزته مصر يمثل مزيجا من النصر السياسى والعسكرى؛ فقد أظهر الهجوم المصرى لإسرائيل والولايات المتحدة أن مصر قد أصبحت فى وضع يسمح لها بأن توقع خسائر ضخمة بإسرائيل فتجعلها تدفع ثمن احتلالها لسيناء غاليا. وقد كان هذا لأول مرة حافزا لإسرائيل للدخول فى المفاوضات، وللولايات المتحدة لتدفع إسرائيل بجديّة نحو هذه المفاوضات. كما أن مهمة التوصل إلى حل دائم للصراع فى الشرق الأوسط أصبحت ملحة أكثر بسبب الحرب. وبدأت الاتصالات وسط جو سياسى تختلف اختلافا جذريا فى صالح مصر والأمة العربية، وبذلك يمكن أن نقول: إن العبور فى حد ذاته يمثل النصر فى حرب أكتوبر.

## الفصل الثالث

# ما حدث فى أول اجتماع لى بنيكسون

كانت أول مهمة رئيسية أقوم بها لصالح السلام فى الشرق الأوسط فى أواخر أكتوبر عام ١٩٧٣ عندما كانت أصوات مدافع حرب أكتوبر قد صمتت لتوها عقب وقف لإطلاق النار مشوب بالقلق. كنت حينذاك أعمل قائما بأعمال وزير الخارجية منذ أسابيعَ قليلة، وطلب منى الرئيس السادات أن أسافر إلى الولايات المتحدة مبعوثا خاصا له لدى الرئيس نيكسون.

وكان قرار السادات بإرسالى إلى واشنطن قد اتخذ خلال اجتماع غير عادى، عقد فى قصر الطاهرة يوم ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٣، وحضر هذا الاجتماع حسين الشافعى نائب الرئيس، وأحمد إسماعيل وزير الحربية، وحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى، وعبد الفتاح عبد الله وزير الدولة لشئون الرئاسة، كما حضرته أنا وبعض المستشارين. كان الرئيس السادات فى انتظارنا فى حجرة معيشة ضخمة، وصافح الجميع، وطلب منا الجلوس. وكان حسين الشافعى نائب الرئيس متجها إلى شَغْل المقعد المواجه للسادات حين قال الرئيس فجأة: «فهمى، اجلس على هذا المقعد». ثم شرح رأيه بصدد وقف إطلاق النار وبضرورة اتخاذ إجراءات معينة لفصل القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية. وكما هو معتاد، فاجأ السادات الجميع إذ قال: إنه قرر إرسال مبعوث خاص إلى الرئيس نيكسون على الفور. وأضاف قائلا، موجها حديثه إلىَّ مباشرة: «سيكون مبعوثى هو إسماعيل فهمى». وطلب منى أن آخذ طائرة خاصة وأغادر القاهرة فى السادسة مساء بالتوقيت المحلى.

أخذ الجميع تقريبا يسجلون ملاحظاتهم حين كان السادات يتكلم. وعندما أنهى حديثه، قلت إننى أحتاج لبعض الوقت حتى أعد نفسى لهذه الرحلة المفاجئة، فكنت أريد

أن أدون أفكاره بأوضح وأدق ما يمكن في صورة خطة عامة وأترك نسخة معه، وكان هذا سيمثل مرجعا رئيسيا يسهل تفاهمنا أثناء وجودي في واشنطن. ووافق الرئيس على أن الخطة العامة فكرة جيدة، ولكنه على الرغم من هذا أصر على أن أسافر إلى واشنطن في نفس اليوم، وحاولت تأجيل موعد رحيلي قائلا: إنه من المتعين عليّ أن أرى أسرتي وأحزم أمتعتي، فأجاب الرئيس قائلا إنه بوسعي أن أرى أسرتي حين أعود، وبالنسبة للأمتعة فيمكنني أن أشتري ما أحتاج إليه من واشنطن.

لم يكن أمامي سوى أن أوافق، فذهبت إلى مكتبي في وزارة الخارجية، وأمليت مذكرة تجسد أفكار الرئيس بصورة أكثر دقة، وقد رُتبت في صورة خطة تعرض الخطوط العريضة لسلسلة من الخطوات التي من المتعين تنفيذها بالترتيب. ولم يستغرق هذا الكثير من الوقت، فيما عدا الوقت الذي بُذل في اختيار المصطلح الإنجليزي لوصف فكرته عن فصل الجيوش المتحاربة. وقد استغرق التوصل إلى المصطلح ـ الذي كان يتعين أن يدل على اتفاق يؤدي إلى فصل الجيشين ـ وقتا طويلا، واخترت ـ كما اختار أعضاء مكتبي في النهاية ـ استخدام كلمة «فك الاشتباك» كأفضل اصطلاح مناسب. وقد قبل الجميع هذا التعبير ليصبح فيما بعد مشهورا جدا.

وكانت الخطة العامة للمفاوضات كما أعددناها تطرح تصورا للخطوات التالية: أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، ويتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب، ثم تنسحب إسرائيل إلى خط داخل سيناء شرقي الممرات، على حين تبقى القوات المصرية في مكانها، وتنتشر قوات الأمم المتحدة بين القوات المصرية والإسرائيلية، وبعد انسحاب إسرائيل إلى خط فك الاشتباك تقوم مصر برفع الحصار عن مضايق باب المندب، ومتى تم فك الاشتباك تبدأ مصر في تطهير قناة السويس، وخلال فترة يتفق عليها تقوم إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية، وعند هذه المرحلة تنهي حالة الحرب. وقد ضممنا إلى الخطة العامة أيضا رسما بالخطوط العريضة للخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية، ولعقد مؤتمر سلام عالمي، وفي النهاية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة.

وقد أرسلت نسخة من الخطة العامة التي وضعتها إلى الرئيس السادات الذي وافق على تفاصيلها. وفي هذه الأثناء كان يتم إعداد طائرة خاصة لسفري، وكانت هذه الرحلة تجربة فريدة لأن الطائرة البوينج ٧٠٧ التي حملتني إلى باريس كانت قد أعدت على عجل، وكانت خالية تماما فيما عدا أربعة مقاعد تم تركيبها من أجل هذه الرحلة، فقد كانت الطائرة

تُستخدم قبل هذا لنقل معدات حربية من أنحاء عديدة من العالم قبل وأثناء العمليات العسكرية، ولم يكن ثمة وقت لإعادتها إلى حالتها الطبيعية.

وعندما اقتربنا من مطار «أورلى» فى باريس، أتى قائد الطائرة ليخبرنى بعدم قدرته على الهبوط فى باريس لسوء الأحوال الجوية، وأنه سوف يهبط بدلا من هذا فى مطار «هيثرو» فى لندن. ولأن سفارتنا فى لندن لم تكن تعرف برحلتنا، ولأنه كان من المتعين علىَّ أن أواصل السفر مباشرة إلى واشنطن بعد توقف قصير فى «أورلى»، فإننى طلبت من قائد الطائرة أن يهبط على الرغم من كل المخاطر. وقد تذمر قائد الطائرة، إلا أنه نفذ التعليمات حيث قام بهبوط رائع، وهو الأمر الذى يجيده كل الطيارين المصريين تماما.

وفى الصباح التالى غادرتُ باريس متجها إلى واشنطن، فوصلت فى الساعة الرابعة مساء إلى مطار «دلاس»، واستقبلنى چوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط، وألفريد آثرتون نائب مساعد وزير الخارجية وزملاؤهما. ونقل سيسكو إلىَّ تحيات هنرى كيسنجر، وقال إنه سوف يقابلنى فى اليوم التالى، ولكنى أصررت على أن نلتقى فى نفس اليوم؛ فاتصل سيسكو بوزير الخارجية ورتب الموعد فى الساعة السادسة مساء. وكنت أريد لقاء كيسنجر فى نفس يوم وصولى حتى أفعل شيئا بسرعة حيال الوضع الخطير للجيش الثالث المصرى، وكنت أريد أيضا عقد اجتماع تمهيدى مع كيسنجر حتى تتوافر لى انطباعات مباشرة عن أسلوب عمله، وحتى أعرف أى المشكلات يعتبرها مهمة أكثر من غيرها. وبالإضافة إلى هذا، يمكن لهذا اللقاء التمهيدى أن ينهى الرسميات الدبلوماسية، وبالتالى تقصر الاجتماعات التالية بصورة كلية على القضايا الهامة المحفوفة بالمخاطر.

واستقبلنى كيسنجر فى وزارة الخارجية فى الساعة السادسة مساء يوم ١٩ أكتوبر، واستمر الاجتماع ساعة وأربعين دقيقة، وحضره كيسنجر وسيسكو فقط من الجانب الأمريكى، وحضره من الجانب المصرى كلٌّ من الدكتور عبد الله العريان ـ السفير المصرى فى باريس ـ وأنا. وعند استقبالى فى وزارة الخارجية، أعرب كيسنجر بصورة روتينية عن الأمل فى أن تكون هذه الزيارة خطوة مثمرة نحو تحقيق تعاون مستمر ودائم بين بلدينا. ثم وبصورة غير متوقعة أعرب عن أمله فى أن تقام اتصالات مباشرة بين القاهرة وواشنطن بدلا من أن يمر هذا عبر موسكو. ثم ظل يؤكد أهمية إقامة اتصالات مباشرة لأنه فيما يبدو كان قد ملَّ الدعاوى السوفييتية المتكررة بأن السوفييت يتكلمون رسميا نيابة عن مصر؛ فقد كان السوفييت هم المتحدثون باسم مصر فى واشنطن منذ عام ١٩٧٠ عندما رأى

عبد الناصر أنه ليست هناك إمكانية للتفاهم أو حتى الاتصال بين القاهرة وواشنطن، وبالتالى فإنه خَوَّلَ للسوفييت حق التحدث باسم مصر على أساس أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة كقوتين عظميين يستطيعان على الأقل فهم بعضيهما.

وعندما تولى السادات السلطة، استمر السوفييت فى ادعاء أنهم يتحدثون باسم مصر، على الرغم من أن الرئيس المصرى كان قد أرسل مستشاره للأمن القومى حافظ إسماعيل لمقابلة كيسنجر فى واشنطن، ثم فى وقت لاحق فى باريس. ولم تؤدِّ هذه الاتصالات الأولى إلى أى شىء؛ فوفقا لاعتراف كيسنجر نفسه فإنه لم يكن بعدُ مستعدا لتحويل اهتمامه عن المشكلات الدولية الأخرى إلى الوضع فى الشرق الأوسط الذى كان يعتقد أنه سوف يظل نائما حتى فترة طويلة تالية. وفى رأيى، كان كيسنجر قد توصل إلى هذا الاستنتاج لأنه لم يكن هناك اتصالات منتظمة بين القاهرة وواشنطن، ولم تكن الاتصالات التى تجرى سرا من خلال السعودية ـ وتلك التى بدأت منذ عام ١٩٧٢ بموافقة السادات، ومن خلال ممثل لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى القاهرة ـ كافية. وكان كيسنجر كما اعترف لى قد ضللته المعلومات الخاطئة التى تلقاها عن الاستعداد والإمكانيات العسكرية لدى كل من إسرائيل وجيرانها من العرب، وبالتالى فإنه استنتج أنه ليست هناك فرصة لنشوب أى صراع مسلح فى المستقبل القريب. وقد هزت حرب أكتوبر كيسنجر وزملاءه فى حكومة نيكسون لتوقظهم من تصورهم الخاطئ، وتدفعهم لإدراك أن الوضع فى الشرق الأوسط كان حرجا، وأن يقرروا أنه من المتعين على الولايات المتحدة أن تتدخل فى محاولة لدفع الأطراف المعنية للتحرك نحو حل شامل بصورة نهائية. كانت هذه فى الواقع نقطة تحول فى أزمة الشرق الأوسط، فقد أدت كل الحكومات الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن وبصورة آلية دورا نشطا فى عملية السلام.

كانت محادثاتى مع كيسنجر ودية، ومثمرة، وشرحت له الاقتناع السائد فى مصر وفى العالم العربى بأن إسرائيل ما كانت تستطيع أبدا أن تحقق نجاحات عسكرية فى المرحلة الثانية من حرب أكتوبر دون عملية النقل الأمريكية الضخمة التى حملت إلى إسرائيل أسلحة أمريكية متقدمة. وأضفت بقولى: إن الحرب التى بدأت فى أكتوبر عام ١٩٧٣ أثبتت بلا أدنى شك أن العرب قادرون على شن حرب ناجحة على الرغم من كل المصاعب، وأنهم أيضا مستعدون لتقديم التضحيات، ووافق كيسنجر على هذا معترفا بأن اندلاع الحرب ـ وبصفة خاصة عبور الجيش المصرى السريع لقناة السويس ـ قد فاجأ الجميع.

واستطردت قائلا : إن حرب أكتوبر أثبتت أيضا أن الدول العربية يمكنها أن تقف متوحدة حين يواجهها خطر وشيك ملموس، ولم أكن فقط أشير إلى المشاركة الفعلية من جانب بعض الدول العربية، ولكن بصفة خاصة أشير إلى استخدام البترول كسلاح لأول مرة فى الصراع. وحتى أستكمل الصورة، ذكّرت كيسنجر بتأييد وتعاون دول إفريقية وأخرى غير منحازة، والتى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب تعنتها. ثم قلت : إننا قد وصلنا جميعا إلى مفترق الطرق، حيث لم تعد أزمة الشرق الأوسط أزمة محلية بعد هذا، بل أصبح لها عواقب على المستوى العالمى. وكانت هناك حالة غير عادية من التأهب والاستعداد العسكرى فى كلٍّ من موسكو وواشنطن مع بزوغ تهديد باحتمال وقوع صدام بين القوتين العظميين فى حالة مبالغة إحدى القوتين فى تأييد الدولة الموالية لها فى المنطقة. وكان كيسنجر يتفق كلية مع تحليلى. ثم أوضحت أننا مستعدون لفتح صفحة جديدة بين مصر وواشنطن، إلا أننا كنا نحتاج إلى ضمانات للثقة فى الولايات المتحدة حتى نقيم المزيد من التعاون.

وبدأت أطرح أمام كيسنجر الخطوط العريضة للقضايا التى كنت أوليها الأولوية القصوى، وهى :

( أ ) يجب توصيل إمدادات ليست ذات طبيعة عسكرية بصورة دائمة إلى الجيش الثالث.

(ب) يجب الالتزام كليةً بوقف إطلاق النار، ويجب على الإسرائيليين أن ينسحبوا إلى مواقعهم التى كانوا عليها فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، كما طلب قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩.

وقد لَفَتُّ نظر كيسنجر أيضا إلى حقيقة أن الإسرائيليين كانوا غير متعاونين فى المحادثات العسكرية فى الكيلو ١٠١، وكانت هذه المحادثات التى جرت فى خيمة فى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة/ السويس قد جمعت بين ممثلين عن الجانبين المصرى والإسرائيلى مع الچنرال أنزيو سيلاسفو قائد قوة الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط فى محاولة لتحديد مواقع الجيش الإسرائيلى والجيش المصرى فى ٢٢ أكتوبر، أو على الأقل الاتفاق على خط لوقف إطلاق النار. وأجاب كيسنجر قائلا : إنه يعى هذه المشكلات، وإنه عندما أبلغ أن إسرائيل حاولت منع الوفد المصرى من الوصول إلى الكيلو ١٠١، تدخل شخصيا لدى جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية، ثم وعد بأنه سوف يستمر يفعل أقصى ما يستطيع بصدد كل هذه المسائل.

واستطرد كيسنجر فى هذه النقطة قائلا: إنه يريد أن يكون صريحا جدا فى مسألة هامة، وهى أن واشنطن لا تقدّر الضغط العربى والإنذارات الناجمة عن استخدام البترول كسلاح، وأن الولايات المتحدة والقوى الغربية تواجه وسوف تواجه مشاكل خطيرة بسبب حظر البترول. وقال: إذا استمر هذا الحظر فإن الخوف سوف ينتشر فى غرب أوروبا، ثم بعد هذا فى الولايات المتحدة، وخاصة إذا اضطرت الحكومات إلى توزيع البنزين بالبطاقات. وأبرز كيسنجر أيضا حقيقة أن الإسرائيليين لن يقبلوا بسهولة الضغوط الأمريكية بخصوص وقف إطلاق النار أو تحقيق تسوية نهائية؛ فلم تكن إسرائيل ترغب فى التنازل عن الأرض التى احتلتها، وسوف تحتاج الولايات المتحدة كثيرا من نفوذها لإرغام إسرائيل على تغيير موقفها. وأضاف كيسنجر قائلا: إنه يفهم عدم رضاء مصر عن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل أثناء الحرب، ولكنه أكد أنه جعل هذه المساعدات فى حدها الأدنى مقاوما بذلك الضغط الذى مارسته مجموعة الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة. ونتيجة لهذا، تعرض بصفة شخصية إلى الهجوم من عضو مجلس الشيوخ هنرى چاكسون ويهود أمريكيين بارزين كثيرين. وحتى يثبت إخلاص حكومة الرئيس نيكسون، أكد أن الولايات المتحدة رفضت إرسال أية مساعدة لإسرائيل خلال الأيام السبعة الأولى للحرب، وأن هذه الحكومة فضّلت تبنّى قرار بوقف إطلاق النار يصدره مجلس الأمن حين كان نصر مصر فى قمته، وقد طلبت واشنطن من البريطانيين تقديم القرار لمجلس الأمن وضمنت الأصوات التسعة الضرورية لإقراره، وقد وافق كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على الامتناع عن التصويت، وقد تم اتخاذ هذا الإجراء لأن السوفييت قالوا: إن السادات سوف يرفض القرار الذى تقدمه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى، ولكنه قد يؤيد القرار إذا أتى من عضو آخر فى مجلس الأمن. وقال كيسنجر: إن الفشل فى التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار كان يرجع إلى تعنت مصر. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت فى دفع إسرائيل إلى قبول وقف إطلاق النار على خطوط ١٢ أكتوبر، غير أن السادات رفض دون مبرر على حد قول كيسنجر. وقال كيسنجر إن البريطانيين أبلغوه أن مصر أصرت على أن يضم مشروع قرار وقف إطلاق النار فقرة تطلب من إسرائيل الانسحاب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧، وهو الطلب الذى ما كان يمكن لإسرائيل أن تقبله فى ذلك الوقت.

وأجبت على اتهامات كيسنجر بأن أوضحت أن إسرائيل استطاعت القيام بعملية الدفرسوار وعبور القناة فقط بسبب قيام واشنطن بعملية ضخمة لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى المعلومات التى كانت تنقلها إليها. وفى هذه النقطة اتفقنا على ألا

نضيّع الوقت فى تبادل الاتهامات حول أمور سابقة، ثم استمر كيسنجر يشرح الدور الذى يقوم به شخصيا كصانع للسلام وقال :

«مشكلة العرب أنهم يتوقعون منى أن أنجز ما أنجزته فى مناطق أخرى بها أزمات، غير أنهم ينسون السنوات الأربع الطويلة من المحادثات التى استُغرقت قبل التسوية النهائية لمشكلة ڤيتنام. وبالنسبة إلى الصين، فقد احتجت إلى سنتين قبل أن أصل إلى أية نتائج ملموسة. وأسلوبى فى معالجة الأمور هو أن تكون لدىَّ فترة طويلة من الإعداد، وأن أتحرك بعد أن يعد الجو العام للحل، ولا أريد التحرك فى عجلة، وأقترح مبادرة أمريكية جديدة فى الشرق الأوسط، وأخشى أن يكون مصيرها مماثلا لمبادرة ١٩٧٠، ولكننى لا أريد أن يساء فهمى؛ فلست أقول: إن مشكلة الشرق الأوسط تحتاج إلى سنوات حتى يمكن حلها، بل أعتقد أنه يمكن حلها خلال فترة من ثلاثة إلى ستة شهور إذا تعاون الجميع».

ولم أستطع أن أمنع نفسى من الضحك عندما قال كيسنجر: إن الحل قد يحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر، فذكّرته بأن الإسرائيليين قد بدءوا بالفعل فى التراجع عما وعدوا به أثناء محادثات الكيلو ١٠١ قائلا: «لقد قالوا إنهم غير مخولين لمناقشة مشكلة وقف إطلاق النار. ثم فى وقت لاحق اقترحوا أن تنسحب القوات المصرية عشرة كيلو مترات غربى قناة السويس كما تنسحب القوات الإسرائيلية عشرة كيلو مترات شرقى القناة، وكان هذا بالضبط هو ما اقترحه البريطانيون والفرنسيون بالتواطؤ مع إسرائيل فى عام ١٩٥٦. ورفضت مصر تماما الاقتراح الإسرائيلى بانسحاب الجيشين الثانى والثالث المصريَيْن من الضفة الشرقية للقناة».

وقال كيسنجر مبتسما: «أنت تعرف كيف يعملون. وبصراحة إن الإسرائيليين يعتقدون أنكم فى مصر تنوون إرسال معدات عسكرية للجيش الثالث تحت غطاء وقف إطلاق النار». وقلت إننا لن نفعل ذلك، وإن الجيش الثالث لم يكن فى حاجة إلى الأسلحة، ولكنهم يحتاجون إلى الطعام والماء. وأوضحت أيضا أن الجيش الثالث لن يستسلم أبدا مهما فعلت إسرائيل، وأسرع كيسنجر يقول إن استسلام الجيش الثالث ضد سياسة الولايات المتحدة. ولم تكن واشنطن تعتقد أن انسحاب الجيش المصرى إلى غرب القناة فى صالح السلام. ثم سأل كيسنجر عما إذا كانت مصر مستعدة لضمان عدم إرسال إمدادات عسكرية إلى الجيش الثالث حتى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط

٢٢ أكتوبر، وكان ردى بالإيجاب، وأصررت على أن يبدأ إرسال مواد غير عسكرية فورا وأن يظل بصفة دائمة، وأضفت قائلا: إن البديل الوحيد لذلك هو استخدام القوة لكسر الحصار حول الجيش الثالث، وأن نتيجة مثل هذا الإجراء سوف تكون بالغة الخطورة. وطلبت من كيسنجر الاتصال بالإسرائيليين فى الحال وبقوة كما وعد، ووعد كيسنجر بأنه سوف يتحدث إلى نيكسون فى نفس الليلة ثم يبلغنى فى لقائنا فى الصباح التالى بقرار الرئيس. وشكرت كيسنجر طالبا منه الاتصال بإسرائيل مرة أخرى ليجعلهم يسمحون بمرور قافلة فى اليوم التالى. وتم فى النهاية تسوية المسألة بصورة دائمة ونهائية مع الرئيس نيكسون.

ثم أدهشنى كيسنجر إذ فتح موضوع أسرى الحرب، وأعلن أنه تم الاتفاق بين واشنطن وموسكو على أن تؤيد القوتان العظميان القيام بتبادل فوريّ للأسرى. وكان بريچينيف قد ضمن بنفسه للأمريكيين أن يوافق المصريون على تبادل كل أسرى الحرب فى أسرع وقت ممكن عقب إتمام وقف إطلاق النار. وكانت هذه هى المرة الأولى التى أسمع فيها عن مثل هذا الضمان، وأبلغت كيسنجر بأننا لم نقدم إلى موسكو أى ضمان من هذا القبيل، وقال كيسنجر: إنه سوف يكون من الصعب التوصل إلى أى تقدم نحو مفاوضات السلام إذا لم يتم تبادل الأسرى، فأجبت ببساطة: إننا مستعدون لتبادل قائمة كاملة بأسماء الأسرى مع إسرائيل من خلال الصليب الأحمر الدولى، ولكن يتعين تأجيل التبادل الفعلى للأسرى حتى يتم التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية أكثر شمولاً.

وبعد أن أوضحت هذه النقطة بصورة مؤقتة، شرحت لكيسنجر الظروف التى أدت إلى وصول خمسين ضابطا عسكريا سوفييتيا وعشرين مترجما إلى مصر، وكان من المتوقع أن يقوم هؤلاء الضباط بدور مراقبين، وكان السوفييت قد قالوا لنا: إن عددا مماثلا سوف يصل من الولايات المتحدة. ونفى كيسنجر وجود اتفاق مع بريچينيف فى هذه النقطة، بل إن السوفييت قد فرضوا على الولايات المتحدة أمرا واقعا، حيث أبلغت واشنطن بعد أن وصل المراقبون السوفييت إلى القاهرة. وقال كيسنجر: إن الأمريكيين لا يعتقدون أن وجود ممثلين أمريكيين وسوفييت لصالح أى طرف. . ولكن، وبسبب إصرار السوفييت، كان الأمريكيون على استعداد لإرسال ٣٢ مراقبا بحيث يرسل السوفييت عددا مماثلا إذا طلب فالدهايم هذا رسميا. وأضاف قائلا: «أطلب منك أن تتصل بالرئيس السادات حتى يقنع الروس بسحب ١٨ من الذين وصلوا إلى القاهرة بالفعل ليعودوا إلى موسكو. وعلى أية حال أفضّل ألا يكون الروس فى مصر بالمرة».

وفى نهاية حديثنا كرر كيسنجر قوله: إن الولايات المتحدة عاقدة العزم على فتح فصل جديد مع مصر، وعلى إقامة صداقة مستمرة. وأبلغنى أيضا أن الرئيس نيكسون قرر أن الموقف فى الشرق الأوسط لا ينبغى أن يعود أبدا إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٧٣، وبالتالى كان من الضرورى تحويل وقف إطلاق النار الذى تحفه المخاطر إلى سلام دائم. وأكد لى أن نيكسون قرر أن يمارس الضغط الضرورى على إسرائيل.

ويتعين علىَّ أن أضيف هنا أن كيسنجر كان يشير باستمرار إلى قرارات الرئيس ولم يحاول قَطّ أن يعطى انطباعا بأنه صانع سياسات. بل على العكس من هذا؛ فلقد استخدم اسم الرئيس أكثر مما هو ضرورى، فكان يقول: «لقد قرر الرئيس نيكسون. . . » و«يعتقد الرئيس نيكسون. . . . » و«الرئيس نيكسون عاقد العزم على . . . . . »، وكانت لدى هنرى كيسنجر سلطات واسعة حيث كان وزيرا للخارجية ومستشارا للأمن القومى، ولم يكن أى وزير خارجية سابق يشغل المنصبين قَطّ فيما عدا چون فوستر دلاس، غير أنه كان دائما بالغ الحرص مع الرئيس نيكسون. وكما سيتضح فيما بعد، كان كيسنجر يتسم بالحذر حيال نيكسون، حيث كان يخشى أن يتخذ الرئيس قرارات مستقلة، أو يتغاضى عن توصيات كيسنجر الذى كان يشعر بحساسية تجاه مكانة نيكسون وصورته العامة، فكان يشعر أن نيكسون ليس رئيسا عاديا، بل إن لديه الكثير من التجارب فى الشئون الخارجية، وهو يتميز بالقوة حتى فى الجبهة الداخلية.

وكان واضحا من البداية أن كيسنجر يحب الظهور. وفى نهاية المحادثات أصر على أن يصحبنى إلى السيارة. ولأنه لم يكن يصحب زائريه بهذه الصورة، فإن تصرفه هذا سبّب ثورة بين مساعديه والصحافة. وعندما أحاط به الصحفيون والمصورون ابتهج على الفور. وأثناء مرافقته لى حتى السيارة رأيت جانبا آخر من شخصية كيسنجر، حيث أبلغنى أنه يعتزم لقاء نائب وزير الخارجية السورى الذى كان فى الولايات المتحدة حينذاك أيضا، ونظرت إليه لأشعره بأننى أعرف اللعبة التى يلعبها؛ إذ كان من المعروف تماما أن كيسنجر يحب أن يلمح إلى من يتحدث معه بأن العلاقة بينهما علاقة خاصة تماما، وأنهما معا يتفوقان على طرف ثالث. وعلىَّ أن أعترف بأن لعبة كيسنجر كانت تأتى بأثرها فى بعض الأحيان، إلا أنه كان يقوم بها كثيرا جدا، وفى النهاية أصبحت معروفة للجميع، وأصبحت فى بعض الحالات تؤدى إلى سوء تفاهم كبير، بل إنها كانت تدفع بالأمور إلى مستوى الأزمة. وعلى أية حال فقد خيبتُ ظن كيسنجر وقلت له: إنه على العكس من ذلك فإننى أرحب بلقائه مع السوريين لأن علاقاتنا مع سوريا كانت طيبة فى أساسها.

وعندما عدت إلى الفندق، أبرقت إلى الرئيس السادات بلقائي الأول بكيسنجر وبانطباعاتي عنه. وعندما أعدت التفكير في هذه التجربة الأولى، قررت أن أكون حذرا جدا مع كيسنجر، وأن أحاول إذا أمكن أن أقابل الرئيس نيكسون مباشرة بعد كل محادثات أجريها مع كيسنجر، أو على الأقل في مرات كثيرة. وكنت أريد التأكد من أن ما يقوله كيسنجر لي يعكس بالضبط موقف نيكسون، وأن لدى الرئيس نيكسون معرفة كاملة بما أبلغه لكيسنجر. وعلى أية حال فإنني كنت راضيا عن اللقاء الأول، وشعرت بأن مبرراتي كانت صحيحة حين أصررت على لقاء وزير الخارجية فور وصولي إلى واشنطن. وقد أوجد الاتصال الأول أساسا للتفاهم، كما مهد الطريق بالتأكيد للتعاون فيما بعد.

وفي الصباح التالي عقدتُ اجتماعا استغرق أربع ساعات مع كيسنجر في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد حاول چوزيف سيسكو حضور الاجتماع، إلا أن كيسنجر قال مازحا: «لست روجرز، وچوزيف رجل روجرز»، وضحك الجميع. ولأن الاجتماع كان مقصورا علينا، فإنه تعين على سيسكو ألا يحضر الاجتماع. وكان كيسنجر يعتقد أيضا أن خطة روجرز الشهيرة كانت في الواقع من وضع سيسكو. ويمكنني أن أصرح هنا بأن هذا يوضح أن الشائعات التي كانت تقول إن سيسكو كان رجل كيسنجر الذي يقوم بمراقبة روجرز، ليس لها أساس من الصحة.

وكان من الواضح أن كيسنجر كان قد استعرض بدقة كل المسائل التي ناقشناها مع الرئيس نيكسون، وكان يتكلم مدعوما بتأييد الرئيس. وقال لي كيسنجر: إن الرئيس نيكسون لم يوافق على السماح لجولدا مائير بالحضور إلى واشنطن إلا مرغمًا. وكان قد وافق في النهاية حتى يستطيع مواجهتها، وبصفة خاصة حتى يجعلها تشعر بالجو العام الجديد السائد في واشنطن. ولم يوافق على استقبال السيدة العجوز إلا بعد يومين من وصولها وليس على الفور كما اعتاد. وعلاوة على ذلك أبلغني كيسنجر أن الرئيس نيكسون طلب منه أن يبرق لجولدا مائير ويبلغها بالمطالب المصرية حتى يتسنى لها أن تستشير مجلس الوزراء الإسرائيلي قبل مغادرة البلاد، وبهذه الصورة يمكن التوصل إلى اتفاق، وتنفيذه حتى قبل الزيارة التي يعتزم كيسنجر القيام بها إلى القاهرة.

ووجهت انتباه كيسنجر إلى حقيقة أن إسرائيل كانت دائما تخشى الاتصالات الوثيقة بين واشنطن والقاهرة. وبهذا الصدد أشرت إلى «قضية لافون» الشهيرة عندما رتب هذا الوزير الإسرائيلي لإرسال عملاء إلى القاهرة في عام ١٩٥٤ لنسف منشآت أمريكية في وسط المدينة، وكان يأمل أن تتصور واشنطن أن المصريين يقومون بأعمال تخريب ضد

المصالح الأمريكية، وأن تتدهور العلاقات المصرية الأمريكية. ولحسن الحظ استطاع البوليس المصرى القبض على اثنين من العلماء الإسرائيليين وكشف المؤامرة بأسرها، ونتيجة لهذا اضطر بن جوريون إلى إقالة لافون على الرغم من أنه وافق شخصيا على هذه العملية. وقال لى كيسنجر إنه وزملاءه على وعى بتصميم إسرائيل على وضع «إسفين» بين مصر والولايات المتحدة، إلا أن كيسنجر وزملاءه مصرّون بالرغم من هذا على تعزيز العلاقات المصرية الأمريكية.

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا نما الحوار فى اتجاه بنّاء. وقد طرحتُ كل النقاط المتضمنة فى خطتنا، ولكننى امتنعت عن إبلاغ كيسنجر بوجود مثل هذه الخطة. وخلال لقائنا قال لى كيسنجر: إن إسرائيل وافقت على السماح لقافلة ثانية مؤلفة من خمسين عربة كبيرة بالمرور إلى الجيش الثالث، وأصررتُ على أن يتم ضمان تدفق الإمدادات بصورة مستمرة تحت رعاية مراقبى الأمم المتحدة. وفى الواقع قلت: إن مشكلة تزويد الجيش الثالث بالمؤن سوف تُحل بصورة آلية إذا انسحبت إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، حيث تجلو عن مواقعها على طريق القاهرة/ السويس، وهكذا تفسح الطريق لمراقبى الأمم المتحدة لفحص نوع الإمدادات التى ترسَل إلى الجيش. ووافق كيسنجر على صحة هذا، إلا أنه أوضح أن المشكلة الأساسية ستبقى، وهى أن إسرائيل لا تريد الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، وكانت ترفض ذلك لسببين رئيسيين، أولا: أن الانسحاب يعتبر اعترافا صامتا بأنها قد انتهكت قرار وقف إطلاق النار. وثانيا: كان الإسرائيليون يريدون الحصول على تنازلات كبيرة من مصر، وهى أن يقوموا بالانسحاب كليةً من الضفة الغربية لقناة السويس إذا سحبت مصر جيشها الثانى والثالث كليةً من الضفة الشرقية. وكان هذا يعنى الرجوع إلى الوضع الذى كان قائما قبل عبور القوات المصرية لقناة السويس وضربها لخط بارليف يوم ٦ أكتوبر. وكان الإسرائيليون يقولون رسميا: إنهم لا يستطيعون العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لأنهم لا يعرفون موقع قواتهم بالضبط فى ذلك اليوم. وفى الواقع كانت هناك صور عديدة التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية والسوفييتية توضح المواقع التى كانت تشغلها قوات الجانبين.

وقد أبلغتُ كيسنجر أيضا أثناء هذا الاجتماع بأن مصر تريد ضمانا مكتوبا من الولايات المتحدة بأن الأمريكيين سوف يفعلون كل ما هو ممكن لمنع إسرائيل من القيام بعملية عسكرية غرب القناة. ودون مثل هذا الضمان قد تضطر مصر إلى القيام بعمل عسكرى لتدمير القوة الإسرائيلية. وكان رد كيسنجر هو أنه سوف يبلغ الرئيس نيكسون بهذا الطلب.

ومرة أخرى طرح كيسنجر مشكلة تبادل الأسرى، وكررت قولى بأننا مستعدون لتبادل قوائم بأسماء أسرى الحرب فعلا كجزء من اتفاق شامل لتعزيز وقف إطلاق النار، ولسوء الحظ فبينما كنا نتحدث، بلغنى من القاهرة أن وفدنا العسكرى فى الكيلو ١٠١ ـ بناء على تعليمات من السادات ـ أبلغ الوفد الإسرائيلى بأننا على استعداد لتبادل الأسرى، وتلقى كيسنجر نفس المعلومات من الإسرائيليين، كما كانت الحكومة المصرية قد أبلغت أيضا السفير السوفييتى لدى القاهرة، وقال لى كيسنجر: إن السفير السوفييتى لدى واشنطن «أناتولى دوبرينين» قد طلب بالفعل مقابلة الرئيس نيكسون، وأنه تم الترتيب للقاء أثناء عطلة نهاية الأسبوع فى «كامب ديڤيد».

ولقد فزعت لهذا الكشف المبكر غير الضرورى عن استعدادنا لتبادل الأسرى، حيث كنت أعرف أن هذا سوف يجعل إسرائيل تطلب المزيد من التنازلات قبل أن توافق على مسائل أخرى. وكان تبادل الأسرى ورقة هامة فى أيدينا لأن الحكومة الإسرائيلية كانت معرّضة لضغط شديد من عائلات الأسرى لاستعادتهم، ولكن السادات تنازل عن هذه الورقة، وكان هذا القرار يشجع الأمريكيين على الاعتقاد بأن الروس يقومون بالفعل باتخاذ القرارات باسم مصر. فكما ذكرت من قبل، كانت موسكو قد أبلغت واشنطن فى وقت سابق أن مصر كانت مستعدة لتبادل الأسرى، وقد أثبتنا نحن أنهم على حق.

وكما توقعت، عاد الإسرائيليون بعد اتفاقنا على تبادل الأسرى مباشرة بطلب جديد، فقال لى كيسنجر: إنهم يطلبون منا ضمان حرية المرور لهم فى مضايق باب المندب فى الطرف الجنوبى للبحر الأحمر، وبكلمات أخرى: كانوا يريدون منا ومن الروس إنهاء حصار مزعوم فى باب المندب؛ فقد كانت التنازلات تشحذ شهية إسرائيل كما هو واضح. وقلت لكيسنجر: إن مصر ليست لديها سيطرة كاملة على باب المندب، وكان رده إن لدينا سفنا حربية وغواصات هناك. وقلت إن هذا صحيح، غير أن السوفييت واليمن الجنوبية هم الذين يسيطرون على هذا الممر المائى. ثم حثنى كيسنجر على أن أطلب من السوفييت واليمنيين وقف تدخلهم. وتحتاج مشكلة باب المندب إلى بعض التوضيح، فحين كنت أتكلم مع كيسنجر كان لدىّ انطباع بأننا أغلقنا المضايق، وفى وقت من الأوقات كنت حتى أعتقد أننا أغرقنا سفينة هناك، ثم اكتشفت أنه لم يكن هناك حصار عندما رأيت «دوبرينين» عقب عودته من لقائه بالرئيس نيكسون فى كامب ديڤيد، وأبلغته بما قاله كيسنجر عن باب المندب، فضحك وأجاب قائلا: إنه لم يكن هناك قَطّ أى حصار فى باب المندب!

وخلال الاجتماع الثانى طرح كيسنجر مرة أخرى قضية حظر البترول وحاول أن يبدو هادئا، ولكن كان من الواضح أن قرار العرب استخدام البترول كسلاح مثّل لواشنطن صعوبات ضخمة داخليا ودوليا. وفى الواقع فى عام ١٩٧٣، كان اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط ما زال محدودا، غير أن خبراء الطاقة تنبئوا بزيادة حادة فى الاستهلاك، وكان هذا يعنى اعتمادا أكبر على بترول الشرق الأوسط وزيادة كبيرة فى السعر. وعلى أية حال، كان كيسنجر يريد أن يعطينى انطباعا بأن الولايات المتحدة لا تعانى من حظر البترول، ولكن الدول الأوروبية فقط هى التى تعانى. وقد قلل من شأن رد الفعل الأوروبى وذكر مرارا أن واشنطن تتعرض لضغط كبير لتعمل على رفع الحظر، ولكن كيسنجر كان يلجأ فوق كل هذا إلى حجة تميز القوى العظمى؛ فكقوة عظمى لا يمكن أبدا أن تقبل الولايات المتحدة إنذارات أو حتى ضغوطا قوية من دول صغيرة.

وقد أدت حجج كيسنجر إلى إقناعى أكثر من أى وقت بأن الحظر كان خطوة مناسبة تماما وأنه يجب الاستمرار فى استخدام سلاح البترول. وكان التأثير النفسى والسياسى لاستخدام البترول كسلاح لأول مرة تأثيرا ضخما. وأبرقت للرئيس السادات بوجهة نظرى فى هذا الموضوع وقدمت توصيات محدودة تم اتباعها على الرغم من جهود كيسنجر التى لم تنقطع لإقناع زعماء دول الخليج برفع الحظر. **وأعتقد أنه لا ينبغى استخدام سلاح النفط مرة أخرى إلا فى ظروف خاصة جدا، وقد كانت ظروف حرب ١٩٧٣ مناسبة تماما.** ولسوء الحظ لم يبق الحظر للفترة التى كان يجب أن يبقى خلالها، حيث رُفع الحظر فى مارس عام ١٩٧٤ كما سوف نرى فيما بعد.

ويتضح الآن أن هذه اللقاءات المبكرة مع كيسنجر لحل المشكلات الفورية المتعلقة بوقف إطلاق النار آتت ثمارها، وقد نجحنا فى شىء من هذا. غير أن هذه اللقاءات كانت مهمة أيضا فى فتح الطريق أمام تفاهم أفضل مع الأمريكيين. وقد بدأنا - كيسنجر وأنا - نفهم أن يحترم كلٌّ منا الآخر. منذ البداية حاول كيسنجر كثيرا أن يكون ودودا؛ فمنذ لقائنا الثانى فقط أدهشنى قوله: «سيدى الوزير، لقد تقابلنا مرتين فحسب، ولكننى أشعر بالفعل وكأننا قد التقينا وتعارفنا منذ فترة طويلة، وقد عرفت أبا إيبان منذ ست سنوات وما زلت أناديه بسيدى الوزير، أما معك فأشعر أن كل واحد منا يستطيع أن ينادى الآخر بالاسم الأول؛ فهل أناديك بإسماعيل؟». ومنذ ذلك الوقت أصبحنا ينادى بعضُنا البعض بهنرى وإسماعيل دون رسميات. وبينما كنا نتفق بصدد نقاط كثيرة، فإننا كنا أيضا نختلف بصورة جذرية فى نقاط أخرى عديدة تتضمن الفحوى والأسلوب، وبالنسبة إلى بعض

المشكلات فقد كانت خلافاتنا جوهرية بدرجة كبيرة حتى إنها كانت فى بعض الأحيان تهدد فرص تحقيق أى تقدم، وعلى الرغم من هذا استمر الحوار الذى بدأ فى هذين اللقائين.

وقد أظهرت هذه اللقاءات الأولى أيضا أنه من الحيوى لمصر أن تتحدث مباشرة باسمها دون أن تسمح للسوفييت بأن يقوموا بدور الوسطاء. لقد كانت سياسة السماح للسوفييت بالتحدث باسمنا ـ والتى اتبعها عبد الناصر ثم استمر السادات فى ممارستها لمدة عامين ـ سياسة خاطئة دائما. لم تكن مشاكل عبد الناصر مع الولايات المتحدة ترجع إلى حقيقة عدم قدرته على التحدث بلغة القوتين العظميين بحيث يتعين أن تنقل موسكو عنه، بل كانت المشاكل ترجع إلى فرق أساسى بين المبادئ السياسية التى يؤمن بها عبد الناصر والمبادئ التى تؤمن بها الولايات المتحدة. وما كان يمكن لأى قدر من التدخل السوفييتى أن يغير الحقيقة. وكنت دائما أعارض بشدة السماح لأى قوة أجنبية، صديقة أو غير صديقة، قوى عظمى أو غيرها، أن تتحدث باسم مصر أو تتخذ لها قراراتها أو تفسر عنها. وكوزير للخارجية أوقفت هذه السياسة وإن واجهت مقاومة من جانب الاتحاد السوفييتى، بل حتى من بعض الدوائر فى مصر، وقد أصر السوفييت على التحدث باسمنا من خلفنا سواء من خلال السفير «دوبرينين» فى واشنطن أو مباشرة مع كيسنجر فى موسكو، وأستطيع أن أفهم أن يريد الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة العمل معا لتسوية المشكلات العالمية فى المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط، ولكننا ـ نحن المصريين ـ لا نستطيع أن نسمح للقوى العظمى أن تحل مشاكلنا بما يتفق مع مصلحتها ودون استشارتنا.

وقد قدم كيسنجر صورة مشوهة للموقف المصرى فى مناقشته لتلك اللقاءات المبكرة التى جرت بيننا، وذلك فى كتابه «عام مضطرب»، حيث قال عنى: إننى أوضحت أن مصر كانت تريد حلا دائما لمشكلتها مع إسرائيل، وأنها لن تسمح لأى شخص بأن يقف فى طريقها، وخاصة الفلسطينيين! ولم أقل مثل هذا بالمرة، بل إن الحقيقة هى أننا لم نناقش القضية الفلسطينية فى ذلك الوقت؛ وذلك لسبب بسيط، وهو أننا كنا نتناول فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف إطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلات الشرق الأوسط. ولا يمكن تفسير هذا بأى صورة على أنه علامة تدل على أن مصر كانت مستعدة لخيانة الفلسطينيين. وكان من المقرر أن أقابل الرئيس نيكسون فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣١ أكتوبر، أى بعد اللقاء الثانى مع كيسنجر بفترة قصيرة، غير أن مشكلة جديدة ظهرت، فقد أبلغتنى القاهرة أن الفريق الجمسى الذى يمثل مصر فى محادثات الكيلو ١٠١

قدم لرئيس الوفد الإسرائيلى الجنرال أهارون ياريڤ نسخة من الخطة التى أعددتُها. وكان السادات قد أمره بأن يفعل هذا آملا فيما يبدو أن يستطيع ياريڤ كعضو فى مجلس الوزراء الإسرائيلى إقناع جولدا مائير بقبول خطتنا. وكان هذا إجراء ساذجا غير رشيد! وقد أصبح الضرر مزدوجا حين قام المسئولون فى القاهرة بتوزيع هذه الخطة على دبلوماسيين سوفييت وبريطانيين وفرنسيين. ووجدت نفسى فى وضع حرج؛ لأن السادات تصرف دون تعقّل فكشف كل أوراقنا للعدو دون الحصول على أى شىء مقابل هذا؛ فبعثت برسالة قوية اللهجة إلى القاهرة طالبا فيها أن يقصر المسئولون العسكريون فى الكيلو ١٠١ جهدهم بصورة كلية على مناقشة الناحية العسكرية والمسائل الفنية المتصلة بها، ويبتعدوا عن التحدث فى الشئون السياسية.

وكان من المتعين أن أقدم نسخة من هذه الوثيقة إلى الأمريكيين قبل لقائى مع نيكسون، فرتبت لمقابلة كيسنجر فى البيت الأبيض فى الساعة الثانية ظهرا، وحضر كيسنجر مع برنت سنوكروفت نائبه فى مجلس الأمن القومى. وأعطيت نسخة إلى كيسنجر قرأها وعقّب قائلا: «هذا معقول». وأضاف إنه يمكن تبنى هذه الخطة حتى كاقتراح أمريكى. ولخشيتى أن يفعل هذا بالفعل أسرعتُ بإبلاغه بأن الجمسى قدم نسخة منها إلى ياريڤ خطأ فيما يبدو، فصاح قائلا: «ستكون هذه كارثة»! وأضفت قائلا: إن كلاً من البريطانيين والفرنسيين قد حصلوا على نسخ أيضا، فقال: «ستكون هذه كارثة ثانية». ثم تحقق كيسنجر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن معلومات تلقوها ذلك الصباح تفيد بأن ورقة قدمها المصريون إلى الإسرائيليين. وعند وضع سماعة التليفون قال لى: إنها هى نفس الورقة. ولقد حيرنى تعقيب كيسنجر بأن معرفة الفرنسيين والبريطانيين بالخطة تمثل كارثة، وعندما قلت له: إننى أعتقد أنه عن طريق إبلاغهم فإنهم قد يستطيعون أداء دور مؤثر فى الحل، أجاب كيسنجر بقوله: إن كلاً من الفرنسيين والبريطانيين لا يملكون القدرة السياسية أو الاقتصادية لتكون لهم أية فائدة، بل على العكس من هذا فإنهم بتدخلهم قد تتعقد الأمور، والدولة الوحيدة التى لها تأثير على إسرائيل هى الولايات المتحدة. ولا يستطيع الفرنسيون والبريطانيون فعل أى شىء، ولكنهم سوف يدعون فيما بعد أن دورهما كان مهما. ولم يستطع كيسنجر أن يخفى مشاعره السيئة تجاه الفرنسيين بصفة خاصة. وعلى أية حال كان الحوار مع كيسنجر مفيدا؛ إذ أظهر أن هناك احتمالا أكيدا لتحقيق بعض النجاح فى إسكات المدافع، وبث الاستقرار فى الوضع على الجبهة بين مصر وإسرائيل.

ولا أشك فى أن دور وصمود الرئيس نيكسون كان ذا أهمية كبيرة فى هذا الجهد. وقد دُعينا - كيسنجر وأنا - إلى المكتب البيضاوى فى الساعة الثالثة، وهناك قابلت الرئيس نيكسون لأول مرة، ورحب بى، ثم وقفنا معا أمام المدفأة كما هى العادة حتى يتمكن المصورون من تسجيل أول لقاء رسمى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين رئيس الولايات المتحدة وممثل عن مصر. كان الرئيس نيكسون يبتسم طوال الوقت، وقال إنه يريد أن يكون أول من يهنئنى على تعيينى كوزير للخارجية (وكان قد تم تعيينى رسميا فى هذا المنصب صباح ذلك اليوم)، فأجبت قائلا: «إننى آسف إذ أخيب أملك، فأنت الرجل الثانى، حيث كان السادات نفسه الأول».

ثم عقدنا اجتماعا وحدنا، الرئيس نيكسون وكيسنجر وأنا، استغرق ساعة. ويجب علىَّ أن أعترف بأننى تأثرت بعمق بأول ما قاله الرئيس: «كرئيس للولايات المتحدة وكأمريكى وكريتشارد نيكسون، فإننى أحترم هؤلاء الذين يحاربون جيدا ويضحّون بأنفسهم. فأنتم حاربتم جيدا مثل الڤيتناميين، ونحن نحترم هذا. وأرجو ألا تسىء فهمى - إذ إن الڤيتناميين شيوعيون - فأنا أعنى فقط القتال والقتال الجيد.. الروح نفسها. ويجب أن أعترف بصفاتى الثلاث أنكم قمتم بكل هذا بصورة جيدة». واستمر نيكسون يقول: إنه نتيجة لهذا تغيرت كل الصورة، وأصبح موقف الولايات المتحدة وموقفه كرئيس لها مختلفيْن الآن. وأعرب أيضا عن رغبته فى لقاء الرئيس السادات ليس فى الحال، ولكن فى المستقبل القريب. ثم دخل نيكسون فى الموضوع مباشرة وأبلغنى بأن كيسنجر عرض عليه خطة فصل القوات، وأنه يرى أنها خطة «بناءة» ويمكن للولايات المتحدة بسهولة أن تتبنى هذه الخطة كأساس للعمل فى المستقبل.

واتضح على الفور الاختلاف بين الرئيس نيكسون وكيسنجر، حيث وصف الرئيس نيكسون الخطة بأنها «بناءة»، فى حين وصفها كيسنجر بأنها «معقولة» فحسب. ولم يكن هذا مجرد اختيار عرضى للكلمات، بل إنه كشف عن اختلاف بين الشخصيتين؛ فقد كان نيكسون مباشرا أكثر، أما كيسنجر فكان دائما حذرا متهربا؛ ولهذا السبب كنت حريصا دائما على تلخيص جوهر المناقشات التى تجرى بينى وبين كيسنجر أمام نيكسون، وفيما بعد اتبعت نفس الأسلوب مع فورد.

واتضح الاختلاف بين الاثنين مرة أخرى أثناء الاجتماع. وأشرت إلى طلبى من كيسنجر بأن تعطى الولايات المتحدة ضمانا إلى مصر بألا تبدأ القوات الإسرائيلية المتمركزة على الضفة الغربية من قناة السويس أى عملية عسكرية، ونظر الرئيس نيكسون مندهشًا

وتساءل: «أى ضمان؟»، واعتذر كيسنجر للرئيس قائلا: إنه نسى إبلاغه. وشرح المقصود بطلبى. وحال أن انتهى كيسنجر قال الرئيس نيكسون بصوت عال نوعا ما مشيرا بإصبعه دون تردد إلى كيسنجر: «قَدِّمْ هذا الضمان». وكان هذا الأسلوب مميزا لنيكسون، فمتى اقتنع بوجهة نظر معينة فإنه يتخذ القرار على الفور. كان نيكسون رجل قرارات، وهكذا استطاع أن يحقق أكثر مما حققه الرئيسان اللذان خلفاه: فورد وكارتر. وعلى أية حال فقد انتهزت الفرصة لأشرح للرئيس نيكسون أن هذا الضمان الأمريكى له أهمية حيوية؛ لأن هناك تركيزاً ضخماً لإعداد الدبابات والقوات حول القناة، وإذا بدأت أية عملية عسكرية فإن سلسلة من الاشتباكات سوف تحوّل المنطقة إلى كرة من نار. وقد تجد القوتان العظميان نفسيهما مشتركتين فى هذا بصورة آلية، ووافق معى الرئيس الأمريكى على هذا كلية.

ثم أخبرنى نيكسون بعد هذا بأن جولدا مائير طلبت الحضور إلى واشنطن، إلا أنه أجّل موافقته على هذا حتى أصل أنا. وقال: إنه رفض طلبها بلقائه مباشرة وإنه لن يقابلها إلا فى اليوم التالى. ولرغبته فى ترك انطباع جيد لدىَّ، وأيضا لإرضاء ذاته، أكد الرئيس نيكسون أنه «فى تاريخ الولايات المتحدة لم يكن هناك قَطّ رئيس جمهورية يمكنه أن يتخذ قرارات ضد إسرائيل أو تستاء منها إسرائيل، فيما عدا أيزنهاور ونيكسون. ولم يستطع أى رئيس أمريكى أن يقاوم الصورة المختلفة للضغط والإزعاج الإسرائيليين. ولا أريدك أن تسىء فهمى فأنا لست ضد الأقليات، كما أننى لا أقلل من تأثير الكونجرس، ولكن عندما تدعونى المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة إلى اتخاذ القرارات الضرورية، فإننى أتخذ هذه القرارات دون اعتبار لموقف إسرائيل. وعلى هذا الأساس فقد أصدرت تعليماتى إلى كيسنجر أن يستمر فى مناقشاته معك ومع الإسرائيليين، وأن يعد نفسه للسفر إلى القاهرة كما طلبتَ أنت». ثم اقترح الرئيس نيكسون أن تنفذ الخطة المصرية على مراحل، وأنه سوف يمارس ضغطا على الإسرائيليين ليقبلوا المرحلة الأولى.

كما أعرب الرئيس نيكسون صراحة عن رغبته فى أن يشهد إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر فى المستقبل القريب. وعندما رددت بالمثل سألنى عن مكان نزولى، وعندما قلت له إننى أنزل فى فندق، قال إنه يأمل فى أن أنزل المرةَ القادمة التى أصل فيها إلى واشنطن فى السفارة المصرية.

ومثل كيسنجر، فتح الرئيس نيكسون موضوع حظر البترول العربى، وأعرب عن قلقه الشخصى وقلق شعبه بشأن عواقب هذه السياسة، وتكلم بصورة مترفقة وليس بغضب

مثل كيسنجر عن المشكلة التى يواجهها بسبب الضغط المتزايد من جانب الدول الغربية وبعض المجموعات فى الولايات المتحدة. وقلت لنيكسون: إننى أقدّر الصعوبات التى يعانى منها، إلا أن الحظر سوف يرفع بصورة تدريجية مع إحراز التقدم تجاه الحل السلمى للأزمة. وكان نيكسون قلقا كثيرا بسبب هذه المشكلة لدرجة أنه عاد إلى ذكرها مرة أخرى خلال الاجتماع.

وقبل نهاية الاجتماع عبّرت عن رغبتى فى التأكد من أن الاجتماع بين نيكسون وجولدا مائير فى اليوم التالى لن يسفر عن مفاجآت غير سارة، وأبلغت نيكسون أنه بينما أشعر بالرضاء التام عما سمعته عنه، إلا أننى ما زلت قلقا بعض الشيء، فأصرّ على أن أتحدث بصراحة، فقلت له: إن هناك شائعات تقول: إن لقاءه مع جولدا مائير سوف يسفر عن التزام بمساعدة عسكرية جديدة إلى إسرائيل. فأجاب نيكسون قائلا: «كان هذا فى الماضى. ولكن رئيسة وزراء إسرائيل سوف تجد نيكسون جديدا هذه المرة، ولن تَصدر بيانات مثل هذه عن أسلحة جديدة لإسرائيل». وشكرتُ الرئيس نيكسون على هذا التأكيد، ولكنى حذرته من أنه إذا حصلت جولدا مائير على أسلحة جديدة فى هذه المرحلة فسوف يكون هناك رد فعل معاكس ضخم بالتأكيد من الدول العربية، وأكد لى أنه لن تكون هناك أسلحة جديدة. ثم سألت عن شائعات أخرى تفيد بأن جولدا مائير كانت تعقد اجتماعات مع أعضاء الكونجرس وزعماء يهود ذوى نفوذ بحيث تبدأ محادثاتها عندما تقابل الرئيس بقولها: إن إسرائيل تتمتع بكثير من التأييد فى الولايات المتحدة. وابتسم الرئيس نيكسون وقال: «أنا على علم بهذا، وفى الواقع لقد شجعتُ بعض الزعماء اليهود وأعضاء من الكونجرس على مقابلتها، ولكننى أكرر مرة أخرى أنها سوف تجد جوا مختلفا فى البيت الأبيض».

وحين تكلم الرئيس نيكسون عن موقف الولايات المتحدة تجاه مصر، حرص على إبلاغى أنه وحكومته مقتنعون بأن مصر أكبر دولة عربية، وأن لها دوراً تؤديه، ويمكنها أن تمارس نفوذا كبيرا على الدول المستقلة حديثا. وقال: «وسوف تصاغ السياسة الأمريكية فى المستقبل مع وضع كل هذا فى الاعتبار». وقال: «إن لمصر إمكانيات كبيرة على الرغم من أنها لا تملك كميات كبيرة من النفط مثل دول عربية أخرى: إن بها قوة بشرية ضخمة، وبها شعب لديه مهارات عظيمة، وهى تصدّر أصحاب المهارات إلى الدول العربية. وقد شاهدت هذا بنفسى عندما زرت دولا عربية كثيرة، فحيثما ذهبت قابلت خبراء مصريين، مدرسين وفنيين. وأنا على علم بالصعوبات التى تواجهها مصر فى الوقت الحاضر فى

برنامج تنميتها والمساعدات التى تحتاجها، وأعتقد أنه ينبغى فعل شىء ما . . شىء إيجابى فى هذا الصدد». كما أشاد نيكسون أيضا بالرئيس السادات وقارن بينه وبين أشقائه العرب فى مقارنة كانت لصالح السادات. وكان مسرورا لأن العلاقات بين الرئيس السادات والملك فيصل تتحسن على الرغم من الضغط الذى يمارسه معمر القذافى. وعلاوة على ذلك، أعرب الرئيس نيكسون عن رأيه بأن الرئيس عبد الناصر كانت تنقصه مرونة الرئيس السادات، بمعنى أنه أبقى على علاقات مع الراديكاليين فقط فى المنطقة.

وفى نهاية الاجتماع أصر الرئيس نيكسون على مصاحبتى حتى السيارة، وفسر هذا قائلا: فى الأحوال العادية أصحب وزراء الخارجية حتى الحديقة فقط حيث تمت خطبة ابنتى «باتريشيا»، ولكن حتى أظهر للصحافة وللجميع اهتمامى والموقف الأمريكى الجديد تجاه مصر، فسوف أصحبك حتى سيارتك.

وفى اليوم التالى التقى نيكسون بجولدا مائير، وعندما غادرتْ البيت الأبيض صحبها حتى سيارتها كما يفعل مع كل رؤساء الوزراء، ووجه الصحفيون أسئلة كثيرة للرئيس نيكسون عن لقائهما، فلم يكن رده بغير «كان لقائى برئيسة وزراء إسرائيل بَنَّاءً مثل لقائى مع فهمى أمس». وكانت هذه ملاحظة لم يسبق لها مثيل؛ فلم يحدث قبل هذا قَطّ أن وضع رئيس أمريكى مصر وإسرائيل على نفس المستوى. ولم يغب هذا عن الصحفيين؛ ففى اليوم التالى أبرزت هذه الأنباء فى التليفزيون والإذاعة، وفى الصفحات الأولى للصحف.

ولقد تركتُ الرئيس نيكسون ولدىَّ شعور حقيقى بالإنجاز؛ فقد كان واضحا أن حرب أكتوبر قد غيّرت موقف الولايات المتحدة تجاه مصر تغييرا جذريا. لقد تعلم الأمريكيون درسهم عن دول المواجهة فى الشرق الأوسط؛ إذ أدركوا أنه لم يعد ـ بعد هذا ـ من الممكن تجاهل هذه الدول. وكان يمكن لأزمة الشرق الأوسط أن تؤدى إلى صدام بين القوتين العظميين، ونتيجة لهذا لم تَعُدْ مصالح الولايات المتحدة هى نفسها مصالح إسرائيل، وأصبحت واشنطن ترى أن لمصر دورا حيويا تؤديه فى عملية السلام.

ولقد أدت هذه اللقاءات الأولى فى واشنطن إلى خطوات حقيقية بالفعل. فبصفة خاصة حصلتُ على ضمان أمريكى بألا تقوم إسرائيل بأى عملية عسكرية على الضفة الغربية لقناة السويس. وجعل هذا الضمان المكتوب احتمال اشتعال القتال من جديد بعيدا، ومكّن مصر من تركيز جهودها على التوصل إلى تسوية سلمية بدلا من الإعداد

لحرب جديدة. وبالتأكيد كان من المتعين أن نظل نتخذ احتياطات عسكرية تحسبا لعدم خضوع إسرائيل للطلب والضمان الأمريكيين، غير أن الخطر كان أقل بكثير. ومن الجدير بالذكر أن أقول إن السادات لم يعترف قَطّ بوجود هذا الضمان الأمريكى. وقد لجأ السادات إلى تعبيراته البلاغية المعتادة فقال بدلا من هذا: إنه كان يخطط لإصدار الأمر إلى جيشه بإبادة الجيب الإسرائيلى فى الضفة الغربية للقناة. وأثناء لقاءات السادات بكيسنجر فى القاهرة قال السادات: إنه أبلغ كيسنجر بخطته هذه، ولكن وزير الخارجية الأمريكى حذره من أنه إذا قامت مصر بهجوم فقد تجد نفسها «تحارب البنتاجون»، وهكذا تخلى السادات عن خطته هذه. **وفى الواقع لم تجر هذه المحادثة بالمرة، كما لم يكن من الممكن أن تجرى بعد توقيع نيكسون للضمان. كما أن البنتاجون بنفسه نفى أنه اعتزم فى أى وقت القيام بأية عمليات فى مصر. ولم يذكر كيسنجر أيضا هذا الضمان فى أى وقت ربما خشيةَ ظهور رد فعل معاكس من جانب إسرائيل ومجموعات الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة إذا تم الإعلان عن هذه الخطوة.**

وقد أتاحت لى هذه اللقاءات المبكرة الفرصة لفهم أسلوب عمل حكومة الرئيس نيكسون؛ فباعتبار التأثير الكلى للسياسات الأمريكية علينا جميعا، كان هذا الفهم بالغ الأهمية. وكان نيكسون ـ كما اكتشفت على الفور ـ هو الرئيس إلى حد بعيد فيما يختص بالشئون الخارجية على الرغم من شهرة وتألق كيسنجر. وخلال هذا اللقاء الأول مع نيكسون لم يتكلم كيسنجر بالمرة إلا حين كان نيكسون يسأله بصورة محددة، بل كان يجلس هناك فحسب ينظف نظارته بعناية بمنديل كبير. وكان واضحا أيضا أن نيكسون كان على معرفة وفهم دقيقين بالشئون الدولية، وهو أمر نادر بين الرؤساء الأمريكيين. وكان ينصت لمساعديه، ولكنه كان فى النهاية هو الذى يتخذ القرارات رغم كل المخاطر. وكنت مقتنعا منذ البداية تماما بأن نيكسون هو الرئيس الأمريكى الوحيد الذى كان بإمكانه أن يتوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. لقد كان قويا حاسما، وراغبا فى أن مجموعة الضغط اليهودية لابد لها من مواجهة، غير أنه كان يحتاج إلى الوقت، وحرمته فضيحة ووترجيت لسوء الحظ من هذا الوقت.

وقد جعلتنى أهمية الدور الشخصى لنيكسون فى تشكيل سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بالإضافة إلى اهتمامى كسياسى بمصير سياسيين آخرين فى بلادهم، أتابع باهتمام ونوع من القلق تكشُّف فضيحة ووترجيت. وقبل أن تتسرب أنباء هذه الفضيحة، كنت قد تعودت على الحديث الصريح مع الرئيس نيكسون فى كل القضايا تقريبا. وهكذا

تخيرت الوقت المناسب وسألته عما يعتزم من التصرف حيال أزمة ووترجيت الآخذة فى التصاعد، وكالمعتاد كان صريحا جدا وأبلغنى أنه سوف يناضل للنهاية تماما، ولم يكن هناك ما يدعو إلى عدم تصديقه. وفى زيارات لاحقة، عندما كانت الحملة ضده قد وصلت إلى ذروتها، وجدت أنه يستخدم سياساته الجريئة على المستوى الدولى لتحسين موقفه واستعادة صورته فى الداخل. وبينما كان الضغط بسبب ووترجيت يتصاعد، قرر نيكسون أن يتجاوز حدود الولايات المتحدة وأعرب عن رغبته فى زيارة مصر.

واستجابةً لرغبة نيكسون بقيتُ فى واشنطن بضعة أيام أخرى، ورأيت كيسنجر مرارا. وقد أوضحَتْ هذه اللقاءات مدى وفعالية الضغوط الإسرائيلية. كانت هذه المرة ضغوطا ضخمة، وكان كيسنجر نفسه جزءا من آلية ممارسة الضغط، لأنه كان بصورة شبه دائمة يتبنى الموقف الإسرائيلى. وفى المرات القليلة التى كان لا يفعل فيها هذا كان الإسرائيليون يعيدونه إلى خطه المعتاد، وبهذه المناسبة مثلا رفضت جولدا مائير فى البداية مقابلة كيسنجر الذى اعتبرته مسئولاً بصورة مباشرة عن تأخير بدء نقل معدات عسكرية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل خلال الحرب. وكان الإسرائيليون مقتنعين بأن هذا التأخير مكّن الجيش المصرى من تعزيز مواقعه على الضفة الشرقية لقناة السويس عقب النجاح الذى أحرزه فى العبور فى البداية. وفى الواقع قال لى كيسنجر: إن كلاً من نيلسون روكفلر والرئيس نيكسون اضطرا إلى التدخل لدى جولدا مائير قبل أن توافق على لقاء كيسنجر. وعلى الرغم من هذه التدخلات، لم يستمر اللقاء الأول بين كيسنجر وجولدا مائير سوى بضع دقائق، ثم استغرق اجتماعٌ ثان عدة ساعات على العشاء فى بليرهاوس وتميز بالمرارة والحدة. وكان كيسنجر الذى رأيته فى اليوم التالى داعيا بحدة لتحديد التأثير الأمريكى على إسرائيل على الرغم من أنه أصر على أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بضمانها لمصر.

وخلال اجتماع لاحق مع كيسنجر عرفتُ أن الضغوط الإسرائيلية قد بدأت تؤثر عليه وأنه أصبح قلقا على مستقبله، وتأسيسا على هذا أصبح مستعدا لتبنى الموقف الإسرائيلى بصدد مسألة الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر. وقال كيسنجر: إن جولدا مائير زعمت أن الإصرار على مثل هذا الانسحاب يعنى أن الولايات المتحدة تلعب اللعبة السوفييتية. وكانت موسكو تريد انسحاب إسرائيل حتى يُرفع الحصار عن الجيش المصرى الثالث. وكان رد كيسنجر: إن الولايات المتحدة أيضا كانت تريد رفع الحصار؛ لأنه قد يؤدى إلى تدخل فعلى من جانب السوفييت، ولن يكون هذا لصالح الولايات المتحدة أو إسرائيل.

وإذا تدخل السوفييت لإعادة تموين الجيش الثالث بالطعام ـ على حد قول كيسنجر ـ فإن الأمريكيين لن يستطيعوا فعل شيء حيال هذا.

وعلى أية حال، بدأ كيسنجر يجادلنى بأنه بسبب عناد إسرائيل بصدد الانسحاب لخطوط ٢٢ أكتوبر فإنه قد يكون من الأفضل تركيز جهود الولايات المتحدة على تحقيق حل أوسع وأكثر دواما، وهو انسحاب إسرائيل إلى الضفة الشرقية، وانسحاب المصريين إلى الضفة الغربية للقناة. وقال كيسنجر: إن جولدا مائير سوف توافق على هذا. وكان هذا فى الواقع هو ما يطلبه الإسرائيليون طوال الوقت، حيث إنه كان يعنى إلغاء كل ما حققه المصريون من مكاسب، ويعيد الحالة التى كانت قائمة قبل ٦ أكتوبر. وكان كيسنجر يعرف أن المصريين لا يمكنهم قبول هذا، ولكنه كان خاضعا لرغبات إسرائيل!

كان الإسرائيليون يثيرون المشاكل ويراوغون طوال الوقت. ثم وافقت جولدا مائير فى النهاية على إعادة إمداد الجيش الثالث بمواد غير عسكرية بصورة مستمرة. غير أنها هى وياريف ـ الذى ترك محادثات الكيلو ١٠١ العسكرية ليصحبها إلى واشنطن ـ ظلا يثيران الكثير من المشاكل حول تفاصيل تافهة مثل ما إذا كان مراقبو الأمم المتحدة وحدهم هم الذين سيفتشون هذه المؤن أو سيقوم الإسرائيليون أيضا بهذا؟ . . ومن الجدير بالذكر هنا أن تدخل الإسرائيليين فى إعادة تموين الجيش الثالث قد تعزز عن طريق الرئيس السادات، إذ وافق على تبادل الأسرى دون شرط . . ولو أنه جعل تبادل الأسرى مشروطا بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لكان بإمكانه بصورة آلية أن يحرر الجيش الثالث ومدينة السويس من الحصار!

وحتى بعد موافقة إسرائيل على إعادة تموين الجيش الثالث، فإنها لم تتوقف قَطّ عن إثارة العقبات. وإنى أتذكر بوضوح أنه بعد عودتى إلى القاهرة زارنى الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية فى الساعة الثالثة صباحا فى مكتبى وقد أصابه قلق شديد لأن إسرائيل رفضت مرور كمية من البلوفرات إلى الجيش الثالث. وقد اندهشت وقلت للفريق إسماعيل: إنه لا بد أن هناك خطأ لأن البلوفرات ليست من المواد العسكرية بالتأكيد! وسألت غاضبا عما عساه يجعل إسرائيل تفعل شيئا من هذا القبيل، فقال: إنهم يعتقدون أنه إذا حصل الجنود المصريون على البلوفرات فإنهم سوف يشعرون بالدفء، وهذا بدوره سوف يجعلهم قادرين على القتال! وتصورت أن هذا لابد أن يكون مزحة من نوع ما، ولكن المشير إسماعيل قال: إنه إذا لم يستطع الأمريكيون فعل شيء لحل المشكلة فإنه لن يكون أمامه سوى البدء بعملية عسكرية لكسر الحصار. وقلت له ألاّ يقلق،

وطمأنته بأن البلوفرات سوف تصل إلى رجاله . ثم اتصلت على الفور بكيسنجر الذى اندهش أيضا ، وطلب من الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة أن يصدر تعليماته إلى الچنرال سيلاسفو لحل هذه المشكلة السخيفة الصبيانية .

وقد بقيتُ فى واشنطن بعد رحيل جولدا مائير حتى أستكمل اتفاقاتنا مع الولايات المتحدة وأعد لأول لقاءات لكيسنجر فى القاهرة . وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق كامل حول فك الاشتباك فى تلك المرحلة ، فإننا كنا قد وضعنا أسس هذا الاتفاق ، كما كنا أيضا قد توصلنا إلى حل للمشكلة العاجلة الخاصة بتموين الجيش الثالث ، وهى المشكلة التى كانت إذا تُركت بلا حل فقد كان يمكن أن تؤدى إلى تجدد القتال . ولكن الإنجاز الأهم على المدى الطويل هو ذلك الضمان المكتوب الذى قدمه نيكسون بأن تمنع الولايات المتحدة أى عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل فى الضفة الغربية للقناة . وقد حصلت على هذا الضمان بمبادرة منى ودون تعليمات مسبقة من السادات . وقد مثل هذا الضمان نقطة تحول فى العلاقات المصرية الأمريكية ، واضطر الولايات المتحدة لأن تكون وتبقى مشتركة بصورة مباشرة فى عملية صنع السلام فى الشرق الأوسط .

وفى كتاب «المحادثات السرية لهنرى كيسنجر» قال ماتى جولان : إن القرارات الحاسمة المبكرة تمت جميعها فى واشنطن خلال هذه اللقاءات ، وإنه لم يحدث جديد خلال رحلة كيسنجر إلى مصر وتل أبيب . وهذا صحيح بالتأكيد ؛ فالنقاط الست التى أعلنت خلال رحلة كيسنجر الأولى للشرق الأوسط تم الاتفاق عليها جميعها فى واشنطن . والنقاط الست الشهيرة هى :

١ ـ يتعين على مصر وإسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف إطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢ ـ تبدأ المحادثات فورا بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق لفك الاشتباك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

٣ ـ يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام ، والماء ، والأدوية ، ونقل كل الجرحى منها .

٤ ـ لا تفرض أية عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .

٥ ـ تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة/

السويس. وفى نهاية الطريق من جانب السويس يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسئولى الأمم المتحدة فى التحرى عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية.

٦ - حال أن تتم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة/ السويس، يبدأ تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى.

وكانت هذه هى القضايا التى ناقشتها مع الرئيس نيكسون وكيسنجر فيما عدا نقطة تبادل الأسرى؛ فقد وافق السادات على هذا دون استشارتى، ورغم وجهة نظرى المخالفة. ومن المهم أن أوضح أن هذه النقاط الست كانت نتيجة لمناقشات جادة بين الجانبين المصرى والأمريكى، وليست حلا اقترحته جولدا مائير كما يزعم أبا إيبان فى كتابه «سيرة ذاتية». وفى الواقع لم يكن بإمكان أبا إيبان أن يعرف؛ لأنه لم يكن فى واشنطن. ولكن ربما كان يريد خلق انطباع بأنه اقترح هذه النقاط الست كوزير خارجية جولدا مائير حين لم يكن فى واشنطن.

وبالتأكيد كانت النتائج الرئيسية التى أسفر عنها بقائى فى واشنطن قد تمت من خلال اتصالاتى بالأمريكيين، ولم يكن من الممكن إنجازها بغير هذا؛ فقد حرصت على التحدث مع ممثلى دول أخرى أيضا لهدفين، هما: مناقشة المسائل الثنائية، ولإبلاغهم بموقف مصر فى المحادثات مع الأمريكيين. وكان اقتناعى الراسخ هو أن أزمة الشرق الأوسط تحتاج إلى حل دولى حقيقى وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين. ولهذا السبب أجريتُ محادثات مع وزير خارجية كندا، واستقبلتُ سفراء الاتحاد السوفييتى وفرنسا والكويت والسعودية بالإضافة إلى نائب وزير خارجية سوريا، وأطلعتهم جميعا على الصورة بقدر الإمكان؛ فنقلت إلى السفير الفرنسى رغبة مصر، أو بالأحرى إصرارها، على أن تقوم فرنسا بدور نشط فى محادثات السلام الشاملة. وقلت له: إننى لن أقبل أبدا عقد مؤتمر جنيف إلا إذا كان تحت إشراف الأمم المتحدة وبما يتفق مع قرار يتخذه مجلس الأمن بأسره. وقد حاز هذا على تقدير السفير الفرنسى إلى حد بعيد، وأبلغنى أن باريس ترى نفس الشىء، وأن رئيس الوفد الفرنسى سوف يدلى ببيان عن السياسة الفرنسية يؤيد هذا الموقف فى الاجتماع القادم لمجلس الأمن.

وقبل عودتى إلى القاهرة عقدتُ اجتماعا مع الدكتور كورت فالدهايم فى نيويورك، وتبادلت المعلومات معه حول مشكلة الشرق الأوسط، وحاولت إطلاعه على حقيقة الأمور فيما يتصل بمحادثاتى فى واشنطن، وبصفة خاصة فيما يتعلق بما نتوقعه من الأمم

المتحدة فى هيئة مراقبين وقوات. وقد استمتعت بحديثى مع الدكتور فالدهايم، وكان صديقا قديما لى، إذ كان الممثل الدائم للنمسا فى الأمم المتحدة حين كنت عضوا فى الوفد المصرى فى الأمم المتحدة، ثم أصبح فيما بعد وزيرا الخارجية بلاده حين كنت سفيرا لمصر فى النمسا. وأعربت له عن الشكر بصفة خاصة لجهوده التى لم تكل أثناء فترة وقف إطلاق النار، وحرصه على أن يكون الجنرال سيلاسفو متاحا وجوده دائما حين تظهر مشكلة. واعتذرت له عن أننى أيقظته عدة مرات فى منتصف الليل بسبب اختلاف التوقيت بست ساعات بين القاهرة ونيويورك. وقبل مغادرة نيويورك دعوت الأمين العام للحضور إلى مصر للقاء الرئيس السادات، وقد جاء بالفعل فى وقت لاحق.

وصل كيسنجر إلى القاهرة فى السادس من نوفمبر بعد توقفه فى المغرب وتونس. وقد أعرب عن خشيته من زيارة القاهرة فى وقت مبكر ليس لأسباب سياسية، ولكن لقلقه الشديد على سلامته الشخصية. بل إنه أخبرنى أيضا بأن أسرته نصحته بعدم القيام بهذه الزيارة. وأكدتُ له أن مصر بلد متحضر، وأننا سوف نتخذ كل إجراءات الأمن الضرورية. وأضفت قائلا - مرتكبا بذلك خطأ - إنه يمكنه أن يسير فى شوارع القاهرة دون أن يراعي أحدٌ هذا أو حتى يلاحظه! وقد استاء كيسنجر من فكرة ألا يلاحظه أحد؛ فأسرعتُ أوضح له أننى كنت أريد فقط طمأنته.

رتبت للقاء بين السادات وكيسنجر وحدهما ليس فقط لأن غرور كيسنجر يدفعه إلى التعامل مباشرة مع رؤساء الدول، ولكن أيضا حتى أعطى الاثنين فرصة للحديث بحرية. وعلى أية حال لم يستغرق هذا اللقاء فترة طويلة، ولم يتضمن هذا الاجتماع سوى إعطاء كيسنجر للسادات ورقة تشمل النقاط الست. ولم يكن هذا جديدا علينا، كما لم يؤد هذا اللقاء الأول بين السادات وكيسنجر، ولا اللقاء الثانى، إلى تطورات جديدة.

وتم خلال زيارة كيسنجر إعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية بين مصر والولايات المتحدة، وأقيم احتفال مختصر فى حديقة السفارة الأمريكية حيث أنزل العلم الإسبانى - الذى كان يرفرف هناك منذ بدأت إسبانيا ترعى المصالح الأمريكية فى مصر - ورُفِعَ مكانه العلم الأمريكى، وكان كيسنجر مبتهجا على الرغم من أنه لم يكن الشخص الذى أصر على استئناف العلاقات الدبلوماسية، ولكنه كان يعرف أن الرئيس نيكسون سوف يسعد لهذا، وفوق كل شيء كان كيسنجر يجد متعة بالغة وسط اهتمام الكاميرات والصحافة. وقبل نهاية الزيارة أعلن أن هيرمان أيلتس عُين سفيرا للولايات المتحدة لدى القاهرة، كما عُين أشرف غربال سفيرا لمصر فى واشنطن.

وخلال زيارة كيسنجر لمصر التقيت به عدة مرات، وفتحت معه مرة أخرى موضوع المعاملات الأمريكية السوفييتية بصدد مشكلة الشرق الأوسط. كانت القوتان العظميان - كما كنت أعلم - ما زالتا تجريان محادثات من وراء ظهر مصر خاصة فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر سلام فى چنيڤ. وقد أبلغنى فلاديمير فينوجرادوف السفير السوفييتى لدى القاهرة قبل زيارة كيسنجر بأن القوتين العظميين اتفقتا على صيغة لعقد مؤتمر چنيڤ دون تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن فقط تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كرئاسة مشتركة. وعندما عرفتُ بهذا استدعيت السفير السوفييتى فينوجرادوف وهيرمان أيلتس (الذى كان حينذاك رئيسا لقسم المصالح الأمريكية ثم سفيرا بعد ذلك) إلى مكتبى معا وبدأت فى إملاء الموقف المصرى من مؤتمر چنيڤ، مركّزا فوق كل شىء على أننا لن نشترك ما لم يصدر المؤتمر عن مجلس الأمن. وكان السفير السوفييتى معتادا على أن يؤدى دورا أكثر أهمية وتأثيرا فى مصر حتى من اللورد كرومر أثناء السنوات الأولى للحكم الاستعمارى البريطانى. وقد دهش السفير السوفييتى إلى حد بعيد - وما زلت أتذكر وجهه - واحتج قائلا: إن السوفييت والأمريكيين قد اتفقوا من قبل على موقف مشترك، ورفض تسجيل المذكرة الخاصة التى كنت أمليها عن الموقف المصرى. ولكن أيلتس سجل ما كنت أمليه دون اعتراض، وأدرك فينوجرادوف فى النهاية أنه قد فاته شىء، وطلب منى أن أكرر ما قلت لأنه لم يكن يكتب، وأجبت قائلا: إن بوسعه أن يحصل على نسخة من صديقه الأمريكى.

وحين رأيت كيسنجر فى القاهرة سألته صراحة عما إذا كان يدبر لشىء من خلف ظهرى مع الروس، وعندما أنكر هذا واجهته ببعض التصريحات التى أدلى بها إلىَّ السفير دوبرنين حول ترتيبات مؤتمر چنيڤ للسلام. واعتذر كيسنجر قائلا: إنه كان يعتقد أن الروس أبلغونا بهذه النقاط. وأخبرت كيسنجر أيضا بالمكالمة التليفونية التى تلقيتُها من السفير السوفييتى فى القاهرة قبل رحيلى وقلت له: إننى استدعيت سفيرَىْ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى إلى مكتبى فى نفس الوقت وأعربت عن اعتراضات قوية على اتفاقهما على ألا يعقد مؤتمر چنيڤ تحت إشراف الأمم المتحدة. وقلت إننا سوف نقف بشدة ضد أى اتفاق يتم خلف ظهورنا، وأصررت على أن حضور القوتين العظميين فى رئاسة مشتركة الاجتماعات الأولى، ثم أنْ يتغيبا بعد ذلك كما اعتزمتا أن تفعلا، فإن هذا يمكن أن يغير الاجتماعات من مؤتمر دولى إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية.

وكان رد فعل كيسنجر سريعا حيث قال: إن الاتفاق على أن تحضر القوتان العظميان

الاجتماعات الأولى فقط لم يكن سوى مناورة لإبعاد السوفيت عن الصورة، وما كان يهم هو الاتصالات السرية والاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة وكل الأطراف المعنية فى الصراع فى الشرق الأوسط. وأضاف قائلا: «لا يمكن أن تؤدى أية دولة الدور الأمريكى أو تقوم بعملية التوصيل». ولقد دهشت لأن الروس سقطوا فى هذا الشرك الأمريكى بحضور الاجتماعات الأولى فقط ثم تتغيب القوتان بعد ذلك؛ ففى الواقع كان السوفييت يصرون على هذا الأسلوب حتى أثناء الأيام الأولى لمؤتمر چنيڤ فى ديسمبر. وأبلغنى السفير فينوجرادوف ـ الذى يمثل الاتحاد السوفييتى فى المؤتمر ـ بأن السوفييت يعتزمون الغياب بعد الجلسة الأولى، فأعربت له بشدة عن عدم موافقتى، ونقلت رأيى مباشرة إلى وزير الخارجية أندريه جروميكو الذى وافق على رأيى.

وقبل أن يغادر القاهرة، أرسل كيسنجر اثنين من مساعديه ـ «چوزيڤ سيسكو» و«هارولد سوندرز» ـ إلى إسرائيل ليعرضا على جولدا مائير النقاط الست فى الصورة النهائية، وليمنحها وقتا كافيا لتقديم هذه النقاط لمجلس الوزراء الإسرائيلى قبل وصوله إلى تل أبيب. ثم سافر إلى السعودية ـ كما طلب منه نيكسون أن يفعل ـ ليبلغ الملك فيصلاً بالتطورات الجديدة، وليناقش معه أيضا مشكلة حظر البترول. وفى البداية لم يكن الملك فيصل يريد لقاء كيسنجر، ولكن تم فى النهاية الترتيب للقاء بينهما. وألقى الملك ـ الذى كان على علم بأن كيسنجر يهودى ـ محاضرة عليه عن الحركة الصهيونية، حيث أكّد على أن الصهيونية والشيوعية متطابقتان فى رأيه. وأبلغنى كيسنجر فى وقت لاحق بأن الملك فيصلاً ظل يستطرد فى شرح آرائه لمدة ساعتين تقريبا دون أن يعطيه أية فرصة لينطق بكلمة واحدة!

وعلاوةً على هذا لم يُصْغِ الملك بالمرة لحجج كيسنجر حول ضرورة رفع حظر البترول، مكررا أنه من الضرورى أن ينسحب الإسرائيليون من كل الأراضى العربية بما فيها القدس قبل أن يوافق على مثل هذا الإجراء. وأبلغ كيسنجر الملك فيصلاً بأنه يشعر بمشاعر فائقة لأنه أول يهودى يسمح له بلقاء ملك الأماكن المقدسة، الذى لم يُسمح لأى يهودى بأن يحضر إلى بلاطه! وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يثمر بأى صورة، فإن كيسنجر تأثر كثيرا بحزم الملك وتصميمه بالنسبة لمستقبل القدس، كما تأثر كثيرا بالأسلوب الذى عبّر به الملك عن نفسه، وبالاستخدام الدقيق للكلمات فى كل مسألة كان الملك يتناولها. ووصف كيسنجر الملك فيصلاً بأنه رجل يحترم كلمته، وقد أصاب فى هذا.

## الفصل الرابع

# كيسنجر يبدأ مغامراته في الشـــرق الأوســط

حل الاتفاق ذو النقاط الست ـ والذى أعلن بصفة رسمية أثناء زيارة كيسنجر للشرق الأوسط ـ أولى المشاكل الملحة فى طريق ضمان مرور الإمدادات بصورة منتظمة إلى الجيش الثالث ومدينة السويس، وزال احتمال استئناف العمليات العسكرية على الفور، مما أعطى كل الأطراف فرصة لالتقاط الأنفاس ووقتا للتفكير فى الخطوة التالية. وكان هناك بصفة أساسية أسلوبان، الأول: تفضله القوتان العظميان رسميا، وهو عقد مؤتمر دولى فى چنيف للتفاوض بشأن حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. وكان قد تم الاتفاق على هذه الاستراتيچية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أثناء زيارة كيسنجر إلى موسكو فى ٢١ أكتوبر. والحل الثانى: وهو الذى كان كيسنجر يفضّله بالفعل، وهو اتباع أسلوب الخطوة بخطوة الذى يهدف إلى تحقيق تقدم تدريجى، ويبدأ بفك الاشتباك العسكرى بين مصر وإسرائيل.

وقد وافق كيسنجر على فكرة مؤتمر چنيف بسبب ضغط ضخم فيما يبدو من جانب الزعماء السوفييت، ولكن لابد أنه قد أمل فيما بعد أن يجد عذرا للتراجع عن التزامه. وكان بإمكان عقد مؤتمر دولى من خلال القوتين العظميين أن يعطى الاتحاد السوفييتى فرصة لم يسبق لها مثيل لأن يؤدى دورا مهما فى مفاوضات الشرق الأوسط، بل إنه كان يمكن أن يسبقه اعتراف أمريكى بأن للاتحاد السوفييتى مصالح مشروعة فى المنطقة. وأكثر من هذا، كان يمكن أن تجد موسكو تشجيعا للمطالبة بالقيام بدور مماثل فى مناطق أخرى تعانى من الصراعات فى العالم، وبالتالى تقيد أيدى الولايات المتحدة.

وكانت مصر تفضل عقد مؤتمر چنيف ما دام سيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة، ويضم

وفدا فلسطينيا . وكان إصرارنا على عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة يعتمد على اقتناعنا بأن الأزمة فى الشرق الأوسط تحتاج إلى دور عالمى حقيقى، وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . وعلى أية حال فقد وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى البداية على صياغة لعقد المؤتمر . وحوت هذه الصياغة ضمنا ألاَّ يعقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة . وخلال زيارتى لواشنطن فى أكتوبر أبلغنى السفير السوفييتى دوبرنين بهذا، وناقشته فى هذا، إلا أنه لم يكن مستعدا للتحرك قيد أنملة عن فحوى ما تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، فناقشت الأمر مع كيسنجر الذى لم يُرِدْ فى البداية أن يتحدث عن المؤتمر بالمرة . وفى الواقع أنه تعمد عدم ذكره، ولكننى نجحتَ فى النهاية فى مناقشة المسألة معه لأجد أنه مستعد على الأقل للسعى للتوصل إلى حل وسط . وبعد كثير من المساومة بين جميع الأطراف، تم الاتفاق فى النهاية على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بعقد المؤتمر، وبالتالى يصبح دور الأمم المتحدة رسميا .

وبالنسبة إلى اشتراك الفلسطينيين فقد كان موقفنا واضحا، وهو أنه يجب اشتراك وفد فلسطينى فى أعمال المؤتمر؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط دون الفلسطينيين . وعلى أية حال، كانت مصر راغبة فى حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حتى فى غياب الوفد الفلسطينى، ثم تناقش شكل الاشتراك الفلسطينى خلال المؤتمر نفسه .

وقد قبلت مصر مؤتمر چنيڤ، ولكن دون حماس بالمرة . وكان موقف مصر الأساسى دائما هو معارضة المؤتمرات الدولية خشية أن تضطر إلى مواجهة جبهة عربية موحدة . وبنفس الصورة تفضل إسرائيل استبعاد الاتحاد السوفييتى لتعتمد بدلا من هذا على الولايات المتحدة التى تؤيد الجانب الإسرائيلى دائما . وعلى أية حال، لقد مارست الولايات المتحدة هذه المرة ضغطا كبيرا على إسرائيل لحضور المؤتمر، وقد اضطرت إسرائيل إلى الاستجابة لهذا حتى وإن كان ذلك دون حماس .

وكان كلٌّ من الأردن وسوريا قد وافقا على حضور المؤتمر، ولكن بعد أن تقرر كل شىء قررت سوريا الانسحاب . وحاولت تبرير قرارها بنشر إشاعة كاذبة بأن مصر تعتزم توقيع اتفاق فك اشتباك منفصل أو حتى معاهدة سلام مع إسرائيل فى المؤتمر . ولم يكن هذا سوى هلوسة من جانب الزعماء السوريين كما يتضح من حقيقة : أن المؤتمر عُقد، وانتهى، دون أن توقع كلٌّ من مصر وإسرائيل أية أوراق .

وقد افتتحت جلسات المؤتمر فى النهاية يوم ٢١ ديسمبر . ولأنه كان أول مؤتمر من نوعه

حول الشرق الأوسط فإنه جذب اهتماما عالميا . وظهرت عقبة في اللحظات الأخيرة حول ترتيبات الجلوس في المؤتمر ، فأولا : على الرغم من عدم وجود السوريين ، فإنني أصررت على أن توضع مقاعدهم حول المائدة حتى يتأكد أن غيابهم ليس سوى أمر مؤقت . ثم بدأ الإسرائيليون يطالبون بأن يجلسوا إلى جوار المصريين . ورفضتُ ، وصممتُ بدلا من هذا على اتباع الأسلوب المتبع دائما في الأمم المتحدة بأن تجلس الوفود وفق الترتيب الأبجدي . وقد أزعج هذا الإسرائيليين ؛ لأننا لو اتبعنا هذا الأسلوب فإنهم سوف يجلسون بجوار المقاعد السورية الخالية ، وكان الحل الوسط الذي اقترحه في النهاية السكرتير العام للأمم المتحدة هو أن تكون مصر وإسرائيل عن يمين ويسار رئيس المؤتمر ، ثم تكون الولايات المتحدة إلى جوار مصر ، والاتحاد السوفييتي إلى جوار إسرائيل ، ويليه الأردن ، وذلك بحيث يكون المكان الشاغر الخاص بالسوريين بين الوفد الأردني والوفد الأمريكي . وكما كان الاتفاق ، فلم يحضر الفلسطينيون في ذلك الوقت كوفد منفصل ، ولكن دخل بعضهم ضمن الوفد الأردني .

وكان قد تم الاتفاق بصورة مسبقة على أن يلقي كل وفد كلمة افتتاحية معتدلة متوازنة وأن تتحدث كل الوفود في اليوم الأول فيما عدا الإسرائيليين الذين طلبوا صراحة أن يتحدثوا في اليوم الثاني . وتم كل شيء حسب ما خُطط له ، ولكن عندما كنا على وشك فض الاجتماع ، غيّر وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان رأيه حين أدرك أن وسائل الإعلام سوف تنقل الموقف العربي ، ولن تتمكن من نقل الموقف الإسرائيلي ما لم يُلْقِ هو كلمته ، فطلب أن يُسمح له بالكلام في نفس اليوم . . ووافقنا على التغيير .

وكان الخطاب الذي ألقاه إيبان في ذلك اليوم غير متفق مع خطوط الاعتدال التي وافق عليها جميع الآخرين ، فشن إيبان هجوما مطولا على الدول العربية حيث صورها بأنها معتدية وأنه لم يكن لدى إسرائيل في أي وقت سوى نوايا سلمية ! وقد فسرت رسالة صغيرة أرسلها لي أحد الصحفيين في الحال سبب حماس إيبان ؛ فقد أبلغني في الرسالة أن خطاب إيبان يُنقل على الهواء مباشرة إلى التليفزيون الإسرائيلي . وكانت إسرائيل وسط حملة انتخابية ، وكان واضحا أن خطاب إيبان جزء من حملة انتخابية موجهة إلى جمهور محلي . وقررتُ أن أفسد تأثير هجومه ، فطلبت إلقاء كلمة مرة أخرى ارتجلت فيها كلمة حوت ردا صارما على كل النقاط التي أثارها . وبينما كنت أتحدث ، كنت أراقب أعضاء الوفد الإسرائيلي واستطعت أن أرى أنهم قد انزعجوا تماما ، وأن مساعدي إيبان كانوا يتهامسون بانفعال . وكان من الواضح أنهم يريدون من إيبان أن يرد ، ولكنه ظل صامتا في

نهاية كلمتى. ولأول مرة لم يتبع الأسلوب الإسرائيلى المعتاد بأن يلقى دائما الكلمة الأخيرة!

وعندما استؤنفت أعمال المؤتمر فى اليوم التالى، كان من المفترض أن نبدأ فى مناقشة القضايا الهامة، ولكننى رفضت بإصرار فعل هذا حتى يحضر كلٌّ من الوفدين السورى والفلسطينى. وهكذا اضطررنا إلى التحول نحو المسائل الإجرائية، وشكلنا العديد من اللجان الفرعية حيث يمكن مناقشة كل المسائل المتصلة بفك الاشتباك العسكرى وتوقيع اتفاقات بهذا الصدد ومطالبة الإسرائيليين بأن يرسلوا ممثلين عسكريين على الفور حتى يمكن وضع الخطوط النهائية فى بعض النقاط التى تم الاتفاق بشأنها فى محادثات الكيلو ١٠١. ويبدو أن جولدا مائير لم تكن تريد إرسال ممثلين عسكريين على الفور، ولكنها خضعت فى النهاية لإصرار إيبان.

وبعد الجلسة الأولية لم يُعقد مؤتمر چنيڤ مرة أخرى، ويرجع هذا إلى عدة أسباب، وفوق كل شىء إلى عدم الاتفاق على مسألة تمثيل الفلسطينيين، وموقف السوريين الذى ظل سلبيا للغاية. ولكن مجرد عقد المؤتمر، وجلوس معظم الأطراف معا حول مائدة واحدة، كان خطوة إلى الأمام على الطريق إلى السلام، بيد أن التوصل إلى حل كان يحتاج إلى جهود مستمرة، وفوق كل شىء إلى التزام أصيل بتحقيق نجاح.

وخلال فترة إقامتى فى چنيڤ، عقدتُ اجتماعات خاصة مع كلٍّ من جروميكو وكيسنجر، وكشفت هذه الاجتماعات الكثير عن مواقف القوتين العظميين، وافتقارهما إلى التصميم على العمل من أجل التوصل إلى حل شامل فى ذلك الوقت. وقد دهشت فى الواقع لتماثل موقفىْ كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من المؤتمر، ووجدت أن السوفييت مسرورون لقيامهم بدور الرئيس بالاشتراك مع الأمريكيين؛ لأن هذا منحهم شرعية لم تكن هناك من قبل لدورهم فى الشرق الأوسط. ولكن مما أثار الحيرة وخيبة الأمل لدىَّ أننى وجدت جروميكو مستعدا لقبول السياسة التى اقترحتها الولايات المتحدة وتفضلها إسرائيل، وهى أنه بعد الجلسة الأولية يتغيب كلٌّ من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عن كل المباحثات العامة، وتتم المناقشات فى اللجان الفرعية المختلفة التى سوف يمثل فيها وفدان فقط عن إسرائيل وإحدى الدول العربية. وكان هذا يعنى أن المفاوضات سوف تكون ثنائية، وأن العرب سوف يتباحثون بصورة مباشرة مع الإسرائيليين دون وساطة القوتين العظميين. وكان هذا بطبيعة الحال هو الأسلوب الذى فضّلته إسرائيل. وبينما لم أندهش لأن الأمريكيين كانوا راغبين فى هذا، فقد تحيرت

لاستعداد السوفييت لقبول هذا الحل أيضا. وعلى أية حال، لقد عارضتُ هذا الأسلوب بحزم، وأصررت على تمثيل رئيسى المؤتمر فى اللجان الفرعية. وكان رد جروميكو: إن هذا ببساطة غير ضرورى بما أن القوتين العظميين سوف تكونان مستعدتين للتدخل إذا ظهرت مشكلات. ومن الطريف أن هذا نفسه كان رأى كيسنجر وجروميكو عندما ناقشتُ القضية معهما. وفى الواقع وجدتُ أن كيسنجر وجروميكو يتخذان نفس الموقف فيما يخص كل جوانب المؤتمر، وأوضحت لكليهما أنه لن يكون هناك ما يدعو لإعادة عقد المؤتمر إذا أصرا على أسلوب يتضمن مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل بلد عربى.

وبينما كان الموقف الرسمى الذى اتخذه كيسنجر لا يختلف عن موقف جروميكو، فإن كيسنجر كان أكثر تصالحا فى آرائه الخاصة، غير أننى اكتشفت أن هذا الموقف التصالحى يخفى خطة مكيافيلية لضرب «إسفين» بين مصر والاتحاد السوفييتى؛ لإحالة الأخير إلى دور صغير جدا فى المفاوضات. وأثناء مأدبة عشاء فى جناحى بالفندق، وعد كيسنجر أن يجد حلا وسطا بشأن تمثيل القوتين العظميين فى اللجان الفرعية، ثم اقترح أن تتعاون مصر والولايات المتحدة بصورة وثيقة خلال المؤتمر دون وضع السوفييت فى الصورة. وكان ما يدور فى ذهن كيسنجر واضحا تماما، فقد كان يريد استبعاد الاتحاد السوفييتى من كل المفاوضات الهامة، وبذلك يجعل للولايات المتحدة الحكم فى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط.

وكان الاجتماع بأسره مع كيسنجر يكشف بجلاء مفهومه عن الدور الذى ينبغى أن تؤديه الولايات المتحدة فى العالم. وأثناء المناقشات سألته: لماذا بذلت شركات أمريكية بدعم من الحكومة جهدا فى اللحظة الأخيرة للفوز بعقد خط أنابيب سوميد لتأخذه من الشركات الفرنسية التى بدا من المرجح أنها سوف تفوز به؟ (وكان من المقرر أن يحمل هذا الخط البترول من البحر الأحمر إلى ميناء غربىّ الإسكندرية حتى يمكن للناقلات العملاقة التى لا تستطيع استخدام قناة السويس الشحن فى البحر المتوسط؛ وبالتالى تتجنب الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح)، وكانت إجابة كيسنجر هى: فرنسا؟.. وما وزنها؟!.. وذكّرته بأن فرنسا هى إحدى حلفاء الولايات المتحدة، إلا أن هذا لم يغير من الأمر فيما يبدو، حيث قال: «لا نستطيع أن نسمح لأى دولة ـ حتى لو كانت دولة أوروبية غربية ـ بأن تنافسنا فى المشاريع الكبيرة». وأضاف قائلا: إنه على أية حال لن تكون فرنسا فى وضع يسمح لها باتخاذ أى قرار رئيسى لمدة عام على الأقل؛ لأن الرئيس بومبيدو كان مريضا جدا بمرض قاتل، ومن المتوقع ألاّ يعيش أكثر من ستة أشهر أو سنة.

وانتهى مؤتمر جنيف دون التوصل إلى أى شيء ملموس ؛ لأن الأطراف المعنية لم تتفق حتى على الناحية الإجرائية . وعادت الجهود الرامية إلى إقرار السلام فى الشرق الأوسط إلى دبلوماسية الخطوة خطوة التى يفضلها كيسنجر ، وخاصة إلى محاولة ضمان فصل اشتباك القوات . وكانت الخطة الأصلية هى ضمان فك الاشتباك فى نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكن كان لابد من ترك هذه الخطة . وكان السبب أن قضية تبادل أسرى الحرب بين إسرائيل وسوريا لم تكن قد حُلت فى تلك المرحلة المبكرة ؛ فقد رفض الرئيس السورى حافظ الأسد قبول الموقف الإسرائيلى الذى كان يرى أن إطلاق سراح الأسرى شرط مسبق لكل المفاوضات الأخرى . ونجحتُ فى النهاية فى حل هذه المشكلة أثناء رحلتى الثانية إلى واشنطن ، والتى قمت بها فى فبراير عام ١٩٧٤ عقب اجتماع القمة العربى الرباعى الذى عقد فى الجزائر . وفى ذلك الوقت كان فك الاشتباك على الجبهة المصرية قد وقع بالفعل .

ومن ناحية أخرى كان تبادل أسرى الحرب المصريين والإسرائيليين قد حدث فى نوفمبر عام ١٩٧٣ ، مما فتح الطريق للمزيد من المفاوضات . ومن الجدير بالذكر هنا أن عدد الأسرى المصريين كان يزيد عن الإسرائيليين ـ والبالغ عددهم ٢٧٦ أسيرا ـ خمس مرات ، وكان سبب هذا أن الإسرائيليين أسروا ونقلوا إلى سيناء المحتلة عددا كبيرا من المدنيين من السويس بأمل تعزيز موقفهم فى المفاوضات . وفى الواقع كانت مسألة الأسرى مشكلة ذات أبعاد نفسية وسياسية ضخمة فى إسرائيل عنها فى مصر . وقد كنا فى الماضى لا نعلق أهمية ملحة على مسألة عودة الأسرى ، وعلى الرغم من أنه عقب النجاح الذى تم إحرازه فى حرب أكتوبر كنا أكثر اهتماما بالقيام بتبادل الأسرى فى فترة مبكرة ، فإن العدد الكبير من الأسرى المصريين لم يحسّن من قدرة إسرائيل على المساومة فى المفاوضات بصورة كبيرة .

وقد بدأت المفاوضات التى أدت إلى فك اشتباك القوات على الجبهة المصرية الإسرائيلية بصورة جدية فى يناير ١٩٧٤ مع قيام كيسنجر بدور الوسيط . وكان قد تقرر أن نقابل ـ السادات وأنا ـ كيسنجر فى أسوان بعيدا عن الضغوط المستمرة والالتزامات الموجودة فى القاهرة . وقبل ثلاثة أيام من وصول كيسنجر فى يوم ١٠ يناير ، سافرنا ـ السادات وأنا ـ إلى أسوان لمراجعة الموقف وإعداد خطتنا فى المفاوضات المرتقبة . والتقينا فى حديقة استراحة الرئاسة ، وهى بقعة جميلة تطل على خزان أسوان القديم الذى بناه البريطانيون . ولا تتمتع أسوان فحسب بالجمال ، بل إن لها معنى رمزيا حيث تربط مصر القديمة الفرعونية بمصر الحديثة . وكان اللقاء مع السادات فى هذا الموقع الفريد أمرا عظيم الإلهام للجميع من الناحيتين العاطفية والسياسية . وكان الغرض من لقائنا على انفراد هو

مناقشة ووضع سياسة استراتيچية نتبعها بدقة فى مفاوضات فك الاشتباك، وأصر السادات على أن أطرح أمامه تقديرى الشخصى للوضع وتصورى لما سوف يتكشف عنه.

وقلت للرئيس السادات: إنه من الواضح أن مصر والعالم العربى فى مفترق الطرق، وقد دخلا فى فترة دقيقة، وتحتاج هذه المرحلة الجديدة إلى تقييم مكثف لكل تحرك على أساس من آثاره القريبة والبعيدة المدى على مصر والشرق الأوسط بأسره. ويجب أن تضع أى استراتيچية مصرية فى اعتبارها النقاط التالية:

١ ـ الموقف الأمريكى، مع الانتباه بصفة خاصة إلى العلاقات الموجودة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

٢ ـ الموقف السوفييتى.

٣ ـ المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وسياستيهما الحالية وبعيدة المدى فيما يختص بالنفوذ والسيطرة فى الشرق الأوسط.

٤ ـ الوضع العسكرى، والسياسى، فى الجبهتين المصرية والعربية.

٥ ـ حظر البترول.

٦ ـ الرأى العام الداخلى والعالمى فى أعقاب حرب أكتوبر.

٧ ـ وأخيرا وليس آخرا: الاستراتيچيات الإسرائيلية بكل تعقيداتها وأسلوبها فى التفاوض بصورة مشروعة أو غير مشروعة.

وكان الموقف الأمريكى قد مر بتغيرات كبيرة منذ حرب السادس من أكتوبر، فقد خلقت الحرب وضعا عسكريا ونفسيا جديدا، كما أن حظر البترول أضاف ضغوطا جديدة على الأمريكيين. ولم يكن أمام واشنطن أى اختيار سوى أن تتحرك بسرعة لنزع فتيل الأزمة، ولكنها لم تكن تستطيع فعل هذا دون تحسين علاقتها مع العالم العربى، وبصفة خاصة مصر. وكان من المنتظر أن تجعل الاتصالات عالية المستوى والمباشرة التى قامت بها الولايات المتحدة مع مصر، ودول عربية أخرى منذ أكتوبر، هذا العمل أسهل. ويتعين أن نكون حريصين على أية حال، فإن الهدف النهائى للولايات المتحدة كان تغيير صورتها فى العالم العربى دون تقديم تنازلات أو التزامات كبيرة؛ ويرجع هذا إلى العلاقة الخاصة الموجودة بالفعل والتى لا يمكن قلبها بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وخلال المراحل المبكرة قلت للرئيس السادات: إن الأمريكيين سوف يعطون الانطباع بأنهم محايدون،

وأنهم مترعون بالنوايا الطيبة، وأن هناك تغيرا أصيلا فى موقفهم. ولكن فى الواقع لن يكون هناك سوى تغير طفيف، وسوف تكون التحركات الأمريكية فى معظمها مجرد مظاهر خارجية.

ويجب أن نتوقع أن واشنطن سوف تستمر فى إعطاء أولوية قصوى لرفع حظر البترول، وبالتالى تحرم العرب من أقوى سلاح أصبح لديهم، وفى نفس الوقت سوف يعمل كيسنجر بكد لإضعاف الموقف السوفييتى فى مصر وسوريا، وليس هذا لمجرد التنافس العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ولكن لأن كيسنجر يريد أن يكون الوسيط الوحيد لتحقيق تقدم فى الشرق الأوسط. ولهذا السبب سيحاول كيسنجر بلا شك أن يقوض الوحدة العربية من خلال مناوراته، فيخلق جوا من المنافسة، والغيرة، والشك، وعدم الثقة بين زعماء الدول العربية.

ويجب أن نتوقع من الولايات المتحدة التركيز على مصر حتى تستطيع تحقيق كل هذه الأهداف بحيث تضعف الموقف السوفييتى فى بلادنا، وتقيم علاقة خاصة معنا تفصل بيننا وبين بقية العالم العربى. وعلى أية حال فسوف تتجنب الولايات المتحدة التعهد بالتزامات كبيرة بشأن قضايا هامة بحيث تقدم بدلا من هذا تنازلات ذات قيمة رمزية ونفسية فحسب. وعلى سبيل التحديد، ففى يناير عام ١٩٧٤ لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لشغل الفراغ الناجم عن تدهور العلاقات المصرية السوفييتية وأن تدعم مصر سياسيا وعسكريا. فمن وجهة النظر الأمريكية كان يمكن لمثل هذا الالتزام أن يُحدث تغيرا ضخما فى أزمة الشرق الأوسط، ويحطم ـ أو على الأقل يُضعف ـ الوحدة النامية فى العالم العربى، غير أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للقيام بهذا. وبناء على هذا حذرتُ الرئيس السادات مرارا من أننا لا يجب أن نقدم أية تنازلات كبيرة أو نتحرك بسرعة غير ضرورية، ويجب أن نتذكر أيضا أن الولايات المتحدة لم تكن تقدم فى الظروف العادية أية مقترحات للجانب العربى، بما فيه مصر، إلا إذا كانت تعرف مسبقا أن إسرائيل تقبل هذه المقترحات. وقلت للرئيس السادات صراحة: إنه لا ينبغى أن يضلله معسول الكلام الأمريكى، ولكن ينبغى أن يعى دائما النفوذ والضغط الكبيرين لليهود على عملية صنع القرار فى واشنطن.

أما بالنسبة للعلاقات المصرية السوفييتية فليس من صالح مصر استفزاز الاتحاد السوفييتى وزعامته سواء على المستوى الثنائى أو على المستوى الدولى، ولا ينبغى أن نبتعد عن موسكو فى حركة سريعة مفاجئة، ويجب أن تظل خطوط الاتصال مع السوفييت

سليمة . وهكذا نصحت الرئيس السادات بأن يتجنب الانتقاد الصريح والعنيف للزعامة السوفييتية ؛ فليس هو الرجل الوحيد فى العالم الذى تقع على عاتقه مسئولية التشهير بسمعة السوفييت أو قتالهم . وأكثر من هذا ، كان من الواضح أنه ليس فى صالح مصر أن تنتهج سياسة تؤدى فى النهاية إلى إخراج الاتحاد السوفييتى تماما من عملية السلام ، وبالتالى تعطى الولايات المتحدة الاحتكار الذى كانت تسعى إليه .

وأخذتُ أتتبع أمام السادات خطوط تطور علاقتنا مع الاتحاد السوفييتى منذ أول صفقة أسلحة عقدها عبد الناصر فى عام ١٩٥٤ ، وأكدتُ على أن حرب أكتوبر مثّلت أول تَحَدٍّ لهذه العلاقة منذ عشرين سنة . وأدرك السوفييت أن مصالحهم فى مصر تتعرض للخطر ، وأن الولايات المتحدة قد ترث مكانهم البارز فى مصر . . وسوف يستاء الاتحاد السوفييتى بلا أدنى شك ، وسيحاول تعزيز وجوده ونفوذه فى الدول العربية المحيطة محاولا مواجهة الضرر الناجم عن موقف الرئيس السادات المعادى الجديد . وكانت الدول الوحيدة التى يمكن للاتحاد السوفييتى أن يأمل فى زيادة نفوذه فيها هى سوريا والعراق واليمن الجنوبية والسودان ثم ليبيا فيما بعد . وسوف يحاول الاتحاد السوفييتى أيضا أن يزيد من نفوذه فى بعض الدول الإفريقية وخاصة فى القرن الإفريقى ، وسوف يكون أى تغير كبير ومفاجئ فى سياستنا تجاه الاتحاد السوفييتى - دون تحقيق تقدم مسبق على طريق السلام الطويل ودون التزام أمريكى كبير بمساعدة مصر - خطأ كبيرا . وسوف تحتاج الزعامة السوفييتية إلى وقت طويل لهضم حدوث تغير كبير ، ولكنهم على المدى الطويل لن يتسامحوا فيما خسروه فى مصر . وحتى المدى القصير فسوف يكون رد موسكو هو منع شَحن المعدات العسكرية وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بشدة لتعويض خسارتنا فى حرب أكتوبر .

وقلت للسادات : إن ما يجب أن نفعله هو أن نلعب لعبة الأمم بأن نحافظ على علاقة متوازنة مع القوتين العظمىين كلتيْهما . وتستطيع مصر أن تقوم بهذه اللعبة وتستفيد منها بسبب موقعها الاستراتيجى والسياسى الهام . وكنت أشعر فى ذلك الوقت - وما زلت أعتقد - بأنه ينبغى أن تستمر مصر فى إقامة علاقة متوازنة مع كلٍّ من واشنطن وموسكو . وقد يكون من الصعب المحافظة على التوازن الكامل فى الممارسة العملية ، ويجب توقع ظهور ميل طفيف فى اتجاه إحدى القوتين ، غير أن هذا أمر يمكن قبوله ، كما لا يمكن تجنبه . وكانت الفكرة الأساسية هى أنه لا ينبغى أن تنسف مصر كليةً الجسورَ التى تربطها بأىٍّ من القوتين ، كما أن الخضوع الكامل لأىٍّ من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى ليس لصالح مصر والسلام العالمى .

وقلت: إن الوضع العسكرى الجديد فى الشرق الأوسط كان فى صالح مصر أيضا؛ فقد كانت الضربة الأولى التى وجهتها مصر وسوريا فى السادس من أكتوبر قد أعد لها جيدا، وقد فاجأت كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة، مما يثبت دون أى شك أن مصر وسوريا ـ وهما اثنتان من دول المواجهة ـ تستطيعان القيام بقتال جيد، وتستطيعان هذا فى المراحل الأولى دون مساعدة. والمرحلة الأولى ـ وليس النصر العسكرى النهائى ـ هى التى تهم بالفعل فى حروب الشرق الأوسط، لأن النتائج النهائية لا تعتمد على إسرائيل والدول العربية بل على التدخل الخارجى. فدائما ما تتدخل قوى خارجية عقب بضعة أيام بالأسلحة والدعم لأحد الطرفين المتصارعين. وفى حرب أكتوبر كانت المرحلة الأولى لصالح العرب تماما، ومثل هذا الوضع الذى لم يسبق له مثيل كان من المحتم أن يؤثر على الجهود الدبلوماسية التى سوف يخرج منها حل على المدى الطويل. وبالتأكيد استطاعت إسرائيل بعد ١٤ أكتوبر أن تشن هجوما مضادا، غير أن هذا لم يحدث إلا بسبب كميات الأسلحة الضخمة التى نُقلت جوا من الولايات المتحدة، وبصفة خاصة لتُدخل أسلحة جديدة متقدمة. وبهذا المعنى كانت الانتصارات الإسرائيلية فيما بعد تمثل عنصرا أجنبيا وليس إسرائيليا محضا. ويجب أن تستفيد مصر إلى أقصى حد من الأداء الممتاز الذى قامت به قواتها المسلحة خلال الأيام الأولى للحرب، ولا ينبغى أن نقلل هذه الاستفادة بالمرة، بل يتعين أن نستفيد من التأثيرات السياسية والنفسية للعبور المصرى لقناة السويس وللتقدم السريع الناجح الذى أحرزه الجيش السورى خلال اليومين الأولين للحرب. ولا يجب أن ننسى أن هذه الانتصارات قد أقنعت جولدا مائير بقبول الاقتراح البريطانى الذى تم بإيعاز أمريكى لوقف إطلاق النار فى نفس مكان القوات يوم ١٢ أكتوبر.

وكان التأثير النفسى للعنصر العربى فى البداية إبّان الحرب قد تضاعف بسبب تأثير حظر البترول الذى أقلق الولايات المتحدة إلى مدى بعيد، ولكننى قلت للسادات: إنه لا ينبغى أن نؤسس على أىٍّ من العوامل التى ناقشتها، فهناك اتصال بين هذه العوامل ويجب أن نأخذها جميعا معا، وبهذه الصورة تكون فى أيدينا أوراق ممتازة فى أية مفاوضات تجرى مع الأمريكيين، أو فى مرحلة لاحقة مع الإسرائيليين.

وكان الرئيس السادات يوافق طوال الوقت على كل ما أقول، وقد انتهزت فرصة موقفه الإيجابى وطرحت اقتراحا صريحا بأن نكون حازمين تماما فى تعاملنا مع كيسنجر حتى يتأكد من أننا لن نتنازل عن أىٍّ من أوراقنا، فمن المحتمل ألا يأتى كيسنجر بعرض أمريكى يمثل تنازلا حقيقيا، بل سوف يأتى بمطالب إسرائيلية فحسب بدعوى أنها اقتراحات

أمريكية، وفي هذه الحالة يجب أن نستقبل كيسنجر بصورة ودية وبكل التهليل الذى يحبه، ولكن نمتنع عن مناقشة أية مسائل سياسية كبيرة معه، وبدلا من هذا يتعين على الرئيس السادات أن يكون صُلبا ويطلب من كيسنجر أن يعود إلى واشنطن ثم يعود بعد شهر، وبعد أن يكون قد قضى المزيد من الوقت والجهد فى فهم أبعاد الموقف، ويتعين أن يعود إلى مصر فقط حين يكون مستعدا لتناول أزمة الشرق الأوسط ككل بصورة واقعية. وحال أن يغادر كيسنجر أسوان خالي الوفاض، يجب أن يذهب الرئيس السادات إلى سوريا وكل الدول العربية الأخرى، ثم يعود على حصان أبيض إلى أسوان لينتظر كيسنجر. وأكدتُ للرئيس السادات أن وزير الخارجية الأمريكى سوف يعود فى هذه الحالة باقتراحات ذات قيمة حقيقية، وفى هذه الأثناء يكون الرئيس السادات قد قام بتعبئة الرأى العام العربى ليقف وراءه، وبالتالى حين نستأنف المفاوضات مع الولايات المتحدة خلال شهر تقريبا سنقوم بهذا من موقف القوة. وقد سعد الرئيس السادات بهذا، وكان مقتنعا به إلى درجة كبيرة حتى إنه أصر على أن أقدم له مذكرة تحريرية تعرض الخطوط العريضة لوجهة نظرى، فقلت إن هذا غير ضرورى، ولكنه أصر قائلا: «لا يا إسماعيل.. إن هذا يوم تاريخى، ونحن نحتاج إلى استراتيجية كاملة ومكتوبة».

ولم يكن بمقدورى سوى الاستجابة لطلبه، ولهذا عدت إلى الفندق وبدأت أملى ما قلته له بالضبط على محمد رياض الذى كان فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية. وبعد أن أتممت الإملاء، نزلت إلى حديقة الفندق لأستريح بعض الوقت، وكنت أتمتع بالطقس الصحو والمناظر الجميلة فى أسوان على حين أتبادل أطراف الحديث مع الصحفيين، عندما أتى سيد مرعى - أمين الاتحاد الاشتراكى العربى ثم رئيس مجلس الشعب فيما بعد - مسرعا نحوى، إذ كان قد رأى السادات لتوه، وقد أقلقه أن الرئيس كان يعد لاتخاذ الموقف الصلب الذى اقترحته. وكان الرئيس السادات قد أعجب أيضا بعرضى للموقف كما قال سيد مرعى لى، حتى إنه كان يعتزم تنفيذه حرفيا. ولم أكن متأكدا مثل سيد مرعى من أن السادات سوف ينتهج هذه السياسة، إذ كنت أعرف أنه شخصية لا يمكن التنبؤ بما سوف تفعله، وأنه كان دائما يتأثر بآخر شخص يقابله. كما كان السادات أيضا مصابا بجنون العظمة، الأمر الذى يجعله يتخذ قرارات كبيرة من وحى اللحظة دون أن يدرك العواقب بعيدة المدى لتحركاته المتسرعة. وقلت لمرعى: «إذا كان السادات قد تأثر بهذا العمق، فربما يلتزم بخمسين فى المئة مما اتفقنا عليه. وفى هذه الحالة فإنه لن يستسلم إلى كيسنجر». وكنت للأسف متفائلا أكثر مما ينبغى!

وكما توقعت، لم يأت كيسنجر إلى أسوان بخطة أمريكية حقيقية ولكن بمقترحات حملها من إسرائيل، وحاوَل توصيلها إلى السادات كأنها اقتراحاته هو. ويتعين عليَّ أن أضيف قائلا: إن هذا ظل ساريا طوال رحلات كيسنجر الدبلوماسية المكوكية، فكان إما أن ينقل إلينا مقترحات إسرائيلية فى الأصل، أو كان على الأكثر ينقل إلينا مقترحات أمريكية سبق أن قبلتها إسرائيل، وكان دائما يقدمها على أنها مقترحاته هو. وكانت المقترحات الإسرائيلية التى قدمها كيسنجر يوم ١٠ يناير يمكن تلخيصها على النحو التالى: لا ينبغى أن يكون هناك مجرد اتفاق عسكرى مقصور على فصل القوات، ولكن يكون اتفاقا تعاقديا ذا معان سياسية متضمَّنة. ويجب أن تسحب مصر كل قواتها المسلحة من الجانب الشرقى لقناة السويس (وكان هذا بطبيعة الحال يعنى إذلالا لمصر، ويستعيد الوضع الذى كان قائما قبل السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣). وبالإضافة إلى هذا، يجب تحويل المنطقة التى تفصل بين الجيشين إلى طبيعة غير عسكرية! وحتى يثبط عزم الجانب المصرى عن القيام بأى مغامرات عسكرية جديدة، يجب أن يوافق السادات على إعادة فتح قناة السويس ويبدأ فى إعادة تسكين المناطق التى تعرضت لقصف شديد فى غرب القناة، وأن يضمن حرية مرور إسرائيل خلال مضيق باب المندب.

فإذا كان السادات قد التزم باتفاقه معى وتصرف كما كان الاقتراح، لكان قد احتفظ بكل أوراقه ومنع إسرائيل من تحقيق كل أهدافها، ولاضطر كيسنجر إلى العودة بعد شهر بحل وسط حقيقى، وليس باقتراح يميل نحو إسرائيل. وفى لقاءات أسوان الأولى كان موقف السادات السياسى قويا، فكان معه تأييد العالم العربى، وداخليا كانت مصر كلها معبأة وراءه، وكان الرأى العام العالمى لأول مرة قد أعجب بالأداء العسكرى المصرى فى عبور قناة السويس على الرغم من كل المصاعب. وكانت أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد بدأتا تشعران بالأثر الناجم عن حظر البترول، وكانت صورة إسرائيل قد اهتزت بسبب هذه الهزيمة العسكرية الأولى. كانت كل هذه العناصر السابقة لصالح السادات ومصر. وبالإضافة إلى هذا، كان يمكن لتأخير المفاوضات أن يفرض على إسرائيل الكثير من الضغوط؛ فحتى تستطيع إسرائيل أن تُبقى على قواتها غرب القناة، فإن المتفق عليه أن تبقى على التعبئة العسكرية بها، وما ينجم عن هذا من عواقب اقتصادية سلبية يفوق التخيل. وكان هذا وضعا يمثل عكس الفلسفة العسكرية الإسرائيلية بأن تقوم بالمبادرة وتحقق انتصارات كبيرة سريعة ثم تنهى العمليات العسكرية خلال بضعة أيام. وكان أيضا بمقدور مصر أن تحاصر القوات الإسرائيلية غرب القناة بتحصينات قوية جدا وقوة ضخمة

من المدفعية والدبابات والعربات المدرعة دون أن تطلق طلقة واحدة. ولم يكن هناك خوف من أى نوع من أن تبدأ إسرائيل القتال مرة أخرى لأن استئناف العمليات العسكرية سوف يكون من وجهة نظرهم هزيمة لأنفسهم.

غير أن السادات كان تواقا لأن يوقع أية أوراق مع الأمريكيين، ففقد أهم أوراقه. ولم يؤثر هذا على مصر فحسب، ولكن على القضية العربية بأسرها، وأضعف من مقدرة سوريا على المساومة فى مرحلة لاحقة حول مشاكل أكثر تعقيدا وأهمية. ومما يغلق على الفهم أن السادات كان يستجيب لكل نقطة بعد أن وافق على تقييمى للوضع. غير أنه فعل هذا وخضع لضغط كيسنجر الذى كان يعرف أن أى تأخير لن يكون لصالح إسرائيل، وكان كيسنجر أيضا يريد تحقيق تسوية سريعة ليمنع الاتحاد السوفييتى من لعب دور فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأكثر من هذا فإنه كان يمارس ضغطا شديدا على السادات ليتخلص من الوجود السوفييتى فى مصر.

وقد نُشرت من قبل تقارير مفصلة عن دبلوماسية الرحلات المكوكية التى قام بها كيسنجر بين اللقاء الأول فى أسوان وبداية أول اتفاق لفك الاشتباك فى ١٦ يناير، كما نُشرت أيضا نصوص الاتفاق نفسه. وبدلا من أن أستطرد فى شرح تفاصيل هذه النقاط، سوف أناقش هنا بعض الأحداث ذات الأهمية الكبيرة والتى وقعت أثناء المفاوضات. لقد كشفت هذه الأحداث فوق كل شىء عن كل الوسائل المخادعة التى استخدمها كيسنجر والإسرائيليون لخداع السادات لكى يضمّن اتفاق فك الاشتباك بنودا وعبارات ذات معنى سياسى له تأثير مباشر على التسوية النهائية بين العرب والإسرائيليين. وقد تعقدت المشكلة بسبب الحالة النفسية للسادات فى ذلك الوقت؛ فقد كان السادات قد تأثر بصورة سيئة جدا لنجاح الهجوم المضاد الذى قام به الإسرائيليون فى الجزء الأخير من الحرب وتراجعت ثقته الأولى أمام خوف كبير من الهزيمة. ونتيجة لهذا فقد دخل المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات. وبعد أن اتضح لى أن السادات لم يكن يلتزم بالاستراتيجية التى اتفقنا عليها، تحملت شخصيا مسئولية التأكد من أنه لن يوقّع أى شىء له مثل هذه المعانى السياسية، وخاصة ما يمثل خروجا عن الموقف العربى الأساسى فيما يخص السلام مع إسرائيل. غير أن هذا لم يكن سهلا، كما سأوضح، على الرغم من اعتقادى بأننى نجحت فى النهاية. ويمكننى أن أضيف هنا أن الجوانب العسكرية للاتفاق كانت ترجع كلية إلى الرئيس السادات والفريق الجمسى الذى كان حينذاك رئيسا للأركان. ولم يكن الفريق محمد أحمد إسماعيل وزير الحربية موجودا فى أسوان؛ لأن السادات لم يكن يريد حضوره.

وقد أخبرنى السادات بنفسه أنه يفضل وضع المسئولية على عاتق الجمسى لأنه يتعامل بأسلوب المهنى أكثر ويسهل العمل معه، وفى الواقع كان السادات يعتزم تعيين الجمسى وزيرا للحربية فى المستقبل القريب.

كان الإسرائيليون يتميزون بالمكيافيلية الحقة فى جهودهم لانتزاع اتفاقات ذات معان سياسية واسعة من السادات. وقد وقعت حادثة هامة خلال الرحلة الثانية لكيسنجر إلى أسوان، فقد قدم لنا كيسنجر صيغة إسرائيلية تبدو بريئة، وكانت فى الواقع اتفاقا لإنهاء حالة الحرب. وكانت هذه الصيغة تبدو منطقية تماما للوهلة الأولى، كما كانت قد صيغت بعناية وباختيار دقيق للكلمات. وكما هو معتاد، نظر السادات إليها ومنحها موافقته الكاملة ثم مررها إلىّ، غير أننى أدركت أن هذه الصياغة الممتازة تقترب من تناول القضية السياسية الكبيرة لإنهاء حالة الحرب؛ ففى اقتراح لم يزد عن خمسة أسطر نجح الإسرائيليون فى استخدام تعبيرات مختلفة تدل على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل خمس مرات على الأقل دون التصريح بذلك. وجذبتُ انتباه السادات إلى هذا فنظر إلى كيسنجر بأسى، وتراجع فى قراره السابق بقبول هذه الصياغة وقال شاكيا: «هنرى، كنت أعتقد أنك صديقى! إن فهمى على حق فى أن هذه تنهى حالة الحرب خمس مرات».
وشعر كيسنجر بالحرج تماما إذ ضُبط يقدم صياغة تناقض مصالح مصر الأساسية، وأدرك أيضا أن الطريقة المخادعة التى استخدمها فى تقديم هذه الصياغة تكفى لتجعلنا نفهم بحق أساليبه وتكتيكاته. وهكذا أسرع كيسنجر إلى محاولة عدم نسبة هذه الصياغة إلى نفسه، حيث قال: إنها كانت صياغة أعطاها له الإسرائيليون! وبالتأكيد لم يَقُلْ كيسنجر هذا لنا فى البداية، وأضاف كيسنجر قائلا: إن هذه الصياغة تمت بيد موردخاى جازيت المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، وأجبت قائلا: «لا . . بكل تأكيد إنها صياغة روزن» (كان مائير روزن المستشار القانونى فى وزارة الخارجية)، وكرر كيسنجر قوله بأنها صياغة جازيت، لكننى أصررت على أنه مخطئ؛ لأن أحدا فى إسرائيل لا يستخدم مثل هذه الصياغات الجذابة المخادعة سوى روزن. وفى الزيارة الثانية لكيسنجر فى أسوان، أكد كيسنجر أن الصياغة قام بها روزن بالفعل.

ولم تكن هذه حادثة صغيرة، بل إن لها معانى كثيرة تتكشف عنها، فهى أولا قد أوضحت كيف أن السادات كان يعطى موافقته بصورة آلية دون تحليل أو حتى قراءة دقيقة لما يُعرض عليه، وثانيا: فهى قد أثبتت أن كيسنجر لم يكن وسيطا أمينا، وثالثا: أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن الإسرائيليين كانوا مراوغين بالطبيعة، وأنهم يحبون دائما

الاستفادة من أى مناسبة حتى يحققوا مكاسب سياسية. وأخيرا فإنها أظهرت كيف أنهم كانوا يقللون من شأن فهمنا لأساليبهم، وقد قص رابين القصة السابقة فى سيرته الذاتية، غير أن الكثير يتضح حين نعرف أن رابين لم يخبر قارئيه بفحوى الاقتراح الإسرائيلى، إنما أشار إلى الحادثة فحسب، وامتنع عمدا عن شرح ما كان الإسرائيليون يهدفون إلى تحقيقه، فلم يكن يريد أن يعترف بالخداع الإسرائيلى فى محاولتهم لدفع مصر إلى إنهاء حالة الحرب دون أن تدرك.

ولم تكن هذه هى الحادثة الوحيدة التى تُظهر أن كيسنجر يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية ويقوم بدور المدافع عنها، فقد كان دائما يحاول إخفاء تحيزه بلعن الإسرائيليين ووصفهم بألفاظ السباب، كما كان دائما يبدى ملاحظات مضحكة تذم الزعماء الإسرائيليين معتقدا أنه يقنعنا بمثل هذه الحيلة البسيطة بأنه يقف إلى جانبنا. ولسوء الحظ كانت خدَع كيسنجر تأتى ببعض التأثير على السادات الذى كان يميل إلى اتخاذ قرارات من وحىِ اللحظة دون التفكير فى كل ما تعنيه ضمنا أو دون استشارة الأعضاء الآخرين فى الوفد المصرى. وقد كان التأثير المركّب لتحايل كيسنجر واندفاع السادات خطيرا جدا بالنسبة لمصر. وهناك حادثة ذات مغزى فى هذا الصدد؛ فخلال المراحل النهائية من مفاوضات أول اتفاق لفك الاشتباك، عقد كيسنجر اجتماعا منفصلا مع السادات، وعقب الاجتماع كنا ـ كيسنجر وأنا ـ نستقل سيارة عندما ضرب كيسنجر على صدره بفخر وشعور بالانتصار وقال: «إسماعيل، إنه هنا . . ولا يستطيع أحد إلغاء هذا الآن»، قاصدا أن الاتفاق قد تم بينه وبين السادات ولا رجعة فيه، وأنه فى جيبه. وكان رد فعلى فوريا فقلت: «هناك رجل واحد فقط يستطيع تحطيم هذا تماما». فذهل كيسنجر وسألنى: «من هو؟»، فقلت له: «إنه أنا، إذ أستطيع أن أحطم كل هذا بسطر واحد معلنا استقالتى». وقد انزعج كيسنجر تماما حتى إنه قفز فوق مقعده فى السيارة تقريبا وقال متوسلا: «من فضلك يا إسماعيل، من فضلك لا تفعل». ثم أسرَّ لى بأن السادات يعلق أهمية كبيرة على هذا الاتفاق، وأنه يريد أن نعقد مؤتمرا صحفيا احتفاليا بكل ضجيج الصور ثم نعود إليه. فرتبت بدلا من هذا لاجتماع رسمى كامل للوفدين المصرى والأمريكى فى فندق كتاركت الجديد فى أسوان، وفى الجانب الأمريكى حضر كلٌّ من كيسنجر وبنكر والتس وسوندرز وأثرتون وكوانت والمستشار القانونى لوزارة الخارجية، واشترك معى من الجانب المصرى الفريق الجمسى ومحمد رياض وأحمد عثمان وعمر سرى وآخرون. وسُمح للصحفيين والمصورين بالحضور لبضع دقائق لتسجيل ما سُمى باجتماع احتفالى، ولكننا جلسنا بعد هذا الإجراء

محادثات حادة وسرية لمدة ساعتين. وأبلغ كيسنجر الحاضرين ببنود الاتفاق الذى توصل إليه مع السادات حول مسائل عسكرية. وكان السادات قد وافق فجأة على قَصْر الوجود العسكرى المصرى فى الجانب الشرقى للقناة على ٧٠٠٠ رجل و٣٠ دبابة. وبهذا أدهش السادات الجميع بمن فيهم كيسنجر والإسرائيليين. وفى الواقع كان كيسنجر يقول طوال الوقت إن السادات لن يرضى فيما هو مرجح بأقل من ٢٥٠ دبابة.

وقد انزعج الفريق الجمسى - الذى لم يؤخذ رأيه - وشعر أن شرفه وشرف الجيش المصرى قد تعرضا لإذلال شديد، فاغرورقت عيناه بالدموع ونهض على الفور من مقعده، وتراجع إلى ركن قصيّ فى القاعة وبدأ يبكى! وشاهد الجميع الفريق الجمسى وبدءوا يتململون، وتأثرت مشاعر الوفد المصرى الذى كان يشعر بنفس شعور الجمسى. وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجوه الوفد الأمريكى أنهم أيضا شعروا بالظلم الذى وقع على مصر، غير أن كيسنجر كان لا يفكر إلا فى نفسه، وقد شحب لونه، وظل يدمدم قائلا: «ما الخطأ الذى قلته؟». وعندما عاد الفريق الجمسى إلى المائدة صامتا كسيرا، بدأ كيسنجر يغرقه بمديح مسرف. وظل كيسنجر يقول: إن العسكريين الإسرائيليين يقدرون تماما كفاءات الفريق الجمسى، وكان كيسنجر يأمل بذلك أن يصحح الضرر الذى أوقعه، وقال: إن إسرائيل اعترفت حتى بأنها تخشاه أكثر مما تخشى كل القادة العسكريين العرب الآخرين. وكان الفريق الجمسى - وهو رجل ذو تواضع جم - ينصت فى صمت. لم تكن بضع كلمات من المديح الشخصى هى التى تمحو المشكلة الحقيقية؛ فقد تنازل السادات وحده عن كل ما كسبه الجيش المصرى بجهد وتضحيات ضخمة، ودون أن يستشير أى شخص خضع لطلب إسرائيل بتخفيض الوجود العسكرى المصرى فى شرق القناة إلى حجم غير ذى قيمة. وكان بإمكان إسرائيل حينئذ أن تزعم أنها أعادت الوضع إلى ما كان عليه تقريبا قبل العمليات العسكرية التى بدأت فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣.

وخلال نفس الاجتماع، حاول كيسنجر أيضا الحصول على تنازلات سياسية مهمة منَّا، ولكنه فشل. وكانت هذه المسألة مرة أخرى هى إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر. ولم يكن الإسرائيليون فى ذلك الوقت يطلبون صراحة إنهاء حالة الحرب، وبالتأكيد لم يجعلوا منها شرطا مسبقا لفك الاشتباك العسكرى، بل بدلا من هذا كانوا يأملون أن نوقّع أوراقا تنهى بصورة ضمنية حالة الحرب دون أن نعى ما نفعله. وبهذه المناسبة قدم لى كيسنجر بضعة مقترحات مطبوعة على ورق أصفر، وقرأتها، ثم رفضتها جميعا؛ لأن كلاً منها كان يتناول مسألة تتصل بصورة أو بأخرى بإنهاء حالة الحرب مع

إسرائيل . وكانت هذه المقترحات تطلب من مصر التوقف عن التصويت ضد إسرائيل فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وإنهاء الحملة ضد إسرائيل فى وسائل الإعلام المصرية، وإغلاق محطة الإذاعة الفلسطينية فى القاهرة، والموافقة على معاملة الخطوط الجوية الإسرائيلية مثل كل الخطوط الجوية الأجنبية فى مصر، وأن تتوقف مصر عن مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل والشركات الأجنبية التى تتعامل مع إسرائيل . وعندما رأى كيسنجر أننى رفضت كل هذه المقترحات، لم يدافع عنها بقوة، بل حاول نفى أية مسئولية أمريكية، وقال : إنها مقترحات إسرائيلية، وإنه طُلب منه فقط نقلها إلينا . ولم يبلغ كيسنجر الوفد المصرى بما إذا كان السادات قد رأى ووافق على هذه المقترحات أو لا . وفهمت على أية حال سبب رغبة كيسنجر الملحة لعقد اجتماع احتفالى بدلا من عقد جلسة عمل، حيث يمكنه بهذه الصورة أن يزعم أن هذه المقترحات أيضا قبلتها مصر .

واستمرت محاولات كيسنجر لجعل مصر تعلن إنهاء حالة الحرب حتى النهاية . وكنت أفحص للمرة الأخيرة المقترحات الأمريكية التى كان من المفترض أن يقبلها كلٌّ من السادات وجولدا مائير ويوقعاها؛ فقد كنت أخشى من أن يكون قد تم إدخال تعديل ما، وكان شكى فى محله، حيث وجدت حين كنت أقرأ الوثيقة التى طُبعت بعناية، ثلاث كلمات أضيفت بالحبر وهى «إنهاء حالة الحرب» وقمت بشطبها، فصرخ كيسنجر الذى كان يراقبنى عن كثب قائلا : «ماذا تفعل؟»، فأجبت قائلا : «أحذف ثلاث كلمات» . ورفع كيسنجر صوته قائلا : «ولكن هذا خط الرئيس السادات» . فقلت له : «أعلم أن هذا خط الرئيس السادات . وتستطيع أن تعود إليه وتخبره بأننى حذفت ما أضافه إلى النص المطبوع» . وكان أعضاء الوفدين يرقبوننا بقلق، وشعر كيسنجر بالحرج فلزم الصمت . وانتهيت من فحص الوثيقة، وبعد انتهاء الاجتماع عدنا إلى الرئيس السادات . وكنت أتوقع أن يشكو كيسنجر من حذفى لكلمات السادات أو أن يلاحظ السادات ذلك على الأقل، ولدهشتى لم يحدث أىٌّ من الأمرين . وكان كيسنجر فيما يبدو يعرف أنه من السهل التأثير على السادات لأنه لم يكن يتوقف أبدا ليفكر فيما تنطوى عليه أعماله، غير أن كيسنجر كان يفهم أيضا أنه لا جدوى من الإصرار ما دمت أنا وأعضاء الوفد المصرى قد تنبهنا إلى الأمر .

وأثناء هذه المفاوضات كان كيسنجر يقوم بكل الحديث، وكان مع مرءوسيه حازما جدا ولم يخوّلهم حق الإدلاء بكلمة واحدة . وقد سبّب هذا بعض المشاكل للوفد الأمريكى كما ستوضح ذلك الحادثة التالية : منذ الرحلة الأولى لأسوان تجاهل كيسنجر بصورة شبه

تامة السفير الأمريكى لدى القاهرة هيرمان أيلتس. وقد عرفت فى الواقع فى وقت لاحق أن السفير تلقى تعليمات بألا يشترك فى الاجتماعات، بل إنه لم يَتَلَقَّ أى معلومات كاملة. والسفير أيلتس ـ الذى كنت قد عرفته حينذاك جيدا ـ رجل نزيه، وما كان يقبل مثل هذا السلوك من أى شخص ولا حتى من هنرى كيسنجر، وحين راقبت السفير أيلتس عن كثب لاحظت أنه كان مستاءً جدا، وعندما سألته عن السبب اعترف بأنه كان من موقف كيسنجر. وحاولت إقناع أيلتس بأن يتجنب المكاشفة مع كيسنجر، بل إننى حاولت أيضا أن أصلح بينهما. وأثناء لحظة استرخاء خلال رحلة إلى الأقصر لزيارة وادى الملوك، فتحتُ الموضوع مع كيسنجر وناشدته أن يعتمد أكثر على حكم أيلتس، وأن يمنحه الاحترام الذى يستحقه كسفير للولايات المتحدة. وأصررت على أن يطلب كيسنجر من أيلتس أن ينضم إلينا فى قمرته الخاصة فى طائرة الرئاسة لمناقشة المشكلة، ووافق كيسنجر واستدعى أيلتس. بدأ كيسنجر حديثه مع أيلتس معتذرا عما إذا كان هناك أى سوء فهم، وأعرب السفير الأمريكى عن رأيه صراحةً مطالبا بوجود حد أدنى من الاحترام المتبادل فى معاملاتهما.

وقد سُررت كثيرا لتصالحهما، غير أن مشكلات ظلت تظهر بينهما من وقت لآخر؛ فخلال المناقشات الفاشلة حول اتفاق فك الاشتباك الثانى فى أسوان، حدثت مكاشفة كبيرة بين كيسنجر وأيلتس، وعرفت عن هذا من چوزيف سيسكو الذى أسرع إلىَّ متهدج الأنفاس معلنا أن هيرمان أيلتس قدم استقالته. وقال سيسكو: إنه أثناء اجتماع حول العلاقة المصرية الأمريكية ودور الولايات المتحدة فى المفاوضات بين مصر وإسرائيل، أعرب أيلتس عن رأيه بصورة قوية. وعقّب كيسنجر على هذا قائلا: «إن السفير الأمريكى فى مصر أصبح من الأهليين»، فغضب أيلتس بشدة، وقدم استقالته على الفور مستخدما لهجة فظة؛ فقد كانت كلمات كيسنجر تمثل اتهاما خطيرا يلمح ضمنا بأن السفير الأمريكى كان متأثرا جدا بالبلد التى قدم إليها أوراق اعتماده لدرجة أنه لم يعد يولى أولوية قصوى لمصلحة بلاده هو. وعندما عرفت بهذا طلبت من چوزيف سيسكو أن يرسل هيرمان أيلتس لمقابلتى، وكان أيلتس ما زال غاضبا جدا إذ كان يشعر بأن كلمات كيسنجر ليست مهينة فقط، ولكنها أيضا غير مبررة. وقال أيلتس: إن الحقيقة هى أن كيسنجر كان يتجنى كثيرا على مصر لصالح إسرائيل، وإن هذا ليس لصالح الولايات المتحدة بالفعل. وحاولت جادا أن أهدئه، ورتبت للقاء بين كيسنجر وأيلتس اعتذر خلاله كيسنجر وسحب اتهامه.

وقد أدت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الأول إلى مشاكل فى العلاقات بين مصر وسوريا؛ فقد كان الرئيس حافظ الأسد يريد فكا للاشتباك فى نفس الوقت على الجبهة السورية الإسرائيلية، ولكنه رفض تبادل الأسرى، وهى الخطوة التى كانت الحكومة الإسرائيلية تعتبرها شرطا مسبقا لأى مفاوضات. وعندما بدأ كيسنجر أول رحلاته المكوكية بين القدس وأسوان، بدأ الأسد وزملاؤه حملتين علنية وسرية لسحب الثقة من كلٍّ من السادات ومصر. وزعمت وسائل الإعلام السورية أن السادات يستعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها، وبالتالى خيانة القضية العربية. وبعث الرئيس الأسد برسائل تحوى نفس الاتهامات لعدد من رؤساء الدول العربية وطلب منهم التدخل ومنع السادات من توقيع اتفاق. وبدأ موكب حقيقى من وزراء الخارجية العرب فى التوافد على أسوان. وقد أوضحنا الموقف المصرى وشرحنا لهم أن مشكلة سوريا تنبع من رفضها تبادل أسرى الحرب. ولم يقصر الرئيس حافظ الأسد نشاطاته على إرسال هذه الرسائل، ففى إحدى المرات أرسل مسئولاً سوريا كبيرا - كان رئيسا للوزراء فيما كان يسمى بالحكومة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا - ليقنع السادات بألا يوقع اتفاقًا مع كيسنجر.

وعندما أصبح من الواضح أن المفاوضات سوف تنتهى بتوقيع اتفاق لفك الاشتباك، غيّر الأسد من أسلوبه وأبرق إلى السادات مخولا إياه بصفته القائد الأعلى للجبهتين المصرية والسورية أن يتفاوض بشأن تبادل الأسرى بين سوريا وإسرائيل أو على الأقل تبادل أسماء الأسرى. وبالتالى كان أى جهد يقوم به السادات لا يمكن أن يسفر عن أى شىء. واتصل الرئيس الأسد بالرئيس السادات تليفونيا فى اليوم الذى كان من المقرر أن يوقع فيه الاتفاق، راجيا إياه بشدة أن يؤجل توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية لبضعة أيام. وحين أخبرنى السادات بهذه المحادثة قال لى: إنه أجاب بأن وقت التأجيل قد فات، وأن كيسنجر سوف يصل من القدس فى نفس اليوم لإتمام الاتفاق بصورة نهائية.

ولتدهور العلاقات بين مصر وسوريا أسباب عديدة يرجع معظم اللوم فيها إلى سوريا، غير أن بعض المسئولية يلقَى أيضا على عاتق السادات. كان الأسد خاضعا لضغط فى الداخل لتحقيق بعض التقدم بشأن فك الاشتباك فى مرتفعات الجولان، وأيضا للمحافظة على موقفه المتشدد فى نفس الوقت. واستقر رأيه - إذ كان واقعا تحت هذه الضغوط المتناقضة - على اتهام السادات بأنه تخلى عن القضية العربية، محاولا أن يُظهر أنه ما كان يمكن تحقيق فك الاشتباك دون بيع القضية لإسرائيل. ولا ننسى أن الاتحاد السوفييتى شجع

الأسد أيضا على اتخاذ موقف ضد السادات . ومن ناحية السادات فإنه لم يفعل شيئا لتحسين العلاقات مع سوريا ؛ فعندما توقفت سوريا عن القتال بالفعل فى وقت مبكر من الحرب ، انغمس السادات فى لعبة الاتهامات والاتهامات المضادة ، ولم يحاول قَطّ أن يستعيد خط الاتصال المباشر مع الأسد والذى كان موجودا فى وقت مبكر من الحرب .

وكان من الواضح على أية حال أن السوريين لم يكونوا مخلصين بشأن فك الاشتباك فى هذه المرحلة ، ولكنهم انزعجوا ببساطة حين أدركوا أن السادات يسرق الأضواء منهم ؛ فلو كانوا مخلصين لتساهلوا فى أمر تبادل الأسرى . وأكثر من هذا ، كان بإمكان الأسد أن يستقل طائرة ويأتى إلى أسوان ، فلو كان قد فعل هذا لأمكنه فيما هو مؤكد أن يحقق فكا للاشتباك على الجبهة السورية فى نفس الوقت ، وكان على الأقل بإمكانه أن يجمد أى تقدم من جانب مصر . وسوف أشرح كيف وافق الأسد بعد بضعة أشهر على فك الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية فى مرتفعات الجولان . وحينذاك تبعت سوريا نفس طريقة مصر ، غير أن الكارثة هى أنه فى ذلك الوقت كان الرئيس نيكسون وزملاؤه قد أصروا على أن يتم رفع رسمى للحظر على البترول كثمن لممارسة ضغط على إسرائيل .

وبطبيعة الحال لم تكن الدول العربية الأخرى مشتركة بصورة مباشرة فى المفاوضات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت . وعلى أية حال ، وجد كيسنجر فى أثناء رحلاته الدبلوماسية المكوكية وقتا لزيارة بعض هذه الدول ، وبصفة خاصة الأردن والسعودية . وكان كيسنجر يحاول كما هو واضح تحسين العلاقات الأمريكية الثنائية مع هاتين الدولتين ، ولكنه على نطاق أقل وضوحا كان يريد إقامة علاقة شخصية مع الملك فيصل ، وأن يحيّد الملك حسينًا لفترة على الأقل بحيث يكون خارج الصورة . غير أنه من خلف الكواليس كان كيسنجر يسعى أيضا إلى زرع الغيرة والكراهية بين كل الزعماء العرب ، وخصوصًا بين كلٍّ منهم والسادات . وحتى يستطيع فعل هذا ، اعتاد كيسنجر أن يلفق القصص عن نيات السادات حيال زملائه العرب ، كما كان يشير إليه على أنه زعيم العالم العربى . وقد أصر كيسنجر على هذه النقطة بصفة خاصة فى محادثاته مع الملك فيصل ، غير أنه لم يكسب من هذا سوى كراهية واحتقار فيصل . وفى الواقع أرسل الملك فيصل رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس نيكسون يشكو فيها موقف وزير خارجيته . وكانت شكوى فيصل ترجع بصفة خاصة إلى الانطباع الذى تركه لديه كيسنجر بأن الولايات المتحدة تحول اهتمامها عن السعودية ـ الصديق التقليدى لأمريكا فى المنطقة ـ إلى مصر والسادات . وقد أكد

نيكسون هذا لى بصفة شخصية عندما قابلته فى واشنطن بعد فك الاشتباك الأول. وقد قص عليّ هذه الحادثة وأضاف بقوله: إنه صُدم بسبب أساليب كيسنجر التى لم يسمح له باتباعها قَطّ. ثم قال: «لقد شعرتُ بالحرج، وقد أصدرتُ تعليماتى إلى أعضاء مكتبى بإرسال نسخة من رسالة الملك فيصل إلى فتاى اليهودى» (يقصد كيسنجر).

ولم يقصر كيسنجر نشاطه الهدام على العالم العربى ومصر، بل إنه كان يريد أيضا أن يزيد من التوتر الذى كان موجودا بالفعل بين الاتحاد السوفييتى والسادات، محاولا أن يقنع موسكو بأن مصر انتقلت بالفعل من الحظيرة السوفييتية إلى الحظيرة الأمريكية. وفى إحدى المرات قال لى: إنه من الأفضل لصالح بلدينا أن تظل موسكو تجهل المراحل المختلفة للمفاوضات الخاصة بفك الاشتباك المصرى الإسرائيلى. فكان يقول: إن ما يجب أن نقوم به هو ألا نبلغ السوفييت بأى شىء عما يجرى فى أسوان. وسوف يعرف السوفييت فى النهاية عبر وسائل الإعلام. وقد أصغيت لكيسنجر بعناية، ولكن معرفتى الدقيقة به كانت كافية لأدرك أنه كان يخطط لشىء آخر فى ذهنه؛ فسوف توقف مصر الاتصال بالسوفييت، ولكن كيسنجر سوف يستمر فى إبلاغهم، وبهذا يضرب كيسنجر عصفورين بحجر واحد، إذ تغضب موسكو بشدة لتصرف مصر، وتستنتج أنها قد انتقلت كليةً إلى المعسكر الأمريكى، ومن هنا يبدو كيسنجر لموسكو كالقناة الوحيدة التى تحصل موسكو من خلالها على معلومات هامة وخطيرة. ولما كنت أدرك تماما نيات كيسنجر، فقد ظللت من وقت لآخر أطلع السوفييت على الأمور الخاصة بتقدم المفاوضات. وعرفت أننى كنت أقوم بما ينبغى عمله حين وصلت إلى موسكو فى يناير عام ١٩٧٤ بعد إبرام اتفاق فك الاشتباك الأول، فبينما شكرنى جروميكو على جهودى لإطلاع السوفييت على تقدم المفاوضات، أضاف أيضا بقوله: إن كيسنجر أيضا كان يتصل بالسوفييت يوميا تقريبا. وشرحت لجروميكو ما كان كيسنجر يحاول فعله، وأضفت بقولى: إنه رجل خطير يحب الصيد فى الماء العكر، وقلت: إننى حاولت أن أطلع أصدقاءنا فى موسكو على حقيقة الأمور دون إشراكهم فى التفاصيل غير المهمة. وقبل جروميكو تفسيرى وقال: إنه على علم تام بشخصية كيسنجر. وأحب أن أضيف هنا أن كيسنجر اعترف فى مذكراته بأنه ظل يبلغ السوفييت بأنباء المفاوضات. ولا أحتاج إلى قول إنه لم يعترف بمحاولته منعى من إبلاغ السوفييت بهذا.

ويجدر بنا أن نؤكد مرة أخرى أن اتفاق فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل كان اتفاقا عسكريا محضا، وعلى هذا الأساس فإنه لم يختلف بأية صورة عن اتفاق الهدنة الذى

وقّعه نفس الطرفين فى عام ١٩٤٨ . وقد اتضحت الطبيعة العسكرية البحتة للاتفاق ، إذ إن اللذيْن وقعاه هما رئيسا الأركان المصرى والإسرائيلى فى احتفال بالكيلو ١٠١ ، وشهده الجنرال أنزيو سيلاسفو . وقد رتب الاتفاق لانسحاب كل القوات الإسرائيلية إلى خط يبعد عدة أميال شرقى القناة ، وسمح لقوات مصرية بأن تبقى شرقى القناة ، ولكن فقط فى خط ضيق يكون فيه عدد الرجال والدبابات وقطع المدفعية محدودا جدا . ويتم نشر قوات تابعة للأمم المتحدة بين الخطوط المصرية الإسرائيلية .

وقد نجحنا تماما فى إبعاد أية مضامين سياسية عن بنود اتفاق فك الاشتباك ، غير أنه من الناحية العسكرية قدم الرئيس السادات تنازلات كبيرة وغير ضرورية . وكان هذا هو ما دفع الفريق الجمسى إلى البكاء كما ذكرنا . ولم أشترك فى الجانب العسكرى للمفاوضات ؛ لأن هذا جانب يتقنه السادات والعسكريون المصريون ، غير أن ضخامة التنازلات اضطرتنى إلى التدخل فى إحدى المرات بجهد لتغيير مواقع تمركز الصواريخ المصرية بحيث تكون أقرب إلى القناة ، ولكن جهودى باءت بالفشل ؛ لأن السادات أمرنى صراحةً بألاّ أصر على هذه النقطة .

ويجب فى الظروف الطبيعية أن تعكس ضخامة التنازلات العسكرية فى مثل اتفاقات فك الاشتباك هذا الوضع الحقيقى للجيشين المتحاربين . وكان يمكن أن تكون تنازلاتنا مبررة إذا كانت قواتنا فى وضع لا يسمح لها بأى صورة بمواجهة إسرائيل . ولم يكن هذا هو الوضع ؛ ففى التحليل النهائى لم تكن هذه التنازلات تعكس مقدرتنا العسكرية ، بل خوف السادات من أى قتال جديد . كان السادات ببساطة غير مستعد بأى صورة مهما كانت لأن يعيد التصادم العسكرى مع إسرائيل . وكانت تصريحاته المتكررة التى تفيد بعكس هذا ليست سوى تمثيل . ونتيجة لهذا قبِل السادات ما كان فى الواقع يعتبر عودة إلى الوضع السابق للحرب .

وقد زعم هنرى كيسنجر أنه صحب توقيع أول اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة المصرية الإسرائيلية تبادلٌ للرسائل بين السادات وجولدا مائير (*) . ويفهم من هذا أن السادات طلب من مائير فى رسالته أن تأخذ ما يقوله عن السلام مأخذ الجد ، وأن تنتهز فرصة قيام كيسنجر بمهمته لإجراء حوار للسلام . ويقول كيسنجر : إن مائير ردت على هذا بحرارة ، معربةً عن اقتناعها بأنه يتعين على البلدين أن يكرسا جهديهما لتحقيق سلام

(*) «سنوات مضطربة» ، ص ٨٣٦ و٨٤٤ .

دائم. بل إن كيسنجر يقدم أيضا فقرات مقتبسة بصورة مباشرة من رسالتى السادات ومائير، ولكن فى رأيى الشخصى أن هاتين الرسالتين ليس لهما وجود بالمرة، وأنا لم أرهما بالتأكيد، كما لم أسمع أى شيء عنهما سواء من السادات شخصيا أو ممن حوله. وباعتبار مدى قربى من السادات فى تلك الفترة، لا أستطيع تصديق أنه يمكن حدوث هذه المراسلات دون أن أسمع عنها.

وبالفعل لقد حدث تبادل للرسائل من الناحية الأخرى بين السادات ونيكسون من ناحية، وبين نيكسون وجولدا مائير من ناحية أخرى، توضح بالمزيد من التفاصيل أشكال فك الاشتباك العسكرى، وتحوى أيضا تأكيدات بشأن خطوات أخرى يمكن أن تتم لتعزيز السلام. وفى إحدى هذه الرسائل وافق السادات وقد دفعه الخوف من تجدد القتال مع إسرائيل على مطلبين إسرائيليين إضافيين غير مدرجين فى الاتفاق الأصلى، وهما: إعادة فتح قناة السويس، وتعمير المدن والمناطق التى دمرت غرب القناة. وكانت هذه الإجراءات بمثابة ضمانات إضافية لإسرائيل؛ حيث إنه إذا استثمرت مصر أموالا وجهدا كثيرين لإعادة فتح القناة وإعادة بناء مدنها، فإنها سوف تتردد قبل أن تستأنف عمليات عسكرية وما يستدعيه هذا من تلفيات جديدة، كما أن مكانتها الدولية سوف تتأثر بصورة سيئة إذا أغلقت القناة مرة أخرى. وكان من الأفضل أيضا لإسرائيل أن تعود كلٌّ من السويس والإسماعيلية إلى الحياة المدنية الطبيعية بدلا من أن تظلا معسكرين مسلحين؛ لكى يكون من الأسهل لإسرائيل أن تشعر ببوادر الحرب فى فترة مبكرة.

ولم تبدأ إعادة فتح قناة السويس حتى ٥ يونيو سنة ١٩٧٥، ولكننى سوف أناقش هذا الأمر هنا حيث إنه سوف يعطينا المزيد من المعلومات عن خشية السادات من تجدد العمليات العسكرية مع إسرائيل، مما أدى إلى أن يقبل بنود اتفاق فك الاشتباك. ويوضح هذا أيضا أن السادات كان مهتما بصورته الشخصية وعظمته بأكثر من اهتمامه بمصالح مصر. وهناك مسألتان متصلتان بإعادة فتح قناة السويس ولهما أهمية خاصة فى هذا الصدد: اختيار يوم الافتتاح، وقرار اشتراك سفينة حربية أمريكية فى القافلة الأولى التى تقوم بالاحتفال بإعادة فتح القناة.

وعلى أية حال، حتى نستكمل هذه الأحداث التاريخية، وحتى نمكن القارئ أو المحلل من التوصل إلى النتائج الصحيحة فيما يتصل بالأفراد وشخصياتهم، والذين كان لهم دور كبير فى صناعة القرار، فإنه من صميم هذا الموضوع أن نكشف لأول مرة هذه القصة الهامة جدا والتى تكشف عن الكثير.

أبلغنى السادات أنه يريد إعادة فتح القناة رسميا فى الخامس من يونيو عام ١٩٧٥ ، وأنه يريد احتفالا ضخما ، وأن يقود بنفسه قافلة كبيرة من السفن فى القناة . واعترضت على اختيار هذا اليوم ، وحثثت السادات على أن يؤجل إعادة فتح القناة حتى يتم توقيع اتفاق فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الإسرائيلية ، وكانت محاولات استكمال فك الاشتباك الثانى قد فشلت فى مارس سنة ١٩٧٥ . وكنت أعتقد أن إعادة فتح القناة يمكن أن تكون ورقة إضافية فى أيدينا تؤثر كضغط على كلٍّ من الأمريكيين والإسرائيليين عندما تستأنف المفاوضات فى سبتمبر . وبدا السادات وكأنه قبل الاقتراح ، غير أنه عاد فى وقت لاحق إلى رأيه السابق مصرا على أن إعادة فتح القناة يجب أن تكون فى الخامس من يونيو عام ١٩٧٥ . وكان لهذا الموعد قيمة رمزية ؛ ففى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، وفى عهد عبد الناصر ، عانى الجيش المصرى من هزيمة مدمرة بسبب ضربة إسرائيلية ، وكان هذا قد أدى إلى إغلاق القناة . وباختيار فتح القناة فى الذكرى السنوية للهزيمة ، أراد السادات أن يوضح أنه البطل الذى أعاد لمصر كرامتها بعد الإذلال الذى عانته فى عهد عبد الناصر ، فقد خسر عبد الناصر حربا ، واضطر إلى إغلاق القناة ، على حين كسب السادات حربا ، وأصبح يستطيع القيام بخطوة تفيد العالم أجمع بإعادته فتح القناة . ومن المفارقة أن فكرة اختيار هذا التاريخ الرمزى لم تكن فكرة السادات ، بل فكرة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام فى عهد عبد الناصر . وقد أبلغنى هيكل نفسه وبفخر أنه اقترح هذا التاريخ ، وقد دهشت وفزعت حين سمعت أن اقتراحًا بالقيام بإجراء يحسّن من صورة السادات على حساب إضعاف وضع مصر فى مفاوضات فك الاشتباك الثانى جاء من ناصرى مخلص ! وشرحت لهيكل لماذا اعترضت على هذا التاريخ ، واكتشفت أنه لم ينظر إلى هذه النقطة ، غير أن الضرر كان قد وقع حينذاك . وكنت قد قمت بجهد آخر لإقناع السادات بتأجيل إعادة الفتح فى وجود ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى كان يتفق كليةً معى ، إلا أنه لم يمكن حمل السادات على تغيير رأيه ، فقد أمرنا بتنفيذ قراره .

وقبل أسبوعين تقريبا من الاحتفال حدث أمر جديد ، فقد طلبنى السادات بعد ظهر أحد الأيام على التليفون وهو يصيح بهيستيرية ، فسألته : «ماذا حدث يا سيادة الرئيس؟» . فصاح قائلا بأننى يجب أن أتصل بالأمريكيين وأطلب منهم إرسال سفينتين حربيتين أمريكيتين للاشتراك فى الاحتفال ضمن القافلة التى سوف تلى المدمرة المصرية التى تقل السادات . وقلت للسادات بكل صراحة : إن هذه فكرة سيئة ، فوجود السفينتين الأمريكيتين لم يكن فحسب غير ضرورى بالمرة ، بل كان أيضا من الممكن أن يفسر تفسيرا

سيئا مسيئا من عدة جوانب. غير أن السادات ظل يصرخ معربا عن مخاوفه: «لا. مستحيل. دون السفن الأمريكية لا أستطيع العبور؛ فسوف يطلق الإسرائيليون النيران عليَّ». فضحكت وقلت له: «إن هذا ليس مستحيلا فحسب، ولكن لا يمكن تصوره أيضا». كان السادات غاضبا جدًا وظل يكرر: «لا. إنهم سوف يطلقون النيران عليَّ. أنت لا تعرف الإسرائيليين يا إسماعيل». ولأننى أدركت أن السادات قد أصابه خوف هيستيرى من الإسرائيليين، فقد حاولت تقليل الضرر إلى أقل درجة، فقلت: «حسنا. ولكن لماذا سفينتان أمريكيتان؟ إن واحدة تكفى، وسوف تؤدى نفس الغرض». ووافق السادات، فاتصلت بالسفير الأمريكى لأنقل له رغبة السادات. ولم يستطع هيرمان أيلتس أن يخفى رد فعله وبدأ يضحك، إلا أنه نقل رغبة السادات إلى واشنطن بطبيعة الحال. ووافقت الحكومة الأمريكية، واشتركت سفينة الأميرال «ليتل روك» (وهى طراد تابع للأسطول السادس الأمريكى) فى القافلة التى عبرت قناة السويس فى الخامس من يونيو عام ١٩٧٥.

وكانت هذه هى القصة الحقيقية وراء ظهور السفينة «ليتل روك»، ولم تكن دليلا على الاعتراف بمساعدة البحرية الأمريكية فى تطهير قناة السويس كما قال بعض الكُتاب. ولم يكن ممكنا على أية حال الكشف عن التفسير الحقيقى فى ذلك الوقت. ولم يَخْفَ اشتراك السفينة ليتل روك عن الملاحظة الدقيقة للصحفيين الأجانب الذين كانوا يغطون أنباء الاحتفال. وبينما كانت القافلة تمر بالقناة، وجدت نفسى فجأة محاطا بمجموعة كبيرة من الصحفيين الأجانب الذين أمطرونى بأسئلة عن سبب وجود السفينة ليتل روك فى القافلة المكونة فقط من سفن تجارية. وكنت مضطرا إلى الاقتصار على بعض الإجابات المتهربة، مما جعل الجميع غير مقتنعين. وبدأ خيال الصحفيين يعمل من هذه النقطة.

وإننى لا أجد متعة كبيرة فى أن أقص لأول مرة وعلنا حادثة السفينة ليتل روك؛ فقد كان خوف السادات ـ الذى لم يستطع السيطرة عليه ـ من الإسرائيليين ورغبته فى العظمة الشخصية، يكشفان عنه كزعيم يبعث على الضحك. . وإلى حدٍّ ما: الشفقة. وقد يضحك الإنسان منه؛ فكلٌّ من هيرمان أيلتس وأنا فعلنا ذلك بهذه المناسبة. . غير أنه لا يمكن أن ينسى الإنسان أن هذا الرجل المضحك أوقع الكثير من الضرر بمصر. وقد قال زائر أمريكى لم تحدَّد هويته ـ وربما يكون كيسنجر ـ لرابين: «إن الخوف من الحرب كامن فى عظامه». وقد عانت مصر من جراء هذا.

## الفصل الخامس

# نهاية ضخ البترول، واتفاق فك الارتباط السوري - الإسرائيلي

عقب توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل يوم ١٨ يناير عام ١٩٧٤، بدأت دمشق حملة للإساءة إلى مصر . . وقد تمت هذه الحملة التى لامبرر لها، والتى لم تكن متوقعة، من خلال وسائل الإعلام والقنوات الدبلوماسية . . وكانت موجهة فوق كل شيء ضد العالم العربى . . وقد اشترك الرئيس الأسد فى هذه الحملة بصفة شخصية، غير أن الدور الأكبر فيها لعبه وزير خارجيته عبد الحليم خدام . . فاتهم الأسد وخَدام مصر بأنها خانت القضية العربية بصفة عامة، وخانت شريكتها الوحيدة فى حرب أكتوبر ضد إسرائيل بصفة خاصة . وكنا فى مصر نتتبع عن كثب حملة التشهير السورية، ونستقبل مبعوثين من العالم العربى ينقلون إلينا وجهة النظر السورية . ولم أكن قلقا جدا على أية حال؛ لأننى كنت متأكدا تماما أن هذه الحملة لن تبقى طويلا، وأنه فى النهاية سوف يدرك الجميع بما فيهم سوريا أن الوقائع لا تؤيد هذه الاتهامات . . واكتفيت بأن أستنكر من وقت لآخر هذه الحملة المسمومة، وكنا فى نفس الوقت نرسل مبعوثين إلى رؤساء الدول العربية لنشرح لهم ما كان يحدث فى أسوان بالضبط لنثبت ضعف الموقف السورى . . وعندما أدركت الزعامة السورية فى النهاية أنها تقوم بعمل لا طائل من ورائه، ليس فى الخارج فحسب بل فى الداخل أيضا، حيث كان الرأى العام مقتنعًا فيما يبدو بشرعية التحرك المصرى : بدأت القاهرة فى تلقى إشارات من سوريا مباشرة وبصورة غير مباشرة من دول عربية أخرى بأن الوقت قد حان لأن تحاول مصر جادة تحقيق اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية، وكنا مستعدين، غير أنه كانت هناك عقبتان كبيرتان فى طريق مثل هذا الاتفاق، وهما : إصرار واشنطن على أن ترفع الدول العربية تماما الحظر الذى كان مفروضا على البترول قبل أن تتدخل الولايات المتحدة مرة أخرى، وثانيا : مشكلة أسرى الحرب .

وكان من المتعين أن يتم إزالة هاتين العقبتين قبل أن تتمكن مصر من القيام بخطوات للتأثير فى واشنطن للتحرك مرة أخرى، ولتمارس ضغطا على إسرائيل للتفاوض بشأن فك اشتباك على الجبهة السورية.

وأدرك الأسد نفسه هذا فى النهاية. وأبدى بصورة غير علنية علامات تدل على أنه لن يعارض رفع الحظر البترولى. وأدت مبادرة الأسد إلى عقد مؤتمر قمة عربى صغير فى الجزائر فى ١٣ فبراير عام ١٩٧٤، وحضر هذا المؤتمر الرئيس الجزائرى بومدين والملك فيصل عاهل السعودية والرئيس السورى الأسد والرئيس السادات. وكانت الاجتماعات الرسمية تغلب عليها المجاملات الرسمية التقليدية، فى حين جرت المناقشات الحقيقية والتى تم التوصل خلالها إلى اتفاق فى اجتماعات جانبية مغلقة.. وكانت بعض هذه الاجتماعات غير الرسمية ذات طبيعة ودية مثل هذا الاجتماع الذى عقد بين السادات والأسد، ولم تجر فى هذا الاجتماع أية مناقشات حامية، كما أن الأسد كان متجاوبا كثير الابتسام، وكانت اجتماعات أخرى يشوبها التوتر. وفى إحدى المرات استفز الملكُ فيصل الأسدَ صراحة حين سأله بصوت عال تماما عما إذا كان السوريون قد قبلوا وقف إطلاق النار على مرتفعات الجولان فى عام ١٩٦٧ فى وقت سابق لأوانه، حيث تركوا القنيطرة تسقط فى أيدى الإسرائيليين دون إطلاق طلقة واحدة.. وقال أيضا: إن القائد السورى فى القنيطرة تلقَّى ما يوازى ٣٠٠ مليون دولار أمريكى من إسرائيل مقابل مساعدته هذه.. وكان القائد هو الأسد نفسه. ولم يستطع الأسد لحسن الحظ أن يسمع الملك فيصلاً بوضوح؛ لأن الرئيس السادات قام بدوره بالتحدث بصوت أعلى من صوت فيصل محاولا أن يقنعه بأن الوقت غير مناسب لمناقشة هذه الإشاعة المحرجة جدّا، وكف الملك فيصل عن حديثه، ومنذ ذلك الوقت سارت الأمور بسلاسة نوعا ما.

فبعد العديد من الاجتماعات غير الرسمية، استدعى رؤساء الدول الأربع وزير الدولة السعودى للشئون الخارجية عمر السقاف، كما استدعَوْنى. وفى بداية الاجتماع نظر السادات إلى الأسد وأشار إلىَّ قائلا: «أخى الأسد: إن فهمى هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يحصل لك على اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية»، ثم وجه السادات حديثه إلىّ قائلا: «سافر إلى واشنطن وأحضر كيسنجر إلى دمشق ليبدأ جولات مكوكية للتفاوض بشأن فك الاشتباك على الجبهة السورية». وأجبت قائلا: إنه ليس من الضرورى أن أذهب إلى واشنطن بنفسى، بل من الممكن ببساطة أن أطلب من كيسنجر السفر إلى دمشق، وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية. فقال السادات: «إننى أفهم لماذا

لا يريد فهمى السفر؛ فإن لديه ارتباطات مسبقة مع بومبيدو وتيتو» . . وأضاف بقوله: «لا تقلق يا إسماعيل، فسوف أتصل بهما وأطلب منهما تأجيل مواعيدك»، واستطرد السادات يقول: «لقد اتفقنا على أن يسافر كلٌّ من السقاف وفهمى من الجزائر إلى واشنطن لمقابلة الرئيس نيكسون وليطلبا منه أن يصدر تعليماته إلى كيسنجر بالعودة إلى المنطقة لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية . . وأكثر من هذا فإنكما مخولان لأن تبلغا الرئيس نيكسون بأن رؤساء الدول وافقوا على أن يتم رسميا رفع الحظر عن البترول خلال أسبوعين، كما أن الرئيس الأسد وافق على تقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين الموجودين فى سوريا إلى واشنطن. وقال الرئيس الأسد مبتسما: «فهمى، سوف أرسل إليك القائمة الأصلية لتسلمها إلى نيكسون، بالإضافة إلى نسخة أخرى لك أنت». ويجب أن أضيف فى هذا الصدد أنه فى وقت سابق، وخلال الحملة التى شنتها دمشق ضد مصر، كان الرئيس الأسد قد أصابه اليأس فى رغبته الشديدة لحل المشكلة لدرجة أنه أبلغ الرئيس بومدين بأنه سوف يعطى قائمة أسماء الأسرى إلى السوفييت ليبلغوا واشنطن بمحتواها، ففزع الرئيس الجزائرى لهذه الفكرة وأصر على تسليم القائمة إلى واشنطن مباشرة من خلال وسيط عربى.

وكان هذا هو ما حدث بالفعل فى الجزائر، فعلى العكس من تقارير أخرى، تم التوصل إلى القرار الرسمى برفع الحظر نهائيا عن البترول فى مدينة الجزائر خلال مؤتمر القمة هذا . . ويمكن تلخيص أسباب التوصل إلى هذا القرار على النحو التالى: كان الأمريكيون قد مارسوا ضغطا ضخما على الملك فيصل، غير أنه لم يكن بمقدور الملك السعودى الاستجابة للطلب الأمريكى دون مبرر يحفظ ماء الوجه . . وكان الحل المقترح هو الربط بين رفع الحظر عن البترول، وبين تبادل الأسرى بين إسرائيل وسوريا، بالإضافة إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية، وكان هذا هو الهدف من لقاء الجزائر.

وعلى الفور غادرنا ــ السقاف وأنا ـ الجزائر إلى واشنطن . . وحيث كان من المتعين أن نقضى الليل فى باريس فى طريقنا إلى واشنطن، انتهزت الفرصة لأبلغ واشنطن أننا سنصل فى اليوم التالى . . فدعوت القائم بالأعمال الأمريكى إلى الفندق حيث كنت أنزل، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن بأن السقاف وأنا فى طريقنا إلى هناك، وأننا نريد التحدث إلى الرئيس نيكسون باسم رؤساء الدول العربية الأربع الذين عقدوا اجتماعا فى الجزائر . . وقلت: إنه ينبغى أن يقابلنا كيسنجر فى مطار دالاس فى واشنطن.

ولم أكن أعتزم الالتقاء بمسئولين فرنسيين فى باريس لأننى كنت ببساطة فى طريقى

لأداء مهمة مختلفة. . وعلى أية حال، سمع ميشيل چوبير وزير الخارجية الفرنسى بوجودى بباريس، وفسر عدم اتصالى به بأنه إهانة له ولفرنسا. ولا يمكن تفسير موقف چوبير الذى كاد أن يؤدى إلى أزمة دبلوماسية كبيرة بين مصر وفرنسا إلا بفهم شخصيته؛ فقد كان وزير الخارجية الفرنسى رجلا قديرا تماما وطموحا، ولكنه كان يتصور الإساءة فى أقل الأشياء، كما كان من الصعب الاسترسال معه، فكان دائما يبدو باردًا متعاليا حتى عندما لا يقصد أن يبدو هكذا. وقد كلف چوبير مدير مكتبه بالاتصال بالسفير المصرى فى باريس ليسأله لماذا لم أحاول الاتصال بوزير الخارجية الفرنسى، وليحذر من أنه سوف تكون هناك عواقب وخيمة على العلاقات المصرية الفرنسية ما لم أطلب ترتيب لقاء هناك. . وقد استشطت غضبا، فأصدرت تعليماتى إلى السفير المصرى بأن يتصل برئيس مكتب چوبير، ويبلغه بأننى لست فى زيارة رسمية لباريس. . وعلى أية حال، كان مما يتفق أكثر مع التقاليد الفرنسية من اللياقة أن يتصل وزير الخارجية بى ويقترح هذا اللقاء. وبما أن الفرنسيين لم يحافظوا على تقاليدهم، فإننى لا أرى ما يدعو إلى المبادرة بطلب اللقاء. وأية آثار سلبية على العلاقات المصرية الفرنسية سوف تكون مسئولية الجانب الفرنسى. وقلت أيضا لسفيرنا: إنه إذا طلب چوبير مقابلتى فسوف أقبل. ونفذ السفير المصرى تعليماتى، وبعد ذلك بخمس دقائق عاود رئيس مكتب چوبير الاتصال مقدِّما دعوة چوبير. . وذهبت إلى وزارة الخارجية الفرنسية لأجد أن چوبير - رغم أدبه الجم - كان أيضا رسميا جدًا وغير متجاوب، وكان فى الواقع غير راغب فى مناقشة أى شىء ذى بال معى. . وحاولت فتح باب المناقشة فى موضوعات مختلفة، غير أن الإجابات الوحيدة التى كان يرد بها لا تتعدى «نعم» و«لا». وبعد حوالى نصف ساعة تقريبا من هذا أدركت أننى أضيع وقتى، فاستأذنت فى الرحيل، ولأننى كنت مستاء من چوبير لم أستطع مقاومة الرغبة فى إغاظته، فقلت له أثناء شروعى فى الرحيل: إننى ذاهب إلى واشنطن لأقابل أسوأ أعدائه: هنرى كيسنجر. وسألته ساخرا عما إذا كان يريدنى أن أحمل إليه أية رسالة. . وكما توقعت، انفجر چوبير قائلا إنه ليس لديه أى شىء بالمرة ليقوله لكيسنجر. . وتكشف هذه الحادثة كثيرا عن المزاج الخاص لچوبير، وليس من الغريب أنه طُرد بعد هذا بفترة قصيرة من وزارة الخارجية الفرنسية. . وقد فشلت محاولاته بعد هذا ليصبح شخصية سياسية كبيرة بأسلوب ديجول.

وفى طريقنا إلى واشنطن يوم ١٦ فبراير، كان من المتعين علينا - السقاف وأنا ومساعدونا - أن نستقل طائرة أخرى إلى نيويورك. . وبينما كنا نقترب من مطار دلاس،

اهتزت الطائرة بفعل انفجار ضخم نشر الفزع بين الركاب، مما دفع مسئولى الأمن الأمريكيين المكلفين بحمايتنا إلى القفز فوقنا لحمايتنا مما قد يكون هجوما من الإرهابيين، واتضح فى النهاية أن هذا الحادث كان بسبب ماس كهربائى أدى إلى انفجار غلاية فى مطبخ الطائرة وكسر نافذة لتقلل الضغط فى المقصورة. وهبطت الطائرة بعد بضع دقائق، حيث أحاط بها رجال الأمن الذين احتجزوا الركاب لمدة ساعات حين كانوا يجرون تحقيقا. . ولحسن الحظ تم إبعادنا ـ السقاف وأنا ـ فى الحال لنجد هنرى كيسنجر وابنه ومساعديه فى انتظارنا.

وفى الأحوال العادية لاينتظر هنرى كيسنجر وزراء الخارجية أو يودعهم. ولكن لأننى كنت أعرف أن كيسنجر يطلب استقبالا ضخما لنفسه، فقد حذرته قبل رحلته الأولى إلى مصر من أننى أؤمن بشدة بمبدإ المعاملة بالمثل. . وهكذا اتبعت البروتوكول الدبلوماسى بحرفيته، فإن انتظرنى وزير خارجية فى المطار فإننى سوف أعامله بالمثل، وعلى العكس من هذا إذا لم يستقبلنى وزير الخارجية شخصيا فإننى سأرسل رئيس قسم البروتوكول لاستقباله. . وهكذا فهم كيسنجر هذا الأسلوب، إلا أنه كان منزعجا تماما وقال: إنه لا يستطيع ببساطة أن يعاملنى بصورة مختلفة عن وزراء الخارجية الآخرين. . وقال: إنه لم يذهب قَطّ إلى المطار لاستقبال حتى وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسى. ولم أجبه بغير: «لك أن تقرر ما تشاء». ولأنه كان يخشى ألا أوفر له فخامة الاستقبال حين يأتى إلى القاهرة، ظل كيسنجر يستقبلنى ويودعنى فى المطار فى واشنطن منذ ذلك الوقت فصاعدا، وقد لاحظ كل المراقبين هذا.

وعلى أية حال، عندما وصلنا إلى مطار دالاس قلنا بضع كلمات للصحافة ثم توجهنا إلى الفندق. . وفيما بعد قام هنرى بزيارتى فى جناحى فى الفندق ليعرف سبب زيارتنا المفاجئة قبل لقائنا مع نيكسون، وتعمدت ألا أبلغه بأى شىء قبل اللقاء الرسمى مع الرئيس نيكسون.

وكان كيسنجر يحاول أيضا أن يثير متاعب بين مصر والسعودية. . واعتذر كيسنجر لتأخره، وتعمد تفسير هذا بأنه قابل السقاف لبضع دقائق، وأنه كان ينوى الاتجاه مباشرة من جناح السقاف إلى الجناح الذى أقيم به فى نفس الدور. . وهو لم يبلغ السقاف بأنه فى طريقه إلى مقابلتى، إلا أن السقاف كان متشككا، وكان يريد التأكد تماما من أن هنرى لم يأت لمقابلتى.

كان السقاف ـ على حد قول كيسنجر ـ يشعر بأن ما يسمى بالعلاقة التقليدية بين الولايات المتحدة والسعودية تتطلب أن يقابله كيسنجر وألا يقابلنى أنا . . وهكذا شعر كيسنجر بحرج شديد عندما أصر السقاف على مصاحبته ليس فقط حتى المصعد، ولكن أيضا إلى السيارة . . واضطر وزير الخارجية الأمريكى إلى أن يستقل السيارة ويدور دورة حول المبنى فى انتظار عودة السقاف إلى جناحه، ثم يعود بعد هذا إلى الفندق مرة أخرى لمقابلتى . . وابتسمت . . إلا أننى لم أعلق على هذا، مما خيب ظن كيسنجر؛ فقد كان يريد أن يزرع التوتر بين السقاف وبينى . . كانت هذه خدعة يستخدمها دائما، ولم أكن أريد أن أشترك فى لعبته .

وقد لفق كيسنجر فى مذكراته قصة مختلفة عن هذه الحادثة، وقد نسى فيما يبدو ما قاله لى(*) . . ففيها ادعى أنه أتى لرؤيتى أولا، وأننى الشخص الذى رافقه حتى السيارة لأتأكد من أنه لن يذهب لرؤية السقاف . . وهذا محض افتراء، ويختلف عن القصة التى رواها كيسنجر فى البداية . . ولكننى أحب أن أوضح هنا أن القضية الحقيقية فى هذا ليست ما إذا كان السقاف أو أنا نهتم بهذه الأمور الصغيرة، ولكن المهم أن كيسنجر اختار أن يفسر مجاملة السقاف بتوديعه حتى السيارة بأنها تُظهر الغيرة بين العرب . . ولم يفوت كيسنجر هذه الفرصة لكى يخبرنى، ويسبب مشاكل .

وفى اليوم التالى رأيت كيسنجر فى وزارة الخارجية، وأبلغته خلال هذا اللقاء أن الرئيس الأسد وافق على أن يرسل إلى واشنطن القائمة الأصلية بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين . . وقد سرَّ كيسنجر كثيرا لهذا، واتفقا على أنه عندما يصل ممثل سوريا إلى واشنطن ومعه القائمة، فإن كيسنجر سوف يستقبله ويقبل القائمة .

ووصل الممثل السورى بعد ظهر ذلك اليوم، واستقبله كيسنجر فى وزارة الخارجية فى اليوم التالى . . ومما أثار دهشتى أن الممثل السورى أسرع لمقابلتى بعد الاجتماع مع كيسنجر مباشرة ليبلغنى بأن كيسنجر رفض قبول قائمة الأسرى!

وقد شعرت حينذاك بغضب شديد؛ لأن كلاً من الإسرائيليين والأمريكيين ظلوا يصرون لمدة شهور على أن تحل مشكلة أسرى الحرب قبل مفاوضات فك الاشتباك على الجبهة السورية . . وعقب مغادرة المبعوث السورى اتصلتُ بهنرى لأعرب له ليس فقط عن دهشتى، ولكن أيضا عن غضبى لتصرفه . . وتضاعفت دهشتى حين فسر هنرى هذا

(*) «سنوات مضطربة»، ص ٩٤٩ ـ ٩٥٠ .

بقوله إنه رفض قبول القائمة لأنه لا يستطيع أن يضمن عدم إطلاع الإسرائيليين عليها، فقلت له: «إن هذا مستحيل.. لقد أقنعنا حافظ الأسد بأن يرسل القائمة الأصلية إلى واشنطن، والآن لا تستطيع واشنطن تسلمها!». وشعر كيسنجر بحرج شديد، خاصة حين أضفت قائلا: إنه مما يصعب تصديقه يا هنرى ألا يستطيع وزير الخارجية الأمريكى أن يحتفظ بسرية أوراق سرية. وأصررت على أن يستقبل المبعوث السورى فى اليوم التالى، فوافق على مضض(*).

وقد دهشت كما قلت لتصرف كيسنجر، ولكنه قد يكون صادقا فى قوله إن «فى وزارة الخارجية ليس هناك ضمان لأن يتم الاحتفاظ بسرٍّ ما لأربع وعشرين ساعة»، أو بالأحرى كان كيسنجر متأكدا من أن السر سوف يتسرب إلى إسرائيل؛ لأن هناك يهودًا كثيرين متعاطفون معهم فى وزارة الخارجية وفى البيت الأبيض.. وإذا تسربت قائمة الأسرى فإن كيسنجر سوف يفقد ورقة مهمة فى مفاوضاته المتوقعة مع الإسرائيليين. وفى المساء طلبت من المبعوث السورى أن يقابلنى، وقلت له لماذا رفض كيسنجر تلقى القائمة، وأن كيسنجر وافق بعد حديثه إلىَّ على استقبال المبعوث السورى وتسلم القائمة.

وتجددت دهشتى مرة أخرى إذ أبلغنى المبعوث السورى بالقصة الطريفة التالية: بعد أن قابلنى عاد إلى فندقه. وبسبب شعوره بالعصبية بسبب وجود صهاينة كثيرين جدًا حوله؛ أرسل القائمة الأصلية ونسختها إلى دمشق لأشعر بخيبة أمل عظيمة.. وقلت له: إنه إذا كان لا يشعر بالأمان فيمكنه أن يأتى إلى الغرفة المجاورة لجناحى، وإنه على أية حال قد ارتكب خطأ كبيرا بإعادته القائمة إلى دمشق. وكان المبعوث السورى يرتعد وقال لى: «سيدى الوزير، حتى أنت رفضت تسلم نسختك». ولم أعقب على هذا، ولكننى أصررت على أن يطلب من دمشق أن ترسل إليه القائمة مرة أخرى حتى يمكن إحراز تقدم. وكنت بالفعل قد رفضت تسلم النسخة التى أرسلها إلىَّ الرئيس الأسد، فحين رفض كيسنجر تسلم الأصل لم أستطع أنا أن أتسلم نسختى لخشيتى من أن يفهم السوريون أننى متواطئ مع كيسنجر، فكان يمكن أن يقال: إن وزير الخارجية الأمريكى رفض تسلم الأصل، ولكننى سلمته نسختى سرا، ويستطيع كيسنجر فى هذه الحالة أن يعرضها على الإسرائيليين ثم يدعى عدم تورطه فى هذا.. ولكننى لم أشرح وجهة نظرى إلى المبعوث السورى.

وعلى أية حال، وصلت كلٌّ من القائمة الأصلية والنسخة مرة ثانية من دمشق، وسلم

(*) مرة أخرى تبعد رواية كيسنجر لهذه الحادثة عن الحقيقة. انظر «سنوات مضطربة»، ص ٩٥٠ ـ ٩٥١.

المبعوث السورى القائمة إلى كيسنجر . . وحتى أكمل القصة يتعين أن أضيف : أن الرئيس الأسد أبلغنى بنفسه بعد هذا أن هذا المبعوث السورى لم يُعدْ القائمتين إلى دمشق، بل إنه أحرقهما فى بانيو حمامه . . وابتسمت وقلت للأسد : الآنَ أعتبر هذه القصة منتهية، إلا أنها تمثل حادثة شائقة جدًا فى أزمة الشرق الأوسط .

واستقبلنا الرئيس نيكسون ـ السقاف وأنا ـ فى البيت الأبيض فى ١٩ فبراير . وكان هنرى كيسنجر حاضرا أيضا . ونقلنا إلى الرئيس نيكسون الرسالة الرسمية التى حمَّلنا إياها رؤساء الدول الأربع فى الجزائر :

أولا : قرروا رفع حظر البترول خلال أسبوعين .

ثانيا : وهم يتوقعون من الرئيس نيكسون فى مقابل هذا أن يطلب من وزير خارجيته إجراء اتصالات مع كل من سوريا وإسرائيل بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن فك الاشتباك بين قوات الطرفين فى مرتفعات الجولان .

ثالثا : وافق الرئيس الأسد ـ حتى يساعد الأمريكيين فيما يبذلونه من جهد ـ على أن يقدم إليهم قائمة أسرى الحرب الإسرائيليين كدليل على نياته الطيبة والمخلصة .

وقد سُرَّ الرئيس نيكسون كثيرا لهذا، وأصدر تعليماته إلى كيسنجر بأن يتصل بكل الأطراف، وأن يبدأ العمل من أجل تحقيق هذه الغاية . وكما هو معتاد أراد كيسنجر الظهور ؛ فبينما أعرب عن شعوره بالرضاء قال مرة أخرى : إن الولايات المتحدة كقوة عظمى لا يمكنها أن تعمل تحت تهديد أو ضغط ما أسماه «بالابتزاز»، فيجب ألا يكون رفع الحظر مشروطا ببدء المفاوضات . وقد شعرت بغضب شديد وقلت لنيكسون : «لا أعتقد أنه من المستحسن أن تفسر هذا القرار الذى اتخذه الرؤساء العرب الأربعة بأنه تهديد أو ابتزاز . . بل على العكس من هذا، فأنا أعتقد أن القرار برفع حظر البترول يُظهر مرونتهم . . وهم كانوا كرماء جدًا عندما قدموا هذا العرض» . وذكَّرته بأن حظر البترول يمكن أن يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وختمت هذا بقولى : إننى آمل أن يكون هناك تقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العرب . وأسرع الرئيس نيكسون بالإعراب عن موافقته، وكان من الواضح أنه يشعر بالامتنان والتقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العربية .

وبعد الاجتماع صحبنا نيكسون حتى حديقة البيت الأبيض، حيث أصر على أن نقول بضع كلمات للصحافة . . وتحدث نيكسون أولا إلى الصحفيين ليشير إلى أن اجتماعه معنا

كان بَنَّاءً جدًا، وأنه أصدر تعليماته إلى وزير الخارجية بأن يسافر إلى الشرق الأوسط ليساعد سوريا وإسرائيل على التفاوض بشأن فك الاشتباك بين قواتهما . . وبناء على طلب نيكسون أبلغتُ الصحافة بأنباء مهمتنا وبتقديرنا للدور الأمريكى، ولكنى لم أشر إلى قرار رفع حظر البترول. وبعد هذا صحبنى الرئيس نيكسون إلى سيارتى، وهو العمل الذى قدَّرته؛ لأنه يدل على تقديره للدور المصرى فى الشرق الأوسط، ويعتبر علامة ذات دلالة على تطور العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة.

وبينما استأنف كيسنجر جهوده فى الشرق الأوسط، كان من المقرر أن يجتمع وزراء البترول للدول العربية فى طرابلس ليبيا لتحديد الإجراءات اللازمة لرفع الحظر البترولى. غير أنه فجأة، وفى يوم ١٠ مارس، تراجع الرئيس الليبى معمر القذافى فى قراره السابق باستضافة اجتماع وزراء البترول العرب على الرغم من أنهم كانوا قد وصلوا بالفعل إلى طرابلس. وبعد هذا القرار الليبى غير المتوقع، صدرت تعليمات إلى أحمد عز الدين هلال وزير البترول المصرى بأن يبلغ زملاءه بأن مصر يسرها أن تستضيف الاجتماع.

وهكذا طار وزراء البترول العرب إلى القاهرة، إلا أن القذافى كان يخبئ مفاجأة أخرى، حيث أرسل برقية تقول: إنه بعد أن أعاد النظر فى الموقف، فإنه يسعده أن يعقد اجتماع وزراء البترول العرب فى طرابلس يوم ١٢ مارس. . ووافق وزراء البترول على العودة إلى طرابلس. ولكن مجموعة من الاتصالات الجانبية بين وزراء خارجية الدول المشتركة كشفت عن أن القذافى يعد لنا مفاجأة أخرى، فقد وافق على استضافة الاجتماع، إلا أنه لن يسمح باتخاذ قرار برفع الحظر عن البترول على أرض ليبيا. . وبالإضافة إلى هذا، هدد وزير البترول الليبى بأن بلاده تندد بأى دولة تشترك فى الاجتماع تبدى استعدادها بالسماح بتدفق البترول مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وهولندا. . وفى هذه المرحلة قال وزير النفط الكويتى عبد الرحمن عتيقى: إن لديه معلومات موثوقًا بها تفيد بأن ليبيا قامت بالفعل بانتهاك قرار الحظر، حيث وقَّعت اتفاقا مع الولايات المتحدة لتزودها بنحو ٦٠,٠٠٠ برميل يوميا من النفط الليبى من خلال البرازيل. وكان من الواضح أن المؤتمر لن يتوصل إلى أى قرار بَنّاء، بل إنه سوف يصبح مجرد ساحة لتبادل الاتهامات البلاغية الزائفة. واتصل بى وزير النفط المصرى ليبلغنى بشكوكه. وتم فى ذلك الوقت الاتفاق على تأجيل جلسات المؤتمر وأن يعقد مرة أخرى فى مدينة محايدة، حيث كان هناك أمل فى أن يكون الجو المحيط أكثر ملاءمة لصياغة توصيات بَنّاءة. . ثم عُقد الاجتماع فى النهاية فى فيينا يوم ١٨ مارس، وتم الاتفاق على النقاط التالية:

١ ـ يتم رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون شروط ، وأن يعاد النظر فى هذا القرار عندما ينعقد اجتماع أوبيك فى أول يوليو فى القاهرة .

٢ ـ أن تعامَل كلٌّ من إيطاليا وألمانيا الاتحادية كدولتين صديقتين ، وبالتالى يتم الوفاء باحتياجاتهما .

٣ ـ أن يستمر الحظر ضد هولندا .

وعقب هذا الاجتماع البنّاء فى فيينا ، رافقنا ـ الفريق الجمسى وأنا ـ الرئيس السادات يوم ١٨ مارس فى زيارة رسمية للرئيس تيتو . . وقضينا يومين فى بريونى فى زيارة ناجحة تماما وُطدت بالمزيد من العلاقات الثنائية بين مصر ويوغوسلافيا وخصوصًا فى المجال العسكرى . . وبعد هذا بأسبوع ذهب كيسنجر إلى موسكو للإعداد لاجتماع القمة الثالث بين الرئيس بريچنيف والرئيس نيكسون . . ولكنه أجرى محادثات أيضا مع كلٍّ من بريچنيف وجروميكو عن الشرق الأوسط ، ووافق على وجوب أن ينسق الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة جهودهما حتى ينجزا فك الاشتباك الأول على الجبهة السورية .

وكانت هناك أيضا الاتصالات بين القاهرة وموسكو بهدف فرض ضغط مشترك على الولايات المتحدة لتعمل على التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة السورية .

وفى هذه الأثناء كانت فضيحة ووترجيت الشهيرة قد وصلت إلى ذروتها . وبدا بصورة متزايدة أن نيكسون لن يستطيع مواجهة العاصفة . . وكان من الطبيعى أن تشعر دول أخرى بالقلق . . أما بالنسبة إلينا فى العالم العربى فقد كان السؤال الرئيسى هو عن معرفة عواقب ووترجيت ، ليس فقط على استعداد الرئيس نيكسون وحكومته للاشتراك فى تحركات جديدة كتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، بل أيضا على مقدرة نيكسون وحكومته على فعل هذا . وخلال الجلسة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتى كانت مخصصة لمشكلة الطاقة ، كان كل وزراء الخارجية بالفعل يجرون اتصالات مباشرة بحكومة نيكسون حتى يقيّموا العواقب المحتملة لووترجيت .

وفى يوم ١١ إبريل ، بعد يومين من وصولى إلى نيويورك ، ذهبت إلى واشنطن لمقابلة كيسنجر . . وبعد أسبوع عدت لمقابلة الرئيس نيكسون .

وخلال هذا الاجتماع أوضح لى نيكسون أنه سوف يحارب إلى النهاية . وبينما اعترف بخطورة الموقف ، أعلن أنه لن يستسلم للضغوط التى تحثه على الاستقالة . ولم أرَ منْ قَبْلُ الرئيس نيكسون مصمما بهذه الصورة على محاربة عواقب ووترجيت والتغلب عَليها ، على حين يقوم فى نفس الوقت بتنفيذ سياساته . وقد أكد لى بصفة خاصة باستمرار التزامه

بتحسين فرص التوصل إلى حل سلمى فى الشرق الأوسط . . وسألت بهذه المناسبة عما إذا كان الرئيس نيكسون سوف يستمر فى خطته للقيام بزيارة رسمية لمصر دون اعتبار لما يحدث داخليا فى الولايات المتحدة . وأكد الرئيس نيكسون أنه سوف يأتى إلى مصر كما جرى الاتفاق ، وأضاف قائلا : إنه يتوقع أيضا أنه بحلول وقت زيارته سيكون كيسنجر قد نجح فى التوصل إلى اتفاق فك اشتباك على الجبهة السورية .

وأبلغنى أيضا بأن واشنطن قد توصلت إلى اتفاق مع موسكو مفاده أنه عندما يبدأ كيسنجر مرة أخرى دبلوماسيته المكوكية ، فسوف يكون جروميكو فى زيارة أيضا قريبا من المنطقة ، وسوف يقابل كيسنجر فى جنيف وقبرص . . وقال نيكسون بالتحديد : إن زيارته هو إلى مصر سوف تكون بالقرب من نهاية مايو ، وحال أن يحقق كيسنجر نتائج إيجابية بشأن فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل . وقد أعرب نيكسون فى الواقع عن أمله فى أن يستطيع زيارة سوريا أيضا عقب حضوره إلى مصر .

وعقب وصولى مباشرة إلى مصر يوم ٢٠ إبريل ، بعث الرئيس السادات أحمد إسماعيل وزير الحربية إلى سوريا ليبلغ الأسد بشأن اتصالاتى فى واشنطن متضمنة رغبة نيكسون فى زيارة سوريا أيضا .

وبحلول أواخر إبريل كانت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الإسرائيلى السورى تجرى فى جدية . . وبينما سرق كيسنجر الأنوار الساطعة ، كانت مصر تشترك فى هذه العملية بهدوء أكثر ولكن بعمق حقيقى . . وتم تحقيق الكثير من التقدم ، إلا أنه كانت هناك نكسات كثيرة . ومن الخطوات المساعدة : أن جرى اجتماع بين جروميكو وكيسنجر فى جنيف والذى أدى فى ٢٩ إبريل إلى إصدار بيان مشترك التزمت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بالعمل المشترك للسعى إلى التوصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط ، وقالا : إنهما يفضلان أن يعقد مؤتمر جنيف مبكرا ، وفى اليوم التالى وصل كيسنجر إلى مصر مع عروسه نانسى ، وقابل السادات فى المعمورة بالقرب من الإسكندرية ، وكان يريد أن يبلغ الرئيس السادات بإحدى تطورات جنيف ، وأن يُظهر بزيارته للقاهرة قبل أى بلد آخر الأهمية السياسية لمصر فى تقدير واشنطن .

وفى أول مايو وصل كيسنجر إلى دمشق وبدأ رحلاته المكوكية بين العاصمة السورية وإسرائيل بأمل التوصل إلى اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية . وقد بذل كيسنجر الكثير من الجهد فى هذا ، إلا أنه احتاج إلى نحو شهر ليحرز تقدما ؛ لأن كلاً من الإسرائيليين والسوريين كانوا متشددين .

وخلال هذا الشهر زار كيسنجر السعودية والأردن وذلك لهدفين، وهما: إعطاء سوريا وإسرائيل المزيد من الوقت لإصلاح ما بينهما، ولإدخال ملكيْ السعودية والأردن فى صورة الأحداث، طالبا منهما أن يبذلا مساعيهما الحميدة مع دمشق.

وكانت النكسات عديدة.. أولا: حدث تأجيل فى بدء المفاوضات بسبب الاستقالة غير المتوقعة لجولدا مائير يوم ١١ إبريل، ثم تشكيل وزارة جديدة برئاسة إسحاق رابين وظهرت مشكلة أكثر خطورة عندما استولى ثلاثة فدائيين فلسطينيين على مدرسة فى مدينة «معلوت» الإسرائيلية مطالبين بإطلاق سراح ٢٣ سجينا فلسطينيا تعتقلهم إسرائيل.. وعندما اقتحم جنود الجيش الإسرائيلى المدرسة، قُتل ١٦ مراهقا وجُرح ٧٠، وقد قُتل الفدائيون أيضا. وفى عملية انتقامية بدأ الإسرائيليون سلسلة من الغارات على جنوب لبنان استمرت أسبوعا.. حيث قامت طائرات وقوارب صواريخ بضرب معسكرات الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل ٦١ شخصا.. وقد جعل هذا مهمة كيسنجر صعبة بالفعل؛ حيث واجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها تقريبا، الأمر الذى دفعه فى بعض الأحيان إلى الاقتراب من التخلى عن مهمته والعودة إلى واشنطن.

وقد كاد كيسنجر أن ييأس تماما فى نهاية الأمر..

وفى وقت متأخر من إحدى الليالى، تلقيت رسالة من خلال السفير هيرمان أيلتس أسرَّ لى فيها كيسنجر بأنه مَلَّ من عدم إحرازه لأى نجاح، وأنه سوف يعود إلى واشنطن. وعندما تسلمت هذه الرسالة تذكرت أن كيسنجر كان قد أبلغنى بتجربته فى التفاوض بين الإسرائيليين والسوريين وقال: إن الطرفين متشابهان فى تعنتهما، وتراجعهما عن مواقفهما، وفى الجدال بشأن كل فاصلة لدرجة أنه عندما كان فى تل أبيب فإنه كان يشعر بأنه ما زال فى دمشق، والعكس صحيح. وفى مناسبات أخرى عندما كان يستشيط غضبا، كان يستخدم كل أنواع صفات الهجاء فى حديثه عن الإسرائيليين والسوريين، ولا يعنى هذا أن كيسنجر لم يكن يحترم بعض الزعماء فى الجانبين بقدر كبير؛ فقد امتدح ديان كثيرا، وقال لى مرارا: إن الأسد رجل دولة بحق، وإنه يتميز بترابط الأفكار ووضوح الحجج. وكانت المشكلة أن أيّا من الطرفين لا يريد أن يكون مرنا.

وعندما تلقيت الرسالة التى هدد فيها كيسنجر بالتخلى عن مهمته، أجبته على الفور بألا يفعل هذا وأن يعود إلى واشنطن فى غضون أربع وعشرين ساعة، وأن يحاول التحدث إلى الرئيس الأسد بطريقة أكثر تصالحا.. وقد أوضحت لكيسنجر الخطوط

العريضة لمثل هذا الأسلوب، وقلت له: إننى سوف أرسل رئيس الأركان الفريق الجمسى ليقابل الرئيس الأسد ومساعديه فى محاولة لتهدئة الأمور، ولإقناعهم بتوقيع اتفاق فك الاشتباك.

وعندما أبلغت الرئيس السادات برسالة كيسنجر وبنيتى أن أرسل الفريق الجمسى، وافق على هذا. وكان الفريق إسماعيل وزير الحربية يشك كثيرا فى إمكانية النجاح، ولم يكن يرحب بفكرة إرسال الفريق الجمسى، وعلى أية حال فقد سافر الجمسى إلى سوريا.

وفى دمشق قابل الجمسى الرئيس الأسد، وبعد تبادل وجهات النظر بصورة تمهيدية استدعى الرئيسُ الأسد زملاءه العسكريين وبعض المستشارين، وشرح لهم الفريق الجمسى باستخدام الخرائط التفاصيل المعقدة لاتفاق فك الاشتباك.. وقال: إنه سوف يؤدى وظيفة مهمة كخطوة أولى لدعم وقف إطلاق النار غير المستقر على الجبهة السورية.. وحيث إن السوريين يعرفون الفريق الجمسى وتاريخه العسكرى الممتاز ونزاهته التى لا يشوبها شىء، فقد وثقوا به وتقبلوا الحجج التى أوردها. وعندما لاحظ الرئيس الأسد تغير الاتجاه بين زملائه، سألهم فجأة عما إذا كانوا الآن يفهمون المقترحات، وعما إذا كانوا مستعدين لقبولها.. وعندما أومأ الضباط السوريون بالموافقة، أنهى الرئيس الأسد الاجتماع وخوَّل للفريق الجمسى حق القول بأن سوريا مستعدة لقبول اتفاق فك الاشتباك، وعاد الجمسى ليعلن لى عن نجاحه، فأبلغت الرئيس السادات وأرسلت رسالة إلى كيسنجر أبلغته فيها أنه يستطيع أن يعود آمنا إلى دمشق الآن حيث تم أخيرا تمهيد الطريق لإبرام اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية. وكان كيسنجر يشعر بتقدير كبير للجهود التى بذلناها، وسافر إلى سوريا.. وتم بالفعل الاتفاق على فك الاشتباك يوم ٣١ مايو، حيث قبلت كل من إسرائيل وسوريا فصل قواتهما، وإيجاد منطقة عازلة تحرسها قوات تابعة للأمم المتحدة، وأن يتم بالتدريج تخفيض القوات(*).

وفى يوم ٦ يونيو أعادت إسرائيل ٣٨٢ أسيرا سوريا، وأعادت سوريا ٥٦ أسيرا إسرائيليا.. ومتى تم هذا أصبح الطريق ممهدا للتصديق النهائى للاتفاق فى چنيف، غير أن مصاعب جديدة ظهرت.. فلدهشتى تلقيت معلومات من كيسنجر تفيد بأن الرئيس

---

(*) وقد قلل كيسنجر فى مذكراته بقدر كبير من أهمية الدور الذى لعبه الجمسى فى إنجاح المفاوضات.. ولا أحتاج إلى ذكر عدم اعترافه بأنه طلب من مصر المساعدة؛ لأنه دخل فى طريق مسدود. انظر «سنوات مضطربة»، صفحتا ١٠٧٥ ـ ١٠٧٦.

الأسد وزملاءه وافقوا على فك الاشتباك، ولكنهم أصروا على أن توقِّع مصر الاتفاق نيابة عن سوريا. وكان الرئيس الأسد لا يريد لأسباب سياسية - فيما يبدو - أن يضع توقيعه فيجعل سوريا ملتزمة بصورة كاملة، بل كان يريد بدلا من هذا أن توقِّع مصر بدعوى أن مصر وسوريا كانتا قد شكلتا قيادة عسكرية موحدة تحت قيادة مصر. وقال السوريون: ما دامت هذه القيادة العسكرية الموحدة موجودة، فإنه من الطبيعى أن يوقع الممثل العسكرى المصرى فى چنيف بالنيابة عن سوريا. وكنت أعرف السوريين بقدر يسمح لى بفهم مناورتهم، وكنت فى الواقع أتوقع هذه المناورة؛ فقد كانوا يريدون فيما بعد أن يزعموا أن مصر هى التى تفاوضت ثم وقعت فيما بعد الاتفاق مع إسرائيل، وأن سوريا ليست ملتزمة بهذا الاتفاق.. ولهذا رفضت الطلب السورى.. بل لقد أصدرت تعليمات إلى الوفد المصرى فى اللجنة العسكرية الفرعية فى چنيف بألا يوقع أعضاء الوفد على الاتفاق باسم سوريا، بل لقد أمرتهم بأن يتغيبوا عن المفاوضات النهائية والاحتفال بالتوقيع. وفى النهاية التقى السوريون والإسرائيليون وجها لوجه فى چنيف فى اجتماع رأسه الچنرال سيلاسفو كممثل عن الأمم المتحدة، وحضره ممثل عن الولايات المتحدة وآخر عن الاتحاد السوفييتى، وكانا يشاركان فى رئاسة الاجتماع، ولم تستغرق اللمسات الأخيرة وقتا طويلا، وتم فى النهاية توقيع اتفاق فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل.

وكما كان متوقعا، بدأت أجهزة الإعلام السورية حملة ضخمة تمجد قدسية السياسة السورية وزعامة الرئيس الأسد للعالم العربى. وكان السوريون يفاخرون بالفرق الكبير بين اتفاقيتى فك الاشتباك السورى والمصرى، وظلوا يكررون هذا وغيره من الشعارات كثيرا لدرجة أنهم أقنعوا أنفسهم بأن هناك فروقا جوهرية! فمثلا زعمت دمشق أن أحد الفروق الأساسية هو أن مصر قبلت بقاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى المنطقة العازلة بين الجيشين المصرى والإسرائيلى، فى حين أن سوريا لم تقبل وجود مراقبين تابعين للأمم المتحدة. وكان السوريون بالفعل قد رفضوا فى بداية الأمر فى أثناء المفاوضات وجود قوة الطوارئ. وقد هددت هذه المشكلة بوقف المفاوضات لأن إسرائيل أصرت على تمركز قوة الطوارئ فى المنطقة العازلة. وعندما أبرق لى كيسنجر قائلا إنه دخل فى طريق مسدود بصدد هذه المشكلة، نصحته بأن يقترح على السوريين أن يحرس مراقبو الأمم المتحدة فى المنطقة العازلة بدلا من قوة الطوارئ ولكن بعدد أكبر كثيرا.. وقد رحب السوريون بهذا الأسلوب الذى ينقذهم من الحرج، وقبل الإسرائيليون الاقتراح أيضا. وقد اخترت هذا المثال لأوضح كيف يشوه السوريون الحقائق لأغراض الدعاية، وكيف يضيعون وقت

وجهد الجميع للمحافظة على واجهة التشدد . وعلى الرغم من الدعاية السورية ، فإن الروابط السياسية بين مصر وسوريا عادت إلى طبيعتها بعد توقيع اتفاق فك الاشتباك السورى الإسرائيلى .

ومرة أخرى كان الزعيمان يقابلان بعضيهما بالأحضان ، أو عندما يلتقى وزراؤهما أيضا .

وفى الأشهر التالية لحرب أكتوبر ، وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات فك الاشتباك ، كانت الخطوة الأولى فى هذا الصدد تجرى لفك الاشتباك بين إسرائيل والأردن .

وفى هذه الحالة كانت تسمية «فك الاشتباك» خاطئة ؛ إذ إنه لم يكن هناك قتال بين إسرائيل والأردن خلال حرب أكتوبر . وفى الواقع كان رفض الأردن توريط نفسه قد عرض سوريا لضغط ضخم من جانب إسرائيل . وهكذا لم تكن قضية فك الاشتباك على الجبهة الأردنية قضية عسكرية ، بل قضية سياسية بالفعل . . فما كان معرضا للخطر ليس هو تعزيز وقف إطلاق النار وجهد تقليل احتمال تجدد القتال ، ولكن الحل السياسى النهائى لأزمة الشرق الأوسط . وكانت نية الأردن والولايات المتحدة هى دفن القضايا السياسية وراء ذريعة فك الاشتباك . وكانت نية معظم الدول العربية ومصر بالدرجة الأولى هى التأكد من أن هذا لن يحدث .

فأى تسوية بين إسرائيل والأردن كانت تؤثر مباشرة فى قضية حقوق الفلسطينيين ، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية . . وكان موقف الملك حسين فى هذه النقطة واضحا جداً وهو أنه ليس هناك كيان فلسطينى منفصل ، ولكن هناك فقط مملكة هاشمية موحدة . . وهو لهذا كان يتحدث باسم الفلسطينيين . وقد وصل الأمر إلى حد أن أصدر الملك تشريعا ينفذ حلمه يعلن فيه عن وجود المملكة الهاشمية المتحدة ، ويفرض القانون الأردنى والمواطنة الأردنية على الفلسطينيين فى الضفة الغربية .

وأصبح حق الملك فى التحدث باسم الفلسطينيين محلا للجدل بعد حرب أكتوبر . كما وصلت مكانة الملك نفسها إلى أدنى مستوى لها ؛ لأنه لم يشترك فى القتال حين كانت مصر وسوريا تحاربان . وعلى العكس من هذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تكسب اعترافا سياسيا وقبولا واسع النطاق . . وبدأت المواجهة تظهر فى ديسمبر ١٩٧٣ عندما وافق الملك حسين على الاشتراك فى مؤتمر چنيف على الرغم من عدم حضور ممثلين عن الفلسطينيين فى هذا المؤتمر . . ولم يرض أحد عن إشراكه بعض الأفراد الفلسطينيين

فى الوفد الأردنى سوى الملك نفسه وهنرى كيسنجر، وكان وزير الخارجية الأمريكى قد عقد العزم فى هذه المرحلة على تصفية المشكلة الفلسطينية من خلال وضعها داخل الإطار الأردنى (أردنتها).

وقد عمل الملك حسين وزيد الرفاعى رئيس الوزراء بجهد كبير بعد أول اجتماع مختصر لمؤتمر چنيف على دفع كيسنجر إلى التفاوض من أجل «فك اشتباك» أردنى إسرائيلى. كان كيسنجر مستعدا لهذا تماما، وكان واضحا لى أنه من الواجب على العرب منع هذه المحاولة التى ترمى إلى إخفاء قضية سياسية كبيرة وراء غطاء فك الاشتباك، وبذلك يتم تنحية القضية الفلسطينية جانبا. ويجب أن نضع قواعد واضحة ترشد معاملاتنا مع الأردن.. وأولها أنه لا يجب أن نعترف بشرعية أية خطوة يتخذها الملك بمبادرة شخصية منه أو بتدخل أمريكى.. والثانية هى أنه يجب أن نحافظ على علاقات وثيقة جدًّا مع الملك حسين حتى نفهم خططه. وكان الهدف النهائى هو تنفيذ استراتيچية شاملة من أربع مراحل:

المرحلة الأولى: هى إنهاء الزعم الأردنى بأنهم يتحدثون باسم الفلسطينيين. والمرحلة الثانية: هى الحصول على اعتراف رسمى بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسى. والثالثة: هى إعداد إطار للاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة. والرابعة: هى المساعدة على التفاوض وإضفاء صبغة رسمية على العلاقة بين الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية إذا رغبوا فى هذا.

وكجزء من عملية تنفيذ المرحلة الأولى، حرصت على تجنب كل الاتصالات الرسمية مع الوفد الأردنى فى چنيف ورئيس الوفد زيد الرفاعى؛ لأن هذا الوفد كان يزعم أنه يمثل الفلسطينيين كما يمثل الأردن، ولكننى تركت قنوات الاتصال مفتوحة. وعندما اتصل بى عضو آخر من الوفد الأردنى - وهو صديقى عبد المنعم الفارى - وحثنى على مقابلة الرفاعى، رفضت عقد اجتماع رسمى، ولكننى أضفت قائلا: إذا كان الرفاعى لديه أى شىء يناقشه فيمكنه أن يأتى ليرانى بصورة غير رسمية.

وفيما بعد، عندما كنت فى نيويورك فى إبريل لحضور الاجتماع غير العادى للجمعية العامة للأمم المتحدة، كنت أقوم برحلات مكوكية إلى واشنطن حرصا على عدم الوجود فى العاصمة فى أثناء فترة زيارة الملك حسين هناك.

وقد فهم كلٌّ من الملك والرفاعى هذا فيما يبدو؛ فقد اتصل بى رئيس الوزراء الأردنى

ليعرب لى عن دهشته ودهشة الملك لأننى غادرت واشنطن عامدا قبل وصولهما، وبررت غيابى بقولى: إنه كان لدىَّ موعد مسبق مع كورت فالدهايم، وكان هذا عذرا لم يصدقه أحد.

وكانت أهم خطوة اتخذتها على أية حال من أجل تنفيذ الخطوة الأولى هى تحذير كيسنجر من أننى سوف أعترض على أى اتفاق فك اشتباك بين إسرائيل والأردن، كما أوضحت له أيضا أن أى تحرك على الجبهة الأردنية يتم دون اتفاق مع الممثلين الشرعيين للفلسطينيين سوف يكون له آثار سيئة على العلاقات الأمريكية المصرية. وقد أبلغت فيما بعد أنه عندما تعرض كيسنجر فى إحدى المرات لضغط من قبل الأردنيين للتوصل إلى اتفاق فك اشتباك على جبهتهم، أجاب بأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بسبب «اعتراض فهمى». ومنذ ذلك الوقت أصبح الأردنيون، وخصوصاً زيد الرفاعى، يشكّون كثيرا فىّ. ويجب أن أوضح هنا أننى كنت أقدّر - وما زلت أقدّر كثيرا - ملك الأردن وأخاه الأمير حسن وجيشه.. إلا أن لدىَّ شكوكا خطيرة حيال شخصيات وسياسيين أردنيين آخرين.. غير أنه فوق كل شىء فإننى أختلف تماما مع الأردنيين حول القضية الفلسطينية؛ إذ يجب أن يمارس الفلسطينيون حقهم فى تقرير المصير داخل وخارج الأراضى المحتلة، وبالتالى يقررون مستقبلهم بأنفسهم، فيستطيعون أن يختاروا بأنفسهم نوع العلاقة - إذا وجدت - بين الدولة الفلسطينية والأردن.

وكانت المرحلة الثانية من هذه الخطة تستدعى بناء مكانة سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث تحصل على الاعتراف كممثلة للشعب الفلسطينى، ومرة أخرى قمت بدور أساسى وبجهد كبير لتحقيق هذا الهدف. وقد توج كل هذا فى اجتماع القمة العربى فى الرباط يوم ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٤. وكان قد سبق هذا الاجتماع اجتماع آخر لمجلس وزراء الخارجية العرب لم يدخر الرفاعى كرئيس للوفد الأردنى خلاله وسعا لمنع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد لجأ إلى المناشدة والتهديدات والهجوم المضاد للوصول إلى هدفه. ويتعين أن أعترف بأنه كان ذا تأثير كبير فى محاولته للضغط على الآخرين، حيث ركز على دور مصر، وزعم أن المصريين - وبصفة خاصة فهمى - هم الذين يدفعون الفلسطينيين ومنظمة التحرير إلى التشدد.. ولم يصدر عنى رد فعل فى أول الأمر، هذا على الرغم من أننى كنت أعلم تماما الاتهامات الأردنية والاتهامات التى توجهها بعض الدول العربية التى اعتادت أن تقول شيئا ما فى العلن وتقول غيره سرا. ولم أشترك قَطّ فى هذا الازدواج،

فقد كانت مصر دائما كزعيمة للعالم العربى تتخذ دائما موقفا واحدا، وكان هذا هو السبب فى أننى لم أرد على الاتهامات الأردنية؛ فقد كان الموقف المصرى واضحا . . فتجاهلت هذه الاتهامات عن عمد تاركا الرفاعى يتمتع باعتقاده الخاطئ بأنه نجح فى توجيه الاجتماع من أجل أهدافه هو .

وفى إحدى المرات اقترح رسميا على وزراء الخارجية العرب أن يتركوا اتخاذ القرارات تماما إلى مؤتمر القمة العربى . . وساد الاجتماع صمت تام، وبعد نداءات متكررة كان رئيس الاجتماع على وشك تأجيل الاجتماع حتى يتمكن المشتركون من حضور مأدبة عشاء رسمية أقامها رئيس الوزراء المغربى فى تلك الليلة . وفى تلك اللحظة بالذات قررتُ أن أواجه كل المناورات الأردنية وأدافع عن دور مصر، وأكشف الدعاية الكاذبة لكثيرين من ممثلى العرب، وأن أوضح للجميع أن مصر تقود نضال العالم العربى، وأنه متى اتخذت مصر قرارا فإنه لا يكون أمام الآخرين سوى أن يحذوا حذوها . وطلبت الكلمة، وعندما نظرت إلى وجوه زملائى، وبخاصة زيد الرفاعى، شعرت أنهم يتوقعون أن ألقى بيانا مهمًا . . ولم أخيب ظنهم حيث قلت : «إن مصر تؤيد تماما وتشترك فى رعاية طلب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يتم الاعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى» . وبالتالى فليس من حق أى دولة أن تتحدث باسم الفلسطينيين أو تمثل الشعب الفلسطينى، فصفق ممثلو الفلسطينيين الذين كانوا حاضرين بحماس، أما فى الجانب الأردنى فقد كان هناك صمت كامل، وبدا الرفاعى شاحبا وكأنه قد تجمد . . ولم يعرف أىٌّ من الحاضرين كيف يرد على هذا . كما أن دعوة رئيس الاجتماع للأعضاء بالتعقيب لم تَلْقَ سوى الصمت التام .

وطلب كل أعضاء الوفود وقتا لإعادة صياغة مواقفهم . وتم تأجيل الاجتماع، ونشرت وسائل الإعلام على نطاق واسع دعوة مصر إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيدًا للشعب الفلسطينى .

وقرر ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة مأدبة العشاء المغربية، وعقدوا بدلا من هذا مؤتمرًا صحفيا كبيرا أشاد بالموقف المصرى، وشرح ما يتضمنه هذا الموقف من معان . . وفى نفس الوقت انتقدوا بشدة الدول العربية الأخرى . وبعد المؤتمر الصحفى قسم ممثلو المنظمة أنفسهم إلى عدة مجموعات لتتصل بكل وزراء الخارجية العرب بعد مأدبة العشاء ليضغطوا عليهم لقبول الاقتراح المصرى .

وحال أن استأنف الاجتماع أعماله فى اليوم التالى، تنافس وزراء الخارجية مع بعضهم لإظهار تأييد بلادهم للاقتراح المصرى. وأقر هذا الاقتراح بالإجماع تقريبا، وكان الصوت المعارض الوحيد هو صوت الأردن، حيث أراد رئيس وزراء الأردن أن يسجل تحفظ بلاده بصدد هذا التطور السياسى الكبير الجديد. . وأضاف قائلا: إن ملك الأردن سوف يلقى خطابا مهمًا حول هذه المشكلة ومشاكل أخرى فى افتتاح مؤتمر القمة العربى. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها زيد الرفاعى فإنه هزم تماما.

وعندما عُقد مؤتمر القمة العربية، طلب الملك حسين على الفور إلقاء كلمة، فتكلم لمدة ساعتين متحدثا عن الدور الذى لعبه هو وعائلته منذ تولى جده الحكم فى الأردن، فأعرب عن رجاء قوى بأن يوضع هذا الدور فى الاعتبار.

وعندما أنهى كلمته ساد صمت طويل، ثم بدأ الرئيس الجزائرى بومدين كلمته ليعلن بصراحته المعتادة «أن الجزائر لا تعترف بأن يتحدث أى شخص باسم الفلسطينيين سوى منظمة التحرير الفلسطينية». وكان المتحدث الثالث هو الملك فيصل عاهل السعودية الذى قال بضع كلمات تمثل تأييدا كاملا لما أعلنه بومدين. . وهكذا أصبح من الواضح الجلى أن هناك إجماعا. . ثم ألقى ياسر عرفات خطابا مؤثرا جدًا . . وعلى ضوء كل هذا لم يكن أمام الملك حسين سوى اختيار التدخل مرة أخرى ليعلن أن الأردن سوف تقبل القرار الإجماعى الذى اتخذته القمة العربية، وأكد لأشقائه أن نظامه سوف يكون متعاونا بصورة كاملة من أجل تنفيذ هذا القرار. وأضاف قائلا بأنه سوف يتخذ الإجراءات التشريعية اللازمة لإلغاء القوانين التى تفرض على السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية الجنسية الأردنية. وكان الملك حسين مخلصا بالفعل، وقد التزم بكلمته. وعندما انتهت جلسة الاجتماع احتضن الملك حسين وياسر عرفات بعضيهما. . وكان هذا نصرا حقيقيا لم يسبقه مثيل بالنسبة إلى الفلسطينيين. . كما أنه أنهى الاختيار الأردنى بالمرة.

وليس هناك دليل أفضل من هذا على موقف مصر من القضية الفلسطينية، وعلى مدى توطد علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الدور الذى لعبته فى كسب الاعتراف بالمنظمة فى الرباط. ولم تكن هذه حادثة منفصلة. وطوال اجتماعات وزراء الخارجية العرب فى الفترة التى نناقشها، ظل التعاون بين الوفد المصرى ومنظمة التحرير وثيقا للغاية. . وكانت مصر تساعد المنظمة فى كثير من الأحيان، ولكنها لم تتدخل قَطّ فى شئونها الداخلية. وأتذكر بشغف خاص اتصالاتى بشخصيتين من منظمة التحرير وهما «فاروق قدومى» وزير خارجية المنظمة و«سعيد كمال» ممثلها فى القاهرة. و«قدومى»

سياسى متشدد، ولكنه أمين ومباشر، وهو يكرس وقته ونفسه للقضية الفلسطينية بصورة كاملة، وسعيد كمال وقف نفسه للقضية بنفس الصورة، كما أنه أمين ومتعاون دائما.

وفى ضوء الدور الذى لعبته مصر لصالح منظمة التحرير فى تلك الفترة، فإن مزاعم كيسنجر بأن مصر قررت منذ أن قابلتُه فى أول مرة فى واشنطن أن تحل مشاكلها الخاصة وألا «تترك الفلسطينيين يقفون فى طريقها»، تصبح هذه المزاعم مدعاة للضحك(*)، ولا يمكن إلا أن تُرفض كجزء من محاولات كيسنجر المستمرة لبث الفُرقة بين دول العالم العربى، وقد فعل هذا عندما كان يقوم بدور الوسيط فى أزمة الشرق الأوسط، وهو يستمر فى فعل ذلك فى مذكراته.

وقد أوجد الوضع الجديد لمنظمة التحرير ما يلى: الاعتراف به فى الرباط، ثم تأكيده دوليا فى عدة مناسبات فى السنة التالية عنصرا جديداً ذا أهمية حيوية فى الجهود المبذولة لحل مشكلة الشرق الأوسط. ومتى تم الاعتراف بصورة واضحة بأن الفلسطينيين كيان مستقل بذاته وليس جزءاً من الأردن، فقد أصبح مما لا يمكن تصوره أن يحل صراع الشرق الأوسط من خلال مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة؛ لأن مثل هذا الأسلوب سوف يستبعد الطرف الأساسى فى هذا الصراع. وقد لعبت دبلوماسية الخطوة خطوة التى اتبعها كيسنجر دورا مفيدا ـ وإن كان محدودا ـ فى تعزيز وقف إطلاق النار وتحقيق فك الاشتباك، غير أنه لم يكن ممكنا قَطّ أن تحل الصراع بأسره مهما طالت هذه العملية. ولا يمكن تحقيق تسوية نهائية إلا من خلال مفاوضات شاملة بين جميع الأطراف ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية. ويتعين أن نفكر فيما يتجاوز فك الاشتباك، وأن يعاد عقد مؤتمر چنيف حيث يمكن أن تجرى مثل هذه المفاوضات الشاملة. وقد أصبح هذا هو الهدف الرئيسى لمصر. وبينما احتاج الأمر إلى فترة طويلة قبل أن يمكن بذل جهد حقيقى فى هذا الاتجاه، وقد تفاوضنا مع إسرائيل بشأن فك اشتباك ثان فى هذه الأثناء، فإننا وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا طوال الوقت.

---

(*) «سنوات مضطربة»، ص ٦١٨.

## الفصل السادس

# آفاق جديدة لسياسة مصر الخارجية

فى العام الذى انقضى منذ حرب أكتوبر حدث تغير مهم، كما أحرزت مصر تقدما كبيرا، فقد نجحنا على الأقل من الناحية العملية فى جعل وقف إطلاق النار مستقرا على كلتا الجبهتين المصرية والسورية . . وبالتأكيد لم يكن هذا سوى مجرد وقف لإطلاق النار وبقينا بعده دولة فى حالة حرب. وكان من المتعين تناول مسألة السلام. وكان من المؤكد أنها سوف تكون مسألة صعبة لأننا قررنا ألا نقبل معاهدة منفصلة مع إسرائيل، ولكن نقبل العمل من أجل تسوية شاملة فى المنطقة بأسرها. وعلى أية حال فقد كنا أيضا قد نجحنا فى شق طريق جديد للسياسة الخارجية المصرية.

كان السادات قد عيننى وزيرا للخارجية لأنه أعجب باقتراحاتى وصراحتى. وبعد هذا أعطانى السادات حرية تصرف كاملة بالفعل فى تقرير اتجاه ما نقوم به. لقد فهم السادات ووافق على الأسس الرئيسية التى أقيمت عليها هذه السياسة، ولم يجادل قَطّ فى أىٍّ من أفكارى السياسية. وعلى أية حال فلم يكن السادات ذا رأى ثابت يستطيع المحافظة على اتجاهه طوال الوقت، بل كان من السهل على الآخرين أن يجعلوه يغير رأيه. وقد رفضت فى بعض الأحيان اتباع تعليماته . . وكان عادة ما يقبل وجهة نظرى . . ونادرا ما كان السادات يتصرف بوحى مبادرة شخصية منه، حيث كان يتخذ قرارات أعتبرها غير متبصرة، غير أننى استطعت أن أعيد السياسة الخارجية المصرية إلى الطريق الذى حددته لها . . كنت قادرا على فعل هذا حتى قرر السادات السفر إلى القدس. وفى تلك المرحلة لم أجد أى أمل فى إنقاذ سياستنا الخارجية، ولم يكن أمامى أى اختيار سوى أن أنقذ كرامتى أنا وأستقيل.

كانت المبادئ التى ترشد سياستى الخارجية بسيطة واضحة . . وعلى الرغم من أننى

تناولت جزءا منها ببعض المعالجة فيما سبق، خصوصًا فى مناقشة ندوة الأهرام فى عام ١٩٧٢ ؛ فإننى سوف أشرح هذه المبادئ هنا بصورة أشمل. . المبدأ الأول من هذه المبادئ، والذى يؤثر فيها جميعا، هو أنه يجب أن تحافظ مصر على استقلالها التام، فتتجنب الاعتماد الزائد على أية دولة بذاتها. . فقد كانت مصر لمدة عشرين عاما فى الحظيرة السوفييتية. . وأصبحنا معتمدين كليةً على السوفييت فى مسألة الأسلحة، وكنا قد سمحنا لهم بتدريب قواتنا، وتنمية صناعتنا. . . بل كنا قد سمحنا لهم لبعض الوقت بأن يتكلموا مع واشنطن باسمنا. . وكان هذا خطأ، وليس ذلك لأن هذا الاعتماد كان على الاتحاد السوفييتى بصفة خاصة، ولكن لأن الاتحاد السوفييتى دولة أجنبية وقوة عظمى، ومصالح الاتحاد السوفييتى بطبيعتها لا تتفق أبدا مع مصالحنا بصورة كاملة، ولا يجب أن نضحى بمصالحنا من أجل مصالحه. ومن الناحية العملية: كان الحفاظ على استقلالنا يعنى تنمية علاقات قوية مع الولايات المتحدة، ولكن نتجنب فى نفس الوقت الانتقال التام من قوة عظمى إلى أخرى مهما كلف هذا. . فلم يكن هناك معنى لأن نخرج من الحظيرة السوفييتية لندخل الحظيرة الأمريكية. . فالولايات المتحدة هى أيضا دولة أجنبية وقوة عظمى ذات مصالح من المحتم أن تختلف عن مصالحنا. . وبالإضافة إلى هذا فإن للولايات المتحدة علاقات وثيقة مع إسرائيل، كما أن النفوذ الإسرائيلى واليهودى المؤثر فى السياسة الخارجية الأمريكية قوى بالفعل.

وبناء على هذا المبدأ، يتحتم على مصر ألا توقع أية معاهدات مع أية قوة عظمى. وكانت معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى قد وقعت قبل تعيينى وزيرا للخارجية. . ولم يكن لى يد فى هذا القرار. . ولكننى أعتقد أن مصر يجب أن تبقى غير منحازة، وبالتالى لا تدخل فى اتفاقات تعاقدية مع أى قوة عظمى سواء كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى.

إن مثل هذه العلاقات الرسمية القانونية لا تؤدى إلا إلى زيادة اعتماد الدولة الأصغر على القوة العظمى. . ويصبح هذا الاعتماد ذا صبغة شرعية وشبه دائم. إن العلاقة التعاقدية بين طرفين غير متكافئين تعطى الطرف الأقوى بصورة آلية وضعا خاصا، ويدفع الثمن الطرف الأصغر فى صورة الانتقاص من مقدرة الدولة الأصغر فى اتخاذ القرار. . وبالإضافة إلى هذا، تعطى مثل هذه المعاهدات غير المتوازنة الدولة العظمى الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الأصغر دون منح هذه الدولة نفوذا لدى الدولة العظمى. . وتظل الدولة العظمى فى الواقع حرة فى احترام أو انتهاك التزاماتها حسبما

تشاء. ولكى أوضح هذه النقطة أقول: إن المادة الثامنة مثلا فى معاهدة الصداقة والتعاون تلزم الاتحاد السوفييتى بتقوية مقدرة مصر الدفاعية، ولم يحترم الاتحاد السوفييتى هذه المادة قَطّ. . فلم يعطنا المعدات العسكرية التى كنا نطلبها ونحتاج إليها، ولكنه كان يعطينا ما يريد إعطاءه لنا بعد تردد شديد. . ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل شيئا لترغم الاتحاد السوفييتى على الوفاء بالتزاماته.

والمبدأ الثانى الذى يرشد سياستى الخارجية، هو أنه لا يجب أن تنتهج مصر هذه السياسة الجديدة تجاه القوتين العظميين بمعزل عن الآخرين. . بل من خلال ما يوفره لها العالم العربى من أمان. . حيث يجب أن تكون كل أعمالنا متفقة مع المبادئ الأساسية التى وافقت عليها الدول العربية؛ لتضمن مصر تأييد هذه الدول وتقوم فى الواقع بتوجيه الدول العربية فى اتجاه جديد. وكان ينبغى أن تتخذ مصر كما أعتقد المكانة الكاملة للزعامة فى العالم العربى. ولا ينبع هذا الاعتقاد من شعور وطنى ضيق من ناحيتى، بل إن ظروف الواقع فى الشرق الأوسط هى التى تمليه. وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من أى وجهة نظر موضوعية، فسنجد أن مصر هى أقوى دولة فى الشرق الأوسط، ولديها الأساس السكانى والقوة العاملة المتعلمة والجيش. وحقيقةً لقد كان لدى دول الخليج المنتجة للبترول - وبخاصة السعودية - فى السبعينات الثروة التى تفتقدها مصر، غير أن هذا لم يكن كافيا فى غياب كل شىء آخر، وعلاوة على هذا كانت مصر هى الدولة التى تتحمل عبء مسئولية المحافظة على وحدة العالم العربى أمام إسرائيل. . وكان السبب بسيطا: كنا نحن الذين نستطيع ببساطة تامة أن نحطم هذه الوحدة عن طريق إبرام سلام منفصل مع إسرائيل، لأن مشكلة سيناء لم تكن تعتبر شيئا بالمقارنة بمشكلة مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس. . ولم تكن هذه مجرد وجهة نظر مصرية أنانية. . بل كان الإسرائيليون أيضا مقتنعين بأن مصر هى أهم دولة فى الشرق الأوسط، وهى مفتاح الوحدة العربية، وقد أوضحوا هذا من خلال جهودهم التى لم تنقطع لعزلنا عن بقية العالم العربى.

فإذا كنا قد احتفظنا فقط بالوحدة والترابط فى العالم العربى، لأمكننا تحقيق موقف محايد وغير منحاز بالفعل أمام القوتين العظميين أو أى دولة أجنبية أخرى. . ولن يكون من السهل لمصر وحدها أن تفعل هذا فى الوقت الذى تتعرض فيه الدول المجاورة لها للتدخل الأجنبى. كان من المتعين علينا أن نكون حزام أمان حول مصر شرقا حتى الخليج، وجنوبا داخل السودان، وفى الغرب داخل ليبيا، وربما أبعد من هذا. . ولهذا السبب كنا

نحتاج إلى تعاون عسكرى وثيق مع جيراننا، وكان علينا أن نلعب الدور القيادى هنا أيضا. مرة أخرى أقول: لم يكن هذا حلما بالسيطرة المصرية على جيرانها وبقية العالم العربى، بل لقد كان هذا استنتاجا منطقيا مؤسسا على حقيقة أن مصر وحدها لديها - وسوف يكون لديها لعدة عقود آتية - موارد القوة العاملة المتعلمة التى تحتاج إليها لتبنى جيشا قويا. وقد تستطيع دول البترول الغنية أن تشترى الأسلحة بشكل أسهل بكثير مما نستطيع، ولكنها سوف تحتاج إلى فترة طويلة لتدريب الأفراد الذين سيستعملون السلاح.

وليس هناك شك بالمرة فى أن العالم العربى يحتاج إلى القوة العسكرية، ليس فقط لمقاومة التوسع الإسرائيلى، ولكن أيضا حتى يرسخ استقلاله أمام القوتين العظميين. وعلى المدى الطويل سوف يكون هذا من مصلحة القوتين العظميين نفسيهما؛ لأن وجود شرق أوسط موحد سياسيًا، وقوى عسكريا، سوف يجعله منطقة استقرار بدلا من صدام القوتين العظميين.. مما يهدد السلام العالمى.

والمبدأ الثالث فى سياستى الخارجية، وهو مرتبط بالتأكيد بالمبدأين السابقين، يقتضى أن تزيد مصر من اهتمامها بعلاقتها مع كل الدول الرئيسية فى العالم.. وهذا يعنى مرة أخرى أن نقلل اعتمادنا الكامل على إحدى القوتين العظميين، وذلك حتى نجد مصادر إضافية للمعدات العسكرية، وربما أيضا نضيف إلى المشاركة فى حل الصراع القائم فى الشرق الأوسط أصواتا جديدة لا تتحدث دائما بما يتفق مع إسرائيل.

وقد لخصت هذه المبادئ الرئيسية التى ترشد سياستنا الخارجية فى خطاب ألقيته أمام مجلس الشعب يوم ١١ يناير عام ١٩٧٧. وكانت القضيتان الحيويتان اللتان تناولتهما هما: قضيتى الوحدة العربية، وعلاقات مصر بالقوى العظمى. وسوف نورد مقتطفات من الخطاب بما لا يدع مجالا للشك فيما كانت عليه سياسة مصر الخارجية قبل قرار السادات المفاجئ بالسفر إلى القدس.

وبالنسبة إلى الوحدة العربية، فقد أكدت أنها التطور الطبيعى لتاريخنا.. والوحدة العربية - أكثر من هذا - هى وحدة الشعب وليست وحدة نظم المؤسسات الحاكمة.

وبكلمات أخرى: «لا يمكن فرضها من أعلى»، ولكننى أوضحت أيضا أن مثل هذه الوحدة لا يمكن تحقيقها بين يوم وليلة:

«إن عملية الوحدة حركة طويلة ديناميكية تحتاج إلى تجارب متكررة بهدف إعطاء كل شعب ما يكفى من الوقت والتجربة قبل الوصول إلى

الهدف المنشود. وحتى تصبح الوحدة ناجحة، يجب وضع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى عين الاعتبار، بالإضافة إلى الاتجاهات الفلسفية الموجودة بكلتا الدولتين. وهذه ضرورة واجبة، وإلا فإن أى تحرك نحو الوحدة سوف يكون بلا جدوى إذ يبدأ من فراغ».

وبالنسبة إلى علاقات مصر بالاتحاد السوفييتى، فقد ذكرت فى مجلس الشعب أنها تمثل جزءا خاصا من سياستنا الخارجية، حيث إن للقوى العظمى وزنًا خاصًا فى حياتنا اليومية.

وبالإضافة إلى أن القوى العظمى تسيطر على إمكانيات غير عادية، فإنها تؤثر فى تطور الأحداث، ويجب ألا تتأثر علاقاتنا بموسكو وواشنطن بالتجارب السابقة، ولكن يجب النظر إلى المستقبل. . ويجب أن نوسع دائرة تعاوننا فى كل المجالات، واضعين فى اعتبارنا فى نفس الوقت أنه سوف تكون هناك دائما نقاط للخلاف ونقاط للاتفاق.

وكانت علاقات مصر بالولايات المتحدة أصبحت قوية:

«من الملاحظ أن علاقاتنا الثنائية تزداد يوميا بصورة إيجابية داخل الحدود الضرورية، بحيث لا يؤثر نمو هذه العلاقات بصورة سيئة فى مقدرتنا على التصرف بحرية بأفضل طريقة ممكنة. وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل مساعدات مالية كبيرة لدعم الاقتصاد المصرى، وقد وصلت المساعدة الأمريكية لمصر إلى مليار دولار عام ١٩٧٦. وهى تزيد عن مقدار المعونة التى تقدمها الولايات المتحدة لأى دولة أخرى ما عدا إسرائيل».

وعلى الرغم من هذه العلاقة مع الولايات المتحدة، لم تفقد مصر حرية العمل. . وهى لم توافق كلية بالتأكيد على سياسات واشنطن. . وبصفة خاصة لم تتفق مصر مع السياسة الأمريكية التى تؤيد إسرائيل بصفة كاملة؛ فقد كان العناد الإسرائيلى يجعل هذا التأييد غير مبرر، ولا يمكن فى النهاية أن يقلل من مركز الولايات المتحدة فى العالم العربى.

ولم تكن علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتى بنفس القوة فى ذلك الوقت، وعلى الرغم من هذا:

«نحن مستعدون لتجاوز العقبات الماضية والحاضرة التى منعت حدوث تطور صحى للعلاقات المصرية السوفييتية.

ونحن لا نستطيع أن ننسى الإنجازات الإيجابية التى نجمت عن العلاقات المصرية السوفييتية خلال العشرين السنة الماضية .

ونحن مستعدون لنسيان الجوانب السلبية» .

وفى هذا الصدد ذكَّرت أعضاء مجلس الشعب بأن الرئيس السادات كان قد أعلن قبل ذلك بفترة قصيرة عن استعداده للجلوس مع بريچنيف لتسوية كل الخلافات وحل كل المشكلات المتعلقة بالعلاقات المصرية السوفييتية .

وكنت أعلم جيدًا أن تنفيذ سياسة خارجية مؤسسة على هذه المبادئ الواضحة لن يكون سهلا ؛ فالسياسة التى تحافظ على علاقات متوازنة مع القوتين العظميين لن تُرضى أيّا منهما . . كما أن الدور الرئيسى الذى تقوم به مصر فى العالم العربى يمكن أن يثير ببساطة مخاوف من السيطرة لدى جيراننا . وحيث إننا لا نستطيع تجنب ظهور معارضة كاملة لسياستنا الخارجية الجديدة، فقد قررت منذ البداية أنه بمقدورنا على الأقل أن نقلل المعارضة بتكوين قدر كبير من الثقة فى الداخل والخارج بحيث لا يبقى شك فى ذهن أى شخص بأهدافنا . . ففى الداخل جعلت سياستى أن أقيم حوارا مستمراً مع مجلس الشعب والصحافة . . وكنت فخوراً جدّا بالفعل لأن كلاً من هاتين المؤسستين بدأت فى الثقة بى ، حيث سلمت المؤسستان بأن السياسات التى ننفذها كانت فى الواقع هى نفسها السياسات التى وصفتُها وشرحتُها لهما . . فمثلا ذكرنى مجلس الشعب بالاسم فى تقييمه السنوى لسياسة الحكومة معربا عن تقديره وتأييده الكامل، وإعجابه بالسياسات التى كنا ننتهجها أنا وزملائى ، وأصبحت هذه عادة وإن لم يسبق لها مثيل ، حيث إن مجلس الشعب لا يذكر عادة وزراء بالتحديد فى تعليقاته الرسمية على سياسات الحكومة . ولم يكن من الصعب تحقيق هذا الإحساس بالثقة . . فعندما كنت أتحدث إلى مجلس الشعب أو إلى إحدى لجانه ، كنت ببساطة أتحدث بصراحة وبصورة مباشرة دون اللجوء إلى الوعود الزائفة ، والبلاغة اللفظية ، وكنت فى كل عام فى شهر يناير أدلى ببيان أمام مجلس الشعب يغطى السياسة الخارجية لمصر بتفاصيل كثيرة . وفى كل مرة تظهر الحاجة إلى هذا كنت أذهب إلى المجلس ، إما لإطلاعه على أمر ما ، وإما لأجيب عن استفسارات .

وأشعر بالفخر إذ أقول : إن سمعة وزارة الخارجية المصرية كانت رفيعة جدّا فى تلك الفترة ، وإن أى شخص فى الداخل أو الخارج كان يستفسر من وزارة الخارجية إذا أراد إيضاحا حول موقف مصر ، ولا يستفسر من رئاسة الجمهورية أو هيئات أخرى .

والثقة هى أهم ما يعتمد عليه السياسى، ويجب على السياسيين الكبار ألا يدلوا بتصريحات تتناقض تماما مع موقفهم الحقيقى، أو يعطوا وعودا لا يمكن أن يفوا بها؛ فليس هناك شيء أكثر قيمة للسياسى من مكانته الراسخة كشخص موثوق فيما يقوله، فالدبلوماسيون والسياسيون الذين يتعامل معهم - بالإضافة إلى الصحافة - يعرفون سريعا مَن يمكنهم الثقة به ومَن لا يمكن الاعتماد على ما يقوله. إن السياسى الذى يتمتع بقدر كبير من الثقة يتمتع أيضًا بمكانة فريدة تجعله يحصل على معلومات حقيقية من زملائه فى جميع أنحاء العالم؛ لأنهم لا يخشون أن يكشف عن هذه المعلومات أو عن مصدرها.

وهناك مثل حى تماما عن فعالية هذه الثقة فى حادثة ضمت «برونو كرايسكى» مستشار النمسا الذى عرفتُه واحترمتُه منذ فترة طويلة. . فقبل بضعة أيام من حرب أكتوبر، طلب منى الرئيس السادات أن أسافر لأقابل كرايسكى فى ڤيينا. وكان المستشار النمساوى مشغولا بعمق فى ذلك الوقت بحادثة معسكر شوناو الشهيرة، وهو معسكر للمهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتى إلى النمسا، وكانت إسرائيل قد بدأت فى القيام بدور كبير أكثر مما ينبغى هناك، حيث كانت تحاول أن تدير المعسكر، وتمارس ضغطا كبيرا على المهاجرين ليهاجروا إلى إسرائيل بدلاً من هجرتهم إلى أى دولة أخرى يختارونها بأنفسهم.

وفى الواقع، كانت محاولات إسرائيل تولّى شئون المعسكر بصورة كاملة تمثل تهديدًا للسيادة النمساوية على جزء من أراضى النمسا؛ فقرر كرايسكى إغلاق المعسكر ليتعرض على الفور لاتهام من إسرائيل - ومن جولدا مائير شخصيا والمنظمات الصهيونية فى كل مكان - بأنه خضع أمام تهديدات فلسطينية. . وكان هدف زيارتى هو أن أعرب لكرايسكى عن تأييدنا فى محاولة لمواجهة الضغوط الموالية لإسرائيل عليه.

وكان كرايسكى - وهو يهودى - يشعر بإساءة عميقة وغضب بسبب الحملة المثارة ضده والتى شنتها إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة. وحاولت أن أطمئنه، فقلت له عرَضا ألا يقلق كثيراً لأن معسكر شوناو سوف يحتل عناوين الأنباء ليوم أو يومين ثم يُنسى سريعًا حين تسرق أحداث أخرى الأضواء. . وقلت: إن الموقف فى الشرق الأوسط متوتر جدًا وسرعان ما سيتركز الاهتمام العالمى هناك.

وقد جرى هذا الحديث يوم الخامس من أكتوبر، أى فى اليوم السابق لعبور قناة السويس. وقد وجدت صعوبات فى عودتى لمصر بعد هذه الزيارة، فلم أستطع استكمال

السفر جوا من روما بسبب إضراب فى مطارها، وفى اليوم التالى ألغيت كل الرحلات المتوجهة إلى القاهرة، مما اضطرنى إلى الطيران إلى ليبيا، ثم أستقل سيارة إلى القاهرة فى رحلة شاقة استغرقت ست عشرة ساعة. وعلى أية حال فقد أخذ كرايسكى كلماتى بجدية. . فبعد رحيلى مباشرة قام بجولة يلقى خلالها كلمات تأييد لمرشحيه فى الانتخابات القادمة، وفى خطبه تلك أبرز احتمالات الخطر الوشيك لوقوع انفجار فى الوضع فى الشرق الأوسط. وعندما حاول زملاؤه التقليل من هذه الاحتمالات حيث رفضوا ما قلت على اعتبار أنه مجرد مبالغات معتادة، قال المستشار كرايسكى: «لا . . إن فهمى رجل جاد جداً، وهو لا يقول شيئا كهذا دون أن يكون هناك شىء ما يدور فى ذهنه». وفى السادس من أكتوبر عندما انتشرت أنباء الضربة التى وجهها الجيش المصرى، أوضح كرايسكى لزملائه أنه كان على حق حين أخذ كلماتى على محمل الجد.

وبعد هذا ببضع سنوات، وفى أحد الاجتماعات الدولية الاشتراكية، وفى وجود جولدا مائير، قص كرايسكى نفس القصة. . فاستشاطت مائير غضبًا واتهمته بأنه خائن، حيث قالت إنه كيهودى كان يجب عليه أن يبلغ الزعماء الإسرائيليين بما قلته ليمكنهم من اتخاذ إجراءات احتياطية على الفور.

وتظل هذه الحادثة فى رأيى مثالاً هامًا على أهمية الثقة، فبالنسبة إلى كرايسكى كانت الثقة بشخصى تعنى أنه يستطيع أن يأخذ كلماتى على محمل الجد، وبالتالى فقد كان لديه تحذير مسبق بأن شيئًا ضخمًا سوف يحدث فى الشرق الأوسط. وبالنسبة إلىّ كانت الثقة به تعنى أنه بإمكانى أن ألمح إليه بأن أحداثا جساما على وشك أن تقع، ولدىّ ثقة كاملة بأنه لن يستخدم هذه المعلومات ليضر بمصر.

ومن المستحيل أن أستطيع تقديم وصف مفصل لكل الخطوات التى قمت بها بموافقة صريحة من السادات أو بغيرها لتنفيذ سياسة مصر الجديدة خلال السنوات الأربع التى شغلت خلالها منصب وزير الخارجية. . وكنا قد عدنا إلى عملنا الطبيعى. . ويكفى أن أقول مثلا إنه خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تبادل الرئيس السادات نفسه ١٦٨ رسالة من رئاسة الجمهورية مع نظرائه فى جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى هذا فقد زار فرنسا وإيران والنمسا وأوغندا والولايات المتحدة وبريطانيا، بالإضافة إلى كل الدول العربية تقريبا. . وفى نفس الفترة استضافت مصر أربعة عشر رئيس دولة وما لا يقل عن ٣٤ وزير خارجية. . وعلاوة على هذا استقبلت مصر ٦٤ شخصية هامة فى مهام رسمية و١٢ وفدا على مستوى أقل. . كما وصلت إلى القاهرة وفود برلمانية عديدة للاتصال بأعضاء فى

مجلس الشعب. وخلال عام ١٩٧٦ أرسل الرئيس السادات ١١٦ رسالة من الرئاسة وتلقى ١٠٤، وقام ١٧ من رؤساء الدول والحكومات بزيارات رسمية لمصر. وظل عدد كبير من وزراء الخارجية يتوافدون على القاهرة، كما كان وزراء الخارجية العرب يأتون إلى القاهرة ويغادرونها وكأنهم فى بلادهم. . ومن بين هذا العدد الضخم من الاتصالات والمبادلات سوف أختار عدداً قليلاً فحسب من أهمها، وبما يختص بسياسة مصر فى العالم العربى وجهودنا لضمان علاقات أوثق مع بعض الدول الأوروبية والآسيوية والإفريقية، ثم أناقش بتفاصيل أكثر، وفى فصول منفصلة، علاقاتنا مع القوتين العظميين منذ بدأ الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى السيطرة على الوضع فى الشرق الأوسط.

وفيما يختص بسياستنا فى العالم العربى، يتحدث ما فعلته مصر عن نفسه فى تلك الفترة. لم يكن هناك أى خلاف بيننا وبين أى زعيم عربى، ولكننا كنا نفتح أبوابنا على مصاريعها لهم جميعا. . وبهذا وصلنا إلى مرحلة يمكننا فيها أن نناقش بصراحة أية مشكلات مع أشقائنا على كل المستويات. . وقد زرنا ـ الرئيس السادات وأنا ـ كل الدول العربية عدة مرات، وكنا دائما نجرى محادثات بناءة جداً. . لم تكن هناك مشكلة لا نستطيع مناقشتها بصراحة وحلها مع زملائنا. . وحينما نذهب كنا نجد قلوبا مفتوحة واعترافا كاملا بمساهمة مصر الكبيرة فى القضية العربية.

وقد نبع هذا الاعتراف فوق كل شىء من حرب أكتوبر.

وفى هذا الصدد يجب أن نذكر هنا أنه بينما قامت مصر بمساهمة كبيرة بصورة لاشك فيها، فإن عددا من الدول العربية بذل قصارى جهده لدعم مصر. . وقد قدمت الدول المنتجة للبترول مساهمة كبيرة بأن قررت بصورة إجماعية أن تفرض حظراً على البترول. . ولا يمكن لمصر سوى أن تذكر الدور الذى قام به كلٌّ من الملك فيصل عاهل السعودية والشيخ زايد حاكم الإمارات العربية المتحدة بالعرفان. . وقد سافر الرئيس الجزائرى بومدين شخصيا إلى موسكو وعرض على الاتحاد السوفييتى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى نقدا فى محاولة لإقناعه بأن يرسل إلى مصر وسوريا المساعدة العسكرية التى تحتاجان إليها. . ويظل كرمه فى الذاكرة لأنه اضطر إلى اقتراض هذه الأموال، كما ساعدت دول أخرى بإرسال قوات إلى الجبهة.

كان لجهودنا فى الشرق الأوسط ـ كما قلت من قبل ـ هدفان رئيسيان: بناء شبكة من التحالفات، وبالتالى تكوين حزام أمان حول مصر، والمحافظة على الوحدة العربية حتى

نضمن استقلالنا الحقيقى ونكون فى وضع يسمح لنا بالتفاوض بشأن تسوية دائمة وشاملة للصراع فى الشرق الأوسط. . ويجب أن أوضح أن الوحدة العربية لا تعنى مجرد الوحدة بين الدول الموجودة بالفعل، ولكن أيضا مع الفلسطينيين لمساعدتهم على ممارسة حقهم فى تقرير المصير وتكوين دولة.

وقد كانت مهمة بناء حزام أمان حول مصر مهمة بعيدة المدى، ولم نكن نأمل فى تحقيقها فى غضون بضعة أشهر أو حتى سنوات. . غير أننا قمنا ببعض الخطوات بالنسبة إلى السودان وسوريا وليبيا، وكانت النتائج مشجعة.

وكان هذا صحيحًا بصفة خاصة بالنسبة إلى علاقتنا بالسودان، الدولة التى نرتبط بها بصورة وثيقة؛ بسبب اعتمادنا المشترك اقتصاديا على نهر النيل، وبسبب روابط تاريخية قائمة منذ زمن بعيد، وإن كان هناك خوف السودانيين من السيطرة المصرية. وعلى أية حال فقد أدرك الرئيس نميرى فى تلك الفترة أن استقرار نظامه يعتمد على مصر.

وفى فبراير عام ١٩٧٤ كنا قد استطعنا أن نتخذ خطوة أولى نحو علاقات أوثق بتوقيع تعاون اقتصادى وثقافى، غير أننا لم ندفع الرئيس نميرى أكثر من هذا، إذ شعرنا أنه لم يكن مستعدا لذلك. . وعلى أية حال فقد بدأت فى العام التالى مجموعة حوادث تقنع نميرى بأنه يحتاج إلى مساعدة مصر. . فأولا: شعر نميرى أنه معرض لتهديد مجموعات فلسطينية فى أزمة أثارها مقتل دبلوماسيين أمريكيين، فكان السفير الأمريكى «كليو نويل» و«جورج مور» قد قتلا فى الخرطوم فى مارس عام ١٩٧٣، وكان هناك اشتباه فى أن رجلين اعتقلا كانا على علاقة بمنظمة فلسطينية.

وتحت تأثير ضغط أمريكى، اضطر نميرى إلى محاكمة المتهمين.

وكانت المحاكمة فى يونيو عام ١٩٧٤. وعند نهاية المحاكمة اتصل بى نميرى فى أحد الأيام تليفونيا قائلا: إن قرار المحكمة سوف يصدر فى اليوم التالى، وأن المتهمين سوف يعلن أنهما مذنبان، وأنه يخشى من المزيد من الهجمات الإرهابية إن أعلن هذا القرار. . ولما كنا نعرف كيف كان الوضع السياسى فى السودان محاطا بالمخاطر قلت لنميرى: إننا سوف نرسل طائرة عسكرية لتأخذ المتهمين من السودان ليفض يديه منهما ما دام الحكم الذى سوف يصدر ضدهما ليس الإعدام. . فوافق وأخذنا الرجلين إلى القاهرة. . وفى الشهور التالية وقعت محاولات انقلاب أخرى فى السودان وتم الكشف عن المزيد من المؤامرات. وبحلول يوليو عام ١٩٧٥ كان نميرى قد بدأ يفكر فى احتمال توقيع معاهدة

دفاع مشترك مع مصر من أجل تعزيز هذا الوضع . . وأبلغ السادات بأنه مستعد لتوقيع معاهدة من هذا النوع على الفور، وذلك عندما توقفنا فى الخرطوم فى طريقنا إلى حضور مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى كمبالا . وفى الصباح التالى على أية حال كان نميرى قد غيّر رأيه ولم يذكر هذه المسألة . . ومن ناحيتنا لم نحاول الضغط عليه .

وكان العامل الحاسم الذى أدى فى النهاية إلى توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان هو محاولة خطيرة جداً للانقلاب فى يوليو عام ١٩٧٦ . . فقد كان نميرى قد نجا من الاغتيال حين عاد من رحلة فى الخارج قبل موعده، غير أن قتالا عنيفا اندلع ولم يتم إخماده سوى بمساعدة قوات مصرية سارعنا بنقلها جوا إلى السودان .

وحال أن هدأ الوضع الداخلى، طار نميرى إلى الإسكندرية . . وكنت أعرف أن الوقت قد حان لتوقيع اتفاق دفاع مشترك، ولكننى كنت أعرف أيضا أن نميرى الذى كان يخشى دائما من السيطرة المصرية سوف يفضل دخول طرف ثالث فى هذا الاتفاق . ولهذا السبب كنت أحمل فى حقيبة أوراقى مسودتين للمعاهدة، واحدة تشمل ثلاثة أطراف هى مصر والسعودية والسودان، وأخرى لمعاهدة ثنائية بين مصر والسودان . . وكت أعرف جيداً أن السعوديين لن يوقّعوا مثل هذا الاتفاق الثلاثى .

وحيث إن السعوديين يطمحون هم أنفسهم إلى أن يؤدوا دوراً رئيسياً فى العالم العربى بفضل ثروتهم، فإنهم كانوا ينظرون إلى مصر كمنافس خطير، وهى وفق كلمات محلل سياسى «كبيرة جداً ، وقوية جداً، ومقدامة جداً» . وحتى لو وافق السعوديون على التوقيع فإن الولايات المتحدة ما كانت تسمح لهم بفعل هذا أبداً ؛ خشية أن يؤدى مثل هذا التحالف الوثيق بين القوة المصرية والثروة السعودية إلى تقليل كبير فى الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط . . وهكذا لم أكن أعتقد قَطّ أن هذا الاتفاق الثلاثى سوف يوقَّع، غير أننى كنت أريد أن أوضح لنميرى أنه من المستحيل وجود طرف ثالث يقبل التوقيع على اتفاق ثنائى .

وفى يوم ١٦ يوليو سافرنا إلى الرياض وقدمنا الاتفاق الثلاثى إلى السعوديين، وعلى الفور عقدوا اجتماعا للعائلة المالكة حول هذه القضية، وكما هو متوقع عادوا إلينا بالإجابة بأنهم لن يوقعوا . وعلاوة على هذا مارسوا ضغطا كبيرا على نميرى بألا يدخل فى اتفاق مع مصر . . وكان هذا هو ما نحتاجه ؛ إذ غضب نميرى من محاولة السعوديين بأن يقولوا له ماذا يفعل وطلب عقد اجتماع عاجل معنا . وتركناه يشكو السلوك السعودى . وعندما انتهى حديثه أخرجتُ مسودة للدفاع المشترك من حقيبتى . . وقد سرّه هذا الاتفاق فوقّعه

فورا ونحن فى الرياض، وكان تاريخ الوثيقة نفسها على أية حال هو ١٥ يوليو ١٩٧٦ فى الإسكندرية. وأصبحت هذه المعاهدة التى تظل لمدة خمسة وعشرين عاما هى أساس تعاون وثيق جداً بين مصر والسودان، وظلت دون تغيير حتى يومنا هذا. . وهكذا تم ضمان الجانب الجنوبى.

ولم تكن الجهود المبذولة لضمان الجناحين الشرقى والغربى بنفس النجاح أو دائمة بنفس الصورة، ولكننا أحرزنا تقدما ذا قيمة. وكما سوف نرى فيما بعد، فبحلول أواخر عام ١٩٧٧ نجحنا على الأقل فى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، أما بالنسبة إلى سوريا فقد كانت علاقتنا تواجه لحظات كثيرة من التحسن والسوء، ولكن قبل نهاية عام ١٩٧٦ أصبحت علاقتنا طبيعية مرة أخرى.

كانت المشكلات التى نواجهها مع السوريين تنبع بصورة أساسية من خوفهم من أن توقع مصر اتفاق سلام منفصلاً مع إسرائيل، حيث تحصل على سيناء وتترك سوريا دون أن تستعيد الجولان.

وهكذا كان السوريون يفسرون أى مبادرة مصرية كعلامة على أن مصر تعقد سلاما مع إسرائيل. وكانوا عادة ما يبالغون فى رد فعلهم. وقد ناقشنا من قبل الحملة التى شنتها سوريا ضد مصر بسبب توقيع فك الاشتباك الأول مع إسرائيل. . وقد بدءوا حملة أخرى للتشهير مماثلة للحملة الأولى عندما وقَّعنا اتفاق فك اشتباك ثانيًا فى سبتمبر عام ١٩٧٥. . ومرة أخرى تركنا لهم بعض الوقت لينفسوا عن غضبهم، حيث كنا نعرف أنهم فى النهاية سوف يرون أنه لم يكن هناك مبرر لخوفهم. وفى الواقع بحلول ذلك الوقت كان مؤتمر قمة عربى يضم ست دول قد عُقد فى الرياض فى أكتوبر عام ١٩٧٦. . وكانت سوريا مستعدة للتصالح مع مصر. وأكد مؤتمر أوسع عُقد فى القاهرة بعد بضعة أيام فحسب من ٢٥ إلى ٢٦ أكتوبر هذا التصالح. والحادثة التالية تكشف الكثير فى هذا الصدد: خلال الاجتماع الذى عُقد لمناقشة الأزمة فى لبنان، قررت أن أطرح مسألة تجديد تعيين محمود رياض - وهو مصرى - أمينا عاما للجامعة العربية. . ولم تكن فترة محمود رياض فى الجامعة سوف تنتهى قبل ستة أشهر أخرى، ولكننى كنت أشعر بالقلق بسبب شائعات تقول: إن دولاً عربية قد قررت بإيعاز من سوريا والأردن أن تختار شخصية غير مصرية لشغل منصب الأمين العام القادم للجامعة. . وأردت أن أضع نهاية لهذه الحملة، وأن أوضح فى نفس الوقت أن مصر ما زالت مركزا للعالم العربى، وأن زعامة الجامعة العربية من حق مصر. ودون أن أبلِّغ أنا من السادات أو محمود رياض، ذهبت مباشرة إلى حافظ الأسد

وطلبت منه أن يضع مسألة إعادة انتخاب محمود رياض فى جداول أعمال مؤتمر القمة، وكذلك أبلغت الملك حُسينًا بطلبى . . ووافق الأسد والتزم بكلمته، فقد قدم رسميا الاقتراح بإعادة انتخاب محمود رياض . . وأيد حسين الاقتراح . . ولما وجد الأعضاء الآخرون فى المؤتمر أن كلاً من الأسد وحسين وافقا على إعادة انتخاب محمود رياض ـ وقد كان من المفترض أنهما يقفان ضد هذا ـ فإن الأعضاء الآخرين وافقوا أيضا على الاقتراح . . وهكذا أعيد انتخاب رياض بالإجماع .

ومرة أخرى أظهرت مصر ما لها من مكانة . . واتضح أيضا أننا قد تصالحنا مع الأسد .

ولإظهار المزيد من النيات الطيبة، وافق الأسد يوم ٢٧ أكتوبر أيضا على تعيين الفريق الجمسى كرئيس للقيادة العسكرية المصرية السورية المشتركة، وكانت هذه القيادة كما يذكر القارئ قد تكونت قبل حرب أكتوبر، غير أنها ظلت غير عاملة منذ نهاية الحرب، وكان وجودها قد أصبح غير ملموس أكثر منذ وفاة القائد الأول الفريق إسماعيل، بعد أن كان الأسد يرفض الاعتراف بتعيين السادات للجمسى ليحل محل إسماعيل .

وبعد بضعة أسابيع تقدمت العلاقات السورية المصرية خطوة أخرى، حيث وصل الأسد إلى القاهرة فى زيارة رسمية . وفى يوم ٢١ ديسمبر وقَّع الأسد والسادات اتفاقا بتشكيل قيادة سياسية مشتركة بين البلدين، بالإضافة إلى ست لجان لتنسيق شئون الدفاع والسياسة الخارجية والتمويل والمعلومات والتعليم والتشريع . وفى فبراير عام ١٩٧٧ انضم السودان إلى هذه القيادة السياسية . . وبالتأكيد لم يكن معنى هذا أننا نجحنا فى تشكيل حزام الأمان حول مصر، غير أنه من المؤكد أن الأمور كانت تجرى فى الاتجاه السليم .

وبالإضافة إلى إبرام الاتفاقات التى ناقشتُها فيما سبق، اتخذتُ أيضا بعض الخطوات الرئيسية لتنفيذ خطتى لخلق حزام أمان قوى حول مصر . . فقد طلبتُ بصورة محددة من الفريق الجمسى ـ الذى كان فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع ـ أن يعد خططا مفصلة لكيفية تنفيذ مثل هذا المفهوم من الناحية العسكرية . وكانت هذه الخطط تعتمد على تشكيل وحدات عسكرية مصرية خاصة مستعدة للتدخل للمحافظة على الأمن فى نطاق هذا الحزام حول مصر . . وكان الفريق الجمسى ـ وهو من العسكريين ذوى الكفاءة والخبرة المهنية العالية ـ ذا مؤهلات بارزة لإعداد مثل هذه الخطط، وقمت أيضا بجس نبض الولايات المتحدة فيما يتصل بمفهومى عن حزام الأمان هذا، حيث ناقشت هذا مع كيسنجر، ثم فيما بعد مع خلفه سيروس فانس . ولم يكن أيهما ضد الفكرة، مما

أدهشنى بعض الشىء، غير أنه كان واضحا أيضا أنهما غير مستعدين لدراسة هذا الأمر بجدية. ومن المفارقة أن مفهوما مماثلا إلى حد بعيد تبنته فيما بعد الولايات المتحدة، وهو فكرة تشكيل سلسلة من «التسهيلات»، وتكوين قوات أمريكية متحركة تحافظ على الأمن فى الشرق الأوسط.. غير أن هذا المفهوم استقبل بصورة سيئة فى العالم العربى؛ لأن الأمن بالنسبة إلى العرب لا يمكن أن يعنى سوى الحماية من العدوان الإسرائيلى، كما أن الوجود الأمريكى يعتبر تعديا على سيادتنا.. وسوف يكون من الأفضل بكثير لو عملنا على تنمية أحزمة الأمان الخاصة بنا، وتدعيم قواتنا المتحركة الخاصة لحماية سيادتنا.

وكان العنصر الآخر الهام فى سياستنا فى العالم العربى فى ذلك الوقت هو الجهد المبذول لتقوية مركز منظمة التحرير الفلسطينية؛ ليساعدها على الحصول على الاعتراف بها دوليا. وكانت الخطوة الأولى التى ناقشتها من قبل هى الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطينى فى اجتماع القمة فى الرباط، وقد أدَّت مصر الدور البارز فى الترتيب لهذا الاعتراف.. ومنذ ذلك الوقت أحرزت المنظمة تقدما كبيرا فى الحصول على اعتراف دولى بها.

وقد سُمع الصوت الفلسطينى لأول مرة من على منبر الأمم المتحدة عندما ألقى ياسر عرفات خطابه الشهير يوم ١٣ نوفمبر عام ١٩٧٤. وبعد بضعة أيام من هذا أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٦ الذى يعترف بحق الشعب الفلسطينى كطرف رئيسى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالاتصالات اللازمة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفى نفس اليوم أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٧ الذى منح المنظمة مكانة المراقب فى الأمم المتحدة. وقد عملت مصر من أجل كسب التأييد لهذه القرارات، كما منحت المنظمة تأييدها الكامل.

وفى ديسمبر عام ١٩٧٥ عندما شن الإسرائيليون غارات على معسكرات الفلسطينيين فى جنوب لبنان، أدَّت مصر دورا أساسيا لضمان اشتراك منظمة التحرير فى مناقشات مجلس الأمن حول المشكلة. وبناء على اقتراحنا أقر مجلس الأمن القرار ٣٨٣ الذى دعا منظمة التحرير للاشتراك فى المناقشات حول الاعتداء الإسرائيلى. ومن الجدير بالذكر هنا أنه عندما أقر المجلس هذا القرار، انسحب المندوب الإسرائيلى لمدة يومين، ليعود على الفور حين علم أن المنظمة قد مدت تأثيرها على الاجتماعات فى غيابه.

كما كانت مصر أيضا مسئولة عن تحويل مكانة المنظمة فى الجامعة العربية من المراقب

إلى العضوية الكاملة فى عام ١٩٧٦ . وقد وجهتُ رسالة شخصية بهذا إلى الجامعة العربية، وقد قَبِلَ الاقتراح كل وزراء الخارجية الآخرون. وفى تلك الفترة أحرزت المنظمة أيضا تقدما كبيرا فى الحصول على اعتراف عدد كبير من الدول . . وكنت مسئولا عن بعض هذه الخطوات.

وقبل ذلك، وبالتحديد فى مارس عام ١٩٧٤، كنت قد حصلت من جروميكو على تصريح بأنه ينبغى أن يمثّل الفلسطينيون فى مؤتمر چنيف. وفى أكتوبر عام ١٩٧٤ أقنعت السوفييت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين.

ورتبت لاجتماع بين ياسر عرفات ووزير الخارجية الفرنسى جان فيكتور سوفانيارج فى بيروت يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٤، واجتماع آخر بين عرفات وجيرهارت شرود رئيس لجنة العلاقات الخارجية لبرلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية فى ديسمبر عام ١٩٧٤ . ثم التقى وزير الدولة الألمانى للشئون الخارجية والمتحدث الرسمى باسم منظمة التحرير فى بيروت فى سبتمبر عام ١٩٧٥ فى العاصمة اللبنانية. وعندما قام الرئيس المكسيكى لويس أيشيفريا بزيارة رسمية إلى مصر فى أغسطس عام ١٩٧٥، أقنعته بلقاء ياسر عرفات شخصيا.

وكخطوة نهائية عندما تكلم الرئيس السادات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٥، طلبت منه أن يقدم بصورة رسمية قرارا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر السلام فى چنيف، بحيث تكون على قدم المساواة مع كل الأطراف الأخرى . . وتم إقرار هذا تحت اسم القرار رقم ٣٣٧٥ فى العاشر من نوفمبر عام ١٩٧٥ . . ويقتضى هذا القرار أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة عن الشعب الفلسطينى للاشتراك فى كل الجهود والمحادثات أو المؤتمرات التى تدور حول الشرق الأوسط، كما دعا القرار أمين عام الأمم المتحدة إلى إصدار تعليماته إلى رئيس مؤتمر چنيف لاتخاذ الخطوات المناسبة لدعوة ممثلى المنظمة لحضور جلسة لمؤتمر السلام فى چنيف.

وكان من المستحيل بطبيعة الحال جعل الولايات المتحدة تعترف بمنظمة التحرير فى ذلك الوقت أو توافق على اشتراك المنظمة فى مؤتمر چنيف، إلا أننا حاولنا بالفعل أن نهدئ الرأى العام الأمريكى فى هذا الصدد بعض الشىء. وكان من إحدى المحاولات الرئيسية التى بُذلت، الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات فى واشنطن أمام جلسة مشتركة لمجلسى الشيوخ والنواب الأمريكيين فى الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٥ . وقد أعددتُ هذا الخطاب بنفسى وأعدت كتابة مسودته ستًا وعشرين مرة لأوضح الحجج التى تعتبر لصالح منظمة

التحرير، وتَلَقَى إعجابا لدى الأمريكيين، حيث ذكّرتهم بكفاحهم من أجل تقرير مصيرهم فى الماضى، وما قاله الرؤساء الأمريكيون دفاعا عن حقوق الإنسان. وقبل أن يُلقى السادات الخطاب عرضت نصه على أيلتس وسيسكو، وطلبت منهما تعقيبهما عليه كأمريكيين، ورأيهما عن كيفية تلقى الكونجرس لمثل هذا الخطاب، وما إذا كانت لديهما اقتراحات إضافية. . وأسعدنى أنهما أعجبا بالخطاب. وقد كان الرئيس السادات أول زعيم عربى يتحدث أمام جلسة مشتركة لمجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين، وكان من المناسب أن تكون نقطة التركيز الرئيسية فى هذا الخطاب هى قضية فلسطين.

إن ما ناقشته فيما سبق يمثل فقط جزءا من الخطوات التى اتخذتها مصر فى العالم العربى، ولصالح الفلسطينيين فى تلك الفترة. . وسوف يكون من المناسب على أية حال أن أوضح للقارئ إلى أى مدى تغير العالم العربى وتقدم نحو الوحدة فى تلك الفترة، وفوق كل شىء إلى أى مدى تحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية. . فبحلول عام ١٩٧٧ كانت المنظمة قد أصبحت عضوا كاملا مشتركا فى الصراع فى الشرق الأوسط، ولم يعد من الممكن التحدث عن سلام شامل فى المنطقة دون موافقة المنظمة وخلق دولة فلسطينية.

ويكذّب التقدم الذى أحرزته المنظمة والاعتراف الذى حظيت به الزعمَ الإسرائيلى بأنها منظمة إرهابية وليست منظمة سياسية، وأنها لا تحوز تأييد الفلسطينيين.

وفى الواقع أن المنظمة حركة تحرير بكل معنى من المعانى، وهى مسئولة عن مستقبل شعب وأرضه وحقوقه.

وقد أثبت الفلسطينيون بدرجة كبيرة أنهم يرون المنظمة بهذا المعنى، وذلك خلال انتخابات عُمَد الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذى حدث تحت ظل الاحتلال الإسرائيلى. ونتيجة لهذا ظل الإسرائيليون منذ ذلك الوقت يحاولون إبعاد هؤلاء العمد. . كما أن معظم الدول الأجنبية والمنظمات الدولية أيضا أظهرت أنها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرير مشروعة، ومنحتها اعترافا رسميا. . وليس هناك سوى إسرائيل التى تصر ببساطة على أن المنظمة مجموعة إرهابية.

ومن خلال تجربتى الشخصية تيقنتُ أن كل ممثلى منظمة التحرير الذين قابلتهم وعملت معهم ذوو تفكير سياسى، وهم مثقفون يعملون من أجل تحقيق سلام أصيل وعادل لوضع نهاية لمحنة شعبهم. وقد تولى ياسر عرفات (أبو عمار) مسئولية رئاسة منظمة فتح بكفاءة

وفعالية ودون انقطاع منذ عام ١٩٦٨ ، وأبو عمار رجل ذو طبيعة إنسانية عميقة، وهو سياسى حقيقى بكل معنى من المعانى . . وهذا هو سبب بقائه رغم النضال الطويل الصعب ضد كل التيارات والتيارات السرية فى الحركة، وعلى الرغم من كل المخاطر المادية والسياسية. وليس أبو عمار هو الرجل العظيم الوحيد فى المنظمة، فمن بين الذين أثروا فىَّ كثيرًا: صلاح خلف «أبو إياد»، وفاروق قدومى «أبو لطف»، ومحمود عباس «أبو مازن»، وخالد الحسن «أبو سعيد»، وعلى حسن سلامة «أبو حسن»، وسعيد كمال، وجمال السوفانى، وأحمد صدقى الدجانى.

ومن الإنجازات الكبيرة الأخرى فى السياسة الخارجية المصرية فى منتصف السبعينات، إقامة علاقات وثيقة أكثر مع الدول الأوروبية الغربية الكبيرة. وكان ما أرمى إليه هو إقناع أوروبا الغربية بأن تقوم بدور نشط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط. وكنت أعتقد أنه يجب أن تطرح الدول الأوروبية اقتراحاتها الخاصة بدلا من مجرد التراجع ومنح الولايات المتحدة حرية التصرف فى الشرق الأوسط. وفى الواقع: إن هذا الدور الأوروبى سيكون مفيدا جدًا حتى للولايات المتحدة التى يعوقها النفوذ اليهودى والتزاماتها الموسَّعة تجاه إسرائيل عن التصرف فى مشكلة الشرق الأوسط. وهكذا وجهت كل اتصالاتنا مع الزعماء الأوروبيين إلى إقناعهم بأن يشتركوا فى حل المشكلة بمزيد من الجهد. وبينما لم تنته عدم رغبة هذه الدول فى أداء دور نشط بين يوم وليلة، فإننا أحرزنا بعض التقدم كما سوف توضح الأمثلة القليلة التى سوف أوردها هنا.

لقد حققنا نجاحا حقيقيا فى علاقاتنا بفرنسا، وبدأ هذا بلقاء مباشر مع الرئيس فاليرى جيسكار ديستان فى أغسطس عام ١٩٧٤ . ولقد أعجبت به كثيرا فلم يكن صريحا مباشرا فحسب، بل لقد كانت لديه أيضا معرفة دقيقة بكل تفاصيل العلاقات المصرية الفرنسية.

وقد كان فريدًا فى هذه الناحية، فلم أتعامل قَطّ مع رئيس أمريكى أو أى رئيس آخر على هذا القدر من المعرفة بشأن المسألة التى نتناولها. . ولم يكن من اللقاءات التالية مع الرئيس الفرنسى إلا أن أعادت تأكيد هذه الانطباعات الأولى. كان الهدف من اللقاء الأول مع جيسكار هو إقناعه برفع الحظر عن الأسلحة الفرنسية إلى مصر، وكان هذا ضمن حظر شامل فرضه الچنرال شارل ديجول على تصدير أسلحة فرنسية إلى كل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط. ووافق جيسكار على رفع الحظر ضد مصر، وجذب هذا القرار الكثير من الاهتمام وعناوين الأنباء، كما أنه فتح الطريق أمام صفقة هامة لبيع الطائرات الميراچ، ومعدات عسكرية أخرى لمصر.

وحتى نبنى على هذه البداية الواعدة بالخير، رتبت لزيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام يقوم بها السادات لباريس اعتبارا من يوم ٢٧ يناير عام ١٩٧٥، وخلال هذه الزيارة طلب منى السادات بصورة غير متوقعة أن أحاول إقناع الرئيس جيسكار ليصدر إعلانا يقول: إن فرنسا مستعدة لأن تقدم إلى مصر معدات عسكرية تحل محل ما فقدته فى حرب أكتوبر. وقد دهشت بعض الشيء لأن السادات لم يُردْ أن يطرح هذه المسألة بصورة شخصية أمام جيسكار، ولكننى وعدت أن أبذل قصارى جَهدى.. ثم أبلغت وزير الخارجية الفرنسى سوفانيارج ـ وهو دبلوماسى ممتاز يتمتع بقدر كبير من الثقة ـ بهذا الطلب منه لينقله إلى جيسكار.

وأبلغنا جيسكار برده خلال اجتماع عُقد لمناقشة نص البيان المصرى الفرنسى الذى كان مقررا أن يصدر فى نهاية الزيارة. وبينما كان الرئيس الفرنسى يعقب على مسودة البيان المقترحة، قال إنه مستعد لأن يضمنها عبارة تفيد بأن فرنسا مستعدة لأن تقدم أسلحة إلى مصر تحل جزئيا محل الأسلحة التى فقدتها مصر خلال حرب أكتوبر، بالإضافة إلى أى صياغة أخرى نقترحها. ولم أكن أتوقع هذا، ولم تكن معى صياغة معدة. وعلى أية حال كانت مسودة البيان التى أعدها الفرنسيون شاملة بالفعل. وقد أشرت إلى الاتجاه الجديد الذى اتخذته العلاقات الفرنسية المصرية منذ زيارتى لباريس فى أغسطس عام ١٩٧٤.. كما أعرب البيان بوضوح عن شروط تحقيق سلام عادل فى الشرق الأوسط.. وكانت هذه تتضمن جلاء إسرائيل عن كل الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة لهم، وحق كل الدول فى المنطقة فى العيش بسلام داخل حدود آمنة. وكانت إضافة العبارة الخاصة باستعداد فرنسا لإعادة تسليح مصر قد جعلت البيان يحتوى كل شيء سعينا للحصول عليه، وقد رضى السادات تماما عن هذا فقد كانت الزيارة ناجحة تماما.. وتلاها المزيد من مبيعات الأسلحة لمصر، واشتراك فرنسا فى تنمية صناعة أسلحة عربية مركزها مصر، وتمولها بصفة أساسية دول الخليج، وزيادة التعاون الاقتصادى بين مصر وفرنسا.

وسوف أناقش هنا حادثة واحدة توضح أهمية علاقاتنا الجديدة مع فرنسا، واستعداد هذه الدولة لأن تؤدى دورا فى الشرق الأوسط، وقد حدث هذا فى أوائل عام ١٩٧٦ حيث كانت الأزمة فى لبنان قد أصبحت تهدد بالتفجر بما لا يمكن معه السيطرة عليها بالمرة. وقد ذهبت إلى باريس وقابلت جيسكار وطلبت منه أن تتدخل فرنسا بالفعل فى لبنان، وكان سبب هذا الطلب هو أن التدخل الفرنسى كان يمكن أن يكون مقبولا لكل

الأطراف المعنية من تدخل أى قوة أجنبية أخرى بسبب العلاقة طويلة الأمد بين فرنسا ولبنان. ومرة أخرى أبدى جيسكار فهمه الكامل للموقف، إلا أنه لم يكن راغبا فى أن تلتزم فرنسا بالتدخل الفعلى فى لبنان. ولما كنت أفهم مدى تعقيد المشكلة فقد قررت ألا ألح عليه، ولكن قررت أن أعود إلى مصر على الفور، خاصة وقد أبلغنى جيسكار أن لديه ارتباطات أخرى خارج باريس. وهكذا أبرقت بقرارى إلى الرئيس السادات حيث أبلغتُه بأننى سوف أعود إلى القاهرة بدلا من أن أقضى بضعة أيام فى باريس كما حثنى جيسكار. وفى الصباح التالى ذهبت إلى المطار، وكنت على وشك أن أستقل الطائرة حين تلقيت رسالة من قصر الإليزيه تقول: إن جيسكار ألغى رحلته، وإنه يريد أن أعود إلى باريس لمقابلته. فعدت لأعقد اجتماعا منفردا مع الرئيس جيسكار.. وكان من الواضح أنه أمعن التفكير فى هذه القضية، ودون أن يضيع وقتا كثيرا قال: إن فرنسا مستعدة للتدخل فى لبنان، ثم أوضح لى بالتفصيل مدى هذا التدخل العسكرى بما فيه من عمليات بحرية، إلا أنه أضاف قائلا: إن هذه الخطة سوف تنفَّذ فى حالة إيجاد الجو السياسى المناسب فحسب. ولقد سررت جداّ عندما عدت إلى القاهرة، ليس فقط لأن التدخل الفرنسى يمكنه أن يكون ذا أثر إيجابى على الأزمة فى لبنان نفسه، ولكن أيضا لأنه كان من المهم جداّ لنا أن ننهى احتكار القوتين العظميين للأمور فى الشرق الأوسط. وفى النهاية لم يتم التدخل الفرنسى؛ لأن الرئيس جيسكار قرر - حيث واجه المعارضة من سوريا والولايات المتحدة - ألا يثير عداء هاتين الدولتين.

ومع ذلك ظلت فرنسا أكثر دول حلف الأطلنطى اشتراكا من الناحية السياسية فى شئون الشرق الأوسط من أجل إيجاد تسوية عادلة لمشكلته.

وكانت جمهورية ألمانيا الاتحادية هى الدولة الثانية التى أقمنا معها علاقات جيدة فى تلك الفترة، وهى دولة كنت دائما أشعر بالارتباط بها بصفة خاصة، أو حتى بشوق خاص لها، منذ عُينت سفيرا لمصر لديها.. ولم أشغل هذا المنصب قَطّ لأننى عُينت فجأة وزيرا للسياحة ثم وزيرا للخارجية.. إلا أننى ظللت أشعر أنه يتعين أن تمنح مهمة إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية الأولوية القصوى. وفى الواقع لقد قمنا بأكثر من مجرد إعادة العلاقات الدبلوماسية؛ فقد أقمنا لجنة عليا مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين وتضم وزراء آخرين.. وكانت هذه اللجنة العليا تجتمع مرة فى السنة لإعادة تقييم العلاقات بين القاهرة وبون، وتشرف على إزالة العقبات بين الوزراء المختصين. ولم تحل اجتماعات اللجنة العليا محل الاجتماعات الأخرى ذات المستوى الأقل والتى كانت تجرى

بصفة مستمرة لمناقشة قضايا محددة، بل إنها قامت بدور التنسيق الشامل بحيث تقوّى العلاقات بين بون والقاهرة، وتفتح مجالات جديدة للمزيد من التعاون فى كل المجالات. وكانت هذه التجربة تَلْقَى تقديرا كبيرا فى كل من القاهرة وبون. . كما حققت نجاحا كبيرا. . وكان هذا هو السبب فى أننى أصررت فيما بعد على أن يطبق نفس الأسلوب بين مصر والدول الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وغيرها.

ومنذ اللحظة الأولى التى هبطتُ فيها في بون، وجدتُ استعدادا أصيلا لدى كل مسئول ألمانى لمد يد المساعدة إلى مصر. . كما كان واضحا لى تماما أن بون تقدّر دور مصر فى الشرق الأوسط وفيما وراءه، وتعتبر أنه من مصالح ألمانيا الغربية أن تنمى علاقات طيبة مع مصر. وفى ذلك الوقت كانت ألمانيا الغربية قد خرجت من فترة طويلة من الركود، شُغلت كليةً خلالها بصراعها مع ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفييتى. . والآن وقد تمت على الأقل تسوية هذه المشاكل الصعبة لفترة مؤقتة، فإن ألمانيا الغربية كانت تَتُوقُ إلى فتح أبوابها أمام تعاون أوسع ومتنوع مع أكبر عدد ممكن من البلاد.

ولحسن حظ ألمانيا الغربية فى تلك الفترة أنها كانت تحت زعامة رجال ذوى كفاءة عالية للغاية.

وقد قابلت كثيرين من كبار المسئولين وأعجبت كثيرا بهم. ومنذ البداية تعاملت مع الرئيس «فالترشيل» الذى كان رجلا لطيفا جدّا وعلى معرفة دقيقة بالشئون الدولية، كما أعجبت كثيرا بالمستشار هيلموت شميت؛ فهو رجل متوازن جدّا، كما أنه جيد الاطلاع على المشاكل الاقتصادية، وهو دائما دقيق جدّا، ومباشر، وعملى للغاية. . ولا يمكن لأى شخص يتعامل معه أن يندم على معرفته بشخصية على هذا القدر من المقدرة والمعرفة. أما بالنسبة إلى وزير الخارجية «هانزديتريتش جينشر» فقد أصبحنا صديقين من المرة الأولى التى التقينا فيها، ولم نكن قَطّ نتعامل بالرسميات. وهو رجل أمين يعرب عما فى عقله، ويمكن الثقة به بصورة كاملة، وكانت صداقته دائمة وأصيلة. وقد تمتعتُ أيضا بالصلات التى أجريتها مع «فرانتس جوزيف شتراوس»، وهو رجل مثقف على علم غزير بمجريات الوضع الاقتصادى والمالى المعلنة والخفية فى أوروبا. . وفى هذا الصدد ما زلت أتذكر تماما تلك المرة التى ظل يحاضرنى فيها لمدة ثلاث ساعات تقريبا فى كابينتى على شاطئ الإسكندرية حول مشكلة الطاقة فى أوروبا والعالم. . وهو ـ كما رأيت فى ذلك اليوم ـ دائرة معارف متنقلة.

كما نمت أيضا علاقات مصر بالمملكة المتحدة بصورة طيبة، حيث أمكننا التعاون فى مجالات كثيرة وخصوصًا فى المجال العسكرى. وقد زرت لندن مرات عديدة، حيث قابلت رئيس الوزراء «هارولد ولسن» وصديقى العزيز «جيمس كالاهان» الذى كان وزيراً للخارجية فى ذلك الوقت. . وقد وجدت فى كالاهان كل الصفات التى تميز الصديق المخلص الذى يمكن الاعتماد عليه. . وما زلت أذكر مناقشات كثيرة ساخنة وودية جرت معه فى عام ١٩٧٥ عندما أردت أن أقنعه بأن المملكة المتحدة ـ كعضو دائم فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ـ يجب أن تكون إحدى الدول الضامنة لتحقيق حل سلمى لمشكلة الشرق الأوسط. . وقد خيب كالاهان ظنى إذ حاول إقناعى بأن حكومته ببساطة غير مستعدة فى ذلك الوقت لأن تلتزم بالكثير. وعندما واجهته بالإصرار، شرح لى كالاهان الأمر بصراحة، وحين فعل هذا كسب احترامى إلى حد بعيد. كانت بريطانيا ما زالت مهتزة بسبب الأزمة فى قبرص، حيث لم تتمكن من التدخل والمحافظة على السلام على الرغم من حقيقة أنها كانت ملتزمة بفعل هذا. . كما كانت فى وضع فريد بسبب وجود قاعدة عسكرية لها هناك، ونتيجة لهذا لم تكن الحكومة البريطانية ترغب فى الدخول فى أية التزامات جديدة ما لم تتأكد من مقدرتها على الوفاء بها.

وكنت أرى منطقيا وجهة نظر كالاهان. . وهكذا كنت أستطيع قبول رفض بريطانيا أن تكون ضامنة للسلام فى الشرق الأوسط. غير أن مما أسعدنى كثيرا أن الحكومة البريطانية تراجعت فى هذا القرار؛ ففى نفس المساء الذى تلا محادثتنا أقام كالاهان مأدبة عشاء لتكريمى، وانتهز الفرصة ليعلن أن حكومته أعادت النظر فى قرارها وأنها سوف ترد على طلبى بالإيجاب. . وظلت العلاقة بين مصر وبريطانيا فى النمو عقب ذلك. وحرصت على مقابلة كل الشخصيات الهامة ومن بينها زعماء المعارضة. . وقمت بصفة خاصة بزيارة السيدة مارجريت تاتشر فى مكتبها فى مجلس العموم، وتركَتْ لدىَّ انطباعا بأنها شخصية تثير الإعجاب الشديد. . وقدمتُ إليها كزعيمة للمعارضة دعوة لزيارة مصر. . وقَبِلَتْهَا.

ولم تكن السياسة الخارجية المصرية الجديدة موجهة فقط إلى أوروبا، ولكن إلى كل أجزاء العالم. . فمثلا بدأتُ فى تكوين قنوات جديدة للتعاون مع جمهورية الصين الشعبية. . وقد تمت علاقاتنا معها بسرعة جدًّا، وأسعدنى أن أجد زعماء الصين مستعدين لمساعدتنا بصورة جدية وبسرعة عن طريق إرسال قطع غيار نحتاجها للمعدات العسكرية السوفييتية. . ومنذ ذلك الوقت تمت زيارات كثيرة على مستوى عال، كما زاد التعاون فى

المجال العسكرى، وأصبح أكثر تنوعا، وتم أيضا توسيع التعاون الاقتصادى ليشمل مجالات جديدة عديدة.

كما عززنا علاقاتنا باليابان، مما كان له تأثير مفيد جدًا لمصر بسبب المركز الاقتصادى القوى لليابان، وبسبب المستوى التكنولوجى العالى لديها. وقد قدمت اليابان معونة كبيرة لمصر، وأدّت دورا مهما جدًا فى توسيع قناة السويس.

والدولة الآسيوية الأخرى التى يجدر أن نذكرها هنا هى كوريا الشمالية، والتى تربطنا بها علاقات جيدة جدًا على الرغم من الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لإضعاف هذه العلاقات. وقد بدأت كوريا الشمالية فى مساعدتنا فى المجال العسكرى بأشكال عديدة قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، ولم تتوقف عن هذه المساعدة قَطّ دون أن تضع اعتبارًا لموقف السوفييت. وفى الواقع عندما كان الاتحاد السوفييتى غير راغب فى الاستجابة إلى طلبنا المستمر من أجل المعدات العسكرية، كانت كوريا الشمالية مستعدة دائما لتقدم ما فى وسعها بسخاء. وهذا أمر لن ينساه المصريون. وكان الرئيس «كيم إيل سونج» قد أقام فيما يبدو علاقة خاصة مع السادات عندما زار السادات كوريا الشمالية مبعوثا من عبد الناصر، وعندما أصبح السادات رئيسا أرسل الرئيس «كيم إيل سونج» فى إحدى المرات رسالة إلى السادات أعرب فيها عن استعداده لدخول مفاوضات جادة مع حكومة كوريا الجنوبية لتسوية الصراع الدائم بين البلدين. وطلب رئيس كوريا الشمالية صراحة أن تقوم مصر ـ كدولة محايدة تنتمى إلى حركة عدم الانحياز ـ بدور الوسيط بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وأن تخبر الولايات المتحدة بأن كوريا الشمالية تريد المفاوضات. وعلى الفور استدعيت السفير الأمريكى لأنقل إليه رسالة «كيم إيل سونج». وعلى أية حال، وكما توقعت، لم تصدر من واشنطن أية إجابة ـ لا سلبية ولا إيجابية ـ فقد كان كيسنجر يريد ترك الموقف كما هو، حيث كان يخشى من أن تؤدى المفاوضات الجادة من خلال وسيط محايد إلى توحيد كوريا لصالح الشمال، ولن يكون هذا مما يخدم مصالح الولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى إفريقيا: فإنه كانت لمصر منذ فترة طويلة علاقات جيدة مع دول هذه القارة. وقد بذلت مصر قصارى جهدها لمساعدة الدول الإفريقية فى كفاحها الطويل ضد السيطرة الاستعمارية. وكانت لكل حركات التحرير الإفريقية تقريبا مكاتب فى القاهرة، أو كانت على الأقل تقيم اتصالات معنا. وقد قمت بممارسة سياسة التعاون مع الدول الإفريقية بنشاط حتى أزيد من توطيد العلاقات معها. كما حاولتُ أيضا تقوية

العلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة. وفى ٧ مارس عام ١٩٧٧ عقد أول مؤتمر قمة عربى إفريقى فى القاهرة. . وكان مؤتمرا ناجحا جداً؛ لأنه أزال الحواجز بين الدول العربية والإفريقية. . وقد ساعد بصفة خاصة على التغلب على كراهية دول إفريقية كثيرة ـ اهتزت اقتصاديا بسبب زيادة سعر البترول ـ للدول العربية المنتجة للبترول. . وأعلن وزير النفط السعودى أن بلاده تعهدت بتقديم ما يزيد عن مليار دولار أمريكى كمعونة لإفريقيا، وحذت الدول العربية المنتجة للبترول هذا الحذو، مما لقى ترحيبا كبيرا لدى كل ممثلى الدول الإفريقية، وحتى منذ عقد المؤتمر ظل هناك تعاون إيجابى بين العالم العربى وإفريقيا.

وكانت سياستنا نحو العالم العربى وإفريقيا، بالإضافة إلى الدول الرئيسية فى أوروبا وآسيا، ناجحة بصفة عامة كما توضح الأحداث القليلة التى ناقشتها. . وكانت وحدة العالم العربى قد عززت وحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية إلى درجة أصبح من المستحيل معها تصور تحقيق سلام شامل ودائم فى الشرق الأوسط دون مشاركة فلسطينية. وقد أصبحت الدول العربية أكثر استعدادا للقيام بدور فى الشرق الأوسط، وأدى هذا إلى إيجاد عامل يوازن القوتين العظميين. . وأصبحت لدينا روابط قوية مع كثير من الدول الكبيرة، وكان كل هذا يمثل اتجاهات تبشر بالخير إلا أنها لم تَطُلْ، ولو استمرت لفترة طويلة لأمكن لها أن تعزز من استقلال العالم العربى، وتخرجه من الوضع السيئ لكونه مسرحا للمواجهة بين القوتين العظميين.

ونحن لم نصل بعد إلى هذه الدرجة، ولكن سواء رضينا أو لم نرضَ، فقد ظلت القوتان العظميان تحتفظان بوجود سائد فى المنطقة وبمفتاح عملية السلام والتوازن العسكرى بين إسرائيل والدول العربية. . وهكذا ظل أهم جزء فى سياسة مصر الخارجية هو العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. . وسوف أتعرض لهذا بإسهاب أكثر فى الفصول التالية.

## الفصل السابع

# خلف أسوار الكرملين

بعد توقع فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل، قررتُ أن الوقت قد حان لإعادة تنشيط الاتصالات بالاتحاد السوفييتى؛ حتى نوضح للسوفييت أننا لم ننتقل إلى المعسكر الأمريكى، وليس فى نيتنا الاعتماد فقط على المساعى الحميدة الأمريكية فى بحثنا عن السلام، وأننا ما زلنا نعتبر أن علاقات مصر بالاتحاد السوفييتى ذات أهمية بالغة.

كنت قد ذكرت من قبل أنه خلال مفاوضات فك الاشتباك الأول كنت أطلع الاتحاد السوفييتى على كل التطورات الرئيسية؛ لأقضى بهذا على محاولة كيسنجر منعنا من الاتصال بالسوفييت، ثم بعد توقيع الاتفاق مباشرة سافرت إلى موسكو.

وكانت هذه أول رحلة أقوم بها إلى الاتحاد السوفييتى، كما أننى قمت بها بناء على مبادرة منا، بينما جرت الاتصالات التالية لها بناء على طلبات مكتوبة من الزعماء السوفييت. . وقد كانت هذه المهمة صعبة من البداية، فكانت أول مرة أتعامل فيها مباشرة مع بريچينيف وزملائه، وكانت المسائل المتعين علينا مناقشتها على درجة عالية من الحساسية؛ لأننا كنا قد تحدينا علاقاتنا الطويلة مع السوفييت بإعادة العلاقات مع واشنطن، وكان السوفييت فى الواقع يميلون إلى النظر إلى خطواتنا كتحول جذرى مرتقب من موسكو إلى واشنطن. . وأكثر من هذا كان هناك توتر فى علاقاتنا نابعٌ من حرب أكتوبر نفسها. . إذ كانت مصر تشعر أن المساعدة السوفييتية لم تكن كافية، خصوصًا إذا أخذنا فى الاعتبار الجسر الجوى الأمريكى الذى نقل الأسلحة إلى إسرائيل.

وكان هناك أيضا سوء تفاهم خطير بين السادات وبريچينيف فى الأيام الأولى للحرب، عندما رفض السادات تصديق ما قاله بريچينيف بأن سوريا طلبت الترتيب لوقف إطلاق النار فى وقت مبكر من الحرب، وبالتحديد فى اليوم السادس من أكتوبر. . وكانت

مهمتى قد أصبحت أكثر صعوبة فى النهاية؛ لأن السوفييت اعتبرونى مسئولا بصورة شخصية عن التغير الذى حدث فى السياسة الخارجية المصرية.

وكانت المشكلة الأولى هى تعلم أسلوب للتعامل مع السوفييت؛ فهم دائما يتخذون واجهة متشددة مؤثرة يصعب النفاذ منها، إذ يحاول القادة السوفيت أن يظهروا أمام المفاوض الأجنبى وكأنهم جدار بشرى يجلس خلف أسوار الكرملين. . غير أن هذا فى النهاية مجرد واجهة؛ لأنهم بشر مثل الآخرين تماما، وهم كرماء الضيافة للغاية، وإنما لهم طريقتهم البيروقراطية الخاصة. . وعلى أية حال فإن اقتناعاتهم ومواقفهم فى المفاوضات ليست مصطنعة، بل مؤسسة على مبادئ يؤمنون بها وبعمق. لذلك قررت بعد فترة وجيزة أن أفضل وسيلة للتعامل مع هذا الجدار البشرى هى أن أكون متشددا بنفس الدرجة، وفوق كل شيء كنت صريحا جدًا حتى على حساب اعتبارات البروتوكول والمعاملات الدبلوماسية. . وذلك لاقتناعى بأنه عندما يتحقق قدر من الثقة فإن السوفييت يصبحون راغبين فى الإصغاء واحترام الآراء المختلفة عن آرائهم. . ولدى السوفييت قدر كبير من المعلومات، إلا أن خبرتهم فى التعامل مع النظم الأجنبية، والثقافات، والتقاليد الأجنبية، محدودة. . ناهيك عن أهمية الدين فى بعض الدول.

ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت لتعلم كيف تتعامل مع السوفييت وتفهم أساليبهم، فمثلا فى البداية عادة ـ بل دائما ـ لا تكون إجابة المفاوض السوفييتى أبدا بـ «دا» (أى نعم). . بل الإجابة دائما تكون «نيت» ، أى لا . . ولكن غالبا ما تعنى نيت الأولى «نعم»، ولكن فى مرات أخرى تعنى «لا» وبتصلب. . والمشكلة هى أن تتعلم التمييز بينهما! وحال أن تعلمت هذا كنت أشعر بمتعة عظيمة فى التفاوض معهم. . وكان هذا صعبا دائما، إلا أننى كنت أستطيع مناورتهم متى عرفت أساليبهم. . والمهم فقط أن يراهم المرء كما هم، وليس كما يحب هو. والدب السوفييتى لا يثير الخوف كما يريدونه أن يبدو، إذ إن له نقاط ضعف كثيرة لابد لأى شخص يتعامل معه أن يكتشفها.

وأول هذه النقاط تنبع من ذكرى الحرب العالمية الثانية التى لم تضعف فى مخيلتهم، فلقد أشارت الغالبية العظمى من الروس الذين تكلمت معهم إلى أنه خلال تلك السنوات البشعة فقد الاتحاد السوفييتى خمسة وعشرين مليونا من أبنائه فى شبابهم. . والنتيجة هى: أن الزعماء السوفييت غير مستعدين لاتخاذ قرارات متطرفة يمكن أن تؤدى إلى الحرب، وبالتالى خسارة ضخمة جديدة فى الأرواح. . فهم مثلا لا يمكن بأى حال أن يتخذوا خطوات تؤدى إلى صدام نووى مع الولايات المتحدة، وعليه فالأولوية القصوى

لدى صانعي السياسة السوفييتية هي تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، والتوصل إلى الاتفاق معها بشأن المشكلات الدولية الرئيسية، وتأسيسا على ذلك لا يجب لنا في الشرق الأوسط أن نتوقع من الاتحاد السوفييتي أن يعطي أولوية كبرى لمشكلاتنا، وأن يشهر سيفه في وجه الولايات المتحدة لصالحنا.

ونقطة الضعف الثانية هي: أن موارد الاتحاد السوفييتي محدودة، خاصة بالمقارنة بالولايات المتحدة، ولا يمكن أن نتوقع منه أن يقدم مساعدة اقتصادية غير محدودة لأي بلد، وهناك نقطة ضعف ثالثة لا يمكن تجاهلها وهي: أن طبيعة وفلسفة النظام السوفييتي غاية في التعقيد، فعملية اتخاذ القرار بطيئة، وعليه لا يمكن أن نتوقع أن تتغير السياسة السوفييتية سريعا لتلاحق بما تكشف عنه التطورات العالمية سريعة الإيقاع.

أعودة مرة أخرى إلى أول رحلة إلى الاتحاد السوفييتي حيث عقدت في البداية اجتماعا مطولا مع وزير الخارجية أندريه جروميكو في نفس اليوم الذي وصلت فيه. . وكان الاجتماع غارقا في الرسميات. . وكان جروميكو قد تقمص طبيعته «أبا الهولية» فكان يختار كلماته بعناية بالغة، وركز على ثلاث نقاط رئيسية:

أولا: يريد الاتحاد السوفييتي سلاما شاملا في الشرق الأوسط، يتم التفاوض بشأنه في مؤتمر جنيف. . فلن تقبل موسكو أي حل لا توافق عليه كل الدول العربية.

ويعني هذا ضمنا أن الاتحاد السوفييتي كان يخشى أن تتحرك مصر بمفردها، فلذلك لن يقبل توقيع سلام منفرد بين مصر وإسرائيل.

ثانيا: تراقب موسكو عن كثب الاتجاهات الجديدة في سياسة مصر الخارجية، وبخاصة التقارب مع واشنطن.

ثالثا: ما زال الاتحاد السوفييتي يعتبر معاهدة الصداقة والتعاون هي قلب العلاقات السوفييتية المصرية.

وكان واضحا من هذه النقاط التي عرضها جروميكو أنه يشعر بقلق شديد بسبب تدهور العلاقات المصرية السوفييتية.

وفي الساعة العاشرة صباحا من يوم ٢٣ يناير عام ١٩٧٤ استقبلني ليوند بريچينيف في مكتبه، وقد أدهشني أن لدى بريچينيف أسلوبًا دافئًا حقًا في تحية ضيوفه، مما يدل على عدة أشياء في نفس الوقت. . فعلى الرغم من التوتر في علاقاتنا، لم يكن «بريچينيف»

متمسكا بالرسميات بأى صورة، وترك لدىَّ انطباعا بأنه جنتلمان حقيقى . . ولم يخف هذا على أية حال الامتيازات التى يتمتع بها بين زملائه، وحقيقة واضحة وهى أنه السيد الوحيد فى «الكرملين».

وبالإضافة إلى بريچنيف وبدجورنى وجروميكو وأعضاء آخرين فى اللجنة المركزية، حضر الاجتماع بعض المساعدين، وجلس بريچنيف فى الوسط، وبودجورنى على يمينه وجروميكو على يساره . . وكما كان متوقعا افتتح بريچنيف الاجتماع بالترحيب بى وبالوفد المصرى . . ثم فجأة ودون أية مقدمات انفجر بريچنيف كالبركان يلقى بالحمم والرماد.

وقد دهشت لهذا الغضب، غير أننى كنت آمل أن يهدأ هذا الغضب سريعا، ولكن بريچنيف استمر محتدا لمدة ثلاث ساعات تقريبا بنفس القوة والكلمات الحادة، وهو يطرق المائدة باستمرار . . ولمدة ثلاث ساعات تقريبا لم يكن أحد يتكلم فى تلك الحجرة الكبيرة سوى «بريچنيف» والمترجم الذى وجد بعض المشقة فى نقل الروح الكاملة لغضب بريچنيف وهجمته العنيفة، وعقب إصغائى للمترجم طوال ثلاث ساعات متوالية أصبحت غاضبا نوعا ما، وبدأت أفكر بالفعل فى الأسلوب الذى ألجأ إليه لألفت نظر بريچنيف إلى مدى استيائى، وفى الحقيقة لا يستطيع أن يتصور أحد إلى أى مدى استفزتنى خطبة بريچنيف، إلا أننى اضطررت إلى الإصغاء، وأن أبدو هادئا بقدر ما أستطيع . . ويتعين علىَّ أن أعترف أن بريچنيف على حق فى غضبه بالنسبة إلى بعض النقاط التى أثارها . . غير أنه كان فى خطابه أيضًا الكثير من البلاغة اللفظية والشعارات، كما أنه ظل فى غضبه ينتقل من مشكلة إلى أخرى . . وكان لدىَّ أيضا انطباع واضح بأنه لم يتم إطلاعه بصورة جيدة على بعض الحقائق، وربما يكون ذلك عن عمد نتيجة تقصير بعض مساعديه.

وبكل صراحة كنت أفكر فى مقاطعة بريچنيف، ولكننى قررت بدلا من هذا أن أختار وسيلة مرهفة أكثر لأوضح له من خلالها أنه تمادى كثيرا . . فأخرجت سيجارا كبيرا، وأشعلته، وجذبت مقعدى إلى الخلف دون أن أخفى استيائى . . وطلبت من المترجم أن يستفسر من بريچنيف عما إذا كان بمقدورى أن أدخن . . وكان رد بريچنيف أننى أستطيع تدخين السيجار بالتأكيد، وكان ينبغى أن أفعل هذا من البداية . . فأجبت قائلا : «إننى لاحظت أنه منفعل، وأنه انتهى من تدخين علبتين من السجائر، وفضلا عن ذلك فلم أكن متأكدا مما إذا كان السيجار سوف يضايقه». وقد فهم بريچنيف فيما يبدو الرسالة، والتى تعنى أننى استمعت بما فيه الكفاية إلى هجومه . ولذلك توقف بريچنيف فجأة قائلا : «لقد انتهيت».

وفى أثناء هجمة بريچينيف التى استغرقت ثلاث ساعات ظل يحاضرنا عن المبادئ السامية التى تسترشد بها سياسة الاتحاد السوفييتى تجاه الدول العربية . . وقال بصورة محددة : إن المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى تنبع من رغبة صادقة فى مساعدة الدول الصغيرة ؛ لتحرير نفسها من الاستعمار والاستعمار الجديد ، وقال : إن الهدف السوفييتى هو مساعدة الدول العربية على تحرير أراضيها من أيدى المعتدين الإسرائيلين ، وركز على أن المساعدات السوفييتية تقدم لتحسين الظروف الاقتصادية ، ومستوى معيشة الشعوب العربية ، ولخدمة الجماهير وليس إلى الزعماء بذاتهم ، وأصر بريچينيف على أن الاتحاد السوفييتى لا يقدم العون إلا إلى النظم التقدمية ؛ لمساعدتها على التحرر من الإمبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد .

وأوضح بصورة جلية أن الاتحاد السوفييتى ليس من الثراء بحيث يقدم كميات كبيرة من المساعدة المالية دون أن ينجز شيئًا ، ثم قال وهو يطرق على المائدة : إن الاتحاد السوفييتى قدم خلال الثمانى عشرة سنة السابقة ما تصل قيمته إلى ٢١ مليار دولار من المساعدات إلى الدول العربية وحدها .

ثم تحول بريچينيف إلى مصر وبدأ فى استعراض شامل لما كانت عليه العلاقات المصرية السوفييتية ، وكيف كان ينبغى أن تكون . . فقد قدم الزعماء والشعب السوفييتى مساعدات سخية إلى مصر ؛ لأن مصر كانت تنتهج سياسات تقدمية فى عصر عبد الناصر ، ووصف بإسهاب المساعدة العسكرية السوفييتية لمصر منذ أوائل الخمسينات وحتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وقال بفخر :

إن كل الإنجازات التى أحرزها الجيش المصرى فى تلك الحرب ترجع إلى حقيقة هامة وهى أن السوفييت بنوا ، ودربوا ، وزودوا الجيش المصرى بكميات كثيرة من الأسلحة المتقدمة .

وأعلن بريچينيف أيضًا أنه بعد الأيام العشرة الأولى من القتال فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت كارثة ضخمة تتهدد الجيش المصرى ، ولم يذكر تفاصيل هذه النقطة ، ولكنه قال ـ وهو يختار كلماته : «وقد اتخذنا قرارات خطيرة جعلت الجميع يعرفون نياتنا . . وكانت هذه القرارات ذات طبيعة خاصة غير مادية ، وكانت لها عواقب كبيرة . . كما أوضحنا موقفنا تماما للولايات المتحدة من خلال القنوات السليمة . وبعد الحرب قدم الاتحاد السوفييتى إلى مصر مساعدة إضافية بتعيين لجنة مختارة بعناية ؛ لتحدد بدقة ما حدث قبل

وأثناء وبعد وقف إطلاق النار؛ لتعرف الدروس التى يمكن أن تستنتج من العمليات العسكرية، ومن أداء كل الأطراف التى اشتركت فى حرب ١٩٧٣».

وانتقل بريچينيف بعد ذلك إلى التحدث بمرارة غير عادية عن قصة وقف إطلاق النار الذى طلبه الرئيس الأسد فى بداية الحرب.. فأخذ بريچينيف يضرب المائدة ويصيح: هل تستطيعون تقديم أى تبرير عندما أرسلت إلى السادات رسالة تقول: إن الرئيس الأسد طلب منا وقف إطلاق النار ثلاث مرات واستمر الرئيس السادات مثل هذا الموقف؟!.. صرح بريچينيف بأنه حتى الرئيس تيتو قد عرف بهذا الطلب؛ لأن السوفييت اتصلوا به للحصول على مساعدته فى إقناع السادات بأن السوريين طلبوا وقف إطلاق النار.

ثم انتقل بريچينيف إلى العلاقات المصرية السوفييتية عقب وفاة عبد الناصر وأوضح بصفة خاصة أن هناك تغييراً، وتساءل بريچينيف عما إذا كانت مصر تتبع طريقا اشتراكيا، وتحارب الاستعمار والإمبريالية كما كان يفعل عبد الناصر، وأضاف بريچينيف قوله: لسنا على خلاف معكم إذا كنتم تريدون علاقات طيبة معهم، إلا أننى ضد الصهيونية، والصهاينة حولنا فى كل مكان، فهم يحاربوننا من خلف ظهورنا، وسوف نقاومهم حتى يتم تحرير الأراضى العربية تماما، واستعادة حقوق الفلسطينيين.

وفى النهاية حوّل بريچينيف اهتمامه إلى كيسنجر، وإلى فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل.. وأعلن أن كيسنجر أراد أن يبث الانقسام فى العالم العربى وأنه لا ينطق أبداً بالصدق.. ثم قال بريچينيف: إنه لم يستطع فهم فك الاشتباك الأول، والأسلوب الذى تم اتباعه لتحقيق هذا.

ومرة أخرى طرح بريچينيف مسألة الثقة بين السادات والسوفييت، ولاحظت أنه يكرر نفس النقاط، ولكن من وجهة نظر مختلفة.. حيث أخذ يذكرنا بكل ما فعله الاتحاد السوفييتى لمساعدة مصر.. وأشار بصفة خاصة إلى القاعدة الصناعية التى ساعد السوفييت مصر على بنائها، وقال: إنه ليس لها مثيل فى دول العالم الثالث الأخرى.. وبعد هذه التذكرة بالكرم السوفييتى، تحدث بريچينيف عن أهمية إجراء مشاورات مستمرة بين موسكو والقاهرة حتى يفهم بعضنا البعض جيدا، وكرر التأكيد بضرورة إبلاغ موسكو مباشرة بنياتنا بدلا من أن يحدث هذا من خلال وسائل الإعلام.

وعندما أتى دورى فى الحديث، قررت أن أعقب بصورة دقيقة على كل النقاط التى أثارها الرجل الأول فى الاتحاد السوفييتى، فبدأت بعرض شامل للعلاقات المصرية

السوفييتية فى عهدى عبد الناصر والسادات . . ولكننى دعوت بريچينيف أيضًا إلى أن يدع الماضى للماضى، وقلت: إن سوء الفهم الذى وقع قبل وبعد إبرام معاهدة الصداقة والتعاون يرجع إلى غياب الثقة بين موسكو والقاهرة، وإن الجانبين مسئولان عن الافتقار إلى الثقة؛ لأننا لم نعط المشكلات القائمة اهتماما كافيا فى مبادلاتنا الدبلوماسية، بل فضلنا بدلا من هذا أن نتجاهلها، وقلت: إننى سوف أتحدث الآن بكل صراحة عن هذه المشكلات آملا ألا يستاء «بريچينيف» وزملاؤه، بل أتمنى أن يفهموا صراحتى، فالصداقة لا يمكن أن تزدهر ما لم نناقش المشكلات القائمة بصراحة، وكما هى فى الواقع، وليس كما نريد أن نتخيلها.

وفى هذه المرحلة قاطعنى بريچينيف قائلا: «إننى أرحب بهذا الأسلوب. . نريد أن نؤسس علاقاتنا على هذا الأساس. . وهذه هى الطريقة التى ينبغى أن تكون بين الأصدقاء». وحيث إننى وجدت تشجيعا فى تعقيب بريچينيف؛ فقد أوضحت أن الزعامة السوفييتية لم تدرك المعنى الحقيقى لعلاقة موسكو مع مصر. . وكان يجب أن تفهم الزعامة السوفييتية منذ البداية تماما أن مصر ليست مجرد قوة صغيرة أخرى فقط، بل إن عوامل استراتيچية وسياسية وثقافية وتاريخية جعلت مصر بلدا ذا دور خاص ليس له مثيل فى الشرق الأوسط وإفريقيا، وتأسيسًا على هذا: عندما اتجه عبد الناصر إلى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٥٤ وأبرم اتفاق الأسلحة التشيكوسلوفاكية الشهير، فإنه بهذا منح الاتحاد السوفييتى تأشيرة دخول ليس لمصر وحدها ولكن للشرق الأوسط بأسره، ولدول أخرى فى العالم الثالث فى إفريقيا وفى آسيا. . وأوضحت أنه إذا ظلت الزعامة السوفييتية تراكم سوء فهم فوق الآخر، ولم تدرك المغزى الحقيقى لعلاقاتها مع مصر، فإنها سوف تحصل على تأشيرة خروج من السادات، وهو نفس الرجل الذى قبل توقيع «معاهدة صداقة وتعاون بين القاهرة وموسكو»، وبذلك قنن السادات العلاقة المصرية السوفييتية فى شكل اتفاق تعاقدى. . فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة بين موسكو ودولة من دول العالم الثالث.

وشرحت بالتفصيل أوقات الازدهار والاضمحلال فى العلاقات المصرية السوفييتية فى عهد عبد الناصر، ثم فى عهد السادات، وأضفت أن أى تقييم موضوعى لهذه العلاقة التى امتدت على مدار فترة تزيد على عشرين عاما سوف يؤدى إلى استنتاج بسيط، مفاده أن الزعامة السوفييتية اتخذت موقفا محافظا حذرا جدًّا تجاه مصر، فى حين كان يجب أن تتبع سياسة هى العكس من هذا. . فبدلا من الاستفادة من الفرص غير العادية التى أتيحت

في نحو عقدين لم يكن للوجود الأمريكى خلالهما أى وجود بالفعل فى مصر، لجأ السوفييت إلى المماحكة فى كل نقطة، حيث خلقت توترات، بينما كان بإمكان علاقة سوفييتية مصرية سلسة أن تصبح نموذجًا يشجع دولا أخرى على بناء جسور مع موسكو. . وحتى أوضح ما كنت أعنيه، أجريت مقارنة بين المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة بصورة دائمة وشبه آلية إلى إسرائيل وبين المساعدة السوفييتية لمصر. . فقد حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على مساعدة عسكرية كافية حتى تتفوق ليس فقط على مصر، بل أيضا على كل الدول العربية مجتمعة. . وقد حصلت إسرائيل أيضا على مساعدة اقتصادية فى صورة منح وقروض، بالإضافة إلى أحدث تكنولوجيا صناعية. . وقد مكنت هذه المساعدة العسكرية والاقتصادية، وبالإضافة إلى الضمانات السياسية التى تمنحها الولايات المتحدة، إسرائيل من الوصول إلى مرحلة أصبحت فيها تستطيع تحدى كل العالم العربى والاستمرار فى سياستها العدوانية والمتعنتة على حساب جاراتها ومن بينها مصر، والوضع الآن: هو أنه بعد عشرين عاما من التعاون السوفييتى ما زالت مصر غير قادرة على مواجهة العدوان الإسرائيلى، ناهيك عن تحرير الأراضى العربية المحتلة على الرغم من إمكانياتها الأكبر، وقدرتها البشرية.

وكان هذا هو الموقف الذى وصلنا إليه على الرغم من أن السوفييت كانوا موجودين فى كل مكان فى مصر، فى الجيش، وفى الصناعة، كما أن الاتحاد السوفييتى كان يتمتع بتسهيلات استثنائية لم تحصل عليها أية قوة خارجية، وكان المستشارون السوفييت يعملون مع الجيش المصرى حتى على مستوى الكتيبة. . كما كان هناك أكثر من ٢٠,٠٠٠ خبير عسكرى وفنى، وكان للاتحاد السوفييتى إمكانيات غير محدودة لاستعمال تسهيلات بحرية وجوية، وإذا أضفنا إلى هذا أن الاتحاد السوفييتى شارك على نطاق واسع مع مصر فى بناء القاعدة الصناعية الجديدة، فإنه لا يمكن أن نفهم بسهولة لماذا لم تكن العلاقات المصرية السوفيتية أكثر سلاسة.

وتعمدت أن أتناول كل نقطة طرحها بريچنيف لأحللها، وقلت له: إننى حقيقة مندهش إذ سمعت منهم أنه مسئول بصفة شخصية عن منع تدفق شحنات السلاح السوفييتى إلى مصر. . كما تحيرت أيضا واندهشت لأنه اتخذ قرارًا يقف بصورة واضحة ضد مصالح مصر وهى دولة صديقة، ثم سألت بريچنيف ساخرًا: «ممن كانت تخاف الزعامة السوفييتية؟»، فهل يمكن أن تكون الولايات المتحدة، وهى الدولة الوحيدة التى كان يمكن أن تكتشف شحنات الأسلحة لمصر؟ . . وأضفت أن الرفيق بريچينيف وزملاءه

يعلمون أن الأسلحة الأمريكية لإسرائيل استمرت وبكميات ضخمة وذات نوعية عالية خلال فترة وقف إطلاق النار وبعدها، وكررت ما قلته سابقا: وهو أن الحظر السوفييتى لم يكن مفروضا على الأسلحة الجديدة فحسب، بل إنه شمل أيضا قطع الغيار اللازمة للمعدات السوفييتية التى كانت لدى مصر من قبل. وهنا تساءلت: كيف يستطيع الرئيس السادات والشعب المصرى بصفة خاصة الحكم على الزعامة السوفييتية عندما يعرفون هذا القرار غير الودى، والذى يبعث على الأسى، ويسبب صدمة للمصريين؟!

لم يكن بريچينيف يتوقع مثل هذا الانتقاد الصريح، وقاطعنى لكى يتمكن من تبرير قراره حيث قال: ماذا كان يمكن أن يقول العالم إذا استمر الاتحاد السوفييتى فى تزويده مصر بالأسلحة بعد وقف إطلاق النار؟ فأجبته بقوة: «تعنى ما الذى كانت سوف تعمله الولايات المتحدة حال اكتشافها أنكم مستمرون فى تزويد مصر بالسلاح؟.. غير أن الولايات المتحدة لم تتوقف قَطّ عن تزويد إسرائيل بالسلاح، كما تعرف جيداً أيها الرفيق بريچينيف!».. وقد أحرجته أيضًا إذ أضفت قائلا:

«إن الحقيقة واضحة، وهى أنه كان هناك اتفاق بينكم وبين واشنطن على ألا ترسلا أسلحة إلى الأطراف المعنية، غير أن الولايات المتحدة لم تتمسك بالاتفاق، ولكن نفذتموه أنتم، وبذلك وضعتم مصر فى موقف لا يمكن تحمله».

واستكمالا للحوار أوضحت لبريچينيف وزملائه أننا لا نستطيع أن نقبل مثل هذا القرار من القوى العظمى التى ظلت باستمرار تزعم أنها أفضل أصدقائنا المستعدة لتقديم كل صور المساعدة لمصر لصد المتعدى.. وفى هذا الصدد قرأت على بريچينيف وزملائه نص المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتعاون، والتى بمقتضاها تلتزم موسكو بمساعدة مصر على بناء قواتها الدفاعية لصد كل أنواع العدوان. وكان قرار بريچينيف بوقف شحنات الأسلحة لمصر انتهاكا واضحا للالتزام السوفييتى.. وبناء على هذه النقطة قلت: إننى لا أستطيع إلا أن أنصح بريچينيف وزملاءه بأن يعيدوا النظر فى قرارهم غير المقبول.

ثم عقبت على قول بريچينيف بأن الاتحاد السوفييتى قدم ما قيمته ٢١ مليار دولار كمساعدة للدول العربية.. وجادلت فى دقة الرقم، كما أوضحت أن العراق والجزائر دفعا ثمن كل ما حصلا عليه، وأما المساعدة المقدمة إلى كل من مصر وسوريا فلا تقترب حتى من هذا الرقم.. وعلى أى حال فإن هذه المساعدة يجرى سدادها، وسوف يتم السداد كلية فى المستقبل.. وأضفت قائلا: إن الموقف السوفييتى حيال ديوننا المستحقة له

لا يمكن تفسيره إلا بأنه استفزازى! وهنا لفتُّ نظر بريچينيف إلى رسالة تلقاها السادات فى أثناء الحرب وحتى قبل أن يبدأ العمل بوقف إطلاق النار، وطالبت الرسالة مصر بسداد فوائد الديون السوفييتية. . وسألت بريچينيف عما إذا كان يعتقد أنه من المعقول أن تستطيع مصر سداد أى شىء لأى شخص فى مثل هذه اللحظات الحرجة؛ فقد كان السوفييت يعرفون جيدًا أن مصر لم تكن فى وضع مالى يسمح لها بسداد أية ديون. . وهنا بدا الحرج واضحًا على بريچينيف.

وانتهزت هذه الفرصة لأوضح أيضًا أن التوتر الموجود فى تلك اللحظة بين موسكو والقاهرة ليس بالأمر الجديد، فقد كان هناك دائما توتر بين الرئيس عبد الناصر والاتحاد السوفييتى حول شحنات الأسلحة، وحل مشكلة الشرق الأوسط. . وقد دفع هذا عبد الناصر فى النهاية إلى قبول ما سمى بخطة روجرز وهو جالس فى الكرملين مع بريچينيف. . ثم بدأت فى مناقشة مشاكل الرئيس السادات مع السوفييت، حيث أشرت إلى رحلاته الأربع إلى موسكو. . وفى هذه اللحظة قاطعنى الرئيس «بودجورنى» وبدأ فى توجيه انتقاد عنيف إلى مصر والرئيس السادات، ولدهشتى وسرورى أوقف بريچينيف هذا بحركة بسيطة من يده. . وفى مناسبة أخرى أسكت بريچينيف جروميكو أيضا بحركة مماثلة. . وقد أثبتت لى ولزملائى تدخلات بريچينيف أنه ليس هناك زعامة جماعية فى الاتحاد السوفييتى، ولكن هناك زعيم واحد فقط هو الرفيق بريچينيف!

ثم تطرقت إلى ما سمى بقنوات الاتصالات والاستشارات بين بريچينيف والسادات قائلا: إن أى تقييم موضوعى للرسائل التى تم تبادلها سوف تؤدى إلى نفس النتيجة، وهى أن هذه الرسائل لا تدل على أية صداقة أو ثقة، ولا حتى على مجرد تقدير لإمكانية الثقة فى الطرف الآخر. . وقد لاحظت أن ردود موسكو كانت دائما متهربة، وأن بريچينيف كان دائما يتجنب القضايا الرئيسية، وكان يذكرنا مرارا بأن الثقة يجب أن تسود بين البلدين إلا أنه لم يكن يقدم قطّ أية إجابات محددة. . وكمثال على هذا ذكرت الرسالة الطويلة التى بعث بها السادات إلى بريچينيف فى أكتوبر عام ١٩٧٣ عقب وقت إطلاق النار. . فقد طلب السادات قائمة طويلة من الأسلحة والذخائر لتحل محل ما فقدته مصر فى أثناء الحرب، وكان رد بريچينيف على الرسالة غامضا متجاهلا فى الواقع طلب السادات. . بل اكتفى بريچينيف بأن يكرر مرة أخرى فيشير إلى الحاجة إلى الثقة المتبادلة، وأبلغ السادات وهذا هو الأهم بأن كيسنجر أعرب للزعامة السوفييتية عن اعتزامه التفاوض بشأن اتفاق فك اشتباك بين مصر وإسرائيل فى يناير عام ١٩٧٤، وهنا عقبت على هذا بقولى: إن ما كان

بريچينيف يعنيه بالفعل هو «أنه لن يزود مصر بالمزيد من الأسلحة، وأنه حاول تبرير قراره بالتلميح إلى أن فك الاشتباك سوف ينهى الحاجة إلى الأسلحة». وهنا قلت لبريچينيف صراحة: «إننا لم نعرف بنيات كيسنجر هذه حتى تلقينا رسالة بريچينيف، حين تلقينا هذه المعلومات اتصلنا بالأمريكيين لنعمل معهم على تحقيق فك الاشتباك».. وأضفت: إن الفضل فى هذا التحرك على الجبهة المصرية الإسرائيلية يرجع إلى اتفاق مسبق بين واشنطن وموسكو. ثم تساءلت عن المشكلة وسبب غضب موسكو.. هنا بدأت أشرح بدقة ما حدث فى فك الاشتباك الأول.. وقلت: إن فك الاشتباك كان على نهج صيغة تقليدية متعارف عليها دوليا وتستخدم دائما تقريبا لاتفاقات وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة دون أن يتصل بهذا أى معنى سياسى.. فلم يكن هذا الاتفاق معاهدة ولا اتفاقًا سياسيًا، ولكن مجرد صياغة عسكرية تهدف إلى فصل قوات الجانبين.

وذكَّرت بريچينيف وزملاءه بأنهم لابد أن يقدروا تماما أن نشوب حرب جديدة سوف يكون له عواقب وخيمة تؤثر فى العالم بأسره.. وهذا هو سبب قيام الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة معا بتبنى قرار لوقف إطلاق النار، ثم عقب انتهاك إسرائيل له تبنت الدولتان القرار رقم ٣٣٨ الذى أكد وقف إطلاق النار، واقترح عقد مؤتمر السلام فى چنيف.

وهنا كان لزاما علىَّ أن أسجل هذه الواقعة، وفى عبارات واضحة. قلت لبريچينيف:

> «وأنتم يا سيادة الرئيس بريچينيف اتخذتم قرار وقف إرسال الأسلحة بعد أن تبنى كل من الأمريكيين والروس قرار وقف إطلاق النار.. ولم تكونوا تريدون منَّا أن نستأنف القتال على الرغم من أن الإسرائيليين كانوا يعززون ويدعمون مواقعهم على الضفة الغربية لقناة السويس.. وحين واجهت مصر التقدم الإسرائيلى لم يكن أمامها سوى اختيارين وهما: إما أن تحارب مرة أخرى؛ وإما أن تعمل من أجل فصل القوات. وقد قضيتم أنتم على الاحتمال الأول - أى الحرب - برفض إرسال الأسلحة إلى مصر.. وهكذا أجبرتمونا على العمل من أجل فك الاشتباك.. فالمسئولية إذن تقع عليكم».

وقلت أيضا: إنه يجب على الاتحاد السوفييتى أن يكون واقعيًا فيما يختص بالبدائل المتاحة له.. وقد كانت هناك ثلاثة فحسب؛ فبإمكانه أن يساعد الدول العربية

والفلسطينيين فى القتال من أجل استرجاع أراضيهم، وإذا اختار هذا البديل فعليه أن يسد الهوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وإذا رفض هذا الاقتراح فإن لديه اختيارين آخرين . . حيث يمكنه التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، أو هو يستطيع التعاون معنا أيضا لعقد «مؤتمر دولى تتفاوض فيه كل الأطراف للتوصل إلى حل عادل للصراع»، وعليه فلم تكن هناك بدائل أخرى، ويجب أن يختار الاتحاد السوفييتى البديل الذى يفضله، وسوف تلتزم مصر به. وبسبب عدم اتخاذ الزعامة السوفييتية لقرار واضح، أصبحت مصر غير قادرة على انتهاج سياسة مترابطة الحلقات؛ لذلك وبسبب هذه الظروف الاستثنائية بدأ فك الاشتباك كأفضل حل؛ فهو لم يستبعد أى اختيار فى المستقبل، ولكنه قلل من احتمالات اندلاع القتال على حين غرة. . وأكثر من هذا أيقظ فك الاشتباك الرأى العام العالمى لأهمية وضرورة التوصل إلى حل. ثم أضفت بأننى لا أستطيع أن أرى كيف يكون فك الاشتباك مناقضًا لمصالح الاتحاد السوفييتى!

وقد تتبع بريچينيف ما قلت بانتباه شديد، ثم قال فى النهاية: «الآن أفهم وضعكم جيدًا». ثم لجأ إلى أسلوب مسرحى لينقذ ماء الوجه، حيث نظر إلى زملائه بعتاب، ثم أعلن أن «أحدا لم يشرح لى من قبل ما قلته توا أيها الرفيق فهمى». ثم بدأت أرسم خطوطا محددة على قطعة من الورق أشرح فيها لبريچينيف خطوط فك الاشتباك الأول. . فذهب بريچينيف فجأة إلى مكتبه، وأحضر خريطة روسية لمنطقة قناة السويس وقال: «من فضلك ارسم خطوط فك الاشتباك الأول على خريطتى الروسية الخاصة». وعندما فعلت هذا قال مكررًا: «الآن أفهم، وأوافق على ما حققتم». وبطبيعة الحال سررت لقوله هذا، وانتهزت فرصة تغير موقفه المفاجئ لأطلب منه: «أرجو أن تعرب عن رأيك برسالة صغيرة إلى الرئيس السادات، وأود أن آخذ هذه الرسالة معى». فوافق بريچينيف على هذا الطلب، وعند عودتى سلمت الرسالة إلى السادات فى أثناء احتفال الزفاف لكبرى بناته «لبنى»، وفى وقت لاحق حصر السوفييت والأمريكيون التوقيع النهائى لاتفاقية فك الاشتباك الذى تم فى اللجنة الفرعية المصرية الإسرائيلية فى چنيڤ.

وعلى العموم بدأ جو الاجتماع فى «مكتب بريچنيف» فى التحسن، وفجأة بدأنا فى تبادل ودى للآراء، وهنا طلب بريچينيف معرفة رأيى فى العديد من الزعماء العرب والموقف السائد فى دول عربية معينة، وبدأ بسؤال أذهل الجميع: ما رأيك أيها الرفيق فهمى فى القذافى؟ ثم أجاب بريچينيف فى الحال دون أن يمنحنى فرصة للرد حيث قال:

«إن هذا الشاب مجنون. إنه دائما يهاجم الاتحاد السوفييتي بعنف ودون أية مبررات من أي نوع، وحتى الآن رفضت مقابلته على الرغم من أن عبد الناصر كان قد أبلغني أنه فتى طيب!». . ثم استمر يقول: إن القذافي متعصب غير متزن. ولدهشتي أيضا عاد بريچنيف وسأل أيضا: ما رأيك في «جلود»؟ نحن نعتقد أنه أكثر اتزانا.

ومن ليبيا انتقل بريچنيف إلى العراق؛ إذ كان الاتحاد السوفييتي يريد بإخلاص إقامة علاقات طيبة مع العراق، ولكن كانت هناك مشكلات خطيرة. . فقد كانت الحكومة العراقية قد أغلقت المركز الثقافي السوفييتي في بغداد، واتخذت إجراءات قمعية ضد أعضاء الحزب الشيوعي، ثم أخذ بريچنيف يحلل الوضع غير المستقر في سوريا والسودان، ثم تحدث بعد ذلك عن الجزائر.

وفي النهاية تحول الحديث إلى مصر، فأعرب عن أمله في أن تصبح المشاورات بين بلدينا متكررة «كما كانت في الأيام الخوالي»، ثم أعرب عن قلقه بشأن التقارب الجديد بين مصر والولايات المتحدة، وعقَّب على رحلاتي المتكررة إلى واشنطن ورحلات كيسنجر المكوكية في الشرق الأوسط. . وكان رد فعلي بسيطًا ومباشرًا، فقد ذكرت بريچنيف بأن جروميكو لم يزر سوريا قَطّ على الرغم من العلاقات الوثيقة التي دامت بين البلدين منذ ١٨ عاما تقريبا. . وقلت: إن الرئيس بومدين كان قد شكا لي من أن مسئولا سوفييتيا كبيرًا واحدًا لم يزر الجزائر قَطّ. . وأضفت: إنه لا ينبغي أن يجلس السوفييت وراء جُدر الكرملين ينتظرون أن يأتي الجميع إلى موسكو. . وكان رد بريچنيف: «أنت على حق، وقد أصدرت تعليماتي إلى جروميكو بأن يذهب إلى دمشق والجزائر».

وفي النهاية أعتقد أن أول لقاء لي مع السوفييت كان ناجحا تماما على الرغم من «الانفجار البركاني» في حديث بريچنيف في البداية. . وقد قبل السوفييت رسميا اتفاق فك الاشتباك الأول، وهكذا أمكن لمصر أن تستمر في سياستها التي تهدف إلى المحافظة على علاقات قوية مع كلتا القوتين العظميين.

## الفصل الثامن

# بريچينيف يمرض فجأة

تخطت مصر بنجاح أول عقبة فى لعبة الأمم، ولكن ظل هناك المزيد من العقبات لأن المشكلات الأساسية فى العلاقة بين مصر والاتحاد السوفييتى لم تكن قد حلت، بل كانت قد نحيت جانبا فحسب فى ذلك الوقت . .

وكانت إحدى هذه المشكلات هى قرار موسكو بألا ترسل إلى مصر ثلثى الأسلحة المتبقية لها بمقتضى اتفاق تم التفاوض بشأنه فى عام ١٩٧٣ . . وكانت المشكلة الثانية هى سداد الدين المصرى، وأما المشكلة الثالثة فهى مشاعر السادات الشخصية نحو السوفييت .

وقد أدى الاجتماع مع بريچينيڤ فى يناير عام ١٩٧٤ إلى مناقشة حامية حول موضوع رفض السوفييت الوفاء بما التزموا به فى اتفاق الأسلحة الذى وقعوه . . ولكن على الرغم من اتهاماتنا فإن السوفييت لم يلينوا . . وفى الأشهر التالية، تم تبادل اتهامات متكررة بين موسكو والقاهرة، وظللنا نطرح نفس الموضوع ولكن دون جدوى . . ومما جعل الأمور أكثر سوءاً، أن السوفييت ظلوا فى نفس الوقت يضغطون علينا لسداد ديوننا . . وبحلول أواخر عام ١٩٧٤ كانت موسكو تصر على أن تسدد مصر ٥٠٠ مليون دولار سنويا، وهو المبلغ الذى لم تكن مصر تستطيع ببساطة أن تجمعه باعتبار الظروف الاقتصادية التى كانت سائدة .

وعرضنا أن نسدد ١٠ ملايين دولار سنويا فى ذلك الوقت، على أن نزيد فى نفس الوقت من صادراتنا من السلع إلى الاتحاد السوفييتى لنساعد على الوفاء بديوننا المدنية، إلا أن موقفنا كان يبعد كثيرا عن موقف الاتحاد السوفييتى بحيث إنه لم يكن من المستطاع التوصل إلى حل وسط .

أما بالنسبة إلى المشاعر الشخصية للرئيس السادات نحو السوفييت؛ فإن كراهيته ظلت كبيرة كما كانت دائما، وعمق المشكلة كان يكمن فى وعيه بأنه قبل وفاة عبد الناصر لم يكن الاتحاد السوفييتى ينظر إليه قَطّ كخليفة مقبول لعبد الناصر. واتصالا بهذه النقطة قص علىّ السادات حكاية مثيرة تكشف الكثير.. ففى عام ١٩٧٠ عندما كانت صحة عبد الناصر تتدهور بسرعة، سافر ناصر إلى الاتحاد السوفييتى لإجراء فحص طبى شامل، وخلال مأدبة غداء أقيمت لتكريم الوفد المصرى (وكان السادات عضوا فيه) سأل كوسيجين بطريقة غير دبلوماسية عبد الناصر السؤال التالى: «من هو الشخص الذى يخلفك فى مصر؟».. وقد انزعج عبد الناصر بشدة لطريقة السؤال التى لا تتسم باللباقة، والتى فى نفس الوقت تشير إلى أن السوفييت لا يعتقدون أنه سوف يعيش طويلا، فتردد جمال عبد الناصر ثم أجاب: «نائب الرئيس محمد أنور السادات». غير أن كوسيجين لم يقتنع بهذه الإجابة وتساءل عمن يأتى بعد السادات، وهنا قال لى السادات: كان عبد الناصر يعرف ما يرمى إليه كوسيجين، لذلك أجاب: «على صبرى».. فشعر كوسيجين حينذاك بالرضا وتناسى المسألة، ولكن السادات الذى كان حاضراً فهم مغزى السؤال ولم ينسه قَطّ.

كانت المشكلة من وجهة نظر مصر هى أن السادات لم يستطع قَطّ أن ينحى جانبا كراهيته للسوفييت، وأن يقوم بعمل يضع مصلحة مصر فى الدرجة الأولى، أى أن يقيم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفييتى حتى يوازن الروابط الجديدة التى بدأت تنمو بين مصر والولايات المتحدة.. وحتى عندما تبين السادات أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تزود مصر بالعون العسكرى المطلوب، لم يكن ذلك كافيا ليوضح للسادات أننا فى حاجة شديدة للعون السوفييتى.. وفوق كل هذا فإنه كان ينتهز كل فرصة لينفث عن حقده على الاتحاد السوفييتى علنا وفى أحاديثه الخاصة.. وكانت تصريحاته المتكررة المعادية للاتحاد السوفييتى تختار بعناية، وتعرض بصورة بارزة فى الصحف المصرية، مما عَقَّد من مهمتى لإقناع الزعماء السوفييت بأن مصر لا تنتقل إلى المعسكر الأمريكى، ولكنها فقط تقيم علاقات مع القوتين العظميين كليهما، وأن هذا التحول فى حد ذاته ليس أمرا سهلا.

هذا، وقد تمت كل الاتصالات التى جرت بين الاتحاد السوفييتى ومصر فى عام ١٩٧٤، وسط جو مشحون بالمشكلات المعلقة.. وعقب رحلتى إلى موسكو فى يناير انقضت فترة أسبوعين، ثم زار جروميكو القاهرة فى مارس عام ١٩٧٤.. وكانت زيارته هذه هى الأولى لمصر بعد غياب دام خمس سنوات، ومن الطريف أنه عند وصول جروميكو سألته عن سبب تغيير خطته بالتوقف فى سوريا قبل الوصول إلى القاهرة بدلاً

من العكس كما كان مقرراً، فهزَّ كتفيه ببساطة وقال: «لا أعرف، لقد تلقيت برقية من دمشق تحثنى على التوقف هناك أولا لمناقشة مشكلات عاجلة تحتاج إلى اهتمام خاص. . إلا أننى دهشت حين لم أجد شيئًا عاجلا للمناقشة. . ولدىَّ شعور بأن السوريين أرادوا فقط أن يثبتوا أننى زرتهم أولا».

المهم، تم الاجتماع الأول خلال هذه الزيارة بين جروميكو وبينى فى وزارة الخارجية، حيث تبادلنا الآراء حول تقدم الموقف فى الشرق الأوسط وعن المفاوضات النشطة التى كانت تجرى من أجل تحقيق فك الاشتباك السورى الإسرائيلى. . كما ناقشنا أيضا احتمال استئناف «مؤتمر چنيف» بهدف تحقيق تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط.

وفى اليوم الرابع من مارس استقبل السادات أندريه جروميكو الذى نقل «أفضل التحيات» وتأكيدات الصداقة من الزعماء السوفييت وبخاصة «بريچنيڤ»، ثم بدأ وزير الخارجية السوفييتى فى عرض عام لتطورات العلاقات المصرية السوفييتية، مؤكدا أن ما يقوله يمثل آراء اللجنة المركزية. . وكانت المذكرة مباشرة واضحة دون غموض. هذا وكانت الرسالة ـ وبكل بساطة ـ تعكس رغبة الزعماء السوفييت فى معرفة موقف «العلاقات المصرية السوفييتية».

وكان الجو العام مشوبا بالتوتر، إذ كان الرئيس السادات غاضبا لأن الاتحاد السوفييتى كان ما زال غير متجاوب إزاء طلباته السابقة بالأسلحة وقطع الغيار. . ومن ناحيتهم كان السوفييت قلقين بشأن نمو العلاقات المصرية الأمريكية. . وفى إحدى اللحظات، وفجأة، قاطع السادات جروميكو معترضا على ما أسماه «تدخلا فى الشئون الداخلية المصرية» وأعلن أن مصر دولة مستقلة، وأنه لن يقبل أى تدخل فى شئونها. وبدا جروميكو مندهشا إذ إنه فى الحقيقة لم يكن قد قال بالفعل أى شىء يمثل تدخلاً فى شئون مصر الداخلية، وأوضح «جروميكو» أنه يقرأ من ورقة مكتوبة عن السياسة السوفييتية، وأنه ليس بها ما يمكن أن يعتبر تدخلا بأى صورة، وأضاف قائلا: «إنه ربما كان هناك خطأ فى الترجمة، وإنه إذا كان الأمر كذلك فيجب تصحيحه على الفور». . وهنا، وحتى أتجنب أى تعقيدات لا مبرر لها، همست للرئيس السادات باللغة العربية أن جروميكو لم يقل أى شىء خطأ، وعندئذ قال السادات: «فى هذه الحالة يمكننا أن نستأنف المحادثات».

وتُظهر هذه الحادثة بوضوح موقف السادات تجاه السوفييت. . فكان السادات يشعر بعدم الأمان وبحساسية مبالغ فيها فى كل مرة يتعامل معهم، لذلك نجده تخيل أن

جروميكو قال ما يمكن تفسيره بأنه تدخُّل فى شئون مصر الداخلية، أما مع الأمريكيين فكان السادات هادئا ومرنًا، وكثيرا ما يتعمد استعمال عبارات الألفة والود. مثال ذلك: «صديقى العزيز هنرى». . والاستعداد التام لقبول أى اقتراح أمريكى دون تردد. . وعلى العكس تماما مع السوفييت كان أسلوبه هو الشك الشديد، والاستعداد لتفسير كل عبارة كهجوم ضد مصر، بل إن المقصود هو إهانته شخصيا.

واستمر جروميكو فى نقل محتوى الرسالة التى ركزت على رغبة الزعماء السوفييت فى تنمية وتعزيز العلاقات الودية مع مصر. وأعاد السوفييت تأكيد تأييدهم لكل الخطوات التى اتخذت لإزالة العدوان الإسرائيلى. وأكدوا أيضا ضرورة التفاوض بشأن اتفاق سلام شامل من خلال مؤتمر سلام فى چنيف. . كما أشاروا أيضا إلى الرغبة السوفييتية فى المشاركة فى تطهير قناة السويس. وهنا رحب السادات بهذا الطلب وأبلغ جروميكو بأن «فهمى أبلغ السفير السوفييتى فى القاهرة من قبل بموافقتنا».

وعلى أية حال فلم يكن السوفييت إيجابيين بصدد القضايا الحيوية، فلم يذكر جروميكو مثلا أى شىء عن شحنات أسلحة جديدة أو قطع غيار لمصر، كما لم يشر إلى أية مطالب أخرى محددة فى مجالات أخرى. . ولجأ السادات إلى التعقيب على صمت موسكو حيال طلبه الحصول على أسلحة وذخائر جديدة، إذ حاول أيضا أن يشرح لجروميكو بصورة واضحة سياسة مصر الخارجية، وخصوصًا التطورات الجديدة فى العلاقات المصرية الأمريكية. . ثم أعرب عن إعجابه ببريچنيف، وطلب من جروميكو أن ينقل مشاعره الحارة إلى كل الزعماء السوفييت مؤكدا على أنه سوف يكون من المرغوب فيه إلى حد بعيد أن يعقد مؤتمر قمة بين بريچنيف وبينه فى القاهرة. . وفى النهاية سُرَّ جروميكو بما أسفر عنه اللقاء مع الرئيس السادات. وفى طريق خروجنا من قاعة المؤتمرات أدلى للصحافة بتصريحات إيجابية تماما، كما أبرز موضوع اشتراك الأسطول السوفييتى فى تطهير قناة السويس.

واستأنفتُ مع جروميكو مناقشاتنا فى نفس اليوم فى وزارة الخارجية. . وتم الاتفاق بيننا على أشياء أخرى، على أن تستمر الاتصالات بيننا. . وتركز جزء كبير من المناقشات على صياغة البيان النهائى الذى سوف يصدر فى نهاية الزيارة، وتم الاتفاق على بيان ودى يدعو فيه الطرفان إلى عقد مؤتمر چنيف للسلام على الفور. . ولعلى هنا أفسر لماذا استعملنا بصفة خاصة تعبير «على الفور»؛ إذ كان ذلك بعد مناقشات طويلة، وإنما لها مغزى كبير. . والموضوع ببساطة أن السوفييت كانوا فى البداية يصرون على أن يضمن

البيان المصرى نفس التعبيرات التى وردت فى البيان السورى السوفييتى الذى صدر قبل هذا ببضعة أيام . . وكان يعنى هذا أن ينص البيان على أن الطرفين وافقا على أن مؤتمر چنيڤ للسلام يجب أن يعقد فى موعد أقصاه بداية إبريل عام ١٩٧٤ .

واعترضتُ بشدة على هذا الموعد إذ كان واضحًا أننا نحتاج إلى وقت أطول للإعداد، إلاَّ أن اعتراضاتى على تحديد تاريخ معين بالذات أثارت شكوكا خطيرة لدى الوفد السوفييتى، وهى تتلخص فيما إذا كانت مصر قد غيّرت من موقفها حيال مؤتمر چنيڤ، وتريد بدلا من هذا أن تجرى مفاوضات ثنائية مع إسرائيل من خلال وساطة الولايات المتحدة. ولما كان الروس شعبًا متشككًا جدًا، فقد شرحت لجروميكو بوضوح أن اعتراضاتى تستند إلى أن الموعد قريب بصورة غير واقعية، وشرحت أيضا أن سبب عدم انعقاد مؤتمر چنيڤ حتى ذلك الوقت هو أنه ببساطة ليس هناك اتفاق أساسى حول المشكلة المهمة، وهى عدم الوصول إلى صيغة مقبولة لاشتراك الفلسطينيين، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية، وأضفت قائلا : إن الاتحاد السوفييتى كأحد رئيسى المؤتمر يستطيع أن يجرى اتصالات مباشرة مع الولايات المتحدة للتغلب على هذه الصعوبة . . ولن يكون الطريق إلى چنيڤ مفتوحا إلا بعد أن تسوى مسألة تمثيل الفلسطينيين .

وقلت : إنه متى تم حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين فسوف تكون مصر مستعدة على الفور للذهاب إلى چنيڤ .

واقترحت أيضا أنه بدلا من ذكر موعد محدد، يجب أن يدعو البيان إلى انعقاد مؤتمر چنيڤ فورا على أساس أنه متى أبلغنى السوفييت بإتمام حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين فإن الاجتماع يعقد على الفور، وأضفت إن موقف مصر واضح من مؤتمر چنيڤ؛ إذ إنها بالفعل حضرت المرحلة الأولى من المؤتمر تمهيدا لحضور سوريا والفلسطينيين فى وقت لاحق .

وكان السوفييت يفهمون ما أعنيه، غير أنهم ظلوا يعارضون زاعمين أنهم لن يستطيعوا تفسير الاختلاف بين البيانين الصادرين من دمشق والقاهرة . . وأوضحت أننى غير مسئول عن الأخطاء التى ارتكبها السوفييت فى دمشق، خصوصًا أنهم لم يستشيرونى عندما وافقوا على هذا الموعد على الرغم من أنهم كانوا يفهمون مسبقا أنهم سوف يتوقفون بعد هذا فى القاهرة . . وفى مواجهة اعتراضاتى القوية، وعلى ضوء التفسير الذى قدمته، قبل جروميكو اقتراحى .

وغادر جروميكو القاهرة فى الخامس من مارس، وترك كيسنجر دمشق فى نفس اليوم عائدا إلى واشنطن بعد إتمام فك الاشتباك الأول بين سوريا وإسرائيل. . وكان لهذه المصادفة مغزى رمزى كبير؛ فهى توضح أن القوتين العظميين كانتا مستمرتين فى القيام بدور فى الشرق الأوسط، وأنه من المتعين أن يكونا جزءا من أى حل فى هذه المنطقة. ولسوء الحظ لم تحرز زيارة جروميكو إلى القاهرة أكثر من الإبقاء على خطوط الاتصال بين القاهرة وموسكو. . فلم يتم حل أى من المشكلات التى عانت منها العلاقات المصرية السوفييتية فى هذه الزيارة؛ فلم يتم استئناف شحنات الأسلحة. . ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن سداد ديوننا للاتحاد السوفييتى، كما ظل موقف السادات من موسكو معاديا كما كان دائما.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت هناك اتصالات مستمرة بين القاهرة وموسكو. . وعلى أية حال، حضر القائم بالأعمال السوفييتى فى القاهرة فى يوم ٢٣ إبريل لرؤيتى، وقد حمل رسالة من بريچنيف واللجنة المركزية «تطلب مشاورات جديدة، وموافقة الرئيس السادات على سفرى إلى موسكو». . وبعد ثلاثة أيام بعث السادات لبريچنيف برد إيجابى. . ثم مضى شهر كامل تقريبا، وفجأة ـ أى فى ١٩ مايو ـ أجاب السوفييت مكررين الإعراب عن رغبتهم الصادقة لإجراء اتصالات أخرى، ولكنهم أبلغوا بأن لديهم التزامات أخرى وخصوصًا فيما يتعلق بزيارة الرئيس نيكسون إلى موسكو فى يونيو عام ١٩٧٤. . ورد السادات يوم السادس من يونيو معربا عن أمله فى أن تجرى هذه المشاورات فى أقرب وقت ممكن، وفيما يبدو كان السوفييت تواقين لإجراء المشاورات، ولم يؤخر هذا سوى زيارة نيكسون. وفى أثناء مأدبة عشاء رسمية أقامها فى القاهرة القائم بالأعمال السوفييتى لتكريم السفير المصرى الجديد لدى الاتحاد السوفييتى حافظ إسماعيل، سألنى الممثل السوفييتى عن الموعد الذى اعتزم فيه زيارة موسكو.

وفى نهاية يونيو أعلنتُ أننى سوف أسافر إلى موسكو فى يوليو عام ١٩٧٤، وفى هذه الأثناء رافقت الرئيس السادات فى زيارة رسمية إلى بلغاريا بدأت يوم ٣٠ يونيو من عام ١٩٧٤. . وعند عودتنا إلى القاهرة وافقت على الموعد الذى اقترحته موسكو وهو ١٥ يوليو، أى بعد نحو أسبوعين من نهاية زيارة نيكسون للاتحاد السوفييتى. . وقمت بكل الترتيبات اللازمة للإعداد للرحلة. . وكنت أريد أن تكون الزيارة نقطة تحول، كما كنت أرغب فى تناول كل جوانب العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفييتى. . ولهذا السبب اخترت وفدا على المستوى الوزارى يمثل كل مجالات التعاون بين البلدين.

وعلى أى حال فقد تلقيت فى ١٠ يوليو ـ وكنت على الشاطئ فى الإسكندرية ـ مكالمة تليفونية غير متوقعة من السفير السوفييتى «فلاديمير بولياكوف» الذى وصل إلى الإسكندرية حاملا رسالة هامة من موسكو، واستقبلته فى نفس اليوم، حيث أبلغنى أن الزعماء السوفييت يريدون أن يعرفوا ما إذا كنت سوف أصل إلى موسكو على طائرة خاصة أو من خلال إحدى رحلات الطيران العادية، وأنهم يودون معرفة أسماء أعضاء الوفد المصرى، وأن يبلغوا مسبقًا بأى متطلبات خاصة قد تكون لدىَّ. . فكان من الواضح من جميع هذه الأسئلة أن السوفييت كانوا يريدون أن تتم الزيارة، وأن تكون ناجحة.

ولكن دهشت تماما عندما عاد السفير بولياكوف بعد ساعتين إلى كابينتى على الشاطئ برسالة جديدة بالشفرة، ولم يجد الوقت حتى لترجمتها وقام بترجمتها فى وجودى، وصدمنى أن أعرف أن الزعماء السوفييت يعربون عن أسفهم لأنهم لن يستطيعوا استقبال الوفد المصرى، إلا أن الرسالة لم تقدم أى تفسير لهذا التصرف العجيب المفاجئ!

فما الذى يمكن أن يكون قد حدث خلال الساعتين أو الثلاث التى انقضت ليدفع الزعامة السوفييتية إلى تغيير رأيها كلية؟ هل حدث أن فعلنا نحن فى مصر شيئا خاطئا دون أن نعى؟ أو هل تلقى السوفييت فجأة معلومات ما عن أحداث هامة فى الشرق الأوسط أو فى جزء آخر من العالم دفعهم إلى تغيير رأيهم بشأن الزيارة؟! . . كانت رسالتهم جافة جدًا، ولم يعتذروا أو يقترحوا تأجيل موعد الزيارة . . وقد اقتربت هذه الرسالة من أن تكون استفزازية ـ كما كانت مذلة ـ إذا نظرنا إليها من أى منظور. وكان الوضع محرجا جدًا للسفير السوفييتى، خصوصًا وأنه هو نفسه لم يبلغ بدوافع هذا التغيير المفاجئ. . ونقلت هذه الرسالة غير المعقولة إلى الرئيس السادات، ولفترة من الوقت لم تُجْرَ أية اتصالات بيننا وبين موسكو.

وأدى الإلغاء المفاجئ للزيارة إلى ظهور تكهنات عديدة فى مصر حول سبب هذا. وكان أحد الافتراضات يذهب إلى أن قرار الإلغاء قد يرجع إلى مرض بريچنيڤ بصورة مفاجئة، ودعم هذا الرأى أن زيارتَىْ كلٍّ من الرئيس الباكستانى بوتو ونائب رئيس وزراء إندونيسيا ووزير خارجيتها «آدم مالك» ألغيتا أيضا . . كما أن بريچنيڤ لم يستقبل وزير الخارجية الفرنسى «جان سوفانيارج» الذى زار موسكو فى أغسطس. . وكان هناك تكهن آخر يرى أن الزيارات الملغاة ترجع إلى نزاعات خطيرة داخل المكتب السياسى نفسه. . ولكن التفسيرين لم يقنعا المسئولين المصريين، حيث رأوا أن زيارة نيكسون تمت كما كان

مقررا. واستنتجوا أن زيارتى ألغيت لأن السوفييت غضبوا بسبب الزيارات العديدة التى قام بها مسئولون أمريكيون من بينهم الرئيس نيكسون للقاهرة . . وفى النهاية لم يستطع أحد أن يتأكد بصورة كاملة من معرفة الأسباب الحقيقية وراء الإلغاء المفاجئ لزيارتى، لأن السوفييت لم يقدموا قَطّ أية تفسيرات.

وخلال يوليو وأغسطس وسبتمبر كنت مشغولا بمشكلات أخرى . . فقد كانت لدىَّ ارتباطات رسمية فى باريس وواشنطن بهدف تعزيز العلاقات المصرية الفرنسية، والمصرية الأمريكية، من خلال اللجان المشتركة التى كانت قد تكونت حديثا، وكان قد عهد إلى هذه اللجان مهمة مناقشة ووضع برامج تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية. وفى واشنطن حيث ذهبت بعد فترة قصيرة من استقالة نيكسون، أجريت محادثات موسعة مع الرئيس الجديد «جيرالد فورد»، وأيضا مع كيسنجر، ومع وزير الخزانة وليام سايمون، ومسئولين كبار آخرين فى حكومة الولايات المتحدة. وكانت المحادثات مهمة للغاية، كما استقبلنى الرئيس فورد مرتين، وجذبت هذه الاتصالات الموسعة اهتمام الدوائر الدبلوماسية ووسائل الإعلام.

ومن بين الذين تتبعوا محادثاتى فى واشنطن عن كثب تماما: أناتولى دوبرينين، السفير السوفييتى لدى واشنطن . . وبعد لقاء على الإفطار بينى وبين الرئيس فورد، طلب «دوبرينين» لقاء عاجلا بى . . وتقابلنا فى جناحى فى فندق «ماديسون» لمدة أكثر من ساعتين تناولنا فيها العلاقات الثنائية بين بلدينا ومشكلة الشرق الأوسط. وانتهزت الفرصة لأعرب عن شكوى ملحة عن الموقف السوفييتى تجاه مصر، حيث ذكرت عدة حوادث بذاتها وطلبت منه أن يفسر لى أسلوب تصرف بلاده، ولكنه لم يستطع فعل هذا، كما كان يشعر بحرج شديد . . وعلى العموم كان الاجتماع مفيدا جدًا؛ لأنه مكّننا من تناول مجموعة كبيرة من الموضوعات وتبادل الآراء بصراحة.

ومن بين الموضوعات التى ناقشناها: الإلغاء المفاجئ لزيارتى المعتزمة. . وهنا لم يستطع تقديم أى تفسير، غير أنه قال: إنه يجب استئناف المشاورات بين بلدينا فى المستقبل القريب. وفى نهاية لقائنا سألته الصحافة وهو فى طريقه إلى المصعد عن الوقت الذى سوف تستأنف فيه المحادثات المصرية السوفييتية، وكانت إجابته: «يستطيع الوزير فهمى السفر إلى موسكو فى أى وقت». وعندما طُلب منى أن أعقب على تصريح «دوبرينين» قلت: إننى غير متأكد عما إذا كان أى شىء سوف ينتج عن هذا، وما إذا كان لدى «دوبرينين» السلطة لتقديم دعوات قبل أن يستشير حكومته. ومن واشنطن سافرت إلى

نيويورك لأحضر اجتماعا للجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم عدت إلى القاهرة، وحال أن وصلت إلى القاهرة تلقيت رسالة عاجلة من «بريچنيڤ» وزملائه تشير إلى لقائى مع «دوبرينين». واقترح الزعماء السوفييت أن تتم زيارتى التى كان مقررا أن أقوم بها منذ فترة طويلة فى أكتوبر عام ١٩٧٤.. وهنا اتضح لى ثقل وأهمية «دوبرينين» لعلاقته ووضعه بالنسبة إلى اللجنة المركزية فى موسكو.

وبالفعل وصلت إلى موسكو يوم ١٤ أكتوبر وبصحبتى وفد هام ضم وزيرى التخطيط والتجارة الخارجية، ورئيس الأركان الفريق الجمسى، ونائب وزير الطيران الفريق السيسى، ووكيل وزارة الخارجية محمد رياض، وخبراء آخرين.. واستقبلنا السوفييت بحرارة شديدة و.. وأبلغت أن بريچنيڤ سوف يستقبلنى فى اليوم التالى.. وكان هذا غير معتاد؛ حيث إن لقاء بريچنيڤ لم يكن يحدث عادة إلا فى نهاية الزيارة.

وفى ١٥ أكتوبر قابلت بريچنيڤ فى الكرملين، وفى طريقنا إلى قاعة المؤتمرات ذكَّرنى السفير المصرى حافظ إسماعيل بأن بريچنيڤ يحتفل بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب الشيوعى واقترح أن أنتهز الفرصة لأهنئه، واستقبلنى بريچنيڤ كالعادة بالأحضان، وبدأ يشكو مازحا من الرحلات العديدة التى أقوم بها إلى واشنطن والزيارات العديدة التى يقوم بها كيسنجر إلى الشرق الأوسط.. وحين بدأ الاجتماع الرسمى ألقى بريچنيڤ كلمة الترحيب التى عادة ما تحدد جو الاجتماع.. وكانت كلمة ترحيب ودية.. وعندما أتى دورى هنأت بريچنيڤ بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب.. ودهش بريچنيڤ، وسرَّ فى نفس الوقت.. وشكرنى بحرارة إذ يبدو أن تهنئتى لمست الجانب الحساس والإنسانى فى شخصيته.. وحسب خبرتى وتجربتى فى التعامل مع بريچنيڤ، عرفت صفاته كإنسان.. وهذه المعرفة يمكن الاعتماد عليها فى تناوله للقرارات، وكان هذا الاجتماع فرصة فريدة لتأكيد هذه الناحية الهامة فى شخصية زعيم خطير كبريچنيڤ.

وبعد أن شكرنى أضاف بريچنيڤ بضع كلمات عن خبرته، والعبء الثقيل لمنصبه، وانتهزت هذه الفرصة الفريدة حتى أضيق عليه الخناق بقولى:

«منذ لحظة هنأتك، ولكننى الآن أسحب تهنئتى»، وترجم المترجم هذا ليندهش بريچنيڤ من جديد من تصرفى هذا، إلا أنه أراد أن يعرف السبب فقال: كيف يتأتى أن تهنئنى منذ لحظة ثم تسحب تهنئتك فى اللحظة التالية؟ فشرحت له السبب قائلا: إننى هنأته بمناسبة السنة العاشرة له كسكرتير عام للحزب الشيوعى، ولكننى فى نفس الوقت لم

أستطع أن أفهم كيف لم يفكر حتى الآن رجل دولة مثل بريچينيف فى زيارة القاهرة طوال عشر سنوات سواء فى عهد السادات أو عبد الناصر! وأضفت ـ متعمدا ـ بأن نيكسون حضر إلى القاهرة بعد بضعة شهور فقط من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن، وأما بريچينيف فلم يرَ من المناسب أن يحضر إلى بلدنا حتى هذه اللحظة.

وبينما كان المترجم يقوم بالترجمة، لاحظت علامات ذات دلالة كبيرة على وجه بريچينيف تعكس الموافقة على ما سمعه لتوه.. ولكن لكى أقول الحق: لم أتوقع قَطّ كيف سيكون رد فعله؛ فقد ترك بريچينيف مقعده وذهب إلى مكتبه ليفتح أحد الأدراج ويحضر مذكرة مواعيده، ثم جلس فى مقعده.. ودون الرجوع إلى اللجنة المركزية فتح المذكرة وقال: متى تريدنى فى القاهرة؟ فى يناير أو فبراير؟.. كان هذا هو بريچينيف الحقيقى، بريچينيف حال أن يعمل، بريچينيف الممتلئ حيوية وسلطة، بريچينيف وقد دانت له بلده بالسيطرة الكاملة.

وبدأ تصفيق تلقائى من الجانبين لهذا القرار التاريخى، ورحبت بهذه الخطوة التى لم يسبق لها مثيل، وقلت:

«سوف يناسب موعد يناير جدول أعمال الرئيس السادات». ووافق بريچينيف على الموعد، وبدأ فى صياغة بيان يتصل بهذا القرار، ونص هذا البيان الذى صدر عقب الاجتماع مباشرة على أنه:

> فى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٧٤، استقبل الرفيق ليونيد بريچينيف السكرتيرُ العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى وزيرَ الخارجية المصرى، وتمت الموافقة على أن اجتماعا بين الزعامة السوفييتية والزعامة المصرية سوف يمثل أهم خطوة فى تطور العلاقات بين البلدين. وخلال المحادثات كان هناك اتفاق تام على المشكلات البارزة، مما سوف يمثل أساسا للاتفاقات التى سوف تتم فى المستقبل خلال ذلك الاجتماع، وتم الاتفاق أيضا على أن يتم اجتماع بين ليونيد بريچينيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى، والرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية فى القاهرة فى يناير عام ١٩٧٥.

وشعرت بأننى أحرزت نصرا كبيرا.. وكنت مقتنعا بأن لقاء مباشرا بين بريچينيف والسادات فى القاهرة يمكنه أن يحل المشكلات الخطيرة القائمة.. وكانت نظرتى هى أن

بريچينيف والسادات لن يودا أن ينتهى اجتماع للقمة بينهما بالفشل . . وبناء على هذا توقعت أن يضع اللقاء بين السادات وبريچينيف العلاقة المصرية السوفييتية على طريق جديد تماما . . وكان بريچينيف أيضا متفائلا وسعيدا . . كما أعلن فى نهاية الاجتماع :

«إننى أشعر دائما بالراحة عندما أتفاوض مع الرفيق فهمى» .

وفى أثناء الأيام المتبقية من زيارتى عقدت عدة اجتماعات مع جروميكو وزملائه ، ودارت المحادثات فى جو من التآلف لأن قرار بريچينيف بالذهاب إلى القاهرة أضاف روحا جديدة على العلاقات المصرية السوفييتية . . وخلال المحادثات ظل جروميكو يكرر أن موسكو تعتبر القاهرة صديقتها الرئيسية فى الشرق الأوسط . . وعلى الرغم من هذا فإنه ظل يذكر موضوع ديوننا إلى الاتحاد السوفييتى باستمرار ، وحاولت أن أشرح له ما يعرفه من قبل ، وهو أن تأثير الحروب المتكررة على وضعنا الاقتصادى بصورة مجملة يجعل من شبه المستحيل طرح هذه المسألة مرة أخرى . . وأصر بريچينيف على أن نسدد ديوننا على أقساط سنوية قدرها ٥٠٠ مليون دولار .

ونقلت إلى السوفييت رسالة السادات التى تفيد بأننا لا نستطيع سداد أكثر من عشرة ملايين دولار سنويا فى ذلك الوقت ، فغضب جروميكو ، وأصر على أننا ينبغى أن ندفع ٥٠٠ مليون دولار سنويا لأكرر له أنه ليس بمقدورنا أن ندفع هذا القدر ولكننا مستعدون لأن نزيد صادراتنا بعض الشيء إلى موسكو كوسيلة لزيادة كمية ما نسدده . . كما ذكّرته أيضا بأننا لم نقل قَطّ إننا لا نعترف بديوننا ، وأضفت قائلا : إن أسلوب موسكو الذى لا يقبل الحل الوسط فى ذلك الوقت قد يصبح عقبة خطيرة فى طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم طلبت من جروميكو فى النهاية أن يتوقف عن استخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصرى .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفييت من تشددهم حيال مسألة الديون ، لا فى هذه المحادثات . . ولا فيما بعد . . وعندما زار وفد مصرى عالى المستوى موسكو بناء على طلب جروميكو ، فشل فى تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية . . وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئا لأن الوزير السوفييتى القدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها فى محادثاتى مع جروميكو ، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات فى بيان . . وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض ، أبلغنى بأنه

عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريچينيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لا يمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل . . ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريچينيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أو يقنعنى ، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية . . وعلى أية حال ، لقد استطعت أن أقنع جروميكو بعد جهد كبير بأنه ينبغى على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد استشارة بريچينيف وافق جروميكو على إصدار بيان مقتضب ينص على «أن حكومة الاتحاد السوفييتى تعترف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين» .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الاتحاد السوفييتى بالمنظمة بهذا المفهوم ، وقد سررت كثيراً لهذا . . وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار ، فقد كان الاعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفييتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد لكل الفلسطينيين نقطة تحول فى العلاقات السوفييتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون فى موسكو من جانب جروميكو ومسئولين آخرين أعضاء فى الحكومة السوفييتية وليس من جانب «هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى» كما كان متبعا من قبل . . وكان هذا نجاحا كبيرا فيما يتصل بالمنظمة . . وتم تنفيذه حين زار جروميكو القاهرة فى وقت لاحق ، وقابل ياسر عرفات لأول مرة فى حفل استقبال أقيم لتكريمى فى السفارة السوفييتية .

وتصدر الإعلان عن زيارة بريچينيف إلى القاهرة فى يناير ١٩٧٥ عناوين الصفحات الأولى فى كل صحف العالم ، وبدأ كل من السوفييت والمصريين فى الإعداد للقاء القمة ، وكان هدفى الرئيسى هو ضمان إمدادات كافية من الأسلحة للجيش المصرى بصورة مستمرة ، وفى نفس الوقت تطوير العلاقات المصرية السوفييتية بقدر ما أستطيع . . وعندما كنت أخطط للقاء القمة هذا كنت أعتمد على قرارات بريچينيف لأن تجربتى أوحت لى بأن سلطته لا يمكن أن تتحداها اللجنة المركزية بصورة مباشرة . وأكثر من هذا يستطيع بريچينيف بمقدرته الضخمة على إجراء المناقشات أن يتغلب على كل العقبات . . واقترحت على السادات أن يتحدث إلى بريچينيف بصراحة حيث يوضح له أن السوفييت لا يستطيعون أن يستغنوا عن مصر .

أما بالنسبة إلى اللعبة السياسية على المستوى الدولى فإنه من المتعين على مصر كدولة

غير منحازة أن تتعامل مع كلٍ من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. . ودرجة الاقتراب من إحدى الدولتين ليست ذات أهمية كبيرة. . فما يهم هو مقدرتنا على إثارة التنافس والغيرة.

ولم يعارض الرئيس السادات فكرة اللقاء مع بريچنيف، بل لقد رحب بالاجتماع المرتقب فى عدة مناسبات علنية، مؤكدا على احترامه الخاص وتعاطفه مع بريچنيف.

وتم إعداد كل شىء، وتشكيل وفود ولجان من الدولتين. . وأبرزت كل الصحف الكبيرة هذا الاجتماع فى عناوينها الرئيسية. . ولكن الرئيس السادات تلقى رسالة مفاجئة من اللجنة المركزية وبريچنيف تردد العبارة المعتادة وهى أن الوقت قد حان لإجراء مشاورات جديدة على أعلى المستويات. . واقترحت اللجنة وبريچنيف أن يسافر وزير الخارجية إسماعيل فهمى ووزير الدفاع الجمسى إلى موسكو أواخر ديسمبر ١٩٧٤.

والحقيقة أننى دهشت لأنه لم يكن هناك أى مبرر لهذه الرحلة بعد شهرين فحسب من الرحلة الأولى، وفى وقت قريب جداً من زيارة بريچنيف المرتقبة. . وأعربت عن دهشتى للقائم بالأعمال السوفييتى، إلا أنه لم يستطع تقديم أى تفسيرات.

وعلى أية حال رأيت أنه من الأفضل أن أقبل الدعوة. . وعند وصولى إلى مطار موسكو كان من الطبيعى أن أسأل جروميكو عن سبب استدعائى إلى موسكو. . ولدهشتى لم أحصل على أية تفسيرات. . كان هذا هو الأسلوب السوفييتى: نقوم بطرح الأسئلة ولا نجد إجابة لها.

وتقابل الوفدان المصرى والسوفييتى فى ذلك المساء، وافتتح جروميكو الاجتماع بقراءة بيان مكتوب ذى طبيعة سياسية يؤكد على دوام الصداقة المصرية السوفييتية طويلاً وعلى المساعدة التى قدمها الاتحاد السوفييتى إلى مصر. . وفى النهاية قال جروميكو بكلمات اختارها بعناية: «إن الاتحاد السوفييتى يحترم دائما اتفاقاته التعاقدية»، وساد المكان جو مهيب غير معتاد. . وكان من بين الحاضرين الماريشال «أندريه جرشكو» وزير الدفاع، بالإضافة إلى عدد كبير من الضباط الذين بدت عليهم جدية تامة.

وحال أن انتهى جروميكو أعطى الكلمة إلى الماريشال جرشكو الذى قام بدوره بقراءة بيان طويل مكتوب. . وأعلن أنه «تنفيذاً لقرار اتخذته اللجنة المركزية السوفييتية، قررت الحكومة السوفييتية إرسال الطائرات والأسلحة التالية. .»، ثم قرأ قائمة طويلة من المعدات تضمنت طائرة ميج ٢٣ لم نكن قد حصلنا عليها قطّ من قبل. . وأضاف بقوله:

إن هذا القرار اتخذ بما يتفق مع التزام تعهد به الاتحاد السوفييتى، وينبع من معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفييتية. ومثل جروميكو أنهى جرشكو خطابه بقوله: «وبهذا يكون الاتحاد السوفييتى قد أوفى بكل التزاماته التعاقدية مع مصر».

وبينما كان «جرشكو» يتحدث، كان الأعضاء العسكريون فى الوفد المصرى يسجلون ملاحظاتهم. وعندما قرأ قائمة المعدات التى سوف تسلم، عرفت أنا والجمسى أن هذا هو الجزء الذى لم يسلم فى اتفاق الأسلحة الذى تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٧٣.. وقد شعرنا بسرور عظيم ليس فقط لأن هذه الشحنات تضمنت طائرات ميج ٢٣ ومعدات متقدمة أخرى وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بصورة ملحة، ولكن أيضا لأن قرار الإفراج عن هذا السلاح كان قراراً سياسيًا هامًا، يدل على نية الاتحاد السوفييتى واتجاهه إلى تقوية روابطه مع مصر، واستئناف عملية تزويد جيشها، والمهم أن هذا كله كان يعنى أن السوفييت قد قرروا الإفراج عن شحنات الأسلحة قبل زيارة بريچنيف إلى القاهرة وليس فى وقت الزيارة، لأنه سوف يتم التوصل إلى اتفاق جديد فى ذلك الوقت.

وشعرت بالتشجيع لهذا التطور فى الأحداث، غير أننى لم أرغب فى أن أعطى للسوفييت انطباعا بأننا راضون تماما.. ولهذا قلت لجروميكو: إن الوقت قد حان لأن تقيم السلطات السوفييتية جسرا عسكريا بين الاتحاد السوفييتى ومصر.. ولم أر قَطّ جروميكو منزعجا بهذه الصورة إلا عندما ذكرت له الجسر العسكرى.. فقد أخذ يجادل بشدة أن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لأنه سوف يكون ذا تأثيرات سلبية تماما فى المستوى الدولى.

ولأننى كنت أعرف أنه يخشى من رد الفعل الأمريكى، فقد أسرعت أفسر له بأننى لم أكن أشير إلى عملية نقل جوى مكثفة للمعدات العسكرية التى سوف تكتشف بلا شك بواسطة أجهزة الاستطلاع الإلكترونية الأمريكية.. إن ما كنت أعنيه هو ببساطة أن تستجيب موسكو بصورة إيجابية ومستمرة فى المستقبل لطلباتنا دون مراوغة، وبأقل قدر من التأخير البيروقراطى، وباحترام أكثر لمواعيد التسليم.. وطلبت بالتحديد من الاتحاد السوفييتى أن يستجيب بصورة إيجابية لطلب قدمه الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر لتعويض خسائر المعدات التى لحقت بنا فى الحرب، وقلنا ـ الفريق الجمسى وأنا ـ إنه ينبغى إدخال بعض التعديلات على قائمة المعدات التى سوف تسلم على ضوء احتياجاتنا التى تغيرت بعد الحرب.. وهنا على أية حال أصبح من الواضح أن البيروقراطية السوفييتية لن تتغير، وأن الوفد السوفييتى لم يكن مخولا سلطة إضافة رصاصة واحدة إلى القائمة دون قرار على مستوى عال يتضمن بريچنيف نفسه.

وعندما انتهت جلسة الاجتماع كنت لا أزال متحيرا من سبب استدعائنا إلى موسكو بهذه الصورة الملحة . . فمن الواضح أن الإعلان عن تسليم المعدات العسكرية كان يمكن إرساله إلينا عن طريق القائم بالأعمال السوفييتى بالقاهرة أو ضمن الصفقة المصرية السوفييتية التى كنا نتوقع الاتفاق عليها خلال زيارة بريچنيڤ فى الشهر التالى . . كان لابد أن يكون هناك سبب سياسى لهذا الاستدعاء العاجل، ولكن عندما استفسرت من جروميكو لم أتلق إجابة مرة أخرى، سوى أنه كرر مرة أخرى : بأنه سوف يلقانى فى الصباح التالى فى الساعة الحادية عشرة والربع، ولم تُجْدِ جهودى الأخرى للحصول على أى شىء يفسر هذا من سفارتنا .

وفى الصباح التالى وصل جروميكو فى موعده بالضبط ، وصحبنى إلى سيارة، وبدأ الركب يسير ثم مر بالكرملين دون أن يتوقف . . وعندما سألت جروميكو عن وجهتنا أجاب ببساطة : إنه يأخذنى خارج موسكو! وبعد خمس وعشرين دقيقة توقفت السيارة أمام مبنى أصفر كبير فى ضاحية «كولوفا» . وعقبت بقولى قائلا : إنه يشبه المستشفى! . . فأجابنى جروميكو فى النهاية قائلا : «نعم إنه مستشفى، وسوف تقابل بريچنيڤ هنا» .

وقد جعلونا ـ جروميكو وجرشكو والجمسى وأنا ـ نرتدى معاطف المستشفى البيضاء قبل أن ندخل إلى حجرة كبيرة حيث كان بريچنيڤ يرقد فى الفراش، ولم يكن هناك أى شخص آخر .

كان بريچنيڤ ودودا بصفة فائقة، واحتضننى قائلا : انظر . . إننى بصحة جيدة، وأشعر أننى قوى . . قل لأخى وصديقى السادات إننى سوف آتى إلى القاهرة عندما يتركنى هؤلاء الناس أذهب . وكان هذا أول دليل على أنه لن يأتى إلى القاهرة فى يناير، وكان بريچنيڤ مصممًا على إقناعنا بأنه ليس مريضا . . فظل يمزح . . وفى إحدى المرات سأل جرشكو : إلى أى مدى هذا المكان آمن؟ فوقف جرشكو ـ الذى لم يكن إلا رجلا عسكريًا يتقمص صورة متصلبة وكأنه على وشك أن يصدر أمرًا هامًا ـ ليجيب قائلاً : «إن هذه المنطقة آمنة جدًا لدرجة أنه لا يمكن لأى صاروخ فى العالم أن يصيبها قبل أن يدمر هو نفسه أولا»، وهنا بدا بريچنيڤ فخوراً بهذه الإجابة .

وعلى الرغم من محاولة بريچنيڤ التقليل من شأن مرضه، فقد كان من الواضح أن هناك علة خطيرة يعانيها، وأنه كان يخضع لأوامر مشددة من أطبائه بأن يبقى طريح الفراش، وإلا لما استقبلنا فى المستشفى فى وقت كان مرضه يعتبر فيه سرًا لا يفشى . وعلى

أية حال، لقد أسرَّ لنا بريچنيف فى النهاية بأن سبب استدعائنا إلى موسكو أنه كان يريد أن نرى بأنفسنا أنه فى المستشفى، حتى لا نتصور أن زيارته قد تأجلت لأسباب سياسية، وكانت المشكلة كما قال: هى كيفية إصدار إعلان عن تأجيل رحلته إلى مصر وسوريا والعراق دون إثارة تكهنات بعيدة المدى. وقلت ببساطة: إن أسهل طريقة هى إعلان الحقيقة، وهى أن الرحلة تأجلت بسبب اعتلال صحة بريچنيف. وأجاب بريچنيف قائلاً: «إن هذه هى أبسط طريقة بالفعل، إلا أنه لا يمكن القيام بها فى النظام السوفييتى». فقلت: إن الجميع يعرفون أن الزعماء بشر يمكن أن يصيبهم المرض.. ومن المعتاد فى كل الدول أن يعلن عن تأجيل أحداث ما بسبب اعتلال صحة الزعماء. إلا أن بريچنيف أصر على أن النظام السوفييتى لا يسمح بمثل هذا الأسلوب.

وكان واضحا لى أنه ليس الشعب السوفييتى وحده هو الذى يجهل مرض بريچنيف ولكن أيضا أغلبية أعضاء اللجنة المركزية.. وكنت متأكداً من أننى أول أجنبى، أو الأجنبى الوحيد، الذى أطلع حينذاك على أن بريچنيف فى المستشفى. وبناء على هذا لم أصر على أن يتضمن بيان تأجيل الزيارة ذكر مرضه وقلت ببساطة: إننى متأكد من أنه بإمكاننا الاتفاق على صياغة ما دون أية مشاكل. وقد وافق بريچنيف على هذا، وأضاف قائلا: لقد طلبت منك الحضور حتى أؤكد لك حسن نياتنا، وسوف يسعدنى أن تبقى حتى تتوصل مع جروميكو إلى مسودة البيان الخاص بتأجيل الزيارة، والذى يمكن إرساله إلى دمشق وبغداد للحصول على موافقتهما.

ووافقت وأعربت عن شكرى لبريچنيف للجهد الذى بذله لتجنب أى سوء فهم فى علاقاتنا، ولما كنت أعرف أنه يتعين عليه أن يستريح، فلم أناقش معه أية موضوعات أخرى، وشرعت فى الرحيل معربا عن رجاء مخلص فى أن يستعيد صحته سريعًا ليزور القاهرة فى المستقبل القريب، وطلب منى بريچنيف مرة أخرى أن أنقل أطيب تحياته إلى الرئيس السادات وأن أبلغه بأنه سوف يأتى بالتأكيد إلى مصر ليزور «أخاه وصديقه السادات حالا». وأضاف بريچنيف: إن جروميكو أبلغه عن مناقشتى السابقة معه ومع جرشكو، وعقَّب على هذا قائلاً: «إننى أدرك أن الرجلين يجعلان مهمتك صعبة، وأنصحك بأن تظل تجلدهما بالسوط حتى تحصل على ما تريد».

وفى طريق عودتى كانت كلمات بريچنيف تتردد فى أذنى، فهى لم تكن فحسب مجرد دعوة صريحة لكى أصر على ما أريد أن أحصل عليه، بل هى أيضا شرح لما يمكن أن يفعله المفاوض الأجنبى للوصول إلى أهدافه مع السوفييت. قال بريچنيف: «استخدم

السوط» . . ومعنى هذا أن أفضل وأضمن وسيلة للحصول على شيء من السوفييت هي أن يكون المفاوض الأجنبي متشدداً بالفعل، وأن يصر على وجهة نظره بمثابرة، وعليه ففي مفاوضاتي مع الروس لم أنس قَطّ نصيحة بريچينيف .

وعندما وصلت إلى دار الضيافة بدأت مع جروميكو في وضع مسودة البيان الذي سيصدر عن تأجيل الزيارة، ويرسل إلى دمشق وبغداد للحصول على موافقتهما . . ودون أية صعوبة توصلنا إلى اتفاق على صياغة بسيطة لم تتضمن أية إشارة إلى وجود بريچينيف بالمستشفى، ثم أرسلت هذه الصياغة إلى كلٍّ من سوريا والعراق . . وبينما كنا ننتظر الرد، عقد الفريق الجمسي وزملاؤه اجتماعات مع نظرائهم السوفييت من العسكريين، وحاول الجمسي إدخال بعض التعديلات على قائمة الأسلحة التى قرأها علينا الچنرال جرشكو خلال اجتماعنا الأول، ولكنه لم ينجح إلا في تعديل جدول شحن بعض عناصر القائمة . . وبالنسبة إليّ فقد عقدت عدة اجتماعات مع جروميكو، وغطت اجتماعاتنا العديد من القضايا الثنائية والدولية .

وبالنسبة إلى القضايا الثنائية، فقد أعربت عن شكوانا من المصاعب التى نلقاها في عملية التبادل الصناعي والتجاري مع الاتحاد السوفييتي . . ووعد جروميكو بأنه سوف يتحدث إلى زملائه في كلٍّ من هذه المجالات وأنه سوف يعالج هذا الوضع .

وبعد وصول موافقة كلٍّ من دمشق وبغداد إلى موسكو، أصدر البيان التالي :

«تم الاتفاق بناء على الترتيب بين زعماء الاتحاد السوفييتي وزعماء جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية والجمهورية العراقية على تأجيل زيارة ليونيد بريچينيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي إلى هذه الدول حتى موعد لاحق. وكان من المقرر أن تتم هذه الزيارة في يناير ١٩٧٥ . وسوف يتحدد موعد الزيارة الجديدة بما يتناسب مع كل الدول المعنية في موعد لاحق» .

وكان من المحتم أن يثير هذا البيان تكهنات مختلفة كلها بلا أساس من الصحة، وكان هذا نتيجة لإصرار السوفييت على إخفاء مرض بريچينيف . . ويجب أن أؤكد هنا مرة أخرى أنه ليس هناك أدنى شك في أنه لو لم يكن بريچينيف قد مرض فجأة لكانت العلاقات المصرية السوفييتية قد اتخذت طريقا مختلفا تماما . . فبلاشك كانت الزيارة سوف تؤدي إلى زيادة المساعدات العسكرية السوفييتية لمصر، مما يساعد على تضييق

الفجوة بين إسرائيل والدول العربية فى هذا الصدد، وبالتالى يؤدى إلى وضع صلب أمام العدوان الإسرائيلى، خصوصا أن الجزء الباقى من صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ ـ والذى بدأ فى الوصول إلى مصر بعد رحلتى إلى موسكو على الفور ـ لم يكن كافيا. . كما أن الزيارة التى كان سيقوم بها بريچينيف كانت سوف تعنى ضمنا «اعترافا كاملا بالسادات» نفسه. . مما يضطره إلى التخلص من كراهيته للاتحاد السوفييتى. حقّا كان يمكن لزيارة بريچينيف أن تغير الجغرافية السياسية للشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تعى هذا تماما، حيث كان رد فعلها على إعلان الزيارة هو الاستياء، ثم الفرحة عند إعلان التأجيل. . وبالفعل كان لمرض بريچينيف عواقب تاريخية، وكما هو معروف فقد احتاج بريچينيف إلى وقت طويل حتى يتماثل للشفاء، وحينذاك كان موسم الطقس الحار قد بدأ فى مصر وبريچينيف لا يسافر فى الطقس الحار لأسباب صحية. . وتوازى مع كل هذه التطورات أن كيسنجر كان قد نجح فى مساعيه بشأن فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الإسرائيلية. . ومنذ ذلك الوقت لم تعد هناك وسيلة لإقناع السادات بأنه ما زال يحتاج إلى الاتحاد السوفييتى. . ومن هنا بدأ التاريخ فى هذه المنطقة الحساسة يتغير تغيرا جذريا.

## الفصل التاسع

# فورد وكيسنجر.. «نهاية مرحلة»

زادت أهمية الاتصالات والمبادلات مع الاتحاد السوفييتي خلال عام ١٩٧٤ بالنسبة إلى مصر؛ لأن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت حرجة نسبيا طوال هذا العام. ولكن لا شك أنه حدث تحسن كبير في العلاقات المصرية الأمريكية منذ حرب أكتوبر. . حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية من جديد، واستمر كيسنجر في إجراء مشاورات معنا، مما كان يبعث على سرور السادات الذي وجد نفسه حينذاك يحظى باحترام كيسنجر. . وهو الرجل الذي وصفه في وقت من الأوقات «بالمهرج»! وقد زار نيكسون القاهرة في منتصف عام ١٩٧٤، وتم توقيع اتفاقات تعاون موسع بين مصر والولايات المتحدة في ذلك الوقت. إلا أنني ظللت أشعر ببعض الارتياب؛ نظرا لأن الولايات المتحدة ما زالت تلتزم أولاً وفوق كل شيء بإسرائيل. . ولم تكن مستعدة لتزويد مصر بأية أسلحة. ومما زاد الأمور تعقيداً أن نيكسون اضطر إلى الاستقالة بحلول أغسطس من نفس العام، وتعين علينا أن نكتشف ما إذا كانت حكومة الرئيس فورد الجديدة سوف تنتهج نفس السياسة تجاه مصر أو لا.

كانت زيارة نيكسون إلى القاهرة في مايو ١٩٧٤ جزءاً من عملية إبعاد مصر عن الجانب السوفييتي، والعمل على استعادتها لاستقلالها التام حتى يمكن لنا أن نتعامل مع القوتين العظميين معا. . وبالنسبة إلى نيكسون كانت الزيارة رسالة موجهة إلى الدول العربية تشير إلى أن الولايات المتحدة غيّرت سياستها في الشرق الأوسط، وكانت في نفس الوقت محاولة لجذب الانتباه الأمريكي في الداخل بعيداً عن فضيحة ووترجيت ليُظهر نيكسون نفسه كرجل دولة ذي مكانة عالمية.

وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي لمصر. . وإن كان نيكسون قد أتى إلى مصر من قبل كنائب رئيس. وقد أبلغني نيكسون بصفة شخصية أنه لم ينسَ قطّ الرحلة

الأولى، وخصوصًا زيارته للسد العالى فى أسوان والذى بناه السوفييت . . وكان نيكسون واعيا لهذه التجربة تماما حين قال: «كنت أقف على السد العالى ناظرًا إلى هذا الصرح الروسى الضخم، وتذكرت الخطأ القاتل الذى وقع فيه الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس برفضهما مساعدة عبد الناصر فى تمويل المشروع، مما أدى به إلى تأميم قناة السويس . . وبسبب هذا الخطإ الأمريكى الكبير تغير مجرى التاريخ وأتى الروس إلى مصر . . وكانت هذه نقطة تحوّل مزقت كل آمال التصالح بين ناصر وواشنطن» . وكان من الطبيعى للرئيس نيكسون ـ وهو الذى أخذ المبادرة ـ أن يزهو بأن زيارته لمصر تعنى عودة الأمريكيين إليها . . وبهذا كان يريد أن يؤكد أنه أحدث التحول المصرى من الاتحاد السوفييتى إلى الولايات المتحدة، ولهذا أصر على أن يأتى بنفسه إلى مصر .

وفى طريقه إلى مصر توقف نيكسون فى سالزبورج، حيث بدأ يعانى متاعب حقيقية فى صحته من جراء اضطراب فى الدورة الدموية للساقين والتهاب عروقهما . وعلى الرغم من نصيحة طبيبه الخاصة، فقد أصر بعناد على أن يستمر فى رحلته إلى مصر . وكان أمامه جدول أعمال ممتلئ تماما فى مصر، ولكنه رفض إجراء أية تعديلات به . واستقل الرئيس نيكسون سيارة مكشوفة من المطار إلى داخل القاهرة، وكان يقف فى السيارة ليتلقى الاستقبال الحماسى الضخم الذى أحاطته به الحشود على جانبى الطريق . . وكان من فترة إلى أخرى يأمر بإيقاف السيارة ليختلط بالناس، فى حين كان رجال الأمن يعدون وراءه أو حوله فى جنون، وهو يصافح الناس ويبتسم ويثرثر معهم . وعقد نيكسون الكثير من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع الرئيس السادات وكبار المسئولين المصريين . . كما حضر مآدب عشاء وغداء رسمية، وبحيويته المعتادة لم يُرِدْ أن يفقد الرحلة الشهيرة فى القطار الملكى القديم من قصر القبة إلى الإسكندرية . وكانت بهجة الزيارة فيما يبدو ذات أثر طيب عليه، فقد غادر مصر وقد شفى تماما تقريبا . . ثم سافر إلى إسرائيل حيث كان له جدول أعمال حافل بنفس الصورة هناك على ما أعتقد . . ويكشف كل هذا عن شخصية هذا الرجل، وعن تصميمه على تحقيق مكاسب سياسية .

وكان الرئيس نيكسون صريحًا ودقيقًا خلال المحادثات التى جرت فى القاهرة والإسكندرية . ولم يكن فى حاجة إلى التظاهر حتى يؤثر فى الناس . . فكانت سلطته واضحة تماما لدى الجميع، وكان من الجلى أنه يدير الأمور وحده باسم الولايات المتحدة . . وكان كيسنجر موجودا، وأيضا ألكسندر هيج، وغيرهما، ولكنهم لم يكونوا سوى حاشية أو خلفية للرئيس . وكان نيكسون صريحًا ومباشرًا فى كل المحادثات،

وكمثال على ذلك يظل أحد الاجتماعات التى عقدت فى قصر عابدين فى القاهرة بارزا فى ذاكرتى. عقد هذا الاجتماع فى مكتب الرئيس السادات الذى كان مكتبا للملك فاروق فيما سبق.. وحضر الرئيس نيكسون وكيسنجر عن الجانب الأمريكى، فى حين مثل السادات وأنا الجانب المصرى، وفى نهاية مناقشة نقاط متنوعة تتعلق بمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، قررت أن هذه فرصة فريدة لأن أسمع من رئيس الولايات المتحدة نفسه رأيه فى موقف الولايات المتحدة فى الحل النهائى لأزمة الشرق الأوسط، فقلت للرئيس السادات عما أنويه باللغة العربية، فوافق.. ثم طرحت سؤالى على نيكسون، ودون تردد للحظة واحدة أجاب قائلا: «إن التوصل إلى انسحاب إسرائيل كلية من سيناء ليس مشكلة، كما أن الانسحاب من مرتفعات الجولان ممكن أيضا.. ولكن بعد جهد. أما بالنسبة إلى القدس والضفة الغربية فإن هذا سوف يكون المشكلة الحقيقية، غير أننا سوف نجد حلا لها». إن هذه الإجابة التى لا غموض فيها تعكس بدقة شخصية نيكسون وتصميمه، فلو كان نيكسون بقى فى منصبه لاستخدم بلا شك كل سلطته ونفوذه كرئيس للولايات المتحدة للحصول على انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة متحديا مجموعات الضغط اليهودية ومجموعات الضغط الأخرى.. ويجب أن أضيف أننى لم أسمع قَطّ مثل هذه التصريحات المحددة ممن خلفوه.. فلم يكن لدى فورد أو كارتر اللذين ناقشت معهما نفس القضايا فى أكثر من مناسبة الشجاعة السياسية لاتخاذ موقف محدد.

وتوج زيارة نيكسون إصدار إعلان مشترك عرض الخطوات التى سوف تتخذ لتقوية العلاقات المصرية الأمريكية.. وحملت هذه الوثيقة الطويلة نوعا عنوان «مبادئ العلاقة والتعاون بين مصر والولايات المتحدة».. وكان هذا الإعلان مكونا من مقدمة وخمسة أجزاء، ويعالج الجزء الأول فيها مشكلة السلام فى الشرق الأوسط، ويركز على التزام الطرفين «بسلام عادل ودائم» فى الشرق الأوسط بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومع وضعه فى الاعتبار «المصالح المشروعة لكل الشعوب فى الشرق الأوسط بما فيها مصالح الشعب الفلسطينى، وحق كل دول المنطقة فى الوجود»، وأن تتم مفاوضات السلام خلال إطار مؤتمر جنيف، وأن تشترك مصر والولايات المتحدة فى عملية من المشاورات على كل المستويات لتسهيل عملية السلام.

وكانت بقية الوثيقة تتناول بصورة أكثر تحديداً العلاقات الأمريكية المصرية، وكانت ذات تفاصيل مسهبة بالفعل، ودعت الوثيقة إلى تشكيل لجنة تعاون مشتركة تحت رئاسة وزيرى الخارجية تتفاوض بشأن تقديم مساعدة أمريكية «لدعم الهيكل المالى لمصر».

ودعت الوثيقة إلى تعاون بين البلدين فى مجال الذرة لتمكين مصر من الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من الطاقة عن طريق استخدام الطاقة النووية . . ووافق الطرفان كذلك على تشكيل عدد من مجموعات العمل لتقديم توصيات للجنة التعاون المشتركة حول مجموعة منوعة من المشكلات تتراوح بين تطهير قناة السويس إلى فتح مصر أمام مشاريع الاستثمار الأمريكية الخاصة ، وإعادة بناء دار الأوبرا فى القاهرة ، وسفر كنوز توت عنخ آمون إلى الولايات المتحدة لتعرض فى أنحاء مدنها ، وكانت الفقرة الأخيرة فى هذه الوثيقة هى الإعلان عن تقديم الرئيس نيكسون دعوة للرئيس السادات لزيارة الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٤ وقبول الرئيس السادات لتلك الدعوة .

واضح أن المغزى مما سبق شرحه هو تبيان جوهر أسلوب تصور زعماء مصر والولايات المتحدة للعلاقة الجديدة بين البلدين . وقد كان إعلان المبادئ طموحًا وشاملاً بتغطيته عددًا كبيرًا من القضايا ، ومجالات التعاون المتوقعة . . وتم تشكيل مؤسسات ذات مستوى عال للمساعدة فى تنفيذ البرنامج الجديد ، ولم يكن للتعاون الوثيق الذى يدخل فى تصور هذا الاتفاق مثيل فى تاريخ مصر . . فلم يسبق قَطّ أن كانت لمصر علاقات وثيقة بهذه الدرجة مع أى دولة ولا حتى مع الاتحاد السوفييتى الذى ظل وجوده سائدا فى مصر لمدة عشرين عاما . . فحقيقة كانت قد أنشئت عدة لجان مصرية سوفييتية ، غير أنه لم يتم الإعلان رسميًا أو إضفاء الصفة الشرعية على أى منها .

والناحية الهامة الأخرى فى إعلان المبادئ هى إشارته إلى البرامج طويلة المدى التى تحتاج إلى علاقة مستمرة مستقرة طويلة حتى يمكن تنفيذها ، وليس مجرد صفقات يمكن تنفيذها سريعًا ، ثم تنسى بنفس السرعة . . وتم على الفور البدء فى تنفيذ كل هذه البرامج ، وعلى مراحل ، فيما عدا مشروع إعادة بناء دار الأوبرا .

وبينما كان الإعلان شاملاً فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والثقافية ، فقد التزم الصمت التام فيما يتصل بنقطة ذات أهمية جوهرية لمصر ، وهى المعونة العسكرية .

وفى الواقع لم تتم مناقشة التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ومصر بصورة رسمية حتى موعد لاحق ، وحتى فى ذلك الوقت فقد نُوقش هذا دون نجاح . . وكان هذا موقفا لم تستطع مصر التسامح فيه . . فقد كنا ما زلنا فى حالة حرب مع إسرائيل ، وكانت الولايات المتحدة على الرغم من كل صداقتها معنا ما زالت مرتبطة بإسرائيل أكثر مما يمكن أن يكون مع مصر . . وظلت الأسلحة الأمريكية تتدفق على إسرائيل . . وكانت النتيجة أن

استمرت الفجوة بين المقدرة العسكرية لدى إسرائيل والمقدرة العسكرية لدى مصر فى الاتساع . . وكانت النتائج التى تستنتج من هذا الوضع واضحة تماما . . فمن ناحية : يجب أن نستمر فى طرق أبواب ترسانة الأسلحة الأمريكية لنوضح للولايات المتحدة أن دولة فى وضع مصر لا يمكن أن ترضى بمجرد المعونة الاقتصادية فحسب . . وعليه كان يتحتم علينا أن نفعل كل ما يمكن عمله للمحافظة على علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتى وتقويتها ، فهى الدولة التى ظلت لعشرين عاما تزودنا بالسلاح ، وبأسعار أفضل بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة فى أى وقت .

وجاء النصف الثانى من عام ١٩٧٤ بتعقيدات جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، فعلى الرغم من أن جولة نيكسون فى الشرق الأوسط رفعت من روحه المعنوية ، إلاَّ أنها لم تفعل شيئًا فى القضاء على ووترجيت . وعليه . . ففى أغسطس من نفس العام أجبر نيكسون على الاستقالة . . وقد كانت لهذه التطورات ردود فعل سلبية بالنسبة إلينا ؛ إذ إن نيكسون ـ وهو أمر جدير بالذكر ـ كان صريحًا ، وحاسمًا ، وليس بخائف من الوقوف فى وجه إسرائيل والضغط اليهودى فى الولايات المتحدة . يضاف إلى هذا أنه كان عليما تماما بجميع جوانب الوضع فى الشرق الأوسط . . وعلى الرغم من شهرة كيسنجر فلم يكن لدىَّ أى شك فى أن نيكسون ـ وليس كيسنجر ـ هو الذى يتخذ القرارات الحاسمة والمصيرية .

كان الرئيس فورد شخصا مختلفا تماما . . لأن اختياره كرئيس كان مجرد مصادفة تاريخية . . فهو لم يَخْتَرْ أن يلعب الدور الحاسم الذى يلعبه الرئيس الأمريكى فى الشئون العالمية ، وهو لم يكن معدا لهذا . . وكانت معرفته ضئيلة على الرغم من أنها تحسنت بعض الشىء مع مرور الوقت . . كما أنه كانت تنقصه شجاعة اتخاذ القرارات . . ويعنى هذا أن كيسنجر أصبح يتصرف بحرية فى هذه الفترة ، حيث يضع السياسات ويتخذ القرارات الهامة .

وكان هذا واضحًا فى كل الاجتماعات التى عقدتُها مع كيسنجر وفورد . . وببساطة لم يكن الرئيس يتكلم كثيرًا لأنه لم يكن يعرف كثيرا . . وفى كل مرة كنت أراه أجده أفضل اطلاعا عن ذى قبل وإن لم يكن بالقدر الكافى بعد . . وكان كيسنجر يقوم بكل الحديث فى أثناء الاجتماعات . وإذا قال الرئيس فورد أى شىء كان يردد دائما «ما رأيك يا هنرى؟» ، وعندئذ يبدأ هنرى فى إلقاء محاضرة علينا ، ويدس باسم الرئيس فى أى شىء يقوله ، مثلا : «أظن أن الرئيس فورد يعتقد» . . «أنا متأكد أن الرئيس فورد يقصد» . . «أنا

متأكد أن الرئيس فورد يفضل هذا» . . أو : «لا أستطيع أن أتكلم باسم الرئيس، إلا أننى أعتقد أن الرئيس يود أن يقول» . . كان هذا كل ما يقوله كيسنجر عادة فى وجود الرئيس فورد الذى كان ببساطة يومئ برأسه فحسب.

لقد كنت قلقا جدًا بعد استقالة نيكسون؛ لأننى لم أكن أعرف ما سوف يأتى به المستقبل بعد هذا التغيير بالنسبة إلى العلاقات المصرية الأمريكية . . وفى سبتمبر عام ١٩٧٤ عندما كنت فى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، قابلت كيسنجر، وأعربت له عن قلقى العميق . . فكيف يمكن أن أطمئن إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تخدم مصالح بلدى، نظرًا لطبيعة النظام الأمريكى التى تتسم بالتغيرات المستمرة فى الحكومة والفضائح التى تتعرض لها المستويات العليا فى بعض الأحيان، ومجموعات الضغط، والتيارات المضادة، والمصالح، والطموحات الشخصية لدى مسئولى الحكومة الأمريكية؟ . . فنحن لا نستطيع أن نقيم علاقات قوية مع الولايات المتحدة، لأن مجموعة الشخصيات فى واشنطن تتغير دائما وبهذه السرعة . . وتأسيسا على ذلك لا مفر من أن أتلقى تأكيدًا بأن القرارات التى يتم التوصل إليها سوف تكون ملزمة بالنسبة إلى الرؤساء والحكومات فى المستقبل.

كان كيسنجر منزعجًا جدًا، فأصبح شاحبًا تمامًا، ووصف كلمتى بأنها انتقاد خطير وجاد، وأضاف قائلا : إنه يجب أن يستمع إليها الرئيس فورد شخصيًا . . وأسرع إلى التليفون الذى كان على «بيّان» ضخم وطلب فورد على خط مباشر، مصرا على أن يستقبلنى فى الصباح التالى على الإفطار . . وبينما كان يتحدث فى التليفون ظللت أعترض قائلا له : ماذا تفعل؟ إننى لست معتادا الاستيقاظ مبكرا والتحدث فى السياسة قبل الساعة العاشرة . ولكن الرئيس فورد وافق على أن يرانى على مائدة الإفطار . وتعين علىّ أن أنحى جانبا تحفظاتى على هذا اللقاء المبكر، ويجب أن أعترف بأن حب الاستطلاع دفعنى لأن أرى كيف يبدو الإفطار الرئاسى.

وفى اليوم التالى كان الإفطار فى حجرة طعام الرئيس فورد، وكان يضم الرئيس فورد وكيسنجر وأنا وحدنا . وكان إفطارًا رئاسيًا بحق، حيث أعد وقدم بصورة جيدة، وأعدتُ بدقة ما قلته لكيسنجر، فكنت أتحدث بصراحة لأننى كنت أشعر بأننا إذا لم نحصل على تأكيدات واضحة بالاستمرار فسوف نكون قائمين بمخاطرة كبيرة . . وأكد لى الرئيس فورد أن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير.

وبالفعل لم يحدث انقلاب فى السياسة الأمريكية نحو مصر فى عهد الرئيس فورد. . ويعنى هذا أننا لم نعان من انتكاسات كبيرة، إلا أننا لم نحرز تقدما كبيراً فى نفس الوقت. . ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت تريد إقامة علاقات أوثق مع مصر وإخراجها من فلك الاتحاد السوفييتى، إلا أنها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات جوهرية لتحقيق هذا الهدف. . وهى لم تكن مستعدة بالمرة لأن تقدم إلينا أسلحة. . وأنا مقتنع بأن الأمور كان يمكن أن تكون مختلفة لو أن نيكسون بقى فى السلطة. . حقيقةً: إن اتفاق التعاون الذى وقع خلال زيارته للقاهرة لم يكن له أى بعد عسكرى، ولكننى أعتقد أن نيكسون كان واقعيا بدرجة كافية، لأنه كان يعلم أنه لا يستطيع الحصول على علاقات طيبة معنا إذا رفض تقديم معونة عسكرية إلينا، وظل فى نفس الوقت يسلح أعدائنا. . ولكن كيسنجر كان مختلفا.

**أولا:** لقد كان كيسنجر مواليا لإسرائيل أكثر مما ينبغى.

**ثانيا:** كان كيسنجر واثقا بمقدرته على تحريك الناس حسب رغبته أكثر مما ينبغى أيضا. فبدلاً من أن يعالج المشكلة المرهقة وهى إقناع الكونجرس بأن هناك أسبابًا وجيهة لإعطاء مصر بعض المعدات العسكرية، فإنه فضل أن يحاول خداعنا بالوعود الكاذبة والحديث الغامض.

والواقع أننا عرفنا من قبل عينة من أسلوب كيسنجر فى تناول مسألة المعونة العسكرية قبل زيارة نيكسون. . ففى نهاية إبريل ١٩٧٤ حضر كيسنجر فى زيارة قصيرة إلى مصر قبل أن يقوم برحلاته المكوكية بين تل أبيب ودمشق والتى أدت إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية، فمن الناحية الرسمية كان قد أتى لمناقشة المفاوضات المرتقبة، إلا أنه كان قلقا أيضا بسبب الاتصالات التى تجرى بيننا وبين الاتحاد السوفييتى والتى كانت آخذة فى الزيادة فى الشهور السابقة. . كان كيسنجر يعرف أننا نحتاج بصورة ملحة إلى المعونة العسكرية، وكان يخشى من أن نصلح ذات البين مع موسكو من أجل الحصول على الأسلحة. وقد قابلنا كيسنجر وأعضاء الوفد الأمريكى فى المعمورة، الاستراحة الصيفية للسادات، بالقرب من الإسكندرية، وخلال المحادثات طرح فجأة وزير الخارجية الأمريكى موضوع الأسلحة، إذ قال كيسنجر: «سيدى الرئيس، أعتقد أن الوقت قد حان لأن نبدأ استراتيجية جديدة للتعاون فى المجال العسكرى. . وأعتقد أن الوقت قد حان أيضا لأن تزود واشنطن مصر بكل احتياجاتها العسكرية، غير أنه سوف تكون هناك صعوبات كثيرة فى الداخل، ورد فعل سلبى للغاية من جانب الإسرائيليين. ولذلك يا سيدى الرئيس نقترح أن يتم التعاون العسكرى بين بلدينا على ثلاث مراحل حتى يكون

لدى الجميع وقت لأن يألفوا هذه الفكرة. . المرحلة الأولى تكون تجارية تماما، حيث تدفع مصر ثمن أى معدات عسكرية ثقيلة تحصل عليها. . والمرحلة الثانية تكون على أساس التعامل بنسبة ٥٠ فى المائة، حيث تدفع مصر ثمن ٥٠ فى المائة مما تحصل عليه، على حين تعتبر الخمسين فى المائة المتبقية فى شكل منحة داخل معونة، وعندما نصل إلى المرحلة الثالثة يا سيدى الرئيس سوف يكون الكونجرس والإسرائيليون قد تعودوا هذه العلاقة الجديدة، وبالتالى يمكن أن نقدم كل المعدات العسكرية فى صورة منحة».

لم أكن أتوقع قَطّ مثل هذا من كيسنجر، وبطبيعة الحال لم أصدق كلمة واحدة منه. وأخذت أراقب التغييرات التى ارتسمت على أوجه زملائه الأمريكيين، وقد بدت عليهم الصدمة وعدم التصديق، إذ يبدو أنه لم يكن هناك قرار سياسى فى واشنطن فى ذلك الوقت يشبه ولو من بعيد ما كان يقترحه كيسنجر. . وقال لى أحد كبار المسئولين الأمريكيين فى وقت لاحق مشيرًا إلى هذا الموضوع: إن كيسنجر قد أصابه (العَتَه) وأنه ليس هناك أى أساس لما قاله. غير أن السادات كان كالمعتاد متفائلاً، وبحسن نية أجاب قائلا: «أنا مستعد يا هنرى، أنا مستعد»، وكان من الواضح لى أن كيسنجر كان يريد ببساطة أن يخدرنا فى مصر ليقوم بتخريب محاولاتنا لتقوية علاقاتنا مع موسكو. . وهو لم يعترف بهذا قَطّ صراحة بطبيعة الحال، ولكنه اعترف بالفعل بأن هذه كانت مناورة. . فبعد بضعة أشهر سألته: بحق السماء، لماذا قلت هذا الكلام للسادات؟! فحاول أن يبرر موقفه بقوله: إنه كان يريد طمأنتنا؛ لأنه يشعر أن مصر قلقة جدًا بشأن وضع العلاقات بينها وبين واشنطن خصوصًا بعد فضيحة ووترجيت. وعلى الرغم من هذا فقد كان واضحا أن مثل هذا الكذب السافر لم يؤدِّ إلى زيادة ثقتنا بالولايات المتحدة.

وعلى الرغم من المشكلات الجوهرية التى واجهت العلاقات المصرية الأمريكية فإنه كان علينا أن نعترف بأنه ليس هناك الكثير من الأمل فى إحراز تقدم نحو السلام فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت دون الاعتماد على كيسنجر وأسلوب الخطوة خطوة الذى اتبعه.

وكان السبب بسيطا للغاية، وهو أن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تستطيع ممارسة بعض النفوذ فى الشرق الأوسط. . فقد كان الاتحاد السوفييتى قد عزل نفسه من خلال سياسته غير المتبصرة التى رفضت إعطاء مصر الأسلحة التى تريدها، وكانت الدول الأوروبية تقوم بدور المتفرج، أما الدول العربية فعلى الرغم من أنها أخذت فى التقدم رويدًا تجاه تحقيق وحدة الصف إلا أنها لم تصبح كتلة واحدة بعد. . وعلى أية حال كانت الدول العربية تحتاج إلى وسيط ليتعامل مع إسرائيل. . وفى تلك الظروف كانت الولايات

المتحدة وحدها هى القادرة على لعب هذا الدور . . بيد أنه ما دام كيسنجر يدير دفة السياسة الخارجية الأمريكية فلن يكون متاحا غير سياسة مفاوضات الخطوة خطوة فى الشرق الأوسط .

وبالتأكيد كانت مصر فى تلك الفترة تفضل سلاما شاملا فى المنطقة بأسرها يتضمن تسوية المشكلة الفلسطينية . . ولكن ما دام الوضع لم يسمح بالتفاوض لإحراز مثل هذه التسوية الشاملة فقد كنا مستعدين للتفاوض من أجل فك اشتباك ثان إذا ظل هذا اتفاقا عسكريا لا يتضمن تنازلات سياسية نقدمها إلى إسرائيل . . وكان فك الاشتباك على نفس نمط الاتفاق الذى تم التفاوض بشأنه فى عام ١٩٧٤ على الجبهتين المصرية والسورية أمرا مقبولاً لدينا ، وكان مفيداً فى المحافظة على قوة دفع المفاوضات .

وفى الواقع كنا نأمل أن يليه اتفاق فك اشتباك ثان مماثل بين سوريا وإسرائيل .

وكنا نعارض بشدة قبول أى بنود يمكن أن تعنى ضمنا بأى صورة أن مصر تبرم اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل . . وقد أوضحنا للجميع أن السلام لا يمكن التفاوض بشأنه إلا مع الدول العربية مجتمعة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وليس إطلاقا مع مصر وحدها .

## اتفاق فض الاشتباك الثانى

وبعد العديد من الاتصالات الأولية ، قرر كيسنجر أنه سوف يكون من الممكن إبرام اتفاق فك اشتباك ثان . . وفى مارس عام ١٩٧٥ بدأ فى رحلات مكوكية للمرة الثانية بين مصر وإسرائيل . . ولم يكن الوضع على أية حال مواتيا لتحقيق نجاح سريع . . وعمومًا أبدى الإسرائيليون عنادهم المعتاد ، وأصروا على أن تنهى مصر حالة الحرب كثمن حتى لعملية انسحاب صغيرة . . وأكثر من هذا كانت التوترات فى الشرق الأوسط خلال عام ١٩٧٥ أكثر منها فى أى وقت لأن الوضع السياسى فى لبنان كان قد تفجر ، وكان لهذا عواقب بالغة الأهمية تؤثر فوق كل شىء فى وضع سوريا . . مما غيّر أيضا من موقف حافظ الأسد ، فقد كانت هذه فرصة لسوريا كى تلعب دورا هاما . . بل ربما أيضا لأن تحيى مطالبها القديمة فى لبنان . . وأصبح الأسد ـ وقد تخلص بسبب الوضع الجديد من بعض الضغوط الداخلية ـ أقل تقبلا لفكرة اتفاق فض الاشتباك الثانى . . ومن المفارقات الغريبة بالفعل أن يكون تفجير الوضع فى لبنان ـ والذى أدى إلى نتائج عكس ما كان يسعى كيسنجر إلى تحقيقه فى ذلك الوقت ـ قد عجلت به ودعمته عملية خططت لها ونفذتها

المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع فرع إسرائيلى خاص من هذه المخابرات، وقد تمت هذه العملية دون علم كيسنجر.

كان الاجتماع الأول مع كيسنجر حول فك الاشتباك الثانى باستراحة السادات فى القناطر الخيرية، وكان سلبيا بعض الشىء، واكتفينا بتبادلنا وجهات النظر، وعندما انتهى الاجتماع طلب منى السادات أمام كيسنجر أن أعد صياغة مكتوبة لفك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الإسرائيلية . . وكان ردى هو أن هذه الصياغة يجب أن يعدها الأمريكيون بصفتهم وسطاء، وأن كيسنجر هو الشخص الذى يجب أن يقوم بهذا العمل الهام. ولدهشتى قال لى السادات: إنه يريدنى أن أفعل هذا، لأنه ليس لدى كيسنجر فكرة عن: من أين يبدأ، وفى أى اتجاه يذهب . . وكيسنجر نفسه هو الذى أبلغ السادات بأنه يجب أن أكون أنا المسئول عن هذا العمل . . ولست أعرف ما إذا كان كيسنجر قد أبلغ السادات حقًّا أنه ليست لديه أية فكرة عن: من أين يبدأ، ولكن إذا كان قد فعل هذا فلن يكون سوى أسلوب تكتيكى استخدمه كيسنجر ليعرف الموقف المصرى منذ البداية . . وعلى أى حال فقد قلت للسادات: «سوف أفعل هذا ولكن ليس اليوم، لأننى سوف أقيم مأدبة عشاء تكريما لكيسنجر فى بيتى، لأعطيه فرصة مقابلة نائب الرئيس، وأعضاء الحكومة، وبعض رؤساء تحرير الصحف»(*) . . ومع ذلك أصر السادات على أن أعد الصياغة التى كان يريدها على الفور.

وأضاف السادات قائلا: «إنه سوف يأتى لتناول العشاء فى بيتى معى ومع هنرى كيسنجر وحدنا، وأنه ينبغى أن ألغى الدعوات الأخرى» . . فقلت مرغما: «لا مانع لدىَّ أن تأتى لتناول العشاء، ولكن إذا كان علىَّ أن ألغى كل الدعوات المسبقة فيجب أن أقول: إن هذا بأمر محدد منك سيدى الرئيس» . . فوافق الرئيس على هذا تماما، وبناء على هذا أصدرت تعليماتى إلى رئيس البروتوكول فى وزارة الخارجية لإلغاء الدعوات على أن يذكر بالتحديد أن هذا أمر من الرئيس السادات . . وفى وقت لاحق من ذلك اليوم أمليت على رئيس مكتبى السفير عمر سرى صياغتين لفك الاشتباك الثانى، إحداهما أكثر شمولا من الأخرى . . حيث كانت الأولى تدعو إلى فك الاشتباك على طول الخط من العريش إلى حقول البترول فى رأس محمد، أما الثانية فكانت صياغة أقل شمولا، وتؤدى إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية إلى ما وراء ممرات متلا والجدى فى منتصف سيناء إلى الشرق، وإلى ما وراء حقول البترول فى أبو رديس ورأس سدر إلى الجنوب. أما

---

(*) كتاب (السادات) لدافيد هيرست وإيرين بيسون (لندن، فابرآند فابر، ١٩٨١)، ص ٨.

بالنسبة إلى العناصر الأخرى لفك الاشتباك فقد أضفت بعض النقاط حددتُها عن عمد على أساس من نقاط مماثلة وردت فى اتفاق الهدنة فى عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل.

وقبل أن نبدأ العشاء فى تلك الليلة، وصل رئيس مكتبى وأعطى نسخًا من الصياغتين لكيسنجر ولى.. فانزعج السادات وصاح قائلا: «أين نسختى؟.. أنا أيضا أريد أن أقرأها». وشعر كيسنجر بالرضا عن المقترحات، وعقَّب عليها بصورة مرحِّبة، وأوضح على أية حال أن الإسرائيليين سوف يرفضون الانسحاب إلى خط العريش ـ رأس محمد، أو أنهم سوف يفرضون على مصر فى المقابل تنازلات سياسية كبيرة قد تصل إلى مستوى واقعى يماثل معاهدة سلام.

وكان كيسنجر يعرف بالتأكيد أننا سوف نرفض مثل هذه التنازلات.

وكما توقعت، فضَّل كيسنجر الخط الأقل طموحًا.. وقال: إنه سوف يركز على محاولة إقناع الإسرائيليين بقبوله.

وبعدما غادر كيسنجر القاهرة إلى القدس، سافرنا ـ السادات وأنا ـ إلى أسوان لانتظاره. وكانت هذه فكرة السادات، لأنه كان يشعر أن لأسوان التى تم فيها الاتفاق على فك الاشتباك الأول جواً أو تأثيراً سحريًا من نوع ما، وأنه سوف يستطيع التوصل إلى فك اشتباك ثان هناك فى الحال.. ولكننا وجدنا على أية حال أن التقارير التى كنا نحصل عليها من كيسنجَر فى كل مرة يعود فيها من إسرائيل تدل على أن حكومة رابين غير مستعدة للتوصل إلى اتفاق لعدد من الأسباب:

أولا: لم تكن حكومة رابين تسيطر بصورة كاملة على الوضع الداخلى فى إسرائيل، وكانت تحتاج إلى بعض الوقت حتى تستطيع أن تتخذ قرارات خطيرة.

ثانيا: كان الإسرائيليون يراقبون بقلق التطورات الجديدة التى تحدث بين موسكو والقاهرة، وخصوصًا عقب إعلان الرئيس بريچينيف عن عزمه على زيارة القاهرة ودمشق وبغداد لأول مرة.. ولم يؤدِّ تأجيل الزيارة إلى تبديد مخاوفهم.

ثالثا: كانت الحكومة الإسرائيلية تعتقد فيما يبدو أن الدول العربية منقسمة فيما بينها بحيث لا تخشى إسرائيل من تجدد القتال.. وبهذا تستطيع إسرائيل أن تستمر فى العناد، وأن تملى شروطها التى كانت تعرف مسبقا أن مصر لن تقبلها.

رابعا: وكما ظهر فيما بعد، كانت حكومة رابين تتخذ موقف العناد عن عمد آملة أن

تتعهد الولايات المتحدة ـ حين يصيبها اليأس من تحقيق تقدم ـ بالتزامات كبيرة لإسرائيل مقابل تعاونها .

وحتى يعرقل الإسرائيليون المفاوضات ، أعلنوا أنهم لن ينسحبوا كلية من الممرات ولكن فقط حتى منتصفها . . كما أصروا أيضا على أن يتضمن أى اتفاق ـ يتم ـ فقرة عن إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل . . وواجه كيسنجر مشكلات حقيقية فى هذه المرة لأنه كان يعرف أننا لن نقبل شيئا أقل من الانسحاب الكامل حتى شرق الممرات ، وأننا لن نقبل أبدًا طلب إسرائيل بإنهاء حالة الحرب . . ومع مرور الوقت أصبحنا ـ السادات وأنا ـ مقتنعين بأن كيسنجر لن يحرز نجاحا هذه المرة . وهكذا طلبنا منه أن يحضر معه من إسرائيل خريطة توضح بدقة الخط الذى يريد الإسرائيليون الانسحاب إليه ، ففعل كيسنجر هذا . . ولكن عندما اطلعنا على الخريطة وطلبنا منه أن يوضح لنا أين سيكون الخط الإسرائيلى ، أخذ كيسنجر يتهرب ويعطى إجابات غامضة قائلا : إن الإسرائيليين لا يستطيعون تحديد : من أين يبدأ شرق الممرات . . وكانت هذه حيلة نموذجية للتفكير الإسرائيلى ؛ لأنه كان من الواضح تماما أين تبدأ الممرات وأين تنتهى . . ومن الواضح أيضا أن إسرائيل كانت تريد ببساطة الاحتفاظ بالسيطرة على الممرات لتمارس ضغطًا على مصر ، ولما كنا ندرك أن كيسنجر لا يسيطر على الموقف بالفعل وأن ضغطه على إسرائيل كان تقريبا غير موجود بالمرة . . قال له الرئيس السادات : «هنرى ، فى المرة القادمة التى تذهب فيها إلى إسرائيل عليك أن تجعلهم يوافقون على اقتراحنا ، أو أن تضع حدا لهذه الرحلات المكوكية وتعود مباشرة من هناك إلى واشنطن» .

وشعر كيسنجر بالانزعاج ، وحاول إقناع السادات بأن يسمح له بالعودة إلى أسوان مرة أخرى قبل العودة إلى واشنطن . . ورفضنا لأننا كنا نريد وضع مسئولية فشل المحادثات على إسرائيل ، وهكذا أردنا أن تنتهى رحلات كيسنجر المكوكية فى القدس . . ولن أسهب فى الحديث عما حدث بين كيسنجر والحكومة الإسرائيلية ، أو عن الجَوِّ الذى استقبل خلاله ؛ لأن كتبًا كثيرة تعرضت لهذا بإسهاب . ويكفى فقط أن أقول : إن كيسنجر لم ينجح فى حمل الإسرائيليين على تغيير موقفهم ، فعاد إلى واشنطن خالى الوفاض . . وبمجرد أن علمنا بأن كيسنجر غادر إسرائيل إلى واشنطن ؛ ذهبت إلى فندق كتاراكت القديم فى أسوان ، وعقدت مؤتمرًا صحفيًا للصحافة العالمية حيث شرحت لماذا فشلت جهود كيسنجر ، وأنحيت باللوم كلية على إسرائيل . . وكان كيسنجر أيضًا يعتقد أن مسئولية الفشل تقع على إسرائيل . وبالفعل أقنع الرئيس فورد بأن يرسل إلى رابين رسالة شديدة اللهجة . . ثم بدأ بعد هذا فترة لإعادة تقييم الموقف .

وبالنسبة إلينا، فقد قمنا أيضًا بإعادة دراسة الوضع وقررنا اتخاذ خطوات لممارسة المزيد من الضغط على إسرائيل . . وكخطوة أولى: عندما انتهت فترة عمل قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى سيناء، أعلنا أننا لن نجدد فترة عملها للأشهر الستة المعتادة، ولكن لثلاثة أشهر فحسب، كما أجرينا أيضًا مناورات عسكرية على الضفة الغربية للقناة . . وفى النهاية قررنا أن نعلن عن موقفنا. وهكذا أعلنا أن مصر لن تقبل أى شىء أقل من الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الممرات وإعادة آبار البترول إلى مصر . . وأننا لم نقدم أية تنازلات سياسية بالمرة.

وفى بداية صيف عام ١٩٧٥ تم استئناف جهود التفاوض بشأن فك الاشتباك الثانى. وفى هذا الصدد أحب أن أشير إلى اجتماع تم بين فورد والسادات فى سالزبورج فى اليومين الأول والثانى من يونيو ١٩٧٥، وكان هذا اللقاء الأول بين الرئيسين، وكان مهمًا فى حل المشكلة الدقيقة المتعلقة بتزويد مراكز الإنذار المبكر فى سيناء بالرجال . . وبحلول هذا الوقت كان الإسرائيليون قد قرروا أن يكونوا أكثر تعاونًا، فقد كان قد تم إرسال فريق أمريكى عسكرى للقيام بدراسة مساحية للممرات لتحديد بدايتها ونهايتها . . . وأصبح الإسرائيليين مستعدين لأن ينسحبوا إلى السفوح الشرقية . . وعلى أية حال فإنهم أصروا على أن يبقوا على سيطرتهم على مركز الإنذار المبكر الذى بنوه بمساعدة الولايات المتحدة. ولا أحتاج إلى أن أقول هنا: إننا لم نقبل هذا، وعزمنا على مناقشة هذه المسألة مع فورد وكيسنجر فى سالزبورج.

وفى طريقنا إلى الاجتماع كنا ـ السادات ونائب الرئيس حينذاك حسنى مبارك وأنا ـ نستقل نفس السيارة ونناقش مشكلة مركز الإنذار المبكر، حيث تم الاتفاق على أن يقوم السادات بإبلاغ فورد وكيسنجر بأن مصر سوف تسمح ببقاء مركز الرصد على شرط أن يعمل به مدنيون أمريكيون، وبالإضافة إلى هذا تبنى لنا الولايات المتحدة مركزًا آخر تزوده أيضًا بمدنيين أمريكيين. وفى استجابة تلقائية نادرة من جانب فورد كان رد فعله هو: «أعتقد أن هذا اقتراح يمكن الترويج له، ويمكننى أن أقنعهم به فى داخل الولايات المتحدة، فما رأيك يا هنرى؟». ولم يكن كيسنجر مستعداً للالتزام بهذا، ومثلما يفعل دائمًا فى مثل هذه الحالات، نظر إلى سيسكو طالبًا منه المساعدة، ولكن سيسكو أيضًا لم يكن مستعداً. وساد صمت محرج، ثم أجاب كيسنجر فى حذر: إن هذا أمر مهم يا سيدى الرئيس، ولكن يجب أن أناقشه مع الإسرائيليين. وفى النهاية تم قبول الفكرة.

والجدير بالذكر هنا أن إعادة فتح قناة السويس تمت تقريبًا فى ذلك الوقت، أى فى

الخامس من يونيو بناء على إصرار السادات، وعلى الرغم من نصيحتى بأن ينتظر ليضع مزيدا من الضغط على الإسرائيليين حتى يتم إحراز المزيد من النجاح فى المفاوضات.

وعلى أية حال، كان الإسرائيليون قد تخلوا عن بعض عنادهم فى ذلك الوقت بحيث جاء شهر سبتمبر ولدى كيسنجر أمل كاف لتحقيق تسوية، وبالتالى يمكنه أن يستمر فى رحلاته المكوكية. . ولكن الإسرائيليين لم يكونوا على استعداد لتوقيع اتفاق دون الحصول على تنازلات كبيرة من الولايات المتحدة. . وواجه كيسنجر سيلاً من الطلبات بتقديم مساعدة اقتصادية ومعدات عسكرية، وأهم من هذا: الالتزام السياسى بأن تتبنى أمريكا وجهة النظر الإسرائيلية فى كل جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وخضع كيسنجر للطلبات الإسرائيلية ووقَّع سلسلة من الاتفاقات السرية مع إسرائيل. . وفى هذه الاتفاقات تعهدت الولايات المتحدة بزيادة المساعدة الاقتصادية لإسرائيل، وضمنت تزويدها بالبترول وبكمية كبيرة أخرى من الأسلحة المتقدمة. وأخطر من هذا: وقّعت الولايات المتحدة مذكرة تلتزم فيها بأن تنسق استراتيجيتها فى مؤتمر جنيف مع الاستراتيجية الإسرائيلية، وأن تدعم مبدأ أن تكون كل المفاوضات هناك ثنائية بين إسرائيل وكل بلد عربى على حدة، وليست متعددة الجوانب بين إسرائيل من ناحية وكل البلاد العربية من ناحية أخرى. . وأكثر من هذا، قدمت الولايات المتحدة الضمانات بأنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها دون موافقة مسبقة من إسرائيل، وحتى تعترف المنظمة بصورة رسمية بحق إسرائيل فى الوجود، وتقبل قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ولم يبلغنا كيسنجر بأن الولايات المتحدة تنوى أن توقع مثل هذه الاتفاقيات الموسعة مع إسرائيل، لحين حضوره إلى مصر لوضع الإجراءات النهائية فى فك الاشتباك الثانى. . وقبل عشر دقائق من الاجتماع الرسمى أطلعنى كيسنجر وسيسكو على الاتفاق الأمريكى الإسرائيلى، فشعرت بالاستياء، وفكرت فى إعادة النظر فى إتمام فك الاشتباك الثانى. . فقد كانت المساعدة العسكرية الجديدة لإسرائيل واسعة النطاق لدرجة ستزيد من اتساع الهوة بين المقدرة العسكرية المصرية والإسرائيلية. . هذا على حين أن الالتزام الأمريكى بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو القيام بأى مبادرة أخرى دون موافقة إسرائيلية سوف يجعل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط مجرد امتداد للسياسة الإسرائيلية، بل وبأكثر مما كانت من قبل. . وكان هذا ثمنًا كبيراً غير ضرورى يتعين أن تدفعه مصر مقابل الانسحاب الإسرائيلى إلى شرق الممرات.

وانزعجت أكثر من هذا فى أثناء الاجتماع الرسمى عندما أخرج كيسنجر فى اللحظة الأخيرة إحدى خدعه المعتادة من جعبته التى لا تنفد، حيث طلب فجأة أن يوقع السادات بنفسه على إحدى الوثائق. . ورحب السادات كعادته بالفكرة، ولم يبذل ثانية واحدة فى التفكير فيما ينطوى عليه هذا. . واضطررت إلى معارضته علنًا حيث قلت: «لا». . الرئيس السادات لن يوقع الاتفاق! فدهش السادات وقال: لماذا يا إسماعيل؟ . . لقد وقعت من قبل فك الاشتباك الأول. فذكَّرته بأنه لم يوقع اتفاقًا مع إسرائيل ولكن اقتراحًا أمريكيًا، فغيّر السادات رأيه وقال: «نعم يا هنرى، إن فهمى على حق. إننى لم أوقع أية مقترحات مع إسرائيل ولكن فقط مقترحات أمريكية». واضطر كيسنجر إلى الاعتراف بأن هذا صحيح، إلا أنه حاول أن يكون ماهرًا فيوقعنا فى توقيع مع إسرائيل بكل ما سوف ينجم عن هذا من عواقب سياسية. . قال كيسنجر: «حسنًا يا سيدى الرئيس، سوف أوقع أنا باسم الولايات المتحدة، ويوقع آلون باسم إسرائيل، ويوقع إسماعيل باسم مصر»، ولم أكن أريد مقاطعة كيسنجر، ولكن حال أن انتهى قلت:

«إننى لن أوقع أية ورقة تتصل بفك الاشتباك الثانى». ثم انسحبت فجأة من الاجتماع وخرجت إلى الحديقة. . فأوقف السادات الاجتماع، وأتى مسرعا خلفى ليسألنى: «لماذا أنت غاضب هكذا؟»، فقلت له: إنه منذ البداية تمامًا أوضحت أنه لا ينبغى أن نعطى فك الاشتباك هذا أى معنى سياسى غير ضرورى، وأنه لا ينبغى أن أوقع أنا أو وزير الدفاع أية أوراق. . وبدلا من هذا، يجب أن يوقع على الاتفاق رؤساء الأركان من الجانبين ليبرز هذا الجانب العسكرى للاتفاق، بالإضافة إلى السفراء المعينين فى چنيف، حيث يقدم الاتفاق للمزيد من المناقشة، ولإقراره على أيدى لجنة فرعية مصرية إسرائيلية منبثقة عن مؤتمر چنيف.

وانتهزت هذه الفرصة أيضًا لأنقل للسادات المعلومات التى وصلت إلىَّ قبل الاجتماع مباشرة، وهى أن إسرائيل قد انتزعت من الولايات المتحدة مقابل انسحابها المتواضع التزامات سياسية ضخمة، بالإضافة إلى كمية كبيرة جدًا من المساعدة العسكرية. . ولم يظهر أىٌّ من هذه الالتزامات فى اتفاق فك الاشتباك. غير أن الحقيقة هى أن هذا الالتزام الأمريكى العسكرى والسياسى سوف يحسن بشكل مؤثر من وضع إسرائيل فى المستقبل ويجعلها أكثر عنادًا. . وسوف يجعل هذا الحل الشامل المستقبل للصراع فى الشرق الأوسط مستحيلاً تقريبًا ما لم يستجب العرب ببساطة لما تمليه عليهم إسرائيل. فهم الرئيس السادات موقفى، ولكنه قال: «ولكن الورقة التى سوف أوقعها لا تتناول سوى

مركز الإنذار الأمريكى». فقلت: «إن هذا حقيقى، ولكن يتعين علينا أن نكسب المزيد من الوقت بهدف ممارسة مزيد من الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، أو حتى نحصل على بعض المساعدة العسكرية من الأمريكيين لموازنة ما تحصل عليه إسرائيل من واشنطن». فهم السادات وجهة نظرى، إلا أنه كان يخشى إذا اتبع نصيحتى أن يؤجل فك الاشتباك الثانى إلى ما لا نهاية.. وبما أننى لم أكن أريد التوقيع فإنه سوف يأتى بشخص آخر يفعل هذا.. وصفق بيده ليأتى الضابط المختص مهرولاً ليأمره السادات بأن يرسل إلينا ممدوح سالم رئيس الوزراء.. أتى ممدوح ليبلغه السادات أمام كيسنجر وأمامى «أن فهمى لا يريد أن يوقع أية أوراق، فوقِّع أنت بدلاً منه». وبعد التوقيع غمرت السادات الفرحة فى تلك الليلة.. وفى مأدبة زاخرة أقامها للاحتفال بالاتفاق، كان فى حالة من السعادة الغامرة ممتدحًا إياى طوال الوقت على الرغم من أننى رفضت التوقيع.

من المهم هنا أن أوضح بعض النقاط عن فك الاشتباك الثانى، لأن كثيراً من الكُتَّاب ـ وبخاصة الإسرائيليين ـ صوروه على أنه نصر سياسى كبير لإسرائيل، أو حتى معاهدة سلام تحت اسم آخر.. وهذا ببساطة ليس صحيحًا.. لقد قدمت الولايات المتحدة تنازلات سياسية كبيرة لإسرائيل، ولكن مصر لم تقدم أية تنازلات.. وإنه لتشويه كامل للحقائق أن يقال إن لغة بعض مواد الاتفاق تعنى ضمنًا إنهاء حالة الحرب، وسوف يتضح هذا لأى شخص يتجشم عناء قراءة هذا الاتفاق بعناية.. فالمادة الأولى على سبيل المثال تنص على «أن يحل الخلاف بينهما (أى بين الطرفين) وفى الشرق الأوسط ليس باستخدام القوة ولكن بالوسائل السلمية».. وتعلن المادة الثانية: «يتعهد الطرفان بألا يلجئا إلى التهديد أو استخدام القوة أو الحصار العسكرى بعضهما ضد بعض»، ونص المادة الثالثة: «يستمر الطرفان فى المحافظة بدقة على وقف إطلاق النار برا وبحرا وجوا، والامتناع عن كل الأعمال العسكرية وشبه العسكرية بعضهما ضد بعض»، وتقول المادة الخامسة: «قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ذات أهمية جوهرية وتظل تعمل، ويتم مد فترة عملها سنويا». وفى النهاية تنص المادة الثامنة صراحة على أن «ينظر الطرفان إلى هذا الاتفاق كخطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم.. وهو ليس اتفاق سلام نهائى»، وبالتأكيد كل هذه المواد توضح تمامًا أن الصراع بين مصر وإسرائيل لم ينته، وأنه لم يتم توقيع معاهدة السلام.

ووجد معلقون آخرون أكثر استعداداً لتشويه الحقائق بالكامل حججًا أكثر دهاء توضح أن فك الاشتباك الثانى كان نجاحًا سياسيًا كبيراً لإسرائيل؛ فقد قالوا: إن هذه الوثيقة

حوت إشارة صريحة إلى نبذ استخدام القوة، وأن هذا لابد أن يتضمن بكل تأكيد إنهاء حالة الحرب . . وإجابتى على هؤلاء هى : إنه يتعين عليهم مقارنة لهجة اتفاق فك الاشتباك الثانى بلهجة اتفاق الهدنة المقام بين مصر وإسرائيل الذى وُقِّعَ يوم ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ فى رودس فى اليونان، فسوف يجدون تعبيرات متطابقة هناك. . وعلى الرغم من هذا، وقعت ثلاث حروب كبيرة بين مصر وإسرائيل منذ ذلك الوقت فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . . ويلاحظ أن اتفاق الهدنة هذا كان يلزم الطرفين مرارا بنبذ استخدام القوة. . فالمادة الأولى مثلا تنص على أن «يتم الالتزام بدقة من الآن فصاعداً بتوصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية فى تسوية المسألة الفلسطينية من جانب الطرفين»، ونفس المادة كررت القول بأنه: «لا يتم القيام بعمل عدوانى للقوات المسلحة برا أو بحرا أو جوا من جانب أى من الطرفين، ولا الإعداد، أو التهديد بهذا»، وتصل هذه المادة فى النهاية إلى أن تحقيق الهدنة خطوة لا يمكن الاستغناء عنها نحو تصفية الصراع المسلح، واستعادة السلام فى فلسطين. وعلى الرغم من أنه يمكن اقتباس فقرات كثيرة مشابهة من اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ، فإن هذا يكفى تماماً لتوضيح أن اتفاق فك الاشتباك فى عام ١٩٧٥ لم تستخدم فيه مفاهيم أو لغة جديدة لم تظهر من قبل فى اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩ . . . ولم يكن هذا محض مصادفة كما يجب أن أوضح، فعندما كنت أملى الاقتراح المصرى بفك الاشتباك حتى خط شرق الممرات، قمت بالرجوع إلى اتفاقية الهدنة، واستخدام نفس الصياغة، وأصبحت هذه الوثيقة هى أساس الاتفاق النهائى.

## هنرى كيسنجر

كانت عملية التفاوض بشأن اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل هى آخر مرة يظهر فيها هنرى كيسنجر على مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط. . ولم تكن هناك مبادرات جديدة فى الأشهر التالية، حيث كانت حملة الانتخابات الأمريكية قد بدأت بجدية، ومع هزيمة فورد خرج كيسنجر من المسرح. . وأحب أن أسجل هنا انطباعاتى الأخيرة عن هذا الرجل الذى لعب دورا مهما بهذه الصورة فى الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ . لقد تكلمت من قبل عن بعض جوانب شخصيته التى اتضحت تماماً من خلال اتصالاتنا: ميله إلى تحريك الناس حسب أهوائه، محاولاته الدائمة الاستفادة من ثقة السادات واندفاعاته حتى ينتزع تنازلات كبيرة منه. . كما يتضح أيضا عدم أمانة كيسنجر فى تقديمه أوراقا إسرائيلية على أنها اقتراحات أمريكية، ثم تنصله منها حالما

نرفضها . . وهناك جانب آخر في كيسنجر، وهو غروره الضخم وتعطشه لأن يحتل مركز الأضواء، وبهجته الظاهرة والمضحكة نوعا حين تتركز عليه الكاميرات، وإصراره على أن يستقبل باحتفال عظيم. وكانت نقاط الضعف هذه تثير الضيق في بعض الأحيان، إلا أنها لم تكن ذات عواقب سياسية.

وبالتأكيد كان هناك جانب شخصي وإنساني في كيسنجر أحببته وتمتعت به . . فقد كانت المناسبات الاجتماعية التي حضرناها بصحبة زوجتينا ممتعة دائما، كما لا يمكن إنكار ذكاء كيسنجر الفذ، ومقدرته على الوصول إلى أهدافه.

ولكن المشكلة بالنسبة إليَّ هي أن أفكاره التي قدمها إلينا عما يجب عمله في الشرق الأوسط كانت غير مقبولة . . ويمكن تلخيص هذه الأفكار بسهولة . . فلم تكن لدى كيسنجر سياسة خاصة ولا نظرية حول كيفية التقدم نحو التسوية . . وعلى الرغم من كل ما سمعته منه كمفاوض «مكيافيللي» في الشرق الأوسط فإنه لم يكن أكثر من مبعوث لإسرائيل؛ فهو لم يحضر لنا قَطّ اقتراحا أمريكيا أصيلا، ولم يقترح قَطّ حلا وسطا للخروج من مأزق، وإذا ما طرحنا مقترحات جديدة فإنه لم يكن قَطّ يعرب عن رأيه، بل كان يقول ببساطة: «إنني سأراجع الأمر مع إسرائيل».

وفي الواقع، ربما كان من الأسهل أن نتعامل مباشرة مع الإسرائيليين إذا ما نظرنا إلى كل ما قدمه كيسنجر إلى عملية المفاوضات.

وفي أثناء فترة ولاية الرئيس نيكسون كان انحياز كيسنجر غير ظاهر نوعا ما؛ فقد كان نيكسون قويا حاسما، ولم تكن لديه نية السماح لإسرائيل بوضع سياسة الولايات المتحدة. ولسوء حظنا كان كيسنجر ماهرا خلال فترة تكشف فضيحة ووترجيت، حيث أبعد نفسه عن حاشية نيكسون ـ التي وصفها بـ «هذه المجموعة من المنحرفين» في إحدى المرات في حضوري ـ وبقي كيسنجر بعد استقالة نيكسون ليصبح وزيراً للخارجية في عهد فورد.

وفي تلك المرحلة لم يكن هناك من يسيطر عليه، فقام بتمثيل دور إسرائيل بصورة سافرة أكثر مما كان من قبل . . وليس هناك دليل أفضل على ذلك من استعداده لأن يعرض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى حق الفيتو من الجانب الإسرائيلي، وأن يلزم دافع الضرائب الأمريكي بأن يصب كميات كبيرة من الأموال كمعونة عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل . . وذلك في مقابل: مجرد أن تنسحب من شريط رفيع من أراضٍ مصرية في

فك الاشتباك الثانى . . وأنا متأكد من أن هذا ما كان يمكن أن يحدث إطلاقا لو ظل نيكسون فى منصبه .

ويتعين أن نناقش مسألة أخيرة هنا حول دور كيسنجر . . وكيف كان من الممكن أن يؤدى مثل هذا الدور المهم . إن صفاته الشخصية وطموحه وتصلبه وقوته فى تحقيق أهدافه غير كافية لتبرير قيامه بهذا الدور . كما أنه لم يحقق نجاحا ـ كما قلت من قبل ـ من خلال استراتيچية شاملة مترابطة بشأن تحقيق تسوية عادلة فى الشرق الأوسط ؛ لأنه لم تكن لديه مثل هذه الاستراتيچية . إن ما ساعد كيسنجر على تحقيق هذا الدور البارز فى الشرق الأوسط هو فوق كل شىء وجود السادات رئيسا لمصر ، ويضاف إلى ذلك الفراغ الكامل تقريبًا الذى وجد بعد حرب أكتوبر . . فعلى الرغم من أن عناصر الترابط على الجبهة العربية كانت موجودة ، إلا أن الدول العربية صارت فى حالة من الشلل الناتج عن وقوعها بين الشعور بالفرحة الظاهرة لنجاحها فى البداية والشعور بأن هذا النجاح كان يمكن أن يتحول إلى كارثة كبيرة أخرى . يضاف إلى هذا أنها استخدمت سلاح البترول بنجاح كبير ، وكانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قد تأثرتا بشدة . . ولكن بعد فرض حظر البترول لم تعرف الدول المنتجة للبترول ماذا تفعل إزاء الحظر ، وكيف تستخدمه من أجل المصلحة العليا للقضية العربية . . ومن ناحية أخرى ، كانت إسرائيل قد تأثرت بشدة بالحرب وبسبب العدد الضخم من رجال إسرائيل الذين ماتوا أو أسروا . . وكانت قيادتها السياسية منقسمة بعمق بين اتهامات واتهامات مضادة حول من يلقَى عليه اللوم . . وكان الاتحاد السوفييتى قد شله شعور بعدم التأكد ، حيث وقع فى مأزق الحيرة بين التزامه نحو مصر وخوفه من استفزاز الولايات المتحدة ، فاختار أن ينسحب من عملية السلام ، أما أوروبا فكانت بالنسبة إلى مشكلة الشرق الأوسط نائمة ، وتعانى غياب الزعامة الحقيقية فى كل دولها الرئيسة . . وكانت الولايات المتحدة نفسها واقعة فى مشكلة فضيحة ووترجيت . . كانت كل هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هى التى سمحت لكيسنجر بأن يبدو كالرجل الوحيد الذى يستطيع إيجاد حل ، ويحقق معجزة يعتمد عليها مستقبل الشرق الأوسط .

كانت هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هى التى سمحت له فى النهاية بأن يؤدى الدور الإسرائيلى . . ويضير القضية العربية!

## الفصل العاشر

# تأشيرة خروج للاتحاد السوفييتى

لم يكن هناك بد من أن يقابل التوقيع على فك الاشتباك الثانى بشك بالغ فى العديد من الأوساط . . ومهما كانت العناية الدقيقة فى صياغة الوثيقة فإنها لم تمنع الأطراف الأخرى من تفسيرها وفق ما تراه مناسبا . . وكما توقعنا استقبلت سوريا الاتفاق بحملة جديدة مريرة ضد مصر ، متهمة إياها مرة أخرى بخيانة التضامن العربى ، وبالتحرك نحو سلام منفصل مع إسرائيل .

وكما شهدنا من قبل ، فإن هذه الحملة هدأت فى النهاية تماما كما كان الحال فى الحملة الأولى ، وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانت العلاقات بين مصر وسوريا قد أصبحت وثيقة وقائمة على التعاون مرة أخرى . . وبالمثل كان رد منظمة التحرير الفلسطينية معاديا فى البداية للاتفاق ، غير أن فتور العلاقات مع مصر لم يبق طويلا . . وكان أحد أسباب ذلك أن كل تصرفاتنا بعد توقيع الاتفاق أظهرت بجلاء أن سياستنا لم تتغير بالمرة ، وأننا لم نكن نسعى إلى سلام منفصل ، وفوق كل ذلك : أننا مقتنعون أكثر من أى وقت مضى بأن حل مشكلة الشرق الأوسط يتوقف على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين .

وكان رد فعل السوفييت على توقيع فك الاشتباك الثانى ذا أهمية فى المدى البعيد أكثر بكثير ، ففى هذه المرة تعذر إقناعهم بقبول الخطوة التى اتخذناها ، بل ورفضوا حضور التصديق على الاتفاق فى اللجنة الفرعية العسكرية المصرية الإسرائيلية فى جنيف كما كان يفترض أن يفعلوا بوصفهم الرئيس المشارك للمؤتمر . . وكان من السهل تفسير موقف السوفييت المتشدد ؛ فقد كانوا يعلمون أن دورهم فى الشرق الأوسط أصبح هامشيا على نحو متزايد ، وأن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كانت الحكم الواضح للموقف . . واتضح ذلك جليا لأن الولايات المتحدة هى التى تفاوضت حول ثلاثة اتفاقات متتالية لفك

الاشتباك بين إسرائيل والدول العربية . . ولما لم يكن للسوفييت أى دور أو نفوذ فى مساعدة المفاوضات أو منعها ، لم يكن هناك أمام الاتحاد السوفييتى غير اتخاذ موقف المتشدد .

وبعد توقيع اتفاق فك الاشتباك الثانى تأكد أنور السادات أكثر من أى وقت مضى من أنه ليس فى حاجة إلى الاتحاد السوفييتى ، وأن الحل الكامل الفاصل لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن أن يأتى إلا عن طريق الولايات المتحدة ، ولذا لم يفعل شيئا من أجل التصالح مع الاتحاد السوفييتى ، بل صعّد حملة الهجوم الكلامى التى يشنها ضده ، ورد عليه السوفييت بالمثل ، وتدهورت العلاقات بينهما على نحو مطرد .

ومن المهم أن نشير مرة أخرى إلى أن موقف السادات هذا لم يكن هناك ما يبرره . . وما كان ينبغى أن نعتمد اعتماداً كليًا على الولايات المتحدة ، وبخاصة فى ضوء التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الهائلة التى كان كيسنجر قد قدمها لتوه إلى إسرائيل .

وفضلا عن ذلك كله ، فإن علاقاتنا مع الولايات المتحدة كان ما زال ينقصها البعد العسكرى . . وقد قوبلت طلباتنا المتواضعة للحصول على عتاد عسكرى بالتجاهل التام . وفى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥ ، عندما قام السادات بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة ، قررنا التركيز على هذه النقطة ، وتقدمنا بطلب لشراء كمية صغيرة من العتاد العسكرى اقتصرت على نحو ٢٠ طائرة نقل من طراز سى ـ ١٣٠ ، وبعض طائرات الاستطلاع التى تعمل دون طيار ، وبعض سيارات النقل . وقد تعمدنا ألا يحتوى طلبنا على عناصر ذات أهمية كبيرة أو أى أسلحة هجومية ، كما تعمدنا أيضا الحصول على الطائرات من الحكومة الأمريكية وليس من المصادر التجارية ، لأننا أردنا إقرار سابقة . . وقد وافق كيسنجر على هذا الإجراء . ومع ذلك ، فتحت ضغط مجموعة الضغط الإسرائيلى بالكونجرس تراجع كيسنجر ، وغيّر رأيه .

وفى البداية خفض كيسنجر عدد طائرات سى ـ ١٣٠ من ٢٠ إلى ست ، ثم حثنا على الحصول على الطائرات من مصادر تجارية ، وليس من خلال صفقة رسمية مع الحكومة الأمريكية .

وأرسل إلىّ كيسنجر رسالة عن طريق السفير أيلتس يشرح فيها الهجوم الشخصى الذى تعرض له بالنسبة إلى صفقة طائرات سى ـ ١٣٠ ، وأنه يخشى على مستقبله من رد الفعل . وناشدنى مساعدة الإدارة الأمريكية فى تفادى نشوب معركة مع الكونجرس حول

هذه الطائرات الست من طراز سى ـ ١٣٠، ولـذلك فهو يطلب منى الموافقة على الحصول عليها عن طريق الوسائل التجارية. ولأننى كنت أدرك مشاعر أيلتس الشخصية، فقد قررت ألاَّ أناقش المسألة برمتها معه، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن، وبصفة خاصة كيسنجر رسميا، أننى رفضت الاقتراح، وأننى أصر على: إما أن تستكمل الصفقة من خلال القنوات الرسمية وبموافقة الكونجرس وإيجاد سابقة فى هذا الصدد، وإما فلا داعى لإتمام الصفقة بالمرة.

وقد اتخذت هذا الموقف دون استشارة السادات، ولكنه وافق عليها فيما بعد دون تردد. وعندما تلقَّى كيسنجر تقرير السفير أيلتس، قرر أن يخاطر بالمضى قدما بالصفقة وفق شروطى.

ووافق عليها الكونجرس فى أوائل عام ١٩٧٦ بعد مجادلات كثيرة، ولكن على الأقل وضعت سابقة.. وكانت هناك بالتأكيد عقبات موضوعية أمام إقامة تعاون عسكرى بين مصر والولايات المتحدة، أهمها النفوذ الإسرائيلى فى الكونجرس.. ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد.. وكان انطباعى أن كيسنجر نفسه لم يكن يؤيد قَطّ السير فى ذلك الطريق لأسباب شخصية على الرغم من الصورة المشرقة التى رسمها لنا «بالمعمورة» عن مستقبل مراحل المعونة العسكرية الأمريكية لمصر.

## إلغاء معاهدة الصداقة

ورغم كل هذه الصعاب التى اعترضت العلاقات الأمريكية المصرية، قرر السادات استبعاد الاتحاد السوفييتى، ووضع كل إمكانياته خلف الأمريكان. وفى آذار ـ مارس ـ عام ١٩٧٦ استدعانى إلى استراحته فى القناطر، وكان اجتماعا خاصا، وبأسلوبه المتنقل من موضوع إلى موضوع ودون رابط، أخبرنى كيف أنه لم يستطع النوم فى الليلة السابقة، وقال لى: إنه متوتر للغاية، وإن كان لا يعرف السبب. وفى الساعات الأولى بعد منتصف الليل خطرت له فكرة أنه حان الوقت لإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى، وبعد ذلك نام مستريحًا، وبعمق.. وقد أضاف أنه لم يبلغ أحدا بعدُ بقراره هذا، وأنه يجب أن يبقى فى طى الكتمان. أما لماذا اتخذ السادات قراره فى هذا الوقت فهذا موضوع آخر، وسيأتى الوقت والظروف التى تسمح بإزاحة الستار عن هذا السبب!

لا شك أنه كانت هناك مشاكل معلقة بينه وبين السوفييت . ولعل القشة التى قصمت ظهر البعير هى الرسالة التى استلمناها من رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندى، والتى أفادتنا فيها بأنه لا يمكنها الاستجابة لطلب مصر من الأسلحة وقطع الغيار، والسبب هو أن الاتحاد السوفييتى أبدى اعتراضه على الصفقة بصفته مورد هذا العتاد للهند.

أريد أن أبرز هنا أن السادات لم يسبق له قبل هذا التاريخ مناقشة احتمال إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون. . ففى مذكرات كيسنجر نجد أنه يدعى شيئا مغايرا، ولكن لاشك أن هذا الادعاء يدعو للشك العميق. وحسب ما ذكره كيسنجر فى مذكراته فإن السادات تحدث عن نيته فى إلغاء المعاهدة على الأقل مرتين: المرة الأولى كانت فى أثناء مقابلة بين كيسنجر والسادات بالقناطر فى ديسمبر عام ١٩٧٣ . . والمرة الثانية كانت فى أثناء حديث بينهما فى أسوان بعد شهر من المرة الأولى. ويدون كيسنجر فى مذكراته أنه خلال المرة الثانية أعرب السادات عن نيته فى إلغاء المعاهدة بنهاية عام ١٩٧٥ ، ولكنى أجد لدىَّ شكا كبيراً حول صدق رواية كيسنجر. . وأعتقد أن كيسنجر اخترع هاتين الروايتين من أجل إقناع القارئ بأنه تمكن من دق «إسفين» بين السادات والسوفييت منذ البداية الأولى. . ولكن فى الحقيقة لم يقرر السادات إلغاء المعاهدة قبل مارس عام ١٩٧٦ .

عندما أبلغنى السادات بقراره، أبلغته أن إلغاء المعاهدة يعد خطوة خطيرة جدّا ذات آثار متعددة، وأنه بغض النظر عن تعنت السوفييت خلال الأعوام الثلاثة الماضية، يجب علينا أن نؤجل تنفيذ قراره فى ذلك الوقت. . وبدلاً من ذلك اقترحتُ على الرئيس السادات أن يرسل رسالة قوية إلى بريچنيف، يندد فيها بتدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة، ويحتج على رفض السوفييت السماح للهند بأن تمدنا بقطع الغيار. ويجب أن ننهى الرسالة بتحذير جاد للقيادة السوفييتية بأنه إذا لم يغيروا من تصرفهم مع مصر، فعليهم أن يتحملوا النتائج المترتبة عن هذا السلوك غير المسئول. وأضفت أنه يجب أن يذكر الرئيس السادات فى رسالته أنه بصفته رئيسًا لمصر لا يمكنه السكوت تجاه هذا الوضع السوفييتى، والذى لا يمكن وصفه بأنه ودى، وأن أهم ما فيه أنه يؤدى إلى إضعاف القوات المسلحة المصرية.

كما تقدمتُ كذلك باقتراح بديل آخر للرئيس السادات، فحواه أنه يمكن أن يرسل إنذاراً صريحًا للقادة السوفييت بأنه: إما أن يعيدوا النظر فى موقفهم تجاه مصر ويتخذوا خطوات محددة لتحسين العلاقات المصرية السوفييتية، وإما أن يقوم السادات بتجميد معاهدة الصداقة ويقصر العلاقات على أدنى المستويات الرسمية.

وكنت أظن أن الاقتراح الثانى يخدم أغراضنا بشكل أفضل، إذ يعطى السوفييت إشارة قوية، ولكن يمنحهم فى نفس الوقت فرصة أخيرة لإعادة تقييم موقفهم. وقد ذكّرت السادات فى هذا الصدد بأنه عندما قامت الصين بقطع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى، قامت بتجميد معاهدة الصداقة ولم تلغها.

استمع السادات لى باهتمام، ولكن وجدته ما زال مفضلا إلغاء المعاهدة. وقد حاولت إقناعه بأن الاقتراحين اللذين عرضتهما عليه يخدمان على وجه الدقة نفس الهدف، وهو إبلاغ السوفييت بكل الوضوح أن مصر قد نفد صبرها، وفى نفس الوقت يترك الاقتراحان الباب مواربا كى يتمكن السوفييت من تعديل موقفهم. ولكن السادات لم يكن مقتنعا، وإن كان لم يصر على موقفه.

ومع ذلك، وبعد بضعة أيام، أعاد طرح قرار إلغاء المعاهدة، وأبلغنى بأن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك. وطلب منى أن أتخذ الخطوات الضرورية السياسية والقانونية، مضيفا أنه لم يناقش بعدُ الموضوع مع أى مسئول مصرى آخر.

وقبل الاستجابة إلى قرار السادات، أعددت مذكرة مكتوبة له أشرح فيها الحجج المؤيِّدة والحجج المعارضة لإلغاء المعاهدة، وأسباب اختلافى مع القرار.. وشرحت مرة أخرى الخطوات التى يتعين اتخاذها بدلاً من ذلك.. وقد كتبت هذه المذكرة لكى أسجل موقفى بوضوح.

وكتب السادات بنفسه بعض التعقيبات على الورقة، وقال: إنه اتخذ القرار بمفرده مخالفًا لتوصياتى. وقد قمت عندئذ بالخطوات اللازمة لتنفيذ القرار، فاستدعيت السفير السوفييتى وأعطيته الرسالة إلى القادة السوفييت. وعلى الفور غادرت لأبلغ مجلس الوزراء. وفى النهاية ذهبت إلى مجلس الشعب الذى وافق على القرار فى اليوم ذاته.

وقد يتساءل المرء لماذا لم أقدم استقالتى فى هذا الوقت عندما اختلفت مع السادات على مسألة رئيسية كهذه؟.. وفى الحقيقة أننى أوشكت على تقديم الاستقالة لأن كل خبرتى مع السوفييت كانت توصى بأنه من الخطإ اعتبار فتور موقفهم تجاهنا أمرًا نهائيًا، فقد أوضح لنا السوفييت مرارا أنهم كثيرًا ما يعكسون قراراتهم.

وهم - على سبيل المثال - رفضوا أن يرسلوا إلينا أسلحة فى الأيام الأولى من نظام حكم السادات، ولكن بعد أن طرد السادات الخبراء السوفييت، وافق بريچنيڤ وزملاؤه على صفقة أسلحة كبيرة مع مصر. وبعد حرب تشرين الأول - أكتوبر - سنة ١٩٧٣ ووقف

إطلاق النار، أوقفوا شحن جزء كبير من الأسلحة، ولكنهم عادوا بعد ذلك واستأنفوا إرسال الأسلحة فى ديسمبر عام ١٩٧٤، وفى هذه المرة أيضا كنت مقتنعًا بأن السوفييت سيغيرون فى النهاية موقفهم حيال مصر إذا ما عالجنا الأمر على وجهه الصحيح . . وكان هذا يعنى اتخاذ خط متشدد معهم - فقد أخبرنى بريچينيف نفسه بأنه يجب عليك أن تضرب البيروقراطية السوفييتية إذا أردت الحصول على شىء منها - وفى نفس الوقت أيضا التركيز على أننا نريد علاقات أفضل . . وبالتأكيد لم يكن ينبغى علينا أن نتخذ موقفا من شأنه إذلالهم على الصعيد الدولى . . وعلى الرغم من هذه الاعتبارات فقد قررت عدم الاستقالة، لأننى لم أكن أنظر لمعاهدة الصداقة والتعاون على أنها أمر ضرورى . وفى الحقيقة، وكلما جادلت، فإنها لم تكن حتى تتناسب مع خط سياستى القائم على أن مصر يجب أن تكون غير منحازة، وألا تدخل من ناحية المبدأ فى اتفاقات تعاقدية مع القوى العظمى .

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفييتى ومصر لقى الكثير من الاهتمام من جانب الحكومات الأجنبية وأجهزة الإعلام الدولية . . وعُرضت تفسيرات مختلفة وتفسيرات مضادة . . وذهب بعض الكُتّاب الأمريكيين إلى القول بأن هذه الخطوة تم الإعداد لها مسبقا بين واشنطن والقاهرة من خلال ما أطلق عليه (القناة الخلفية) . وجادلوا بأن السادات كان فى الواقع يفى بالشرطين اللذين فرضتهما الولايات المتحدة كثمن لإقامة علاقات طيبة مع واشنطن، ألا وهما :

(١) طرد الخبراء السوفييت من مصر، وهو الشرط الذى استجاب له السادات فى تموز (يوليو) ١٩٧٢ .

(٢) إنهاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية - السوفييتية . ولدعم هذا الرأى اختلقوا القصة التى قالت : إنه عندما كان الأمير السعودى سلطان فى طريق عودته من واشنطن، نقل رسالة إلى الرئيس السادات مفادها أنه حان الوقت للتخلص من السوفييت . ولا أعرف أى دليل يدعم هذه القصة .

وعلى الرغم من أنه من العدل القول بأن السوفييت كانت لهم تفسيرات مشابهة لقرار السادات المفاجئ، إلا أنه مؤخرا - وبعد استقالتى - زارنى بالإسكندرية أحد المحللين الاستراتيچيين الكبار من السوفييت، حيث أخبرنى بأنهم كانوا متأكدين من أن فكرة إلغاء المعاهدة قد اقترحها على السادات أحد الرسميين السعوديين . . وهو ذو مركز رفيع، وكان

يزوره قبيل التصريح الذى أعلنه السادات فى هذا الصدد. ولم يكن الأمير سلطان مَن يَشُكُّ السوفييت فى قيامه بهذه المهمة، وإنما سعودى آخر من حاشية الملك فيصل، وكانوا يظنونه عميلا منتظمًا للمخابرات الأمريكية.

وفى الحقيقة: إن إلغاء المعاهدة كان يوافق تمامًا مشاعر الرئيس السادات المعادية للاتحاد السوفييتى وتصرفاته فى الماضى.. وليس هناك ما يدعو إلى البحث عن سبب خارجى لهذا القرار.. فلقد كان هذا القرار ذروة اتجاه بدأ بطرد الخبراء العسكريين السوفييت فى عام ١٩٧٢، وتطور إلى حملة هجوم كلامية من جانب السادات بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ووصل الآن إلى نهايته المنطقية. ولقد حاولت شخصيًا أن أخفف من عداوة السادات للاتحاد السوفييتى، وأن أقنعه بانتهاج سياسة متوازنة تجاه القوتين العظميين، غير أننى كنت أعرف أن مشاعره الشخصية قد تسود فى النهاية. وعلى الرغم من أننى اعترضت على قراره بإلغاء المعاهدة، إلا أنه لا يمكننى القول بأنه كان مفاجأة لى.

وقد أعقب إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون، وكنتيجة محتومة، تبادل الاتهامات والاتهامات المضادة فى أجهزة إعلام الدولتين، ووصلت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى إلى أدنى مستوى لها، واقتصرت على تبادل روتينى للمعلومات التى تتعلق بتنفيذ اتفاقات قديمة بشأن الصناعة والتجارة كانت لا تزال سارية.. ومن الأهمية أن نؤكد هنا أن السوفييت رغم غضبهم لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئًا عندما قررت مصر إلغاء المعاهدة من جانب واحد. وهناك درسان يمكن تعلمهما من هذه التجربة، أولهما: أن دبلوماسية «السوبر ماركت» التى ميزت السبعينيات لا تعنى شيئًا؛ فالمعاهدات يمكن شراؤها جاهزة الاستخدام من أحد أرفف سوبر ماركت، وبسهولة يمكن نبذها دونما عواقب، ومن ثم فإنها لا تعنى شيئًا! والدرس الثانى هو أنه بالنسبة إلى بلد مثل مصر، فإنه من الأيسر والآمن فى جوانب عديدة التعامل مع قوة عظمى عن التعامل مع دولة صغيرة أو متوسطة الحجم؛ فالقوة العظمى لن تجشم نفسها عناء أن تهب للحرب بسبب إلغاء معاهدة، ولن تفعل سوى استبعاد الخسارة باعتبارها استثمارا معدوما.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فعندما طلب القذافى من بريطانيا والأمريكان الجلاء عن قواعدهم فى ليبيا، فإنهم غادروا دون مقاومة على الرغم من التعاقدات الملزمة التى تخوّل لهم استخدام تلك القواعد.. وفى إندونيسيا طرد الرئيس سوهارتو السوفييت دون أن يَلْقَى أى مقاومة من جانبهم.. وفى إيران سمحت الولايات المتحدة لنفسها بأن تُطْرَدَ وتُذَلَّ بحجز الرهائن بعد فترة طويلة جدًا من التورط العميق فى كل جوانب الحياة فى ذلك

البلد . . وفى الصومال طرد الرئيس سياد برى الاتحاد السوفييتى فجأة، ومرة أخرى دون أية عواقب . . ويمكن أن يستشهد المرء بأمثلة كثيرة أخرى على الحالة التى يمكن فيها لدولة صغيرة أن تحرر نفسها من قوة عظمى بإلغاء معاهدات ملزِمة، ووضع نهاية لعلاقات قائمة منذ أمد طويل .

ولعل القارئ يتذكر أننى أوضحت قبل ذلك أننى ضد عقد معاهدات بين القوى العظمى والدول الصغرى، لأنها تضع الدولة الصغيرة تحت رحمة القوى العظمى . . وهذا حقيقى ؛ فالقوة الصغيرة ليس لديها أى وسائل ضغط، والقوة العظمى يمكنها فرض شروطها فتحترم بنود المعاهدة أو تنهكها وفق ما تراه مناسبا . . غير أنه صحيح أيضا فى هذه الظروف أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تفعل هذا دون قصاص ؛ لأن استخدام الدول الكبرى القوة للمحافظة على العلاقة يستتبع مخاطرة أكبر من أن تتحملها القوة العظمى . كما أن التدخل المسلح قد يُشعر المرء بالعودة إلى عهود الاستعمار، كما قد يؤدى إلى مواجهات مع الدول الأخرى .

وليس هناك الكثير الذى يمكن أن تفعله القوى العظمى لفرض الخضوع على حليف صغير قرر إلغاء المعاهدة باستثناء استخدام القوة المسلحة . . والسبب بسيط للغاية ؛ ففى الدول الصغيرة ـ والتى يطلق عليها العالم الثالث ـ تجد أن أغلب ما يحدث فيها يعتمد اعتماداً كاملاً على الشخصية التى تتولى السلطة فى وقت معين . . كما أن العلاقات التى تقيمها القوى العظمى بهذه الدول لا ترتبط بالدولة، وإنما برجل أو مجموعة صغيرة من الرجال . . وإذا ذهب الرجل ذهبت العلاقة . . وفى الحقيقة : قد تنهار العلاقة حتى بمجرد أن يُغيّر الرجل رأيه كما فعل السادات .

وهناك فى الواقع طريقة واحدة فحسب يمكن للقوة العظمى من خلالها الحد من اعتمادها على أهواء أو قدرة العلاقات الشخصية الفردية على البقاء فى السلطة، وهى أن تصبح مورّد الأسلحة إلى الدولة . ولاشك أن أى حاكم من حكام العالم الثالث سوف يفكر طويلا ومليا قبل أن يعرّض للخطر مصدره الرئيسى للأسلحة، حتى ولو لم تكن بلده فى حالة حرب . . والسبب فى ذلك هو أن جميع حكام العالم الثالث يعتمدون على جيوشهم للبقاء فى السلطة، حتى ولو لم يكن نظام حكمهم من الناحية الظاهرية عسكريًا . ومع ذلك فغالبا ما تنسى القوى العظمى هذه الحقيقة .

وعلى سبيل المثال، لقد نسى السوفييت هذه الحقيقة البسيطة من الحقائق السياسية فى

بلدان العالم الثالث عندما تعاملوا مع عبد الناصر والسادات على السواء. . وكلا الزعيمين اجتذبته إلى الاتحاد السوفييتى الحاجة إلى السلاح . . وكلاهما بدأ يتحول عن الاتحاد السوفييتى عندما توقف تدفق الأسلحة أو قَلَّ بدرجة كبيرة . . والفرق بينهما هو أن السادات وجد الولايات المتحدة على استعداد لتقديم العون له أكثر بكثير مما كان الحال مع عبد الناصر، ليس فقط فيما يتعلق بالأسلحة، ولكن أيضا فيما يتعلق بالمفاوضات حول أزمة الشرق الأوسط .

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون أجبرت السوفييت على إعادة تقييم الوضع فى الشرق الأوسط ونفوذهم هناك. وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانوا قد خلصوا بوضوح إلى أنه ينبغى عليهم البدء فى إصلاح جسورهم مع مصر . . وفى اعتقادى أن هذا القرار كان يقوم على عنصرين، أولهما : أنه كان ينبغى عليهم إدراك أنهم بانتهاج خط متشدد مع مصر - حليفتهم لفترة طويلة - فإنهم يخاطرون بفقدان ما لديهم من نفوذ على بعض الدول الأخرى فى الشرق الأوسط وإفريقيا، لأن هذه الدول ستصبح أيضا متشككة فى إمكانية الاعتماد على موسكو. وثانيهما : أنه كان ينبغى على السوفييت إدراك أنه بقبولهم قطيعة واقعية وقانونية مع مصر فإنهم سيطلقون العنان للولايات المتحدة لا فى مصر فحسب، وإنما أيضا فى حل كل مشكلة الشرق الأوسط . . وسيخسر الاتحاد السوفييتى رغم وضعه كقوة عظمى أى فرصة للتعبير عن رأيه فى منطقة ذات أهمية حيوية من العالم .

## مقابلات مع جروميكو فى صوفيا

وكانت نتيجة هذا التقييم أنه فى خريف عام ١٩٧٦ طلب السفير السوفييتى فى القاهرة الاجتماع بى، وسلمنى رسالة من القادة السوفييت إلى الرئيس السادات، وكانت رسالة جافة للغاية تطلب عقد اجتماع بين جروميكو وفهمى فى صوفيا عاصمة بلغاريا . . وعلى الرغم من أن الرسالة كانت مقتضبة، إلا أنها مع ذلك تمثل مبادرة هامة وغير عادية من جانب موسكو .

وكان أمراً ذا مغزى هام أن الرسالة لم تَرِدْ بها أية إشارة إلى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون، وربما أراد السوفييت بهذا الإغفال نقل الانطباع بأنهم لا يعترفون بأن القرار المصرى صحيح قانونا . وعلى أية حال، فقد أبلغت على الفور السفير السوفييتى برد مصر الإيجابى على المبادرة . . وبعد ذلك أبلغتُ الرئيس السادات بمضمون الرسالة السوفييتية، ووافق على أن الاجتماع يجب أن يتم كما طلبت موسكو .

وبدأت الاجتماعات فى صوفيا يوم الرابع من تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٦ فى جو مشحون للغاية، ووسط اهتمام وتكهنات دولية كثيرة . . وكان يبدو أن معظم المراقبين مقتنعون بأن هذا الاجتماع سيكون عملية واحدة لن تعقبها اجتماعات أخرى .

ومهما يكن من أمر، فقد كان اقتناعى الشخصى أنه سيتبعه اجتماعات أخرى، حيث إنه لابد أن يكون اتخاذ هذه المبادرة الهامة قد تم بعد تقييم جاد وشامل للعلاقات الروسية المصرية . ولم يكن السوفييت ليعرّضوا أنفسهم بسهولة إلى خطر التعرض لإذلال علنى ثان إذا ما فشل الاجتماع فى تحقيق المصالحة . وكان اختيار صوفيا أيضا بادرة مهادنة؛ حيث إنها ليست طرفا ثالثا محايداً من الناحية السياسية، إلا أنها كانت خارج حدود كلتا الدولتين .

وكان هناك ما يدعو إلى التفاؤل بالنسبة إلى ما سوف يسفر عنه اجتماع صوفيا فى النهاية، ولكن لم يكن لدىَّ أى أمل بأنه سيؤدى إلى حلول نهائية لأية مسألة، بل كنت أتوقع مجادلات تمهيدية مطولة، وربما حادة، يعقبها تقدم بطىء من حيث الجوهر .

وهذا ما حدث تماما . . فقد كان أول اجتماع رسمى مكرسا كلية للبيانات والبيانات المضادة من كلا الجانبين اللذين كانا على نفس القدر من الحرص على تسجيل موقفهما وتبريره وإظهار أن اللوم كله يقع على عاتق الطرف الآخر . . وعلى سبيل المثال، فقد ألقى جروميكو علينا محاضرة عن أحداث الماضى، مدافعا عن تصرفات السوفييت وشاكيا من «الخط الثابت والمتعمد» الذى اتخذه الرئيس السادات فى «تشويه موقف الاتحاد السوفييتى»، وبأسلوبه المحترف الرائع تلا علينا المبادئ التى يؤمن بها الاتحاد السوفييتى والتى مارسها .

وأصغيت لخطبة جروميكو المعدَّة برحابة صدر ودون قلق لا داعى له؛ إذ كنت أعلم أنه من عادة السوفييت أن يوجهوا بيانات شديدة اللهجة إلى التسجيل الرسمى .

وحسب ما توقعت، فإن خلف الموقف الرسمى المتشدد كانت الرسالة التى نقلها جروميكو مشجعة إلى حد ما . . فقد ذكر أربع نقاط ذات مغزى خاص، أولاها : أن القيادة السوفييتية كانت تريد إصلاح العلاقات المصرية ـ السوفييتية . والثانية : أنها تدرك الدور الرئيسى لمصر وقيادتها فى الشرق الأوسط . والثالثة : أن السوفييت قد راجعوا فيما يبدو واضحا تجربتهم السابقة، وأنهم على استعداد للاستفادة منها بتغيير سلوكهم تجاه مصر . والرابعة : أن السوفييت كانوا يريدون أن يزيلوا تماما آثار إلغاء المعاهدة؛ ولهذا

الهدف يريدون إعطاء أية اتفاقات جديدة وضع وثيقة ملزمة تصدق عليها المؤسسات السياسية المختصة فى كلتا الدولتين.

وعلى حين راقت لى النقاط الثلاث الأولى، فإننى لم أكن مستعدا لقبول النقطة الأخيرة.

وفى ردى أوجزت أيضا تقلب العلاقات المصرية السوفييتية، والأسباب التى أدت إلى القطيعة الأخيرة، رافضا كل الاتهامات التى وجهها جروميكو إلينا، ومنحيا باللائمة على السوفييت. وذكّرت جروميكو بأننى خلال الثلاثة الأعوام الماضية حذرت القادة السوفييت مرارا من أن إلحاحهم فى المساومة ولفّهم ودورانهم حول الموضوع عند مناقشة قضايا رئيسية سوف يعرض العلاقات بين موسكو والقاهرة للخطر. وقلت لجروميكو: إننى فى رحلتى الأولى إلى موسكو فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٤ حذرت الرئيس بريچينيف من أنه إذا استمر السوفييت فى أساليبهم القديمة فإن السادات سيمنحهم «تأشيرة خروج»، وسوف يخسرون كل شىء كسبوه نتيجة «تأشيرة الدخول» التى أصدرها الرئيس عبد الناصر فى أوائل الخمسينات.

وقد حدث هذا الآن، وليس أمامهم إلا أن يلوموا أنفسهم لأنهم لم يوفوا بالتزاماتهم كما نص عليها فى معاهدة الصداقة والتعاون. وعلى وجه الخصوص لم يوفوا بالالتزامات العسكرية الواردة بالمادة الثامنة التى تنص على أن «الجانب السوفييتى مسئول عن دعم قدرات الدفاع المصرية لتمكين مصر من الوقوف فى وجه كل أشكال العدوان».

وأنهيت حديثى بقولى: إنه كان واضحا لنا فى مصر أن الاتحاد السوفييتى تعمَّد عدم الوفاء بالتزاماته، ولذلك فقد أصبحت تساورنا شكوك عميقة فيما إذا كان الاتحاد السوفييتى حقيقةً دولة صديقة أو لا. وبالتالى فإن الاقتراح السوفييتى بأن جميع المشكلات يمكن حلها بإحياء المعاهدة القديمة أو إبرام معاهدة جديدة هو اقتراح غير مقبول من جانبنا.

وليس هناك عصا سحرية لتوقيع وثيقة جديدة قبل أن يتفهم كلٌّ منا الآخر، ويصبح على اقتناع بأن كلينا سيغير سلوكه. فمجرد وجود معاهدة الصداقة والتعاون السابقة لم يحل مشكلاتنا، كما أن توقيع وثيقة جديدة لن يحل هذه المشكلات.

وكان السيد جروميكو يبدو وكأنه يشعر بشىء من الحرج فى أثناء حديثى، ولم يرد فى الحال، واتفقنا بدلا من ذلك على عقد اجتماع ثان. وقد جهز نفسه بحجج قانونية تثبت

أن الاتحاد السوفييتى احترم نصوص المعاهدة حرفيا، وكانت حجة جروميكو غاية فى البساطة . . وهى أن الاتحاد السوفييتى أوْفَى بكل تعهداته بمقتضى «التزاماته التعاقدية»، والتى قصد بها هنا أن الاتحاد السوفييتى قد سلم مصر كل المعدات التى ذكرت على وجه التحديد فى أى عقد تم توقيعه بين القاهرة وموسكو .

وعلى حين كان صحيحا أن موسكو سلمت كل الأسلحة التى ذكرت على وجه التحديد فى أى عقد، فإن هذا لم يكن يعنى أنها أوفت بكل التزاماتها؛ فقد كان على موسكو التزامات واسعة تجاه مصر بموجب معاهدة الصداقة والتعاون، أهمها الالتزام بدعم قدراتنا الدفاعية . . ومن المألوف فى العلاقات الدولية أن هذه الالتزامات العريضة تترجم فيما بعد إلى اتفاقات محددة، يتم التفاوض عليها من الطرفين، ويكون لها قيمة «الالتزامات التعاقدية» .

وكان الاتحاد السوفييتى قد تفاوض معنا على مثل هذا الاتفاق الذى يتعلق بتزويد مصر بعتاد عسكرى فى عام ١٩٧٣، وأوفى بكل شروطه فى عام ١٩٧٥، موفيا بذلك «بالتزاماته التعاقدية» الناشئة عن هذا الاتفاق . . ومهما يكن من أمر، فإنه منذ ذلك الوقت رفض التفاوض على أية صفقة أسلحة أخرى، ومن ثم لم يفِ بالتزاماته العريضة بدعم دفاعاتنا بموجب معاهدة الصداقة والتعاون .

وأوضحت لجروميكو أننا لن نقتنع بسفسطته . .

فالمعاهدة وضعت على كاهل الاتحاد السوفييتى التزاما ببناء قدرات مصر الدفاعية، حتى تتمكن من صد «كافة أشكال العدوان» . وكان هذا يعنى أنه على الاتحاد السوفييتى تدعيم قواتنا المسلحة حتى تصبح إن لم تكن متفوقة على قوات إسرائيل المسلحة، فعلى الأقل تقف على قدم المساواة معها . . ولم يفعل السوفييت شيئا من هذا . وحتى عندما كان يتم توقيع عقد، فإنه لم يكن يتضمن قَطّ الأنواع التى تريدها مصر لكى تصد على نحو فعال العدوان الإسرائيلى، وإنما كان العقد يتضمن بوضوح مجموعة مختارة من أسلحة إما عتيقة وإما أقل جودة مما تملك إسرائيل . . وبعد أن يتم توقيع هذه العقود لم تكن السلطات السوفييتية تحترم مواعيد التسليم . وكانت النتيجة أن القادة العسكريين المصريين لم يكن باستطاعتهم التخطيط للمستقبل على نحو كاف، وأن القادة السياسيين وُضعوا فى موقف حرج للغاية، حيث إن القرارات السياسية لابد أن تقوم على أساس القدرات العسكرية لمصر . . وكانت صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ مثالا نموذجيا لكل هذه المشكلات .

وقد أوضحتُ كل هذه النقاط لجروميكو بصراحة، وفى النهاية أضفت ساخراً: إنه على حين أن الاتحاد السوفييتى لم يكن يفى بالبنود التى وردت فى المعاهدة، فإنه كان فيما يبدو يفى بإخلاص بالبنود الأخرى التى لم يرد ذكرها فيها.. وإننى لم أستطع العثور على أية كلمات فى الوثيقة تضع على كاهل الاتحاد السوفييتى التزام تزويدنا بمعدات من الدرجة الثانية، ثم جعْل هذه المعدات عديمة القيمة بمنع قطع غيارها.

وهذا ما فعلوه بطائراتنا، وأجهزة رادارنا، وصواريخنا التى لا يعمل معظمها الآن بسبب نقص قطع الغيار، وسوف يكون السوفييت مسئولين مسئولية كاملة إذا استغلت إسرائيل هذا الوضع للقيام بضربة وقائية جديدة.

وأردفت قائلا: وفضلا عن ذلك كله، أين البند فى المعاهدة الذى يعطى الاتحاد السوفييتى «الحق فى مصادرة الممتلكات المصرية»؟

ولم يتمكن جروميكو من فهم السؤال الأخير، فطلب منى إعادته، وبعد أن استمع للمترجم للمرة الثانية بدأ يقرع المائدة فى غضب، صائحا بأنه لا يمكنه أن يجلس هادئا ويستمع إلى مثل هذه الاتهامات.

وقلت له: إن هذا ليس اتهاما، وإنما هى الحقيقة.. فطبقا لعقد الصيانة الذى وقَّعه الجانبان، أرسلت مصر إلى الاتحاد السوفييتى عددا كبيرا من محركات الطائرات لإصلاحها.. ودفعت مصر ثمن هذه الطائرات ومحركاتها وتكاليف الإصلاح كاملة، ومع ذلك رفضت الحكومة السوفييتية إعادة المحركات إلى مصر لأكثر من عام.

وبالتأكيد، فإن هذا يعد بمثابة مصادرة للممتلكات.. وكانت النتيجة: أنه تم تعطيل ٩٢ طائرة مصرية، بالإضافة إلى تلك التى أصيبت بالشلل بسبب نقص قطع الغيار.

ولفتُّ نظر جروميكو إلى أنه لو وقع مثل هذا الحادث بين مصر وأية حكومة أو شركة غربية، لكنا قاضيناهم فى بلادهم واستردنا المحركات، فضلا عن التعويض، ولكن فى حالة الاتحاد السوفييتى، وبسبب خصائص نظامهم ووجود معاهدة الصداقة والتعاون، لم يكن أمام مصر أن تفعل شيئا إلا أن تستمر فى تذكير الحكومة السوفييتية بالتزاماتها، دون جدوى.

وكان واضحا أن جروميكو ضاق الخناق عليه، ولم يجد عذرا يقدمه للسلوك السوفييتى، وألححت فى تلقِّى رد، فقال بكلمات غامضة: لابد أن هناك بعض سوء

التفاهم أو عقبة من جانب البيروقراطية السوفييتية. وفى النهاية، ودون استشارة موسكو، قال: إن الحادث ليس مشكلة خطيرة، وإن بإمكانى أن أعتبرها محلولة؛ فالمحركات الاثنان والتسعون سيتم تسليمها إلينا إثر عودته إلى موسكو. وقد أوفى جروميكو بوعده، وأعيدت فى النهاية إلينا المحركات التى ظلت فى أيدى السوفييت طيلة أكثر من عام.

وبعد حل مشكلة محركات الطائرات، طلب السيد جروميكو استراحة قصيرة يعقبها اجتماع خاص. . وفى الاجتماع المغلق، وكما توقعت، تغيرت لهجة جروميكو تغيرا شديدا وأصبحت تتم بقدر أكبر من المهادنة.

غير أنه، وبعناد، أعلن فتح مسألة عقد معاهدة رسمية جديدة بين موسكو والقاهرة، أو إحياء المعاهدة القديمة. . وأوضحت لجروميكو أن مصر لن تعقد معاهدة جديدة أو تحيى المعاهدة القديمة؛ لأن هذا لا يجدى فى حل أى مشكلة، وسيكون الأمر بمثابة اعتراف بأن الإلغاء كان خطأ. . ولم أشأ أن أوافق على شىء أكثر من إصدار بيان مشترك يقر المصالحة التى ربما تتم بين مصر والاتحاد السوفييتى. وبعد ذلك فاجأت جروميكو بطلبى منه التعاون معى لإحياء اجتماع القمة بين الرئيس السادات والرفيق بريچنيف والذى لم يتم بسبب مرض بريچينيف المفاجئ فى نهاية عام ١٩٧٤. . وقلت لجروميكو: إنه ينبغى أن نبذل كل ما فى وسعنا لإحياء اجتماع القمة، لأنه من المؤكد أنه سيفتح الطريق أمام اتفاق على كافة المسائل المعلقة الأخرى، وبالتالى أمام استعادة العلاقات الطيبة بين مصر والاتحاد السوفييتى.

غير أننى أوضحت أيضا أنه ينبغى على القيادة السوفييتية أن تراجع بعناية الدروس المستفادة من الماضى القريب وتغيّر على هذا الأساس سياستها متفادية الأخطاء السابقة. . وأكدت مرة أخرى أن الاتحاد السوفييتى ملتزم قانونا بأن يزود مصر على أساس دائم بالأسلحة المتطورة وقطع الغيار.

وكم كانت دهشتى وارتياحى كبيرَيْن عندما أعلن جروميكو أن القيادة السوفييتية ستزود مصر بأية أسلحة طلبتها دون أى قيد على الكمية أو النوعية. . ويجب أن أعترف بأننى لم أصدق ما سمعت، وطلبت من جروميكو أن يعيد ما ذكره، فكرر قوله مضيفا للتأكيد: «كل شىء دون استثناء».

وكانت هناك بادرة مشجعة أخرى هى أن الجانب السوفييتى لم يذكر كلمة واحدة عن المشكلة بالغة التعقيد والخاصة بديون مصر، سواء فى الاجتماع الخاص أو الاجتماعات

الموسعة للوفدين . . وفى الحقيقة، لقد كانت هذه هى المرة الأولى فى المفاوضات التى لا تذكر فيها مشكلة الديون . . وكانت كل هذه المؤشرات مبشرة للغاية، واختتمتُ محادثاتى مع جروميكو بتعهد أن يتم إصدار بيان مشترك فى نهاية اجتماع القمة بين بريچنيڤ والسادات، والذى تقرر بصفة مبدئية عقده فى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٧ .

وسوف يكون البيان أو الإعلان شاملا، ويقدم خطوطا عريضة للعلاقات فى المستقبل بين البلدين . . ولم يستحسن جروميكو فكرة أن يعقب اجتماع القمة إصدار بيان فحسب بدلا من توقيع معاهدة، غير أنه لم يرفضها أيضا . . وكان واضحا أنه لم يكن لديه تفويض باتخاذ قرار . وإحساسا منى بأنه فى حاجة إلى بعض الوقت للتشاور مع بريچنيڤ، فقد اقترحت تأجيل الاجتماع .

وخلال اجتماعنا الخاص الثانى، بذل جروميكو مرة أخرى كل ما فى وسعه لإقناعى بأنه ينبغى توقيع معاهدة جديدة والتصديق عليها، غير أننى ظللت أرفض هذا الاقتراح .

ونوَّه جروميكو إلى أن أية وثيقة توقعها الدولتان، سواء كانت فى شكل معاهدة أو إعلان، يجب عرضها على الهيئة التشريعية السوفييتية للتصديق عليها، ولم أقل سوى أن للسوفييت الحق فى اتباع أنظمتهم، ولكن فى حالة علاقتهم بمصر فإن الإعلانات السياسية أو البيانات ليست رهنًا بتصديق البرلمان . . وإننا لا نفعل سوى إبلاغ البرلمان بمحتويات الوثيقة . وألح جروميكو بإصرار على أنه يجب التصديق على أية وثيقة تصدر فى اجتماع القمة من قِبَل البرلمانين، غير أننى تمسكت بموقفى، وفى النهاية قِبلَ وجهة النظر .

### مشتريات الأسلحة

وبدا هذا الاجتماع الذى عُقد فى صوفيا وكأنه نقطة تحول فى علاقاتنا مع السوفييت . . لقد انتقدناهم بقسوة، ومرة أخرى أصبحوا فى وضع أكثر مهادنة، وعلى استعداد لتزويدنا بالأسلحة . . غير أن مشكلة دفع ثمن الأسلحة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى أثارت بعض الجدل فى مصر، بل وأثارت فى البداية مشاعر العداوة التى يكنها الرئيس السادات . . ولم تجرِ مناقشة هذه المسألة بينى وبين جروميكو . . وكأن كلينا يعلم أن مصر ستدفع الآن نقدا ثَمن كل المعدات العسكرية حيث لم تعد هناك علاقة خاصة بين الدولتين . ولم يكن هذا الموقف يمثل مشكلة لأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى كانت على استعداد لتمويل مشترياتنا .

وفى الواقع، فإن السعودية كانت قد دفعت منذ فترة قصيرة ثمن الطائرات الأمريكية الست من طراز سى - ١٣٠ التى اشتريناها من الولايات المتحدة بعد كثير من الجدل.

وعندما بات واضحا أن الاتحاد السوفييتى على استعداد لبيع أسلحة لمصر ولكنه لن يقدمها بشروط خاصة، ارتفعت أصوات كثيرة تجادل بأنه إذا كان الحال كذلك، فيجب أن نتجه إلى مكان آخر للقيام بمشترياتنا.

وبهذا اقترح الكثيرون فكرة تنويع مصادر أسلحتنا، على حين جادل آخرون بأن المعدات السوفييتية لا تستحق الشراء لأنها أقل جودة مما يمكن الحصول عليه من الغرب.

وفى رأيى: إن هذه الانتقادات لم تكن قائمة على أسس متينة، وتجاهلت بعض الحقائق الأساسية للموقف، التى أولاها: أن الجيش المصرى تم تدريبه وتجهيزه بواسطة الاتحاد السوفييتى طيلة عشرين عاما. ومن المؤكد أنه كان من السهل علينا أكثر بناء الجيش بسرعة لو أننا استمررنا فى توفير المعدات التى تدرب عليها رجالنا بدلاً من أن نضطر إلى استخدام أسلحة مختلفة.. وثانيتها: أن الأسلحة السوفييتية لم تكن أقل جودة.. وفى كل أسواق السلاح هناك الأسلحة الجيدة والرديئة، والمعدات المتطورة وغير المتطورة. والمشكلة ببساطة هى اختيار المعدات السوفييتية التى تتناسب أكثر مع احتياجاتنا. وعلى أية حال فإن خبرتنا فى حرب تشرين الأول (أكتوبر) أظهرت بوضوح أن المعدات السوفييتية لم تكن أقل جودة من المعدات الأمريكية بكثير.. والثالثة: أن الاتحاد السوفييتى قادر على توفير كميات كبيرة من الأسلحة بسرعة، على حين أنه فى الدول الغربية تجد الطاقة الإنتاجية محدودة، وفترات الانتظار طويلة.. وفضلا عن ذلك، فإن مبيعات الأسلحة فى الولايات المتحدة تتوقف على إجراءات سياسية معقدة؛ إذ يجب أن يوافق عليها الرئيس والكونجرس المعرَّض لتأثير جماعات الضغط اليهودية والصهيونية.. والرابعة: أنه ليس من المصلحة القومية لمصر أن نعتمد على الولايات المتحدة فى الحصول على الأسلحة؛ فالولايات المتحدة هى مورّد الأسلحة لإسرائيل، ولا يمكن أن يتملكنا وهْم أنها ستمد مصر فى أى وقت بنفس القدر الذى تمد به تلك الدولة. والحق أن الولايات المتحدة ستسعى دائما إلى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكرى.. وفيما يتعلق بنظرية أنه ينبغى حصول مصر على أسلحتها من مجموعة كبيرة من المصادر والقضاء على اعتمادها على دولة واحدة، على الرغم من تأييدى لهذا المبدأ، إلا أنه لا يسعنى سوى التحذير من أن هذا سيسبب مشكلات

هائلة تتعلق بالتدريب، والإمداد، والتموين، ويمكن أن يضعف قواتنا المسلحة بدلا من تقويتها.

## اجتماعات فى موسكو

وبعد هذا الاجتماع الأول بينى وبين جروميكو فى صوفيا، استمر السوفييت فى التحرك ببطئهم الثقيل المعتاد.. وربما يكون هذا على أرجح تقدير راجعا إلى تأثير مشكلاتهم الداخلية فى هذه الفترة مع تدهور صحة بريچنيڤ، والكشف عن الصراع الذى عزل بودجورنى، وتغيرات أخرى فى القيادة السوفييتية.. ولم يكن مقررا عقد اجتماع ثان بينى وبين جروميكو قبل أوائل حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ فى چنيڤ. وفى آخر لحظة أبلغنى جروميكو أنه لا يستطيع مغادرة موسكو، وطلب منى أن أقابله هناك. وأجبته بأننى على استعداد للذهاب إلى موسكو بشرط أن يأتى جروميكو إلى القاهرة فى شهر آب (أغسطس) التالى، ووافق على هذا الحل. وفى الثامن من حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ وصلت إلى موسكو.

وعقدت اجتماعا أوليا مع جروميكو، خُصص كله تقريبا لمناقشة مسودة البيان الذى سيصدر عندما يزور بريچنيڤ القاهرة من أجل اجتماع القمة مع السادات.

ولم يَرُقْ لى مشروع البيان بالمرة؛ فقد كان ثقيلا (طنانا) حافلا بعبارات عامة عن نزع السلاح والاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية.. وبالنسبة إلى الجزء الذى يتناول على وجه التحديد العلاقات المصرية السوفييتية، فإنه لم يتضمن أى بند يوضح مسئولية السوفييت عن دعم قدرات مصر الدفاعية.

وأعتقد أن هذا التجاهل كان يرجع إلى إصرارى على أن تَصدر هذه الوثيقة كإعلان وليس كمعاهدة.. وعليه فلم أشر إلى أن السوفييت سيخلفون وعدهم بتسليح الجيش المصرى.. والأهم من ذلك هو أن السوفييت ضمنوا البيان عبارة عن ضرورة «تنسيق الخط السياسى للبلدين»، ولم أكن لأقبل مثل هذه العبارة؛ لأنه قد يتم تفسيرها على أنها تعنى أن التعاون مع الاتحاد السوفييتى مشروط بالخط السياسى الذى تختاره مصر فى سياساتها الخارجية أو حتى الداخلية.. وبالتالى فإن الاتحاد السوفييتى سيشعر فيما بعد أنه حر فى نقض أى اتفاق تعاون عسكرى على أساس أن اختياراتنا السياسية لا تطابق المبادئ السوفييتية. وعلى أية حال، فقد قررت ألا أخوض فى مناقشة مفصلة لمشروع البيان مع جروميكو، واكتفيت بالقول بأننى سوف أدرسه ثم أرسل إليه اقتراحا مصريا مقابلا.

وبعد ذلك اجتمعت ببريچنيف، وكان اجتماعا وديا على نحو غير عادى، آخذين فى الاعتبار الظروف المحيطة.. ولم يكن يساورنى شك فى أن الاتحاد السوفييتى قرر أن مصر دولة غاية فى الأهمية فى الشرق الأوسط بحيث لا يمكنه أن تكون علاقاته بها سيئة.

وكان بريچنيف ودودا للغاية. وعندما ذكَّرته بأننا فى مسيس الحاجة إلى قطع الغيار لأن معظم طائراتنا لا تعمل، لوَّح بذراعه عاليا فى الهواء ووعد بأن «كل طائراتكم ستحلق ثانية»، وكانت هناك بادرة إيجابية أخرى هى أنه لم يُثِرْ قَطّ مسألة الديون المصرية تماما كما فعل جروميكو.

غادرتُ موسكو بعد هذين الاجتماعين وشعور بالتفاؤل يغمرنى بالنسبة إلى المستقبل، فقد قرر الاتحاد السوفييتى أن مصر مهمة له، ومن المؤكد أن الأمريكيين توصلوا إلى نفس النتيجة منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، وكان هذا أفضل موقف بالنسبة إلى مصر، إذ إنه خلق ظروفا تتيح لنا الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كلتا القوتين العظميين دون أن نصبح تابعين لأىّ منهما.. فقد وافق السوفييت على أن يبيعوا لنا أسلحة، وما دام لدينا العملة الصعبة لدفع ثمن مشترياتنا فإن الاحتمال ضئيل فى أن يرجعوا عن قرارهم.. وكانت المملكة العربية السعودية ودول أخرى فى الخليج على استعداد لمنحنا الأموال اللازمة.

لكن الأحداث - لسوء الطالع - لم تَسِرْ وفق هذه التوقعات المتفائلة، فلم تتم زيارة جروميكو للقاهرة فى آب (أغسطس)، وَلا اجتماع قمة بريچنيف - السادات فى أيلول (سبتمبر)؛ لأن الاتحاد السوفييتى دخل مرة أخرى فى حوار مع الولايات المتحدة حول قضية الوفاق العامة، وعلى وجه أكثر تحديدا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط.

والمعروف أنه عندما يتفاوض الاتحاد السوفييتى مع الولايات المتحدة فإنه يتخلى فجأة عن كل اتصالاته الأخرى، والأهم من ذلك أنه يمتنع عن اتخاذ أية خطوات قد تسبب رد فعل سلبى فى واشنطن.. وفى هذه الحالة بالذات نرى أنه بمجرد بدء الحوار مع الولايات المتحدة، قرر الاتحاد السوفييتى أن ينتظر قبل أن يبدأ بيع أسلحة إلى مصر، وقبل أن يذهب بريچنيف إلى القاهرة. غير أنه لم تُتَحْ لهم قَطّ فرصة ثانية لالتقاط خيوط سياستهم تجاه مصر.. واعتبر السادات صمت السوفييت رفضًا جديداً، وتحول مرة أخرى كلية إلى الولايات المتحدة.. ومرة ثانية أصبح دور الاتحاد السوفييتى ثانويا للغاية فى الشرق الأوسط.

ومن المناسب هنا أن نعود بذاكرتنا إلى فترة العلاقات المصرية السوفييتية التى ناقشناها فى هذا الكتاب فى محاولة لفهم سبب سير السوفييت فى هذا التخبط وانتهاجهم فى النهاية سياسة تحبط أهدافها بنفسها. وتفسير ذلك فى اعتقادى يكمن فى عاملين رئيسيين هما: الانقسامات فيما بين القادة السوفييت، وافتقادهم التام لفهم النظام المصرى أو نظام أية دولة أخرى من دول العالم الثالث. . ويبدو جليا أن القيادة السوفييتية فى هذه الفترة كانت منقسمة انقساما حادا حول السياسة التى ينبغى انتهاجها حيال مصر. . فمجموعة يرأسها دون شك بريچنيڤ كانت تتفهم أهمية مصر فى العالم العربى وحقيقة أن مصر كانت فى هذه الفترة بحاجة إلى حليف أكثر من أى وقت مضى، وأنها ستتحول إلى الولايات المتحدة إذا تراجع الاتحاد السوفييتى. . والمجموعة الأخرى كانت على الأرجح مقتنعة بأهمية مصر، ولكنها لا تثق بالسادات، وتشعر بالقلق إزاء مواقفه المعادية للسوفييت، وأزعجها كثيرا التأكيد من جديد على استقلال مصر؛ فقد ذهبت إلى الحرب دون استشارة السوفييت، ومنذ ذلك الوقت حققت تقاربا ملموسا مع الولايات المتحدة. . ويبدو أن هذه المجموعة الأخيرة كانت مقتنعة بأنه إذا مارس الاتحاد السوفييتى ضغوطا كافية بمنع الإمدادات العسكرية عن مصر، فإنها ستعود فى النهاية إلى قبضة الاتحاد السوفييتى.

وكانت سياسة المجموعة المتشددة تقوم على أساس سوء فهم كامل لمصر؛ فقد كانت تعتقد أنها بمنع الأسلحة ستخلق ضغوطا داخلية هائلة على السادات، وأن شعبه ـ وفوق كل ذلك جيشه ـ قد يثور. . ولكن الحال ليس كذلك فى مصر، فحالما يتولى السلطة زعيم ما، فإن الشعب يستمر فى مساندته دون جدال أو مناقشة كثيرة، فهو يعتبر أنه من البديهى أن يكون زعيمه وطنيا من الطراز الأول، ويعرف أفضل المعرفة ما هو الصالح للبلاد. . والنتيجة أن الزعيم فى مصر ـ كما هو فى دول كثيرة ـ يمكنه اتخاذ قرارات مهمة دون أن يحفل بالرأى العام. . وإن الأمر ليتطلب أكثر كثيرا من مجرد الضغوط الخارجية لإثارة الشعب ضد زعيمه. وفى الواقع أنه فى معظم الدول النامية تكون المشاكل الداخلية هى التى تثير الشعب ضد الحاكم وليست قضايا السياسة الخارجية. وعلى العكس من ذلك فى الدول التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية، فإن رد فعل الشعب يكون قويا على الضغوط الخارجية، ويقف خلف حكوماته دون تفكير. . وهذا هو السبب فى أن اللعبة

السوفييتية لم تفشل فحسب، وإنما أتت بآثار عكسية . . وأدت هجمات السوفييت على السادات التى كانت تذكرها أجهزة الإعلام المحلية إلى احتشاد الرأى العام خلفه ، وبدأ يظهر كرمز لاستقلال مصر ضد الاتحاد السوفييتى الذى تتملكه رغبة عارمة فى التدخل فى الشئون المصرية . . وكان عدم فهم الاتحاد السوفييتى للنظام المصرى هو الذى أدى فى النهاية إلى تدهور العلاقات المصرية السوفييتية وإلى فشل سياسته فى مصر .

## الفصل الحادى عشر

# الرئيس كارتر يعمل على تحقيق حل شامل

مع تولّى إدارة الرئيس الجديد كارتر مقاليد السلطة فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٧، بدأت الأمور تتحرك مرة أخرى فى الشرق الأوسط. . وانتهت فترة الركود الطويلة التى أعقبت التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل.

وجاءت الإدارة بشخصيات جديدة ونظرة جديدة، كما جاءت بعزم حقيقى على إحراز بعض التقدم فى جهود إحلال السلام. . وربما ساهم فى هذا التصميم حب الرئيس كارتر الذى لا يرقى إليه الشك للسلام، ولكنه لم يكن السبب الرئيسى؛ فقد كان جيمى كارتر شخصية مجهولة نسبيا، سواء فى الولايات المتحدة أو الخارج، ولذلك كان فى حاجة إلى أن يفعل شيئا لبناء صورته. . وكانت المشكلات الداخلية الرئيسية - وهى البطالة والتضخم وأزمة الطاقة - متعسرة إلى درجة يتعذر معها أن تخدم هذا الغرض، ولم يكن هناك أمل فى إحراز نجاح سريع فى أى منها. . وكان يبدو أن القضايا الدولية تقدم أكبر الأمل فى بناء صورة الرئيس كارتر.

وقد كانت هذه الصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية - فى رأينا - موطن قوة، وفى نفس الوقت موطن ضعف فى إدارة الرئيس كارتر، فمن ناحية أوحت إلينا بأن الرئيس الجديد سيجعل قضية الشرق الأوسط شغله الشاغل. . ومن ناحية أخرى: أشارت إلى أن تحركاته فى الشرق الأوسط سوف تكون سريعة التأثر بالضغوط الداخلية، الأمر الذى يعنى أنه سيراعى جماعات الضغط اليهودية.

وقد راقبنا عن كثب تحركات الرئيس كارتر الأولى فى مجال السياسة الخارجية،

ووجدنا المؤشرات مختلطة للغاية. . فالأهمية التى أعطيت لموضوع حقوق الإنسان لم تكن مؤكدة. . صحيح أن هذا مبدأ سامٍ لا خلاف عليه. . ولكنه أيضا شعار طنان أجوف، لم تكن هناك حكومة مستعدة لتطبيقه على الوجه الأكمل فى الداخل وحتى فى الولايات المتحدة. وفى الحقيقة فإن استخدام كارتر لشعار حقوق الإنسان كان لممارسة الضغط على الاتحاد السوفييتى، وحتى فى هذه المنطقة كان تطبيقه يتعلق أساسا بمسألة المنشقين اليهود. . وإذا كان كارتر ملاكا من السماء كما يصوره مساعدوه، لكان قد نزل فى فلسطين، حيث حُرم شعب بأكمله من حقوقه الإنسانية.

ولم يمض وقت طويل قبل أن نخلص بالتالى إلى أنه لا يمكننا توقع ظهور حل لمشكلة الشرق الأوسط من التزام كارتر بقضية حقوق الإنسان.

وكانت هناك قضية أخرى تستحوذ على اهتمام كارتر، هى العلاقات السوفييتية الأمريكية، والوفاق. . وكان واضحا أنه لا يريد المواجهة، ويرد بحذر على الاستراتيجية الفعالة الجديدة للاتحاد السوفييتى فى إفريقيا وأفغانستان وكمبوديا، وعلى العكس فإنه انتهج استراتيجية مضادة نشطة بتعزيز العلاقات مع بكين، ولكنه واصل فى الوقت نفسه مفاوضات سولت ـ ٢. . وكانت كل هذه التحركات على الساحة الدولية إيجابية إلى حد ما من وجهة نظرنا؛ لأننا كنا مقتنعين بأن الوفاق يمكن أن يساعد القوتين العظميين على المساهمة فى إيجاد حل دولى لمشكلة الشرق الأوسط.

كما كانت معالجة الرئيس كارتر لقضية قناة «بنما» مشجعة إلى حد ما من وجهة نظرنا. وكان بمحض الصدفة أن القضية كانت قد وصلت إلى مرحلتها النهائية فى هذه الفترة، ولكن الفضل يرجع إلى كارتر فى أنها بلغت نهايتها؛ إذ استطاع أن يحصل على موافقة الكونجرس على الاتفاقية النهائية على الرغم من معارضته الشديدة. . وكانت معاهدة قناة بنما اختباراً لقدرة كارتر على مواجهة المعارضة الداخلية والتغلب عليها، وقد نجح فى هذا الاختبار.

وكان فريق الإدارة الجديدة الذى جاء به كارتر مدعاة لاطمئناننا إلى حد ما، ولم تكن لدينا أية تحفظات على وزير خارجيته سايروس فانس؛ فقد كان رجلا على درجة عالية من الاستقامة، وذا خبرة دبلوماسية واسعة، وجديرا بالثقة على نحو لا يضاهى. ولأنه كان محاميا، فبحكم المهنة كان ينظر إلى الأمور على أنها صواب أو خطأ، وليست ظلالاً مختلفة الدرجات فيما بينهما. وفى النهاية كان رجلا صريحا، يجد المرء فى التعامل معه

يسرا ومتعة . . وكان الفريق الجديد فى مجلس الأمن القومى مزودا بخبراء فى شئون الشرق الأوسط . . وكان رئيس المجلس زيجنيو بريجنسكى أحد الواضعين الرئيسيين لتقرير معهد بروكينجز الشهير عن الشرق الأوسط الذى تنبأ بحل للمشكلة على أساس العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وخلق كيان فلسطينى .

وبطبيعة الأمر كان هذا مشجعا بالنسبة إلينا فى البداية . . ولكن لسوء الحظ سرعان ما اكتشفنا أنه من الصعب التعامل مع بريجنسكى، وأنه يميل إلى محاضرة الدبلوماسيين المحنكين كما لو كانوا طلبة لم يتخرجوا بعدُ أكثر من مناقشة القضايا معهم . . والأخطر من هذا أنه ارتد عن موقفه بالنسبة إلى حق الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم عندما تولى السلطة، غير أنه عاد ليتبنى الموقف المؤيد لحقهم مرة أخرى عندما عاد إلى الوسط الأكاديمى .

## الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة

لقد بدأ فريق كارتر العمل فى ملف الشرق الأوسط الضخم بمجرد توليه السلطة . ولم يضيع الرئيس كارتر وفانس وبريجنسكى وقتا لوضع استراتيجية جديدة تختلف اختلافا جذريا عن استراتيجية كيسنجر . . فتخلوا عن أسلوب الخطوة خطوة الذى سارت عليه الحكومة الجمهورية، وبدءوا البحث عن طريقة للتفاوض على سلام شامل .

وكان واضحا منذ البداية أن الرئيس كارتر نفسه قد قرر اتخاذ دور نشط فى محاولة حل مشكلة الشرق الأوسط مرة واحدة، وإلى الأبد . . وإذا لم تخذلنى ذاكرتى فإن كارتر كان أول رئيس أمريكى على استعداد للإدلاء بتصريحات عامة كثيرة عن قضية الشرق الأوسط، وبخاصة المشكلة الفلسطينية، وفى أدق أجزائها . والمهم هنا أنه بالنسبة إلينا فى الشرق الأوسط فقد كان واضحا أن الرئيس الأمريكى الجديد ملتزم التزاما جادا وشخصيا بعمل شىء ما .

وقد بدأ الرئيس السادات وأنا معه فى إقامة اتصالاتنا مع الرئيس كارتر وفانس وبريجنسكى، غير أن كارتر تصرف بسرعة أكبر . ففى ٢٢ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٧، تلقيتُ عن طريق السفير أيلتس رسالة شفهية قصيرة من فانس فحواها أن الرئيس كارتر يعلق أكبر قدر من الأهمية على إحراز تقدم ذى مغزى فى ذلك العام نحو إحلال سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط . . ولذا فقد طلب من فانس زيارة بعض العواصم

المهمة فى الشرق الأوسط حتى يتسنى للولايات المتحدة الاستفادة من وجهات نظر قادة المنطقة عندما تبلور رأيها حول أفضل السبل لتحقيق التقدم نحو السلام . . وكان فانس يريد على وجه الخصوص زيارة مصر حتى تتاح له فرصة مقابلة الرئيس السادات ومقابلتى قبل التوجه إلى أية دولة عربية أخرى . . وكان ينتوى زيارة إسرائيل، والتوجه إلى مصر يومى ١٧ و١٨ شباط (فبراير) ثم يمضى إلى سوريا والمملكة العربية السعودية .

وقد أسعدتنا تلك الرسالة لأنها لم تكشف عن أن الرئيس كارتر يريد التحرك بسرعة فحسب، وإنما يعترف فيها أيضا بالدور الرئيسى لمصر فى التفاوض حول أى حل للمشكلة . . وكرر كارتر شخصيا النقطة ذاتها فى رسالة إلى السادات حملها فانس فى شباط (فبراير)، فقال: «إننى أعوّل كثيرا على مشورتكم فى الوقت الذى نبدأ فيه استكشاف سبل إحراز تقدم ذى مغزى هذا العام نحو إحلال سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . . وهذا هو السبب فى أننى أرى أنه من الأهمية أن تكون أول رئيس دولة فى العالم العربى يجتمع به وزير الخارجية فانس» .

ولم تكن زيارة فانس فى شباط (فبراير) إلا الخطوة الأولى فى سلسلة من الاتصالات تمت سواء بصورة شخصية أو من خلال الرسائل بين واشنطن وكل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط، والتى أصبحت تعرف باسم المحادثات عن قرب . . وبعد أن قررت إدارة الرئيس كارتر السعى من أجل تسوية شاملة فى الشرق الأوسط، ركزت جهودها على استئناف مؤتمر چنيڤ . وكان الهدف من المحادثات عن قرب هو وضع صيغة لعقد مؤتمر چنيڤ تكون مقبولة من الجميع، والتوفيق بقدر الإمكان بين مواقف مختلف الأطراف قبل افتتاح مؤتمر چنيڤ . . وأصرح فى هذا الصدد بأن المحادثات عن قرب ساعدت فى إنشاء علاقة خاصة بين واشنطن والقاهرة . . ودأب كارتر وفانس على إحاطتنا علما بكل اتصالاتهما مع الأطراف الأخرى فى صراع الشرق الأوسط، وجرت بيننا مبادلات بعيدة المدى لا بشأن القضايا المباشرة فحسب، وإنما أيضا بشأن المشكلات المتعلقة بمنطقة القرن الإفريقى وشبه الجزيرة العربية . ومع هذا فإننى أود أن أؤكد أن مصر لم تَسْعَ قَطّ فى هذه الفترة إلى الاستفادة من هذه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة فى تعزيز مصالحها بما يضر بالدول العربية الأخرى .

وكانت العقبة الأساسية أمام عقد مؤتمر چنيڤ هى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية . وكان من الواضح أن إسرائيل تعارضه، غير أن الدول العربية لم تكن لتوافق كذلك على مؤتمر لا يمثّل فيه الفلسطينيون . . وكان السبب بسيطا بما فيه الكفاية، فلا يمكن أن يوجد

سلام دائم فى الشرق الأوسط دون إعادة حقوق الفلسطينيين، والدول العربية اعترفت بالإجماع فى الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى . . ومن ثم كان ينبغى أن تحضر المنظمة فى چنيف، وتشارك مشاركة كاملة فى جلساته .

ومن المناسب فى هذا الصدد أن نذكر بإيجاز موقف الأطراف الرئيسية كما برز فى أثناء الاتصالات المستمرة فى عام ١٩٧٧ . فقد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التى يتعين مراعاتها فى التعامل مع إسرائيل، على الرغم من بقاء الاختلاف حول الإجراءات والتفاصيل . . وكان هذا الموقف الموحد هو الإنجاز الرئيسى الذى أسفرت عنه اجتماعات الجامعة العربية واجتماعات قمة رؤساء الدول العربية . وكان المبدأ الأساسى الذى التزمت به كل الدول العربية من خلال توقيعاتها الرسمية وأمام أعين شعوبها، هو أنه ينبغى ألا تتخذ أى دولة قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم . . وكان مفهوما أن أى خرق لهذا المبدإ العام السامى ستكون له آثار عكسية خطيرة على القضية العربية . . وكانت هذه القضية قد اكتسبت قوة والتزاما لم يسبق لهما مثيل نتيجة حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ ، والتى أدت دورا رئيسيا فى توطيد العلاقات العربية تحت قيادة مصر فى صورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العرب .

وفضلا عن هذا المبدإ الغالب، كانت الدول العربية أيضا ملتزمة بالنقاط التالية :

(١) انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ .

(٢) الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى أن يمارس بحرية حقه فى تقرير المصير، مما يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ولعل القارئ يتذكر أن النقطة الأخيرة تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبَل رؤساء الدول العربية المجتمعين فى الرباط عام ١٩٧٤ ، بعد أن ناقشوا كل العناصر المتضمنة، واستمعوا إلى خطبتين مؤثرتين ألقاهما الملك حسين عاهل الأردن . . ومنذ ذلك الوقت اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية وضعا أكبر بكثير كقوة سياسية داخل الجامعة العربية، وفى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وفى المؤتمرات الدولية، وفوق ذلك كله لدى دول العالم الثالث . . وحتى داخل مجلس الجامعة العربية تغير مركز منظمة التحرير

الفلسطينية بفضل مبادرة رسمية مصرية كنت مسئولا عنها، فأصبحت المنظمة عضوا كامل العضوية في الجامعة العربية على قدم المساواة مع الدول العربية . . وعلى الرغم من أن هذه كانت خطوة رسمية ذات مغزى سياسى مهم، فقد تمت الموافقة عليها بالإجماع خلال بضع دقائق من جانب كل الدول العربية .

وكان واضحا أيضا داخل الدوائر الرسمية العربية أن الحكومات العربية ستكون مستعدة داخل إطار تسوية شاملة لتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل منهية حالة الحرب .

ولا يعنى هذا بالضرورة أن الدول العربية ـ بما فيها مصر ـ ستكون على استعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل انقضاء فترة انتقالية طويلة يجب أن يوضع خلالها السلوك الإسرائيلى تحت مراقبة وفحص دقيقين . . وحتى السادات نفسه كان صريحا للغاية فى هذه النقطة . . وفى الواقع فإنه كان الرئيس العربى الوحيد الذى صرح علانية ومن تلقاء نفسه بموقفه من هذه النقطة المهمة . . ففى أوائل عام ١٩٧٧، وردا على سؤال وجه إليه فى مؤتمر صحفى عن مدى القيام بتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، قال السادات على الفور: «ليس فى جيلى»، وبعد ذلك بخمسة أشهر سُئل السادات السؤال نفسه، وكانت الإجابة أكثر تفاؤلا فى هذه المرة إذ قال: «إن التطبيع قد يحدث خلال خمسة أعوام من توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل» .

ومما ذكرنا آنفا، يمكن للمرء أن يوجز الشروط العربية للسلام كما يلى :

(١) أن الدول العربية لن تعقد إلا اتفاق سلام شاملاً مع إسرائيل رافضة سلاما منفردا .

(٢) القيام بذلك يعنى أنها ستعترف بوجود إسرائيل كدولة من دول الشرق الأوسط .

(٣) ينبغى ألا تعالج المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة إنسانية وإنما كمشكلة سياسية فى الأساس . . وللشعب الفلسطينى الحق فى إقامة دولة له وليس فى الحصول على إحسان .

(٤) يجب إرجاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى تثبت إسرائيل أنها جديرة بالثقة .

وتشكل النقاط السابقة كلها أسس السلام مع إسرائيل من وجهة النظر العربية .

ورغم هذه الوحدة الأساسية فى المبادئ الرئيسية، فقد كانت هناك بعض الانقسامات فى المعسكر العربى، دفعت إليها فى المقام الأول مخاوف من أن كل دولة لن تفكر فى النهاية إلا فى حماية مصالحها، متناسية الحاجة إلى التضامن، وتاركة

الآخرين يذودون عن أنفسهم، والدولة التى كان يسهل عليها انتهاج هذا المسلك هى مصر؛ إذ كان من الممكن الوصول إلى تسوية بين إسرائيل ومصر دون مشكلات كثيرة إذا ما أرادت مصر . . ولم يكن أمام إسرائيل من خيار ـ كما كان يعلم أى رئيس أمريكى ـ إلا أن تعيد سيناء .

وقد يتذكر القارئ أن الرئيس نيكسون أبلغنا من قبل أن سيناء ليست مشكلة . . ومن الناحية الأخرى، فإن إسرائيل لم تكن مستعدة لإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، أو الضفة الغربية والقدس إلى فلسطين، ولم يكن من الممكن تحقيق تقدم فى هذا الصدد إلا إذا اتخذت مصر موقفا ثابتا فلا تقبل السلام مع إسرائيل إلا إذا تمت تلبية مطالب السوريين والفلسطينيين . . وكان مفهوما أن الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية تساورهما شكوك بالغة تجاه السادات خشية أن يصنع سلاما منفردا . . ولهذا السبب أصر الأسد على أن يمثل الدول العربية وفد موحد فى چنيڤ يتحدث باسم الجميع وبصوت واحد . ووافقت مصر تماما على هذا الطلب لأنه لم يكن لديها نية أن تخذل الدول العربية الأخرى . . وبالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، كان هناك خطر حقيقى فى هذه المرحلة، وهو أن تتخذ موقفا متصلبا أكثر مما ينبغى، محبطة بذلك إمكانية إحراز نجاح فى چنيڤ .

وظللنا على اتصال وثيق بسوريا والمنظمة لطمأنتهما بشأن نياتنا، ولإقناعهما فى الوقت نفسه بأن يظلا مرنين . . وكانت المشكلة دقيقة، ولكن أمكن معالجتها على خير وجه حتى النهاية .

ولم تكن العقبة الحقيقية أمام مؤتمر چنيڤ هى الانقسامات والشكوك فى المعسكر العربى، وإنما كانت موقف إسرائيل . . فإسرائيل لم تكن تريد مفاوضات متعددة الجنسيات، ولا تريد عقد مؤتمر چنيڤ . وفى الحقيقة لم يصدر قطّ أى بيان علنى من جانب القادة الإسرائيليين يؤيد المؤتمر، حتى بعد أن أبلغوا الولايات المتحدة سرا بأنهم سيحضرونه . . ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن مثل هذا الموقف له وجاهته، فهم لا يستطيعون فرض إراداتهم على جبهة عربية موحدة، ولكن إذا استطاعوا التفاوض مع كل دولة عربية على حدة، وفوق كل ذلك عزل مصر عن الدول الأخرى، فإنهم قد يحصلون على ما يريدون . . وهكذا كانت إسرائيل تريد إجراء مفاوضات مع كل دولة عربية، مستبعدة الفلسطينيين استبعادا كاملا . . وعلى حين أصر الإسرائيليون على مفاوضات منفصلة، فإنهم لخصوا موقفهم فيما يلى :

(١) إن إسرائيل لن تنسحب إلى الحدود التى كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ .

(٢) إن إسرائيل لن تقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وترفض رفضا قاطعا أية مناقشة لما أسمته «سيادة أجنبية» على «يهودا والسامرة»، أى الضفة الغربية وغزة.

(٣) إن موقف إسرائيل بشأن وضع القدس هو أن المدينة ستظل موحدة والعاصمة الأبدية لإسرائيل.

(٤) إن تطبيع العلاقات يجب أن يتم بمجرد توقيع معاهدات سلام مع وجود حدود مفتوحة، وكل شىء يستتبعه هذا المفهوم.

وكان موقف الولايات المتحدة أكثر المواقف غموضا. وكارتر بحق يريد التوصل إلى تسوية فى الشرق الأوسط سواء بدافع الحب الخالص للسلام أو لأسباب سياسية، حيث إنه كان فى حاجة إلى إحراز نجاح فى الخارج لتعزيز مركزه فى الداخل. وكان كارتر يدرك أيضا أنه لن يكون هناك سلام شامل فى الشرق الأوسط حتى تحل المشكلة الفلسطينية. . وكان هذا يعنى أنه ينبغى على الولايات المتحدة على أقل تقدير أن تجرى اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتعترف بها فى نهاية الأمر. على أن خطوة كهذه كانت صعبة، فالضغوط التى تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية ضد إجراء اتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة كانت هائلة. . وفضلا عن ذلك فإن واشنطن كانت مرتبطة بالضمانات الرسمية التى كان كيسنجر قد منحها لإسرائيل كجزء من الاتفاق على فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية؛ فقد تعهدت الولايات المتحدة بألا تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تعترف بها حتى تعترف بحق إسرائيل فى الوجود، وتقبل قرارى مجلس الأمن رقمىْ ٢٤٢ و٣٣٨، كما أن الولايات المتحدة أعطت إسرائيل ضمانا بأنها ستتشاور معها فى أى خطوة جديدة فى الأمم المتحدة أو مؤتمر چنيڤ. . وهكذا فإن قدرا كبيرا من مستقبل مفاوضات السلام كان يتوقف على السياسة الأمريكية بشأن مسألة منظمة التحرير الفلسطينية. . وكان واضحا لنا أن كارتر ليس لديه أية سياسة حقيقية خاصة به فى هذا الصدد، وإنما سيتبع السياسة الإسرائيلية ما لم تَحُلْ بينه وبين ذلك ضغوط الدول العربية.

وكانت الاجتماعات والمراسلات والرسائل والردود عليها فيما بين الأطراف خلال صيف وخريف عام ١٩٧٧ لا تحصى ولا تعد، وغاية فى التعقيد. . وبدلا من أن أقدم هنا تقريرا مرتبا ترتيبا زمنيا يؤدى إلى تشوش ذهن القارئ، فإننى سأحلل القضايا الرئيسية

التى نوقشت والتقدم الذى أحرز فيما يتعلق بكل قضية. وقد كانت جهود إدارة كارتر موجهة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

(١) إيجاد صيغة لعقد مؤتمر جنيف مقبولة من كل الأطراف. . ويتضمن هذا حل مشكلة التمثيل الفلسطينى.

(٢) التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على الإطار الأساسى للتسوية فى الشرق الأوسط.

(٣) تمهيد الطريق أمام توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وكل دولة عربية فى حالة حرب معها، عن طريق مطالبة كل طرف بأن يقدم مسودة معاهدة كتابةً إلى الولايات المتحدة، ثم يقوم الأمريكان بوضع مقترحات وسط.

وقد ذكر بعض الكُتَّاب أن الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف كان مصيرها الفشل لأنه لم يكن هناك أى اتفاق على صيغة لذلك. . وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، والعكس هو الصحيح، فقد كان هناك اتفاق على أن المؤتمر سيعقد فى كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧٧ وفق الصيغة التالية :

(١) سيمثل الأطراف العربية وفد عربى موحد فى الجلسات الافتتاحية فى جنيف، وسيكون داخل الوفد فلسطينيون قد يمثلهم أعضاء غير مشهورين فى منظمة التحرير الفلسطينية.

(٢) سيتم تشكيل جماعات عمل منفصلة أو لجان فرعية للتفاوض بشأن معاهدات السلام كما يلى :

( أ ) مصر - إسرائيل.

(ب) سوريا - إسرائيل.

(جـ) الأردن - إسرائيل.

( د ) لبنان - إسرائيل.

(هـ) الضفة الغربية، وغزة، والمشكلة الفلسطينية ومشكلة اللاجئين. . ستتم مناقشتها فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين، وربما آخرين، كما يتقرر فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف.

(٣) أن تبلّغ مجموعات العمل أو اللجان الفرعية المؤتمر الموسع عن نتائج أعمالها.

وتمثل هذه الصيغة التى تم التوصل إليها بعد جهود كبيرة حلا وسطا أمام إصرار العرب ـ ولا سيما سوريا ـ على أن يمثل الجانب العربى وفد موحد، وإصرار إسرائيل على أنها لن تقبل إلا إجراءات مفاوضات ثنائية مع كل دولة على حدة. . ولكن المسألة التى لم تكن قد حسمت بعد فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧ هى كيفية تمثيل الفلسطينيين، سواء فى الوفد العربى الموحد أو فى اللجان الفرعية المكلفة بالتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية.

## اجتماعات مع الأمريكيين

وكانت هذه القضية الرئيسية موضع المناقشة فى اجتماعين على مستوى عال بين مصر والولايات المتحدة عُقدا فى واشنطن يوم ٢١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧. وسوف أناقش هذين الاجتماعين بإسهاب؛ لأنهما كانا على قدر كبير من الأهمية، فعلى حين كشفا النقاب عن وجود مشكلات خطيرة لم تحل، فإنهما أوضحا أيضا أن هناك احتمالات طيبة للنجاح إذا ما استمرت الدول العربية ملتصقة بعضها ببعض وتتبع الاستراتيجية الصحيحة بثبات.

وعلى هذا الأساس سيكون من اليسير على القارئ أن يقيم قرار السادات غير العادى بالذهاب إلى القدس.

وكان الاجتماع الأول حديثا قصيرا على انفراد بينى وبين الرئيس كارتر، أعقبه اجتماع كامل للوفد المصرى والفريق الأمريكى فى الشرق الأوسط فى المكتب البيضاوى. ورحب الرئيس كارتر بى ترحيبا حارا، وشرح لى لماذا كان يريد الاجتماع بى على انفراد. . وأسَرَّ إلىَّ بأنه من الضرورى بالنسبة إليه أن يوضح بعض النقاط التى قد تعقد فى رأيه حل أزمة الشرق الأوسط، وقد تخلق صعوبات بالغة على الطريق الطويل للتفاهم والتعاون المتبادلين بين مصر والولايات المتحدة. . وكان يريد إيضاح موقفه بقدر الإمكان بشأن مسألتين أثارهما معى مراراً الرئيس. . وكانت المسألة الأولى هى تأكد السادات من أنه بإمكان كارتر الضغط على إسرائيل. وعقب الرئيس كارتر على هذه النقطة بقوله: «إن الرئيس السادات طلب منى مرارا ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل، ولكنى أريد أن تعرف أننى لا أستطيع أن أفعل ذلك، لأنه سيكون انتحارا سياسيا شخصيا بالنسبة إلىَّ»!

وتتعلق المسألة الثانية بالعلاقات السوفييتية ـ الأمريكية، فقال الرئيس كارتر: «وبالمثل

فإن الرئيس السادات كثيرا ما يحثنى على أن أكون متشدداً مع الاتحاد السوفييتى. وبشأن هذه النقطة أيضا، أريدك أن تفهم أننى منذ أصبحت رئيسا للولايات المتحدة لم تأل القيادة السوفييتية جهدا فى انتقاد موقف إدارتى من الوفاق. وذكر بريچنيف نفسه خلال ستة الأشهر الأخيرة أننى مسئول شخصيا عما أسماه تغيرا هائلا فى سياسة الولايات المتحدة فى هذا الصدد.. وأريدك أن تفهم يا سيدى نائب رئيس الوزراء أننى لا أستطيع استفزاز الاتحاد السوفييتى أو الضغط عليه.. وعلىّ أن أفعل شيئا لأثبت للقيادة السوفييتية أنها مخطئة فى تأكيدها بأننى مسئول عما تسميه تغيراً فى سياسة الولايات المتحدة.. وببساطة فإننى لا أستطيع ممارسة ضغوط على موسكو لأن هذا سيكون انتحارا سياسيا آخر بالنسبة إلىّ».

وبعد أن أوضح الرئيس كارتر موقفه بقدر الإمكان بشأن هاتين المسألتين الرئيسيتين، ناقش معى آخر التطورات المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط، ولا سيما المشكلة الفلسطينية.

وتبادلنا الآراء حول سبل وطرق تعزيز التعاون الثنائى بين الولايات المتحدة ومصر.

وعلى حين تأثرتُ للغاية بصدق الرئيس كارتر عندما صور لى حدود قدراته فيما يتعلق بإسرائيل والاتحاد السوفييتى، إلا أننى أحسست بخيبة الأمل، خصوصًا أننى لم أكن مقتنعا بقوله إنه ـ كرئيس للولايات المتحدة ـ لا يملك أى وسيلة للضغط على إسرائيل، ولم يضايقنى رفضه التشدد مع السوفييت بهذا القدر، لأننى كنت مقتنعا بضرورة إشراك الاتحاد السوفييتى فى عملية السلام، وعدم استبعاده حتى لا يتحول إلى مخرب خطير.

وفى الحقيقة، إن مخاوف كارتر من الاتحاد السوفييتى كان لها نتائج إيجابية من وجهة نظرنا، إذ دفعت الرئيس الأمريكى إلى التفاوض مع السوفييت على بيان مشترك يحدد إطاراً مشتركًا للقوتين العظميين فيما يتعلق بالمفاوضات فى چنيف كما سنرى بالتفصيل فيما بعد.. وكم راعنى أن أجد الرئيس كارتر على هذه الدرجة من الخوف والتردد، وإعطائه الأولوية الأولى لمستقبله الشخصى على قضايا الحرب والسلام الهامة فى منطقة حساسة واستراتيچية مثل الشرق الأوسط.. فأن يكون الرئيس الأمريكى ضعيفا فهذا أمر سيئ بما فيه الكفاية، ولكن أن يكون مذعورا فهذا أمر مرعب.

وفى هذا الصدد يجب أن أضيف أننى نقلت فيما بعد إلى السادات ما أبلغنى به الرئيس كارتر، متوقعا أنه سيفهم على الفور مغزى هذه التصريحات وآثارها، وأعنى بذلك أنه لا يمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها.. وكان ينبغى على الرئيس السادات أن

يعيد النظر فى تقييمه لدور الولايات المتحدة فى عملية السلام، وبخاصة اعتقاده الثابت الذى ردده مرارا بأن ٩, ٩٩ فى المائة من التسوية النهائية يكمن فى أيدى الولايات المتحدة. وبعد أن اعترف الرئيس كارتر شخصيا بمركزه وقدرات تحركه المحدودة، ما كان ينبغى قَطّ أن يستمر الرئيس السادات فى الاعتماد كلية على الولايات المتحدة باعتبارها شريكة رئيسية.

ولم يؤدِّ الاجتماع الذى أعقب اللقاء الخاص إلى شىء سوى أنه زادنى فزعا. وكان يرافق الرئيس كارتر نائبه وولتر مونديل وسيروس فانس وزيجنيو بريجنسكى وبوبرت ليتشوود وديفيد آرون وألفرد أثرتون وهيرمان أيلتس ووليام كوندات وجيرميى شاختار.

وعلى الجانب الآخر من المائدة جلس معى السفير أشرف غربال والسفير أسامة الباز والوزير المفوض محمد شاكر والدكتور محمد البرادعى. وافتتح الرئيس كارتر الاجتماع بتعقيب هام، مفاده أن محادثاته السابقة معى كانت شاملة وطيبة وصريحة وودية.. ثم اقترح أن نبدأ بمناقشة مسألة منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا على اقتناعه بأنه يجب على مصر أن تستمر فى تشجيع الفلسطينيين على قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لأى حل.

وأضاف قوله: إنه قد بعث بالفعل بهذا الطلب إلى الرئيس السادات، وأنه كرر ذلك لى مرة أخرى فى اجتماعنا الخاص.

وقد سلم كارتر بأن لمنظمة التحرير الفلسطينية كل الحق فى التعبير عن تحفظاتها بشأن تلك الفقرة من القرار ٢٤٢ التى تعتبر الفلسطينيين لاجئين، غير أنه أضاف قائلا: إنه يعتقد اعتقادا راسخا بأن المنظمة ستقبل على الأرجح هذه الصيغة إذا بذلت مصر جهدا كبيرا فى إقناعها ومارست سوريا جهدا مماثلا وإن كان أقل.. وأضاف كارتر بقوله: وإذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية، فإنه سيعين حينئذ ممثلا شخصيا لإجراء اتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات.

وهذه الخطوة - أى قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ - ليست ضرورية فحسب، وإنما هى خطوة رئيسية. وأود أن أوضح بجلاء أنه ما لم تتم هذه الخطوة فلن أكون فى موقف يمكننى معه إجراء محادثات مباشرة مع المنظمة؛ لأننا لا نستطيع انتهاك الاتفاق المعقود بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية أثناء اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل.

وأعتقد اعتقادا أكيدا أن إسرائيل لا تريد إجراء أية اتصالات على الإطلاق بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ظل أية ظروف. ومع ذلك، فإذا قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ فسوف نتولى أمر معارضة إسرائيل، وآمل أن نتوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة. وفى ضوء حقيقة أن ياسر عرفات أجرى بالفعل اتصالات غير مباشرة معنا من خلال وساطة الحكومات السعودية والسورية والمصرية، فإننى آمل أن تتجسد صيغة مقبولة لإجراء اتصالات مباشرة.

وأيضا فيما يتعلق بمشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، أكد لى الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة ستشترك بنشاط فيها.

وقال: **أرجو أن تثق ثقة كاملة بنا**، وأعتقد أننى أبذل كل ما فى وسعى، ولن يثنينى عن ذلك شىء، وإنما سأستمر فى استخدام كل قدراتنا وإمكاناتنا من أجل التوصل إلى اتفاق عام.

وكانت النقطة الثالثة التى أثارها الرئيس كارتر هى الخلاف بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم التقدم الأساسى الذى يتعين إحرازه قبل الذهاب إلى مؤتمر السلام فى جنيف.. وعلى حين أن مصر تعتقد أنه ينبغى الاتفاق على جزء كبير قبل أن يبدأ المؤتمر رسميا، فإن الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا يمكن تحقيقه بسبب الموقف المتشدد الذى يتخذه الإسرائيليون بشأن عدد كبير من الجوانب الرئيسية للمفاوضات.

وكم رَاعَ الوفد المصرى وأفزعه أن الرئيس كارتر اعترف بعد ذلك بكلمات واضحة لا لبس فيها مرة أخرى بعجزه عن التعامل مع الإسرائيليين فقال:

«من الأهمية بمكان ألا تنسوا أن نفوذى على إسرائيل يرتبط نسبيا بمدى ما أحظى به من تأييد من الرأى العام الأمريكى والكونجرس والدوائر اليهودية فى هذا البلد.

وأود أن أكون واضحا كل الوضوح، ولذا أقول: إنه فى غياب مثل هذا التأييد من الأطراف الثلاثة، فإن قدرتى على التأثير فى إسرائيل تكون محدودة».

وصدم الوفد المصرى لدى سماعه الرئيس كارتر رغم أننا كنا ندرك منذ زمن طويل ضعف كارتر.. وكان لاختيار رئيس الولايات المتحدة الاعتراف بذلك فى اجتماع رسمى أثر سلبى فى الجانب المصرى.. فإذا لم يكن كارتر مستعدا لمواجهة مع الإسرائيليين فى حالة اتخاذهم موقفا متصلبا بشأن مشكلة رئيسية أو أكثر خلال المفاوضات، فإن مصر لن تستطيع عندئذ الاعتماد على الولايات المتحدة.

وعليه فإن اعتراف كارتر بعجزه عن مواجهة إسرائيل أقنعنى أكثر من أى وقت مضى بأنه يجب على مصر ألا تتفاوض بمفردها مع إسرائيل والولايات المتحدة، أو تعتمد اعتمادا كليا على الأمريكان . . بل على العكس، كان ينبغى على مصر أن تحاول توسيع نطاق عملية السلام بأكبر قدر ممكن بإدخال عوامل إضافية، وضغوط جديدة على الولايات المتحدة. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نضمن تعبئة الحكومات العربية والرأى العام العربى خلف مصر، إلى الحد الذى يمكن معه أن تدرك واشنطن وتل أبيب أن العالم العربى كله يساندنا، وكان يجب أن تتخذ مصر خطوات لاجتذاب رجل الشارع فى العالم العربى، فى نفس الوقت الذى ينبغى فيه على الرئيس السادات الاقتراب من قادة العالم العربى لرأب الصدع، وتعزيز وحدة الصف. لقد كنا فى حاجة إلى وحدة القيادة والرأى العام هذه قبل أن يتسنى لنا مواجهة إسرائيل على الطريق الطويل إلى إجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية شاملة.

وفضلا عن ذلك، كان ينبغى جعل الولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك قدرة مصر على تعبئة التأييد العربى، ويجب أن تفهم واشنطن أن مصر لا يمكن أبدا عزلها عن العالم العربى، وأن مصر يمكنها حشد التأييد العربى متى شاءت.

وفى المقام الثانى، فإن اعتراف كارتر الصريح بعجز الولايات المتحدة، جعل من الضرورى أن تبذل مصر كل جهودها لتشجيع الاتحاد السوفييتى، والقوى الغربية الأخرى، على القيام بدور هام فى الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط.

وخلصت بعد طول تفكير إلى أن اتخاذ مصر منهجا منفرداً أمر غير منطقى بالمرة . . وإذا تفاوضت مصر بمفردها فإنها قد تستعيد أراضيها، ولكنها ستستعيدها على أية حال . . ومهما يكن من أمر فإنها بتفاوضها على تسوية منفردة سوف تقوض فرص التوصل إلى سلام شامل، وفوق كل ذلك إلى حل للمشكلة الفلسطينية . . وسنكون قد خنا القضية العربية، وتوصلنا إلى لا شىء.

وعلى الرغم من اعتراف كارتر بعجزه وافتقاده للشجاعة، فإننى وجدت ما يبعث على الطمأنينة والأمل فى موقفه، فقد كانت النتيجة التى توصل إليها هى نفس النتيجة التى خلصتُ إليها، وأعنى أن أفضل فرص السلام تكمن فى عقد مؤتمر چنيف فى موعد مبكر مع الاشتراك الكامل للاتحاد السوفييتى.

وهنا يجب أن أؤكد أن كارتر كان مهتما بصورة شخصية بالمؤتمر، وكان يكرس الكثير من الوقت والجهد لضمان نجاح المؤتمر.

ولم تكن هناك أدنى إشارة إلى أن كارتر يشجع على إجراء اتصالات ومفاوضات مباشرة بين القاهرة وتل أبيب. وفى الواقع، فإن إدراكه لضعفه وما سيلحق به من أضرار سياسية من إجراء أى مواجهة مع إسرائيل جعل ذلك الاحتمال مستبعداً. . وهو أن إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل سيضطر كارتر إلى أن يصبح محور النشاط، وهو بالضبط الوضع الذى أوضح أنه لا يريد أن يصبح فيه. وقد ادعى البعض أن الأمريكيين يقومون بجهود نشط من أجل قيام اتصالات مباشرة بين بيجين والسادات مهدت الطريق أمام رحلة السادات للقدس. . وهذا محض افتراء؛ فكارتر لم يكن فحسب بعيداً عن هذه الاتصالات، بل إنه لم يكن يعرف أنها جارية. . وفى الوقت الذى كان فيه اجتماع المكتب البيضاوى منعقدا، كان مبعوث الرئيس السادات يلتقى بوزير الخارجية الإسرائيلى موشى ديان فى الرباط كما سنرى فيما بعد، ولكن كارتر لم يكن يعرف شيئا عنه.

ونُوقشت قضايا هامة أخرى كثيرة فى المكتب البيضاوى فى ذلك اليوم، كانت إحداها مسألة التمثيل العربى فى مؤتمر چنيڤ. . وكان الموقف الذى أعرب عنه كارتر هو:

«فى رأيى أن وفداً عربيًا موحدا هو أفضل صيغة للتغلب على الخلافات العربية، ويجب أن يتضمن ذلك الوفد ممثلين للفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية، بشرط ألا يكونوا شخصيات قيادية مشهورة فى تلك المنظمة».

وأضاف كارتر: إنه بعد الجلسة الموسعة التى سيمثل فيها العرب بوفد واحد، ينبغى أن ينقسم المؤتمر إلى عدة لجان فرعية للتفاوض. . ومهمة هذه المجموعات هى التفاوض بشأن معاهدات السلام بين الدول العربية فرادى وبين إسرائيل.

وكانت هناك بعض مشكلات تتعلق بإجراءات التفاوض على السلام بين إسرائيل والحكومات العربية.

وكانت هذه المسألة المعقدة هى كيفية التفاوض على حل بشأن الضفة الغربية وغزة. . وكانت وجهة نظر الرئيس كارتر هى أن الأردن وإسرائيل يمكنهما التفاوض حول هاتين المنطقتين بشرط أن يشمل الوفد الأردنى ممثلين فلسطينيين. . أما بالنسبة إلى مصر وسوريا، فإن الرئيس كارتر كان يرى أن بإمكانهما الموافقة أو الامتناع عن الموافقة على أى اتفاق يتم التوصل إليه بين إسرائيل والأردن.

وجادل الرئيس كارتر بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تكون محل مفاوضات منفصلة تقوم بها مجموعة متعددة الجنسية تشترك فيها إسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان

والكويت والعراق وربما دول أخرى . . ويجب أن تعالج هذه المجموعة مسألة تعويض اللاجئين كبند منفصل ومستقل بالكامل عن المفاوضات المتعلقة بالتسوية السلمية .

ولم يعط كارتر أهمية كبيرة للمكان الذى يجب أن تجتمع فيه المجموعة متعددة الجنسية ، سواء فى چنيف أو القاهرة أو أى مكان آخر .

وفيما يتعلق بدور الاتحاد السوفييتى ، جادل الرئيس كارتر بأن الاتحاد السوفييتى هو رئيس مشارك لمؤتمر چنيف ، وهذا يعنى تلقائيا أنه يجب أن نضعه فى الصورة فيما يتعلق بالتفاهم الذى نكون قد توصلنا إليه معكم (العرب) ومع إسرائيل ، ويجب أن نحصل على موافقة السوفييت على كل هذه الاتفاقات أو بعضها على الأقل .

وأكد كارتر مرة أخرى على أهمية مشاركة السوفييت الكاملة ، وأضاف موضحًا : «لا يعقل أننى أستطيع تلبية العدد الكبير من رغبات مختلف الأطراف ، وبالمثل لا يصح افتراض أن الولايات المتحدة بمفردها تتحمل مسئولية النجاح أو الفشل» .

وأوجز الرئيس كارتر فكرته بقوله : «إن أفضل سبيل ينبغى اتباعه فى رأيى هو عقد مؤتمر چنيف والحيلولة دون إرجائه بسرعة كما حدث فى نهاية عام ١٩٧٣ ، بل على العكس يجب أن يواصل مؤتمر چنيف أعماله إلى أن ينجز ، وخلال فترة معقولة ، المهمة التى عهدت إليه . . وسوف نبذل كل ما فى وسعنا لضمان أن يتوصل المؤتمر إلى اتفاق فيما يتعلق بكل المشكلات الرئيسية دون استثناء ، وآمل فى أن نحظى بموافقتكم» .

وكان كارتر يرى أن سوريا وإسرائيل ستكونان أكثر الأطراف التى ترفض الالتزام بالإجراءات آنفة الذكر ، ولذلك السبب كان يعتزم أن يجتمع فى الأسبوع التالى مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى ومع ممثلين إسرائيليين .

واختتم الرئيس كارتر حديثه بنداء من أجل الحصول على تأييد مصر ، فقال :

«على حين أننى أدرك أن اقتراحى لا يتفق مع ما تفضلونه ، فإننى آمل فى الحصول على موافقتكم ومساعدة الرئيس السادات . . وبصراحة ، فإننى لا أرى بديلا آخر ، وأعتقد أنه بالإمكان أن تتوج اقتراحاتى بالنجاح» .

وبعد أن أصغيت باهتمام لمناقشة الرئيس كارتر للأمور ، تكوَّن لدىَّ انطباع واضح بأنه حَسَن الاطلاع على المسائل المختلفة ، ولكنه لم يكن واثقا بأن فى إمكانه أن يسيطر على الوضع سيطرة كاملة ، ولا يمكنه بالتالى دفع الأحداث إلى أن تنكشف وفق خططه . .

وهذا هو السبب فى أننى منذ البداية ركزت على أن أنقل إلى كارتر أن مصر على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أبعد حد ممكن، ولكن فى المقابل أن تكون واشنطن على استعداد للقيام بدور هام وفعال.

وكان على الأمريكيين أن يقدموا فى الوقت المناسب مقترحاتهم لسد الفجوة بين الأطراف، وأوضحت أنه ما لم يكن رئيس الولايات المتحدة مستعدا للاضطلاع بهذه المسئولية، فإن بعض الأطراف ستنجح إما فى عرقلة عقد مؤتمر چنيف، أو فى الحيلولة دون تحقيقه نتائج ملموسة. وأن مؤتمر السلام سوف يتعثر فى شكليات إجرائية، ولن يتسنى له التوصل إلى اتفاق جوهرى، وما من شك فى أن مصر كانت على استعداد للذهاب إلى چنيف. وفى الحقيقة، فإننا ذهبنا إلى هناك فى عام ١٩٧٣ رغم معارضة كلٍّ من سوريا وإسرائيل للمؤتمر؛ فقد قاطعه الأسد مقاطعة كاملة، ولم ترسل إسرائيل وفدا إلا بعد ضغوط هائلة من واشنطن. ومهما يكن من أمر، فقد كان رأينا أنه ينبغى بذل الاستعدادات الكافية قبل الاجتماع الرسمى.

وكنا نعتقد أنه لكى ينجح مؤتمر چنيف، فإن من الضرورى الاتفاق مسبقا بشأن المشكلات الجوهرية المهمة. . فمجرد انعقاد المؤتمر ليس غاية فى حد ذاته، ولا نريد أن يعقد المؤتمر ويفشل بسبب التقصير فى التحضير له. . وكنت آمل فى أن الرئيس كارتر وزملاءه سيتفقون معى على أن فشل المؤتمر ستكون له عواقب وخيمة.

واستطردت قائلا: إن إحدى العقبات الرئيسية هى مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه ينبغى الإعداد لهذا الموضوع بما فيه الكفاية. . وكنت أتفق تمام الاتفاق مع اقتراح الرئيس كارتر بأن تقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قبل انعقاد المؤتمر مع التحفظات حول تعبير «لاجئين»، مما يمكّن بالتالى الولايات المتحدة من إقامة اتصالات رسمية معها. . ولكن هذا لم يكن كافيا، فكان ينبغى أن يطلب من إسرائيل أن تعترف بالمنظمة فى نفس الوقت، وقلت:

«بل صراحة يا سيادة الرئيس، إننى لا أفهم على أى أساس يكون لنا حق الاختيار بين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، بين أولئك المشهورين والمعروفين، وأولئك غير المشهورين. . فكل أعضاء المنظمة نشطون وملتزمون بسياساتها وقراراتها. . وأملى ألا نسمح لأنفسنا بأن نقع فى شَرَك الافتراض بأن هناك اختلافات ذات شأن فيما بين أعضاء المنظمة.

سيادة الرئيس . . إنك تريد منا أن نمارس ضغوطا على المنظمة لكى تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، ونحن بدورنا نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن نطلب منكم بذل ضغوط على إسرائيل لكى تعترف بالمنظمة» .

وأضفت قائلا : «إن مصر لن تذهب أبدا إلى چنيف دون منظمة التحرير الفلسطينية . سيدى الرئيس . . إن هناك حالة وحيدة يمكن فى ظلها أن تذهب مصر إلى چنيف دون اشتراك المنظمة ، وأعنى بذلك إذا وجه رئيسا المؤتمر الدعوة إلى المنظمة للحضور ، واختارت الأخيرة رفض الدعوة رسميا» .

غير أننى حاولت طمأنة الرئيس كارتر ، وقلت : «أود أن أؤكد أننا فى مصر ما زلنا نضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لكى تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، وأبلغنا زعماءها أنه ينبغى عليهم ألا يضيعوا المزيد من الوقت أو الجهد فى الألفاظ ودلالاتها ، والأهم من ذلك هو أن يجدوا صيغة لقبول القرار رقم ٢٤٢ مع بعض تحفظات معينة ، ثم يجلسوا رسميا مع ممثلى الولايات المتحدة . . وحالما تحصل المنظمة على اعتراف الولايات المتحدة بها ، يكون نصف المشكلة قد حُل» .

ثم أبلغت الرئيس كارتر أننى نقلت بالفعل موقفنا بشأن هذه النقطة الحساسة إلى بريچنيف وجروميكو ، ووجدت أن موقفهما مطابق لموقفنا . . غير أن بعض الدول العربية تحرص على منع المنظمة من قبول القرار رقم ٢٤٢ . وفى ضوء هذه المحاولات ، ينبغى أن يجرى الرئيس كارتر على الفور اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير رسمى ، معززا بذلك من مركز الأعضاء المعتدلين فى المنظمة بإيضاح أن الاعتراف الأمريكى سيعقب قبول القرار ٢٤٢ . . وفى هذا الصدد أعدت إلى ذهن الرئيس كارتر أن هذا فى الواقع كان على وشك أن يحدث فى عهد رئاسة نيكسون وفورد ، ولكن لسوء الطالع لم يتحقق .

وكان إجراء اتصالات مباشرة غير رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية أمرا حيويا فى هذه المرحلة ؛ فلو نجحت كان ينبغى أن تليها اتصالات رسمية على أساس صيغة يتم الاتفاق عليها بين ممثلى المنظمة والولايات المتحدة . . وفى الواقع أننى كنت بالفعل قد نقلت إلى سيروس فانس صيغة ناقشتها من قبل بصفة شخصية مع سيروس فانس نفسه ، غير أنه كان على الولايات المتحدة أن تدرك أن المنظمة لا يمكنها قبول القرار رقم ٢٤٢ ما لم تقم الولايات المتحدة بخطوة فى اتجاه المنظمة . . وكانت مناقشاتى مع ياسر عرفات قد أوضحت أن العقبة الرئيسية أمام قبول المنظمة للقرار هى فقرة تشير إلى «حق كل دولة فى العيش فى سلام» ، وكان عرفات على حق فى أنه يخشى إذا قبلت المنظمة تلك الفقرة أن

يكون ذلك اعترافًا فى الواقع من جانب واحد بدولة إسرائيل، وبحقها فى العيش فى سلام، ولا تتلقى المنظمة فى المقابل أى ضمان أو اعتراف بحق الفلسطينيين فى العيش داخل كيان قومى مستقل. . وكان من الضرورى أن يمنح الفلسطينيون ضمانا بأن الولايات المتحدة تعترف بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم. ليس هذا فحسب، بل إن الفلسطينيين أوضحوا لى أن الذهاب إلى چنيڤ دون الاعتراف المتبادل هو أمر يشكل بالنسبة إليهم خطرا بالغا. . ويجب أن يتفهم الرئيس كارتر مأساة الفلسطينيين، ويجد صيغة لإقامة اتصالات غير مباشرة وسرية مع الفلسطينيين، وسيكون البديل الوحيد لمثل هذه الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية هو عرض قرار جديد على مجلس الأمن. . ويجب أن تشير ديباجة هذه الوثيقة الجديدة إلى قرارى ٢٤٢، ٣٣٨ باعتبارهما أساس التسوية السلمية فى الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن الجزء التنفيذى من القرار الجديد يجب أن يعترف بالمشكلة الفلسطينية باعتبارها مشكلة سياسية لا مشكلة لاجئين. . وقد أوضحت أن مصر على استعداد لأن تدفع بمثل هذا القرار إلى مجلس الأمن، وأضفت أننى آمل فى أن الولايات المتحدة لن تحاول عرقلة الإجماع فى تبنى مثل هذا التحرك من جانب مجلس الأمن، وكل ما طلبته من الرئيس كارتر هو موافقته الضمنية حتى يتسنى للمجلس اتخاذ القرار.

وأضفت قائلا: «لا أعتقد أن اقتراحى يتعارض مع موقف الولايات المتحدة، حيث إن الرئيس كارتر نفسه أوضح فى مناسبات عديدة أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية لا مشكلة إنسانية فحسب».

وهنا قاطعنى الرئيس كارتر فجأة قائلا: «أفهم من مقترحاتك ـ سيدى نائب رئيس الوزراء ـ أنك تتحدث عن عرض مشروع قرار جديد، وليس تعديلا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢». وأجبت بالموافقة مضيفا: إن مشروع القرار الجديد سيذهب إلى أبعد من مجرد تأكيد قرارى ٢٤٢، ٣٣٨. وضايق هذا كارتر. . ثم ذكر: «أريد أن أكون واضحا للغاية بأنه إذا كان اقتراحك هو بتعديل القرار ٢٤٢، فإن الولايات المتحدة سوف تعترض عليه. ومن ناحية أخرى، فإننى على استعداد للنظر فى الصيغة التى اتفقتَ عليها أنت وسيروس فانس».

وخوفا من الأثر السلبى لتصريحه فى الوفد المصرى، سارع الرئيس كارتر ليضيف قائلا:

«وأود أن أكون واضحا لأعلن أننى كرئيس للولايات المتحدة قد تجاوزت بالفعل مواقف أسلافى . . ودعنى أوجز ما أنا على استعداد لقبوله :

(١) يجب على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ باستثناء تعديلات طفيفة .

(٢) يجب أن يكون للفلسطينيين وطن قومى . . ومن الواضح أن هذين العنصرين إيجابيان بالنسبة إلى العرب ، لكنهما سلبيان بالنسبة إلى الإسرائيليين .

(٣) إننى أتحدث عن سلام حقيقى وليس مجرد إنهاء حالة الحرب .

(٤) إننى على استعداد للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . . وقد أظهرتم أنتم والسعوديين استعدادكم للمساعدة فى ذلك .

وعند هذه النقطة أضفت بقولى : «وأعتقد أن السوريين سيساعدون أيضا إذا تأكدوا أنهم سيستعيدون سيطرتهم الكاملة على مرتفعات الجولان» ، وعلى الفور رد كارتر قائلا : «ولكن لا يمكننى ضمان أن السوريين سيستعيدون مرتفعات الجولان» . . كاشفا مرة أخرى عن عدم رغبته فى الضغط على إسرائيل .

وبعد هذا التبادل الواضح والمثير لوجهات النظر ، عاد الرئيس كارتر للحديث عن مؤتمر جنيف محاولا إيجاز الفرق بين الموقفين الأمريكى والمصرى ، فقال :

«من الواضح جليا أن الخلاف بيننا يتركز على المدى الذى يجب أن تذهب إليه الاستعدادات لمؤتمر جنيف ، ونحن نعتقد أن المؤتمر يجب أن يُعقد ، وأن يبدأ العمل هناك ، غير أن الجانب المصرى يتبنى وجهة النظر القائلة بضرورة استكمال أغلب الموضوعات قبل أن تُفتح أبواب المؤتمر بجنيف .

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من الصعب التوفيق بين الموقفين ، وأنه يمكننا التوصل إلى حل وسط» .

«وأقترح أن نحدد موعدا للمؤتمر ، وفى الوقت نفسه نرسل نحن ـ الأمريكيين ـ فريقًا للقيام بجولة مكوكية بين القاهرة وتل أبيب وعواصم عربية أخرى فى محاولة للتوصل من خلال هذه الاتصالات المباشرة إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق . . وسيذهب الجميع إلى جنيف على هذا الأساس . وأؤكد لك يا سيدى فهمى أننا سنكون شركاء نشطين فى عملية المفاوضات ، بصرف النظر عن الوقت الذى تستغرقه . والميزة فى هذا الإجراء الجديد هو أنه حالما يكون كل الأطراف فى جنيف ، فإن رأيا عاما عالميا سينشأ ، وسوف تدفع قوة

الدفع الجميع نحو النجاح النهائي . . وعلى سبيل المثال: فإن الأوروبيين ما زالوا غير راغبين في إعلان وجهات نظرهم؛ خشية أن يضر موقفهم المعلن بالتوازن الدقيق الضروري لعملية المفاوضات. وهذا بالضبط موقف الرأى العام الأمريكي . . ومع هذا فإذا ذهبنا جميعًا إلى چنيف، فإن الطرف الذى يثبت أنه متصلب أو غير متعاون سوف يدان على الصعيد الدولى من جانب الرأى العام، حتى لو كان إسرائيل التى تربطنا بها أوثق العلاقات».

وعاد كارتر إلى مسألة التمثيل الفلسطيني، وفي أثناء اللقاء التالي أدلى بتصريحات ذات آثار بعيدة المدى. واستهل حديثه بلهجة متفائلة مجادلا بأن المشكلة يمكن حلها إذا بدأت الولايات المتحدة حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية على الفور.

وقلل من أهمية مسألة: مَن يجب أن يمثل المنظمة سواء كان عرفات نفسه أو شخصيات أخرى غير معروفة، فالإسرائيليون وحدهم يعتبرون هذا الاختلاف مهما.

وذهب إلى أبعد من ذلك فى جدله، بأنه يَحْسُنُ الفصل بين مشكلة اللاجئين ومشكلة الضفة الغربية والوطن القومى . . وأن مشكلة اللاجئين ستكون موضوع مناقشات دولية وليس بالضرورة فى چنيف. أما مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومسألة إقامة وطن قومى فى فلسطين، فسوف تجرى مناقشاتها فى المؤتمر من جانب إسرائيل والأردن مع ممثلين فلسطينيين ينضمون إلى الوفد الأردنى. وأضاف كارتر: إن الأسد وافق على أن مشكلة اللاجئين يجب معالجتها على أساس دولى . . ورددتُ بأن هذا لا يعنى أن الأسد وافق على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية جزءًا من الوفد الأردنى حتى ولو وافق الفلسطينيون على السماح للأردن بالتحدث باسمهم . . وكان رد كارتر مدهشا فقال:

«يا سيد فهمى، أود أن أعرف الموقف المصرى، ويجب ألا تقلقوا على الموقفين السورى والفلسطينى . . دعنى أعالج هذا بنفسى».

وكان هذا كلاما ذا مضامين بعيدة المدى باعثة على الدهشة . . وقد يعنى هذا أن كارتر قد أجرى بالفعل اتصالات هامة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه الاتصالات كانت مثمرة، أو على الأقل مبشرة، وفى المقام الثانى كان يعنى أن الرئيس كارتر وزملاءه من القادة الأمريكيين يعلمون شيئا عن موقف الفلسطينيين لم نكن فى مصر نعرفه.

وأخيرًا، فإنه كان يعنى أن كارتر وزملاءه كانوا يخفون معلومات هامة عن مصر.

وفيما يتعلق بسوريا، كان تصريح كارتر أنه على اتصال دائم مع الرئيس الأسد، وأن هذه الاتصالات أظهرت أن سوريا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن مسألة التمثيل الفلسطينى. وإذا كان لدى كارتر دواع معقولة تجعله يقول «دع السوريين والفلسطينيين لنا»، فقد كنت سعيدا من ناحية، لأن تزايد مرونة هذين الطرفين المتصلبين سيعزز إمكانية نجاح مؤتمر جنيف. . ولكن من ناحية أخرى كنت قلقا؛ لأن ذلك معناه **أن مصر لم تكن على معرفة كاملة بالموقف الأخير للفلسطينيين والسوريين والأطراف الأخرى فى النزاع.**

ولو صح هذا، فإن مصر لم تعد القائدة فى عملية السلام. . ولهذه الأسباب انزعجت عندما سمعت الرئيس كارتر وهو يدلى لى بتصريحه غير العادى، ولكن أيضا كانت تساورنى شكوك عميقة فى أن تصريحه المتفائل يقوم على أساس صلب. وفى الحقيقة، لقد كنت واثقا تقريبا بأن هذا مجرد تظاهر بالشجاعة. . ولكن مهما يكن من أمر فلم أكن لأترك تصريحا كهذا دون التحقق منه؛ لأنه لو ثبتت صحته لكان على مصر أن تعيد تقييم الموقف.

وكشفت تحرياتى بعد الاجتماع عن أن زملاء الرئيس كارتر كانوا فى مثل دهشتى لتصريحه العارض «دع السوريين والفلسطينيين لنا». . وأكد لى أيلتس ـ السفير الأمريكى السابق لدى القاهرة ـ أنه ليس هناك شىء على الإطلاق فى ملفاتهم يبرر هذا التصريح.

ولم أقتنع رغم ذلك، فتحققت من الأمر مع كلٍّ من ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى الذى كان موجودا فى نيويورك آنذاك. ونفوا جميعا نفيا قاطعا أنه طرأ أى تغيير على موقفهم كما نعرفه فى القاهرة. . وأكدوا لى أنهم كانوا يبلغوننى دائما بموقفهم كاملا، ولن يفتئوا يفعلون ذلك فى المستقبل. . وحتى الرئيس كارتر اعترف فى النهاية بأن تصريحه لم يكن له أى أساس، وطلب مساعدة السادات فى إقناع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بأن يكونا أكثر مرونة. . وسوف أناقش هذه الواقعة فيما بعد؛ لأنه من المفارقات والغرائب أنها ستؤدى دورا فى تعزيز عزم الرئيس السادات على الذهاب إلى القدس.

ونعود مرة أخرى إلى اجتماع المكتب البيضاوى، حيث كانت مختلف الافتراضات حول تصريحات الرئيس كارتر تتصارع فى عقلى، وكان علىَّ أيضا أن أجيب عن سؤال مباشر من الرئيس كارتر عن موقف مصر إزاء التمثيل الفلسطينى، والعلاقة فى المستقبل

بين وطن قومى فلسطينى والأردن . . وقلت له : إن مصر لا تستبعد أن علاقة خاصة بصورة ما قد تنشأ فى النهاية بين الأردن والضفة الغربية ، بل وقد تقبل أن يتم الاتفاق على إعلان بهذا المعنى قبيل مؤتمر چنيڤ . . ولكن النقطة الرئيسية التى كان يتعين وضعها نصب الأعين هى أن الدول العربية قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين ، حتى الملك حسين عاهل الأردن أيد قرارا بهذا المعنى اتخذه مؤتمر القمة العربى فى الرباط . . وأضفت قولى : إننى واثق بأن الرئيس كارتر وزملاءه سيتفقون معى على أن المنظمة كسبت قدرا كبيرا من الهيبة والتأييد منذ ذلك الوقت ، وأن عرفات لا يمكنه الموافقة الآن على صيغة غامضة لمؤتمر چنيڤ تترك الباب مفتوحًا للشك فيما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية فى الواقع تتحدث باسم الفلسطينيين أو لا . . وأضفت أن هناك مخاطرة حقيقية إذا لم تُحل مشكلة التمثيل الفلسطينى بسرعة ، لأنه سوف تتم الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربى جديد . . وسيجعل هذا الجميع أكثر عنادا ، ويعقد الموقف أكثر مما هو معقد بالفعل .

وقد أصغى كارتر وزملاؤه إلىَّ باهتمام ، وأحسست أنهم فهموا نقاطى وقدروها .

وكان الاستثناء الوحيد هو بريجنسكى ، وفى رأيى أنه ليس إلا رجل دولة هاويًا وبروفسورًا فى أعماقه يرغب فى تأمين مركزه إلى درجة تجعله يشعر بالحاجة إلى لفت الأنظار طول الوقت . . وكانت النزعة الأكاديمية تؤثر فى كل شىء يقوله . . وكان يميل عند تحليل موقف من المواقف إلى الانغماس فى الافتراضات ، والافتراضات المضادة ، والنظريات ، ونادرا ما يحاول الوصول إلى نتيجة واقعية وعملية ، آخذا فى حسبانه الحقائق القاسية للحياة السياسية . وكان يتحدث ليؤثر فى طلباته لا ليقدم اقتراحات ملموسة . وكان من الواضح تماما أيضا أن بريجنسكى يشعر بصغره أمام تركة كيسنجر ، وكان يحس بإحباط شديد وتصميم فى نفس الوقت على إثبات أنه ند لسلفه ، ولكن كان يبدو أنه نجح فقط فى زيادة الأمور تشويشا ، وأعتقد أن التردد وعدم الوضوح اللذين اتسمت بهما السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد إدارة الرئيس كارتر كانا يرجعان إلى ما يقدمه بريجنسكى من مشورة ، وما كان يستطيع ممارسته من نفوذ على الرئيس . . وفى هذا الاجتماع بصفة خاصة كان بريجنسكى فى أسوإ حالاته . . فقد بدأ بعصبية يحاضرنا جميعا عن الموقف الحقيقى للفلسطينيين مقللا من شأن مأساتهم . . مما جعله يبدو كأنه يظن أننا لا نعرف شيئًا عن الموقف . . وخيم صمت رهيب على القاعة ، وبدا أن الجميع ضاقوا ذرعا بمحاضرته التى لا طائل من ورائها . . غير أن بريجنسكى بعد أن تغلب على ما

اعتراه من عصبية فى البداية، كان يبدو سعيدا بما اعتبره بالتأكيد إصغاء الطلبة المفتونين فى المكتب البيضاوى.

ومن جانبى فقد صدمت تقريبا، لا بسبب غطرسة بريجنسكى بمحاضرتنا جميعًا فحسب، وإنما أيضًا بسبب العداوة والمرارة التى أظهرها تجاه الفلسطينيين ومشكلاتهم، وقد قدم مشكلة الفلسطينيين على أنها مجرد مشكلة إنسانية؛ وبالتالى فإنها ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى جوهر المشكلات السياسية. وكان من الواضح أيضًا أنه يعتقد أن أحدًا غيره لا يفهم المشكلة، وأنه يجب علينا أن نقبل تلقائيا وجهة نظره.

وقررت أن أتوخى الصبر، وأن أمتنع عن الدخول فى مناظرة عقيمة مع بريجنسكى احتراما للرئيس كارتر وزملائه، ولم أقل سوى «إننى استمعت باهتمام كاف لما قاله السيد بريجنسكى، وليس بوسعى إلا أن أقول له: من الواضح أنه بالجلوس هنا فى واشنطن على بعد ٦٠٠٠ ميل من منطقتنا، يمكنه أن ينعم بأن يقول ما سمعناه لتوّنا منه.. غير أننى واثق بأنه إذا وضع نفسه فى مكاننا فى الشرق الأوسط، فإنه سيكف عن الاستغراق فى الأحلام ويرجع إلى حقائق الواقع». وفهم الرئيس كارتر تماما ما أعنيه، وقطع على بريجنسكى خط الرجعة بأن انبرى وأوجز مرة أخرى الموقف الأمريكى بالطريقة الواضحة والدقيقة الآتية:

(١) يجب على الولايات المتحدة أن تحمى مصالحها فى الشرق الأوسط.. وهذه المصالح حقيقية وواسعة فى نطاقها وتتجاوز الصراع العربى الإسرائيلى.. وهذا هو السبب فى أننا لا نقف من الأمور موقف المتفرج، وإنما نشترك بنشاط فى التفاوض على تسوية شاملة مقبولة لكل الأطراف المعنية.

(٢) إننا نشجع المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، ونبذل فى نفس الوقت كل جهد لتضييق فجوة الخلافات بين مواقف الدول العربية.

(٣) إننا على استعداد لإعطاء الاتحاد السوفييتى دورا فى عملية السلام كى لا يفسد مؤتمر چنيف.

(٤) إن ما أريده منك يا سيد فهمى هو الثقة بى، ومرونة كافية تسمح للمفاوضات بأن تبدأ. وفى المقابل أعدك بأن الولايات المتحدة ستكون منصفة مع جميع أطراف المفاوضات، وسوف نكون مخلصين ونجرى المحادثات مع كل الأطراف على نمط واحد.

(٥) إن الولايات المتحدة ستحاول دائما إبراز نقاط الاتفاق فى المواقف المختلفة والعمل من أجل حل وسط عادل أينما توجد خلافات .

(٦) إن الجانب العربى يبالغ فى تقديره لقدرة الولايات المتحدة على التأثير فى إسرائيل . . وكما قلت لك من قبل ، فإن قدرتى على ممارسة ضغوط على إسرائيل محدودة بدور الكونجرس وتأثير الجماعات اليهودية والرأى العام الأمريكى .

(٧) إن الرئيس السادات يثق بقدرتى على إيجاد اتفاق على المشكلات الرئيسية . وآمل بأن يثق أيضا بتقييمى عن أفضل السبل للبدء فى المفاوضات . وهذه مشكلة ذات أهمية ثانوية . ويمكننى أن أؤكد لك أن الإجراءات التى نتبعها ستكون منصفة للجميع . . وسوف أبذل كل جهد لإقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما علمت أن ديان يحاول إقناع بيجين بأن يكون أكثر مرونة إزاء اختيار الأفراد المقبولين لإسرائيل كممثلين فلسطينيين ، وسوف أتابع عن كثب أى تغيير فى الموقف الإسرائيلى .

وتناول ردى على كارتر ثلاث نقاط رئيسية ، أولاها : أنه على الرغم من إعجابى بالإخلاص الذى حدا به إلى الاعتراف بمحدودية نفوذه على إسرائيل ، فإنه ينبغى أن أبرز أن العرب لا يطلبون منه عمل المعجزات ، وإنما يريدون القيام بدور نشط وبنّاء فى عملية السلام فحسب . والثانية : أننى شددت على أنه يجب عليه ألا يسىء فهم إصرار مصر على ضرورة أن يتم الإعداد لمؤتمر چنيڤ إعدادا كافيا على أنه خوف من التفاوض مع إسرائيل ؛ فقد كانت مصر أول دولة تتفاوض مع إسرائيل عند الكيلو متر ١٠١ ، وفى أثناء عملية الخطوة ـ خطوة ، والمشكلة هى أن إسرائيل كانت تبذل أقصى ما فى وسعها لكى لا تُدفع إلى التفاوض بصورة جماعية مع الدول العربية فى چنيڤ . ودون إعداد كاف فإننا سندعو إلى عقد المؤتمر لا لشىء إلا لكى نسمع نفس التصريحات الإسرائيلية الجوفاء التى سمعناها من إيبان فى الاجتماع الأول فى كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧٤ ، إذ لم تتناول خطبة إيبان أى قضية ، وكانت مجرد دعاية للاستهلاك المحلى داخل إسرائيل . وقاطعنى كارتر متسائلا عما إذا لم نكن قد فعلنا نفس الشىء ، فأنكرت أن الوضع كان كذلك ، وشددت مرة أخرى على أننا نريد مؤتمرا حقيقيا يمكن فيه معالجة المشكلات معالجة جادة ، ولهذا السبب نصر على تحضير شامل ومركز . والنقطة الثالثة : هى أننى نوهت إلى أن إصرار مصر على هذه النقطة يجب ألا يفهم على أننا نريد أن يكون المؤتمر مجرد إقرار شكلى لاتفاقات تم التوصل إليها من قبل ، ولكن ما نريده فى الواقع هو تسوية بعض التفاصيل التى تحتاج إلى مناقشات ومفاوضات مطولة مع الإسرائيليين توفيراً للوقت فى

چنيڤ، وأيضا للتأكد من أننا لن نواجه طريقا مسدودا بشأن المسائل الإجرائية، وأننا بذلك سنعالج فعلا القضايا الحقيقية.

وعندما أنهيت كلامى تساءل كارتر قائلا: «أين تقترح أن تُجرى مناقشات ما قبل مؤتمر چنيڤ؟.. وإننى شخصيا أعتقد أنه ليس من العملى أن يقوم وسيط أمريكى برحلات مكوكية ذهابًا وإيابًا بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب ودمشق وعواصم أخرى.. وسيكون أسهل كثيرا لو أن ممثلى جميع الأطراف تجمعوا فى فندق واحد. وسؤالى ببساطة هو عما إذا كنتم توافقون على أن الجميع يمكن أن يجلسوا فى مكان واحد.. وهل يمكن أن تجرى المفاوضات على سبيل المثال فى القدس؟».

وكنت أعلم أن كارتر يتحدانا؛ فأجبت ببساطة قائلا: «سيادة الرئيس، القدس ليست مكانا محايدا فى هذا الوقت، ومع ذلك فإننى على استعداد لأن أذهب إلى هناك». وسأل عما إذا كنا سنقبل مكانا محايدا مثل چنيڤ أو نيويورك.. وتساءلت بدورى عما إذا كان يرى أن هذا الاجتماع بديل لمؤتمر چنيڤ.. وأضفت قولى: إنه عندما تحدثنا عن اتصالات للتحضير للمؤتمر، فقد كنا نتصور أنها ستجرى من خلال قنوات دبلوماسية مع الولايات المتحدة.. وكنت شخصيا على استعداد للاجتماع بسيروس فانس فى أى مكان فى أوروبا أو العودة إلى واشنطن لمقابلته هو أو الرئيس كارتر.

ثم تساءل الرئيس كارتر عما إذا كان لدىَّ اعتراض على نقاطه السبع.. واكتفيت بالإجابة عليه بقولى: إننى آمل أن الرئيس كارتر يتفق معى على أنه ينبغى علينا أن نركز جهودنا على حل مشكلة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية واشتراكها فى چنيڤ. وأضفت قولى: إننى واثق بأن الخير الكثير سوف تسفر عنه الاتصالات التى طال انتظارها بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعند هذه النقطة حاول الرئيس كارتر جاهدا معرفة رأيى حول مسألة افتراضية: هل تقبل مصر تمثيل الفلسطينيين فى چنيڤ إذا طلب منها ذلك ياسر عرفات وقبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ واعترفت بحق كل الدول فى الشرق الأوسط فى العيش فى سلام؟ ورددت على الرئيس كارتر بالإيجاب؛ لأننا إذا اعترفنا بحق منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تمثل الفلسطينيين، فيجب أن نعترف أيضا بحقها فى تفويض تلك المهمة إلى طرف آخر. والمشكلة التى تواجه تمثيل الأردن للفلسطينيين هى أن المنظمة لم تطلب من الأردن قَطّ أن يفعل ذلك. ومضيت أؤكد لكارتر أن المنظمة تبدو على أية حال على استعداد لأن تكون معقولة فى طلباتها، وفى الحقيقة أن ياسر عرفات أبلغنى شخصيا فى أثناء

المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل، بأن كل ما يريده فى هذه المرحلة هو قطعة أرض واسعة بما يكفى لرفع العلم الفلسطينى عليها حتى ولو كانت مجرد خمسة كيلومترات. . وأضفت أن الرئيس كارتر يمكنه أن يثق كل الثقة بأن الفلسطينيين عازمون على التوصل إلى اتفاق، «ولكن المشكلة هى أنكم فى الولايات المتحدة يجب أن تتصلوا بمنظمة التحرير الفلسطينية». وكرر الرئيس كارتر مرة أخرى اعتقاده بأنه يمكن إيجاد صيغة إذا ما قبلت المنظمة القرار ٢٤٢، ورددت أيضا أن مصر يمكنها أن تؤدى دورا رئيسيا فى إقناع المنظمة. وهنا تدخل سيروس فانس فى الحديث ليؤكد مرة أخرى أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو تدمير إسرائيل. وأصر فانس على أنه يجب على المنظمة أن تغير صورتها إذا أرادت أن تؤدى دورا إيجابيا. . ورددت عليه بأننا فى حاجة إلى صيغة عادلة وشاملة تعترف بحق كل الدول ـ بما فيها الدولة الفلسطينية ـ فى الوجود.

ولدهشتى، تدخل بريجنسكى مرة أخرى مجادلا بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بالاتفاق مقدما على إقامة دولة فلسطينية.

وفى تصور بريجنسكى أن هذا سيعرّض الولايات المتحدة لاتهامات بأنها دخلت بالفعل فى تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وباعتناق وجهة نظرها. . وليست هناك حاجة لذكر دولة فلسطينية على أية حال، لأن الصيغة التى تعترف بحق كل الدول فى العيش ستغطى بطبيعتها قضية الفلسطينيين دون التفوه بها.

وأشرت إلى أنه ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لم تمنح ضمانا محددا، فإنها ستكون غاية فى الإحجام عن تقديم تنازلات. . ثم اقترحت أن يقدم الرئيس كارتر هذا الضمان بأن يكتب للرئيس السادات مؤكدا له أنه ستتم إقامة وطن قومى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. . ورد الرئيس كارتر بقوله: «لا يمكننى إعطاؤك هذا الضمان». وتساءلت بقولى: «إننى أدرك جيداً أنك لا تستطيع إعطاء الضمان بصورة مباشرة إلى المنظمة، ولكن هل هذا يعنى أننا لن نكون قادرين على إعطاء هذا التأكيد بالنيابة عنك للمنظمة؟». ورد سيروس فانس بقوله: «يمكنك إبلاغ المنظمة بأن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد لوضع المشكلة الفلسطينية فى جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر جنيف».

وعندما عجز الرئيس كارتر عن حل هذه المشكلة، تساءل مرة أخرى عما إذا لم أكن فى موقف يمكننى فيه ذكر نقاطه السبع. . ودون خوض فى مسائل محددة، كررت أن المشكلة هى منظمة التحرير الفلسطينية، وأضفت قولى: إن أى شىء تقبله المنظمة ستقبله مصر، وأى شىء ترفضه المنظمة فإن مصر وكل الدول العربية سوف ترفضه.

ولما شعرنا بأننا وصلنا إلى طريق مسدود، اقترح كارتر أن يقابلنى مرة أخرى بعد التحدث إلى وزراء الخارجية العرب الآخرين، غير أنه طلب منى مرة أخرى أن أقبل الخطة الأمريكية لعقد المؤتمر، تلك الخطة التى عرضها مرة أخرى.

وامتنعت عن التعقيب على الملخص الذى عرضه الرئيس كارتر، غير أننى كررت أن مصر مستعدة للذهاب إلى چنيف فى اليوم التالى لو دعيت منظمة التحرير الفلسطينية.

وكرر الرئيس كارتر قوله: «يجب أن أتحدث إليهم أولا؛ ففى غياب اتصالات مباشرة ليس هناك من سبيل لجعلهم يشتركون فى المؤتمر كطرف مستقل».

والأمر الذى قد لا يمكن تصديقه، أننا كررنا مرة أخرى نفس وجهات النظر التى تبادلناها.. وطلب كارتر مرة أخرى أن أوافق على النقاط السبع، وقلت له ثانيًا: إن المسألة الحيوية هى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية. وكرر فانس: إن إسرائيل ومن ثم الولايات المتحدة لن توافقا على الحضور بأى شكل للزعماء المعروفين فى المنظمة أو أى شخصيات مشهورة لها «علاقة» بالمنظمة. وعند هذه النقطة ضقت ذرعا لهذا الدوران دونما هدف حول دائرة مفرغة، وتساءلت عما إذا كان ينبغى عرض الممثلين الفلسطينيين على جهاز كشف الكذب للتحقق من «ارتباطهم» بالمنظمة؟!!.. ومرة أخرى طلب منا كارتر أن نثق بأنه سيبذل قصارى جهده للتغلب على هذه الصعوبة.. وأجبت بأننا نثق به، وأن هذا هو السبب فى أننا نريد أن تضع الولايات المتحدة اقتراحًا وسطا لتسوية نهائية فى الشرق الأوسط.. ورد الرئيس كارتر بأنه سيحين الوقت الذى سيظهر فيه أن ثقتنا به لها ما يبررها عندما يتقدم بعرض شامل.. وعند هذه النقطة اختتم الاجتماع بعد تبادل مقتضب لوجهات النظر حول الوضع المتدهور فى جنوب لبنان.

وقد أسهبت فى الحديث عن هذه الاجتماعات لأنها تصور بجلاء كيف كانت الأمور فى أواخر عام ١٩٧٧. ومن وجهة النظر المصرية، فقد كانت هناك عناصر إيجابية وسلبية على السواء فى الموقف.. وفى الجانب السلبى كان يبدو ضعف الرئيس كارتر كبيرا.. وكان اعترافه الصريح بأنه غير مستعد للانتحار سياسيا بممارسته ضغطًا على إسرائيل أكثر العناصر سلبية؛ فقد كان هذا يعنى أنه لن يمارس ضغوطا كثيرة على إسرائيل، وسوف يتردد فى إقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه من ناحية أخرى سوف يلتزم بالضمانات التى منحها كيسنجر لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تعترف بمنظمة

التحرير الفلسطينية أو تساند أى قرار أو تحرُّك فى الأمم المتحدة دون موافقة إسرائيل، أى السماح لإسرائيل بأن تملى إرادتها على السياسة الأمريكية. . وإذا لم تقم الولايات المتحدة باتصالات مع المنظمة ولم تعترف بالحق فى قيام دولة فلسطينية، فإن المنظمة ستظل على موقفها المتشدد، مما يزيد من صعوبة إيجاد صيغة مقبولة للتمثيل الفلسطينى. . كما أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن تضمن لسوريا عودة مرتفعات الجولان، ومن شأن هذا أن يجعل الأسد أكثر تشددا، وبالتالى غير مستعد للذهاب إلى چنيف.

وفى الجانب الإيجابى، كان عزم كارتر على الدعوة إلى عقد مؤتمر چنيف الذى يعد بمثابة ساحة دولية حقة لإجراء المفاوضات. . وسوف يُدخل هذا قوى أخرى فى اللعبة. . والأهم أنها قوى لا تستطيع إسرائيل التأثير فيها بسهولة كما كانت تؤثر فى الولايات المتحدة. وكان عزم الرئيس كارتر على إشراك الاتحاد السوفييتى على نحو نشط فى مؤتمر چنيف أمرا مهمًا بالنسبة إلينا؛ فقد قاومنا فيما مضى محاولات كيسنجر تنحية الاتحاد السوفييتى جانبا. وفى الحقيقة، إن إدارة كارتر تخلت عن سياسة «الخطوة ـ خطوة» التى ظلت أثناءها الولايات المتحدة الحَكَم المتحيز، وهذا التخلى كان خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة إلى الجانب العربى.

وفضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من كل ما اتسم به الرئيس كارتر من تردد فى معالجة الأمور الحاسمة، إلا أنه كان يؤدى دورا نشطا وإيجابيا للغاية فى التوفيق بين وجهات نظر الأطراف المختلفة. وكان كارتر يختلف مع مصر فيما يتعلق بحجم التحضيرات اللازمة والسابقة على بدء المؤتمر، ولكن بالتأكيد فإنه لم يحاول أن يقود جميع الأطراف إلى چنيف دون مفاوضات مسبقة. . وفى الواقع أن جهوده كانت قد أدت بالفعل إلى بعض الاتفاق على صيغة مقبولة للمؤتمر، وكان يمكن الأخذ بها إذا ما أمكن حل المشكلة الصعبة الخاصة بتمثيل الفلسطينيين.

وليس فى نيتى التقليل من شأن المشكلات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت، ولكن يجب على المرء ألا يبالغ فى تقديرها أيضا كما فعل العديد من المحللين؛ فعدم الاتفاق كان متوقعا. . وفى الحقيقة لو أن الجميع اتفقوا على أساس مثالى لعقد المؤتمر لما كانت هناك حاجة للمؤتمر على الإطلاق. . وصيغة الرئيس كارتر لم تكن تتسم بالكمال، ولن تسعد كل الأطراف، ولكن لم يكن هناك قَطّ ـ ولن يكون ـ حلٌّ فى الشرق الأوسط يسعد الجميع. . وقد كنت أشعر دائما بأننا سنحقق نجاحا كبيرا لو أننا وجدنا الوسيلة التى تجعل

الجميع يتقاسمون بشكل متوازن الشعور بعدم الرضا، وعلى نحو عادل عبء التسويات الوسط اللازمة لإحلال السلام.

وعلى حين كانت هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل، فقد كان واضحا أيضا أننا ينبغى أن نختار استراتيجيتنا بعناية، ونتابعها عن كثب. وكان ينبغى أن يكون هدفنا الذهاب إلى جنيف، ومن ثم تدويل عملية السلام تدويلا كاملا. ولم يكن الموقف يقتضى تحركات مثيرة جديدة، وإنما جهودا مركزة لإزالة العقبات من طريق المؤتمر واحدة بعد الأخرى.

وعلاوةً على كل ذلك، كان الوقت قد حان لكى يتغلب العرب على خلافاتهم ويتّحدوا.

**ولو فعلنا هذا لكانت فرص النجاح عظيمة!**

## الفصل الثانى عشر

# سلام عادل ونهائى يلوح فى الأفق

ناقشت فى الفصل السابق الجهود الدولية المتعددة الرامية إلى استئناف مؤتمر چنيف، مؤكدا بوجه خاص على دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. ويعزى إحراز تقدم هائل فى هذا المجال إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تتجاوز كل أطراف النزاع البيانات الطنانة وتضع بدلا من ذلك مقترحات مكتوبة من أجل السلام. . وكان من بين هذه الاقتراحات مشروعا معاهدتى السلام اللذان تقدمت بهما كلٌ من إسرائيل ومصر. . ولا شك أن الوقت قد حان لدراسة بعض تفاصيل هاتين الوثيقتين، وكذلك المشروع الذى عرضَتْه فيما بعد الولايات المتحدة كاقتراح وسط.

وكان وجود مشروعىْ المعاهدتين فى حد ذاته تطورا ذا مغزى. .

فلم يحدث من قبل خلال سنوات صراع الثلاثين أن تجاوزت إسرائيل ومصر مستوى البيانات الطنانة لتضعا على الورق وبأسلوب واقعى أفكارهما فيما يتعلق بشكل وطبيعة السلام الذى يجب عقده بينهما. . ولكن من وجهة نظر مصر، كان هناك عنصر آخر ذو أهمية كبيرة، وهو أن الاقتراح الوسط الأمريكى كان قريبا جداً من الموقف المصرى، بل إنه كان يتبنى فى الواقع هذا الموقف كله تقريبا.

ويجب التأكيد على هذه النقطة بوضوح فى ضوء التصريحات التى صدرت فيما يتعلق بالموقف السائد قبل رحلة السادات للقدس. . والتى نحت بوجه خاص إلى أن الوضع الدولى كان كئيبًا وميئوسًا منه للغاية، وإلى أن احتمالات السلام بعيدة لدرجة أن الرئيس السادات لم يكن أمامه من بديل إلا أن يأخذ على عاتقه مسئولية التصرف بمفرده، ويكسر الجمود برحلته الشجاعة إلى القدس. . وهذا كان أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ فقد كانت إدارة كارتر قد رفضت وجهة النظر الإسرائيلية للسلام كما وردت فى مشروع المعاهدة

الذى عرضته إسرائيل، إذ كانت هذه الوثيقة أبعد ما تكون عن تحقيق السلام. . فقد ذهبت هذه الوثيقة إلى أكثر من مجرد العمل على إنهاء حالة الحرب، والتوصل إلى حدود آمنة دائمة والحصول على الاعتراف العربى، ففى الواقع كانت الوثيقة تُظهر محاولاتهم فى إسرائيل لاستغلال عملية السلام لتحقيق السيطرة الكاملة على مصير مصر والحد من دورها فى الشرق الأوسط. . وفى الواقع ـ وكما سيتضح فيما بعد ـ إن بعض البنود التى اقترحها الإسرائيليون لم يكن لها مثيل فى أى معاهدة تنظم السلام بين الدول.

## مشروع المعاهدة المصرى

فى أوائل آب (أغسطس) عام ١٩٧٧، توجه سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى إلى منطقة الشرق الأوسط ليناشد كافة الأطراف تقديم مقترحات سلام مكتوبة؛ فقد كانت إدارة الرئيس كارتر تعتزم دراسة هذه المقترحات ثم إعداد مشروعات حل وسط لمعاهدات سلام. . واجتمع بى الوزير الأمريكى وبالرئيس السادات فى جناكليس بالقرب من الإسكندرية، وشرح لنا خطة الرئيس كارتر، فرحبنا بالمنهج الأمريكى الجديد، وأبلغنا فانس أنه إذا عاد إلى مصر بعد جولته فى الشرق الأوسط فسوف يكون مشروعنا معدا.

وسُرَّ وزير الخارجية كثيرا. ثم تبادلنا وجهات النظر حول مختلف الموضوعات، وتناولنا بإسهاب العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة.

وكان السادات سعيداً للغاية بالتحرك الأمريكى الجديد لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظر واقعية، وطلب منى إعداد المشروع المصرى قبل عودة فانس، فأمليت الوثيقة وبعثت بها إلى الرئيس الذى أخذها معه إلى قصر رأس التين فى الإسكندرية، حيث كان من المقرر أن يتلقى أوراق اعتماد بعض السفراء الجدد الأجانب.

وبعد انتهاء الاحتفال الرسمى، درس الرئيس السادات المشروع الذى أعددته. . كلمة كلمة تقريبا، وهو أمر غير عادى بالنسبة إليه. ومن التعبيرات التى ظهرت على وجهه عرفت أنه راض. . وفى الواقع أنه عندما أنهى تصفُّح الأوراق، هنأنى بحرارة على «هذا المشروع الكامل».

وقام سيروس فانس بزيارة المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وعاد إلى مصر، واستقبله الرئيس السادات فى مقره الصيفى فى المعمورة بالقرب من

الإسكندرية، ولا يزال هذا الاجتماع ماثلاً بقوة فى ذاكرتى بسبب حادث يكشف جيداً عن موقف السادات وشخصيته. . ففيه أبلغنا فانس عند مناقشة نتائج رحلته على وجه الخصوص بالتفسير الإسرائيلى لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأوضح فانس أن القرار فى رأيهم لا يقتضى الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧، ولكنه يقتضى من ناحية أخرى ليس فحسب إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية، وإنما أيضا التطبيع الكامل للعلاقات. وقد كان تفسيراً متحيزاً للغاية وعلى طرفى نقيض من الموقف المصرى، وكم كانت دهشتى أنه عندما اختتم فانس حديثه، قال الرئيس السادات بتعبيرات لا لبس فيها: إنه على اتفاق كامل مع هذا التفسير. ولم يكن أمامى من خيار إلا أن أتدخل معبرا عن اختلافى مع التفسير الإسرائيلى الذى وافق الرئيس السادات نفسه عليه منذ بضع ثوان.

وأحسست على الفور بأن السادات على وشك أن يصر على موقفه، والحقيقة أنه فعل ذلك، والتفسير الطبيعى لموقف السادات هو إما أنه لم يستمع بعناية عندما وصف فانس الموقف الإسرائيلى، أو أنه لم يفهم المعنى المقصود. . وكانت هذه عادة السادات، فلم يكن بإمكانه فى أغلب الأحيان متابعة الحجج متابعة دقيقة، أو قراءة الوثائق بعناية ووزن كل الحجج. . وفضلا عن ذلك، فإنه كان عندما يتخذ موقفا خاصا، فإنه يتمسك به بعناد، كما فعل فى هذه الحالة، وشعرت بأن من المهم ألا أتيح للسادات فرصة أخرى للإسهاب فى هذه النقطة بوجه خاص خشية أن يبدو أن هناك اختلافا بينى وبينه. . ولذلك كان علىَّ أن أنهى الاجتماع؛ فهمست فى أذن السادات أنه لتفادى جدل حاد لا طائل من ورائه يجب أن ينهى الاجتماع، ويجلس بدلا من ذلك بمفرده مع فانس لإعطائه مشروع المعاهدة المصرية الذى أعددته. . ولحسن الحظ وافق السادات، وهكذا انفض الاجتماع، وظل السادات بمفرده مع فانس وسلمه المشروع المصرى، وقرأه وزير الخارجية الأمريكى بعناية، وذكر أنه قد تشجع للغاية بالمنهج المصرى، وعلى وجه التحديد بمحتويات الوثيقة.

ومن الملائم هنا أن أوجز المشروع المصرى. . وكانت الوثيقة تتألف من جزأين، يتكوّن الجزء الأول من أربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائى عادل ودائم، أولها: الانسحاب الكامل الشامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧. والثانى: هو الاعتراف بالحق الثابت للشعب العربى فى فلسطين فى إقامة دولته. والثالث: هو الاعتراف بحق كل دولة فى المنطقة فى

العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا. والرابع: هو الالتزام من جانب كل الدول فى المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة. . وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة، وحل الخلافات بالسبل السلمية. وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام، نصت الوثيقة على أن «مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق التالى مع إسرائيل فى وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية».

وكان الجزء الثانى من المشروع المصرى هو اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، ويتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد. . وسنوجز هذه المواد فيما يلى:

**المادة (١)**: نصت على أن: الاتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائى بين الطرفين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ووفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

**المادة (٢)**: نصت على ما يلى: تتعهد الحكومة الإسرائيلية بأن:

(أ) تسحب قواتها من الأراضى المصرية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى الحدود الدولية لمصر.

(ب) تسحب قواتها وفق جدول زمنى متفق عليه، يتم تنفيذه خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الاتفاق. . «وترتيبات الجدول الزمنى موضحة فى الملحق».

**المادة (٣)**: أوضحت الالتزامات المصرية، وهى:

(أ) أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وفق معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨.

(ب) أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران وفق مبادئ القانون الدولى.

**المادة (٤)**: فرضت على الطرفين أن:

(أ) يقيما مناطق منزوعة السلاح على جانبى وامتداد الحدود بينهما، على ألا يتجاوز عرضها خمسة كيلومترات من كل جانب.

(ب) يقبلا مرابطة قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود.

(جـ) يقبلا وضع أجهزة إلكترونية وجهاز للإنذار المبكر على أراضيهما بالقرب من الحدود.

المادة (٥): تناولت التزام الطرفين بأن:

(أ) يتعهد كل طرف بأن يحترم ويعترف بسيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى.

(ب) يحترم ويعترف كل طرف بحق الطرف الآخر فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

(جـ) يضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطنى أو ممتلكات الطرف الآخر.

(د) أن يمتنع كل طرف عن التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.

(هـ) يمتنع عن استخدام القوة فى أثناء تنفيذ الاتفاق.

المادة (٦): كانت لها أهمية خاصة؛ إذ إن الطرفين يعلنان فيها أن الصراع بينهما قد انتهى، وتعهدا بإنهاء كافة المطالبات والادعاءات وحالات الحرب.

المادة (٧): نصت على أنه بعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما.

المادة (٨): اشترطت أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أى مشكلة تظهر فى أثناء تنفيذ الاتفاق.

المادة (٩): نصت على أن «هذا الاتفاق ستضمنه الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه. وعلاوة على ذلك، فإن الطرفين اتفقا على أن دولا أخرى يمكن أن تصبح أطرافا فى الضمانات آنفة الذكر».

وكما ذكرت، كان «سيروس فانس» سعيداً للغاية بنص المشروع المصرى.. وبوصفه محاميا ورجلا على درجة عالية من النزاهة، فقد شكرنا لتقديم مشروع متوازن، ووعدنا

بأنه سيعرض هذه الوثيقة على الرئيس كارتر لدى وصوله إلى واشنطن . . واكتفى سيروس بالتعقيب قائلا : إنه يأمل عندما يتفاوض الطرفان على الاتفاق النهائى أن تكون مصر على استعداد لتعديل كلمة «اتفاق» التى جاءت فى الديباجة والأجزاء الأخرى من نص المشروع إلى «معاهدة» ، وأبلغناه أن هذا كله يتوقف على رد الفعل الإسرائيلى على النقاط الأساسية ، وأننا سوف ندرس اقتراحه عندئذ بعقل مفتوح . وكما وعد فانس ، فإنه نقل نص المشروع المصرى إلى الرئيس كارتر . . وعندما استقبلنى الرئيس الأمريكى فى واشنطن بعد ذلك ، أشار مرارا إلى النص المصرى معربا عن إعجابه باتزان الفلسفة التى تشكل أساسه ورصانة ودقة صياغته .

وهناك ملاحظة أخيرة على مشروع المعاهدة المصرية جديرة بالذكر فى هذا المجال :

فقد كان مشروع الاتفاق يمثل الموقف المصرى الرسمى الذى وافق عليه الرئيس السادات ، والذى سلمه بنفسه إلى وزير الخارجية «فانس» . . وفضلا عن ذلك ، فإنه على حين أعطى مشروع الاتفاق إلى الجانب الأمريكى فى سرية تامة ، فإنه لم يتضمن أى شىء يتعارض مع الموقف العربى الجماعى الذى اتخذته الدول العربية وقادتها .

ومع ذلك ، فإنه بعد وقت قصير من هذه المبادلات الناجحة مع الولايات المتحدة ، كان السادات هو الذى استجاب لدعوة بيجين إلى إقامة اتصالات مباشرة مع إسرائيل فى المغرب . وفى أوائل سبتمبر ، وكالعادة ، غادرت القاهرة لحضور الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقضيت يومين فى باريس ، ثم توجهت مباشرة إلى واشنطن . . وفى نفس الوقت تقريبا كان ديان فى طريقه إلى نيويورك وواشنطن . وكان قد طار من إسرائيل إلى بلجيكا ثم اختفى على نحو غامض ، وبدأت تتردد شائعات وتكهنات مفادها أننى وديان التقينا فى سرية تامة . . ولم يكن بالطبع هذا صحيحًا ، وأصدرتُ بيانا علنيا أنفى هذه الشائعة . والحقيقة هى أن ديان توجه إلى الرباط للاجتماع للمرة الأولى مع حسن التهامى مبعوث السادات . وبعد ذلك عاد ديان إلى القدس لإبلاغ بيجين بنتائج أول اتصال مباشر مع الجانب المصرى .

وكنت أعلم بنبإ الاجتماع بين التهامى وديان ، وإن كان السادات شخصيا لم يبلغنى به . . ومهما يكن من أمر فإننى صرفت النظر عن هذا الإجراء على أساس أنه ليست له أهمية خاصة ولا يشكل أى تهديد لعملية السلام . . وكان السادات فى الحقيقة يستجيب لدعوة شخصية من الملك الحسن . وعلى أية حال فإن مثل هذه الاتصالات المصرية الإسرائيلية المباشرة لم تكن الأولى من نوعها .

وكما ذكرت، فقد سافرت كما هو مقرر إلى واشنطن حيث عقدتُ عدة اجتماعات مع الرئيس كارتر والوزير فانس، كما جاء وصفها فى الفصل السابق. . وأعطانى الأخير نسخة من مشروع المعاهدة التى تسلمتها واشنطن من إسرائيل. . وبعد ذلك ذهبت إلى نيويورك حيث تحدثت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧، وكان لكلمتى هدف محدد، فقد كنت أريد أن أعلن بالتفصيل موقفنا؛ لأثبت للجميع - وبخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل - أن مصر لها فلسفة واحدة وموقف واحد سواء أعلن على الملأ أو تضمنته وثائق سرية.

وكانت الكلمة كلها بمثابة تحد حقيقى لإسرائيل. .

فقد أوضحت منذ البداية أن مصر والدول العربية على استعداد لإقامة سلام حقيقى. . ووصفت الموقف فى الشرق الأوسط خلال الثلاثين عاما الماضية بأنه فريد من نوعه، حيث سادت خلال هذه الفترة حالة من «اللاحرب واللاسلم»، وكانت المنطقة مثل بركان يثور على فترات منتظمة، مع كل ما يستتبعه ذلك من معاناة إنسانية وخطر وبؤس لشعوب المنطقة. . وأضفت قولى: إن هذا الحال كان أسوأ من الحروب العالمية التى اندلعت فى أجزاء معينة من العالم لفترات محدودة وانتهت. ثم أضفت وبوضوح:

«إن حالة حرب كتلك التى تسود فى الشرق الأوسط تخلق مناخا ماديا ونفسيا يضر بالاستقرار، ويشكل عقبة أمام التقدم والرخاء، فكل شىء يعتمد على المجهول».

وهكذا قدّر للشرق الأوسط أن يتعرض لاستنزاف مستمر لموارده الإنسانية والمادية، ولتبديد يرثى له للطاقة والإمكانيات.

وفضلا عن ذلك، فإننى أوضحت ما وسعنى الإيضاح أن الدول العربية تدرك المخاطر الكامنة فى موقف كهذا، وأنها حاولت جاهدة استبدال الصراع، ولاسيما حالة «اللاسلم واللاحرب» فى الشرق الأوسط، بسلام قائم على العدل. . غير أن إسرائيل جعلت إحراز تقدم نحو السلام أمرا مستحيلا. وقلت:

إن إلقاء نظرة على الأحداث فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وحتى قبل ذلك، يوضح بجلاء أن طرفا واحدا أخذ على عاتقه شن حرب عدوانية على فترات منتظمة، والإعداد لمثل هذه الحرب تحت ستار دخان كثيف من النفاق والدعاية الكاذبة مضللا نفسه

بأنه نجح فى خداع العالم . . وبهذا الاعتقاد الزائف يزعم أن عدوانه ليس إلا دفاعا عن النفس، وأن سياسته التوسعية تدفع إليها الحاجة إلى ضمان استمرار وجوده، وأن الاحتلال واستئصال شعب بأكمله أمر ضرورى لتعايش الشعوب والأمم . ولنا أن نتساءل عما إذا كان المعتدى قد تعلم شيئًا من دروس التاريخ؟ . . ومن خبرة الدول الأخرى التى تعرضت لعواصف مماثلة، كيف يمكن للمعتدى أن يوفق بين ادعاءاته المتناقضة، وبصفة خاصة بين الادعاء بأنه يريد العيش فى سلام وبين إصراره على الاحتلال والتوسع؟ . . أيجوز أن تطالب إسرائيل بحقها فى العيش فى سلام، فى الوقت الذى لا تزال فيه إسرائيل تحتل أراضينا، وترفض بطريقة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الموافقة على منح شعب بأكمله (الفلسطينيين) حقوقه المشروعة غير القابلة للبيع أو المزايدة؟ فأى نوع من التعايش يمكن تصوره نتيجة الاحتلال والسيطرة؟! . . أيتوقع منا أن نعترف بأولئك الذين لا يعترفون حتى بالمبادئ الأساسية للقانون وحقوق الإنسان؟!

كما أوضحت أسوأ جوانب السلوك الإسرائيلى الذى يهدف إلى إهانة ذكاء الإنسان، وكذلك قدرتنا على التمييز بين الصواب والخطأ . . ثم وجهت التحدى التالى إلى وزير خارجية إسرائيل فقلت:

«إذا كانت إسرائيل تدافع حقًا عن السلام، فإننى أتحدى وزير خارجيتها أن يقف هنا أمام ممثلى شعوب وأمم العالم ويعلن من هذا المنبر استعداد إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضى العربية والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة على الأرض التى زرعها وبنى عليها حضارته على مدى آلاف السنين».

ثم أعلنتُ بوضوح أنه مهما طال تسويف إسرائيل واستمرارها فى أعمالها القمعية، فإنها لن تستطيع أن تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ثم أشرت إلى القوانين الإسرائيلية المفروضة على السكان العرب فى الأراضى التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧، أو حتى قبل ذلك . . وأوضحت أن الجميع يعرفون أن إسرائيل تعامل العربى كمواطن من الدرجة الثانية . . وأن هذه الإجراءات كشفت عن سياسة إسرائيل الحقيقية القائمة على الضم والتوسع الإقليمى . . وأضفت قولى: إنه لا يمكن أن يوجد برهان لهذه المطامع التوسعية أقوى من بيان المتحدث الرسمى باسم الحكومة الإسرائيلية فى رده على انتقادات السياسة الإسرائيلية فى ضم الأراضى العربية، فقد قال: «إنك لا تستطيع أن تضم إلى إسرائيل أراضٍ تنتمى إلى

الشعب الإسرائيلى ؛ لأن هذه الأراضى كانت ملكه فى الأصل . . فأنت لا تضم أرضك ذاتها» . وتعقيبا على هذا البيان ، وجهت السؤال التالى إلى الجمعية العامة : «أيحتاج الأمر دليلا آخر لإثبات نوايا إسرائيل التوسعية؟!» .

واختتمت كلمتى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موجزا وجهة نظر مصر بالنسبة إلى متطلبات إحلال سلام شامل كما يلى :

(١) انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ .

(٢) إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضى فلسطين ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى العودة .

(٣) الاعتراف بحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام .

(٤) توفير الضمانات اللازمة لكل شعوب المنطقة للعيش فى أمان على أرضها ، والتمتع بممتلكاتها . . ونحن لا نعترض على أية ضمانات جماعية أو ثنائية ، بما فى ذلك أى ضمانات تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل ، بشرط ألا تشكل تهديداً للأمن القومى العربى . وبدلاً من ذلك ، فإننا على استعداد لدراسة كل أشكال الضمانات سواء فى شكل مناطق «عازلة» أو مناطق منزوعة السلاح ، أو تشكيل قوات تابعة للأمم المتحدة ، أو خفض القوات ، أو الأسلحة فى المناطق الملاصقة للحدود ، أو حتى استخدام أجهزة الإنذار المبكر الحديثة لرصد أى تطورات تعرّض السلام للخطر . . ويمكن أن تشمل الضمانات أيضا ضمانات سياسية يقدمها أعضاء الأمم المتحدة .

(٥) الاتفاق على ما يلى : إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وتنظيم الأسلحة التقليدية ، حيث إن سباقا فى هذا المجال سيزيد من حدة التوتر ، وبالتالى من إمكانية نشوب صراع جديد ، وإنهاء سياسة الهجرة الإسرائيلية الحالية . فالاستمرار فى انتهاج سياسة كهذه تقوم على الهجرة المفتوحة من جميع أنحاء العالم لا يمكن إلا أن يفجر المزيد من العدوان والتوسع على حساب الدول العربية ، وبالدرجة الأولى على حساب الشعب الفلسطينى .

(٦) عودة القدس العربية إلى أولئك الذين لهم حق فيها من الناحية الإقليمية والتاريخية والحضارية ، وأعنى بذلك الفلسطينيين . . ولابد أنه قد أصبح واضحا أن الموقف

المصرى الرسمى قد تكشف بوضوح، وتم تسجيله سواء فى مشروع المعاهدة الذى قدمناه إلى واشنطن، أو فى كلمتى التى ألقيتها أمام الجمعية العامة . .

فقد كانت مصر على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل فى وقت واحد مع الدول العربية الأخرى فى اللحظة التى يتم فيها التوصل إلى اتفاق حول المشكلة الفلسطينية .

وفضلا عن ذلك، فإن الموقف المصرى يتفق تمام الاتفاق مع أحكام القانون الدولى . .

فالمشروع المصرى لم يطلب تنازلات غير عادية من إسرائيل، ولم يفرض شروطا غير عادية عليها .

والأهم من ذلك كله أنه يلاحظ أن المشروع الإسرائيلى لا يمكن أن ينظر إليه كمعاهدة سلام، والأحرى أن يعد تعبيرا عن فلسفة إسرائيل ومطامحها الاستراتيجية بعيدة المدى .

## مشروع المعاهدة الإسرائيلية

وقد سلم ديان المشروع الإسرائيلى لمعاهدة سلام بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية إلى فانس يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧ .

وتسلمت بدورى نسخة من فانس بعد ذلك بيومين . . وقد تصفحت الوثيقة الضخمة بسرعة، ولكن من البداية إلى النهاية أدركت على الفور أن هذه ليست معاهدة سلام، وإنما محاولة من جانب الإسرائيليين لفرض إرادتهم على مصر . ولم أناقش المشروع مع فانس لأن كلينا يعلم أن الوثيقة الحاسمة ستكون المشروع الأمريكى .

وكانت المعاهدة الإسرائيلية تتألف من ديباجة و٤٢ مادة، وألحقت بها وثيقتان أخريان كُتب عليهما «سرى للغاية»، ونصت أهمهما ـ وكانت بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٧ ـ على أن إسرائيل على استعداد للاشتراك فى اجتماع مؤتمر جنيف عند استئنافه بعد العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٧ على الرغم من ذلك . ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الإسرائيليين لم يكونوا قد أعلنوا قَطّ أنهم سيشتركون فى المؤتمر . ثم نصت الوثيقة على أنه فى نهاية الجلسة العلنية لمؤتمر جنيف للسلام عند استئنافه، يتم تشكيل ثلاث لجان مختلطة هى : لجنة مصرية إسرائيلية، ولجنة سورية إسرائيلية، ولجنة أردنية إسرائيلية . . وفضلا عن ذلك، اقترح الإسرائيليون أنه إذا تعذر استئناف مؤتمر جنيف بسبب إصرار

العرب على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه ينبغى اتباع أحد البديلين التاليين:

(١) أن يتم من خلال المساعى الحميدة للولايات المتحدة تشكيل اللجان المختلطة الثلاث سابقة الذكر بما يتمشى مع السابقة التى اتبعت فى رودس عام ١٩٤٩ .

أو:

(٢) تشكيل اللجان نفسها بما يتفق مع مبدإ المحادثات عن قرب .

هذا، ولم تتناول ديباجة المشروع الإسرائيلى إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل فحسب، ولكنها تضمنت عبارات ألمحت إلى الإجراءات اللازمة للحيلولة دون التهديد بالحرب فى المستقبل، ولإحلال سلام عادل ودائم يمكن فيه لكل دولة من دول المنطقة أن تعيش فى أمن، وأن تعترف كل دولة بسيادة واستقلال الدولة الأخرى داخل حدود آمنة ومعترف بها، وأن تصمم على العيش فى إطار علاقات قائمة على الصداقة والتعاون وحسن الجوار. . والأهم من ذلك كله إزالة الحواجز التى تمنع كلا الشعبين من حرية تبادل المعلومات والأفكار والسلع والخدمات.

وبعبارة أخرى: فإن إسرائيل لم تكن تريد السلام فحسب، وإنما ترمى أيضا إلى تقييد مصر فى شبكة من العلاقات الخاصة الوثيقة والملزمة. . والمواد التالية تبين الاتجاه الإسرائيلى وهدفه بشكل أكثر وضوحا:

المادة الأولى من مشروع المعاهدة الإسرائيلية: أعلنت إنهاء حالة الحرب بين البلدين.

المادة الثانية: كانت تتكون من جزأين، الأول: التزام متبادل من جانب مصر وإسرائيل بالاعتراف واحترام سيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى. ونص الجزء الثانى على: «ألا يساند أى الطرفين ادعاءات ضد سيادة الطرف الآخر أو استقلاله السياسى إذا تقدمت بمثل هذه الادعاءات فى المستقبل أية دولة أو مجموعة أو منظمة».

المادة الثالثة: نصت على ألا يستخدم الطرفان القوة بعضهما ضد بعض.

وتناولت المادة الرابعة: مسألة الحدود. . ولكنها لم تعلن التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء إلى حدود مصر الدولية المعترف بها. . وبدلا

من ذلك، نصت على أن الحدود بين مصر وإسرائيل سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة. . وأن الطرفين سيحترمان دون أي تحفظ وحدة أراضي الطرف الآخر داخل الحدود الجديدة، ويتخليان عن أية مطالب إقليمية مستقبلة ضد الطرف الآخر. . ويجب اعتبار هذه الحدود الجديدة ثابتة لا تمس حرمتها.

ونصت المادة الخامسة: على أن العلاقات الدبلوماسية ستتم إقامتها خلال شهر من سريان المعاهدة، مع تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء.

وألزمت المادة السادسة الطرفين بإبرام اتفاق ثنائي من أجل تطبيع العلاقات التجارية خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من بدء سريان هذه المعاهدة.

وتناولت المادة السابعة إقامة العلاقات الثقافية. . ونصت على أن اتفاقا ثقافيا سيتم عقده بين الطرفين خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من موعد سريان المعاهدة.

وكانت المادة الثامنة مدهشة للغاية؛ فقد نصت بوضوح على أن إسرائيل تتعهد بإجلاء قواتها المسلحة من كل الأراضي على الجانب المصرى من الحدود التى أنشأتها هذه المعاهدة وفق الجدول الزمنى الملحق. غير أن عنوان هذه المادة لم يكن «انسحاب القوات الإسرائيلية» كما كان متوقعا من حيث المنطق، وإنما كان عنوانها «توزيع القوات». وفضلا عن ذلك، فإنها عملت على أن توضح بجلاء أن إسرائيل تتصور حدوداً جديدة، وليس الحدود الدولية التى وجدت بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب البريطانى.

كما أن صياغة البند كانت غاية فى التحيز؛ فلم تشر إلى الأراضى التى احتلتها القوات الإسرائيلية باعتبارها أراض مصرية، ولكنها ابتدعت تعبيرات جديدة وأسمتها «كلّ الأراضى على الجانب المصرى من الحدود»، وما كان يمكن أن تثير المادة دهشةً أكثر مما جاء فيها من ادعاء إسرائيلى بأنه حتى

سيناء ليست من الناحية التاريخية أرضا مصرية خالصة، وأن هناك بعض الادعاءات اليهودية بشأنها.

ونصت المادة التاسعة: على أن كل المناطق التى ستجلو عنها القوات المسلحة الإسرائيلية ستكون منزوعة السلاح، وأن القيود القائمة على التسليح والقوات ستظل سارية. وبعبارة أخرى: فإن سيناء ستظل خاضعة للقيود التى فُرضت على مصر نتيجة فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل الذى تم عقده فى عام ١٩٧٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع المعاهدة المصرية دعا أيضا إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود، ولكنه اشترط أن تسحب كلتا الدولتين قواتهما من الحدود. أما بالنسبة إلى المفهوم الإسرائيلى، فالعبء يقع كله على الجانب المصرى.

وتناولت المادة العاشرة: القيود على الأنشطة العسكرية التى قد تنشأ من جانب أىٍّ من الطرفين.

وتناولت المادة ١١ مسألة منع وقوع أعمال إرهابية من أى الجانبين.

وكانت المادة ١٢ فى رأيى، الاقتراح البنّاء الوحيد الذى تقدم به الجانب الإسرائيلى، فقد أرادت الحد من سباق التسلح واعتبرته تبديداً للموارد ومصدراً للتوتر، وأن تفاصيل مثل هذا الحد من الأسلحة تُعرض فى وثيقة منفصلة يتفق عليها خلال عدد من السنين بعد توقيع المعاهدة.

وتناولت المادة ١٣ تسوية المطالب المالية.

ونصت المادة ١٤ على أن «توافق مصر على ألا تلجأ إلى تطبيق نصوص المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية ضد إسرائيل». وتعطى هذه المادة مصر المسئولية الكاملة عن أمن القناة. وهكذا كان الإسرائيليون يطلبون من مصر أن تتخلى عن حقوقها الطبيعية والدولية، وألا تغلق القناة أبدا فى وجه السفن الإسرائيلية لأسباب تتعلق بالأمن. وقد احترمت كل الدول هذه المادة العاشرة، وحتى اليوم لم تقبل مصر قَطّ أى قيود كانت على

حقها في أن تكون الضامن الوحيد لأمن قناة السويس كما نصت على ذلك المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية.

وأشارت المادتان ١٥ و١٦ إلى حرية الملاحة والطيران فوق المضايق وخليج السويس وخليج العقبة.

وحظرت المادة ١٧ على الطرفين الدخول في حرب اقتصادية بعضهما ضد بعض، وطلبت من مصر على وجه الخصوص ألا تقاطع شركات دولة ثالثة تتعامل مع إسرائيل.

وبالمثل حظرت المادة ١٨ أي دعاية أو تحريض مُعَاد.

وكانت المادة ١٩ بندا عاديا يُلزم كل طرفٍ بألا يتدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر.

وصيغت المادة العشرون على نحو يناسب إسرائيل. . فقد طلبت من كل طرف أن يمتنع عن إتيان أي أعمال تضر بالعلاقات الدبلوماسية أو غيرها من علاقات الطرف الآخر مع دولة ثالثة أو مع المنظمات الدولية. . وفضلا عن ذلك، فإنها طلبت على وجه التحديد من مصر أن تساند عضوية إسرائيل في التنظيمات الإقليمية.

وكانت المادة ٢١ وعنوانها «التنظيمات المعادية» فريدة ولم يسبق لها مثيل، ونصت على ألاَّ يمنح أي الطرفين أيَّ وضع دولي أو دبلوماسي كان إلى أية منظمة هدفها تدمير أو تخريب الطرف الآخر.
وأن يعارض الطرفان منح مثل هذا الوضع إلى أية منظمة من هذا القبيل من جانب أي دولة أو منظمة أخرى، وكانت المادة تعني بوضوح أن تكف مصر عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن تغلق مكاتبها في البلاد، وتعارض الدول العربية التي لا تحذو حذوها.

وكان هدف المادة ٢٢ إزالة «العقبات في نظم التعليم»، بل وألزمت الدولتين بإدخال «مناهج دراسية تهدف إلى إيجاد تقدير إيجابي لتاريخ وقيم وتقاليد الطرف الآخر».

وألزمت المادة ٢٣ الطرفين بسحب كل تحفظاتهما وإعلاناتهما الخاصة بالمعاهدات متعددة الأطراف، المتعلقة بالاعتراف بالطرف

الآخر، أو التى تؤثر فى إمكانية تطبيق المعاهدة لدى الطرف الآخر، وبالامتناع عن توجيه مثل هذه التحفظات أو الإعلانات فى المستقبل. ومعنى هذا على وجه التحديد أن إسرائيل كانت تنتظر من مصر التى وقّعت فى الماضى معاهدات متعددة الأطراف ـ مع التحفظ بأنها لن تطبق شروطها على إسرائيل ـ أن تلغى مثل هذه التحفظات. وطلبت إسرائيل من مصر أيضا أن تعدّل كل قراراتها التشريعية والإدارية التى يقصد بها وضع مثل هذه التحفظات والإعلانات موضع التنفيذ.

وتناولت المادة ٢٤ مسألة حرية الحركة بين البلدين، ومن ذلك إمكانية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية.. ونُوقشت هاتان المسألتان فى المادة ٢٩ أيضا.

وتناولت المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨ الاتصالات بين البلدين.. ونصت على أنه يجب فتح خطوط الاتصال الجوية والبرية والسكك الحديدية، وتحسينها، وإقامة خدمات بريدية، واتصالات سلكية ولاسلكية، وفتح الموانى أمام سفن الطرف الآخر.

وتناولت المادة ٣٠ مشكلة تمتع مواطنى الطرفين بحقوق الإنسان.

وتناولت المادة ٣١ حرية الحركة، مع تركيز المادة ٣٢ بالتحديد على حقوق اليهود فى الهجرة فى أى وقت من مصر إلى إسرائيل أو إلى أى دولة أخرى يختارونها دون عقبات من أى نوع كان.

وكانت المادة ٣٣ فى الواقع موجهة إلى مصر فحسب؛ فقد ألزمتها بتأييد أى مشروع قرار يُعرض على أى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى بهدف إلغاء قرارات قائمة موجهة ضد الطرف الآخر (أى إسرائيل).

وعلى وجه الخصوص، كان مطلوبا من مصر أن تتعهد بتأييد إلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩، والذى ينص على أن «الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية».. وفضلا عن ذلك، فقد ألزمت المادة نفسها الطرفين بأن يعارضا أى مشروع قرار مُعَاد للطرف الآخر قد يقدَّم فى المستقبل.

وأشارت المادة ٣٤ مرة أخرى، وبوضوح، إلى الخطة الإسرائيلية لإقامة علاقات خاصة بين مصر وإسرائيل فى مجالات الحياة كافة.

ونصت على أن «الطرفين يعترفان بأن التاريخ والجغرافيا أوجدا علاقة مصالح موضوعية بين بلديهما، وأن مصالحهما الاقتصادية والإنسانية مرتبطة ارتباطا وثيقا.. وأن الطرفين يوافقان على تعزيز ارتباطهما الطبيعى هذا من أجل منفعتهما المتبادلة».

وتناولت المادة ٣٥ مشكلة اللاجئين الذين يعيشون على أراضى كل طرف منهما.

وتناولت المادة ٣٦ مشكلة إنسانية، وأعنى احترام المقابر وحق إعادة دفن جثث رعايا كل طرف.

وكانت المادة ٣٧ أكثر المواد جميعا غرابة وتأثيرا.. فقد كانت عبارة عن صفحة بيضاء ليس فيها إلا عنوانها، وهو كلمة «الجنسية».

وعلى ما يبدو، فإنهم لم يجرءوا على الإعلان عن أفكارهم كتابة، ونسوا نزع هذه الورقة عندما عرضوا المشروع رسميا على الولايات المتحدة. فماذا كان يدور فى أذهان الإسرائيليين عندما طبعوا هذه الكلمة؟ هل كانوا يعتزمون أن يشترطوا أن يفقد المصريون جنسيتهم أو هويتهم؟! أو لعلهم كانوا أكثر تواضعا ولم يكونوا يريدون إلا أن يشترك الإسرائيليون والمصريون فى شكل ما مبتدع من «الجنسية المشتركة»!.. ولم يكن هذا أول اختراع إسرائيلى، ولكن لابد أن أعترف بأنه أكثرها وقاحة.

وتصورت المادة ٣٨ إقامة تعاون متبادل من أجل التنمية فى مختلف المجالات. وكالعادة، حرص الإسرائيليون على ألا ينسوا نوعًا من أنواع النشاط.. كما لو كانوا يريدون مشاركتنا الهواء الذى نتنفسه.

وتوقعت المادة ٣٩ صدور عفو عام عن رعايا الطرف الآخر المسجونين بسبب مخالفات جنائية.

وتناولت المادة ٤٠ إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ المعاهدة.

ونصت المادة ٤١ على أنه فى حالة ظهور تناقض بين التزامات الطرفين بموجب المعاهدة الحالية وبين التزاماتها بموجب أى اتفاقية دولية، فإن

> المعاهدة المصرية الإسرائيلية سيكون لها دائما الأسبقية. كما حظرت المادة على أى طرف أن يلتزم بأى معاهدة أو اتفاقية أو ترتيب أو تفاهم مع أى طرف ثالث يكون متعارضا مع نصوص هذه المعاهدة. . وكان الهدف الحقيقى للمادة ٤١ هو إبطال التزامات مصر وتعهداتها كما هو منصوص عليها فى معاهدة الدفاع العربى المشترك؛ أى أن تنبذ مصر كل التزام كان من جانبها تجاه شقيقاتها من الدول العربية.

وتناولت المواد الباقية إجراءات تسوية المنازعات التى قد تثور، ونصت على إرسال المعاهدة إلى أمين عام الأمم المتحدة لتسجيلها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

وكانت الصفحة الأخيرة من المشروع الإسرائيلى مخصصة للتوقيعات. . وحمل خط التاريخ اسم مكان التوقيع وهو چنيڤ، وترك التاريخ أبيض. ومن الواضح أن الإسرائيليين كانوا يريدون عرض مشروعهم على مؤتمر چنيڤ للسلام.

**وفى الحقيقة، إن نشر هذه النصوص يجعل المشروع الإسرائيلى يرى النور لأول مرة، إذ لم ينشر المشروع قَطّ من قبل، ولن ينشره الإسرائيليون أبدًا؛ لأنه يكشف بجلاء عن طموحهم بعيد المدى للسيطرة على مصر وعلى المنطقة.**

## مشروع المعاهدة الأمريكية

وبعرض مشروعى المعاهدتين المصرية والإسرائيلية، فإن الجهد الشاق الذى بذله الرئيس كارتر ووزير خارجيته كان على وشك أن يؤتى ثماره؛ فقد عرض الطرفان الآن وجهات نظرهما كتابة. . وكانت «المحادثات عن قرب» التى شجعها الرئيس كارتر تعنى أن مفاوضات قد بدأت بالفعل من حيث الواقع بين الدول العربية وإسرائيل من خلال الوساطة والمشاركة من جانب الولايات المتحدة.

كما أن المفاوضات الأمريكية السوفييتية المكثفة من أجل التوصل إلى اتفاق على إطار للسلام فى الشرق الأوسط تُوِّجَتْ فى النهاية بإصدار البيان الأمريكى السوفييتى المشترك فى أول تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧، وكان الرئيسان المشاركان فى مؤتمر چنيڤ قد اتفقا فيه على أساسيات السلام، وحددا موعد الافتتاح، وكانت هناك تعبئة عامة لإقناع الأطراف بالجلوس إلى مائدة التفاوض، وكان واضحا أن الولايات المتحدة تعتبر دور مصر حيويا، كما اتضح لى فى واشنطن ونيويورك.

وفى شهرى أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧، وكما قلت آنفا، فإننى اجتمعت بالرئيس كارتر والوزير فانس وزملائه مرات عديدة . . وفضلا عن ذلك، فإننى انتهزت فرصة وجودى فى واشنطن فاستقبلت العديد من الساسة الأمريكيين لأشرح لهم وجهة نظرنا . . بل إننى دُعيت لأتحدث أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧ . . وبالمثل دعتنى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب إلى مناقشة فى اليوم نفسه .

وكان أهم اجتماع عقدته مع فانس فى ٢٥ أيلول (سبتمبر) عندما سلمنى وثيقة أمريكية سرية عنوانها (مشروع معاهدة سلام ممكنة بين مصر وإسرائيل)، ومن أول وهلة كانت لى اعتراضات معينة على بعض أجزاء المشروع . . ودونما تردد قَبلَ «فانس» وجهة نظرى، ووعد بتصحيح النص كما اقترحت . . وأبلغنى أن هذا المشروع الأول كان نتاج محاولة بذلها مرءوسوه للتقريب بين المشروعين المصرى والإسرائيلى عن طريق التقاط نصى واختيار فقرة من هذا المشروع أو ذاك؛ لإظهار أنهم غير متحيزين لصالح مصّر أو إسرائيل . وفى وقت لاحق من نفس اليوم، سلمنى السفيران «روى أثرتون» و«هيرمان أيلتس» المشروع الأمريكى الثانى . وأبلغنى «سيروس فانس» فيما بعد أنه نقل أيضا نسخة من ذلك النص إلى ديان، وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى يختلف عن الأول فى أكثر من نقطة حيوية، وهذه الخلافات واضحة تماما لأى شخص يتصفح النصين .

وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى الذى سُلم إلى الطرفين يتألف من ديباجة من خمس فقرات، وجزء تنفيذى يتكون من ١١ مادة . . وتوضح الديباجة أن العلاقات بين مصر وإسرائيل ستقوم على أساس نصوص ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولى المعترف بها التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السِّلم . . وبالمثل، فإنها أشارت إلى رغبة الطرفين فى تنمية العلاقات الطبيعية بين الدولتين للعيش فى سلام بعضهما مع بعض . . ولم تحاول إقامة روابط غير عادية بين مصر وإسرائيل . . ونصت المعاهدة أيضا على أن السلام يجب أن يكون وفق مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

**وبالنسبة إلى الجزء التنفيذى من المشروع فإن:**

المـــــــــادة (١) ألزمت الطرفين باحترام والاعتراف بسيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى، وكذلك بحق كل طرف فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . . ونصت المادة نفسها أيضا على

ألا يلجأ الطرفان إلى استخدام القوة، وأن يقوما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن يبذلا كل ما فى وسعهما لضمان أن أعمال الحرب أو العنف أو العدوان لا تنشأ أو ترتكب من داخل أراضى أيّ منهما.

ونصت المادة (٢) فى تعبيرات لا لبس فيها على أن «الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية بين مصر وأراضى فلسطين التى كانت مشمولة بالانتداب البريطانى من قبل».

واشترطت المادة (٣) أن يتم الانسحاب الإسرائيلى إلى الحدود الدائمة على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة، ويتزامن مع تنفيذ نصوصها الأخرى.

وتناولت المادة (٤) حرية مرور السفن والشحنات الإسرائيلية عبر قناة السويس ومضايق تيران أيضا وحق الطيران بالنسبة إلى الطائرات المدنية.

ونصت المادة (٥) على أنه من أجل تنمية العلاقات الطبيعية، فإنه يجب أن يضع الطرفان بروتوكولا خاصا يحدد هذه العملية. وأن التطبيع سيتم على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة، وتكون متوازية ومتزامنة مع تنفيذ كل النصوص الأخرى.

وتناولت المادة (٦) ترتيبات الأمن.

ونصت المادة (٧) على أنه حالما يتم تنفيذ كل بنود المعاهدة، فإن الطرفين ينهيان كل الدعاوى وحالات الحرب بينهما.. وهذه نتيجة منطقية تتفق مع النص المصرى، على حين تتعارض مع المشروع الإسرائيلى الذى ينهى حالة الحرب فى أول مواده وقبل أن يتم الانسحاب الإسرائيلى.

وكانت المادة (٨) ذات أهمية بالغة؛ لأنها تناولت قضيتين فى منتهى الحساسية والخطورة.. وكان نصها كما يلى:

«من أجل القضاء على سباق التسليح الذى يشكل تبديدا للموارد ومصدرا للتوتر، فإن الطرفين يتفقان على:

(أ) أن يوقعا ويصدقا على معاهدة لحظر الانتشار النووى.

(ب) أن ينظما حجم قواتهما المسلحة، ونوع تسليحهما، ونظم أسلحتهما. وقد رحبتُ بهذه المادة على وجه الخصوص، ليس فحسب لأننى أعربت عن هذه النقاط نفسها فى خطابى أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧، ولكن لأنني أشعر شعورا قويا بأن عدم استقرار المنطقة التي نعيش فيها يرجع أساسا إلى عدم التوازن بين النظم العسكرية لإسرائيل والدول العربية.

ويعزى هذا إلى تدفق الأسلحة التقليدية المتطورة على إسرائيل من الولايات المتحدة.. وكنت في الحقيقة سعيداً لرؤيتي الولايات المتحدة نفسها - وهي الضامن لوجود إسرائيل - حريصة على أن يتحقق توازن حقيقي في الأسلحة التقليدية في المنطقة.

وكانت هذه خطوة إيجابية هائلة رحبتُ بها شخصيا.

وتحدثت المادة (٩) عن تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين برئاسة الأمم المتحدة، وتعمل على أن يتم تنفيذ المعاهدة بالكامل من أجل حل المشكلات التي تثور في أثناء التنفيذ.

وألزمت المادة (١٠) الطرفين بالسعي إلى ضمانات لتنفيذ نصوص المعاهدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقبول هذه الضمانات.

وأخيراً أشارت المادة (١١) إلى حقيقة أن المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ لدى توقيعها، والتصديق عليها وفق الإجراءات الدستورية الخاصة بكل طرف.

وقد كان المشروع الأمريكي مشروعا بسيطا؛ فقد صيغ بتعبيرات لا غموض فيها، ورتب تتابع الأحداث بطريقة طبيعية ومنطقية تبدأ بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية إلى الحدود الدولية، وتنتهي بإنهاء حالة الحرب بين الطرفين عند استكمال الانسحاب، وتنفيذ كل البنود الأخرى.. وكان أيضا مشروعا يتفق تمام الاتفاق مع المبدإ الذي أعرب عنه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو أنه يجب على إسرائيل أن تنسحب انسحابا كاملا من الأراضي المحتلة.

ونص مشروع المعاهدة بوضوح على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هي الحدود بين مصر وفلسطين في زمن الانتداب البريطاني دون تعديلات.. وهذا أمر مهم؛ لأن

الولايات المتحدة كانت قد اتخذت هذا الموقف فى البداية فى عام ١٩٦٧ ، ولكنها تخلت عنه فيما بعد وقدمت بدلا من ذلك مفهوم أن إجراء «تنقيحات طفيفة» للحدود لهو أمر مقبول .

وبعبارة أخرى ، فإن موقف الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ كان يتدهور باطراد ، واقترب أكثر من موقف إسرائيل . . غير أن المشروع الأمريكى للمعاهدة أشار إلى العودة إلى الموقف الأصلى بما يتفق والقرار رقم ٢٥٢ .

ويجب أن يكون واضحا الآن أن هناك تشابها كبيراً بين المشروع المصرى والمشروع الأمريكى ، وهو تشابه لم يأت اتفاقا ؛ وإنما لأن الدولتين راعتا القواعد الطبيعية والمعترف بها للقانون الدولى والمنطق .

ولم نحاول ـ كما فعل الإسرائيليون فى مشروعهم المقترح ـ ابتكار معايير جديدة للقانون الدولى ، أو منطق جديد يصاغ خصيصا ليناسب أغراضهم ويمكّنهم من فرض وجهات نظرهم . ولشرح ذلك يكفى القول بأن الإسرائيليين فى مشروعهم لم يكونوا يعتزمون الانسحاب إلى الحدود الدولية لمصر ، وفضلا عن ذلك فإنهم كانوا يريدون الإنهاء الفورى لحالة الحرب ، على حين طلبوا أن تستمر قواتهم فى احتلال سيناء حتى يتم تطبيع كل شىء ، والتوصل إلى اتفاق حول ما أسموه الحدود الجديدة بين مصر وإسرائيل . وإننى شخصيًا لم أعتبر المشروع الإسرائيلى وثيقة يمكن على أساسها البدء فى التفاوض ، وإنما هو مجرد بيان يؤكد من جديد فلسفة إسرائيل وأهدافها .

## الفصل الثالث عشر

# إنجاز أكبر فى اتجاه
# إعـادة عقـد مؤتمـر چنيـف

وبعد مضىّ وقت قصير على الاجتماع الذى عُقد فى المكتب البيضاوى، وقع تطور دولى مهم فى الإعداد لمؤتمر چنيف. . فقد أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى البيان المشترك فى أول تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧، والذى عرضا فيه شروط إحلال السلام فى الشرق الأوسط المقبولة للقوتين العظميين.

وكانت النقاط البارزة التى تضمنها البيان السوفييتى الأمريكى المشترك فى تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٧ هى ما يلى:

١ ـ إن كلتا الحكومتين مقتنعة بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة، وكذلك مصالح تعزيز السلام والأمن الدولى بوجه عام، تفرض على وجه الإلحاح ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة فى أسرع وقت ممكن للصراع العربى الإسرائيلى، ويجب أن تكون هذه التسوية شاملة، وتتضمن كافة الأطراف المعنية، وكل المسائل.

وتعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أنه داخل إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، فإن كل المسائل المعينة للتسوية يجب حلها بما فيها القضايا الأساسية، مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضى احتلت فى حرب ١٩٦٧، وحل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وإنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى.

وتعتقد الحكومتان أنه بالإضافة إلى إجراءات كفالة أمن الحدود بين إسرائيل والدول

العربية المجاورة ـ مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح والاتفاق على أن ترابط فيها قوات أو مراقبون تابعون للأمم المتحدة ـ فإنه يمكن أيضا وضع ضمانات دولية لمثل هذه الحدود، وكذلك لمراعاة شروط التسوية إذا رغبت في ذلك الأطراف المتعاقدة. والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد للاشتراك في هذه الضمانات وفق العمليات الدستورية فيهما.

٢ ـ إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعتقدان أن الطريق الوحيد الصحيح والفعال لتحقيق حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط برمتها هو التفاوض داخل إطار مؤتمر جنيف للسلام، الذي يعقد خصيصا لهذا الغرض، على أن يشترك في أعماله ممثلون لكل الأطراف الداخلة في الصراع بمَن فيهم ممثلون للشعب الفلسطيني، والصياغة القانونية والتعاقدية للقرارات يتم التوصل إليها في المؤتمر.

والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر جنيف، يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة، وفي اتصالاتهما بالأطراف المعنية، أن ييسرا بكل طريقة استئناف عمل المؤتمر في وقت لا يتجاوز كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧٧، وينوّه الرئيسان المشاركان إلى أنه لا تزال هناك عدة مسائل ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر.

٣ ـ استرشادا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط، وإنهاء الموقف الذى ينذر بالانفجار في هذه المنطقة من العالم، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يناشدان كل أطراف النزاع أن تتفهم الحاجة إلى أن تراعى بعناية الحقوق والمصالح المشروعة بين بعضهما وبعض، وأن تُظهر استعدادا متبادلا للعمل على هذا الأساس.

وربما لاحظ أي قارئ يقظ أن البيان الأمريكي السوفييتي المشترك في أول تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧ لم يذكر قَطّ أي مشروع قرار للأمم المتحدة أو حتى قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢، وأوضح لي سبب هذا الإغفال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية «فيليب حبيب» الذى مثّل الجانب الأمريكي في أصعب مفاوضات مع السوفييت. . فقد أبلغني «حبيب» أن المشروع السوفييتي الأصلي ذكر في الواقع كل القرارات عن المشكلة الفلسطينية التي اتخذتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن. . وحيث إن كل قرارات الأمم المتحدة تنحاز ضد إسرائيل، فإن المشروع السوفييتي كان بمثابة وجهة نظر مؤيدة للعرب والفلسطينيين بوضوح.

وقال حبيب : إنه ردا على هذا المشروع، اقترح الجانب الأمريكى الإشارة إلى بضعة قرارات فحسب، مع التأكيد على القرار ٢٤٢ . وبعد مفاوضات مطولة وعسيرة، مع إصرار كل جانب على إدراج قرارات مختلفة، تم التوصل إلى حل وسط، وهو ألا يشير البيان الأمريكى السوفييتى المشترك إلى أية قرارات صدرت عن الأمم المتحدة، ولا حتى إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، وبدلا من ذلك تم الاتفاق على أن يتضمن البيان بعض المبادئ الأساسية التى يمكن وفق وجهة نظر القوتين العظميين أن تخدم كأساس لحل شامل. وفضلا عن ذلك، فإن المبادئ التى تضمنها البيان يمكن أن تستخدم كخطوط استرشاد عريضة للأطراف المعنية فى مداولاتها فى چنيڤ.

وعلى الرغم من الصعوبات الإجرائية التى لا تزال معلقة، فقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بأن يجريا اتصالات بعملائهما من أجل إقناعهم بالجلوس حول مائدة مؤتمر السلام والشروع فى مفاوضات جادة فى چنيڤ. . وعلى سبيل المثال، فإننى شخصيا أعرف أن الوفد السوفييتى فى نيويورك أرسل على الفور أحد مستشاريه لمقابلة ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى فندق «بلازا» فى نيويورك، ليطلب منهم إعلان تأييدهم للبيان الأمريكى السوفييتى. وبعد مناقشة طويلة، نجح السوفييت فى إقناع ممثلى المنظمة بإصدار بيان إلى الصحافة يؤيد البيان المشترك. . وجاء وفد المنظمة فيما بعد لمقابلتى فى جناحى فى «والدورف استوريا تاورز» فى محاولة لتفسير أسباب قبولهم البيان الأمريكى السوفييتى المشترك، والاستفسار عن سبب عدم تأييدى له، وأوضحتُ للوفد أننى قبلت بصفة أساسية البيان، وإنما كانت لى تحفظات بشأن أجزاء معينة منه، ولذلك لم أشأ الترحيب به فى تصريح علنى.

وكان موقفى فيما يتعلق بالبيان المشترك معقداً إلى حدّ ما ويستحق أن أناقشه هنا ببعض التفصيل؛ فقد كنت أدرك منذ أيلول (سبتمبر) أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد بدءا بالفعل مفاوضات حول إطار مشترك لتسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط كما أبلغنى زميلى وصديقى الذى يعتمد عليه سيروس فانس. . ولم يذكر فانس أية تفاصيل عن المفاوضات لأننى لم أطلب منه ذلك. وفى هذه المرحلة لم أكن بحق أريد أن أقحَم فى التفاصيل أو أن أجَر إلى عملية بدأتها القوتان العظميان دون مشاورة مصر. وكنت قانعا بتوقع أنه فى حالة توصل القوتين العظميين إلى اتفاق، فسوف يكون أمام أطراف النزاع حينئذ ـ وللمرة الأولى ـ إطار عام مشترك، حيث يُظهر الأمريكيون والسوفييت الحدود التى يمكن للقوتين العظميين أن تذهبا إليها. . وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن موسكو

وواشنطن اتفقتا على إطار عام، من شأنها التغلب على قدر كبير من الخلاف فيما بين أطراف الصراع فى الشرق الأوسط، والتى استمرت فى الزعم بأن هناك اختلافا رئيسيا بين واشنطن وموسكو فيما يتعلق بالحل النهائى للصراع، وأن إصدار بيان مشترك سيزيل كل الشكوك فى أن القوتين العظميين توليان اهتماما مشتركا فيما يتعلق ببعض المشكلات الدولية، ولاسيما بعض بؤر الصراع الساخنة فى المناطق الاستراتيجية.

وعلى الرغم من هذا التقدير الإيجابى المبدئى للبيان المشترك، فلم أكن أتمنى أن تؤيده مصر بشكل رسمى بعد إذاعته؛ فتأييد مصر سيؤدى تلقائيا إلى تشدد ومعارضة إسرائيل.. وفضلا عن ذلك، فإن مثل هذا التأييد قد يحدو أيضا بالفلسطينيين والسوريين إلى الاعتقاد بأن مصر كانت ضالعة فى إعداد البيان المشترك. وفى النهاية كنت أريد الإبقاء على الباب مفتوحا أمام الخيارات المصرية بقدر الإمكان إذا ما حدثت تطورات سياسية جديدة تجعل من الضرورى تغيير موقفنا.

وكما توقعت، كان رد الفعل الإسرائيلى على البيان المشترك سلبيا للغاية، وكان وزير الخارجية ديان ساخطا؛ فكما نعلم جميعا أن الإسرائيليين يحبون دائما أن يكونوا فى موقف تكون لهم فيه الكلمة الأخيرة.. وبطبيعة الأمر لن يتحقق ذلك إذا تفاوض حليفهم الرئيسى ـ الولايات المتحدة ـ من وراء ظهرهم مع السوفييت، وتوصل حتى إلى مجرد اتفاق عام على أية مسألة تتعلق بالتسوية النهائية لمشكلة الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى: إن الإسرائيليين كانوا يريدون أن يفرضوا موقفهم، ويتحكموا فى القرارات الأمريكية، وهذا هو السبب فى أن الإسرائيليين كانوا يحرصون كثيرا على تقييد أيدى واشنطن بمنع أى تحرك من جانب واحد فى المستقبل قد يتخذه الأمريكان فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو أى جانب آخر من جوانب مشكلة الشرق الأوسط.. وفى الحقيقة أنهم حققوا ذلك عندما أرغموا كيسنجر على أن يضمن كتابةً أن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة أو تتخذ أية خطوة فى الأمم المتحدة دون التشاور مع إسرائيل.

وكان الرفض الإسرائيلى للبيان المشترك جادا بصورة غير عادية؛ لأن إسرائيل لم توضع حتى فى الصورة، ناهيك عن أنه لم تَجْرِ استشارتها. وركزت إسرائيل هجومها على الرئيس كارتر شخصيا، زاعمة أنه مسئول عما حدث بسبب تلهّفه على إصلاح الجسور مع موسكو. ولذلك طلب وزير الخارجية الإسرائيلى ديان ـ الذى كان آنذاك فى نيويورك ـ اجتماعًا عاجلاً بالرئيس كارتر، وفى الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام

١٩٧٧ تحاورا لساعات عديدة حتى استطاع ديان أن ينتزع من كارتر بيانا جديدا يؤكد لإسرائيل كتابةً أن واشنطن لن تحيد عن التزاماتها السابقة.

وبعد الاجتماع مع ديان استقبلنى الرئيس كارتر يوم الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٧، وحضر اللقاء نائب الرئيس «مونديل» ووزير الخارجية «فانس» ومستشار الأمن القومى بريجنيسكى.. وفى أثناء الاجتماع تبادلنا وجهات النظر والرأى حول القضايا الرئيسية التى تتعلق بصورة مباشرة بصراع الشرق الأوسط، وحول الموضوعات الأخرى الخاصة بالعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة. وفى ضوء إدانة ديان للبيان المشترك، وجهتُ سؤالا مباشرا ومحددا إلى الرئيس كارتر وزملائه فيما يتعلق بالتزامهم بالوثيقة.. واستفسرت من الرئيس كارتر عما إذا كانت الولايات المتحدة وهو شخصيا ما زالا ملتزمين بذلك البيان حتى بعد التأييد الذى نجح ديان فى انتزاعه منه.. وكان رد الرئيس كارتر بالإيجاب من ناحية أنه أكد أن الولايات المتحدة سوف تستمر وعلى أعلى مستوى فى الالتزام بشكل كامل بأى شىء اتفقت عليه مع الروس فى ذلك البيان، ومثل هذا التأكيد من الولايات المتحدة لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح من جانبى.

وعلى الرغم من هذه البداية الإيجابية، فقد قدم كارتر بعد ذلك اقتراحًا جديدًا كشف عن مدى الضغوط والمكايد الإسرائيلية لتفادى إجراء مفاوضات جماعية مع العرب فى چنيف، وتهور الرئيس كارتر فى بعض الأحيان وقال: «سيدى نائب رئيس الوزراء، ستتحقق أمنيتى لو استطعت ترتيب اجتماع بينك وبين ديان.. هذا سيمثل ذروة النجاح فى حياتى العملية». ويجب أن أعترف بأن ذلك كان مفأجاة كاملة. ولا داعى للقول بأن اقتراح الرئيس كارتر لو تم تنفيذه فسوف ينسف تمامًا الجهود الأمريكية لاستئناف مؤتمر چنيف بسبب رد الفعل العربى السلبى على عقد اجتماع خاص بينى وبين ديان.. فاجتماع كهذا سيؤكد أسوأ شكوك سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أن مصر تعتزم حل مشكلاتها على حسابهما.. وعَقْد اجتماع بينى وبين ديان كفيل أن يدق إسفينا فى المعسكر العربى، ويعزل مصر ويقوض التضامن الذى كان أمرا حيويا من أجل التوصل إلى حل شامل فى چنيف.. وهذا ما تريده إسرائيل بالضبط. وبعد أن استمعت لكارتر، لم يكن يخامرنى أى شك فى أن فكرة الاجتماع بينى وبين ديان قد اقترحها عليه الإسرائيليون، وربما ديان نفسه الذى كان قد اجتمع به فى اليوم السابق.. ومع ذلك فلم أكن أعتقد أن كارتر يلعب بالورقة الإسرائيلية عن وعى بوضع شرك لنا نيابة عنهم كما فعل كيسنجر من قبل مرارا. وكان كارتر ملتزما بشدة بالعمل على عقد مؤتمر چنيف بحيث لا يمكنه قبول

ذلك، وبالأحرى فإنه كان حريصا على نجاح المؤتمر لدرجة أنه اعتقد أن إجراء محادثات مباشرة بين وزيرى خارجية مصر وإسرائيل سيساعد فى تمهيد الطريق تماما، كما كانت تفعل المحادثات عن قرب، ولكن ما لم يستطع إدراكه هو أن عقد اجتماع مباشر ستكون له انعكاسات سياسية مختلفة عن الاتصالات غير المباشرة من خلال وسطاء أمريكيين.

وكنت مقتنعا بأن اقتراح كارتر لم يكن جزءًا من مؤامرة أمريكية لمساعدة إسرائيل فى تحقيق ما تريد، وإنما كان تصرفًا مرتجلا أحمق، وعزز من هذا الاقتناع النظرُ إلى وجوه الأعضاء الآخرين للوفد الأمريكى الذين كانت تبدو عليهم مثلى أمارات الدهشة إزاء الاضطراب الذهنى المفاجئ الذى تَبَدَّى من رئيسهم.

وعندما ووجهت باقتراح كارتر المفاجئ، كان علىَّ أن أُلقىَ بالكرة سريعا فى معسكره؛ فرددت قائلا: «سيدى الرئيس كارتر، أنا على أتم استعَداد، ليس لدىَّ أى مشكلة»، فأصيب كارتر بالدهشة، وابتسم ابتسامة عريضة، ونظر إلى زملائه وتساءل غير مصدق: «هل أنت جاد؟! سيكون هذا أمرًا مدهشا للغاية»، وكررت قولى: «إننى جاد وليس لدىَّ مانع، إننى على استعداد فى أى وقت».

ولم يستطع الرئيس كارتر أن يخفى ذهوله، فسأل: «هل أنت جاد؟ هل تعتقد أنه بإمكاننا أن نفعل هذا فى نهاية الأسبوع القادم؟»، ثم تحوّل إلى «مونديل» و«فانس» و«بريجنسكى» وسارع للبدء فى مناقشته حول ما يتعين عمله لترتيب الاجتماع. ثم التفت إلىّ الرئيس كارتر قائلاً إن الاجتماع سيعقد فى كامب ديڤيد، ولن يعرف أحد بذلك.

واعترضت قائلا: إنه على حين أن الاجتماع يجب بالتأكيد أن يظل مغلقا، فإنه يجب إصدار بيان صحفى فى نهايته، مفاده أنه بمبادرة الرئيس كارتر فإننى ووزير الخارجية ديان اجتمعنا فى كامب ديفيد لمناقشة عملية السلام. وصممت على هذا الإجراء، شارحا للرئيس كارتر أن التزام الإسرائيليين بالسرية أمر مستحيل؛ لأنهم دائما يسربون المعلومات، ويختلقون الروايات لخدمة أغراضهم، وكنت قد لمست ذلك لتوّى عندما كنت فى طريقى إلى الولايات المتحدة؛ فقد اختفى ديان لبضعة أيام بعد الذهاب إلى بروكسل واختلقَتْ أجهزة الإعلام قصة مفادها أنه عقد اجتماعا سريا معى، الأمر الذى لم يكن صحيحا بالمرة. ثم تحدث كارتر مرة أخرى عن الترتيبات والتفاصيل الأخرى، ووافقت على كل شىء قاله، ولكننى أضفت فى النهاية قولى: «عندما أحضر إلى كامب ديفيد يا سيادة الرئيس فسوف أحضر معى ياسر عرفات». وتضايق كارتر وصاح: «يا إلهى! هذا مستحيل»، فشرحت موقفى بقولى:

«سيدى الرئيس، كما تعلم فإنه ليست هناك مشكلة صعبة بين مصر وإسرائيل باستثناء مشكلة الأمن القومى على المدى البعيد بكل ما تتسم به من تعقيد. هذا شىء. ولكن المشكلة الفلسطينية ستظل هى أصعب المشكلات، وإننا عازمون على إعطائها أولوية قصوى، وحلها. ولا أرى أى جدوى من الاجتماع مع ديان دون مناقشة المشكلة الفلسطينية، وبالمثل فإن مناقشة المشكلة الفلسطينية فى غيبة ياسر عرفات سيكون إجراء عقيما».

واستمر الرئيس كارتر يردد: «هذا غير ممكن»، وأجبت بسرعة: «لو كان ممكنا بالنسبة إلىَّ أن أجتمع مع ديان، فإننى لا أفهم أنه سيكون مستحيلا بالنسبة إلى ديان أن يجلس مع ياسر عرفات». وعند هذه النقطة أدرك الرئيس كارتر أن حلمه المزعوم لن يتحقق، وتراجع الشعور بالبهجة ليفسح الطريق لحالة من القهر، ثم انتهى الاجتماع.

ولم يستسلم الإسرائيليون مع ذلك. وبعد يومين عرض هنرى كيسنجر اقتراحا جديدا بأن أجتمع مع ديان.. حدث هذا بعد مأدبة غداء رسمية أقامها تكريما لى مجلس إدارة «إن. بى. سى» وحضرها كيسنجر بصفته مستشارا للمجلس، وكان غداء عمل ناقشنا فيه مختلف جوانب الوضع على الصعيد الدولى، ولاسيما فى الشرق الأوسط.. وبعد الغداء كان المضيف يصحبنى إلى المصعد عندما همس كيسنجر فى أذنى متسائلا عما إذا كان بإمكانى «أن أؤدى له معروفا».. فأجبت بأننى سأفعل.. فاقترح علىَّ أن نتوجه إلى قاعة خاصة من أجل اجتماع مغلق بيننا؛ لإعطاء زملائى فى مجلس إدارة «إن. بى. سى» انطباعا بأننا نناقش مسائل غاية فى السرية وبالغة الأهمية والحساسية، وأضاف قائلا إن هذا سيُظهر لزملائه أنه لا يزال شخصية سياسية بالغة الأهمية تتعامل دائما مع ممثلى الدول الأجنبية البارزين.. ولم أتردد فى تقديم خدمة إليه، وأبلغ زملاءه عن عزمنا عقد اجتماع خاص.. وبمجرد أن أصبحنا بمفردنا، بدأ كيسنجر يشرح لى نظريته عن عملية السلام فى الشرق الأوسط.. وأبلغنى أنه مُلمٌّ بخطط الرئيس كارتر؛ لأنه يتلقى تقارير أسبوعية، وأنه يعتقد أن المسار الذى زُجَّ فيه كارتر وزملاؤه خطر للغاية ولن يؤدى إلى شىء. وكان كيسنجر يريد أن يوضح أنه لا يعمل خلافا للرئيس كارتر، وإنما يريد مساعدة عملية السلام؛ لأن منهج كارتر تجاه تسوية شاملة سيأتى بآثار عكسية.. وكان كيسنجر نفسه لا يزال يعتقد أنه لا يمكن إيجاد حل إلا من خلال سياسة «الخطوة خطوة»، وأن الخطوة الأولى يجب أن تكون فك اشتباك ثان بين مصر وإسرائيل.

وأجبت بأننى ضد سياسة الخطوة خطوة، ومقتنع بأنه لن يمكن حل الأزمة إلا من خلال سلام شامل.

وأصر كيسنجر على موقفه وشرح قائلا: إنه صديق حميم لديان، ويعرفه على طبيعته. . وكان واثقا بأن ديان يستطيع أن ينجز فى المستقبل القريب اتفاق فك اشتباك ثالث بين مصر وإسرائيل. وكررتُ أن مصر تعارض سياسة «الخطوة خطوة» ولن نتخذ خطوات من وراء ظهر كارتر. . وحاول كيسنجر إقناعى فألقى أمامى بأكثر طعومه إغراء، وقال: إنه واثق بقدرته على إقناع ديان بالموافقة على فك اشتباك ثالث على امتداد خط العريش ـ رأس محمد، دون أية تنازلات سياسية من الجانب المصرى (وكان هذا يعنى أنه ستتم إعادة أكثر من نصف سيناء إلى مصر). وكم كانت دهشتى عندما عرض كيسنجر بعد ذلك ترتيب اجتماع سرى للغاية بينى وبين ديان خلال عطلة نهاية الأسبوع فى عزبة روكفلر خارج مدينة نيويورك. . ولم أخبر كيسنجر بأن كارتر قد عرض علىَّ نفس الاقتراح، غير أننى كنت واثقا بأنها مجرد مصادفة. وقد رفضت عرض كيسنجر دون أية مناقشة أخرى، ولكن ظلت تتملكنى الحيرة إزاء هاتين المبادرتين: لماذا كان الإسرائيليون يسعون جاهدين من أجل عقد اجتماع معى؟ . . وعلى حين لم يكن هناك أدنى شك فى أن عقد اجتماع بينى وبين ديان سيخدم على نحو رائع غرضهم فى عزل مصر، فلابد أنهم كانوا يدركون أيضا أنه ليس من المحتمل على الإطلاق أن أقع فى شركهم. . ولابد أنه كان يدور بخلدهم شىء آخر أيضا. . وخلصتُ إلى أن ديان يحاول إبعاد الأنظار عن حقيقة: أنه تم بالفعل اجتماع بينه وبين مبعوث للسادات فى الرباط. . وسوف أناقش هذا الاجتماع بالتفصيل فيما بعد. ويكفى فى هذا المقام أن أقول: إن بيجين والسادات كانا يريدان إخفاء اتصالاتهما المباشرة عن الولايات المتحدة؛ خشية أن يسارع كارتر ـ الذى كان ملتزما بمؤتمر چنيف ـ إلى وقفها. . وكان طلب ديان عقد اجتماع معى غطاء مثاليا؛ لأن كارتر لن يشك أبدًا بعد ذلك فى أن الممثلين المصريين والإسرائيليين قد اجتمعوا بالفعل. ومهما يكن من أمر، فما من شك فى أنه كان يكمن خلف ذلك الطلب رغبة إسرائيل فى إفساد مؤتمر چنيف، وعزل مصر عن بقية العالم العربى.

ويناسب المقام هنا بضع كلمات عن اجتماع الرباط. . ففى أوائل أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧، نقل الملك الحسن عاهل المغرب إلى الرئيس السادات اقتراحا بأن يوفد مبعوثا للاجتماع بوزير الخارجية الإسرائيلى ديان. . وكبديل لذلك، اقترح الملك أن يجتمع السادات شخصيا مع بيجين فى المغرب. . واختار السادات البديل الأول دون استشارتى وأوفد حسن التهامى لكى يجتمع بديان فى الرباط، ولم يتم قَطّ إبلاغ كارتر بهذا

الاجتماع، وكان طلب ديان عقد اجتماع معى جزءا من مناورة للتأكيد على أن كارتر لن يخامره شك فى أن هناك اتصالات مباشرة بين مصر وإسرائيل.

وكما ذكرت من قبل، فإن إصدار البيان السوفييتى الأمريكى المشترك كان مشجعا لمصر والجانب العربى بوجه عام؛ فقد كنا فى حاجة إلى إشراك الاتحاد السوفييتى فى عملية السلام حتى تتسنى ممارسة ضغوط أخرى على الولايات المتحدة لموازنة النفوذ الإسرائيلى إلى حد ما.

ولسوء الطالع، فإن سلوك الاتحاد السوفييتى ككل فى تلك الفترة لم يكن بنّاء بالمرة.. وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو، توقف القادة السوفييت عن التحدث إلى مصر وانشغلوا تماما باتصالاتهم مع الولايات المتحدة.. ولم يحضر جروميكو إلى القاهرة كما كان متفقا من قبل، ولم يرَ أنه من المناسب إبلاغنا بأى حال بالاتصالات التى تجرى مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بإعداد البيان المشترك. وقد أبلغنى بهذه المفاوضات «سيروس فانس» وليس «جروميكو». وكان هذا دأب السوفييت؛ فقد كانوا يعلنون دائما أن الاتحاد السوفييتى هو المعقل الوحيد للدول العربية ضد الإمبريالية والصهيونية، وأنه لن يتخلى عنهم أبدا.. واعتاد القادة السوفييت فى رسائلهم عالية المستوى إلى الأطراف الأخرى أن يؤكدوا دائما على ضرورة إجراء مشاورات متصلة بين موسكو والعواصم الأخرى.. ولكن فى الواقع إنهم كانوا يتفادون فى أغلب الأحيان إجراء اتصالات مباشرة مع أصدقائهم المزعومين، ويعطون أولوية قصوى لتعاملاتهم مع الولايات المتحدة، ولاسيما إذا كان هناك أمل فى تحقيق نتائج إيجابية. فإذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة، أعادت موسكو فتح خطوط اتصالها مع أصدقائها فى العالم الثالث.

وفى هذه الحالة بالذات استطاع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الاتفاق على بيان مشترك، وظل الاتحاد السوفييتى بمنأى لا عن مصر فحسب، وإنما عن كل الدول العربية أيضا.

وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو لم نسمع شيئا على الإطلاق من جروميكو. وبينما كنت أستعد للذهاب إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتمعت بالسادات، وفى أثناء حديثنا أصر على أن أتصل بجروميكو فى نيويورك.. ولمعرفتى بأنه لم يكن هناك حب بين السادات والسوفييت تساءلت: لماذا أصبح فجأة حريصا، وعلى نحو متحمس، على أن أجتمع بوزير الخارجية السوفييتى؟!.. وبدورى فقد أبلغته أننى لا أعتزم أن أكون البادئ بأى اجتماع مع جروميكو..

وتشبثت برأيي، غير أن السادات تمسَّك مرة أخرى برأيه. وبعد مناقشة طويلة، قبل السادات في النهاية موقفي عندما ذكَّرته بأنه قبل زيارتي الأخيرة إلى موسكو في التاسع من حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٧ كان هناك اتفاق رسمي على أن رحلتي إلى موسكو لن تتم إلا إذا تعهد جروميكو علانية بزيارة القاهرة خلال شهر آب (أغسطس)، ولكن - وكما كنت أتوقع تماما - لم يفِ السوفييت باتفاقهم.

ولم يقم جروميكو بزيارة القاهرة.. وفي الحقيقة، إن وزير الخارجية السوفييتي اهتم اهتماما خاصًا بأن يتفادى حتى رؤيتي أنا أو وزراء الخارجية العرب الآخرين في اجتماع الجمعية العامة، وفرض نفس السلوك فيما يبدو على كل الوفود من دول أوروبا الشرقية. وقد اتضح لي ذلك بجلاء بسبب الحادث التالي المثير للاهتمام؛ فذات مرة وأنا في طريقي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاحظت من بعيد أن الوفد التشيكوسلوفاكي في الجمعية يجلس في ردهة المندوبين.. ولاحظني بعض الأعضاء واستعدوا لتحيتي، ولكن وزير خارجيتهم أمرهم فجأة بالجلوس وتجاهلي.. ومن جانبي تظاهرت بأنني لم ألحظ رد فعلهم، وقد كان هذا دليلا قويا على أن الأوروبيين الشرقيين كانت لديهم تعليمات واضحة من موسكو بمقاطعة العرب.. وسلوك من هذا القبيل كان ظاهرة غير عادية، ولاسيما داخل دائرة الأمم المتحدة حيث من المعتاد بالنسبة إلى وزراء الخارجية أن يلتقوا سواء للقيام بأعمال رسمية، أو لتبادل أحاديث دبلوماسية خفيفة.

ولم يكتف جروميكو بالامتناع عن إجراء أية اتصالات معي، بل طبق القاعدة نفسها على كل وزراءَ الخارجية العرب الموجودين في نيويورك. ولُوحظ سلوك جروميكو بوضوح من جانب زملائي العرب الآخرين، وارتاب عبد الحليم خدام - وزير الخارجية السوري - على وجه الخصوص في الأمر، وهذا هو السبب - كما أبلغني فيما بعد - في أنه أخذ بزمام المبادرة وطلب اجتماعا بجروميكو، ولم يستقبل جروميكو «خدامًا» حتى الليلة التي سبقت إصدار البيان الأمريكي السوفييتي.. ووفق ما ذكره لي خدام، فإن جروميكو تحدث في أثناء ذلك الاجتماع بإفراط وصراحة عن الإمبريالية الأمريكية ومخططاتها الضخمة ضد الدول العربية، وكان خدام سعيدًا بما سمع، وخصوصًا بتأكيد جروميكو على أن الاتحاد السوفييتي سيقف بثبات خلف سوريا وأصدقائه العرب الآخرين لدرجة أنه بعث برقية طويلة إلى الرئيس الأسد.. وبحماس نقل خدام إلى الرئيس السوري المحادثة التي جرت بينه وبين جروميكو مؤكدة تأييد موسكو الصلب.. ثم توجه خدام وبصحبته زوجته إلى «ديزني لاند» في «فلوريدا» لقضاء إجازة من أجل تغيير الجو الرسمي المحيط

بالجمعية العامة للأمم المتحدة . . وفى اليوم التالى صُدم عندما أعطاه السفير الأمريكى لدى دمشق ـ والذى كان يرافقه ـ نسخة من البيان الأمريكى السوفييتى المشترك، فجروميكو لم ينبس بكلمة واحدة عن هذه الخطوة غير العادية . . وتضايق خدام بصفة خاصة إزاء رد الفعل السلبى للرئيس الأسد عندما قرأ برقيته، ثم عرف من أجهزة الإعلام بنبإ هذه المغامرة الأمريكية السوفييتية الجديدة . . ولذلك قطع خدام عطلة نهاية الأسبوع التى كان يقضيها وعاد على الفور إلى نيويورك، ومن محطة السكك الحديدية جاء مباشرة لمقابلتى ليعرب عن اشمئزازه الشخصى إزاء سلوك جروميكو .

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، يجدر التأكيد مرة أخرى على أن الرئيس كارتر ووزير الخارجية سيروس فانس لم يكونا فحسب ملتزمين بتسوية شاملة، ولكنهما أيضا تشاورا مرارا مع كل الأطراف المعنية . . وتجاوز التزامهم كثيرا تصريحاتهما الشفهية لهذا الغرض؛ فقد اتخذا خطوات معينة، وبذلا الكثير من الجهد لدفع أطراف الصراع إلى مؤتمر چنيڤ للسلام . . وهكذا تخلت إدارة الرئيس كارتر تماما عن أية محاولة سواء للتوصل إلى اتفاق منفصل بين إسرائيل وإحدى الدول العربية، أو اللجوء مرة أخرى إلى التحركات الجزئية التى كانت تفضلها إدارتا نيكسون وفورد، وبخاصة هنرى كيسنجر .

لقد كان الرئيس كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس منغمسين بشكل شخصى فى إعداد السيناريو الذى يؤدى إلى انعقاد مبكر لمؤتمر چنيڤ بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل . . وقد خصص كلاهما جزءا كبيرا من وقته لتحقيق هذا الهدف . وعلى سبيل المثال، فإن الرئيس كارتر تبادل عدداً كبيراً من الرسائل مع قادة الدول المعنية، وتُشكِّل هذه الرسائل على أعلى مستوى حوارا نشطا ومستمرا فى محاولة إزالة كافة العقبات الجوهرية أو الإجرائية، ودفع الأطراف نحو مائدة التفاوض . . وفضلا عن ذلك، فإن الرئيس كارتر أخذ على عاتقه مناقشة مختلف القضايا مع السادات وبيجين والأسد وغيرهم من قادة المنطقة حتى قبل إصدار الإعلان المشترك السوفييتى الأمريكى . واستغل كارتر زيارات وزراء خارجية الدول العربية وإسرائيل لنيويورك وواشنطن فاستقبلهم جميعا تقريبا وناقش مع كل منهم مختلف جوانب الصراع بالتفصيل .

وأصبحت هذه اللقاءات معروفة باسم «المحادثات عن قرب» .

أما سيروس فانس فإنه من جانبه ـ وبما اتسم به من إخلاص ـ قام بزيارة الشرق الأوسط أكثر من مرة، وناقش بإسهاب مختلف جوانب الأزمة مع وزراء الخارجية والقادة الآخرين .

من الوصف والتقييم السابقين للأحداث التى تكشفت علانية أو من وراء الكواليس خلال صيف وأوائل خريف عام ۱۹۷۷ ، يتضح دون أدنى شك أن الأمور كانت تتحرك بشكل منتظم فى الاتجاه الصحيح ، وأعنى نحو چنيف ، حيث ستلتقى أطراف هذا النزاع الحاد حول مائدة واحدة للتفاوض على تسوية سلمية ، وقد كان يجرى على قدم وساق الإعداد لهذا المؤتمر ، وتم التشاور مع كافة الأطراف ، واتفقت القوتان العظميان على المبادئ الأساسية .

وأظهر ذلك كله أن هناك فرصا عظيمة لنجاح المؤتمر ، وكان هذا هو السيناريو السائد قبل قرار السادات الذى اتخذه من جانب واحد بالذهاب إلى القدس . . وعليه فإن التطورات الرئيسية التى حدثت فيما بعد يجب دراستها وتقييمها على أساس الحقائق التى ناقشناها آنفا .

ولا يمكن للمرء أن يضع مبادرة السادات فى منظورها السليم ما لم يأخذ فى الحسبان الأحداث السياسية التاريخية التى وقعت قبل قرار السادات المفاجئ بالتصرف بمفرده .

وعلى أساس هذه الخلفية من الأحداث ، تصبح الأسئلة التالية منطقية وذات أهمية بالغة : إذا كان كل شيء يسير فى الاتجاه الصحيح لعقد مؤتمر چنيف للسلام فى نهاية عام ۱۹۷۷ ، فلماذا اختار السادات اتخاذ خطوة من جانب واحد ستؤدى تلقائيا إلى وضع نهاية لكل الجهود الجماعية وإحباط كل الآمال فى أن يعقد مؤتمر السلام؟ . . هل كان السادات يتواطأ مع إسرائيل لمنع المفاوضات الجماعية من أن تتم؟ لقد كان السادات يعلن باستمرار وبوضوح أنه على اتصال دائم بالرئيس كارتر ، وأنه على اتفاق تام مع السياسة التى ينتهجها . . فلماذا اختار الرئيس المصرى أن يتصرف كما فعل؟ كيف يمكن التوفيق بين إشادة الرئيس السادات المستمرة بالدور الأمريكى - وبخاصة دور الرئيس كارتر - فى عملية السلام مع حقيقة أنه ، وعن عمد ، أخفى عن «شريكه الكامل» الاتصالات المباشرة التى كانت تجرى بين مصر وإسرائيل؟ ؟ !

وعلى وجه الخصوص ، لماذا أمر الرئيس السادات المبعوث المصرى فى محادثات الرباط بأن يناشد الجانب الإسرائيلى عدم إبلاغ واشنطن بالاتصالات الإسرائيلية - المصرية؟(*) ونفس السؤال يجب توجيهه بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلى : لماذا رأى الإسرائيليون الذين يتبادلون فى العادة ، وعلى نحو وثيق ، وجهات النظر مع الولايات

(*) انظر : موشى ديان ، «الانفراج» - نيويورك : ألفريد نويث ، ۱۹۸۱ ، ص ٤٥٠ .

المتحدة أنه ينبغى ألا تعرف واشنطن بالاتصالات السرية مع الرئيس السادات؟ ومن تلك الأسئلة آنفة الذكر يبرز سؤال حيوى هو : هل كان هناك تواطؤ بين بيجين والسادات، أم أنهما كانا يخشيان أن كارتر إذا علم بنواياهما سيعترض بشدة على المبادرة الإسرائيلية المصرية المنفردة خوفا من أن تخرّب الجهود الأمريكية المتصلة لدفع الأطراف إلى مؤتمر جنيف للسلام، ومن ثم تحطيم كل الآمال فى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة؟ وهذان السؤالان هما أكثر الأسئلة اتصالا بالموضوع باعتبار أن السادات كان يعلم بلاشك، أو يتوقع على الأقل، أن أشقاءه العرب سيرفضون قراره الذى اتخذه من جانب واحد بحثا عن تسوية منفردة مع إسرائيل.

وعلى حين أن هناك أسئلة كثيرة لا تجد جوابا حول دوافع السادات فى هذه الفترة، فإنه من الواضح بجلاء أن إدارة الرئيس كارتر لم يكن يخامرها شك فى أن يكون السادات غير ملتزم التزاما كاملاً بالاتجاه إلى مؤتمر جنيف. . وتوضح هذا دون أدنى احتمال للشك الرسائل والاتصالات المستشهد بها هنا. . ففى ١٩ من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧، بعث الرئيس السادات برسالة إلى كارتر تتناول مسألة الإعداد لمؤتمر جنيف. . ولم تكشف الرسالة عن شىء سوى استمرار التزام السادات بالتغلب على كافة العقبات القائمة، والتشاور مع كافة الأطراف العربية بشأن أى تحرك. وعلى حين لم يكن قد تم التوصل إلى الإجماع فى الرأى، فإنه كان يتم إحراز تقدم واضح. واستطرد السادات قائلاً:

«لقد درست بعناية ورقة العمل التى تلقيتها مرفقة مع رسالتكم آنفة الذكر. وفضلا عن ذلك. . فإننى ناقشت محتوياتها مع ياسر عرفات حيث لاحظت أنه يرحب بها.

وربما تتذكر أنه بعد انعقاد مجلس الأمن القومى المصرى، نقلت إليكم موافقتى على ورقة العمل الأمريكية الأصلية التى سُلمت إلى وزير الخارجية فهمى فى أثناء زيارته لواشنطن. . وإلى جانب هذا، فقد نقلت موافقتى على تلك الورقة إلى كل رؤساء الدول العربية تقريبا. . وهكذا فإننى ما زلت ملتزما بالأجزاء الجوهرية لتلك الورقة.

وقد لاحظت فى الوقت نفسه أنه فى ورقة العمل الجديدة التى سربها ديان باعتبارها ورقة إسرائيلية فى الكنيست، كان هناك اختلاف كبير عن الورقة الأصلية يصل إلى درجة تعديل بعض النقاط الأساسية التى تضمنتها الورقة الأصلية، فضلا عن بعض النقاط الجديدة ذات الطبيعة الإجرائية التى أعلق عليها أهمية كبيرة.

وكما تعلمون، فإن الوزير فهمى قد نقل على الأرجح وجهات نظرنا إلى وزير الخارجية فانس من خلال السفير أيلتس، سواء بالنسبة إلى النقاط الجوهرية أو

الإجرائية . . وفى ضوء محادثاتى بعيدة المدى مع عرفات، فإننى أرفق طيه صيغة واقعية معقولة أعتقد أنها يمكن أن تعزز على نحو هائل فرص عقد مؤتمر جنيف فى وقت لاحق من هذا العام دون تحيز إلى موقف أىّ من الأطراف المعنية . '

وبعد ما قلته، أود أن أؤكد على أن عرفات ما زال ملتزما بما أبلغنى به فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين فى جنيف، كما نقل إليكم من خلال الوزير فهمى .

مرفق مع هذه الرسالة صياغة مصرية جديدة لورقة العمل نصها كما يلى :

## «ورقة عمل عن الاقتراحات لاستئناف مؤتمر جنيف»

١ ـ سيتم تمثيل الأطراف العربية من خلال وفد عربى موحد فى الجلسات الافتتاحية فى جنيف . . وداخل الوفد سيكون هناك فلسطينيون قد لا يكونون أعضاء مشهورين فى منظمة التحرير الفلسطينية .

٢ ـ ستتكون مجموعات العمل أو اللجان الفرعية للتفاوض على معاهدات السلام كما يلى :

( أ ) مصر ـ إسرائيل .

(ب) سوريا ـ إسرائيل .

(جـ) الأردن ـ إسرائيل .

( د ) لبنان ـ إسرائيل .

(هـ) الضفة الغربية وغزة والمسألة الفلسطينية ومسألة اللاجئين ستناقش فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين، وربما آخرين، وفقا لما يتقرر فى الجلسات الافتتاحية لمؤتمر جنيف .

٣ ـ الأسس المتفق عليها للمفاوضات فى مؤتمر جنيف للسلام الخاص بالشرق الأوسط هى قرارا مجلس الأمن رقما ٢٤٢ و٣٣٨ .

٤ ـ ستقدم مجموعات العمل أو اللجان الفرعية تقارير عن نتائج أعمالها إلى المؤتمر الموسع» .

ولم يكشف رد الرئيس كارتر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) الذى نُقل شفهيًا عن طريق السفير أيلتس أيضا عن أى اهتزاز فى عزم الرئيس كارتر على العمل لعقد مؤتمر چنيف، أو أى مؤشر عن أن الرئيس كارتر على علم بأن السادات ربما يشك فى حكمة ذلك المنهج.

ومهما يكن من أمر، فإن الرسالة التالية كشفت أيضا النقاب عن أن مسألة التمثيل الفلسطينى كانت لا تزال مسألة صعبة، مع اقتناع كارتر بأنه يمكن حلها:

**«لقد بحثنا بعناية الصياغة الجديدة لورقة العمل التى سلمها لنا وزير الخارجية فهمى.. ويجب أن نقول بصراحة: إننا لا نعتقد أنه سيكون من المجدى التراجع أمام الإسرائيليين بشأن أساس هذه النسخة..**

**وبالنظر إلى الحقائق السياسية التى نعلم أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تعمل خلالها، فإنه ليس هناك أمل فى حملها على قبول ذكر ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر فى الورقة.. وبالمثل، فإن محاولة إعلان زيادة صلاحيات وتشكيل مجموعة العمل التى ستتناول مسألة الضفة الغربية وغزة، ستكون على الأرجح من المستحيل بالنسبة إلى بيجين وحكومته أن يقبلوها بالنظر إلى حدة المشاعر الإسرائيلية تجاه «المشكلة الفلسطينية».**

**وأود بادئ ذى بدء أن أوضح ـ لأن السادات فى رسالته ووزير الخارجية فهمى فى ملاحظاته لك يكشفان عن بعض جوانب سوء الفهم لهذه النقطة ـ أن ورقة العمل التى عُرضت عليهما ليست «وثيقة إسرائيلية»، وهى تحتوى بطبيعة الأمر على بعض التعديلات عن النسخة السابقة التى تحدثنا عنها للمصريين من أجل تلبية بعض وجهات النظر الإسرائيلية. ولكن، وكما يعلم الرئيس السادات ووزير الخارجية فهمى، فإن الإسرائيليين لم يقبلوها إلا بعد مناقشة طويلة وحادة داخل مجلس الوزراء.. وتضمنت تلك النسخة تنازلين مهمين من جانب إسرائيل كان الإسرائيليون يرفضون بشدة تقديمهما، وهما أنه يجب أن يتم تمثيل العرب فى الاجتماع الموسع بواسطة وفد موحد، وأن الفلسطينيين يمكن أن يوجدوا فى المؤتمر بحكم حقهم وليسوا كأعضاء فى الوفد الأردنى.**

**وقد بذل الإسرائيليون قصارى جهدهم معنا لكى لا يتنازلوا بشأن هاتين المسألتين.**

**وحول مسألة التمثيل الفلسطينى، يمكننى أن أؤكد للرئيس السادات أن التعبيرات التى استُخدمت فى ورقة العمل التى عرضناها عليه ستعنى المضىّ قدما لاختيار الفلسطينيين بالطريقة التى ناقشها وزير الخارجية فهمى مع الرئيس كارتر ومعى فى نيويورك.. حيث إن**

الورقة بصياغتها الحالية تتحدث فحسب عن فلسطينيين دون تحديد أية انتماءات تنظيمية، هذا على حين أنها لا تنص على إشراك منظمة التحرير الفلسطينية..

ولا يمكن فى تقديرنا أن تفعل ذلك فى ضوء الحساسيات الإسرائيلية، فإنها لا تستبعد هذا أيضا صراحة.. ويبدو لى أن هذه صياغة يمكن لكلا الجانبين أن يتعايش معها.. وكما أقول، فإنها لا تمثل أى تغيير فى الأسلوب الذى اتفقنا من قبل على أن نمضى به قدما.

وفى النهاية أود أن أشكر وزير الخارجية فهمى على إشارته فى محادثاته مع السفير أيلتس إلى سؤال غاية فى الأهمية حول كيف نعتزم السير لإقناع الأطراف بالذهاب إلى جنيف حالما يتم إيجاد أساس متفق عليه لنظام الإجراءات فى المؤتمر؟.. ونحن نتفق على أنه سيكون من الأفضل تفادى توجيه دعوات إلى كل طرف من الأطراف، وإلا ثارت بوضوح مشكلة توجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.. والإجراءات التى نميل إلى تأييدها هى تلك التى استخدمت لعقد مؤتمر عام ١٩٧٣، وقد تم الاتفاق عليها فى ذلك الوقت ويُفترض أنها ستظل مقبولة.. ويتذكر وزير الخارجية فهمى أنه لم تكن هناك أى دعوات رسمية صدرت إلى أطراف مؤتمر عام ١٩٧٣.. فبعد مشاورات مع الأطراف أرسلنا نحن والسوفييت رسائل متطابقة إلى أمين عام الأمم المتحدة. لم تذكر الرسائل اسم كل طرف، وإنما طلبنا منه توزيع الرسائل على أعضاء مجلس الأمن لإبلاغهم، ولن تتعارض هذه الإجراءات بأى حال من الأحوال مع الأسلوب المقترح لاختيار مندوبين فلسطينيين.. كما أنها تتميز بأنه تم العمل بها من قبل، ويفترض أنها إجراءات سيكون السوفييت والإسرائيليون والأطراف العربية على استعداد للموافقة عليها».

والرسالة التالية من كارتر إلى السادات فى ٢٨ من تشرين الأول (أكتوبر) كانت رسالة معبرة وكاشفة لموقف جديد، وفى نفس الوقت مهم من كارتر؛ إذ كان خطاب كارتر دون سابقيه نسيج وحده؛ لأنه برهن على غير عادة كارتر على أنه مستعد لأخذ موقف حاسم، متفهم للمشكلة، وواع لمخاوف الجانب العربى. وأهم من ذلك كله هو ما عبَّر عنه كارتر عن استعداده لاتخاذ خطوة محددة لحل المشكلة الفلسطينية.

لقد قدم تبادل وجهات النظر الذى قمنا به فيما يتعلق بورقة العمل حول الإجراءات الخاصة بعقد مؤتمر جنيف عرضا مفيدا. وحقق هذا التبادل اتفاقا بين الأطراف على بعض النقاط الرئيسية التى كانت هناك اختلافات حادة بشأنها من قبل، كما أنه مهَّد الطريق للخطوات القادمة التى يجب أن نتخذها فى الاستعداد لعقد مؤتمر جنيف.

وبصراحة، فإننى لا أرى أى احتمال للتوصل إلى اتفاق بشأن ورقة مقبولة لدى كل الأطراف، ولا أعتقد أن هذا ضرورى. . ومع وضع اهتمامات ورغبات كل الأطراف نصب العين، فإننى أعتقد أن هناك مرونة كافية، وأننا قدمنا توضيحا كافيا لوجهات نظرنا من أجل تبديد مخاوفكم الرئيسية بتفاهم مفاده أن أية مشكلات متبقية يمكن حلها فى چنيف، حيث سيكون كل طرف فى موقف يمكنه فيه حماية مصالحه، وأعتقد أنه بإمكاننا الآن أن نتحرك بجرأة للدعوة إلى عقد المؤتمر بطريقة تحمى مواقف الجميع.

وكتب كارتر يقول: إنه فيما يتعلق بالمسألة الصعبة الخاصة بالتمثيل الفلسطينى، فقد تم إحراز تقدم ذى مغزى نحو التوصل إلى اتفاق بأنه يمكن إدخال الممثلين الفلسطينيين فى وفد عربى موحد. وأضاف قوله: وعلى هذا الأساس الذى توصلتَ إليه أنت ووزير الخارجية فهمى وأنا بالفعل، فإننى أعتقد أنه سيكون من الممكن اختيار ممثلين فلسطينيين بواسطة الجانب العربى يكونون مقبولين للجميع ويمثلون بإخلاص وجهات نظر الفلسطينيين.

وأضاف كارتر قوله: إنه يدرك أن الدول العربية تخشى ألا تصر الولايات المتحدة على معالجة المسألة الفلسطينية فى المؤتمر على نحو كاف. . وهذا الخوف مفهوم، ولكن لا أساس له لأنه مقتنع منذ زمن طويل بأنه ليس هناك حل فى الشرق الأوسط دون تسوية للمشكلة الفلسطينية. ومع ذلك. . فمن أجل إزالة أية شكوك فى هذا الصدد، فإننى على استعداد ـ إذا وافق الجانب العربى على برنامج العمل الذى أقترحه فى هذه الرسالة ـ لأن أدلى بتصريح علنى لا لبس فيه مفاده أن المشكلة الفلسطينية، وكذلك مشكلة الانسحاب وحدود السلام، يجب معالجتها بجدية فى المؤتمر بهدف إيجاد حل شامل لكل جوانب الصراع العربى الإسرائيلى.

وكان هذا البيان من جانب كارتر مهما للغاية. . فأولا: كانت هذه هى المرة الأولى التى يكون فيها رئيس أمريكى مستعدا لإصدار بيان علنى قوى عن المشكلة الفلسطينية، وثانيا: فإن البيان كان مهمًا بصفة خاصة، حيث إنه جاء بعد الاجتماع بين ديان وكارتر، والذى أكد خلاله الرئيس الأمريكى من جديد على ضمانات كيسنجر لإسرائيل. . وبدا أن الرئيس كارتر يناقض نفسه فى تلك النقطة، وأنه عازم الآن على ألا يسمح للإسرائيليين بفرض السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، وثالثا: فإن كلمات كارتر أوضحت تماما أنه لا يسعى من أجل سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، وأنه لا يعرف أن السادات سوف يتفق على سلام منفرد.

ومضت رسالة الرئيس كارتر تقول:

«وفضلا عن ذلك، فقد استطعنا، وبصعوبة، الوصول إلى موافقة إسرائيل على أنه سيكون هناك وفد عربي موحد مع اشتراك ممثلين فلسطينيين فيه، وأن الضفة الغربية وغزة، وكذلك مشكلة اللاجئين، ستتم معالجتها في مجموعات متعددة الأطراف أو مجموعات وظيفية لن تقتصر عضويتها على الدول المعنية، ولكن ستشمل الممثلين الفلسطينيين أيضا.

وستقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي باعتبارهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر بالاتفاق على الإجراءات اللازمة لاستئنافه من خلال رسالة من الرئيسين المشاركين تُخطر أمين عام الأمم المتحدة.

ودون الدخول في تفاصيل، فإنني أقترح أن أمضي الآن قدما للاتفاق مع الاتحاد السوفييتي بوصفه الرئيس المشارك على دعوة لاستئناف مؤتمر چنيف. وعلى وجه التحديد، فإنني أقترح اتباع الإجراءات التي استُخدمت في عام ١٩٧٣ بأن يبعث برسالة من الرئيسين المشاركين إلى الأمين العام فالدهايم، مفادها أن الأطراف اتفقت على الاجتماع في چنيف. وسوف تنص الرسالة على أن الأطراف العربية وافقت على تشكيل وفد واحد بما فيه الممثلون الفلسطينيون، وستنص على أن إجراءات المؤتمر التي اتبعت في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٣ سوف تحكم المؤتمر المستأنف، وسوف تصف هيكل مجموعات العمل بأنه ثنائي، باستثناء المجموعات الخاصة بتلك المسائل المعترف بوجه عام أنها تقتضي معالجة متعددة الأطراف.

واختتم الرئيس كارتر رسالته قائلا: إنني على اقتناع بأننا الآن قد وصلنا إلى لحظة حرجة في الجهود التي كانت تبذلها إدارتي منذ توليها السلطة قبل تسعة شهور من أجل وضع منهج يؤدي إلى إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وأود أن أؤكد لك مرة أخرى بكل ثقل منصبي وقدرتي على الإقناع أنني أعتزم الاستمرار في البحث عن السلام في الشرق مهما استغرق هذا من وقت، وأن أستخدم نفوذ الولايات المتحدة إلى أقصى حد في هذا الصدد.

وعلى حين أن الشواهد آنفة الذكر أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن كل شيء كان محدداً، وأن الطريق إلى چنيف كان مفتوحا؛ فإنه من الأهمية بمكان أن أنوه إلى أن الرئيس كارتر كان على استعداد للإدلاء ببيانات علنية لطمأنة الفلسطينيين.

وما مِنْ شك في أن استعداد كارتر للإدلاء بمثل هذا البيان بالغ الأهمية كان نتاج

ضغوط جماعية مارسها الجانب العربى الذى كان يريد التأكد قبل الذهاب إلى چنيڤ من نيات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

وفى النهاية ، فإن الرسالة التالية التى تلقيتُها فى التاسع من تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٧ من وزير الخارجية فانس فيما يتعلق بالاجتماع المتوقع للجامعة العربية فى تونس، تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه قبل عشرة أيام فحسب من زيارة السادات المفاجئة للقدس، اقترح الرئيس كارتر رسميًا على كافة الدول العربية استئناف مؤتمر چنيڤ . . ولذلك فإن فانس كان حذراً للغاية تجاه اجتماع وزراء خارجية الدول العربية المقرر عقده فى تونس يوم ١٢ من تشرين الأول (نوفمبر) سنة ١٩٧٧ . . وكان يخشى أن تكون لاجتماعات تونس بعض الآثار السلبية على الحل الوسط بالغ الحساسية ذى التوازن المهتز، والذى كانت تتوقع واشنطن تحقيقه استعداداً لعقد مؤتمر چنيڤ :

**«.. كما تعلم، فإننا ننتظر حاليا الرد العربى على رسائل كارتر الأخيرة التى تقترح ألا نسمح للمسائل الإجرائية المتبقية بأن تعرقل أكثر استئناف مؤتمر جنيف. ولقد تشجعنا للجهود الجادة التى تبذلها الأطراف العربية حاليًا للتنسيق بين مواقفها، ونأمل فى أن تمكِّن هذه المناقشات الجانب العربى من اتخاذ موقف مشترك بالموافقة على المضى قدما، على الأساس الذى يوصى به الرئيس.**

**وفى الوقت نفسه، فإنك وزملاءك العرب ستجتمعون فى غضون بضعة أيام فى تونس من أجل اجتماع لوزراء الخارجية.. وبطبيعة الأمر، فإن آخر اقتراحاتنا لن يكون معروفا لغالبية الحكومات الممثلة.**

**ولكن ما من شك فى أن وضع جهودنا الرامية إلى الذهاب إلى جنيف سيكون موضع اهتمام رئيسى للجميع.. وآمل فى أنك ووزراء الدول العربية الأخرى الأطراف فى المفاوضات ستكونون قادرين على أن تنقلوا إلى المؤتمر أهمية عدم اتخاذ قرار أو إصدار بيانات علنية من شأنها الحد من مرونة الحكومات التى خاطرت بالكثير من أجل بدء المفاوضات.**

**وعلى وجه الخصوص، فسوف تكون نكسة حقيقية ـــ ربما تكون قاضية بالنسبة إلى احتمالات استئناف مؤتمر جنيف ـ لو أن مؤتمر وزراء الخارجية وافق على أى اقتراح بأن التمثيل الفلسطينى فى جنيف لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعيين منظمة التحرير الفلسطينية.**

**مثل هذا القرار سيؤدى لا محالة إلى تجميد المواقف العربية بشأن أكثر النقاط الإجرائية تعقيداً، وهى التى نركز مجهوداتنا للعمل على حلها.**

**وكما اقترح الرئيس كارتر فى رسالته الأخيرة لحكومتكم، فإن هناك وسائل أفضل لكفالة التمثيل الفلسطينى بطريقة تسمح بمناقشة شاملة للموضوعات المتصلة دون عقبات إجرائية».**

وقد نُشرت تقارير خاطئة كثيرة عمًّا يتعلق بأحداث هذه الفترة، تتراوح من الزعم بأنه ثبت أن من المستحيل عقد مؤتمر جنيف، إلى التصريح بأن كارتر نفسه شجع على إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل، غير أن السجلات التاريخية لا تدع مجالا للشك فيما يتعلق بالحقائق التالية:

١ - أن الرئيس كارتر وإدارته كانا ملتزمين التزاما كاملا بعقد مؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

٢ - أن الجانب الأمريكى اعترف بأنه كانت لا تزال هناك صعوبات معينة، ولكن كان واثقا أيضا بالنتائج الإيجابية لمجهوده.. وكتب «سيروس فانس» إلىَّ فى التاسع من تشرين الثانى (نوفمبر) يقول: «إننى واثق بأنه بإمكاننا التغلب على العقبات إذا واصلنا جهودنا».

٣ - أن ورقة عمل تتضمن النقاط الإجرائية التى سيُعقد على أساسها مؤتمر جنيف قد تمت صياغتها، سواء كان كل طرف من أطراف النزاع موافقًا على كل كلمة فيها أو لا. وأنه كان يوجد إطار عمل ممكن التطبيق، وأن الاتفاق على كل الجزئيات لم يكن ضروريًا.

٤ - أن الإدارة الأمريكية كانت حريصة للغاية على تفادى أى تطورات جديدة أو إضافية من شأنها زيادة صعوبة موقف معين بالفعل، وهذا هو السبب فى أن الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس كانا عازمين على تثبيط الهمم عن أية تحركات أو مقترحات جديدة، أو تجميدها بصورة مؤقتة.

٥ - أن الإدارة الأمريكية لم تكن تخشى فيما يبدو أن يحاول الجانب السوفييتى عرقلة عقد مؤتمر جنيف.. ولم يذكر الرئيس كارتر أو سيروس فانس سواء بشكل مباشر أو ضمنا أنهما يواجهان أية مشكلات مع السوفييت؛ ولذلك فإنه من الخطإ الزعم بأن موسكو كانت تتصرف على نحو مخالف، أو تخلق عقبات أمام المؤتمر، سواء بشكل مباشر أو من خلال عملائها وأصدقائها.

٦ - أنه لا الرئيس كارتر ولا وزير خارجيته فانس كانا يعلمان بالاتصالات بين مبعوثَى

السادات وبيجين فى الرباط . . وكل ما فى الأمر أنهما ـ كما أخبرنى السفير أيلتس ـ كانا يشكان فى أنه ربما تكون هناك جهود تبذل فى هذا الاتجاه . كما أن المسئولين الأمريكيين تجاهلوا تجاهلاً قاطعًا نية السادات فى زيارة القدس . . حتى أعلن السادات نفسه على الملإ وبشكل رسمى نيته فى ذلك قبل ثلاثة أيام فحسب من سفره متوجها إلى القدس .

٧ ـ أنه لم يكن من الممكن أن يفوت السادات وبيجين الانتباه إلى ضرورة إبلاغ شركائهما الأمريكيين بنيتهما .

وقد كانت الاتصالات مع الولايات المتحدة كثيرة الحدوث فى هذه الفترة، وكانت مناقشة كافة التفاصيل تتسم بالمثابرة، لدرجة أنه كان من الصعب أن ينسى الزعيمان أن مبادرتهما الخاصة ستفسر المنهج الرسمى الذى تبناه الرئيس كارتر والقادة الآخرون من أجل دفع كل الأطراف نحو تسوية شاملة تحت مظلة مؤتمر جنيف للسلام .

وما أحاول إقراره هنا هو حقيقة أن كلا من الرئيسين السادات وبيجين عمد إلى إخفاء نيته عن الرئيس كارتر ؛ لأنهما كانا يعلمان أنه سيعارض مبادرتهما . وعلى حين أن هذه نقطة رئيسية ، فإننى لم أجد أحدًا ناقشها فى أى كتاب أو مقالة تعالج خلفية زيارة السادات للقدس . . وكان الاستثناء الوحيد عمودًا للكاتب «وليام سَفَيِّر» فى جريدة «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» فى عددها الصادر يوم ١٨ من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٠ ، إذ كتب يقول : «إن الرئيس أنور السادات الداهية تعمد عدم إخبار الرئيس كارتر بنيته لزيارته التاريخية للقدس» . ووليام سفير كاتب جيد الاطلاع ، ولكنه معروف أيضا بميوله الصهيونية . . وهذا هو السبب فى أنه تحدث عن مخادعة السادات، ولكنه امتنع عن عمد عن ذكر أن بيجين لم يبلغ كارتر أيضا .

٨ ـ أن إدارة الرئيس كارتر كانت ستعارض رحلة السادات إلى القدس لأنها كانت ملتزمة التزاما كاملا بمؤتمر جنيف للسلام . وفى الحقيقة ، إنه من الواضح أن بيجين كان يرى الاجتماع مع السادات وسيلة لتخريب المؤتمر . . وكانت إسرائيل تعارض مفهوم تسوية شاملة يتم التوصل إليها مع اشتراك كافة الدول العربية والقوتين العظميين . وكانت تعلن دوامًا معارضتها لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام . . وعندما اتفقت واشنطن وموسكو على بيانهما المشترك الشهير فى الأول من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧ ، غضب الإسرائيليون غضبًا شديدًا وبدءوا حملة قوية ضده . . وطوال هذه الفترة كان الإسرائيليون يفضلون التفاوض مع كل دولة عربية على حدة بدءًا بمصر . . وكان الافتراض وراء هذه التكتيكات واضحًا جدًا ، ألا وهو أن إسرائيل

بتفاوضها مع كل دولة عربية على حدة يمكنها فرض شروطها والحصول على أفضل التنازلات من كل دولة عربية على حدة . . وعلى العكس لو أن إسرائيل أجبرت على الذهاب إلى چنيڤ والتفاوض مع الجانب العربى بشكل جماعى، فإنها لن تكون فى موقف يمكنها فيه مقاومة جبهة عربية موحدة.

وفضلا عن ذلك، فإن وجود الأمم المتحدة والقوتين العظميين فى چنيڤ سيحد من القدرة التفاوضية لإسرائيل إلى أدنى درجة . . وكان الإسرائيليون ينزعون إلى الارتياب والخوف من إدارة كارتر؛ لأنهم كانوا يعلمون أن الرئيس الأمريكى ـ ولا سيما مستشاره لشئون الأمن القومى الدكتور بريجنسكى ـ كانا يريان أن التسوية النهائية الشاملة لن تختلف اختلافًا كبيرًا عن المقترحات التى تضمنها «تقرير بروكينجز» الشهير لعام ١٩٧٥ . . وقد ساهم بريجنسكى شخصيًا فى إعداده مع خبراء أمريكيين آخرين . . ولم يكن الإسرائيليون راضين عن هذا التقرير الذى تنبأ بالعودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وخلق كيان فلسطينى . . ولكل الأسباب آنفة الذكر كان من الطبيعى تماما بالنسبة إلى الإسرائيليين ـ وبخاصة بيجين ـ أن يسعوا من أجل سلام منفرد مع السادات . . كما أن السادات من جانبه ـ وبرده الإيجابى على طلب إسرائيل بإجراء اتصالات مباشرة الذى نقله الملك الحسن ـ أتاح لبيجين فرصة نادرة ليحقق فى ضربة واحدة كل أحلامه ومخططاته الكبرى. وهكذا استطاع الإسرائيليون القضاء على أى احتمال لعقد مؤتمر چنيڤ، فى نفس الوقت الذى حرروا فيه أنفسهم من أى ضغط أمريكى فى المستقبل لدفع عملية السلام نحو تسوية شاملة.

لقد ركزت فى هذا الفصل على التطورات الدولية التى كانت تجرى فى صيف وخريف عام ١٩٧٧ . . وكان هدفى هو إظهار أن كل الجهود كانت مهيأة لدفع كافة الأطراف إلى مائدة التفاوض فى چنيڤ، والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ونهائية . والسجل واضح تماما فى هذه النقطة على عكس البيانات التى صدرت . .

فقبل زيارة السادات للقدس، لم يكن الموقف فى الشرق الأوسط قد وصل إلى حالة جمود ميئوس منها، وإنما كان يتحرك نحو سلام شامل . . وعندما أناقش فى الفصل التالى الأحداث المختلفة التى وقعت فى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) والنصف الأول من تشرين الثانى (نوفمبر) قبيل ركوب السادات الطائرة وتوجهه إلى القدس، سيكون أمام القارئ كل الحقائق التاريخية لتقويم الحجج المؤيدة والمعارضة لما أَقْدَمَ عليه السادات، وسبب فعلته هذه.

## الفصل الرابع عشر

## لماذا استقلت؟

لم يكن عندى أى سبب للشك خلال أشهُر الإعداد المكثف لمؤتمر چنيف فى أن اتجاها مخالفا أساسيا لهذا الطريق على وشك الوقوع؛ فمسلك إدارة كارتر كان مستقيما، كذلك كان التزام مصر تاما ومتمشيا مع الموقف العربى المشترك. . ولاشك أنه كان واضحا أن السادات ثابت ثباتا كليا على طريق العمل الذى اخترناه، فمديحه الدائم لمسودة المعاهدة التى أعددتها، وموافقته الحارة على غيرها من الخطوات التى قمت بها. . جميع هذه الأعمال أظهرت اقتناعه العميق بأن مؤتمر چنيف هو المسرح الملائم للمفاوضات.

غير أنه لاشك فى أن تمثيل الفلسطينيين كان حجر عثرة؛ لأن الإسرائيليين لن يوافقوا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع أعضاء المنظمة. . ولكن حتى هذه المسألة كانت فى طريقها إلى الحل؛ لأن ياسر عرفات أسَرَّ إلى الرئيس السادات بقبوله أن يمثل المنظمة الأستاذ «إدوارد سعيد»، وهو أستاذ أمريكى من أصل فلسطينى ومحل ثقة تامة.

### خطط السادات للذهاب إلى القدس

وقد تسبب موقف الإسرائيليين فى عدم تحقيق كثير من الأشياء المرغوبة، وكان هذا الموقف متوقعا. . فقد كان واضحا أنهم يفضلون مفاوضات ثنائية، على الرغم من تعهدهم كتابةً بالاشتراك فى المؤتمر. . كما ظهرت بعض الدلالات عند نهاية الصيف على أنهم يودون اتصالات مباشرة مع الرئيس السادات، غير أنه لم يكن هناك أى سبب للاعتقاد بنجاحهم فى منع انعقاد مؤتمر چنيف. .

فالإشارة الأولى بأن شيئا ما يدور فى خلد الإسرائيليين جاءت عندما وصلتنى فجأة

برقيات من سفاراتنا فى النمسا وواشنطن ولندن تذكر أن عددا من القادة الصهيونيين العالميين عبَّروا عن رغبتهم فى تدبير اجتماع سرى بالرئيس السادات . . وقد بدا أنه بعيد الاحتمال أن يكون وصول جميع هذه الرغبات فى نفس الوقت محض صدفة، غير أن المعنى لم يكن واضحا .

ونقلت هذه الرغبات إلى الرئيس السادات وأنا فى حيرة من أمرها، ثم أضفت بأنه فى رأيى ألا يسمح لهؤلاء الأفراد بالحضور إلى مصر؛ لأنهم صهيونيون معروفون، وإن أسماءهم على قائمة المقاطعة العربية . كما أنى أوضحت أن ردًا إيجابيا لهذه الرغبات سوف يخلق رد فعل مضادا فى العالم العربى . . فوافق، وأعطيت التعليمات إلى سفاراتنا الثلاث لتعبّر عن أسفنا بأن الرئيس السادات لا يستطيع الموافقة على مقابلة هذه الشخصيات . هل أوعز بيجين إلى هؤلاء القادة الصهيونيين بالسعى إلى مقابلة السادات حتى يستطيع الاقتراح بعقد اجتماع بينه وبين السادات؟ . . ما زلت لا أدرى!! . . ومهما كان من أمر فإنه ما كدنا نرفض هذه الرغبات، حتى نقل إلينا الملك الحسن رغبة بيجين فى الاجتماع بالسادات . ومن المحتمل أن يكون بيجين قد اتجه نحو الملك الحسن بعد أن أخفقت محاولته الأولى لخلق اتصال بالصهيونيين .

وقد ترك موقف السادات أسئلة كثيرة دون رد، فهو لم يُظهر أى مقاومة أساسية عندما نصحته بعدم مقابلة الصهيونيين . . غير أنه بعد أسابيع قليلة قَبِلَ اقتراح بيجين بالاتصال المباشر وأرسل التهامى إلى الرباط . . وقد اختار السادات ألاّ يبلغنى رسالة بيجين ورده عليها، وكانت هذه هى المرة الأولى التى امتنع فيها السادات عن وضعى فى الصورة، ولعله اتخذ هذا القرار لعلمه بمعارضتى لهذا التحرك . هذا، وما زال أمر آخر غير واضح لدىَّ، وهو ما إذا كانت هناك صلة مباشرة بين ذهاب التهامى إلى الرباط ومبادرة السادات الخاصة بالذهاب إلى القدس . . وقد أنكر السادات نفسه أن محادثات الرباط كانت تمهيدا للقدس وإعدادا لمقابلة بينه وبين بيجين، فقد قال لديان :

«فى الواقع أنى أرسلت التهامى ليقابلك لسبب آخر، ففى هذا الوقت كانت الاستعدادات لمؤتمر چنيف على أشدها . . وكانت مهمة التهامى أن يؤكد وصولنا أنتم ونحن - أى إسرائيل ومصر - إلى نوع من الاتفاق قبل انعقاد المؤتمر حتى لا ينتهى بالفشل، ولم يكن الغرض من محادثاتك مع التهامى ترتيب مقابلة بينى وبين بيجين» .

تركت القاهرة مع الرئيس السادات فى نهاية شهر أكتوبر فى طريقنا إلى رومانيا وإيران

والسعودية . . ووصلنا إلى بوخارست فى الثامن والعشرين من أكتوبر ، وقابلنا الرئيس نكولاى شاوسسكو وغيره من القادة الرومانيين فور وصولنا . ثم توجهنا إلى «سيناء» ، وهى قرية تبعد حوالى مائة كيلومتر من العاصمة الرومانية . . وكان لهذه القرية الرومانية جاذبية رومانسية ، خصوصاً عند الرئيس السادات ، فقد سُميت باسم سيناء المصرية ، كذلك لأنها كانت منتجعا مليئا بالخضرة . . ولكن واأسفاه ؛ فالمأساة التى مزقت جهود السلام بدأت فى سيناء !

وفى اليوم التالى لوصولنا إلى «سيناء» ، أخبرنى السادات بالتفصيل عن اجتماعه بالرئيس الرومانى شاوسسكو . . فقد أراد شاوسسكو ـ كما أخبرنى السادات ـ أن يكون همزة وصل بين مصر وإسرائيل . . وفى واقع الأمر أنه كان قد قابل بيجين ، ثم دعا السادات بعد محادثاته مع الزعيم الإسرائيلى ، وكان بيجين ـ طبقا لكلام شاوسسكو ـ مصمما بجدية على إتمام معاهدة سلام مع مصر . «إن بيجين رجل قوى وجاد إذا ما رغب فى العمل» . . هكذا ادعى شاوسسكو . كما أطلع بيجين الرئيس الرومانى على خطط للسلام فى الشرق الأوسط بخرائط كُتب عليها جميع أسماء المدن والمساحات بالعبرية .

كان واضحا أن بيجين أشار إلى استعداده لتوقيع معاهدات سلام مع البلاد العربية على أساس الاعتراف بالحدود الآمنة والمعترف بها ، كما طالب شاوسسكو بالسعى لمعرفة رد فعل السادات بالنسبة إلى حل المشكلة الفلسطينية . كانت إسرائيل تقترح خلق كيان فلسطينى صغير فى مقابل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ضما نهائيا إلى إسرائيل ، على أن يكون الكيان الفلسطينى نفس مساحة غزة ، غير أنه يبدأ من حدود لبنان متجها نحو الجنوب موازيا للبحر الأبيض المتوسط . وبعد أن استمع السادات إلى هذا العرض الإسرائيلى الغريب ، سأل الرئيس شاوسسكو عما إذا كان عنده «مسطرة» حتى يستطيعا القياس على الخريطة لمدى امتداد هذا الكيان الفلسطينى من جنوب الحدود اللبنانية ومقارنته بقطاع غزة . . غير أنه لم يكن عند شاوسسكو «مسطرة» ، وهنا قال الرئيس السادات : إننا فى مصر عندما لا نجد «مسطرة» فإننا نستعمل قطعة من «الدوبار» ونحاول أن نقارن المقاييس على الخريطة . ووجد شاوسسكو قطعة من الدوبار ، وبالمقارنة أدرك السادات أنه : إما أن بيجين قد جُن ، وإما أن عرضه غير جاد . . فقد كانت المساحة المقترحة ضئيلة جداً . . وعندما نقل إلىَّ الرئيس السادات هذه التفصيلات بأجمعها ، أجبته مصرحًا بأن بيجين غير جاد ، وأن هدفه لاشك هو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم أضفت : إنه لا حاجة لنا بمناقشة عرض بيجين مع الفلسطينيين لعلمنا بأنهم سيرفضونه بأكمله .

وكان واضحا أن بيجين لم يكن مخلصا، وإنما ما عناه فى الحقيقة هو عدم موافقته على دولة فلسطينية مستقلة تحت أى ظرف، وأن ما ينويه هو ضم غزة والضفة الغربية. ووافقنى الرئيس السادات على تقديرى لنيات بيجين الحقيقية.. وخصوصًا أن عرض بيجين كان ركيكا مهلهلا، غير أن السادات فى نفس الوقت وفجأة أبلغنى بفكرته الجديدة بالذهاب إلى القدس.

كنا فى قصر الضيافة فى «سيناء» عندما بدأ الرئيس السادات، وهو ما زال فى ملابس النوم، يناقشنى فى هذه الفكرة. لم نكن نطير فوق تركيا متجهين إلى إيران أو نعبر الجبال كما قال السادات فى مناسبات عدة، وكما كتب فى كتابه «البحث عن الذات»، كل ما فى الأمر أنه أراد تغليف مبادرته المزعومة بهالة من الغموض. مثال ذلك أن السادات قال لديان: إن الفكرة «تبادرت إلى ذهنه بطريقة روحانية حين كان يطير فوق السحب».. وعندما سأله ديان: متى كانت المرة الأولى التى خطرت إليك فيها فكرة زيارة القدس؟ أجاب السادات:

«عندما كنت فى طريقى لزيارة شاه إيران. لقد هبطت علىَّ فجأة وأنا أطير فوق تركيا فى طريقى إلى طهران.. كنت أبحث عن أى شىء يخلق موجات غير طبيعية لها مفعول الصدمات، بشرط أن تكون إيجابية.. والفكرة الأولى التى مرت بخاطرى كانت شيئا آخر، هو الاتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم، أى ممثلى الدول التى من حقها استعمال «الفيتو»، وأن أقترح أن يذهب جميعهم إلى القدس. ودعنى أقول لك صراحة: لقد ظننت بما أن أبناء عمومتنا الإسرائيليين دائمو التعليق على أهمية مشكلة أمنهم، فلاشك أن ممثلى القوى العظمى سيصلون إلى حل بعد مناقشات تستمر أربعًا وعشرين ساعة.. وبعد ذلك نستطيع نحن - مصر وإسرائيل - العمل مباشرة. ومن إيران - كما تعلم يا موشى - ذهبت إلى السعودية، وهناك خلال فترة الطيران من الرياض إلى القاهرة تغير رأيى.. لقد بدا لى أن الدول العظمى الخمس قد لا تصل إلى ما أنتظره منهم، وأن فشلهم لاشك سيزيد من خطورة الموقف، وهنا قررت أن أذهب بنفسى إلى إسرائيل».

وببساطة، إن هذا الحديث كله لا صحة له مطلقا؛ فالسادات لم يفكر فى الذهاب إلى القدس حين كان يطير بين السحب فوق تركيا أو بعد ما ترك الرياض فى طريقه إلى القاهرة.. لقد فكر فى المشروع خلال وجوده فى «سيناء»، وتناقش معى عن عرض إسرائيلى واضح الانحراف، ينقصه حسن النية أيضا. كذلك لم يكن صحيحا أن السادات خلال رحلته إلى طهران فكَّرَ فى احتمال عقد مؤتمر عالمى فى القدس الشرقية؛ فأنا

الذى اقترحت عليه هذه الفكرة فى محاولة لإقناعه بترك خطته الخاصة بالذهاب إلى القدس.

وقد تَكَشَّفَ الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى «سيناء» على النحو التالى:

عندما انتهى الرئيس السادات من إخبارى عن محادثاته مع الرئيس شاوسسكو وخطة بيجين المزعومة بخريطتها الوقحة، أعلن فجأة قائلا: «أود أن أعرف رأيك فى رحلة خاصة إلى القدس وإلقاء خطبة فى الكنيست». وهنا لابد أن أعترف بأننى أخذتُ على غرة، غير أن معرفتى بالرئيس السادات معرفة جيدة جعلتنى أسأل: «وما الغرض من هذه الرحلة؟»، فأجابنى السادات: «لا شىء إلا الذهاب فقط إلى القدس وإلقاء خطاب، ثم العودة». . وعلى الرغم من تمحيصى للأمر، فإنه لم يستطع أن يقدم أى معلومات محددة تظهر عرضا إسرائيليا جادا للسلام يبرر هذه المبادرة.

ولما لم يكن هناك أى تفسير مقنع فقد أجبت قائلا: «هل الغرض من زيارتك للقدس هو القيام بعمل إعلامى ضخم؟»، ثم أضفت قائلا: «لو أن هذا هو الغرض، فإنك لاشك ستحصل على دعاية من الدرجة الأولى، خصوصًا فى أوروبا الغربية، ولاسيما فى الولايات المتحدة حيث تأثير الإسرائيليين على وسائل الإعلام عظيم». لم يَسْعَد السادات بردى هذا واستمر يهمهم: «حركات إعلامية». . «حركات إعلامية»؟! . . ثم تساءل: «ماذا تعنى فى الحقيقة بقولك حركات إعلامية؟»، فأجبت قائلا: «إن ما أعنيه بالتحديد: أن نجاح هذه الزيارة سيكون عظيما حقًا من ناحية «الدعاية» فى وسائل الإعلام من جرائد وتليفزيون وتصوير».

وهدأ رد الفعل عنده، ولكنه عاد أكثر من مرة يقول: «كلا . . كلا . لم أفكر فى الموضوع من هذه الناحية!»؛ فأضفت قائلا: «سيادة الرئيس، أنت لم تُخْفِ عنى أى شىء. والدليل على ذلك أنك فى واشنطن وفى غيرها من الأماكن كنت تكرر لمَن يوازيك من الأجانب وعلى أى مستوى: إن ما تعرفه سيادتك يعرفه فهمى. وهنا يا سيادة الرئيس أود أن أسألك سؤالا بسيطا: هل عندك أى معلومات لا أعرفها تبرر هذه الرحلة؟»، وأكد لى السادات أنه لايخفى عنى أى سر، وأنه لم يصله أى وعود خاصة، أو تعهدات من بيجين تبرر هذه المرحلة.

وخلال المناقشة، حاولت بصدر رحب تفهُّم عرض السادات، كذلك حاولت التأثير فيه بأن رغبتى فى السلام لا تقل عن رغبته، وأضفت: «لستُ ضد السلام، وأنا من أول

الأمر كنت أداة مسئولة عن نجاح أول وثانى فك اشتباك فى الجبهة المصرية الإسرائيلية، بل كذلك فك الاشتباك فى الجبهة الإسرائيلية السورية. . ولا شك أنه واضح الآن يا سيادة الرئيس أننا ـ أنت وأنا ـ نعمل من أجل السلام، ولكن المسألة هى أى نوع من أنواع السلام، وكيف ومتى الوصول إليه؟».

وهنا ذَكَّرْتُ السادات بأنه ليس لدينا إلا كارتان نلعب بهما، أحدهما الاعتراف بإسرائيل، والثانى إنهاء حالة الحرب، وبما أن إسرائيل تتفوق على مصر وغيرها من البلاد العربية من الناحية العسكرية، فإننا لن نستطيع أن نهدف إلى انتصار عسكرى. فوافقنى، وهنا أضفت قائلا: لو أننا ركبنا طائرة وذهبنا بها إلى القدس، فهذا عمل ينطوى تلقائيا على الاعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب. . فنحن نلعب بكارتين أساسيين فى السياسة دون أن نجنى أى شيء، فالمكسب كله يعود لمصلحة إسرائيل، كما تتضاعف قوتهم فى المساومة. كذلك فإننا سنثير ثائرة العرب والفلسطينيين، كما أننا لن نستطيع التقهقر إذا ما ذهبنا إلى القدس، ولن يكون هناك مجال لنكث العهد يا سيادة الرئيس، بل إننا سنكون فى مركز حرج يمنعنا من المناورة، لنُكره إسرائيل على الوصول إلى حل شامل.

استمع إلىَّ السادات بيقظة وبكل أناة وصبر، ولكنه كان متوترا. . وعندما حضر فجأة جمال، ابنه الوحيد، إلى الغرفة ونحن على انفراد، صرخ فيه غاضبا وطلب منه الخروج من الغرفة. . ثم أجاب الرئيس بأنه يوافقنى تمام الموافقة، غير أنه يعتقد أن رأيه هذا قد يفضح نيات إسرائيل الحقيقية. فأجبته قائلا:

«ولكن هذا فى رأيى لا يمكن أن يؤسس هدفا أساسيا، كما أنه لن يؤدى إلى السلام الذى نعمل جميعا من أجله. حقّا يا سيادة الرئيس إن زيارتك هذه قد تحرج إسرائيل أمام الرأى العام العالمى، ولكن لفترة محدودة. . لذلك فتأثير هذه الزيارة سيتلاشى تدريجيا ما لم نضطر إلى توقيع معاهدة سلام منفصلة وبشروط إسرائيلية خاصة محددة بمشكلة سيناء».

وهنا تناقشت فى أنه لو كان هدف الذهاب إلى القدس هو عودة سيناء. . فهذا أمر غير ضرورى؛ فسيناء لم تكن ولن تكون مشكلة أبدا. . فالإسرائيليون يعرفون تمام المعرفة أنه لن يكون هناك سلام فى المنطقة ما لم ينسحبوا تماما من هذه الأمكنة. كما أن ثلاث إدارات أمريكية متتالية تعلم هذه الحقيقة، والدليل على ذلك أن المسودة الأمريكية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل اشترطت بوضوح انسحاب القوات الإسرائيلية من شبه الجزيرة بأكملها

إلى الحدود الدولية التى تفصل بين مصر وفلسطين عندما كانت الأخيرة تحت الانتداب البريطانى.

وعلى ذلك يا سيادة الرئيس، فسيناء لم تكن ولن تكون فى يوم ما مشكلة، والآن إذا كان ذهابك إلى القدس مبعثه أسباب أخرى، مثل الوضع الاقتصادى الحالى، فلابد أن نتصرف بشكل مختلف، لا عن طريق زيارة بسيطة إلى القدس.. فالزمن وإجراءات خاصة وملموسة هى التى تصلح من الظروف الاقتصادية لأى دولة يا سيادة الرئيس. ومن هذه الناحية، فإننا فى حاجة إلى إجراءات داخلية، كما نحتاج إلى معاونة دول الخليج والولايات المتحدة والقوى الغربية».

لم يختلف معى السادات حول هذه النقط.. وهنا حاولت إقناعه مرة أخرى أنه من غير المستحب الذهاب إلى القدس، فقلت:

«صدقنى يا سيادة الرئيس، إننى لست ضد مقابلتك مع بيجين، فأنا على أتم الاستعداد لأن أرتب مقابلة فى واشنطن أو جنيف أو حتى ندعوه إلى القاهرة، أما الذهاب إلى القدس فهو أمْرٌ مختلف تماما.. فأنت تلعب بجميع أوراقك بالذهاب إلى القدس دون أن تجنى شيئًا، كما أنك ستفقد مساندة البلاد العربية، بل إن ذهابك سيشهر بك على نحو عنيف لم يسبق له مثيل.. كذلك لن تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل أى شىء إذا ما ذهبتَ إلى القدس، ولا شك أنك ستجبَر على بعض التنازلات الأساسية لأول مرة فى حياتك.. وأنت تعلم هذا تمام العلم، ولهذا فإنك لم تخبر الرئيس كارتر عن فكرتك الجديدة هذه».

ومرة أخرى لم يتناقش معى السادات، ولكنه اكتفى بالاستماع إلىَّ.. وهنا حاولت إقناعه بأن مقابلة بيجين خارج إسرائيل ستكون شيئا مختلفا.. وعلى السادات أن يتحدى بيجين لكى يتقدم الأخير ببرنامج سلام، ويمكننا إذا فشل أو تَرَدَّدَ أن نكشفه أمام الرأى العام العالمى.. وهنا يستطيع السادات أن يفضح بيجين فى مؤتمر صحفى عالمى، وأن يتصل برؤساء الدول العربية شخصيا لإخبارهم بالحدث. وواصلتُ قائلا:

«ولو أنك اتبعت هذا الطريق فإنك ستتحدى بيجين ولن تفقد شيئا.. بل الواقع أنك ستجنى ثمارا عظيمة عندما تبرهن عن استعدادك لتوقيع معاهدة مشرفة، وتُظهر أن بيجين وزملاءه هم العقبة الحقيقية للسلام، كما أن المسئولية ستقع على الإسرائيليين. لو أنك اتبعت يا سيادة الرئيس هذا العرض فإنك ستجنى مساندة الرأى العام العالمى، كما ستكون

لك أيضا الكلمة الأخيرة، كذلك سيُفتح أمامك مجال حرية الاختيار، وسيكون لديك عدة مواقع ترتد إليها. يا سيادة الرئيس، عليك ألا تخطو خطوة واحدة منفردة تكون فى مصلحة إسرائيل أولا وأخيرا، لا تعطهم أى فرصة لعزل مصر عن العالم العربى، وإذا ما حدث هذا فإن إسرائيل لا شك ستملى عليك شروطها».

لم يكن هناك أى أمل فى تنازلات أساسية من ناحية إسرائيل ردا على حركة السادات المسرحية، فالإسرائيليون لا يلينون مطلقا. وذَكَّرْتُ السادات بأن إسرائيل ألصقت بمسودة السلام التى تعرضها مذكرة سريةً تقول فيها: إنهم سيبقون فى مرتفعات الجولان، وإنهم لن يسمحوا بترك غزة وجوديا وسماريا (الضفة الغربية) لأى حكم أو سيادة أجنبية، وعليه فإن رحلة السادات لن تجبرهم على تطوير وجهة نظرهم.. كذلك أشرت إلى أن قراره بالذهاب منفردا إلى القدس ما هو إلا انتهاك لتعهداته للبلاد العربية وتأكيده للشعب المصرى بأنه يساند معاهدة سلام شاملة مبنية على إعادة جميع الحقوق الفلسطينية.. وكثيرا ما أعاد السادات تأكيده بالنسبة إلى جميع هذه الالتزامات فى عرضه للسلام.

ومرة أخرى لم يتناقش معى، فشجعنى هذا، وقررت أن أقترح خطة بديلة وأنا أعرف تمام المعرفة أنه لا يجب رفض أى فكرة من أفكاره بصراحة، فاقترحت الآتى: عوضا عن الذهاب إلى القدس، عليه أن يدعو رسميا إلى مؤتمر قمة دولى يحضره: أولا، رؤساء الدول الخمس، وهم الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن. ثانيا: رؤساء دول المواجهة ومعهم ياسر عرفات. ثالثا: سكرتير عام الأمم المتحدة.

ويتقابل الجميع فى القدس الشرقية ليومين أو ثلاثة لوضع فلسفة أساسية لمعاهدة سلام للشرق الأوسط، على شكل خطة رئيسية تحدد جميع النتائج المهمة والحل الأساسى لها، ثم ينفض هذا المؤتمر موصيا بأن يكمل مؤتمر چنيف العمل للسلام، ويستمر الأعضاء فى چنيف فى مفاوضات حول معاهدة السلام وتفاصيلها حتى تسوى جميع خلافاتهم على أساس خطة رئيسية يتبناها مؤتمر القمة المقترح. وأضفت أن هذا الاجتماع المهم سيضطر إسرائيل إلى أن تلتزم بالقوانين الدولية، كما أنها تضمن تلقائيا لإسرائيل وغيرها من الدول ضمانا دائما من أعضاء مجلس الأمن.. واستمع الرئيس السادات بكل انتباه إلى عرضى المخالف لعرضه هذا، وبدا كأنه مسرور جدًا، كما وافق على جميع التفصيلات.

وهنا قلت إننى سأكتب هذا المشروع على مسودة على هيئة رسالة من الرئيس إلى الأطراف المعنية، على أن نرسلها فى نفس الوقت إلى كل من سيدعى إلى مؤتمر القمة،

وأوضحت أنه لابد من إرسال هذه الرسائل إلى المشاركين في المؤتمر في الوقت نفسه حتى تُحدث رد فعل مناسب . . ووافق الرئيس السادات على اقتراحي، وطلب مني أن أجهز له مسودة، وبدا كأنه قد انصرف عن فكرة الذهاب إلى القدس .

واستمرت المناقشة بيني وبين السادات إلى ما يقرب من ثماني ساعات دون توقف، ولاحظت في أثناء تركي منزل الرئيس والذهاب إلى منزلي أن رجال الصحافة ما زالوا في الخارج وهم يتعجبون ويتساءلون «عما يحدث»، وأمطروني بوابل من الأسئلة، غير أنني كنت غير مستعد بطبيعة الحال لأن أنطق حتى ولو بكلمة واحدة .

وفي استراحتي الخاصة، وجدت أسامة الباز مدير مكتبي، والدكتور محمد البرادعي - وهو مستشار قانوني في وزارة الخارجية - ينتظراني بفارغ الصبر، وبعد أن استرحت قليلا قصصت عليهما شيئا فشيئا ما سمعته من الرئيس السادات، وما إن انتهيت حتى انفجر أسامة الباز قائلا : هذا جنون؛ لا شك أن الرجل غير متزن . . لابد من منع ذهابه إلى القدس حتى ولو استعملنا القوة . ولم يختلف اعتراض البرادعي بالنسبة إلى فكرة السادات عن موقف الباز، ولكنه لم يعبّر عن رأيه بنفس العنف . ثم توجه الدكتور البرادعي فجأة إلى أسامة الباز قائلا : ماذا تفعل لو أصر السادات على رأيه؟ هل تذهب معه؟ . . ولكن إجابة الباز كانت واضحة كل الوضوح : «لن أذهب إلى القدس إلا جثة هامدة»، وبعد فترة وجيزة كشفت لهما عن عرضي المقابل باجتماع مؤتمر قمة في القدس الشرقية، وأضفت أن الرئيس السادات قَبِلَ رأيي، فاستراح كلٌّ من الباز والبرادعي، غير أنهما استمرا في التعليق بتشاؤم حول رأيَ السادات والهدف من ورائه . . وبعد أن هدأت الأمور قليلا؛ أمليت على الباز مسودة رسالة من الرئيس السادات إلى رؤساء الدول الذين سيدعون إلى قمة القدس الشرقية، حتى يستطيع الرئيس أن يراها في صباح اليوم التالي . ووافق الرئيس على ما جاء بها دون تغيير .

وفي اليوم التالي ركبنا الطائرة متجهين إلى إيران، وهناك تناقشنا مع الشاه حول العلاقات الثنائية بين بلدينا، ولم يَرْوِ الرئيس السادات للشاه أي شيء خاصًا بفكرته الأصلية عن الذهاب إلى القدس أو عما قدمته من عرض بديل .

ومن إيران اتجهنا نحو الرياض حيث مكثنا يومين، ودارت بيننا وبين الملك خالد والأمير فهد ولي العهد والأمير عبد الله والأمير سلطان والأمير سعود بن فيصل وزير خارجية السعودية مناقشات طويلة، واتسمت المقابلات بالأخوة . . كما كان السعوديون

كعادتهم على جانب عظيم من المجاملة . . وفى اليوم التالى لحضورنا إلى الرياض قلت للرئيس السادات : «ما رأيك فى اجتماع خاص مع الملك خالد والأمير فهد؟ فلنجلس معهما ، وأنت يا سيادة الرئيس تخبرهما بنفسك عن فكرتك فى الذهاب إلى القدس» . ثم أضفت قائلا : «ولابد أن توضح لهما أنك لا تطلب تأييدهما أو التزامهما بما سوف تقوم به فى النهاية . . وليس الغرض من الاجتماع بهما إلا أن تضعهما فى الصورة لعلاقتهما الخاصة بك . . وبهذه الطريقة تدرك رد الفعل لديهم» . وقدمت هذا الاقتراح لسببين ؛ أولا : أردت معرفة إذا ما كان السادات قد نبذ فكرة الذهاب إلى القدس . وثانيا : لأننى كنت أرجو أن يكون رد فعل السعوديين لهذه المبادرة عنيفا إلى درجة تمنعه منعا باتا ونهائيا ، وتحتم عليه العدول عن رأيه . ولكن بكل أسف رفض السادات فكرة الاجتماع بالملك خالد وولى العهد الأمير فهد ، أو أى سعودى آخر ليطلعهم على خططه . . وحقيقة الأمر أنه اغتاظ بشدة لعرضى هذا ، وأصر على أن السعوديين لا يمكن أن يتفهموا هذه الأفكار ، وأعلن قائلا : إنهم ليسوا بالمستوى الذهنى ليفهموا أو يتفهموا هذه التحركات .

وقررت أن أخبر السعوديين على الأقل بفكرة القمة فى القدس الشرقية . . وعندما زارنى الأمير سعود الفيصل فى جناحى فى دار الضيافة ، أخبرته عن نيتنا فى الدعوة إلى مؤتمر قمة عالمى ليرسم إطارا للسلام والأمن فى الشرق الأوسط . . وتناقشنا حول العرض بشىء من التفصيل ، وكان رد الفعل لديه مشجعا جداً . .

هذا غير أن النجاح الملموس لزيارتنا إلى الرياض كان نتيجة الاجتماع الثانى الذى رأسه الأمير فهد . . وكان حاضرا فيه الأمير سلطان والأمير عبد الله والأمير سعود . . وانتهز الرئيس السادات الفرصة ليطلب من السعوديين أن يضغطوا بشكل خاص على الرئيس الأسد حتى يتوقف عن مناقشاته وإثارته لعقبات مصطنعة حول استئناف مؤتمر السلام فى چنيف . . ووافقه الأمير فهد قائلا : «هذا ما ننوى فعله» ، وهنا تدخلت وعرضت على الأمير فهد أن يتحرك الأمير سعود نحو دمشق حتى يحصل من الأسد على دعمه النهائى غير المشروط لمؤتمر السلام فى چنيف .

والحقيقة أننى قد استمتعت ـ وبكل إخلاص ـ بالاجتماع بالأمير فهد ، وفى عدة مناسبات عندما كان وليا للعهد ، ولقد تأثرت بعلمه النافذ عن المشاكل الدولية المعقدة ، فتوافُق تفكيره ووضوحه كانا ركيزة فى هذه الأيام العصيبة . . كما أن مبادرته والقرارات التى اتخذها بعد أن أصبح ملكا كانت بنَّاءة على نحو خاص ، والأزمة اللبنانية مثال لذلك ، وللأمير عبد الله ولى العهد فضيلة الصراحة والوضوح مفصحا إفصاحا مباشرا

عن لب المشكلة التى تواجهه. ومع أن الأمير سلطان وزير الدفاع مؤثر بنفس الدرجة، إلا أنه أكثر هدوءًا ومرونة. وأما الأخ الأمير سعود وزير الخارجية فهو مثقف، ولقد ورث عن والده جلالة الملك فيصل الكثير من طباعه.

وعندما عدنا إلى القاهرة فى ٤ نوفمبر، أعطيت التعليمات للباز والبرادعى للبدء فى إعداد دعوات الرئيس إلى مؤتمر القمة العالمى المنعقد فى القدس الشرقية، وكانت جميع الرسائل مجهزة فى هذا اليوم. . واستدعانى السادات، وكان قد وافق على أهمية إرسال جميع الدعوات فى نفس الوقت، صارخا عندما رأى الرسالة وقال: إنه مضطر إلى إخبار صديقه الرئيس كارتر قبل الآخرين. . ولكنى ناقشته قائلا: لقد اتفقنا على إرسال جميع الرسائل فى نفس الوقت تجنبا للمشاكل. . كما أن أهمية الاقتراح المصرى تكمن فى إرسال كل هذه الرسائل فى نفس الوقت. فأجاب السادات قائلا: «كلا. . كلا. . يا إسماعيل، إنى مضطر إلى إبلاغ صديقى كارتر قبل الآخرين»، فذكرته بأنه لم يبلغ الرئيس الأمريكى عن فكرته فى الذهاب إلى القدس، وأضفت قائلا: أخشى يا سيادة الرئيس أن يتصور الرئيس كارتر، وهو ما سوف يقوله له زملاؤه، «أنك تحاول أن تسرق الضوء منه» باقتراحك مبادرة جديدة، وهكذا سيرفض العرض. ولكن السادات استمر فى صلابته بوجوب إخبار صديقه كارتر أولا.

وعلى الرغم من تشككى، إلا أننى طلبت من السفير «هرمان أيلتس» أن يزورنى فى بيتى فى نفس الليلة، وسلمته رسالة من السادات لكارتر حول اجتماع قمة عالمى، وعن العرض الذى يجب إرساله إلى كل المشتركين. وفى الرسالة قال السادات: «لقد حاولت تقييم تطور عملية السلام ابتداء من المقابلة الأولى لمؤتمر چنيڤ إلى جهودك عندما توليت الرياسة، وأرانى مقتنعًا تمام الاقتناع بأن وقتا وجهودا كثيرة صُرفت على مسائل لها طبيعة إجرائية، حتى إن هذه المظاهر الإجرائية طغت على جوهر أساسيات السلام. وعلى أية حال، لو استمر هذا الوضع دون ردع فإنه يعرض مسار السلام للخطر عن طريق المناقشات اللانهائية حول مسائل إجرائية.

وللأسباب المتقدمة أود أن أخبرك بأننى شعرت أنه من المحتم التقدم لحركة أساسية عن طريق عرض معادلة جديدة، والتى أرجو منها أن تخلق منفذا على طريق السلام».

وحدد باقى الخطاب تفصيلات العرض.

ووصلنى رد كارتر فى اليوم التالى. . وكما كان منتظرا، فإنه خشى على مجهوداته

الشخصية فى الدعوة لاجتماع مؤتمر السلام فى چنيف فى ديسمبر عام ١٩٧٧ من عرض السادات لمؤتمر قمة عالمى . . وأما رد الرئيس كارتر على الرئيس السادات فكان على النحو التالى :

«سيدى الرئيس، إن تجاربى الشخصية المحدودة ودراسة التاريخ يدلان على أن مؤتمر قمة عادة ما يكون أفضل لتأكيد الاتفاقات السابقة التى توصلت إليها الدبلوماسية الهادئة بدلا من محاولة الوصول أثناء انعقادها إلى اتفاقات، وخاصة إذا كانت وجهات نظر المشتركين متشعبة ومختلفة كما هى فى حالة الشروط النهائية للتسوية فى الشرق الأوسط. أعتقد أننا تقدمنا تقدما ملموسا، ومبادرة جريئة كهذه قد تدل على ترك الاتفاقيات الصعبة والمتعبة التى توصلنا إليها. وبعد بداية مؤتمر چنيف تستطيع أن تقوم بعرضك هذا إذا فشل مؤتمر چنيف أو وصل إلى طريق مسدود أو عجز عن إتمام النجاح.

لقد طلبت منى يا سيادة الرئيس أن أعلق سرا وبصراحة، وهذا هو ما فعلته، وبالروح التى اتسمت بها علاقاتنا الوثيقة والشخصية، آمل ألا تقوم باقتراحك هذا».

وعندما قدم إلىّ أيلتس رد كارتر، كان رد الفعل الأول لدى السادات أنى أصبت بتنبؤى أن الرئيس الأمريكى سيرى فى عرض السادات محاولة لسرقة الضوء منه. وأقنعت معارضة كارتر السادات بالعدول عن تنفيذ خطته، وبالتالى لم ترسل دعوات مؤتمر القمة قَطّ. ومرة ثانية تركزت جميع الجهود على اجتماع مؤتمر چنيف. . وخلال هذه التحضيرات وقع حادث أثار عندى شكا جديدا حول سياسة كارتر الخارجية وتصرفاته، وحول افتقار التعاون بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية.

ووجهة نظر كارتر - كما يذكر - هى أن مسار السلام تحت سيطرته تماما بالنسبة إلى اتصالاته بجميع الأطراف المعنية، خصوصًا وأنه كثيرا ما طلب من مصر ترك معالجة أمور سوريا والفلسطينيين إلى الولايات المتحدة. . ومهما يكن، فبعد فترة قصيرة من تبادل الخطابات الخاصة بقمة القدس الشرقية، وصل السادات خطاب آخر من كارتر، وكان الخطاب مكتوبا باليد ومختوما بالختم الرئاسى، وفى رسالته القصيرة ذَكَّر كارتر السادات بوعده بالقيام بكل ما يطلبه الرئيس الأمريكى حتى يساعد مسار السلام، ثم طلب كارتر فى خطابه هذا مساعدة السادات لإقناع المنظمة والسوريين أن يكونوا أكثر استجابة لمعاودة انعقاد مؤتمر چنيف. أما ما الذى حدث حتى جعل كارتر يُغيِّر رأيه ويطلب معاونة السادات، فالأمر بالنسبة إلىّ ما زال خفيًا؛ وذلك لأنه لم يحدث أى شىء ملموس يبرر

مخاوف كارتر الفجائية حول موقف الأسد والمنظمة . . يضاف إلى ذلك أن خوف كارتر من عدم اجتماع مؤتمر چنيف للمرة الثانية لم تشاركه فيه وزارة الخارجية الأمريكية . . فقد وجه وزير الخارجية فانس خطابا إلى جميع وزراء الخارجية العرب المجتمعين فى تونس معربًا عن ثقته الكاملة بأن الأمور تسير سيرا هادئا نحو چنيف . . غير أنه كان واضحا وجود خطأ ما فى واشنطن، وخصوصًا فى الاتصالات بين البيت الأبيض ووزراء الخارجية .

وقد وصلتنا فى القاهرة بين الخامس والتاسع من نوفمبر ثلاثة خطابات متناقضة من واشنطن : خطاب من كارتر يدل على الثقة فى مؤتمر چنيف، ويطلب من السادات ألا يدعو لقمة القدس الشرقية . وخطاب ثان من كارتر يدل على وجود مشاكل بالنسبة إلى الحصول على التزامات سوريا والفلسطينيين بمؤتمر چنيف . وثالث من فانس يدل دلالة واضحة على أن مؤتمر چنيف فى طريقه إلى الانعقاد .

وكانت رسالة كارتر الخطية مهمة من ناحية أخرى ؛ إذ نوه السادات بأن هناك شيئا غير عادى أو غريبًا فى هذه الرسالة ؛ ليخلق انطباعا على نحو ما بأن هناك صلة بينها وبين الذهاب إلى القدس . . كذلك ادعى بأن هذا الخطاب لم يقرأه إنسان آخر غيره . . وهذا كله غير صحيح . . فالخطاب لم يحتوِ على شىء سوى التماس للسادات بأن يؤثر فى الأسد والمنظمة .

والسادات بنفسه سلم إلىّ هذا الخطاب، وقرأته . .

والمشكلة عند الرئيس السادات هى ميله إلى خلق جو درامى وإعطائه أهمية غير عادية . . وكثيرًا ما توهم أشياء لم تحدث مطلقًا، ثم يلقى بيانات متعارضة تماما مع الحقيقة . . فقد كان هدفه الوحيد إيهام الناس بحدوث ما يقوله، متناسيا باستمرار أن هناك أكثر من طرف لكل حدث سياسى دولى، وأن هناك مستندات أجنبية رسمية لجميع الاتصالات والمعاملات .

ومن بين خيال السادات الجامح، ادعاؤه أن رده على خطاب كارتر كان ردًا خاصا، وأنه هو وحده ـ كما كان يقول ـ الذى يعلم محتوياته . . وفى واقع الأمر أننى «أنا» الذى أعددته له، وقد قام بنسخه بخط يده ليتمشى مع الأصول الدبلوماسية بأن خطابًا بخط اليد يرد عليه بمخطوط آخر . . والرد الذى أمليته كان تأكيدًا بسيطًا بأن السادات سيفعل كل ما فى وسعه لينعقد مؤتمر چنيف . وعندما أتأمل الماضى لابد أن أعترف بأنه مهما حدث،

فالمسودة التي كتبتها قد تكون هى التى أحيت فكرة السادات بالذهاب إلى القدس . . فلمعرفتى بحبه للكلمات القوية أضفت جملة تعنى أنه سيتخذ خطوة شجاعة ليساعد مجهودات كارتر . . ولم أكن أتصور أن كلمة «شجاعة» ستضرب على وتر حساس فى خلد السادات وتشعل فكرته بالذهاب إلى القدس ، ولكن الحقيقة أن هذا هو ما حدث .

ومهما يكن من أمر ما يدور فى ذهنه فى ذلك الوقت ، فقد كشف السادات لى عن تصميمه أكثر من ذى قبل على أن يستمر فى العمل على خَلْق موقف عربى موحد قبل مؤتمر چنيف . . وتناقشنا فى هذه الأمور بالتفصيل ؛ إعداداً لاجتماع وزراء خارجية العرب فى تونس ، الذى كان سيعقد فى الثانى عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ ، وهو الاجتماع الذى أقلق بال «فانس» ، ودفعه إلى كتابة خطابه حاثا وزراء الخارجية على عدم اتخاذ قرارات تؤدى إلى إعاقة انعقاد مؤتمر چنيف . وعلى العموم ، فطوال محادثتنا حول اجتماع وزراء الخارجية كان السادات يصمم على أن الوقت مناسب لتكوين جبهة استراتيجية مكونة من دول المواجهة ومدعمة بدول الخليج ، وكثيراً ما أكد أن مصر ملتزمة التزاما تاما نحو المنظمة الفلسطينية ، وأن المشكلة الفلسطينية هى لب التسوية للسلام العادل والشامل . وكان يريد من اجتماع تونس أن يكون اجتماعا تاريخيا تحت قيادة مصر ، وأوصانى قائلاً : «لابد أن تؤكد على جبهة موحدة ، وأن تكون جميع القرارات أكثر من مجرد ثرثرة . . نحن فى حاجة إلى استراتيجية حربية وسياسية يقويها الدعم المالى والجسدى» . . ولهذا السبب اتفقنا على أن اجتماع القمة العربى الذى سندعو إليه فى مؤتمر تونس يجب ألا يتم فى تاريخ قريب أو دون تحضير ، فلجان على مستوى الوزراء لابد أن تجتمع أولا لتحضير الأسس ، وإننا فى حاجة إلى ثلاثة أشهر على الأقل لهذا التحضير . كذلك فإن الغرض من التأخير هو إعطاء القوتين العظميين وقتا كافيا للاجتماع فى نهاية شهر ديسمبر كما اتفق عليه . . وللوصول أيضا إلى وحدة عربية كاملة . كذلك وافق السادات أيضا على أن أعقد مؤتمرا صحفيا فى تونس لأعلن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا .

ولإظهار أهمية التزام مصر بموقف عربى موحد ، قررت بموافقة السادات أن أدعو ياسر عرفات لزيارة القاهرة فى التاسع من نوفمبر . . وكان على السادات أن يلقى خطابا مهمًا فى مجلس الشعب . . ولأول مرة دُعىَ عرفات من مجلس الشعب للحضور وقَبلَ الدعوة ، فأرسلنا إليه طائرة حربية تحملَه إلى القاهرة . والغريب أن هذه المناسبة هى التَى اختارها السادات ليعلن عن استعداده للذهاب إلى القدس .

كان المفروض أن يلقى السادات فى المجلس خطابا مكتوبا، غير أنه فجأة انحرف عنه، وأعلن منفعلا أنه على أتم الاستعداد للذهاب إلى أى مكان فى العالم حتى إلى القدس ويلقى كلمة موجهة إلى الكنيست لو ساعد هذا على إنقاذ دم أبنائه. وصدم ياسر عرفات وتساءل: «ما معنى هذا الكلام؟! . . هل يتعمد السادات هذا القول فى حضورى . . هل دعوتمونى إلى القاهرة لأسمع هذا الكلام»، وأكدت له أنَّهُ لم يكن هناك أى خطأ لذلك، وأن هذه زلة لسان، ولكنى شخصيا لم أكن متأكدا.

وقد اضطربت بشدة لأن السادات لم يعط أى إنذار مسبق بأنه قد يشير فى خطابه إلى احتمال الذهاب إلى القدس ولو بطريقة عرضية . . غير أن أعضاء المجلس، والشعب المصرى كذلك، لم يتصوروا أن كلمة السادات يجب أن تفسر تفسيرا حرفيا، ولم يعن الهتاف الذى قابل هذا الإعلان أن أعضاء المجلس وافقوا على فكرته فى الذهاب إلى القدس، أو اعتقدوا أنه ينوى الذهاب فعلا . . كل ما فى الأمر أنهم انفعلوا بقول الرئيس عندما أعلن استعداده للذهاب إلى أى مكان فى العالم لينقذ دماء أبنائه، متمشيا مع قول مصرى شعبى «بأن الإنسان المصرى مستعد دائما للذهاب إلى نهاية العالم ليحصل على شىء ما». قليل جدًا من الأفراد شك فى أن بيان السادات لم يكن إلا نوعا من البلاغة . . وكان ياسر عرفات واحداً منهم، وكان الآخر الفريق الجمسى وزير الدفاع الذى همس فى أذنى قائلا: «لقد أعادها مرة ثانية».

وملاحظة الفريق الجمسى تستدعى شيئا من التفسير . . فبعد عودتنا من بوخارست وطهران والرياض، دعا السادات مجلس الأمن القومى المصرى فى الخامس من نوفمبر ليعطيهم ملخصا عن رحلته . . وابتدأ السادات ببيان عام عن الزيارات، وخص بالتفصيل محادثاته مع الرئيس شاوسسكو شارحا عرض وجهة نظر بيجين حول كيان فلسطينى. وفى النهاية، وبطريقة عرضية كأنه يشير إلى ممثلى الشعب المصرى، قال: إنى مستعد للذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيست لو كان فى هذا إنقاذ لدم أبنائى.

وتبع البيان سكوت تام، والظاهر أن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد. ولم يسترسل السادات فى فكرة الذهاب إلى القدس، ولعل ذلك يعود إلى عدم اتخاذه القرار النهائى، أو لأنه كالعادة لا يريد منحنا فرصة للتعليق أو المناقشة لما يقول. وتبدد هذا السكون بالفريق الجمسى الذى رفع يديه فجأة وصرخ قائلا: «الكنيست كلا . . الكنيست كلا . . هذا غير ضرورى» . . والجمسى عادة رجل نظام، فهو لا يتدخل فى الحديث دون استئذان السادات، ولكنه هذه المرة كان مضطربا خوفا من أن يعنى السادات ما يقول . . ومرة

أخرى عاد السكون شديدا فى الاجتماع، ولم ينطق أحد بكلمة، واستمر السادات يناقش مسائل أخرى كأنه لم يسمع الجمسى على الإطلاق.

وقد ادعى بعض كبار المسئولين أن السادات عرض على مجلس الأمن القومى فكرته بالذهاب إلى القدس، وأن المجلس ناقشها، ووافق عليها واحد من هؤلاء المسئولين هو مصطفى خليل الذى عُين بعد ذلك رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، كما نُسب نفس الأمْر أيضا إلى كمال حسن على الذى عين وزيرا للخارجية فيما بعد، وإن كان الأخير نفى رسميا فى مجلة روز اليوسف أن ذلك حدث. . وعلى العموم، لم يفسر السادات مطلقا الأسباب التى دعته لهذه المبادرة، ولم يوافق مجلس الأمن القومى رسميا عليها، وهنا لابد من الإشارة إلى أن السادات نفسه كرر فى مناسبات عدة ـ كما كتب فى كتابه «البحث عن الذات» ـ أنه لم يتناقش مع كائن ما إلا مع «فهمى» وزير الخارجية الذى اتخذ موقفا مضادا من أول الأمر. . وهنا أود أن أضيف أنه حتى لو كان مجلس الأمن القومى قد وافق على رحلة السادات لاستقلت فورا.

وذهب السادات وأعضاء الوزارة إلى ردهة الاستراحة بعد إلقاء الخطاب فى مجلس الشعب، ونادانى هناك أمام الجميع صارخًا: «هذه زلة لسان، أرجو يا إسماعيل أن تمنعها الرقابة منعا باتًا»، فأمرت فورا بحذف الجملة الخاصة برحلة القدس والكنيست من خطاب السادات، وبناء على ذلك لم يظهر فى صحف الحكومة فى اليوم التالى أى إشارة إليها، غير أن المراسلين الأجانب الذين حضروا مجلس الشعب أبرزوا هذه الفقرة بالذات فى برقياتهم.

## اجتماع وزراء خارجية العرب

وافتُتح مجلس وزراء خارجية العرب فى تونس فى ميعاده المحدد فى الثانى عشر من نوفمبر بعد أيام قليلة من خطاب السادات. . ومن عجائب القدر أن الاجتماع نجح نجاحا عظيما بالنسبة إلى مصر فى محاولات جاهدة لتقوية رابطة العرب. . واتسمت الجلسات بجو من التوتر والقلق. وانهمرت الأخبار والإشاعات المتضاربة من جميع الاتجاهات، ولأول مرة اشترك فى الاجتماع واحد وعشرون من اثنين وعشرين من وزراء خارجية العرب، ومَثَّل وسائل الإعلام العربية والأجنبية كثير من المراسلين، وتوتر الجو بسبب إشاعات كثيرة مزعجة حول مبادرة قد تقوم بها الدول العربية التى تدعى الدول التقدمية. وتوقعت أن ينشق البعض منهم عن اجتماع تونس متبنين مواقف متطرفة بالنسبة إلى إعادة

اجتماع مؤتمر چنيف للسلام، ومنتهزين الفرصة للهجوم على أنظمة الحكم المنافسة فى البلاد العربية الأخرى.

وقبل الاجتماع الرسمى للمجلس كالعادة تقابلنا دون رسميات فى جناح وزير خارجية الكويت الشيخ الصباح، وهو رجل صريح مخلص يصل إلى هدفه مباشرة، وكثيرا ما كانت اقتراحاته الموفقة ناجحة . . وفى بداية الاجتماع كان عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ـ وهو صديق ورجل وطنى ـ أول من تكلم ليشرح بشكل عام موقف حكومته وما تنتظره سوريا من اجتماع تونس.

وأعطيت زملائى ما يكفى من الوقت ليتحدثوا عما يريدون، كما قصدت ألا أتكلم إلاَّ فى النهاية . . وقد اتبعت هذه السياسة خلال جميع اجتماعات الجامعة العربية لأنى لم أرد أن يكون الانطباع السائد هو أن مصر ـ وهى أقوى الدول العربية ـ تريد فرض إرادتها من أول الأمر . . وأعطانى هذا المنحى فرصة من الوقت لهضم ما يقوله زملائى وتلمُّس جو الاجتماع . . وكثيرا ما نجحت لهذا السبب فى تفسيرى فى النهاية لموقف مصر أو فى مصالحة الآراء المتنافرة لبعض زملائى . . وقد اتبعت فى تونس هذا المنحى بكل دقة . . وبعد الاستماع بيقظة لوجهات النظر المختلفة، أجملت الموقف المصرى على الوضع التالى:

إننا فى مصر نعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة يجب فيها على العرب أن يلموا بأمورهم ويتناولوها بشكل جدى مبتدئين بتحديد هدفنا بدقة، ثم الاتفاق على اتخاذ الخطوات العملية المهمة لتنفيذ القرارات الاستراتيجية التى نتبناها خلال هذا الاجتماع.

ثم أضفت أننا نعتقد أنه حان الوقت لكى نتخلص من كثير من الكلام البليغ، وأن نتجنب كذلك القرارات غير العملية التى لا يمكن تنفيذها. وكما اتفقت مع السادات فإنى أوضحت قائلا:

«لقد حان الوقت أن ترسم البلاد العربية استراتيجية عربية عملية وشاملة من الناحية الحربية والسياسية والاقتصادية. هذه الاستراتيجية العربية الأساسية يجب تحضيرها باتفاق عن طريق مجالس عربية للوزراء، وعلى المجالس الوزارية هذه أن تجتمع فى المستقبل القريب اجتماعات غير عادية لمناقشة السياسة الكاملة التى تلزم لتنفيذ هذه الخطة بنجاح.

وعلى وزراء الدفاع العرب كذلك أن يجتمعوا فور انفضاض اجتماع تونس. والمفروض من اجتماع وزراء الدفاع هو دراسة الوضع الحربى من جميع النواحى، وعليهم فحص قدرات وعجز الأنظمة الحربية العربية، ومقارنتها بالنظام الحربى الإسرائيلى،

عارضين خطوات ملموسة لعلاج الوضع فى وقت قصير جداً . . وهناك حاجة لاجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب ليفحصوا الطرق والقرارات اللازمة لتجنيد مواردنا المالية لخدمة الاستراتيجية الحربية العربية المعروضة عن طريق وزراء دفاعنا، وبعد إنجاز هذه الأعمال عليهم رفع توصياتهم لاجتماع غير عادى إلى وزراء خارجية العرب الذين عليهم تمحيص هذا التقرير بدقة ووضع توصيات واضحة لاجتماع قمة للدول العربية. وعلى ذلك فإن مصر تعرض أن تجتمع القمة العربية خلال ثلاثة أشهر حتى يستطيع رؤساء الدول العربية التصديق على توصيات وزراء الخارجية . . وستكون قرارات رؤساء الدول العربية ملزمة لنا جميعا، كما تمدنا لأول مرة بخطة استراتيجية أساسية تنفذ تلقائيا، وتحترم من الجميع دون أدنى تأخير.

واستمع إلىَّ جميع زملائى بعناية، ولكن ـ كما هى العادة ـ اعترض وزير خارجية سوريا؛ إذ لم يكن مسرورا بعرضى. والحقيقة أنه أعلن بعد أن استمع إلىَّ ألا اختيار أمامه إلا العودة إلى دمشق، وأضاف أن طائرته ما زالت مستعدة فى مطار تونس. كانت مشكلته الأساسية أنه لا يستطيع أن يقبل التوصية باجتماع قمة العرب خلال ثلاثة أشهر؛ لأن القيادة السورية كانت تريد الاجتماع خلال عشرين يوما فقط.

وتحرج الموقف، غير أن اقتراحه أثار ضحك الجميع؛ فلم يكن من المستطاع عقد مؤتمر القمة فى بحر عشرين يوما لأسباب عملية وسياسية . . وأصر السوريون على اجتماع مبكر ليدفعوا قمة العرب إلى أن تتبنى قرارات متطرفة يتعذر الوصول إليها . .

وهكذا يهدمون أى فرصة لاجتماع مؤتمر چنيف فى نهاية شهر ديسمبر.

وبعد انتهاء خدام، تكلمت ثانية موجها حديثى إليه ومداعبا: «إن أفضل شىء لك يا عبد الحليم هو أن تركب الطائرة فعلا وتعود إلى وطنك». وضحك الجميع، فأضفت قائلا: نحن هنا فى اجتماع غير رسمى . . ولكل فرد منا الحق فى وجهة نظره . . ولكنى أكره أن أرى صديقى عبد الحليم يتركنا، وعلى ذلك فإن توصيتى له بعد أن نفترق . . أن يهرع لينام نوما هادئا ويقابلنى الساعة السادسة والنصف فى الاجتماع الرسمى.

وفى السادسة كنت فى انتظار خدام، ولما وصل أخبرنى بأن لديه مشكلة مهمة؛ فالموقف الذى اتخذه خلال الاجتماع غير الرسمى أملى عليه من القيادة السورية بأجمعها بما فيها المجلس الأعلى لحزب البعث . . يضاف إلى ذلك أن القيادة السورية وافقت على الخطاب الذى سيلقيه فى الافتتاح الرسمى للاجتماع، والخطاب فى ست وثلاثين

صفحة! . . اقترحت ألا يلقى مطلقا خدام هذا الخطاب، بل عوضا عن ذلك عليه أن يوزعه على رجال الصحافة . . وقد وعدته فى نفس الوقت بالدفاع عنه فى اجتماع المجلس إذا انتُقِدَ أو هوجم من أى حكومة، وخاصة إذا كان هذا الانتقاد من جانب سعدون حمادىَ وزير خارجية العراق .

وتحدثت سرا إلى عبد المنعم التريكى وزير خارجية ليبيا منذرا بأنه إذا لم يتعاون فى أثناء انعقاد المجلس، أو إذا اتبع طريق الكلام البليغ، فإنى لن أستأنف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا خلال وجودنا فى تونس .

وافتتحت الجلسة بكلمة ألقاها رئيس وزراء تونس نيابة عن الرئيس. ثم ترأس الاجتماعات حبيب الشطى وزير خارجية تونس، وألقى محمود رياض سكرتير عام الجامعة العربية خطابا، وأعلن عن افتتاح المناقشة . . وتساءل رئيس الجلسة عما إذا كان أى فرد يريد الكلام، ولكنه لم يجد تجاوبا، وساد غرفة الاجتماع سكون تام . . وهذا شىء جديد، ففى العادة يطلب كثير من الخطباء الاشتراك فى المناقشة، وبخاصة خدام. وبعد مرور دقائق اتجه الجميع بأنظارهم نحو خدام ولكن دون جدوى . . ومر ما يقرب من عشر دقائق، ولم يزل السكون التام مستمرا، وصار الجو غير عادى، ومرة ثانية سأل الرئيس عما إذا كان أحد وزراء الخارجية يود أن يتحدث، ومرة ثانية لم يحظ بأى رد .

فقاطعت السكون قائلا بدعابة: «لقد جرت العادة أنه إذا لم يكن خدام أول المتحدثين فلن يتحدث أى شخص آخر، ولن تكون على ذلك أى حيوية فى اجتماعاتنا». وضحك الجميع، إلاَّ أحد الوزراء الذى غضب لملاحظاتى، ظانا أن هذا السكون جزء من تحرك منظم مسبقا بين دمشق والقاهرة . . وطلب الكلمة فورا، وبدأ ينتقد الجميع خصوصًا سوريا، وأعلن على غير انتظار أن المشاكل والريب التى لاحت فى الأفق العربى والقرارات القاصرة والعقيمة هى نتيجة مباشرة للموقف الذى تبنته أكبر وأقوى الدول العربية بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتى .

والحقيقة أن الوزير لم يذكر مصر بالاسم، غير أنه كان واضحا أنه يعنى مصر . . ولم أقاطعه، بل تابعت عن كثب ملامح وجه زميلى السورى الغاضبة . . ووضح أنه يود الحديث فوراً. ولأتجنب هذه الكارثة وأمنع تبادل التهم، طلبت الكلمة فوراً بعد انتهاء الوزير من حديثه، ودافعت عن سوريا والفلسطينيين، كما مدحت دول الخليج لأنها ساعدت مصر وسوريا على تحمل الهزيمة، والاستعداد للمستقبل، أما العراق فإنه لم يفعل شيئا .

وكنت أراقب زملائى المتجمعين حول المائدة وأنا ألقى الخطاب، وشعرت بشيء من الرضا لنيلى مساندتهم التامة عن طريق قلب الأمور على رأس الوفد العراقى، وقدمت رسميا الموقف المصرى بإعادة جميع النقط التى تحدثت عنها فى الاجتماع غير الرسمى، ومرة ثانية لاحظت أن رد فعل جميع الزملاء تقريبا الجالسين فى الاجتماع كان إيجابيا؛ فمصر جادة، وهى تعرض إجراءات عملية ثابتة، تؤدى إلى حلول عملية لاستراتيچية عربية أساسية.

وما إن انتهيت من خطابى حتى أراد زميلى الليبى عبد المنعم التريكى أن يعاون زميله العراقى، حتى لا يفسَّر سكوته فى ليبيا وتركه زميله العراقى دون تأييد على أنه انحياز لى، وهمس بأنه يود التحدث، ولكنى ذكرته بأنه لو فعل فلن أستأنف العلاقات مع بلده . . وتحرزا لإنذارى قرر أن يتعاون، فلم ينطق بكلمة خلال الاجتماع . . وفى نهاية الاجتماع تقدم الزميل الوزير الذى هاجم مصر دون أن يسميها ليعتذر، وقال إنه تعرض لضغوط . . وعلى العموم، كان الوزير المشار إليه صديقا شخصيا ورجلا مثقفا ومفاوضا قاسيا . . وأعترف له بذلك.

وتركز كلام الخطباء الآخرين حول عرض مصر، معربين عن دعمهم الكامل له . . كان الاعتراض الوحيد من ناحية «خدام السورى»، فقد كان فعلا فى مركز دقيق؛ لأن تعليمات صدرت إليه اقتضته أن يدفع القمة العربية للاجتماع خلال عشرين يوما . . وليصل إلى حل موفق ويتحلل من قادته فى دمشق، طلب خدام من الممثل السودانى أن يقترح اجتماع القمة العربية بعد شهر . . ولما رفضتُ هذا الاقتراح؛ عرض الممثل السودانى كتسوية أن يكون الاجتماع بعد شهرين، غير أنى صممت على موقفى قائلا: كلا . . من المستحيل أن يقام الاجتماع قبل ثلاثة أشهر؛ لأنه يحتاج إلى استعدادات كثيرة لو أننا جادون. وفى النهاية وافق كلٌّ من خدام والممثل السودانى، وانفض اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بعد أن تبنوا العرض المصرى بأكمله.

ونجحت مصر نجاحا كاملا.

وحقيقة أخرى: أن المداولات الرسمية وغير الرسمية كانت مشرقة . . كنا جميعا مدركين أنه يجب علينا أن نتحد، وأن نقترب من الأمور بطريق ملموس . . كما أجمع الاتفاق على الحاجة إلى التزام صارم نحو أى خطة يتفق عليها العرب . . وقد استرعى الاجتماع من الناحية الدولية انتباها كبيرا . . وكان لابد من تسرب المعلومات عن جو

الاجتماع وعن المناقشات بالتفصيل . . وحملت أسلاك البرق كثيرا من المقالات . . وكان الجو مبهجا، وتأثر حبيب الشطى وزير خارجية تونس المتألق، والذى كان مؤثرًا فى الجو، وشعر بفخر للاجتماع الذى رأسه لحدوث تقدم كبير بسبب موضوعية العروض المقدمة من مندوبى مصر، وفى خطابه الختامى أسبغ على مصر فخر نجاح هذا الاجتماع غير العادى.

ولاشك أن الاجتماع التونسى كان مسألة غير عادية، كما تبنى قرارات لم يسبق لها مثيل. لقد كان حدثا تاريخيا من نواحٍ كثيرة للقومية العربية.

وطلبنى الرئيس السادات خلال اجتماع تونس مرتين فى التليفون، فى المرة الأولى أراد أن يعرف جو الاجتماع والقرارات التى يحتمل أن يتخذها وزراء الخارجية . . كما استعلم عن عودتى إلى القاهرة؛ فأخبرته بأننى لن أستطيع العودة حتى ينتهى الاجتماع. وخلال المحادثة الثانية كان السادات مضطربا وعصبيا، وتكلم عن بيجين بهلوسة ولغة شديدة، وكانت ثورته ـ قبل كل شىء ـ متجهة نحو الالتماس الذى خاطب به بيجين المصريين فى الحادى عشر من نوفمبر ردا على إعلان السادات باستعداده للذهاب إلى القدس؛ فقد حاول بيجين إقناع المصريين بأنه راغب فى السلام، ولكن الواضح أنه سلام بشروطه هو؛ مثال ذلك أنه أعلن صراحة أن «جوديا وسامرا» أو الضفة الغربية هى أرض إسرائيلية. وطلب منى السادات أن أعد ردًا قويًا على ادعائه. وقمت بهذا العمل مسرورا، وظهر فى الصحف المصرية على أنه مذاع من وزارة الإعلام.

وكثر الحديث فى دهاليز المؤتمر حول نيات السادات . . وأشيع أن السادات لاشك ذاهب إلى القدس . . وخشى الجميع أن تتخذ مصر خطوة من جانبها فقط. ولم أدخر أى مجهود فى التأكيد لزملائى المقربين فى الاجتماعات الرسمية من أن مصر ملتزمة التزاما تاما بكل ما قلته خلال الاجتماع الحالى . . وأعلنت أنه ما لم يكن سلاما شاملا، فإن مصر سترفض عودة سيناء حتى لو قدمتها إسرائيل على طبق من الذهب. وأصررت على هذا الموقف طوال اجتماع تونس. وبالنسبة إلى اجتماعاتى مع القادة العرب ووزراء الخارجية، أود أن أضيف أنى أحترم أحمد السويدى الذى كان وزير دولة فى ذلك الوقت وكبير مستشارى الشيخ زايد حاكم الإمارات، والشيخ زايد قائد عربى عتيد مخلص وصريح . . والوزير سحيم وزير خارجية قطر كان وما زال صديقا مخلصا، وأمير قطر رجل محنك يفضل العمل على البلاغة، والشيخ عيسى أمير البحرين رجل مدهش ومهذب، أما وزير خارجيته الشيخ مبارك فكثيرا ما تأثرت بقدراته الذهنية الاستثنائية.

وقبل العودة إلى مصر أوفيت بوعدى لليبيين، وأعلنت فى مؤتمر صحفى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وليبيا . . وطرت على طائرة خاصة فوصلت إلى القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر فى الخامس عشر من شهر نوفمبر . . وفور وصولى أُبْلِغْتُ أن الرئيس السادات يود محادثتى على عجل، وأخيراً اتصل بى على الخط المباشَر بيننا، وبكل حماس سألنى عما حدث فى تونس، وما كدت أشرع فى التفسير حتى انطلق يمدحنى على الطريقة التى عالجت بها وزير خارجية سوريا، وغيره. وبعد أن شكرته واصلت وصف الجو الذى ساد فى تونس، والمسائل التى تناقشنا فيها، ملخصا مواقف وزراء الخارجية العرب المختلفين . . وفضلا عن ذلك، فقد أوضحت للسادات كيف أنى دبرت تأجيل اجتماع قمة رؤساء الدول العربية لثلاثة أشهر حتى يتمكن مؤتمر چنيف من الانعقاد فى الميعاد المنتظر فى ديسمبر . . وأضفت أن هذا حل مناسب؛ لأننا إذا قابلنا عقبات خطيرة فى چنيف فإننا نستطيع العودة إلى العرض المصرى لاجتماع قمة عالمى فى القدس الشرقية . . وتستطيع القمة العربية أن تنعقد قبل اجتماع القدس؛ لتعطينا فرصة لنُحكم عمل خطة عربية عامة تعكس آخر الأحداث السياسية، وكان السادات سعيدا جدّا، وقاطعنى أكثر من مرة قائلاً: «حسن يا إسماعيل»، «برافو إسماعيل».

غير أن المفاجأة كانت تامة، فما إن انتهيت من حديثى حتى انتقل السادات فجأة وأعاد علىَّ فكرته بالذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيست . . وقد فاق تصورى أن يعود إلى القدس بعد الحديث عن چنيف وعن خطة عربية جديدة وعن قمة جديدة للعرب، فضلا عن المديح والثناء الذى أمطرنى به عن إنجازاتى فى تونس، وازدادت صدمتى عمقا عندما أخبرنى السادات بأنه أمر مستشاره الصحفى «سعد زغلول نصار» بإعلان نية الرئيس فى الذهاب إلى القدس، وإلقاء خطاب فى الكنيست عن طريق الإذاعة والتليفزيون فى الساعة الثامنة والنصف مساء. وللحظة كنت أتمنى أن تكون مداعبة من السادات؛ فقد وضح أن القصة بأكملها لا يمكن تصديقها، خصوصًا أنه قرر زيارة دمشق زيارة رسمية فى اليوم التالى السادس عشر من نوفمبر.

وكان رد فعلى على كلمات السادات حادا وتبعه مناقشة عنيفة . . تجادلنا فى التليفون لأكثر من ساعة . . ومرة ثانية اعترضت على قراره بالذهاب إلى الكنيست بعد كل ما اتفق عليه وأنجزناه فى تونس . . وذَكَّرْتُه على نحو خاص بغضبه عندما وجه بيجين خطابا إلى المصريين وبطلبه إعداد رد قوى على ادعاءات بيجين . . وهنا سألت السادات عما إذا كان

خلال إقامتى فى تونس قد وصله أى عرض جديد ملموس يبرر إحياء فكرة الذهاب إلى القدس . . فأخبرنى بأنه لم يستجد أى أمر جديد. ثم استعلمت منه قائلا : «ما هو التطوير الجديد غير العادى الذى حدث ليدفعه إلى أن يفكر مرة ثانية فى الذهاب إلى القدس على الرغم من عدم وجود شىء ملموس يبرر أساسًا قيامنا بالرحلة؟»، ولم يكن عند السادات أى رد .

وقررت محاولة القيام بحيلة مختلفة، فسألته : «سيدى الرئيس، أهذه دكتاتورية أم ديمقراطية؟» . . فسألنى بدهشة : «ماذا تعنى؟!»، وأعدت سؤالى فقط : «أهذه دكتاتورية أو ديمقراطية؟»، فأجابنى : «لاشك أنها ديمقراطية»، قلت : «إذن أقترح أن تعقد اجتماعا صغيرا مع كبار المسئولين وتحدثهم عن خطتك سعيا لمعرفة رد الفعل عندهم» . . ومضيت أقول : «وأعدك بألا أتفوه بأى قول . . فلو اتفق الجميع أو حتى النصف معك فى الرأى، سأذهب معك على الرغم من اعتراضى الشخصى، ولكن إذا ما كان الاعتراض على خطتك ضخمًا، فعليك أن تعيد النظر فى قرارك وتنهج نهجًا آخر»، فقال : «مَنْ من الناس تريدنى أن أستشير؟»، فأجبت قائلا : «الرءوس فقط . . أعضاء مجلس الأمن القَومى»، فكاد أن يفقد وعيه وصرخ قائلا : «لن أتناقش مطلقا مع أى فرد لأنى لا أهتم برأى أى شخص . . لن أفعل هذا» .

وفجأة تغير السادات مصالحًا : «حسن يا إسماعيل . . لا تقلق ولا تغضب . أنت غير مضطر للذهاب إلى القدس، فلك حرية البقاء فى القاهرة، ولكن أعد الخطاب الذى سألقيه فى الكنيست، وبعد ما ألقيه سأعود إليك»، وكان رد الفعل الفورى عندى هو : «هل هذا ممكن يا سيادة الرئيس؟! هل من الممكن أن يذهب الرئيس إلى القدس ويختار وزير خارجيته البقاء فى القاهرة؟» . . ثم أضفت قائلا : إما أن نذهب معا إلى القدس يا سيادة الرئيس، وإما أن نبقى معًا فى القاهرة .

وقال السادات فجأة بعد أن أدرك أن المناقشة الحامية قد استمرت طويلا ووصلت إلى طريق مسدود : «نستطيع أن نستكمل مناقشاتنا خلال رحلتنا إلى دمشق باكرا . .» .

وهنا انفعلت لهذا الحديث : «كيف نستمر فى مناقشاتنا يا سيادة الرئيس وقد أصدرت تعليماتك قبل الآن إلى مستشارك الصحفى بإعلان قرارك فى الساعة الثامنة والنصف مساء بالذهاب إلى القدس؟» . . ورأى منطق مناقشتى، غير أنه لم يستطع الرد . . وأضاف بعناد قائلاً : «أنا الذى أعطيت التعليمات للمستشار الصحفى ليعلن هذا القرار» ؛

فأجبته: «لو أردتَ يا سيادة الرئيس أن نستمر فى المناقشة يجب إلغاء البيان الرسمى»، ووضح إحراج السادات، غير أنه استمر يعيد أنه هو الذى أصدر التعليمات.. فقلت له مرة ثانية: «إننى مدرك لهذا تمام الإدراك.. ولكننى سأتصل بمستشارك الصحفى وأطلب منه إلغاء البيان، ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل عليه أن يتصل بك يا سيادة الرئيس ليحصل على موافقتك النهائية». وفى هذا الوقت وصلت المناقشة بينى وبين السادات إلى درجة كبيرة من الحدة، كنت غاضبا فتكلمت بخشونة، وفى النهاية قبل إلغاء البيان، ثم طلبت مستشار السادات الصحفى وأمرته بإلغاء البيان الخاص بنية زيارة السادات إلى القدس.. وأضفت أنه قبل قيامه بهذا العمل عليه أن يتصل بالسادات شخصيا، وبعد دقائق اتصل بى المستشار الصحفى مرة ثانية ليبلغنى بأن السادات أمره بإلغاء البيان «لأن فهمى لا يريده».

وبعد أن تأكدت من إلغاء البيان وبوجود فرصة أخرى لاستمرار المناقشة مع السادات، طلبت من مساعدى ومن ضباط الأمن أخذ الطائرة المتقدمة عن طائرة الرئيس والوفد المرافق والتحرك نحو دمشق.. وأمضيت الليل بأكمله فى إعادة تقييم الوضع محاولا تقدير ما إذا حدثت تطورات دفعت الرئيس السادات إلى إحياء فكرته بالذهاب إلى القدس.

وفى البداية نويت أن أتناقش مع السادات خلال رحلتنا إلى دمشق، وفى الصباح المبكر قررت ألا أرافقه فى هذه الرحلة بل أبقى فى القاهرة. كنت متأكدا تمام التأكيد من أن السادات سيتناقش مع الأسد حول فكرته، ولمعرفتى به معرفة تامة انتظرت أن يكون كل شىء علنا، خصوصًا مع المراسلين المرافقين له فى زيارته لدمشق، وكان تقديرى لسوء الحظ صحيحا..

ففى صباح السادس عشر من نوفمبر، اتصلت «بمبارك» ـ نائب الرئيس وقتذاك ـ طالبا منه إبلاغ السادات بأنى متعب ولا أستطيع مرافقته فى هذه الرحلة، وبعد سفر الرئيس إلى دمشق أخبرنى نائب الرئيس «مبارك» بأنه أوصل رسالتى إلى السادات، وأن السادات أجاب: إنه معتاد على مشاكل معدتى المتكررة. ثم طلب من مبارك أن يُذَكِّرَنِى بتحضير الخطاب الذى تحدثنا عنه، وعرفت أنه يعنى خطاب الكنيست.

وكما توقعت، أخبر الساداتُ الأسدَ فى الاجتماع المغلق بنيته فى الذهاب إلى القدس.. وكانت بينهما مناقشة غاضبة، ومرة ثانية عجز السادات عن تقديم أى أسباب

مقنعة تبرر رحلته . . وهنا انفصل الرئيس السورى عن مغامرة السادات انفصالاً تاما . . وقبل العودة إلى القاهرة أطلع السادات رجال الصحافة على حديثه مع الأسد معلنا نيته على الذهاب إلى القدس وأن الرئيس السورى عارض الفكرة . . وعندما نقلت وسائل الإعلام القصة من دمشق ، شعرت أننى اتخذت القرار المناسب بعدم مصاحبة السادات والبقاء فى القاهرة ؛ وبذلك جنبت نفسى احتمال خلاف شديد بينى وبين السادات ونحن خارج حدود مصر .

وخلال المؤتمر الصحفى فى دمشق ، سُئِلَ السادات عمن استشاره حول هذا التحرك الجديد ، فأجاب بأنه لم يتحدث إلا إلى وَزير خارجيته إسماعيل فهمى . وفى كتابه «البحث عن الذات» أعاد السادات نفس النقطة ، مضيفا أن رد الفعل عندى كان «انهياراً» ، وكانت هذه من كلماته المفضلة . . وكثيراً ما كان يستعمل تعبير «انهيار» إذا ما اختلف معه مخاطبه ، أو عبَّر عن وجهة نظر أخرى . . فبالنسبة له كان موقف وزير خارجية أمريكا السابق «وليم روجرز» خلال المفاوضات «انهياراً» ، أى إنه اختلف مع السادات! واستعمل نفس الكلمة بالإشارة إلى وزيرين مصريين أقالهما لمخالفتهما بعض القرارات ، فأنت لو اختلفت مع السادات إذن فقد انهرت !

## استقالتى

فى السابع عشر من نوفمبر سافر السادات من دمشق إلى الإسماعيلية ، وفى اليوم نفسه اتصل بى مبارك تليفونيا ليسألنى عن أى نوع من التسهيلات (المواصلات) أريد حتى أذهب وأنتظر السادات فى الإسماعيلية . لا شك أنه كان عونا كبيرا فى محاولته أن تكون الظروف سهلة مريحة . . وعرض علىَّ أن أستعمل هليكوبتر . . وأبدى استعداده لأمر الطائرة بأن تطير من مطار قريب جداً من منزلى . . غير أننى أخبرته عن نيتى عدم انتظار السادات . . فاندهش ؛ وأراد أن يعرف الأسباب التى تدعو إلى عدم ذهابى إلى الإسماعيلية ، وتساءل عما إذا كنت متعبا . . فأكدت له أن صحتى جيدة ، فاستمر يضغط علىَّ للذهاب معه وانتظار السادات ، وهنا أجبته قائلا : «لقد عقدت النية مصمما على ألا أذهب لانتظار السادات ، بل بدلاً من ذلك فإنى سأرسل إليك ظرفا مختوماً أرجو تسليمه له شخصياً» . ولم أذكر محتويات الخطاب لنائب الرئيس «مبارك» . وبكل بساطة أرسلت الخطاب إليه مع رسول خاص .

وما إن وصل الرئيس السادات حتى سلمه نائب الرئيس «مبارك» الخطاب ، ولما فتحه

السادات وجد استقالتى، وعلى الفور أخبر السادات نائب الرئيس وغيره من كبار المسئولين والسفير الأمريكى «هرمان أيلتس»، وكانوا قد ذهبوا إلى الإسماعيلية لاستقباله. واستأذن الفريق الجمسى من الرئيس للعودة إلى القاهرة وإحضارى معه إلى الإسماعيلية، ولكن السادات قال له: «كلا.. أنت لا تعرف فهمى.. لقد كان طوال الوقت ضد فكرة رحلة القدس، ولن يقبل تغيير قراره». ثم أمر السادات نائبه مبارك بإذاعة خبر استقالتى، ونُقلت القصة عن طريق وسائل الإعلام فى العالم كخبر مهم وأكيد.

وعلى النقيض من ذلك، أعلن الخبر باختصار شديد فى التليفزيون المحلى، ثم صادرته الرقابة بعد ذلك نهائيا.. وفى اليوم التالى دعا «مبارك» نائبُ الرئيس «محمد رياض» وزير الدولة للشئون الخارجية وأخبره بأنه اختير ليكون وزيراً للخارجية مؤقتا، وقامت بينهما مناقشة قصيرة.. غير أنه خلال ست دقائق استقال رياض أيضا، وحضر إلى منزلى فوراً ليخبرنى بقراره.

وهنا لابد من ملاحظة أننى أردت تقديم استقالتى بهدوء، ودون ضغط على أى إنسان آخر، وجرى خطاب استقالتى على النحو التالى:

«السيد رئيس الجمهورية

**نظراً للظروف الحالية التى تواجه مصر والعالم العربى، وبسبب التطورات غير العادية وغير المنتظرة التى ستحدث مؤثرة فى القضية العربية، أقدم استقالتى لسيادتكم مقتنعا تمام الاقتناع بأننى لا أستطيع الاستمرار فى مكانى، ولا أستطيع أن أتحمل كذلك المسئولية الناتجة عن التطورات الجديدة.**

**وباحترامى ودعواتى لمصر أتمنى لكم جميعًا النجاح».**

وعلى الرغم من قبول السادات لاستقالتى وإعلانها رسميا، إلا أنه أمر السيد حسب الله الكفراوى ـ وزير الإسكان ـ بأن يعود إلى القاهرة محاولا أن أعود معه لمقابلة الرئيس فى الإسماعيلية (الواقعة على قناة السويس). ووصل الوزير الكفراوى حوالى الساعة الثامنة وبيتى مملوء بالأصدقاء والمعارف من جميع الأشكال، وكان السيد الكفراوى مصرا، بل كان مذعورا إلى حد ما، خصوصًا عندما أوضحت له أننى لن أعود معه لمقابلة السادات، وحاول أن يعبّر عن مخاوفه بأن رحلة السادات إلى القدس قد يكون لها عواقب محلية خطيرة جدًا، كما أنه ينتظر ـ إذا لم أرافق السادات ـ انفجاراً شعبيًا وقيام

مشاكل خطيرة عند عودة السادات من القدس. ولتهدأة الوزير المنفعل بعواطفه، أكدت له أنه إذا قامت أى اضطرابات فإنى شخصيًا سأذهب إلى الشعب مصرحًا له بأن «السادات كان على حق، وأنا المخطئ»، وأضفت قائلا: إنه جرت العادة على أن تقوم الحكومة بتنظيم حفل استقبال عام عند عودة الرئيس من أى رحلة من رحلاته، وبالنسبة إلى هذه المناسبة فسيكون الاستقبال كبيرًا وذا ضجة على شكل خاص.

ولابد من أن أعترف بأننى اخترت تقديم استقالتى كتابةً بدلاً من إخباره شخصيًا؛ لثقتى بأننى لو ذهبت لمقابلته فى الإسماعيلية، فإما أنه هو شخصيًا ـ وإما مَن حوله من الناس ـ يضغطون علىَّ ضغطًا فظيعًا للبقاء، كما خشيت أنه بسبب العلاقة الشخصية الطيبة الموجودة بينى وبين السادات، وبسبب الضغط العام، علىَّ أيضا أن أضطر إلى البقاء فى النهاية والذهاب معه إلى القدس.. وعندما تناقش معى فيما بعد هيرمان أيلتس، أخبرته بأننى لو تحدثت إلى السادات نفسه فالاحتمال ببقائى كان (٥٠٪) خمسين فى المائة، ولكن هيرمان أيلتس لم يوافقنى قائلا: كلا.. فاحتمال الضغط عليك بالذهاب معه سيكون خمسة وتسعين فى المائة (٩٥٪).

وخلقت استقالتى مشاكل للسادات تتحدى حكمة قراره فى عيون أبناء وطنه وفى الخارج.. ولمفاداة هذا التأثير السيئ أراد أن يذهب معه إلى القدس أكبر عدد من الشخصيات المصرية.. ولم تكن هذه هى العادة لأنه لم يكن ليصطحب وفدًا كبير العدد إذا ما سافرنا معًا للخارج فى زيارات رسمية.. وذهب إلى مدى أبعد بإرساله طائرة خاصة لإحضار بعض المصريين الرسميين وبعض رجال الصحافة الذين كانوا خارج البلاد فى ذلك الوقت.. وقد عرض بعض أفراد الوفد خدماتهم، والسيد عثمان أحمد عثمان مثال على ذلك، وأيضا الدكتور مصطفى خليل الذى أصبح رئيسًا للوزارة فيما بعد؛ فقد انتهز هذه الفرصة وعرض أن يصاحبه فى الرحلة.

وبعد عودة السادات من القدس؛ أرسل إلىَّ رسولا خاصا هو المهندس عثمان أحمد عثمان (حمو ابنة السادات الصغرى) الذى كانت له بالسادات علاقة فريدة ومتنوعة الأشكال. زارنى عثمان ثلاث مرات، وحاول بشدة إقناعى بمصاحبته ومقابلة السادات، وبكل ثبات رفضت التماسه ومناقشاته.. ولما استمر عثمان فى ضغطه بقوة، أخذته على غرة مصممًا أنه على السادات شخصيًا أن يحضر ويزورنى، خصوصًا بعد رحلته إلى القدس.. واندهش عثمان وحاول تذكيرى بأن السادات رئيس الجمهورية.. فقلت: «إنى واع تمام الوعى لهذه الحقيقة»، غير أنى ذكَّرْتُ عثمان فى نفس الوقت بأنه كثيرًا ما زارنى السادات.. وأضفت: إن زيارتى الآن أقل ضررًا، خصوصًا بعد زيارته لبيجين.

وفضلا عن ذلك، لم يفقد السادات الأمل فى إعادة النظر وانضمامى إليه، ثم أرسل إلىّ قريبا آخر من أقربائه لنفس المهمة. . وبعد مرور سنة تحدث السادات إلى أحد زملائى، وكان فى ذلك الوقت وزيراً للخارجية واستقال بعدئذ فى كامب ديفيد، ليخبره عن رغبته فى تعيينى مستشاراً سياسيا له. . جميع هذه المجهودات من ناحية السادات لم تغير شيئًا من تفكيرى؛ وذلك لأننى شعرت بشدة أن استقالتى لم تكن بسبب قرار بسيط أو تعود إلى أسباب شخصية؛ ولكنها نتيجة لاختلاف رهيب فى الرأى حول قرار سياسى أساسى لا يمكن التوفيق فيه إلا إذا غيّر السادات مبادئه إلى نقيضها، أو إذا أعدت أنا شخصيًا النظر فى موقفى.

## ردود الفعل والإيضاحات

هذه هى القصة الحقيقية لقرار السادات بالذهاب إلى القدس، فطوال مجادلاتنا الطويلة لم يقدم إطلاقا سببا معقولا يدعم قراره خلال المواجهة بيننا التى استمرت ثمانى ساعات فى «سينا» فى رومانيا، هذا بخلاف المحادثات التى كانت على انفراد، خصوصًا المناقشات الحامية التى استمرت لعدة ساعات، وحاولت دون جدوى فيها أن أجد مبررا. . سألت عن الأحداث والوقائع بل والتلميحات، فلم أحظ برد، وقد يلحظ القارئ المميز من بيانى أن الحديثين الطويلين اللذين دارا بيننا كانا كأنهما مناجاة من جانبى أكثر من حديث متبادل، ولا يعود هذا لأنى أخفى قول السادات؛ ولكن لأنه تكلم قليلا. . لقد أراد الذهاب إلى القدس ولم يذكر قَطّ السبب، حاول فقط تهدئتى: «لا تغضب يا إسماعيل. أنت غير مضطر إلى الذهاب معى لو لم ترد ذلك يا إسماعيل».

لا ريب أنه لم يزن القرار بعناية كى يصل فى النهاية إلى أنه لا اختيار أمامه إلا الذهاب إلى القدس. . ولم يكن مقتنعا بأن قضية الشرق الأوسط ستذاب وتحل فجأة برحلته. . لم يكن ليستطيع أن يعتقد بأنه نتيجة لزيارته سينسحب الإسرائيليون بكل بساطة من جميع الأراضى المحتلة ويوافقون على إعادة حقوق الفلسطينيين فى دولة خاصة بهم.

إنى متأكد أن السادات نفسه اندهش عندما سمع عن النظريات الكثيرة التى ظهرت فى الصحف تفسر قراره. . ومن ناحية، كان السادات مراوغا عندما ادعى أن بعضها يبرر رحلته ويزيد من هيبته كقائد عالمى. . لم أسمع من السادات قَطّ ـ مسبقا لرحلته ـ ما أسماه بنظرية الحاجز النفسى، وبناء على هذه النظرية الغريبة، كان أحد الأسباب الرئيسية خلف

رحلة السادات هو رغبته فى إزالة الحاجز النفسى المانع للاتصالات بين العرب وإسرائيل. وفى الحقيقة، لو وجد من يحتاج إلى العلاج النفسى فهم العرب الذين عانوا هزيمة تلو هزيمة على أيدى الإسرائيليين. . فمعنويات إسرائيل ارتفعت مرات كافية، أما معنويات العرب فهى التى تحتاج إلى بعض الإصلاح؛ فلو احتاج الحاجز النفسى أن يُرفع، فعلى القائد الإسرائيلى أن يرفعه ليظهر حقّا أنهم يريدون السلام.

وظهر فى الصحف الأمريكية رأى آخر طائش يقول: إن السادات قرر الذهاب إلى القدس لأنه اعتقد فى النظرية المسماة «العلاج بالصدمات»، ولم يشر السادات مطلقا إلى هذا أيضا. . لم يكن الرجل الذى يؤمن بالنظريات أو القرارات المبنية على أسس من المناقشات المستفيضة أو الاعتبارات الكاملة. لم تكن القدس صدمة للإسرائيليين، ولكنها كانت للعالم أجمع. . فبالنسبة إلى الإسرائيليين، ظهر قرار السادات على أنه استمرار منطقى للاتصالات المباشرة المؤسسة فى الرباط. . ولهذا السبب، عندما أعلن السادات فى مجلس الشعب أنه مستعد للذهاب إلى القدس. . أرسل إليه بيجين فوراً دعوة رسمية. . أما رد الفعل الإسرائيلى بالنسبة إلى الرحلة فكان قبولها كخدعة شفهية دون أن يرتدوا قطعيًا عن مواقفهم الأصلية أو المبادئ التى يرتكز عليها الموقف الرئيسى الإسرائيلى.

وانعكس هذا بوضوح على الحقيقة الواقعة فى تسليم بيجين للسادات عند وصوله إلى القدس مسودة معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل، مطابقة للمعاهدة التى ناولنى إياها الأمريكان فى سبتمبر سنة ١٩٧٧، وكنت قد رفضتها.

ومع هذا فالرحلة كانت صدمة للمصريين وللعالم العربى والفلسطينيين؛ لا لأنها كانت مفاجأة فقط، ولكن لعواقبها الخطيرة على العالم العربى، وفوق أى اعتبار بالنسبة إلى الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط. . لاشك أنها حطمت دور مصر القاطع فى مساعدة الفلسطينيين ليستعيدوا أرضهم ودولتهم. . وقدم السادات أيضا علاج الصدمة للرئيس كارتر وزملائه الذين أخذوا على غرة، فلم تعرف واشنطن كيف تجيب عن المبادرة. وكتب مراقب يقول: «فى واشنطن، وفى وزارة الخارجية، كانوا يتوقعون على الأكثر استئناف مؤتمر چنيف. لقد قابلوا بيان السادات بسكون بسبب ما أصابهم من الارتباك، وبعد عدة أيام فقط سجلت حكومة الولايات المتحدة استحسانها المتأخر والمتحفظ».

وقدم الإعلام الأمريكى تفسيراً آخر لنظرية «الصدمة الكهربية»؛ فالرئيس السادات ـ كما ناقش البعض ـ ذهب إلى القدس لأنه سيد قرارات غير عادية ومعجزة، معتمداً على المفاجأة للحصول على ما يريده. ومع كلٍّ، ففى الحقيقة أن فكرة «الصدمة الكهربية» تعنى ببساطة أن السادات رجل مندفع يتصرف دون اعتبار جدى لعواقب تصرفاته، ولكن هذه ليست طريقة التصرف فى السياسة الخارجية.

كذلك يجب علىَّ أن أشير بالمناسبة إلى تفسير آخر عن رحلة السادات بأنه تصرف كإنسان محب للخير، مُصرّ على منع الشقاء والبؤس.. لم يكن السادات من هذا النوع من الناس؛ فهناك حادثة مهمة وقعت قبل رحلة القدس مباشرة تميط اللثام عن هذه الناحية: كانت «سناء حسن» زوجة سفير مصر فى كندا «تحسين بشير» تدرس لتعد نفسها لشهادة الدكتوراه فى الولايات المتحدة، وتُحَضِّرُ رسالة عن مسألة الشرق الأوسط، وخلال بحثها زارت إسرائيل عدة مرات مع أستاذها لتجمع معلومات وتستجوب بعضًا من السياسيين الإسرائيليين.. وعندما سمع السادات بالقصة، خَيَّرَ السفير «بشير» بين طلاق زوجته أو ترْك خدمة الخارجية المصرية.. واختار السفير الطلاق.. غير أن السادات لم يَرْضَ بهذا فحسب، بل أمر بسحب الجنسية المصرية من السيدة، وحرمانها من جواز سفرها.. وبعد مرور شهرين زار السادات نفسه إسرائيل!

على الرغم من جميع تحفظاتى على الرحلة، كان يمكن أن أقبلها لو أن السادات ناقش أمر الرحلة معى ومع بقية الزملاء فى المؤسسات السياسية فى الدولة ذات الخبرة فى هذا الشأن، بحيث يوضح لنا السادات حجته فى الذهاب إلى إسرائيل، غير تلك الحجة التى أعلنها عن رغبته فى كسر الحاجز النفسى.

لم يتبع السادات هذه الإجراءات وإنما تحدث إلىَّ فقط، ليس عن أى نظرية وإنما عن فكرة فجائية تمسك بها بعناد، وجميع هذه النظريات بكل بساطة كانت مخترعة من المعلقين الأمريكيين خلال زيارتهم أو بعدها، خاصة من «والتر كرونكيت» و«بربارة والترز»، فقد حاولوا إعطاء الزيارة بعض الأسس الفلسفية حتى يؤثروا فى الرأى العام بشكل إيجابى.

وبعد زيارة السادات للقدس، بدأ الإعلام بتغذية من إسرائيل والدعاية الصهيونية فى اختراع القصص والنوادر لبناء مكانة السادات وهيبته.

وقد برع الإسرائيليون بالذات فى تناول صورة السادات برعاية خاصة بالنسبة إلى

السلام مع إسرائيل؛ حتى لا يشعر بارتكابه خطأ خطيرًا قد يؤدى إلى تنازله . . فالسادات أساسا رجل بسيط، فخور بأنه فلاح عادى، فانخدع بسهولة بالحملة الإسرائيلية .

وهناك تفسير آخر لقرار السادات المفاجئ يناقش اندفاعه ليأسه مما تعانيه مصر من مأزق . . فقد عَلِمَ أن البلاد فى حالة يرثى لها من الضيق المالى وأنها معزولة سياسيًا عن العالم العربى، فكان على السادات أن يفعل شيئًا ليرفع من مركزه، وفى الحقيقة أنه لا فائدة لهذه النظريات أكثر من تلك التى ناقشناها؛ فلم يكن هناك أى ضغط على مصر، خارجيًا أو داخليا، يبرر رحلة السادات؛ فعلى الرغم من حدة مشاكل مصر الاقتصادية، فإنه لا يمكن حلها بخطوات تمثيلية جوفاء. وبالنسبة إلى الوضع المالى لم تكن هناك مشكلة . . فقناة السويس وعائد البترول كانا ينموان بسرعة . . وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج - وخصوصًا فى البلاد العربية - كانت تتدفق بكميات غير مسبوقة، وفى سنة ١٩٧٧ اتفقت الدول العربية المصدرة للبترول على أن تكوّن مجموعة شركات تساعد اقتصاد مصر على الارتفاع، فضلا عن أن سياسة السادات الجديدة فى تجهيز جيشه بأحدث وأدق الأسلحة المتطورة الغربية نالت كل الدعم من دول الخليج العربية، وخاصة من السعودية . . فدفعوا نقدًا وفورًا ثمن هذه الأسلحة سواء أكانت أمريكية أم فرنسية . . كذلك المساعدات الاقتصادية الأمريكية كانت قد وصلت إلى مستوى عال قبل الرحلة، ودفعت زيارة الرئيس لواشنطن سنة ١٩٧٦ إلى زيادة المعونة المالية وغيرها، إذ قفزت المساعدات المالية إلى ٦ , ٩٨٦ مليون دولار، على حين كانت فى السنة السابقة ٩ , ٣٧١ مليون دولار، ومن ثم نمت المساعدات الأمريكية ببطء، ولاشك أنه لم يحدث أى زيادة مفاجئة بعد زيارة السادات للقدس أو بعد توقيع معاهدة السلام، ولم يكن هناك أى ضغط داخلى على السادات من الناحية السياسية . . لقد كان ثابت التحكم فى الأمور، كما أن المعارضة كانت مهملة، ولم تحظ من قبل العلاقة مع البلاد العربية بوضع أفضل مما كانت عليه . . كان اجتماع وزراء الخارجية العرب فى تونس انتصارًا لمصر، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، حتى سيناء لم تكن مشكلة، فالمسودة الأمريكية لمعاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر استدعت الانسحاب الكامل للقوى المتمركزة فى سيناء إلى الحدود الدولية لمصر، والسادات عالم بذلك .

فالقرار بالذهاب إلى القدس لم يؤخذ لأن مصر كانت يائسة، ولم يؤخذ على أساس تقييم متين لوقع الحركة، كما لم يؤخذ لإعادة سيناء المفقودة ، فالجماعة الوحيدة المستفيدة

من المبادرة هى إسرائيل. والوصول إلى هذه النتيجة لم يكن بسبب النظر إلى الوراء . . كان الأمر واضحًا تمام الوضوح من أوله؛ ولهذا السبب فقد رفضته.

ونتيجة لرحلة السادات، عُطلت فى أول الأمر المساومة الجماعية والمفاوضات متعددة الأطراف والمؤدية إلى مؤتمر چنيف، ثم وضعت على الرف نهائيًا. وانتهى تقريبًا السوفييت فى مسار السلام تاركين الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المشتركة . . وأصبحت إسرائيل ـ دون اشتراك جميع الدول العربية متحدة فى موقف واحد ـ حرة لمعالجة المسألة المصرية حسبما تراها . . ورفضت اعتبارها مشكلة سياسية لا تحل إلا بخلق دولة فلسطينية . . بل استمرت فى طريقها لتغيير أوضاع السكان، وكذلك التكوين الاقتصادى للضفة الغربية وغزة حتى يصبح ضمهما الوضع المنطقى التالى . . وفى نفس الوقت قامت بمذابح وحشية فى بيروت الغربية.

والإسرائيليون الآن ـ وقد ثارت شهيتهم ـ يبحثون عن آفاق جديدة خارج حدودهم. والنظرية الجديدة هى عن أهمية إسرائيل الاستراتيچية ودورها الأساسى كركيزة أو مسمار للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وهو وضع موضوع بتناسق تام بين واشنطن وتل أبيب شجعها على الانطلاق.

هذه التطورات الاستراتيچية الجديدة لم تكن لتحدث قطعيًا لو لم تكن مصر أكبر وأقوى الدول العربية معزولة انعزالا تامًا عن إخوتها العرب ومرغمة على قبول وجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة إلى المشكلة الفلسطينية . . ولهذا السبب انتهز بيجين الفرصة وعمل على دق إسفين فى المعسكر العربى بتوقيعه سلاما منفردًا مع مصر.

وعندما قرر السادات الذهاب إلى القدس، كان كل ما طلبه هو تيسير الأمر لبيجين حتى يصل إلى هدفه! والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل قام السادات باتفاق متواطئًا مع إسرائيل؟! . . إذا كان الأمر كذلك، فهذا يعنى وجود اتصالات سرية إضافية مع بيجين بعد اجتماع تهامى وديان، وقبل إعلان قراره بالذهاب إلى القدس، وأنه خلال هذه الاجتماعات عرض عليه الإسرائيليون شيئًا ما أقنعه بإمضاء معاهدة صلح منفرد، غير أنى لا أعتقد بصحة هذا التفسير . . لقد أمعنت فى هذا التفسير إمعانا عميقًا ولم أجد أى دليل على وجود هذه الاتصالات، والنتيجة أننى أعتقد أن السادات سمح لنفسه بتودد الإسرائيليين واحتيالهم حتى وصل مضطرًا إلى مركز كان عليه فيه إما الاعتراف بخطئه، وإما توقيع معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل بشروطها.

لقد أحسن الإسرائيليون الاختيار عندما ركزوا على السادات، فقد كان رئيسًا لأهم دولة عربية. . ودرس الإسرائيليون شخصية السادات دراسة متقنة، وفهموا طموحه العظيم إلى أن يؤدى دورًا أساسيًا على المسرح الدولى. . ولابد أنهم عرفوا ضعفه بالنسبة إلى التحركات الكبيرة، وإلى الخطوات التى لم يسبق لها مثيل، وإلى الإشارات التمثيلية بغض النظر عن المخاطرة. لقد بدأ الإسرائيليون التودد إليه عندما اتصلوا به فى سبتمبر عام ١٩٧٧ عن طريق الملك الحسن، ولم يخبروا كارتر لخوفهم من أذهان رصينة وعقول مفكرة قد تُبقى السادات على الطريق المؤدى إلى چنيف. . واستجاب السادات لإغرائهم فقد تخيل احتمال الوصول إلى شيء ما عن طريق أساس شخصى. . وهو أيضا حفظها سرا وأخفاها عن كارتر خوفا من اعتراض الرئيس الأمريكى على هذا التحرك. وذهب السادات إلى مدى أبعد. ولرغبته فى أن يصبح بطلا عالميًا، توهم الفكرة ذات الحظ العاثر، ليصبح البطل صانع السلام، ويذهب إلى القدس.

وقد عرف السادات أن الإسرائيليين سيحاولون الانتفاع به، ولكنه تصور أنه بارع براعة تكفى لمعالجة الموقف كله لمصلحته الخاصة. . لقد تصور أنه يستطيع التصرف باتباع مقياسين، أحدهما عند التحدث علنا، والآخر عند التعامل بحصانة مع الإسرائيليين. . ولهذا السبب، فإن خطاب السادات فى الكنيست وجميع بياناته العلنية لم تبتعد عن الموقف العربى الجماعى. لقد أراد أن يثبت للرأى العام وللمصريين فى بلادهم أنه أفضل محام للقضية العربية، وأنه لم يبتعد قَطّ عما اتفقت عليه مصر مع إخوتها العرب من الدول العربية. . غير أنه استمر سرًا فى تنازلات أكبر لإسرائيل، وهو ما اعترف به مؤخرًا فقط.

هذه هى القصة الحقيقية عن: لماذا وكيف وجد السادات نفسه فى النهاية سببًا فى أن تتمكن إسرائيل من تنفيذ سياساتها. وهذه هى القصة كاملة لاستقالتى. فالأمر كان بالنسبة إلىّ متعلقا بالمبادئ والضمير.

## الفصل الخامس عشر

# سلام مملوء بالمخاطر

لا أشعر بأى ارتياح عند سرد ما حدث بعد رحلة السادات إلى القدس، لأنه بينما أظهرت الأحداث أننى كنت مصيبا فى تقديرى فيما ستكون عليه نتائج مثل هذه الخطوة غير الرشيدة، فإن العواقب بالنسبة إلى مصر والعالم العربى كله كانت سلبية إلى درجة جعلتنى أشعر بحزن عميق وإحساس بالأسف.

والأحداث معروفة جيداً؛ فرحلة السادات إلى القدس والكلمة التى ألقاها فى الكنيست لم تتمخض عنها أية معجزات، بل على العكس فإن هاتين الخطوتين لم تسفرا عن أية تنازلات من جانب إسرائيل، وقوبلت الزيارة بتفاؤل حذر للغاية من جانب الولايات المتحدة، وبسخط هائل فى الدول العربية.

وقام السادات بمحاولة واهنة لإقناع العالم بأنه ما زال يعمل من أجل عقد مؤتمر چنيڤ، وذلك بالدعوة إلى اجتماع تحضيرى لكل الأطراف يعقد فى فندق مينا هاوس فى القاهرة فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٧. . وفى الوقت نفسه بدأ السادات أيضا يتحدث عن عقد مؤتمر قمة عربى كان يعتزم أن يشرح فيه لرؤساء الدول العربية الأخرى نتائج رحلته ويتشاور معهم حول الاستراتيچية التى ينبغى اتباعها فى المستقبل. وكما كان متوقعا، لم يحضر مؤتمر مينا هاوس سوى وفود من إسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة كمراقب ومصر بطبيعة الأمر، على حين أن الدعوة إلى القمة العربية لم تصدر رسميا قَطّ لأنه حتى السادات نفسه أدرك أنها ستكون خطوة لا طائل منها بالمرة. . ومنذ ذلك الوقت فصاعدا سار السادات بمفرده، وقد أصبح معزولا بالكامل عن العالم العربى، ويتعامل بشكل مباشر مع إسرائيل والولايات المتحدة. وبعد عدة أشهر من الاتصالات المتقطعة إلى حد ما، أدى اجتماع بين السادات وبيجين وكارتر فى كامب ديفيد فى الفترة

من ٥ إلى ١٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٨ إلى اتفاق بين إسرائيل ومصر على الإطار الخاص بسلام منفصل بينهما، ووقّعت الدولتان معاهدة سلام فى ٢٦ آذار (مارس) عام ١٩٧٩ . . ولم تكن دون شك معاهدة السلام العادل والشامل الذى يمكن أن يؤدى مؤتمر جنيف إلى إحلاله فى الشرق الأوسط، وإنما كانت معاهدة السلام التى وقّعتها الدولتان تطابق تقريبا مشروع المعاهدة الذى قدمه الإسرائيليون إلى الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٧٧، ولم يكن لدى السادات شيء يبرر أيّا من مبادراته.

وكيف حدث هذا الموقف؟! . . هذا هو السؤال الذى أزمع مناقشته هنا. . هل ذهب السادات إلى القدس بنية واضحة لصنع سلام منفصل مع إسرائيل، ولقبول أى شروط يرى الإسرائيليون أنه من المناسب فرضها ما دام سيسترد سيناء؟ لم يكن هذا بالتأكيد ما قاله السادات للإسرائيليين وللعالم عندما تحدث فى الكنيست. . فقد كانت الكلمة التى ألقاها هناك واضحة، ولم تخرج على أية حال عن الموقف الموحد للدول العربية والذى ساعدت مصر فى تشكيله خلال الأعوام السابقة. . وأعلن السادات فى الكنيست أن السلام يستلزم الشروط التالية:

**أولا**: إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧.

**وثانيها**: إنجاز الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير، بما فى ذلك الحق فى إقامة دولته.

**وثالثها**: حق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة مضمونة بإجراءات متفق عليها من شأنها كفالة أمن الحدود الدولية، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

**رابعها**: أن كل دول المنطقة يجب أن تتعهد بأن تدير علاقاتها بعضها مع بعض وفق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وبخاصة ألا تلجأ إلى استخدام القوة، وأن تحل أى خلافات فيما بينها من خلال الطرق السلمية.

**خامسها**: إنهاء حالة الحرب الدائمة فى المنطقة.

وفضلا عن ذلك، شدد السادات على أن السلام وفق المبادئ المذكورة آنفا يجب إنجازه فى مؤتمر جنيف.

وهكذا فإن رحلته لم تكن بديلا للمؤتمر، وإنما كانت جزءا من العملية المؤدية إليه، وخطوة من المعتبَر أنها اتخذت للتغلب على المناقشات التى لا تنتهى عن الإجراءات التى أعلن السادات أنها أدت إلى «تبديد» أشهر كاملة.

وأضاف السادات أيضا كلمة تحذير إلى الإسرائيليين ـ وطمأنة للدول العربية ـ فقال: «لم ولن أنتهج سياسة ذات وجهين.. لم أتحدث قَطّ إلى أحد إلا من خلال لغة واحدة وسياسة واحدة ووجه واحد».. وبعبارة أخرى: إن ما يقصده السادات أنه يجب على الإسرائيليين ألا يتوهموا أن كلمة السادات فى الكنيست يقصد بها فحسب الاستهلاك الداخلى فى الدول العربية، وأنه سيكون أكثر لينا حالما يجلس للتفاوض معهم خلف أبواب مغلقة.

ومن الطريف أن أحدا لم يشأ أن يصدق السادات.. فالدول العربية فسرت مبادرته على أنها خيانة للقضية العربية على الرغم من تأكيداته بما يخالف ذلك، ورفضت رفضا قاطعا منذ ذلك الوقت فصاعدا أن تكون لها أية صلة بالسادات ومبادرته.

وبالمثل خلص الاتحاد السوفييتى إلى أن السادات دخل الآن كلية فى المعسكر الأمريكى بعيداً عن متناولهم، وهكذا انسحبت موسكو من عملية السلام.

وكما كان منتظراً، فإن إسرائيل والولايات المتحدة رفضتا تصديق كلمات السادات المتطرفة حرفيا، لأنهما لو فعلتا ذلك لكانتا فقدتا الأمل فى انتزاع تنازلات منه بما يكفى لجعل السلام وفق شروطهما أمراً ممكنا.

هل كان السادات يتوقع مثل رد الفعل المعاكس هذا؟ هل كان يتوقع مثل هذا التحفظ الكبير حتى من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه مبادرته؟ هل كان يعتقد أن العالم العربى سيهلل له كبطل، وأن الإسرائيليين وقد اطمأنوا إلى جراءة مبادرته سوف يحزمون أمتعتهم ويجلون عن الأراضى المحتلة ويعترفون بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم؟ لا أعتقد أنه كان لدى السادات مفهوم واضح فى ذهنه، ولا حتى مفهوم خاطئ، عن كيفية تكشُّف الأحداث نتيجة رحلته.

وتؤكد الخطوات التى اتخذها السادات والتصريحات التى أدلى بها فى الأسابيع التى أعقبت الرحلة إلى القدس أنه لم تكن لديه خطة.. ومن خلال هذا التشويش برزت مجموعة من التحريفات حاول بها السادات إخفاء أخطائه وورطته المتفاقمة.

وكما قلت، فإن أول خطوة اتخذها عند عودته من القدس كانت الدعوة إلى اجتماع تمهيدى لكل أطراف مؤتمر چنيڤ فى مينا هاوس. . وأوضح أنه اتخذ هذه الخطوة لأنه ـ فى رأيه ـ أن القاهرة هى خير مكان للترتيبات التحضيرية لمؤتمر چنيڤ. . ولكن رفض الدول العربية قبول دعوته جعل السادات فى ارتباك تام. . ولدينا سجل طيب عن تفكير السادات فى هذه الفترة لأن رحلته إلى القدس جعلت منه وبسرعة مدهشة شخصا ذائع الصيت، وتنافست الصحف ومحطات التليفزيون الأجنبية ـ وبخاصة الأمريكية منها ـ على إجراء مقابلات معه.

وعلى سبيل المثال، فى مقابلة أجراها معه وولتر كرونكايت من محطة تليفزيون «سى بى إس» فى ٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر). . كان كرونكايت حائرا بسبب التصريحات المتناقضة فيما يبدو التى أدلى بها السادات فى الأيام السابقة. . فمن ناحية أعلن أكثر من مرة أنه لن يعقد أبدا سلاما منفرداً مع إسرائيل، ومن ناحية أخرى ما فتئ يؤكد أنه حتى إذا قاطعت كل الدول العربية مؤتمر مينا هاوس، فإنه سيذهب إلى چنيڤ بمفرده إذا اقتضت الضرورة. . وكان كرونكايت حائراً بشأن الخطة التى تدور فى ذهن السادات. . هل سيذهب إلى چنيڤ ويتفاوض نيابة عن السوريين أو الفلسطينيين؟ من أين سيأتى تفويضه للقيام بذلك؟ ماذا لو رفض السوريون والفلسطينيون ما وافق عليه السادات؟ هل سيضطر السادات عندئذ إلى توقيع اتفاق منفرد؟ لم يكن لدى السادات إجابة معقولة على هذه الأسئلة المنطقية جدّاً، ولكنه تفاداها بتثبيت نفسه خلف فكرة غامضة عن «رسالة مقدسة» عليه إنجازها، فقال:

«إذا لم يوافق أحد، فسوف أمضى إلى چنيڤ أيضا من أجل التسوية الشاملة. . ومتى توصلنا إلى نتائج، فسوف أدعو إلى مؤتمر قمة عربية هنا وأطرح أمامهم ما تم الاتفاق عليه».

وتساءل كرونكايت: ولكن هل كان السادات حقّاً يعتقد أن السوريين أو الفلسطينيين سيقبلون أى معاهدة تتفاوض عليها مصر من أجلهم؟

فأجاب السادات: «على كل فرد أن يقرر ما يخصه. . وسوف أقوم بواجبى، وهو ما أسميه رسالة مقدسة، سوف أضطلع بها. . وهى إحلال السلام فى المنطقة هنا؛ لأن هذه هى اللحظة المناسبة. وكما أخبرتك، فسوف أعرض هذا على مؤتمر قمة عربية هنا مع كل الملوك ورؤساء الدول. . وعلى كل فرد أن يتخذ قراره أمام هذه القمة».

وتساءل كرونكايت: «أيعنى هذا أنه لو رفض رؤساء الدول العربية الأخرى الاتفاق، فإن السادات قد يوقع بحكم الواقع سلاما منفردا؟». ورد السادات بقوله: «ليس ذلك صحيحًا، والحقيقة أننى لا أعبر أبدًا جسرًا قبل أن أصل إليه». ولا عجب أن كرونكايت ـ وهو صحفى ذو خبرة فى إجراء مقابلات مع الساسة المراوغين ـ قد اعترف للسادات بقوله: «إنك تركتنى فى حالة تشوش».

وفى مقابلة مع شبكة تليفزيون «آى بى سى» يوم ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٧، طرح السادات الحجة نفسها وهى أنه لن يتفاوض على سلام منفرد مع إسرائيل، ولكنه سيواصل التحدث إلى إسرائيل حتى لو رفضت كل الدول العربية دعواته للاشتراك. وفى إشارة إلى مؤتمر القاهرة، تساءل محاوره: «ماذا يحدث لو قال الأردن: لا، وقالت سوريا: لا، وقالت منظمة التحرير الفلسطينية: لا؟.. هل سيعقد مؤتمر فى القاهرة؟»، ورد السادات: «نعم»، فأراد المحاور أن يتأكد، فسأله: «مصر وإسرائيل فحسب؟!»، فأجاب السادات:

«نعم. وسوف أواصل الإعداد لتسوية شاملة.. فالمشكلة ليست مشكلة مصرية، إنها مشكلة عربية، والمشكلة بينى وبين إسرائيل ليست إلا جزءا منها.

ولذلك فقد أعلنت نياتى وأقول: إننى لن أسعى من أجل اتفاق ثنائى أو تسوية منفردة أو ما شابه ذلك. لا. على الإطلاق.

إننى أعمل من أجل تسوية شاملة، ولذا فسوف أقوم بذلك هنا فى القاهرة...

وسوف أذهب إلى چنيف أيضا، وأى نتائج أتوصل إليها فى چنيف سوف أعود بها هنا إلى مؤتمر القمة لكى يبت فيها».

ومرة أخرى فشل السادات فى أن يفسر كيف يمكنه التفاوض بمفرده باسم كل الدول العربية، وكيف يمكنه التوصل إلى تسوية شاملة فى الوقت الذى رفض فيه كل زملائه العرب مبادرته رفضا قاطعا.

ولا أدرى إلى متى ظل السادات يعتقد بأنه لن يوقع سلاما منفردًا، وأن أية تسوية لن تكون مقبولة ما لم تضمن حقوق الفلسطينيين؟!

وبحلول أوائل عام ١٩٧٨ بدأ السادات ينتهج سياسة «ذات وجهين»؛ فعلى حين ظل

يتحدث علانية مؤيدا الحقوق الفلسطينية ، فإنه كان قد بدأ سرًا فى إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تمامًا إلى الإسرائيليين .

ففى آذار (مارس) عام ١٩٧٨ ، دعا وزير الدفاع الإسرائيلى عيزرا وايزمان للاجتماع به فى الإسماعيلية . . والرسالة السرية التى كان يريد إبلاغ الإسرائيليين بها كانت فى الواقع رسالة غريبة . . فالسادات المدافع عن الحقوق الفلسطينية ، والرجل الذى كانت «رسالته المقدسة» هى العمل من أجل سلام شامل فى الشرق الأوسط ، نجد أن وايزمان فى مذكراته «المعركة من أجل السلام» قد أعاد نشر ما سمعه من السادات فقال :

**لقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية من قاموسي؛ فإنهم بسلوكهم قد استبعدوا أنفسهم من المفاوضات. ولكن لا يمكنني أن أقول هذا إلاَّ لك وليس لبيجين؛ لأن بيجين سيعلن في اليوم التالي أن السادات استبعد منظمة التحرير الفلسطينية. ويجب أن يكون باستطاعتي إبلاغ العرب بأن عرب الضفة الغربية وغزة سيكون باستطاعتهم تشكيل مستقبلهم وسوف يرحل الإسرائيليون، ولا أبالي بأن يوافق حسين أو لا؛ فيجب أن تكون الضفة الغربية وغزة منزوعتي السلاح. وسوف نحاول إيجاد صيغة مناسبة لذلك، وبعد أن يكون كل حل أو اتفاق توصلنا إليه مضمونا من الولايات المتحدة.**

وكان باقى المحادثة يبعث على الدهشة بنفس القدر ؛ إذ سأله «وايزمان» :

«من وجهة نظرك ، من سيتولى ياهودا والسامرة وغزة؟ من سيحكم هناك؟» .

فأجاب السادات : «إذا اشترك الأردن فى المفاوضات . الأردن وممثلو السكان المحليين وأنتم» .

واستطرد وايزمان : «من هذا أفهم أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية» .

فأجاب السادات : «تماما . . ولكننى إذا قلت هذا لبيجين فإنه سيعلنه فى اليوم التالى . . ولكن يمكننى أن أقول لك : **لا دولة، وعدد صغير من النقاط العسكرية القوية لإسرائيل**» .

ولم يستطع عيزرا وايزمان أن يصدق أذنيه ، وعقَّب فى مذكراته المعنونة «المعركة من أجل السلام» قائلا :

«وقد جعلنى تلخيص حديثى مع السادات فى حالة نفسية أفضل ؛ فالرئيس المصرى شأنه شأننا ليس مهتما بدولة فلسطينية ، وكان على استعداد لترك مستوطنات الضفة

الغربية فى مكانها، وسوف يحل محل حسين إذا رفض الملك الاشتراك فى المفاوضات. وقد أسعدنى أن أهارون باراك استمع إلى محادثاتنا؛ إذ دون شهادته ما كان أحد فى إسرائيل ليصدقنى»(*).

ولأول مرة كان السادات يعنى بالضبط ما قاله، ويثبت هذا حقيقة أن معاهدة السلام النهائى بين إسرائيل ومصر أظهرت أن السادات قد استبعد منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى من قاموسه.

وهناك سؤال يستحق بعض التحليل، هو: لماذا تغير موقف السادات كثيراً بين تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٧ واجتماع كامب ديفيد فى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٨؟!

والتفسير يقوم على عاملين، هما: شخصية السادات، وعزلته فى العالم العربى.

فكما ذكرت من قبل، ذهب السادات إلى القدس للقيام «بعمل دعائى مثير» بدافع الرغبة فى الشهرة وتعظيم الذات.. فهو لم يفكر فيما سيحدث بعد ذلك. والغريب أنه أصيب بالدهشة والفزع عندما اكتشف أن الدول العربية تجاهلت مبادرته ونأت بنفسها عنه. ويبدو أنه اكتشف إذ ذاك فقط أنه ارتكب خطأ بالغا بذهابه إلى القدس؛ لأنه بدلا من أن يصبح بطلا أصبح مرفوضا من العالم العربى.

غير أن السادات لم يكن بالرجل الذى يمكن أن يعترف بأنه ارتكب خطأ فيعود إلى العالم العربى ذليلا معاقبا.. كان عليه أن ينقذ ماء وجهه بأى ثمن ويُظهر أنه كان قادراً على صنع السلام مع إسرائيل واستعادة سيناء.

صحيح أن الأمريكان زعموا أنهم كانوا وسطاء محايدين، غير أن الحقيقة كما اعترف كارتر بنفسه لى فى اجتماع المكتب البيضاوى فى سبتمبر عام ١٩٧٧ أنه لا يملك السلطة أو الإرادة السياسية لأن يواجه بجرأة إسرائيل، ولكن كان عليه أن يفعل ذلك إلى حد ما فى مؤتمر جنيف؛ لأن الاتفاق الأمريكى السوفييتى المشترك ألزم الولايات المتحدة علانية بموقف معين، ولأن الضغوط الدولية الأخرى كانت سترغم الأمريكان على أن يصيروا أقل تحيزا.. ولكن عندما دمر السادات مؤتمر جنيف، فإنه قتل فى نفس الوقت أية فرصة لأن يقف كارتر فى وجه إسرائيل.

وهكذا فإنه لما ترك الأمريكان يفعلون ما يشاءون، فإنهم لم يفعلوا شيئًا سوى

(*) المعركة من أجل السلام، ص ٢٩٩.

الضغط على السادات لتقديم المزيد من التنازلات . . وتناسوا كل تصريحاتهم السابقة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، ولم يبالوا بمستقبل الضفة الغربية وغزة .

وفى الحقيقة فإن الأمريكان أصبحوا أكثر استعداداً لقبول وجهة النظر الإسرائيلية بشأن الضفة الغربية وغزة أكثر مما كان يتوقع الإسرائيليون . وديان ـ على سبيل المثال ـ اعترف فى مذكراته أنه طوال المفاوضات كان الإسرائيليون يخشون أن يطالب الوفد الأمريكى بتنفيذ البند الذى يشير إلى عدم جواز الاستيلاء على أرض أجنبية بالقوة كما نص القرار رقم ٢٤٢ ، واعترف ديان بأنه لو فعلت الولايات المتحدة ذلك لكان الموقف الإسرائيلى قد أصبح ضعيفًا للغاية . قال ديان : «كنا نخشى أن يقال لنا : إن إسرائيل ملزمة بالجلاء عن الضفة الغربية وغزة بأسرهما ، وأن للفلسطينيين الحق فى إقامة دولتهم المستقلة» . . ولكن الولايات المتحدة لم تبذل أى ضغط على إسرائيل فيما يتعلق بهذه المسائل الحيوية ؛ فلم تشر الولايات المتحدة على الإطلاق إلى هذه الفقرة الواضحة من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وعلى الرغم من عزلة السادات ، فإنه لم يكن يستطيع أن يعترف لشعبه بأنه كان قد تحرك نحو سلام منفرد مع إسرائيل . . كذلك فإن السادات لم يستطع الاعتراف بأنه هو الذى تخلى عن القضية العربية ، وهكذا عمد إلى استخدام آلة الدعاية المصرية القوية فى إقناع مواطنيه بأنه يسير فى أفضل طريق ، وأن الدول العربية الأخرى هى المخطئة . . وتركزت دعايته على نقطتين رئيسيتين ، هما : مزايا السلام ، وخيانة الدول العربية الأخرى التى كانت تتحدث بلغة متطرفة للغاية ومعادية لإسرائيل ، ولكنها فى الواقع لم تكن قادرة على فعل شىء ، وتركت مصر تضطلع بكل المعارك وتقدم كل التضحيات بمفردها .

وكان السادات يعلن دائما أن السلام هو المفتاح إلى مستقبل أفضل لمصر . . وأن السلام سيكون أكثر من مجرد نهاية الحرب والمعاناة وموت ألوف من أبناء مصر ما زالوا فى ريعان شبابهم . . سيكون السلام أيضا بداية حقبة من النهوض الاقتصادى لمصر ؛ لأن البلاد ستكون قادرة على تكريس كل مواردها لتنمية اقتصادها .

وكان السادات يقول لشعبه : إنه على مدى ثلاثين عاما ضحت مصر بأبنائها ومواردها الاقتصادية لمساعدة الفلسطينيين ولخدمة القضية العربية ولكنها لم تجن شيئا ، وبالذات الاحترام المتبادل والامتنان من العرب . وهاجمت الدعاية بشدة الدول المنتجة للنفط فى

الخليج لتقول : إن هذه الدول أصبحت ذات ثراء فاحش بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ . . وأن مصر خاضت الحرب بخسائر وتضحيات هائلة ، على حين لم تفعل الدول العربية المنتجة للنفط شيئًا واغتنت من جراء الحرب ، ومع ذلك كانت ترفض مساعدة مصر فى حل مشكلاتها الاقتصادية .

وبالضرب على وتر مزايا السلام وجسامة التضحيات التى بذلتها مصر من أجل العالم العربى وأنانية الدول المنتجة للنفط ، استطاع السادات أن يؤثر على تفكير المصريين لبضع سنوات . . ويسر من هذا الأمر أن الرئيس كان حريصا للغاية على أن يخفى عن شعب مصر حقيقة السلام الذى يدور بذهنه .

كان جهاز السادات الدعائى قويا ومؤثرا ، والمصريون بالسليقة لَيِّنو العريكة ولديهم الاستعداد لاتباع قادتهم . . ومع ذلك فإنه رويدا رويدا بدأت الحقيقة تتكشف للشعب من خلال محطات الإذاعة الأجنبية . . وبدأت تثور الأسئلة على نحو متزايد . . ونما شعور بأن مصر يجب أن تصلح جسورها مع الدول العربية . . وتعيد تقييم علاقاتها مع إسرائيل .

وبدأ التوتر ينمو فى مصر ، ووجد التعبير عنه صوراً مختلفة ، أهمها نمو جماعات دينية معارضة لسياسة السادات . . واتخذ حزبا المعارضة الصغيران موقفا قويا ضد تقارب السادات من إسرائيل والتنازلات المهمة التى قدمها تحت ستار «التطبيع» .

واتخذ السادات إجراءات قمعية ضد هذه الأصوات الخارجة ، ولكنها استمرت تنمو وتنتقد السادات شخصيا .

ولم يكف جهاز الدعاية عن العمل ، غير أن الناس توقفت عن الاستماع .

ولهذا لم يكن الأمر باعثا على الدهشة أن تتم تصفية السادات فى النهاية على يد مجموعة طائفية . وبينما كان معظم المصريين على غير استعداد للذهاب إلى هذا الحد ، فإن غالبيتهم كانت تشارك القتلة تحررهم من وهم السادات ، وليس هناك دليل أفضل من اللامبالاة الشديدة التى استقبل بها الشعب حادث مصرع السادات . . بل إنها كانت أكثر من لامبالاة . إنها كانت فى الواقع محاولة متعمدة لتناسى أن السادات كان موجودا من قبل ، وإن كان قد حكم البلاد على مدى أحد عشر عاما وأنجز دون شك بعض الأشياء الإيجابية .

ماذا حقق السادات فى نهاية المطاف؟ ما هو السلام الذى زعم أنه أتى به لبلاده؟ فى

الواقع كان كلٌّ من معاهدة السلام والحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة خدعة . . وحتى الآن لم تكن «محادثات الحكم الذاتى» قد أحرزت شيئًا . . وليس هذا باعثا على الدهشة ؛ لأن الحكم الذاتى كان مجرد تنازل وهمى قدمه الإسرائيليون لتخفيف أثر رفضهم القاطع لإقامة دولة فلسطينية . . وفى الواقع فإن إطار الحكم الذاتى الذى قبله السادات فى كامب ديفيد كان مطابقا تقريبا للخطة التى كان قد عرضها بيجين على كارتر فى واشنطن، ثم على السادات فى الإسماعيلية فى كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٧ . . وعليه فقد كانت غلافا رقيقا تخفى وراءه إسرائيل هدفها النهائى وهو ضم الضفة الغربية وغزة .

وكما أن السادات لم يحصل على شىء من أجل الفلسطينيين مقابل الاعتراف بإسرائيل وصنع السلام معها، فإنه لم يحصل على شىء من أجل مصر . وعلى الرغم مما قد يبدو من أن السادات قد استعاد كل الأراضى التى ضاعت فى حرب ١٩٦٧ وأزال عن بلاده التهديد الدائم بتجدد الحرب . . فواقع الأمر أن أيًا من هذين الأمرين ليس صحيحًا ؛ فالسادات لم يستعد سيادة مصر كاملة على سيناء ؛ لأن بنود معاهدة السلام وُضعت بشكل يمنع مصر من ممارسة سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة . . ولا جدال فى أنه منذ نيسان (أبريل) سنة ١٩٨٢ أصبحت المنطقة داخل حدود مصر الدولية، ولكن ظلت هناك قيود مهمة على كيفية استطاعة مصر الاستفادة من ذلك الإقليم . وبدلاً من إعادة سيناء إلى مصر ودون قيود، فإن السادات وقَّع وثيقة وضعت شروطا قاسية على مدى تحرك الجيش المصرى وقواته فى سيناء .

هذا، وبالنسبة إلى منافع السلام، فإن السادات فشل فى تحقيق حل دائم . . فالمعاهدة ليست إلا صفقة منفردة بين مصر وإسرائيل، ولكنها أيضا غير متوازنة، فهى تعطى كل المزايا إلى إسرائيل على حين تدفع مصر الثمن كله . . ونتيجة لذلك فإن السلام لا يمكن أن يدوم ما لم يحدث على المعاهدة تعديلات جذرية . ويجب أن يكون واضحا أننى لا أقول إن نشوب حرب جديدة بين إسرائيل ومصر هو أمر حتمى، ولكنى أشير إلى أن مهمة التوصل إلى حل دائم يزيل إلى الأبد خطر الحرب فى الشرق الأوسط ما زالت بعيدة جدّاً . . والاتفاق الذى تفاوض عليه السادات يضر بالأمن القومى لمصر، والسلام الناشئ عن هذا الاتفاق هش ولا يمكن أن يدوم .

ولم تكن المعاهدة التى وضعها السادات والإسرائيليون فى آذار (مارس) سنة ١٩٧٩ سوى نسخة غير معدلة تقريبا من المشروع الذى عرضه بيجين على كارتر . . والتعديلات اللاحقة على هذا النص التى تناولت الشكل لا الجوهر .

ومن ذلك أنه على الرغم من أن عدد مواد المعاهدة كلها تم خفضه خفضا كبيرا من اثنتين وأربعين مادة إلى تسع مواد، إلا أن النص الأساسى ألحقت به عدة ملاحق كبيرة حتى تظهر كل البنود التى يحتويها المشروع الإسرائيلى الأصلى فى معاهدة السلام النهائية بشكل أو بآخر . . وفى الحقيقة فإن المعاهدة الموقعة فى آذار (مارس) سنة ١٩٧٩ تميل لصالح الإسرائيليين أكثر من مشروعهم الأصلى؛ لأن السادات فى كامب ديفيد وافق على تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بعملية التطبيع . وفى آذار (مارس) قَبِلَ السادات دون أى اعتراض التزامات سياسية وعسكرية مهمة من جانب الولايات المتحدة إلى إسرائيل .

ويمكن إيجاز العيوب الرئيسية للمعاهدة المعقودة بين مصر وإسرائيل، والتنازلات التى قدمها السادات دون مبرر، فيما يلى :

١ ـ أن حالة الحرب بين إسرائيل ومصر قد أنهيت، وتم إحلال السلام بمجرد تبادل التصديقات على المعاهدة، وذلك على الرغم من أن إسرائيل سوف تستمر فى احتلال الجزء الأكبر من سيناء لفترة تصل إلى ثلاث سنوات (المادة ١) . وكما أشرت من قبل، فإن المنطق الطبيعى للأشياء كان ينبغى أن يكون أولا الانسحاب الكامل، يعقبه إنهاء حالة الحرب كما نص عليه مشروع المعاهدتين المصرية والأمريكية .

٢ ـ أن عملية تطبيع العلاقات بين البلدين بدأت بعد مضى ستة شهور على سريان المعاهدة (المادة ٣) . . ومرة أخرى كان هذا معناه أن السادات كان يتصور أنه يمكن أن توجد علاقات طبيعية بين مصر وبلد ما زال يحتل جزءًا من أراضى مصر .

٣ ـ أن كل النصوص تتعلق بخلق مناطق منزوعة السلاح وتخفيض عدد القوات فى المنطقة الواقعة بين البلدين اقتصر تنفيذها على أرض مصر فحسب تقريبًا . . وهكذا تم تقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق . . ولم يسمح لمصر بوضع أى قوة عسكرية كانت فى المناطق الشرقية التى تمتد على طول الحدود، وسُمح لها بوجود ما يصل إلى ٤٠٠٠ رجل فقط وكميات وأنواع محدودة للغاية من الأسلحة فى المنطقة الوسطى . بل إن وجود الجيش المصرى كان محدودًا فى أقرب منطقة إلى قناة السويس .

وهكذا لم يكن هناك مكان فى سيناء يمكن لمصر أن تمارس فيه سيادتها الكاملة بحرية . ولإعطاء مظهر خادع، فُرضت أيضًا بعض قيود على مرابطة قوات إسرائيلية على الجانب الإسرائيلى من الحدود . . ولكن المنطقة التى تنطبق عليها هذه القيود لم تزد فى عرضها عن بضعة كيلومترات مقارنةً بالعمق الكلى لسيناء .

وفى هذا الشريط التافه كان من حق إسرائيل وضع قوات قدر عدد القوات التى يمكن لمصر وضعها فى كل المنطقة الوسطى بسيناء (المادة ٤ والملحق ١). وليس هناك من شك فى أن المعاهدة تضر بسيادة مصر على سيناء؛ ولذا فإن المنطقة فقدت قيمتها الاستراتيچية الحيوية بالنسبة إلى مصر. ونقل خط دفاعنا الأول فى الواقع من حدودنا الدولية إلى قناة السويس.

٤ ـ نصت معاهدة السلام على أن قوات متعددة الأطراف ستقوم بدوريات فى المنطقة منزوعة السلاح على الجانب المصرى من الحدود، وفى المنطقة التى لا يمكن لمصر أن تحتفظ فيها بأى قوات، وفى الوقت الذى لا ترابط فيه أى قوات على الأراضى الإسرائيلية.. والأهم من ذلك أنه ليس هناك مبرر لوجود هذه القوات على الأراضى المصرية. لقد كان مفهوما أن توجد قوات تابعة للأمم المتحدة بين إسرائيل ومصر بعد عامىْ ١٩٥٦ و ١٩٦٧ عندما كانت العلاقات بين الدولتين لا يحكمها سوى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ حيث لم يكن هناك سلام.. ولكن ليس هناك ما يبرر مرابطة قوات تابعة للأمم المتحدة بين بلدين أصبحا فى سلام بعضهما مع بعض وترابط بينهما علاقات دپلوماسية وبصدد تطبيع العلاقات بينهما فى جميع المجالات الأخرى.. ونشأت مشكلة أخيرة بالغة الخطورة من حقيقة أن القوة الخاصة كانت وستظل أمريكية فى أغلب عناصرها، والولايات المتحدة ليست دولة محايدة فى الشرق الأوسط، وإنما متورطة مع إسرائيل تورطا عميقًا.

وفى الواقع فإنه ليس هناك من سبيل أمام مصر إذا أرادت أن تطلب من القوات الأمريكية أن ترحل؛ لأن مصر تعتمد على الولايات المتحدة فى الحصول على المعونات العسكرية والاقتصادية.

ومع ذلك فإن وجود قوات أمريكية على أرض مصرية لا يفعل شيئًا لتعزيز مصالح مصر أو توفير أمن حقيقى لها.

٥ ـ كما تتضمن معاهدة السلام ـ وبخاصة الملحق ٣ ـ نصوصا عديدة على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وثيقة، وحرية الحركة وتطوير الاتصالات بين مصر وإسرائيل.. وتبدو هذه النصوص كما لو أنها بريئة إلى حد كبير، ولكن فى إطار الوضع فى الشرق الأوسط اليوم فإن لها آثاراً بعيدة المدى.. فعلاقات طبيعية وثيقة كهذه بين إسرائيل ومصر لن تؤدى إلا إلى أحكام عزلة مصر عن العالم العربى..

ويجب أن نضيف أن إسرائيل لم تكن مكتفية بما ورد فى النصوص المفصلة فى المعاهدة والتى تختص بالعلاقات فى كل المجالات . . وتحت ستار التطبيع ، فإنهم فى الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ هذا دفعوا مصر إلى توقيع أربعين اتفاقا آخر .

٦ ـ ويحدد الملحق ٣ والمادة (٥) أنه يجب على مصر وإسرائيل أن تتعاونا بشكل وثيق للمحافظة على السلام والأمن فى المنطقة . . وبادئ ذى بدء فإن مثل هذا التعاون موجه فيما يبدو ضد الدول العربية الأخرى . . كما أن أقل ما يقال عن إسرائيل ـ التى تحتل أراض عربية كثيرة ولا تُظهر استعداداً للتخلى عنها ـ إنها آخر مَن يمكن أن يساهم فى المحافظة على الأمن فى المنطقة .

وهناك جوانب أخرى فى هذا الملحق لها آثار أكثر إزعاجًا . . فقد اتفقت مصر وإسرائيل لا على إعادة فتح خطوط الطرق البرية والسكك الحديدية بينهما فحسب ـ وهو أمر يمكن توقعه من جانب بلدين فى سلام ـ وإنما أيضًا على إنشاء وصيانة طريق برى جديد يمر خلال سيناء ويربط بين الأردن وإسرائيل ومصر بالقرب من إيلات . . ووجود مثل هذا الطريق ليس له أى صلة بمشكلة السلام بين إسرائيل ومصر ، ومثل هذا النص ليس مكانه المناسب على الإطلاق فى معاهدة للسلام . . لقد احترت لدرجة أننى سألت مستشاراً قانونيًا فى الوفد المصرى كيف تم إدراج مثل هذا البند فى المعاهدة . . وكان الرد أنه أدرج لا بناء على طلب الإسرائيليين ، وإنما بناء على طلب الولايات المتحدة . . وفى الواقع فإنه عندما سأل هذا المستشار القانونى الإسرائيليين فإنهم أنكروا بشدة أن هذه فكرتهم . . ومن الواضح إذن أن السادات وافق مرة أخرى على أن يصنع معروفًا لأصدقائه الأمريكان دون تفكير فى العواقب ، ومع ذلك فإنه من الواضح تمامًا سبب اهتمام الولايات المتحدة بمثل هذا الطريق ؛ إذ يمكن استخدامه فى المستقبل من جانب القوات الأمريكية سريعة الانتشار .

٧ ـ وهناك تنازل آخر بالغ الأهمية حصلت عليه إسرائيل ، وهو الموافقة على أن تدرج المعاهدة البنود المختلفة للمادة ٦ ، والتى ينص أهمها على ما يلى :

«تتعهد الأطراف بالوفاء بحسن نية بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة ، بغض النظر عن تصرف أو سلبية أى طرف آخر ، وعلى نحو مستقل عن أى وثيقة أخرى خارج هذه المعاهدة» ، « وتتعهد الأطراف بألا تدخل فى أى التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة» ، «وتخضع للمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة فى حالة وجود تعارض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة الحالية التى سوف تكون ملزمة ويتم تنفيذها» .

وبتوقيع هذه المعاهدة أعْطىَ الإسرائيليون ما كانوا يتمنونه كاملا، وأعنى الأداة اللازمة لعزل مصر عن باقى العالم العَربى . . وإسرائيل تستطيع الآن أن تزعم أن كل الاتفاقات المعقودة بين مصر وأية دولة عربية تتعارض مع نصوص معاهدة السلام . . ومن ثم تعلن أنها مُلغاة . . ويعنى هذا ببساطة أن ميثاق الأمن العربى الذى وقعته مصر منذ أربعين عامًا أضحى غير ملزم الآن لمصر .

ومع ذلك فإن هذا الميثاق هو حجر الزاوية فى سياسة الدفاع العربى، حيث الجغرافية السياسية للمنطقة تجعل من الضرورى على الدول العربية أن تنسق بين سياستها للدفاع عن نفسها ضد أى غزوات فى المنطقة .

وبإرغام السادات على توقيع البنود التى تعد بمثابة إنكار للتضامن العربى، فإن الإسرائيليين حققوا أكثر من مجرد عزل مصر . . فمصر كما ذكرت من قبل هى الدولة الرئيسية فى الشرق الأوسط، وعليه فإن هذه البنود وجهت ضربة قاسية ضد العالم العربى بأسره .

ومن هذا يتبين أن مصر تحملت وطأة معاهدة السلام هذه كلها . . وليس هذا بالأمر الذى يبعث على الدهشة؛ لأن السادات كان يتفاوض من مركز ضعف لا قوة، بعد أن قدم التنازلات الحاسمة للإسرائيليين بذهابه إلى القدس . .

وقد تضمنت الرحلة إنهاء حالة الحرب والاعتراف بإسرائيل .

وقد أظهر التاريخ أن الإسرائيليين لا يقابلون التنازلات بالتنازلات من جانبهم، وإنما بالمزيد من المطالب . ويكفى أن نشير هنا إلى أنهم جادلوا بأن اقتراحهم الخاص بالحكم الذاتى للفلسطينيين كان تنازلا كبيراً قدموه لإظهار حسن نياتهم بعد رحلة السادات كما لو أن مثل هذه الأفكار عن الحقوق الفلسطينية يمكن اعتبارها تنازلا! . . وكانت النتيجة أنه عند الذهاب إلى كامب ديڤيد، كان السادات قد فقد اهتمامه بالفلسطينيين . وبطبيعة الأمر فلم يكن باستطاعته الاعتراف بذلك، ولهذا فإنه ظل حتى النهاية يتظاهر بأنه متشدد حيال الإسرائيليين ويناضل دون هوادة من أجل القضية العربية . .

وعلى سبيل المثال، فإنه عندما عقد كارتر وبيجين والسادات اجتماعهم الأول فى كامب ديڤيد، أصر السادات على أن يكون أول المتحدثين، وتلا كلمة مُعَدَّة طويلة متشددة سجل فيها الموقف المصرى المزعوم . . وقد أذاعت أجهزة الإعلام هذا الموقف فيما بعد .

ولو أن السادات تمسك بالموقف الذى اتخذه علانية لكانت نتيجة كامب ديڤيد مختلفة تمامًا . . ولكنه فى الحقيقة تجاهل تمامًا مبادئه وشروطه المعلنة بصوت عال خلال المفاوضات الفعلية ، وكانت النتيجة ما ترتب على ذلك من النتائج التى قمنا بتحليلها .

وكان الإسرائيليون يدركون جيدًا أن تشدد السادات لم يكن سوى غطاء ، وعقب ديان نفسه فى مذكراته على هذه النقطة فقال :

لقد سارع السادات إلى نشر «الموقف المصرى» فى الصحافة المصرية حتى تعلم كل الدول العربية بأنه لم يقدم أدنى تنازل لإسرائيل . . والتزم التزاما دقيقًا بالخط العربى بالغ التطرف . . فكيف إذن يمكنه مواجهة الاتهام الذى ثار فيما بعد بأنه لم يتمسك بكلماته؟ وهنا يذكر ديان فى مذكراته أيضًا أن السادات أخبره بأن تعليقه عن الفرق الكبير بين ما أعلنه السادات وبين ما تم فى حجرات المفاوضات فى كامب ديڤيد سيكون :

«إننى لم أتنازل عن شىء للإسرائيليين ولا حتى بوصة واحدة ، غير أننى استجبت لنداء الرئيس كارتر صديقنا وحليفنا ، وهو حليف يحتاج كلانا لمعونته ويتلقاها»(*) . لم يفاجأ الإسرائيليون بحيل السادات ، وكانوا يعلمون أنه فى النهاية لن يكون أمامه من خيار إلا الاستسلام لمطالبهم . . وفى الحقيقة فإن الإسرائيليين كانوا يفهمون السادات جيدًا ـ ودون شك ـ أفضل مما كان هو يفهمهم .

وفى الحقيقة فإن السادات ظل خاضعا لوهم أن الإسرائيليين سيقابلون التنازلات بتقديم تنازلات من جانبهم ، على حين أنهم فى الواقع ردوا على التنازلات بتقديم مطالب جديدة أكثر تطرفًا . . وكان الإسرائيليون من ناحية أخرى يعون أن السادات ليس رجلا عند كلمته وأنه متقلب ولا يعتمد عليه ، وابتكروا طريقة فعالة للتعامل معه . . وخلال المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثانى ، ذكر رابين فى كتابه أنه قد خلص فى تعامله مع السادات إلى نتيجة مؤداها أن «الطريق إلى تأمين نجاح أى اتفاق معه هو إنشاء الحقائق على الأرض وبناء الصفقة بحيث يكون الوفاء بها مفيدًا له ، أو على الأقل يضار إذا لم يَفِ بها»(**) .

«وإنشاء الحقائق على الأرض» هو بالضبط ما سعى إليه الإسرائيليون فى كامب ديڤيد خلال المفاوضات على معاهدة السلام . . فهم لم يمنحوا السادات أى شىء على الفور ؛ لأنهم لم يكونوا واثقين به ، وكانوا يخشون أن يلغى الاتفاق حالما تعود سيناء . . ولذا

---

(*) ديان : الانفراج . ص ١٦٣ .

(**) مذكرات رابين . ص ٢٦٠ .

أصروا على أنهم لا يستطيعون الانسحاب من سيناء قبل ثلاث سنوات على الأقل رغم أنه فى عام ١٩٦٧ نجحوا فى احتلالها فى خمسة أيام . . وكان السبب الحقيقى وراء هذا الإصرار هو أنهم أرادوا التحقق من أن السادات لن يكون بمقدوره النكوص عن الاتفاق لمدة ثلاث سنوات دون التضحية بجزء من سيناء . . وبعد ثلاث سنوات من الخضوع والإذلال من الإسرائيليين سيزداد عدم قبول السادات فى العالم العربى ، ومن ثم لن يصبح بإمكانه أن يعكس سياسته أو ينقصها ، وهكذا فإن حقائق جديدة ستقام على أرض الواقع .

ولم يكْف الإسرائيليين أنهم دفعوا السادات إلى موقف لم يعد يمكنه فيه التراجع ، بل إنهم أرادوا ضَمانات إضافية بأن مصر لن تستطيع النكوص عن المعاهدة ، ربما لأنها كانت تدرك أن اتفاق السلام كان بين إسرائيل والسادات فحسب وليس بين إسرائيل ومصر . ولهذا أصروا على أن تقدم الولايات المتحدة لهم ضمانا بأنها ستتدخل لصالح إسرائيل إذا خرقت مصر المعاهدة . كما أصروا أيضًا على أن تجدد الولايات المتحدة كل التزاماتها السياسية السابقة لإسرائيل ، وأن تتعهد على وجه الخصوص بعرقلة أى عمل أو قرار فى الأمم المتحدة ترى إسرائيل أنه يتعارض مع مصالحها ومع معاهدة السلام .

ولا عجب أن إسرائيل طلبت مثل هذه الضمانات ؛ لأن إسرائيل طلبت مثل هذه الضمانات لأنها كانت تحاول دومًا جعل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط خاضعة لشروطها . . ولكن ما يدعو للدهشة حقًا هو أن الولايات المتحدة وافقت مرة أخرى على المطالب الإسرائيلية . . وهذا معناه أن الولايات المتحدة تخلت فى الواقع عن حريتها فى صياغة سياستها فى الشرق الأوسط وسمحت بدلا من ذلك لإسرائيل بأن يكون لها حق الاعتراض على أى قرار أمريكى هام يتعلق بالمنطقة . . وإنه لأمر غريب أن تضع أية دولة نفسها فى موقف كهذا ، لكن الأغرب أن تكون الدولة فى هذه الحالة قوة عظمى .

وقد كانت آثار الضمانات التى قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بعيدة المدى حقا ؛ فواشنطن تخلت عن حرية أن تظل محايدة فى حالة نشوب صراع بين إسرائيل والدول العربية .

وقد نصت مذكرات الاتفاق التى وقعتها الولايات المتحدة وإسرائيل فى كامب ديفيد ضمن نقاط أخرى على أن :

«الولايات المتحدة ستقدم الدعم الذى تراه مناسبا إلى الأعمال التى تتخذها إسرائيل ردًا على مثل هذه الانتهاكات لمعاهدة السلام .

وبوجه خاص لو أن انتهاكًا لمعاهدة السلام اعتبر تهديدًا لأمن إسرائيل، بما فى ذلك عرقلة استخدام إسرائيل للممرات المائية الدولية، وانتهاك نصوص المعاهدة الخاصة بتحديد عدد القوات، أو وقوع هجوم مسلح ضد إسرائيل؛ فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لأن تنظر ـ وعلى وجه السرعة ـ فى الإجراءات العملية اللازمة، مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة فى المنطقة، وتزويد إسرائيل بإمدادات طوارئ، وممارسة الحقوق البحرية لوضع حد للانتهاك».

ويتضح من هذا الاتفاق أن الولايات المتحدة قبلت وجهة النظر التى تذهب إلى أن انتهاكات المعاهدة لا يمكن أن تنبع إلا من مصر . . ولم يتم إبلاغ مصر حتى اللحظة الأخيرة بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تعدان لتوقيع مذكرة الاتفاق هذه، فبينما أعلنت واشنطن على الملأ صداقتها لمصر، فإنها تفاوضت سرًا على اتفاق مع إسرائيل بما يوضح أن إسرائيل هى حليف الولايات المتحدة وأن مصر هى بمثابة العدو المحتمل.

ولمس أعضاء الوفد المصرى الخطر الكامن فى مذكرة الاتفاق . . وقدم مصطفى خليل - الذى كان آنذاك رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ـ احتجاجا مكتوبا ضد الاتفاق عند تلقى نسخة منه قبل أربع وعشرين ساعة فحسب من حفل توقيع معاهدة السلام . . وفى آذار (مارس)، ومرة أخرى فى ٢٦ آذار (مارس) عام ١٩٧٩، كتب مصطفى خليل إلى وزير الخارجية سايروس فانس يشكو من أن مذكرة الاتفاق موجهة ضد مصر . . وفى الرسالة التى بعث بها بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) لخص أسباب شكواه فيما يلى:

«١ ـ أنها تتعارض مع الروح القائمة بين بلدينا، ولا تساهم فى تعزيز العلاقات بينهما. وأود أن أسجل أن مصر لم يجر استشارتها قط بشأن المذكرة المقترحة.

٢ ـ أن محتويات المذكرة المقترحة تقوم على أساس اتهامات مزعومة ضد مصر، وتنص على إجراءات معينة يتم اتخاذها ضدها فى هذه الحالة الافتراضية لوقوع انتهاكات يترك تحديدها إلى حد كبير لإسرائيل.

٣ ـ لقد اشتركنا فى المرحلة النهائية للتفاوض على المعاهدة على مدى أكثر من شهر حتى الآن، ومع ذلك لم يجر إبلاغنا بنية الولايات المتحدة الاتفاق على مثل هذه المذكرة . . وعلاوة على هذا، فإننا علمنا بها عن طريق الإحاطة بها وليس التشاور بشأنها . . فقد أعطاها إلى السفير أيلتس فى الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلى يوم ٢٥ آذار (مارس)، أى قبل ٢٤ ساعة فقط من الاحتفالات المقررة للتوقيع على المعاهدة.

٤ ـ من المفروض أن الولايات المتحدة شريك فى جهد ثلاثى يهدف إلى تحقيق السلام، لا لمساندة ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر.

٥ ـ أن المذكرة المقترحة تفترض أن مصر هى الجانب الذى يمكن أن ينتهك التزاماته.

٦ ـ أن المذكرة المقترحة يمكن تفسيرها على أنها فى النهاية تحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد مصر.

٧ ـ أنها تعطى الولايات المتحدة حقوقًا معينة لم تذكر قط أو يجر بشأنها التفاوض معنا.

٨ ـ أنها تعطى الولايات المتحدة سلطة فرض إجراءات، أو بعبارة صريحة: إجراءات عقابية، وهى مسألة تثير شكوكا حول العلاقات المستقبلية، ويمكن أن تؤثر فى الوضع بالمنطقة بأسرها.

٩ ـ أن المذكرة المقترحة تستخدم تعبيرات غامضة على نحو خطير، مثل: «تهديدات الانتهاكات» والتى ستتخذ حاليا إجراءات معينة.. وإننا نعتبر هذه مسألة وخيمة العواقب.

١٠ ـ أنها تعنى ضمنا أن الإمدادات الاقتصادية والأسلحة ستكون خاضعة لتقدير الولايات المتحدة فيما يتعلق بتهديدات الانتهاكات المزعومة التى تعزى إلى أحد الجانبين.

١١ ـ أنها تجعل من بعض جوانب العلاقات المصرية الأمريكية خاضعة لعناصر دخيلة على هذه العلاقات وتعهداتها التى قُطعت لطرف ثالث.

١٢ ـ أنها تعنى ضمنا موافقة الولايات المتحدة على شروع إسرائيل فى إجراءات من بينها إجراءات عسكرية ضد مصر بادعاء أن هناك تهديدات بانتهاك المعاهدة.

١٣ ـ أنها تعطى الولايات المتحدة حق فرض وجود عسكرى فى المنطقة لأسباب متفق عليها بين إسرائيل والولايات المتحدة.. وهو أمر لا يمكننا قبوله.

١٤ ـ أن المذكرة المقترحة سوف تلقى شكوكا خطيرة حول النية الحقيقية للولايات المتحدة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بعملية السلام.. ويمكن اتهامها بالتواطؤ مع إسرائيل لخلق مثل هذه الظروف التى تؤدى إلى وجود عسكرى أمريكى فى المنطقة، وهى مسألة ستكون لها بالتأكيد آثار خطيرة، وبصفة خاصة بالنسبة إلى استقرار المنطقة بأسرها.

١٥ ـ أنه سيكون لها أثر عكسى فى مصر حيال الولايات المتحدة، وأنها ستدفع بالتأكيد الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد عملية السلام، وستقدم لها أسبابًا إضافية تدعوها إلى عدم الاشتراك فى تلك العملية.

١٦ ـ أنها ستمهد الطريق أيضًا لقيام تحالفات أخرى فى المنطقة للرد على التحالف الذى يمكن أن توجد بذوره فى المذكرة المقترحة.

ولهذه الأسباب جميعًا فإننى أبلغكم أن حكومة مصر لن تعترف بشرعية المذكرة وتعتبرها ملغاة وليس لها أى أثر كان يتعلق بمصر».

وقد كان خليل غاية فى الانزعاج إزاء مذكرة الاتفاق، وعلى يقين من أنه ليس أمام مصر من خيار إلا رفضها؛ حتى إنه كتب الرسالتين إلى فانس دون أن يستشير السادات. . كما أبلغنى فيما بعد أن فانس أبلغ السادات بالرسالتين، غير أنه من الواضح أنه نبذهما باعتبار أنه ليست لهما أهمية لأنهما تعكسان وجهات نظر خليل الشخصية وليس موقف الزعامة المصرية كلها.

وكانت النتيجة أن فانس لم يرد قط على الرسالتين، وأن الوفد الأمريكى لم يبذل أى محاولة لنفى ادعاءات خليل. . وتم توقيع معاهدة السلام فى ٢٦ آذار (مارس) سنة ١٩٧٩، وكذلك مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وهذا الحادث الذى تم فيه تجاهل اعتراضات خليل الشديدة تجاهلا كاملا من جانب السادات، وبالتالى من جانب الأمريكان، يمثل نمط ما كان يجرى طوال المفاوضات؛ فأعضاء الوفد المصرى كانوا غاية فى الضيق إزاء موقف السادات واستعداده لتقديم تنازلات هائلة للإسرائيليين. . ولكن السادات تجاهل ببساطة آراء زملائه واتخذ قرارات بمفرده.

وقد يعترض بعض القراء على أننى فى تحليلى لمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر قد تعمدت التغاضى عن حقيقة أن إسرائيل أيضًا قدمت تنازلات مهمة لمصر. . وذهب البعض إلى القول بأن إسرائيل تخلت عن سيناء كلها، بل ووافقت على إزالة المستوطنات اليهودية التى أقامتها هناك بجهود ونفقات كبيرة. وفيما يتعلق بسيناء ـ كما سبق وشرحت من قبل فى أثناء حديثى عن مفاوضات السلام الشامل ـ فإن عودتها لم تكن تمثل أبداً مشكلة بالنسبة لأى طرف من الأطراف، بل كان يُنظر إلى سيناء على أنها قضية مُسَلَّم بها، وأن جهود جميع الأطراف كانت مركزة فى الدرجة الأولى على طرق معالجة المسألة الفلسطينية والعناصر الأخرى.

أما بالنسبة إلى الحجة القائلة بأن إسرائيل قدمت تنازلاً بإزالتها للمستوطنات، فإن هناك تحفّظين في هذا الصدد. . أحدهما أن المستوطنات ـ شأنها شأن احتلال سيناء ـ غير مشروعة في المقام الأول. والآخَر أنه لم يكن هناك من سبيل أمام إسرائيل لكي تحتفظ بمستوطناتها. . فلو بقيت المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود مصر لأصر المستوطنون على وجود قوات إسرائيلية للدفاع عنهم، غير أنه لا يمكن أن يوجد سلام إذا ظل الجيش الإسرائيلي على أرض مصرية. . وإذا تركت المستوطنات في أرض مصر دون حماية عسكرية، فإن الشعب المصري سيأخذ على عاتقه إن آجلا أو عاجلا مهمة إزالتها. وهكذا لم تكن إزالة المستوطنات تنازلا؛ لأنه كان من المستحيل على إسرائيل أن تحتفظ بها. . ولهذا كان عليهم أن يذهبوا.

ولما كان ما حصلت عليه إسرائيل دون أن تقدم أي تنازلات كثيراً؛ فالمعاهدة لم تستتبع الاعتراف فقط بإسرائيل من جانب أهم دولة في الشرق الأوسط، وإنما استتبعت أيضًا الاعتراف بإسرائيل كبلد ذي خصائص وامتيازات خاصة لا تنطبق عليها القواعد المعتادَة للعلاقات الدولية. . لقد كان هذا الوضع الخاص الذي أعطي للمعاهدة، وكل الضمانات الأمريكية التي صاحبتها، بمثابة اعتراف بوضع خاص لإسرائيل من جانب الدول العربية كجزء من تسوية سلام شاملة. . غير أنه ينبغي الاعتراف بإسرائيل على ما هي عليه أي دولة في الشرق الأوسط بين دول أخرى تتعايش مع جيرانها على أساس القوانين المعتادة للعلاقات الدولية والقوانين التي تنطبق على الجميع. ولكن ما أعترض عليه هو الاعتراف بإسرائيل كدولة متفوقة تختلف عن جميع الدول الأخرى.

ومن وجهة نظر مصر وباقي العالم العربي، فإن معاهدة السلام تسببت في ضرر كبير لهما، كما ألحقت المعاهدة ضرراً كبيراً بالأمن القومي لمصر. . حيث إنه ليس لدى مصر شيء تدافع به عن نفسها ضد أي تعد إسرائيلي على أراضيها دون أن يصيح الإسرائيليون بأن مصر انتهكت المعاهدة، وبالتاليّ يجدون ذريعة لاحتلال أجزاء من سيناء مرة ثانية. كما أن أمن العالم العربي بأسره قد أصبح ضعيفا للغاية من جراء المعاهدة؛ فبدلا من التقدم صوب تعزيز نظام أمنها، أصبحت الدول العربية منقسمة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى. . وفي نفس الوقت تحاول الولايات المتحدة فرض نظام أمنها على المنطقة على أساس اتفاق استراتيجي مع إسرائيل وإنشاء قوة الانتشار السريع.

وهذا المفهوم الأمريكي ـ الإسرائيلي للأمن ليس بذي نفع للعالم العربي الذي تتهدده إسرائيل، بل على العكس تمامًا فإنه يمنع إنشاء نظام أمن عربي، ويجعل مصر وكل الدول العربية أكثر عجزاً.

## الفصل السادس عشر

# الحكم الذاتى الكامل كما يراه بيجين

إن المسألة الفلسطينية هى مفتاح السلام الدائم فى الشرق الأوسط. وهذا ليس بشعار، وإنما حقيقة تاريخية..

وقد بدأت مشكلة الشرق الأوسط عندما قامت الحركة الصهيونية بإرسال أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين، وإحلالهم محل سكانها، الأمر الذى أدى إلى مواجهات بين المستوطنين الجدد من اليهود وبين الفلسطينيين وقوات الانتداب البريطانى.

وعندما غادر البريطانيون فلسطين، أدت المواجهة بين اليهود والفلسطينيين إلى تدخل البلاد العربية، حيث اندلعت أربع حروب رئيسية منذ القيام الرسمى للدولة اليهودية. وفى الوقت الذى أسطر فيه هذه الكلمات، تقوم إسرائيل بمحاولة الإطاحة بآخر الوجود الفلسطينى من بيروت.

وكان اشتراك الدول العربية فى هذه الحروب الأربع نابعا من التزامها بمساعدة الشعب الفلسطينى. وقد اتبعت إسرائيل سياسة العدوان المستمر ضد الفلسطينيين، مما اضطر البلاد العربية إلى مواصلة مواجهاتها لإسرائيل. ولهذا السبب كانت المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع فى الشرق الأوسط. ولهذا السبب أيضا كان أى عدد من اتفاقات السلام المنفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة لا يمكن أن يؤدى إلى حل دائم فى المنطقة.

ويمكن تعريف المشكلة الفلسطينية بسهولة، كنتيجة للعمل الإسرائيلى، فقد أصبح أكثر من مليون ونصف من الفلسطينيين لاجئين فى الدول الأجنبية. أما أولئك الذين بقوا فى

أراضيهم السابقة فقد أضحوا يعيشون فى وسط الظروف والشروط التى تمليها إسرائيل، وهى ظروف لا تقرها العدالة والمساواة واللياقة.

وكان بيجين والسادات يعلمان أن المشكلة الفلسطينية هى صلب موضوع الشرق الأوسط لدرجة لا يمكن تجاهلها. ولهذا جاءت اتفاقات كامب ديفيد حاوية «لإطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط»، ألمح لمبدإ إنشاء حكومة ذاتية و«حكم ذاتى كامل» للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. ومع ذلك، فمنذ كامب ديفيد تطورت الظروف إلى الأسوإ بالنسبة إلى الفلسطينيين؛ فالإسرائيليون أصبحت نيتهم جلية واضحة فى ضم الضفة الغربية وغزة كضمهم لمرتفعات الجولان، وباتوا ينتظرون اللحظة المناسبة. وبتنفيذ الإسرائيليين لهذه النية، فهم يأملون فى إزالة وحذف المشكلة الفلسطينية، خصوصًا إذا ما نجحوا فى إجبار أغلبية فلسطينيى الضفة الغربية على ترك أرضهم والذهاب إلى الأردن والدول العربية الأخرى. ورغم نيات الإسرائيليين الواضحة، فلا يزالون يدَّعون أنهم متمسكون بنص وروح اتفاق الحكم الذاتى الذى تم التوصل إليه فى كامب ديفيد. وإذا كان البعض يختلف فى تفسيراتهم للحكم الذاتى، فإن الإسرائيليين يدعون بأنهم يعرفون أحسن من غيرهم؛ لأن بيجين كان المهندس الأصلى للحكم الذاتى، وبالتالى فإن تفسيره هو الصحيح.

أما وثيقة «إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط» فهى وثيقة معيبة؛ إذ تتضمن متناقضات بسبب الكثير من الحذف، واستخدام الألفاظ المقتضبة التى أدت إلى تفسيرات ذات آثار بعيدة المدى. فلم يمض عام توقيع هذا الإطار إلا وأصبح السادات وبيجين على طرفى نقيض فى تفسيراتهما المختلفة للنقاط المهمة والأساسية فى الوثيقة، وعندئذ تقدم بيجين بتفسيره الفريد بأن الضفة الغربية كانت أرضا إسرائيلية منذ ظهور التوراة.

فإذا نظرنا إلى ديباجة «إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط» والفقرة التنفيذية الأولى من إطار العمل بذاته لوجدناهما صحيحتين؛ فهما تضعان قُدُمًا المبادئ التى يجب أن تكون أساسا لحل مشكلة الشرق الأوسط..

فالديباجة تعلن أن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية هو القرار ٢٤٢، والجدير بالذكر هنا أن هذا القرار يؤكد عدم جواز ضم الأراضى بالقوة ويدعو إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضى التى احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧..

كما أن الديباجة توضح أيضا أن السعى للسلام فى الشرق الأوسط سيتأسس على

القواعد القانونية الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة. هذا، ونجد أيضا أن القسم الخاص بإطار العمل المتعلق بالضفة الغربية وغزة يكرر أكثر من ذلك أن قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ يجب تنفيذهما بالكامل.

وعليه، فإننا نجد أن إطار العمل يطلب من إسرائيل فى ثلاثة مواضع أن تنسحب من جميع الأراضى التى احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧، وبالتالى من الضفة الغربية وغزة.

وعلى الرغم من الديباجة الباعثة على التفاؤل، فإن باقى إطار العمل معيب بالحذف المُخِلّ، وبإضافة العبارات التى تتناقض مع المبادئ الوارد ذكرها فى المقدمة.

وسأركز هنا على الخلاف الجوهرى، وعدم الاتفاق بين مصر وإسرائيل..

فالمشاهَد أن إطار العمل لا يحتوى على أى إشارة صريحة إلى حق الفلسطينيين فى تقرير المصير، وبالتالى إلى إنشاء دولة فلسطينية. وقد استغل الإسرائيليون هذا الحذف للشكوى من أن أى ذكر من جانب المسئولين المصريين لحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم لهو خروج ونكوص عن اتفاقات كامب ديفيد. وعلى سبيل المثال، فإن بيجين كان يشكو مُرَّ الشكوى من هذه النقطة فى خطاب وجهه إلى السادات فى ٤ أغسطس عام ١٩٨٠.

ورغم أنه لا توجد كلمة واحدة عن تقرير المصير (التى تعنى طبعا دولة) أو عن دولة (فلسطينية) مستقلة ورد ذكرها فى أى صفحة أو فقرة أو قسم أو بند.. إلخ من اتفاق كامب ديفيد، فإن الدكتور غالى فى حديث له باسم مصر، نراه يرتكب انحرافات غير مفهومة عن اتفاق كامب ديفيد ومخالفات كاملة له (عندما تحدث عن حق الفلسطينيين فى تقرير المصير).

وحذف جوهرى آخر نراه يتعلق بالقدس الشرقية، التى لم يرد لها ذكر قط فى إطار العمل. ويبدو أن هذا كان نتيجة لحل وسط تم التوصل إليه فى كامب ديفيد. لقد اقترح كارتر أربع صياغات عن القدس، الأولى كانت غير مقبولة للسادات، والثلاث الأخر كانت غير مقبولة لبيجين. وبهذا انتهت الأطراف إلى الاتفاق على عدم ذكر القدس فى إطار العمل، على أن يكون مفهوما أن المشكلة يتم تناولها وحلها خلال محادثات الحكم الذاتى. وفى خطاب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٨٠، كتب السادات إلى بيجين مذكرا إياه بأهمية الوصول لحل يتعلق بالقدس يكون مقبولا ليس فقط للثمانية عشر مليونا من اليهود، ولكن أيضا للثمانمائة مليون من المسلمين فى العالم.

وكـان رد بيـجين فى خطابه بتـاريخ ٤ أغـسطس أنه عـلى علم بموقـف كلٍّ من السـادات وكارتر بالنسبة لهذا الموضوع، ولكنه لا يمكنه أن يتخذ غير الموقف الذى ذكره فى بياناته هو، وبقرارات الكنيست الإسرائيلى الذى صوَّت فى ٣٠ يوليو لصالح أن القدس «الموحدة بكاملها» هى عاصمة إسرائيل.

وحيث إن القدس لم يرد ذكرها فى اتفاقات كامب ديفيد، فإن بيجين أصبح يشعر بأنه حر ليجادل بأنها ليست جزءًا من الضفة الغربية، وبالتالى ليست محلا للتحديات التى طبقت على تلك المنطقة وغزة.

وعلاوة على ما سبق، فإن إطار العمل يتضمن بيانا بأنه «ستتخذ جميع الإجراءات والاحتياطات الضرورية لتأكيد أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها». وقد أثار هذا البيان مشاكل خطيرة للغاية؛ فالإسرائيليون يصرون على أن هذا اللفظ يعنى أن القوات الإسرائيلية يمكنها أن تبقى فى الضفة الغربية وغزة حتى بعد نهاية فترة الانتقال، والمصريون يختلفون. . فنرى السادات يكتب لبيجين فى ١٤ أغسطس عام ١٩٨٠:

«إنه لأمرٌ غير صحيح ومغلوط أن يكون هناك ادعاء بأن إضافة لفظ «وما بعدها» فى البند المتعلق بإجراءات الأمن فى «إطار العمل» تعنى أن أى ترتيبات أمن تم الاتفاق عليها بالنسبة إلى الفترة الانتقالية ينصرف أثرها ـ بحكم الواقع ـ إلى ما بعد الفترة الانتقالية».

إلا أن الإسرائيليين يصرون على غير هذا الرأى؛ فالتواجد الدائم للقوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة يحول فى الواقع دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

ومشكلة أخرى بالنسبة إلى إطار العمل، أنه يسمح باستمرار الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة خلال فترة الانتقال. وعندما نجد فكرة أن الوضع النهائى لهذه المناطق سيتقرر فقط عند نهاية فترة الانتقال هى فكرة مقبولة، فبالتالى كان من الواجب إزاحة الإدارة الإسرائيلية عن هذه الأراضى ووضعها تحت إشراف جهاز دولى تكون مهمته الإعداد للوضع النهائى لما بعد فترة الانتقال. . ولكن بدلا من ذلك نجد أن المستوطنات الإسرائيلية زاد انتشارها ومضاعفتها على الرغم من شكاوى المصريين. .

ففى خطاب بيجين الموجه للسادات بتاريخ ١٨ أغسطس عام ١٩٨٠، يجادل بأن اتفاقات كامب ديفيد لم تحد من حق إسرائيل فى إنشاء المستوطنات، وأنه لم يقبل بتاتا إجراء حظر اختيارى على المستوطنات الجديدة، باستثناء فترة بضعة أشهر هى ما بين مفاوضات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. ولكن السادات من

ناحية أخرى ادعى بأن بيجين كان قد وافق على حظر اختيارى خلال فترة مباحثات الحكم الذاتى بكاملها .

كما نجد أيضا أن إطار العمل معيب لأنه يتناول الضفة الغربية وغزة كموضوعين منفصلين ، وكان الأحرى أن يتناولها كجزء من المشكلة الفلسطينية برمتها . وهكذا نراه يشير إلى «ممثلى سكان الضفة الغربية وغزة» بدلا من ممثلى الفلسطينيين . وكان هذا دون شك يناسب الإسرائيليين الذين يريدون إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات . ومع هذا ، فإن مشكلة الضفة الغربية وغزة يمكن حلها فقط كجزء من المشكلة الفلسطينية الكلية . وعلى نفس المنوال نجد الإسرائيليين مصرين على أن المجلس المنتخب ذاتيا فى الضفة الغربية سيمارس أعمالاً إدارية فقط . . تزدرى الطبيعة السياسية للمشكلة .

ولعل أكثر عيوب إطار العمل ، خطورةَ أنه يضع تاريخا محددا لبدء المفاوضات من أجل الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة . فنجد أن إطار العمل يقرر ببساطة أن المفاوضات ستبدأ قبل مضى ثلاث سنوات من بدء الفترة الانتقالية . وهذه الفترة الانتقالية بدورها ستبدأ فقط مع تشكيل مجلس الحكم الذاتى . وحيث إنه لا يوجد تاريخ محدد لتشكيل هذا المجلس ، وأن الإسرائيليين يبذلون كل جهودهم لمنعه من أن يرى النور ، فالاحتلال يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية ، أو على الأقل يمكن أن يكون من الطول بحيث يعطى الإسرائيليين الوقت الكافى لتغيير طبيعة وخصائص الضفة . ويبدو أن الإسرائيليين يأملون فى تأخير اتخاذ قرار بما يكفى لتمكينهم من تحويل الضفة الغربية إلى أرض يهودية عن طريق الاستيطان .

إن الإطار الذى تقرر فى كامب ديفيد لا يكفى لحماية حقوق الفلسطينيين وضمان حل عادل . ومع ذلك ؛ فالإسرائيليون على ما يبدو يظنون أن هذه الوثيقة الغامضة والمتناقضة ذهبت بعيدا لصالح الفلسطينيين . .

فبينما يستمر الإسرائيليون فى جدلهم بضرورة تطبيق اتفاقات كامب ديفيد على الضفة الغربية ، نراهم يسعون بكل نشاط من أجل منع حدوث هذا التطبيق بعرقلة اختبار الفلسطينيين لممثلهم . ولذا نجد أن الإجراءات التى اتُّخذت ضد العمداء والممثلين الآخرين فى الضفة الغربية وغزة ما هى إلا جزء من هذا التدبير .

كذلك بدأ الإسرائيليون فى الجدل بأن العديد من المبادئ التى ورد ذكرها فى إطار العمل ، وخاصة كل ما يتعلق منها بالانسحاب من الأراضى المحتلة ، غير قابل للتطبيق

على الضفة الغربية؛ لأنها ليست أرضا محتلة!! وهذا الادعاء غير مبنى على القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة. . ويجادل بيجين ويمارى ويصرح بأن «يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هى جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل» منذ عصر التوراة»!

«إن أمتنا قد ولدت فى يهوديا والسماريا، وليست فى حيفا، وليست بالذات فى تل أبيب. وفى يهوديا والسماريا ظهر أنبياؤنا بنبواتهم، وظهرت الثقافة اليهودية القديمة، والتى منها تربينا حتى يومنا هذا. إن يهوديا والسماريا كانت أرضًا محتلة من الأردنيين الذين فتحوا الجزء الغربى من أرض إسرائيل».

ومهما تقول التوراة والإنجيل، فإن الضفة الغربية هى بلا شك أرض احتلتها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ . وبتوقيع اتفاقات كامب ديفيد، فإن بيجين تعهد باحترام قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالى الانسحاب من هذه الأراضى. وفى الحقيقة، يتعجب المرء كيف يوقّع بيجين على أى اتفاق يتعلق بالضفة الغربية إذا كانت أصلا أرضا إسرائيلية كما يدعى الآن.

إن بيجين ليست لديه أى نية فى احترام اتفاقات كامب ديفيد التى تتعلق بالحكم الذاتى الكامل. . ولم يكتف فقط بإدخال شروط متناقضة مع المبادئ الأساسية عند التوقيع على هذه الاتفاقات، بل جعل الأمر الآن واضحا من وجهة النظر الإسرائيلية بأن مستقبل الضفة الغربية وغزة قد تقرر مسبقا. ولهذا فلم تتوصل «مباحثات الحكم الذاتى» بين إسرائيل ومصر إلى أى نتائج؛ لأنها واجهت طريقا مسدودا منذ البداية عند التعرض لموضوع السيادة على هذه المناطق. وعليه، فإن المفاوضات المتعلقة بمستقبل هذه الأراضى ووضعها النهائى لم تبدأ حتى الآن. . ومع كل هذا، تجد أن إسرائيل قررت مسبقا أن القدس الشرقية هى جزء من أراضيها إلى الأبد، وأن المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة لا يمكن إزالتها، وأن حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ الذى يمكن أن يؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية ـ شيء لا يمكن تصوره.

ومنذ إعادة سيناء إلى مصر، أصبح بيجين أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة إلى نيات إسرائيل الحقيقية. وقد أعلن أن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بإنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية، كما لا يمكن أن تعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم لأن هذا يرقى إلى نفس الشيء. وطبقا لتصريحاته، فإنه أيضا من المفهوم سلفا أنه فى أى مفاوضات مقبلة تُجرى لتوقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وجيرانها، فإن أى مقترحات تقدم بشأن فك أو

إزالة أى مستوطنة يعيش فى داخلها المستوطنون الإسرائيليون والشعب اليهودى سوف ترفض . . وفى ٤ مايو عام ١٩٨٢ ، صوّت الكنيست لصالح بيان بيجين الذى يستبعد فيه إزالة المستوطنات اليهودية من الضفة الغربية .

إنه لأمر متناقض أن نرى الإسرائيليين ينادون دائما بأنهم على استعداد للتفاوض مع البلاد العربية دون شروط مسبقة ، ويتهمون العرب بأنهم يحاولون إملاء شروط كثيرة مسبقة . والحقيقة أن الشروط الإسرائيلية المسبقة هى العقبة ، وبالذات الاستمرار فى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، وكذلك فرض الكنيست لتعديلات دستورية تضع عوائق قانونية على الجانب الإسرائيلى فى المفاوضات مستقبلا . وإن قرار إبقاء القدس موحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل لهو أحسن مثال على هذه التعديلات . وضم مرتفعات الجولان يضع شروطا مسبقة مماثلة ، حيث إنها تخبر السوريين بأن هذا الموضوع غير قابل للتفاوض .

إن المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية يمكن أن تقضى على اتفاقات كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى ، وعلى وجه الخصوص إذا أمكن لبيجين أن يستصدر من الكنيست قانونا يحرم إزالة المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة . ومن ثم فإن انهيار إطار عمل كامب ديفيد ليس بمعضلة فى ذاته ؛ لأن هذا الإطار لا يمكنه أن يقدم حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية . . علما بأنه حتما سيكون كارثة فى حالة عدم التوصل إلى حل ، حيث إن مزيداً من إسالة الدماء ستكون حتمية ، ولن يكون لمصر خيار سوى أن تنضم للعالم العربى فى مواجهة جديدة ضد إسرائيل .

إن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية عظمى فى الضغط على إسرائيل لمنعها من اتباع سياسة تؤدى إلى مواجهة فى الشرق الأوسط . هذا الحل لن يأتى من اتفاقيات كامب ديفيد ، لذا فمن الضرورى عقد مؤتمر قمة دولى يخصص لمعالجة القضية الفلسطينية ، وتدعى إليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بالأمم المتحدة ، وكذا لبنان ، وسوريا ، والأردن ، والسعودية ، ومصر . وعلى المؤتمر أن ينشىء (يخلق) دولة فلسطينية مستقلة بحدود آمنة ، ويقدم الضمانات لكلٍّ من إسرائيل والدولة الجديدة .

## الفصل السابع عشر

# الشرق الأوسط: تشخيص وعلاج

ما زالت طبيعة الشرق الأوسط السياسية تعانى تغيرات مستمرة. فحرب أكتوبر واتفاقات كامب ديفيد وغزو إسرائيل للبنان . . كل هذه الأحداث لها صدمات بعيدة المدى . . ودور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى هذه المنطقة الاستراتيجية يتطور بعنف، وكلتا القوتين تنسق حاليا نظريات جديدة حول ما يسمونه باهتماماتهم الحيوية ومجالات نفوذهم. لقد تغيرت خريطة الشرق الأوسط، ولا شك أنها ستواجه تغيرات بعيدة المدى؛ فقد ظهرت عوامل جديدة، كما تأسست صداقات وأحلاف جديدة. لقد تغير الوضع السياسى الطبيعى ـ أى الجغرافيا السياسية ـ تغيرا كاملا، بالإضافة إلى عروض جديدة للسلام (مبادرة الرئيس ريجان المطروحة فى ١ سبتمبر سنة ١٩٨٢، ومؤتمر قمة العرب المنعقد فى فاس، ومبادرة بريجينيف وغيرها).

ولا مفر من الانتظار بعض الوقت لنقرر ما إذا كانت التطورات المنتظرة ستكون سياسية بحتة أو أنها ستطوق بمواجهة عسكرية بين القوى جميعها فى هذه الأزمة المزمنة.

وعلى العموم، ما زالت الأوضاع لم تتبلور فى الوقت الحالى حتى نستطيع التكهن بما سيكون عليه المنظر العام للشرق الأوسط . . لا شك أن زيارة السادات للقدس غيّرت وضع الشرق الأوسط، فأحيت آمالا عظيمة للسلام فى المنطقة عند العالم الغربى، غير أنها فى نفس الوقت ـ ودون تهكم ـ دمرت طموح العرب وآمالهم فى سلام شامل.

هذه الزيارة غيّرت داخليًا المعايير التى تحكم المنطقة، كما غيّرتها من ناحية الوضع السياسى العالمى. ولا بد من وضع معايير جديدة، كما أنه لا بد من إيجاد تعريفات للعلاقات وتحديد للاهتمامات الجديدة، وإيجاد حل يرضى جميع الأطراف . . وقد تؤدى

هذه العملية الناقصة إلى حرب جديدة، أو إلى عودة ظهور الوضع المعلق وتعزيزه لحالة «لا حرب ولا سلم» التى وجدت قبل أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

من الواضح أيضا أنه لا أحد يبغى إطالة أزمة الشرق الأوسط . ولا شك أن رفضى تدعيم مبادرة السادات فى زيارة القدس لم يكن لرغبتى فى تأييد استمرار نزاع الشرق الأوسط؛ فجميع مجهوداتنا اللانهائية التى سبقت زيارة السادات للقدس كانت كلها موجهة نحو إدراك السلام. وما زلت ملتزما تمام الالتزام نحو هذا الهدف، غير أننى مقتنع بأنه لا يمكن أن يبرز من حل غير عادل أو غير مقام على القواعد المقبولة للقانون الدولى. كما أن السلام لا يمكن أن يدوم لو أن الذى قَبِلَهُ فقط هو قائد لإحدى البلاد دون شعبه؛ لأن الشعب فى النهاية هو الذى يستفيد أو يعانى ماهية اتفاقية السلام . إن ما عارضته هو «السلام بأى ثمن»، وقبل أى اعتبار آخر: إن سلامًا يسمح للمعتدى بأن يستمر فى الحصول على أراضى على حساب الطرف الآخر، هذا فى رأيى هو «سلام توسعى».

ويتقدم هذه الانعكاسات للأحداث الكبيرة التى شهدها الشرق الأوسط تأثيرها فى الدول وفى أفراد المنطقة وفى الأطراف المعنية مباشرة؛ فبينما وحّدت حرب أكتوبر النظام العربى ودعمته، فإن اتفاقية كامب ديفيد قوضته بلطمة مذهلة، خاصة بتحييد دور مصر الأساسى ومقدرتها على العمل داخل هذا النظام. . لقد فقد النظام العربى محور جاذبيته، ومنبع الإرشاد فيه. فبينما أفزعت حرب أكتوبر الإسرائيليين، وفى نفس الوقت أثبتت الحرب أنه لا ضمان للأمن الإسرائيلى عن طريق قوة السلاح، فإن كامب ديفيد أو تحييد العامل العسكرى المصرى أحيا أوهام الإسرائيليين بتضخيم الحاجة إلى السلاح للمعارك العسكرية التى قد تكون الأساس الوحيد للأمن. وكل من هاتين النتيجتين خطير ولا استقرار معه. .

فالسلام المصرى - الإسرائيلى لا يقدم الأساس المتين لسلام عادل ودائم، بل على النقيض من ذلك فقد ولد وسيبقى سلامًا هشًا، ولا بد أن نجرى عليه تعديلات مهمة. وأفضل دليل على ذلك هو سلوك إسرائيل والقرارات المهمة التى اتخذها بيجين بعد أن وقّعت حكومته اتفاقية كامب ديفيد. ولا بد أن يكون قد وضح الآن بجلاء أن إسرائيل - بعدما وقّعت معاهدة السلام مع مصر - مصرة أكثر من أى وقت آخر على أن تكون القدس، والضفة الغربية وغزة، ومرتفعات الجولان، وجنوب لبنان، أراضى إسرائيلية، إما بقوة القانون، وإما بحكم الأمر الواقع، ولا محالة من وقوع هذا الأمر ما لم توضع إسرائيل عند حدها. ومن الواضح أن إسرائيل خططت للاستفادة من السلام المزعوم بينها

وبين مصر، وقررت الانتفاع من الوضع الجديد باتباعها سياسة توسعية. فسياسة إسرائيل وممارساتها بعد اتفاقية السلام مع مصر تؤدى إلى اعتقاد الواحد منا بأن إسرائيل ترى أن السلام المصرى الإسرائيلى قد خلق الظروف المناسبة لأن تكسب باستمرار أرضا على حساب العرب. . فقد حدث بعد إعلان هذا السلام ـ وليس قبله ـ أن أعلن الكنيست أن القدس هى العاصمة الأبدية وغير المقسمة لإسرائيل. كذلك كان أيضا بعد توقيع المعاهدة أن أعلنت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان، وصوّت الكنيست لدعم بيان بيجين بأن المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة لن تتزعزع. كذلك تطالب إسرائيل الآن بجنوب لبنان وكل مجال لبنان الجوى، مدعية أن كليهما حيوى لأمنها! وتحت ستار حماية أمنها، أصبحت إسرائيل لا تحترم حدود أى دولة عربية، ويشهد على ذلك الغارة الإسرائيلية على المفاعل الذرى العراقى الذى دمرته فى تموز فى منتصف عام ١٩٨١. وقد أعلن الرئيس المصرى «حسنى مبارك» فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ أن إسرائيل مرة أخرى «تقرع طبول الحرب فى الشرق الأوسط، وهذه السياسة ستؤدى فى النهاية إلى عواقب خطيرة لن تنجو منها إسرائيل». كل هذا حدث بعد سلام السادات مع إسرائيل.

إن إدراك إسرائيل وفهمها للسلام فى الشرق الأوسط عجيب حقا. . فإسرائيل تقر ـ فيما يظهر ـ فعل أى شىء تعتبره ضروريا لتنفيذ خطتها العظمى، ولكنها لا تعطى أو تسلم أى حق للبلاد العربية، حتى حق تنمية الموارد أو حق استيفاء حاجاتها الشخصية للطاقة. ولا شك أن الأمن عامل مهم جدا للسلام، غير أن الفهم للأمن الذى تحتضنه إسرائيل فريد فى نوعه؛ فغزو إسرائيل للبنان، بما فيها العاصمة بيروت، وما اقترفته من أهوال ضد اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين، كان بحق إثما شنيعًا. ولأول مرة شاهد جزء كبير من العالم على شاشة التليفزيون تدمير عاصمة وسكانها من المدنيين، وهذا كله باسم السلام الإسرائيلى «سلام الجليل». ولعل ـ الآن ـ ما تدركه إسرائيل من معنى للسلام الذى يواجه العرب يكون واضحا للعالم.

وعن طريق ما يدعى بشماعة السلام، تبحث إسرائيل عن وضع تسيطر فيه على الشرق الأوسط بوضع شبيه تماما بأوضاع القوى المستعمرة التى كانت تستند فقط على التفوق العسكرى. هذا التفوق العسكرى وحده هو الذى يسمح لإسرائيل بتنفيذ أفعالها العدوانية باسم الأمن.

وهى تشعر نسبيًا أن الدول العربية لا تزال فى نوم عميق. لقد حققت إسرائيل فى النهاية فى مارس عام ١٩٧٩ الحلم الصهيونى. لقد كان وعد بلفور فى سنة ١٩١٧ بيانا

صدر عن أجنبى، وبتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل حوّل السادات الحلم الصهيونى ووعد بلفور إلى حقيقة.

لقد نجحت إسرائيل فى تأمين جبهتها الجنوبية عندما تقابل أقوى وأكبر دولة عربية وسيناء منزوعة السلاح. ولكن أهم شىء حقيقةً يعنى بيجين هو تجريد نظام الأمن العربى من فاعليته؛ لأن مصر كانت محور هذا النظام. والمنتفع الوحيد باتفاقية كامب ديفيد هى إسرائيل. والنتائج لجميع الأطراف الأخرى فى نضال الشرق الأوسط كانت وبالا حتى على مصر. وعلى الرغم من عودة سيناء إلى مصر، إلاَّ أن سيادتها عليها محدودة.

ومصر الآن معزولة عن العالم العربى، وفى عزلتها هذه تهديد لأمنها؛ فالخسارة الجماعية التى وقعت على العالم العربى، والاهتمامات بسلام عالمى، يتضمنان قائمة حزينة هى:

**أولاً**: نظام الدفاع عن النفس الجماعى العربى انهار. حتى لو أن مصر أعادت التفكير فى مركزها وانضمت إليه، فهذا يستدعى ترميمًا وتخطيطًا جديدًا.

**ثانيًا**: الضمان الذى أعطته وما زالت تعطيه الولايات المتحدة لإسرائيل يقدم العذر الكامل للاستجابة المؤاتية من الاتحاد السوفييتى لأى دولة عربية تطلب المساعدة، وقد يصل الاستقطاب فى الشرق الأوسط فى المستقبل القريب إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

**ثالثًا**: وجود وحدات من القوات الأمريكية سريعة الانتشار فى سيناء سيشجع الاتحاد السوفييتى على وضع فِرَق فى بلد عربى أو أكثر من البلاد العربية.

**رابعًا**: قرار السادات بالذهاب بمفرده كان وسيستمر له انعكاسات خطيرة على مصر من ناحية الوثوق بها، لا فى النزاع العربى الإسرائيلى فحسب، ولكن فى مسائل سياسية أخرى تؤثر فى النظام العربى.

**خامسًا**: التزامات مصر المختلفة الناتجة عن معاهدة السلام تتحدى وضعها كشريك تام فى النظام العربى.

**سادسًا**: الإسرائيليون الآن مصرون أكثر من ذى قبل على عدم خلق دولة فلسطينية، وعلى ضم الضفة الغربية وغزة.

ولم يبق أمام العرب إلا ثلاثة اختيارات، هى: الحرب، سباق التسليح، وثالثًا: تشجيع الضغط الدولى على إسرائيل.

خياران من الثلاثة يستلزمان الحرب إما فوراً وإما على المدى الطويل، والمخرج الوحيد لطريق السلام فى هذا المأزق الحالى هو أن تنتج الجهود الدولية بالضغط على إسرائيل. فالنتائج المتعلقة بالمطالبات الإقليمية يجب أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة فى الاتفاقيات بمجرد أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة فى الاتفاقيات بمجرد الانتهاء من المشاكل الأساسية. لقد كانت وستبقى المشكلة الفلسطينية هى لب المشكلة.. ومن هذه الناحية فإن اتفاقية كامب ديفيد وُلدت ميتة، ومن ثم يجب على الجهود العربية والدولية أن تهدف إلى ابتكار بديل حقيقى يطبق بدلاً من اتفاق كامب ديفيد، أساسه الحكم الكامل للفلسطينيين. ولكى يتحقق ذلك، أقترح أن يُدْعَى إلى مؤتمر قمة محدود لمناقشة المسألة الفلسطينية وحلها، وعليه ألا يقترب من أى مشكلة أخرى. أما عن الدول التى تدعى لهذا المؤتمر فهى الأعضاء الخمسة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودول المواجهة العربية، والسعودية ممثلة لبقية الدول العربية. على أن يكون الهدف الوحيد هو الاتفاق على إطار جديد لحل المشكلة الفلسطينية على الأسس التالية:

**أولاً**: أن توجد فترة انتقال تكون فيها الضفة الغربية وغزة ـ وحتى القدس الشرقية ـ تحت إدارة هيئة الأمم المتحدة.

**ثانيًا**: أن تتمركز قوى تتبع الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الداخلى فى الضفة الغربية وغزة وعلى حدود إسرائيل خلال فترة الانتقال هذه.

**ثالثًا**: إجراء استفتاء بعد سنة من إدارة هيئة الأمم المتحدة يُسمح فيه لجميع الفلسطينيين ـ سواء أقاموا فى الضفة الغربية أوغزة أو فى الخارج كلاجئين ـ بممارسة حقوقهم فى تقرير مصيرهم.

**رابعًا**: إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لو دل الاستفتاء على أن هذه هى رغبة الفلسطينيين. ويجب أن تكون هذه الدولة الجديدة محايدة، وأن يكون لها قوى أمن محدودة العدد تكفى للدفاع فقط.

**خامسًا**: توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

إن العرض الذى قدمتُه بسيط جدا، ومن الممكن تطبيقه بشرط أن تتصرف إسرائيل بحسن نية فى حل المشكلة الفلسطينية حلاً عادلاً. وفى النهاية ستؤدى هذه المقترحات إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.. كما أنها تُهيئُ ضمانات دولية لحدود

كل من الدولتين وأمنهما . وإذا أرادت إسرائيل أن تكون دولة «شرق أوسطية» كاملة الحقوق بالنسبة إلى جيرانها العرب ، فعليها أن تقبل قيام دولة فلسطينية . ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر فى تطبيق معيارين : واحد لها ، والآخر للعرب . إن وضع الضفة الغربية وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة ضمان لحل المشكلة الفلسطينية حلا سليما . . وهذا لا يقتضى إلا أن تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وهى تخلق فى نفس الوقت النظام المناسب الذى يؤدى إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

لو قَبلَ هذا الاقتراح كل من إسرائيل وفلسطين وطُبِّقَ ، فإن انسحاب إسرائيل مما تبقى من الأراَضى المحتلة لن يكون مسألة خطيرة ، وذلك لأن مصدر الصراع فى الشرق الأوسط قد أزيل ، وسيتبع ذلك بكل هدوء معاهدات صلح بين إسرائيل وسوريا ، وبينها وبين لبنان والأردن أيضا .

هناك عروض أخرى للسلام تستحق التعليق . وإنى أندهش - بكل إخلاص - للفلسفة الموجودة وراء مبادرة ريجان التى أفترض أنها تعرضت لحل مشكلة الشرق الأوسط بسلام ؛ فهى من ناحية مشجعة لأن رئيسًا أمريكيا يعترف - ولأول مرة علنا - أن لب أزمة الشرق الأوسط هى المشكلة الفلسطينية ، هذا الوضع الذى ظل العرب يرددونه باستمرار على مدى ثلاثين عامًا أو أكثر . وعلى الرغم من هذا فإننى فَزِع ، ومثلى كثيرون ، من أن الرئيس ريجان أعلن رسميًا وعلنا أن الولايات المتحدة لا تَساند إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، ثم أضاف أن واشنطن لا توافق على حق تقرير المصير بالنسبة إلى الفلسطينيين . . وعلى ذلك ، فبينما مبادرة ريجان تعترف بالمشكلة ، إلا أنها لا تعكس فهما واضحا لأسباب وجودها ، وأصبحت لهذا غير صالحة وغير مؤهلة لأنها غير محايدة . وبإظهار هذا العجز الأساسى لمبادرة ريجان ، فإنها ستشجع عناد الإسرائيليين أكثر فى رفضهم المستمر لحق تقرير المصير للفلسطينيين ولإنشاء دولة فلسطينية .

وواقع الأمر أن رفض حكومة بيجين علنا لمبادرة ريجان لا يحط من قدر الغرض الحقيقى لعرض ريجان ، فبلا شك أن الأمريكان والإسرائيليين يعرفون تمام المعرفة أنه لو رحب بيجين بمبادرة ريجان لأدى هذا إلى رفض العرب لها أتوماتيكيا . ولم يكن رفض بيجين لها إلا حركة تكتيكية ومسرحية . وقد عنيت هذه الحركة المسرحية بأن تعطى انطباعا خاطئًا للعرب بأن المبادرة الأمريكية تثقل كاهل الحكومة الإسرائيلية ، إذ فى النهاية لن توجد حكومة إسرائيلية ترفض رفضًا باتًا وكليا وجوهريًا مبادرة أمريكية . . وفضلا عن ذلك ، فهذا يظهر من الموقف الذى اتخذه حزب العمل الذى رحب ترحيبًا قلبيًا بالمبادرة ،

ولم يترك أية فرصة لإعلان مساندته للعروض الأمريكية. يضاف إلى ذلك ما نعرفه عن «النظام الأمريكى الإسرائيلى» وعلاقتهما المتشابكة وبعمق، فإنه من غير المحتمل أن تكون الحكومة الإسرائيلية لا تدرى شيئًا مسبقًا عن فلسفة مبادرة ريجان وتفاصيلها. و لو أن العاصمة الأمريكية لم تستشر الإسرائيليين قبل الإعلان عن المبادرة، فإنهم بذلك ينتهكون حرمة التزام أمريكى لإسرائيل بألا يقترحوا أو يساندوا أى حل للشرق الأوسط دون التشاور المسبق مع إسرائيل وموافقتهما.

إن توقيت مقترحات ريجان قُصد منه انقسام العرب على أنفسهم عندما يتقابلون فى مؤتمر قمة فاس. ولكن من حسن الحظ أنْ كان رؤساء الدول العربية مخلصين فى ردهم عندما كرروا بإجماع الموقف العربى بأن للفلسطينيين الحق فى ممارسة تقرير مصيرهم، وأن لهم الحق فى دولة مستقلة، وأن المنظمة الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين. يضاف إلى ذلك أن رؤساء الدول العربية فى فاس ذهبوا إلى مدى أبعد بقبولهم أن من حق جميع الدول فى المنطقة أن تعيش فى سلام بحدودها الدولية المضمونة بمجلس أمن الأمم المتحدة.

وبعد مؤتمر فاس خرج علينا بريچينيف بمبادرته، وبينما أبرز الرئيس السوفييتى نقطة الأمن لكل من الجانبين العربى والإسرائيلى، فقد ذهب إلى مدى أبعد عندما قال فى عبارة لا لبس فيها: إنه ليس من حق كائن من يكون مخالفة الأسس القانونية التى اعترفت بإسرائيل كدولة مستقلة سنة ١٩٤٧. وكان بريچينيف يقصد من هذا قرار الأمم المتحدة فى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧، والذى وافقت فيه على إنشاء دولتين ذات سيادة على أرض فلسطين التى كانت تحت الحماية: دولة عربية وأخرى يهودية. ولا بد من ملاحظة أن مبادرة بريچينيف - كأى مبادرة عربية - بُنيت على الفلسفة الأساسية للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن، وهو القرار الذى يقول بكل وضوح: إن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يبنى على المبدإ الصريح بعدم السماح فى إحراز أرض أجنبية عن طريق القوة. ولهذا السبب فإن مبادرة بريچينيف بينما تعترف بحق إسرائيل فى الوجود بسلام فى حدودها الدولية، تطبق نفس القياس للناحية الفلسطينية.

ومن ناحيتى، فإننى ما زلت مقتنعًا تمامًا بأنه حتى نستطيع أن نواجه المصالح المتضاربة للجهات المعنية، فإنه لا بديل مطلقًا عن عقد مؤتمر دولى يتعامل مع لب المشكلة، ألا وهى المشكلة الفلسطينية. وفى الوقت نفسه فإنه بتعليق حل المشكلة الفلسطينية، فإن الشرق الأوسط سيزداد استقطابه، والتهديد بحرب جديدة يصبح ضروريًا.

إننى أتمنى مخلصًا ألاَّ يحدث شيء من هذا القبيل، وألا يسمح للوضع بأن يتدهور فيصل إلى نقطة اللاعودة، نقطة اليأس، حيث يشعر العرب بأن المخرج الوحيد هو مواجهة دموية أخرى، أو تزداد ثقة إسرائيل بنفسها حتى يدفعها غرورها هذا إلى عمل متهور. لو اقتنع كل من الجهتين بأنه لا مناص من حرب جديدة، فإنهما سيستمران فى تسليح أنفسهما واقتناء أسلحة هجومية لم يُستعمل مثلها مطلقا فى الشرق الأوسط، ونتيجة لهذا فالحرب الخامسة بين العرب وإسرائيل لن تشبه مثيلتها السابقة من أى ناحية، بل إنها ستؤدى إلى خسائر أكبر فى الأرواح ودمار وأهوال.

وفى الحقيقة أن هذه النقطة تقتضى وقتًا للوصول إليها، غير أنه من الواضح جدا أن النتيجة المباشرة للتوتر المستمر هى سباق فى التسليح، وسيلتمس العرب والإسرائيليون المعونة من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفييتى. ولا بد من تجاوب واشنطن وموسكو مع طلبات عملائهما - عملائهما الحاليين أو عملاء المستقبل - وكلتا القوتين العظميين ستحاول استغلال التوتر المستمر حتى تصل إلى مصالحها فى المنطقة. وقد تتورط بعض الدول الآسيوية والإفريقية نتيجة تدخل القوتين العظميين فى هذا الصراع.

وقد بدأت هذه الظاهرة الخطيرة تتجلى بمجرد توقيع معاهدة منفردة بين مصر وإسرائيل. ويرتكز هذا السلام بصفة خاصة على العلاقة الحربية التقليدية والمتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. كذلك حدد على وجه التقريب، ومع أشياء أخرى، تقسيم دور كل من الدولتين بالنسبة إلى استراتيجية الشرق الأوسط. ولإخفاء الغرض الحقيقى من الاتفاق الاستراتيجى بين واشنطن وتل أبيب، أعلن الطرفان أن الغرض من هذا التعاون الحساس وغير العادى هو محاربة انتشار تأثير الاتحاد السوفييتى فى المنطقة. ولا يمكن بحال من الأحوال أخذ هذا الأمر بجدية؛ لأننا لا يمكن أن نعتقد أن دولة صغيرة كإسرائيل بمواردها وقدرتها تستطيع أن تنافس الاتحاد السوفييتى فى أى مواجهة عسكرية مهمة فى الشرق الأوسط. لقد أصبح من الواضح جدا من أول الأمر أن الولايات المتحدة وافقت على هذا الترتيب لتمنح إسرائيل وظيفة رجل البوليس فى العالم العربى، متعهدة بمساندة أمريكية إلى أقصى الحدود فيما تقوم به إسرائيل فى المنطقة. . وكان غزو لبنان هو أول عملية يطبق فيها الاتفاق الاستراتيجى بين أمريكا وإسرائيل.

ونرى محاذيا لهذا الوضع أن الولايات المتحدة تحاول بناء علاقة خاصة مع مصر. . ولا يمكن أن يتصور إنسان فى واشنطن أو فى إسرائيل، دون أدنى شك، أن علاقة الولايات المتحدة بمصر ستتساوى مع علاقتها بإسرائيل. ومهما كان الأمر، فالحقيقة أن

مصر أصبحت معتمدة اعتماداً كبيراً على المساعدات الحربية والاقتصادية الأمريكية، وينتظر أن ينمو هذا الاعتماد نمواً مضطرداً، ما لم يحدث شيء لم يكن في الحسبان حتى تصل العلاقة إلى أبعاد غير متوقعة؛ فللولايات المتحدة الآن قواعد وتسهيلات في مصر، والوحدات سريعة الانتشار الأمريكية متمركزة في نقط استراتيجية على الأرض المصرية. وعلى ذلك فمن العبث إنكار أن الولايات المتحدة قد نجحت الآن في تحويل علاقتها بمصر إلى علاقة استراتيجية. ومن ثم فإن الولايات المتحدة حتى تكون سياساتها منسقة في المنطقة، فإنها ستضطر إلى تنمية خطتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لتعتمد على كل من مصر وإسرائيل. وعليه، فمن المنتظر أن مخططي الاستراتيجية الأمريكية سيحاولون خلق مثلث استراتيجي ترأسه إسرائيل، ويكون ضلعاه مصر ولبنان. وستحاول التركيبة الجديدة للولايات المتحدة تدبير الأحداث في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج. ولا شك أن عواقب خطيرة ستظهر على السياسة الطبيعية للشرق الأوسط بأكمله بخلق هذا المثلث العسكري والسياسي، يضاف إلى ذلك أن هذه العلاقة المثلثة ستكون أساساً لاستعمال القوات الأمريكية سريعة الانتشار في حالة الطوارئ.

واعتماد الولايات المتحدة على هذه العلاقة المثلثة لن يمنعها من العمل على إنشاء مراكز استراتيجية أخرى في المنطقة. هذه التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة ستجعل الاتحاد السوفييتي مضطراً إلى توسيع نطاق تأثيره في المنطقة، وهو ما يحدث الآن، وإن كان التطور لم يسترع انتباها كافياً. مثال ذلك أننا نرى فجأة المساعدات السوفييتية العسكرية تتفوق على مثيلاتها الأمريكية في اليمن الشمالية. لقد كانت اليمن الشمالية خارج نطاق الاتحاد السوفييتي، ولكن الآن لا يقتصر الوجود السوفييتي على اليمن الجنوبية بل امتد إلى الشمال أيضا.

هذا التطور ليس منفرداً، فقد أصبح الاتحاد السوفييتي أكثر تورطاً في سوريا. . وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لن نتعجب لو رأينا العراق مضطراً إلى الاعتماد بشكل أوسع على الاتحاد السوفييتي نتيجة للحرب مع إيران. لو حدث هذا الأمر فسيستطيع الاتحاد السوفييتي بناء جسر استراتيجي مخيف مؤسس على علاقته مع سوريا والعراق. ولن يكون من الصعب على الاتحاد السوفييتي أن يحكم إغلاق الشبكة تدريجياً على دول الخليج بحكم مركز العراق الجغرافي المعروف بالنسبة إلى هذه الدول، وستصبح عندئذ المواجهة المحتملة بين القوتين العظميين الناتجة عن هذه الحركة أكثر وضوحاً، خصوصاً لو تذكرنا أن الولايات المتحدة قد صرحت بأن منطقة الخليج منطقة حيوية لمصالحها.

هناك نقط صراع وتوتر أخرى فى العالم العربى أيضًا. فالوضع فى لبنان سيئ جدا. وقد عيّن الإسرائيليون أنفسهم حراسًا على مصالح المسيحيين فى لبنان، وسيستمرون فى انتهاز أى عذر أو فرصة للتدخل فى هذا البلد. لقد اعترف بيجين بنفسه علنا عن نيات إسرائيل فى لبنان عندما أماط اللثام عن أن إسرائيل خلال السنوات الخمس الماضية قدمت مساعدات إلى بعض الأحزاب المسيحية تقدر بـ ١٥٠ مليون دولار.. وسيكون لهذا التحالف بين الإسرائيليين ومسيحيى لبنان أثر شديد الوطأة فى هذا البلد، وسيفقد لبنان هويته إذا لم يقم العرب بعمل مدروس ومتفق عليه لوقف هذا التطور، حتى لو توصلنا إلى سلام فى هذه المنطقة.. ومن ثم سيقع لبنان فى نطاق منطقة التأثير الإسرائيلية، كما ستصبح قاعدة لولب تتغلغل إسرائيل عن طريقه إلى النظام الاقتصادى للعرب وأنظمة أخرى متعددة.

إن جميع هذه المشاكل بالتأكيد ليست النتيجة المباشرة للصراع العربى الإسرائيلى، ولكنها تنتعش فى جو الأزمات الدائمة فى الشرق الأوسط، وتتهيج بالسياسات التى اتبعتها إسرائيل من بعد توقيع المعاهدة مع مصر. ولو أزيل منبع التوتر، فالنظرة الخارجية للشرق الأوسط ستصبح أقل إحباطا للعزائم، والصلة واضحة جدا، والمفتاح هنا هو حل عادل وسلمى لصراع الشرق الأوسط، لو حققناه فإننا سنستطيع احتواء محاولات الدول الكبرى فى تشكيل وإعادة تشكيل تأثيرها فى المنطقة.

إن الاستقطاب شر من شرور الاستقرار والاطمئنان، خصوصًا إذا وصل إلى مستويات حادة ـ معلنة كانت أو مغلقة ـ من التنافس بين القوتين العظميين فى منطقة ما. وفى منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط يصبح الوضع هكذا دائمًا، ولن تكون الحصيلة إلا سلبية، لأن أهل المنطقة سيدفعون الثمن غاليًا، ومن أول تاريخ الشرق الأوسط حتى آخره ظهرت القوتان العُظميان فيه واختفت. وإنى أخشى من استمرار الحال على هذا المنوال ما لم تقم حكومات وأهل منطقة الشرق الأوسط ـ وغالبيتهم من العرب ـ بعمل يحد من التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، خصوصًا بالنسبة إلى النتائج الضارة لجهودهما المستمرة والمتنوعة لتجنيد عملائهما حتى تستطيع إحدى القوتين أن تحول مركز القوة الأخرى العظمى.

إن الاستقطاب ضار ومفسد لرفاهية العالم العربى ولحريته فى اتخاذ قرارات سياسية. ولا شك أن النتيجة تكون تهديدًا خطيرًا للنظام العربى وأمنه. والاستقطاب فى التاريخ الحديث يرادف الاستعمار الجديد من جميع الوجوه، حيث تحاول القوتان العظميان

بإصرار تقسيم المناطق الحساسة والاستراتيجية إلى مناطق حيوية لأمنها الذاتى، وذلك إما عن طريق غزو صريح، وإما بإنشاء قواعد دائمة، أو ابتكار نظريات جديدة سميت بالتسهيلات، وتستخدم فيها أيضًا القوات العسكرية التى أصبحت معروفة بالقوة العسكرية سريعة الانتشار. وجميع هذه الصور لا تهدف إلى شىء إلا للقلق والتغيير المادى عن طريق احتلال القوى الأجنبية لبعض أجزاء حساسة من العالم. هذا هو الاستعمار الجديد، وهو بعينه الاستعمار التقليدى فى الماضى. . والفرق الوحيد هو المصطلحات والنظريات الجديدة التى تخفى الهدف الحقيقى.

إن الأمانى القومية العربية هى أن يمنح قادة العرب المشكلة أولوية قصوى، وأن يقللوا من اعتمادهم على أى من القوتين العظميين. وعلى العرب أن ينوعوا مجالات تعاونهم على أى شكل من الأشكال، والضمان الوحيد ضد الاستقطاب المتطرف فى العالم العربى يكمن فى إعادة بناء نظام عربى متماسك يخدم الأهداف العربية، ويصون المصالح العربية بحيث يبقى العالم العربى بمنأى عن المكائد الأجنبية الغربية عن فلسفته الخاصة. وإننى لهذا السبب أتمنى بكل حرارة أن يعالج موضوع الحرب العراقية الإيرانية فيما بين أنظمتنا، وأن تنتهى فى أقصر وقت ممكن. إن علينا ـ أى العالم العربى ـ مسئولية جسيمة بالنسبة إلى هذا النزاع الطويل الذى لا مبرر له، والذى لو استمر فإن نتيجته سوف تهدد الجزيرة العربية بأكملها، بل النظام الإسلامى كله.

وعلى مصر بصفة خاصة أن تؤدى دورا قياديا، والواجب الخطير الذى يواجه الرئيس مبارك فى الوقت الحالى هو أن يطلق لمصر حريتها فى العمل لتفك الأغلال التى فُرضت عليها، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. يجب أن تكون الأولوية الرئيسية للرئيس الجديد هى ترميم ما تبقى من النظام العربى ومن استراتيجية المنطقة. وأبادر بالاعتراف بأن هذا عمل عسير، وما لم تؤخذ الخطوات الصائبة تحت ظروف موفقة جدا فهناك خطورة فى أن المساعدات الحربية والاقتصادية التى تقوم بها الولايات المتحدة نحو مصر ستُقطع انتقاما، وإذا اعتقدت الولايات المتحدة بأن سياسة مصر الجديدة لا تتجه ضد مصالحها، فلا شك أن إسرائيل ستعارض بشدة التقارب بين مصر وغيرها من الدول العربية، وستسعى جاهدة ـ عن طريق اللوبى اليهودى فى الكونجرس ـ إلى أن تخفض من معونة الولايات المتحدة لمصر.

ومهما صعبت هذه المهمة فلا بد من إنجازها؛ لأنه ما لم يحدث تغير فى السياسة المصرية فإن تأثير مصر فى الشرق الأوسط سيتضاءل، وستقتصر العلاقة بين مصر والعالم

العربى بأكمله، تحت أحسن الظروف، على التعاون فى بعض الميادين كالتجارة والسياحة، ولكنها لن تمتد إلى التعاون السياسى والاستراتيجى، ولا خيار للقيادة المصرية إلا أن تستمر فى إعادة بناء قوة مصر العسكرية وتقويتها. ولن تستطيع مصر أن تحقق غرضها إلا بترك حرية الاختيار مفتوحة. يجب عليها تنويع مصادر شراء السلاح، كما يجب عليها إعادة بناء الجسور المحطمة، وأن تنشئ غيرها بينها وبين الدول العربية التى ستهيئ لها المساعدات المالية. كما يجب على مصر أن تبنى قوتها العسكرية بحيث يشعر بثقلها فى إعادة تشكيل وصياغة الشرق الأوسط. إن تكافؤ ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية ـ وبخاصة مصر ـ شرط أساسى لا غنى عنه لسلام دائم وراسخ فى المنطقة، وليس لمصر أى خيار إلا اتباع هذا الطريق، خصوصًا لو أخذنا فى الاعتبار أنه بالوصول إلى سنة ٢٠٠٠ فإنه من المنتظر أن يكون تعداد الشعب المصرى قد وصل إلى الرقم المذهل: ٧٠ مليون نسمة.

إن وطأة السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل على النظام التقليدى المصرى ـ وهذه حالته ـ قيَّدها، حتى إن مصر ـ كما أوضحتُ آنفا ـ لا تستطيع أن تتفاعل بصلاحية مع التطورات السياسية العسكرية، سواء منها الدولية أو المحلية. . وما لم تعالج مصر مركزها الحالى، فإن النظام لا يمكنه حل المشاكل الكبيرة واحتواءها مؤقتا فى العالم العربى، وخصوصًا فى الخليج ودوله. ولا بد حتما أن تخلق مصر والدول العربية نظاما جديدا وتنميةً للقفز إلى الأمام بالشعوب العربية، على أن يصبح هذا النظام قادرا على مكافحة التطورات المنتظر وقوعها فى المنطقة. ويجب على النظام الجديد أن يكون مستعدا للتعامل مع التدخل الأجنبى والاضطرابات المحلية التى تؤثر فى دول الخليج وقادتها. إننا لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أن المنطقة بأكملها مهددة، ليس بمشاكلها الخاصة فقط، ولكن بصراع المصالح بين القوتين العظميين. ولا بد حتما أن تحاول الدول العربية مجتمعة ـ لو أمكن ـ أن تحد من تدخل القوتين العظميين فى المنطقة قبل أن يصبح الاستقطاب خطأ محققا. يجب على العرب تنويع مصادر تمويلهم على قدر الإمكان متجنبين الاعتماد الكامل على أى من القوتين العظميين أثناء بناء قدراتهم الاقتصادية والعسكرية. إن السلام والهدوء لا يمكن الحصول عليهما فى هذه المنطقة الحساسة إلا إذا قل تدخل القوى العظمى.

ومما يلفت النظر حقا أن استقطاب القوتين العظميين فى الشرق الأوسط لا مثيل له فى أى ناحية من أنحاء العالم. وقد يعود هذا الأمر إلى حقيقة أن أزمة الشرق الأوسط، وكذلك الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، لم نصل فيهما إلى حل بعد، مما يشجع القوتين

العظميين على أن تلعبا لعبة الشطرنج على حساب هذه المنطقة المضطربة. لن أذهب بعيداً بأن أشير إلى أن القوتين العظميين منعا حل أزمة الشرق الأوسط المزمنة عن عمد، ومهما كان الأمر فلا شك أن كلاً من موسكو وواشنطن يحاولان أن ينالا أعظم ما يمكن من فوائد؛ بسبب عدم استقرار المنطقة، وهما يتنافسان بعضهما مع بعض لإرساء تأثيرهما السياسى والاستراتيجى.

حقا إن القوتين العظميين تتبادلان بعض البلاد أو غيرها، حيث أضاع الأمريكان ليبيا وكسبها الاتحاد السوفييتى، وفَقَدَ السوفييت مصر وكسبتها الولايات المتحدة، وكانت الأردن تقع كلية فى منطقة نفوذ الأمريكان، ولكنها الآن تسعى للحصول على مساعدات عسكرية سوفييتية، وفقدت الولايات المتحدة إيران كما فقد السوفييت الصومال، واليمن الشمالية فى طريق الضياع بالنسبة إلى الغرب، ولكن الولايات المتحدة كسبت قواعد جديدة فى عمان والصومال.

وعلى الرغم من تنوع العلاقات وتغير أشكالها، فإن وجود القوتين العظميين وتدخلهما فى الشرق الأوسط ما زال ثابتا. . ومن المحتمل، إذا لم ينته، اختفاء بعض أساليب الحكم فى المنطقة. والخاسرون الحقيقيون فى هذا جميعه هم سكان الشرق الأوسط؛ لأنهم سيستمرون فى المعاناة، كما أنهم لن يستطيعوا تنمية مواردهم الخاصة فى جو صحى بسبب تدخل القوتين العظميين المستمر.

إن الأمة العربية تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، سواء فى المجال الداخلى أو المجال الدولى. غير أننى واثق تمام الثقة بقدرة العرب على تجنيد مصادرهم ونبوغهم فى ترتيب أولوياتهم، ومن ثم يرتفعون نحو التحدى. ولن يستطيع العالم العربى أن ينجح إلا إذا توحدت استراتيچيته، وما دام لا تقوم دولة أخرى بعمل منفرد. . هذا العمل الذى يهدد النظام بأكمله ويحطم الشعور بالمسئولية الجماعية.

لن ندرك السلام الأصيل إلا باتحادنا، وبه نصل إلى الأهم: راحة البال والقلب. لو أدركنا هذا السلام، عندئذ فقط يستطيع الجيل القادم فى هذه المنطقة أن ينعم بكيان مثمر ووجود موسر.

## الفهرس الزمنى

٢ نوفمبر ١٩١٧: وزير الخارجية البريطانى «آرثر بلفور» يكتب إلى «حاييم وايزمان» معلنا أن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودى.

٢٩ نوفمبر ١٩٤٧: قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١/ ٢ بتقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وفلسطينية.

١٤ مايو ١٩٤٨: إعلان إسرائيل استقلالها، واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

٢٩ أكتوبر ١٩٥٦: غزو القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية لمصر يثير الحرب العربية الإسرائيلية الثانية.

٥ يونيو ١٩٦٧: إسرائيل تهاجم مصر وسوريا؛ فتبدأ حرب الأيام الستة.

٢٢ نوفمبر ١٩٦٧: صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ واضعًا أسس السلام فى الشرق الأوسط.

١٩ يونيو ١٩٧٠: وزير خارجية الولايات المتحدة «ويليم روجرز» يقدم مقترحات سلام عُرفت باسم «مشروع روجرز».

٢٧ مايو ١٩٧١: توقيع الرئيس السادات والرئيس بودجورنى معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية.

٥ مايو ١٩٧٢: ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام».

١٩ يوليو ١٩٧٢: طرد السادات للخبراء العسكريين السوفييت من مصر.

٦ أكتوبر ١٩٧٣: عبور القوات المسلحة المصرية قناة السويس يشعل حرب أكتوبر.

١٧ أكتوبر ١٩٧٣: بدء العرب للمرحلة الأولى من حظر البترول.
٢٢ أكتوبر ١٩٧٣: صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٣٣٨ بإعلان وقف إطلاق النار.
٢٩ أكتوبر ١٩٧٣: زيارة فهمى الأولى لواشنطن.
٣١ أكتوبر ١٩٧٣: مقابلة فهمى الأولى لنيكسون.
٦ نوفمبر ١٩٧٣: زيارة كيسنجر الأولى للقاهرة.
١١ نوفمبر ١٩٧٣: اتفاق النقاط الست بين مصر وإسرائيل.
٢١ ديسمبر ١٩٧٣: افتتاح مؤتمر چنيف للسلام.
١٨ يناير ١٩٧٤: اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل.
٢١ يناير ١٩٧٤: زيارة فهمى الأولى لموسكو.
١٣-١٥ فبراير ١٩٧٤: اجتماع قمة فى الجزائر لمصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والجزائر لإقرار إنهاء حظر البترول.
٢٨ فبراير ١٩٧٤: إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين مصر والولايات المتحدة.
٢ مارس ١٩٧٤: زيارة جروميكو وزير الخارجية السوفييتى لمصر.
١٨ مارس ١٩٧٤: اجتماع وزراء البترول العرب فى فيينا لإنهاء حظر البترول رسميًا.
٢١ مايو ١٩٧٤: اتفاق فك الاشتباك السورى الإسرائيلى.
١٢ يونيو ١٩٧٤: نيكسون يزور مصر.
١٥ أكتوبر ١٩٧٤: مقابلة فهمى لبريچنيف فى موسكو، حيث قرر بريچنيف فى أثنائها زيارة مصر.
٢٨ أكتوبر ١٩٧٤: قمة الرباط تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين.
١٧ نوفمبر ١٩٧٤: ياسر عرفات يلقى خطابًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٢٢ نوفمبر ١٩٧٤: إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب بالأمم المتحدة.
٢٩ ديسمبر ١٩٧٤: مقابلة فهمى والفريق الجمسى فى موسكو لبريچنيف الموضوع تحت العلاج، والذى تأجلت زيارته لمصر.
٧ مارس ١٩٧٥: كيسنجر يبدأ جولته المكوكية لفك الاشتباك الثانى بين القوات المصرية والإسرائيلية.

١ ـ ٢ يونيو ١٩٧٥: اجتماع قمة السادات وفورد فى سالزبورج بالنمسا.
٥ يونيــو ١٩٧٥: مصر تعيد فتح قناة السويس.
١ سبتمبر ١٩٧٥: اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل.
٤ ديسمبر ١٩٧٥: موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية امتيازات الدولة العضو.
مــارس ١٩٧٦: إلغاء مصر من جانب واحد لمعاهدة الصداقة المصرية السوفييتية.
سبتمبر ١٩٧٦: تهامى وديان يتقابلان سراً فى الرباط بالمغرب.
١ أكتوبر ١٩٧٧: الإعلان الأمريكى السوفييتى المشترك الخاص بموضوع الشرق الأوسط.
٥ أكتوبر ١٩٧٧: فهمى يقابل الرئيس كارتر فى نيويورك.
من ٢٨ أكتوبر إلى
٤ نوفمبر ١٩٧٧: السادات وفهمى يزوران رومانيا وإيران والسعودية.
٩ نوفمبر ١٩٧٧: السادات يعلن أمام مجلس الشعب المصرى استعداده لزيارة القدس.
١٢ نوفمبر ١٩٧٧: مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى تونس.
١٧ نوفمبر ١٩٧٧: فهمى يستقيل.
١٩ نوفمبر ١٩٧٧: السادات يزور القدس.
١٧ سبتمبر ١٩٧٨: السادات وبيجين وكارتر يوافقون على اتفاقات كامب ديفيد.
٢٦ مارس ١٩٧٩: توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى واشنطن.

## تطور تاريخى

٢ نوفمبر ١٩١٧ : رئيس وزراء بريطانيا أرثر بلفور يكتب لحاييم وايزمان معلنا أن بريطانيا تساند تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين.

٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ : قرار الأمم المتحدة ١٨١/ ٢ بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وفلسطينية.

١٤ مايو ١٩٤٨ : إسرائيل تعلن استقلالها، وأول حرب عربية إسرائيلية.

٢٩ أكتوبر ١٩٥٦

العدوان الثلاثى: جيوش بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تهاجم مصر.

٥ يونيو ١٩٦٧ : جيش إسرائيل يهاجم مصر وسوريا.

٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ : قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ يحاول وضع أساس للسلام فى الشرق الأوسط.

١٩ يونيو ١٩٧٠ : وزير خارجية الولايات المتحدة وليام روجرز يقدم اقتراحات للسلام تعرف بعد ذلك بخطة روجرز.

٢٧ مايو ١٩٧١ : الرئيس السادات يوقع مع الرئيس بودجورنى اتفاقية الصداقة المصرية السوفيتية.

٥ مايو ١٩٧٢ : مؤتمر بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.

١٩ يوليو ١٩٧٢ : الرئيس السادات يطرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر.

٦ أكتوبر ١٩٧٣ : القوات المصرية تعبر قناة السويس وتبدأ حرب أكتوبر.

١٧ أكتوبر ١٩٧٣ : الدول العربية تبدأ المرحلة الأولى من المقاطعة النفطية.

٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ : قرار الأمم المتحدة ٣٣٨ بوقف إطلاق النار.

٢٩ أكتوبر ١٩٧٣ : أول زيارة لإسماعيل فهمى لواشنطن.

٣١ أكتوبر ١٩٧٣ : أول لقاء لإسماعيل فهمى مع نيكسون.

٦ نوفمبر ١٩٧٣ : زيارة كيسنجر الأولى للقاهرة .
١١ نوفمبر ١٩٧٣ : اتفاق النقاط الستة بين مصر وإسرائيل .
٢١ ديسمبر ١٩٧٣ : بدء مؤتمر السلام بچنيف .
١٨ يناير ١٩٧٤ : أول اتفاق فض اشتباك بين مصر وإسرائيل .
٢١ يناير ١٩٧٤ : أول زيارة لإسماعيل فهمى لموسكو .
١٣ ـ ١٥ فبراير ١٩٧٤ : قمة الجزائر بين مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والجزائر والقرار بإنهاء المقاطعة النفطية .
٢٨ فبراير ١٩٧٤ : إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر والولايات المتحدة .
٢ مارس ١٩٧٤ : وزير الخارجية السوفيتى جروميكو يزور مصر .
١٨ مارس ١٩٧٤ : وزراء البترول العرب يلتقون فى ڤيينا وينهون المقاطعة النفطية رسميًا .
٣١ مايو ١٩٧٤ : اتفاق فض الاشتباك السورى الإسرائيلى .
١٢ يونيو ١٩٧٤ : نيكسون يزور مصر .
١٥ أكتوبر ١٩٧٤ : إسماعيل فهمى يجتمع مع بريچنيف فى موسكو، ويقرر بريچنيف خلال الاجتماع زيارة مصر .
٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ : قمة الرباط تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل قانونى وحيد للفلسطينيين .
١٧ نوفمبر ١٩٧٤ : ياسر عرفات يخطب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .
٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ : الأمم المتحدة تعطى منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب .
٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ : إسماعيل فهمى والمشير الجمسى فى موسكو لمقابلة بريچنيف المريض، والذى تم تأجيل زيارته لمصر .
٧ مارس ١٩٧٥ : كيسنجر يبدأ جولته المكوكية لفض الاشتباك الثانى بين القوات المصرية والإسرائيلية .
١ ـ ٢ يونيو ١٩٧٥ : قمة فورد والسادات فى سالزبورج بالنمسا .
٥ يونيو ١٩٧٥ : مصر تفتتح قناة السويس للملاحة مرة أخرى .
١ سبتمبر ١٩٧٥ : اتفاق فض الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل .
٤ ديسمبر ١٩٧٥ : مجلس أمن الأمم المتحدة يعطى منظمة التحرير الفلسطينية مزايا الدول الأعضاء .

مـــــــارس ١٩٧٦ : مصر تلغى اتفاقية الصداقة المصرية السوفيتية من طرف واحد .
سـبـتـمـبـر ١٩٧٦ : حسن التهامى وديان يلتقيان سرًا فى الرباط بالمغرب .
١ أكـتـوبر ١٩٧٧ : الإعلان الأمريكى السوفيتى المشترك بخصوص موضوع الشرق الأوسط .
٥ أكـتـوبر ١٩٧٧ : إسماعيل فهمى يقابل الرئيس كارتر فى نيويورك .
٢٨ أكـتـوبر إلى
٤ نوفـمـبـر ١٩٧٧ : الرئيس السادات وإسماعيل فهمى يزوران رومانيا وإيران والمملكة العربية السعودية .
٩ نوفـمـبـر ١٩٧٧ : الرئيس السادات يعلن بمجلس الشعب استعداده لزيارة القدس .
١٢ نوفمبر ١٩٧٧ : اجتماع وزراء الخارجية العرب بتونس .
١٧ نوفمبر ١٩٧٧ : إسماعيل فهمى يستقيل .
١٩ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات يزور القدس .
١٧ سبتمبر ١٩٧٨ : السادات وبيجن وكارتر يتفقون على معاهدة كامب ديڤيد .
٢٦ مـارس ١٩٧٩ : توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى واشنطن .

## المؤلف فى سطور

* دبلوماسى وسياسى مصرى.
* ولد فى القاهرة، فى الثانى من أكتوبر من عام ١٩٢٢.
* والداه هما «محمد فهمى» و«فائقة نصحى».
* تزوج بـ «عفاف حامد محمود» عام ١٩٤٧.
* أنجب ولدين وابنة واحدة.
* تلقى تعليمه الجامعى فى جامعة القاهرة.
* التحق بوزارة الخارجية فى مارس عام ١٩٤٦.
* شغل منصب نائب قنصل فى القنصلية المصرية بباريس من ١٩٤٧ - ١٩٤٩.
* عمل كعضو للبعثة المصرية الدائمة للأمم المتحدة من يوليو ١٩٤٩ إلى يونيو ١٩٥٧.
* عمل مستشاراً لجمهورية مصر العربية، ولاحقًا للجمهورية العربية المتحدة، فى الجلسات من الرابعة وحتى الثامنة عشرة من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
* عمل كممثل مناوب فى وفد جمهورية مصر العربية، ولاحقا فى وفد الجمهورية العربية المتحدة، فى الجلستين التاسعة عشرة والعشرين من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
* عمل كعضو فى وفد جمهورية مصر العربية، ولاحقا فى وفد الجمهورية العربية المتحدة للجنة (السياسية) الأولى بدءا من الجلسة الرابعة للجمعية العامة.
* عمل كممثل مناوب فى لجنة الإجراءات الجماعية.
* عمل كممثل مناوب لمصر للمجلس الاقتصادى و الاجتماعى، ١٩٥١- ١٩٥٦.
* مثّل مصر فى لجنة المساعدات التقنية ما بين عامى ١٩٥١- ١٩٥٦.
* عمل مستشاراً سياسيًا للمؤتمرين العلميين الأول و الثانى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

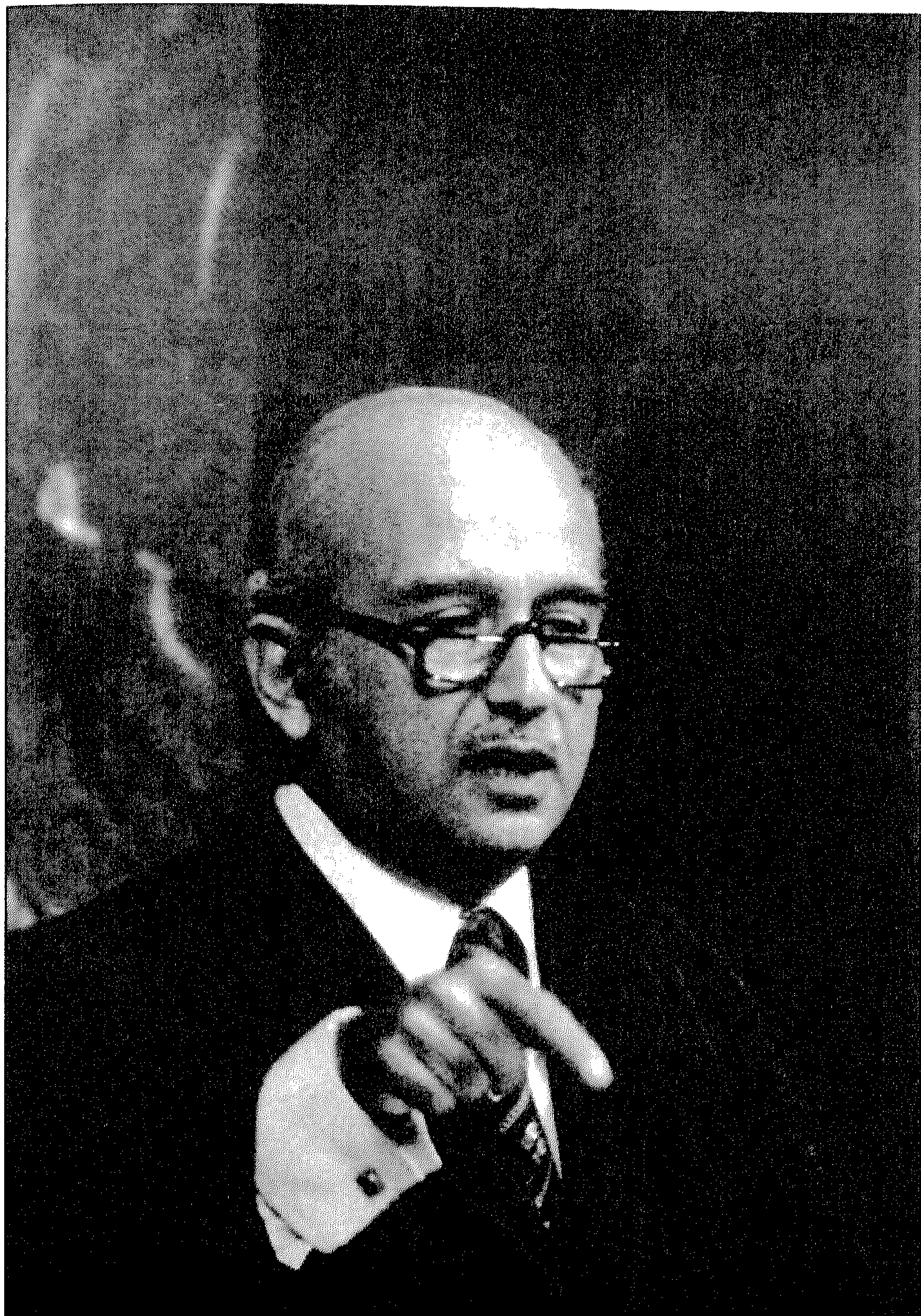
* مثّل مصر فى المؤتمر التنصيبى لوكالة الطاقة الذرية فى نيويورك .
* مثّل مصر فى اللجنة التحضيرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من ١٩٥٦ـ ١٩٥٧ .
* عمل كممثل مناوب للجمهورية العربية المتحدة فى اللجنة الخاصة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى .
* عمل كممثل دائم لمصر، ولاحقًا للجمهورية العربية المتحدة، فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من ١٩٥٧ـ١٩٦٠ .
* شغل منصب «مدير» من مصر والجمهورية العربية المتحدة فى مجلس المدراء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ .
* عمل كعضو فى الوفد المصرى، ولاحقًا فى وفد الجمهورية العربية المتحدة، من المؤتمر السنوى الأول وحتى الرابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .
* عمل رئيسًا للجان الإدارية والقانونية للمؤتمر الأول للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عام ١٩٥٧ .
* عمل كنائب رئيس للمؤتمر الثانى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عام ١٩٥٧ .
* عمل كعضو فى الوفد المصرى للمؤتمر الإفريقى لتأسيس مؤسسة كازابلانكا الإفريقية عام ١٩٥٩ .
* شغل منصب نائب رئيس مجلس المدراء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما بين عامى ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ .
* عمل كعضو فى وفد الجمهورية العربية المتحدة فى مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ .
* عمل كممثل مناوب للجمهورية العربية المتحدة فى لجنة عمليات حفظ السلام .
* مثّل الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح، نيويورك، ١٩٦٥ .
* عمل مديراً لإدارة المؤسسات و المؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية، ما بين عامى ١٩٦٤ـ١٩٦٨ .
* شغل منصب مقرر للجنة (السياسية) الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العشرين العادية .
* شغل منصب رئيس اللجنة (السياسية) الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والعشرين العادية .
* سفير مصر فى النمسا، من عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧١ .

* شغل منصب رئيس الوفد المصرى لمؤتمر الفضاء الخارجى المنعقد فى فيينا عام ١٩٦٨ .
* شغل منصب رئيس الوفد المصرى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الأعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .
* عمل مديراً مبعوثًا من مصر لمجلس مدراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عام ١٩٧١ .
* مثّل مصر فى المكتب التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، عام ١٩٦٩ .
* مثّل مصر فى لجنة الحراسة فى اللجنة الدولية للطاقة الذرية .
* شغل منصب سكرتير ثان لمصر فى لجنة الحراسة التابعة للمنظمة الدولية للطاقة الذرية .
* شغل منصب سكرتير ثان للدولة للشئون الخارجية فى الفترة من أكتوبر ١٩٧١ حتى إبريل ١٩٧٣ .
* رئيس وفود مصرية متعددة لمنظمة الوحدة الإفريقية OAU .
* عين سفيراً لمصر بجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولكنه قبل توليه منصبه الجديد تم تعيينه وزيراً عام ١٩٧٣ .
* وزير السياحة فى الفترة من أبريل ١٩٧٣ وحتى أكتوبر ١٩٧٣ .
* عين وزيرا للخارجية فى أكتوبر من عام ١٩٧٣ .
* عين نائبا لرئيس الوزراء فى الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .
* عمل رئيسا للوفود المصرية لمجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية .
* عمل رئيسا للوفود المصرية للاجتماعات الوزارية لدول عدم الانحياز .
* شغل منصب نائب أول ووزير للخارجية فى أبريل عام ١٩٧٥ .
* قدم استقالته فى السابع عشر من نوفمبر من عام ١٩٧٧ احتجاجا على زيارة الرئيس الراحل السادات إلى القدس .
* نشر كتابه «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» فى دار نشر CROOM HELM بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٣ .
* توفى فى ٢١ من نوفمبر ١٩٩٧م .

## • الأوسمة

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ مصر | : | وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى . |
| ٢ ـ مصر | : | وسام الجمهورية من الطبقة الأولى . |
| ٣ ـ مصر | : | وسام الجمهورية من الطبقة الثانية . |
| ٤ ـ سوريا | : | وسام الاستحقاق السورى . |
| ٥ ـ الأردن | : | وسام الكوكب الأردنى من الدرجة الأولى . |
| ٦ ـ الكويت | : | وسام الكويت ذو الوشاح من الدرجة الأولى . |
| ٧ ـ قطر | : | وسام الاستقلال . |
| ٨ ـ السعودية | : | وسام الملك عبد العزيز آل سعود . |
| ٩ ـ إيران | : | نيشان درجة أولى سمايون . |
| ١٠ ـ ألمانيا | : | وسام الاستحقاق لجمهورية ألمانيا الاتحادية ـ النيشان الأكبر . |
| ١١ ـ إيطاليا | : | Cavalier Di Gross Croce |
| ١٢ ـ إسبانيا | : | La Gran Cruz |
| ١٣ ـ فرنسا | : | Legion D'Honneur |
| ١٤ ـ النمسا | : | Grosse Goldene Ehrenzeichen am Bande |
| ١٥ ـ البرازيل | : | Grande Gra-Cruz |
| ١٦ ـ المكسيك | : | La Condecoracion Del Aguila Extece |
| ١٧ ـ زائير | : | La Digirite De Grande Officier |
| ١٨ ـ رومانيا | : | Ordinal Tudor Vlademerzen- Class I |
| ١٩ ـ إندونيسيا | : | The Order of Bintang Mehapritere Adepiuma I |

# ملحـــق الصـــور



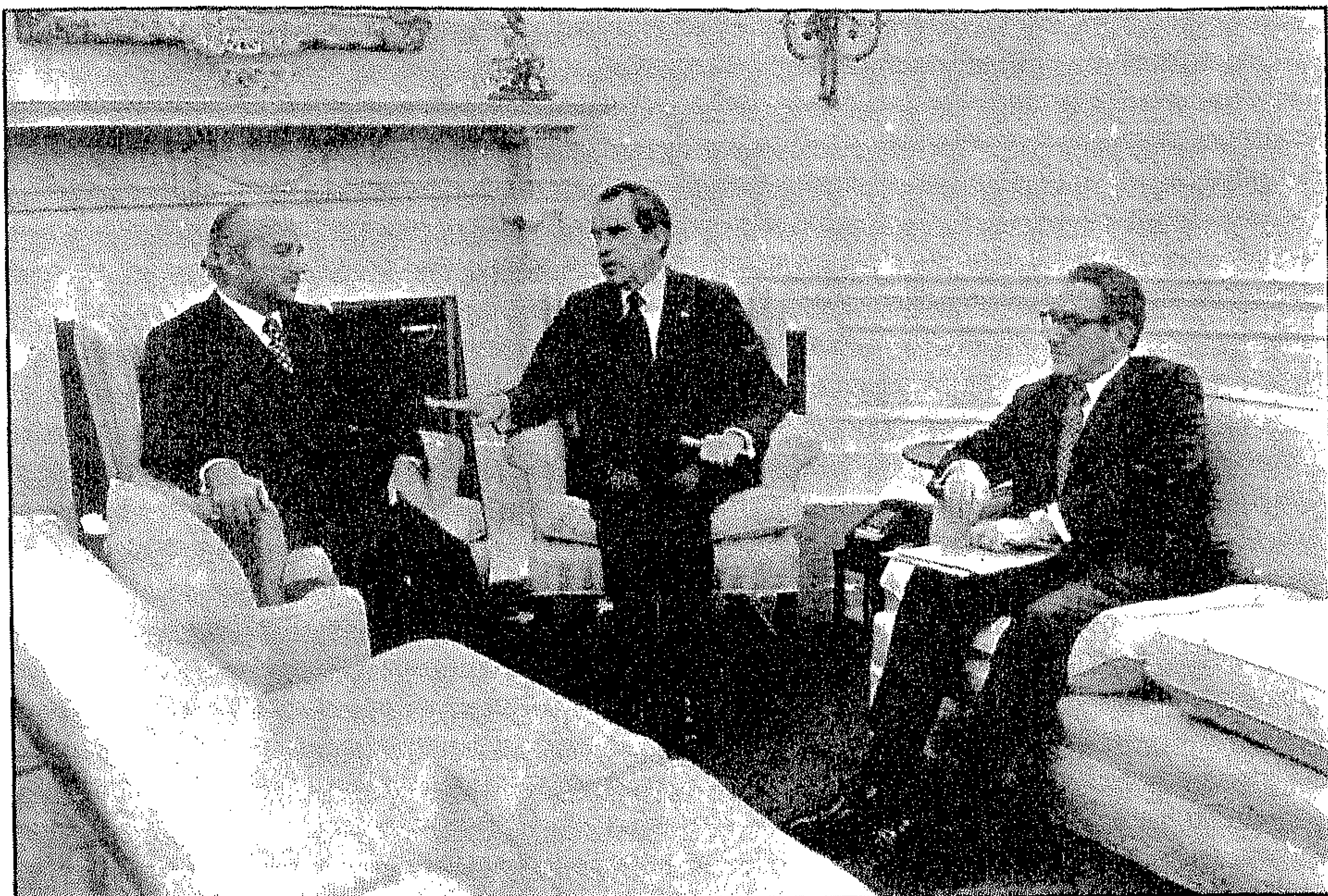
إسماعيل فهمى يتحدث فى الجمعية العامة للأمم المتحدة



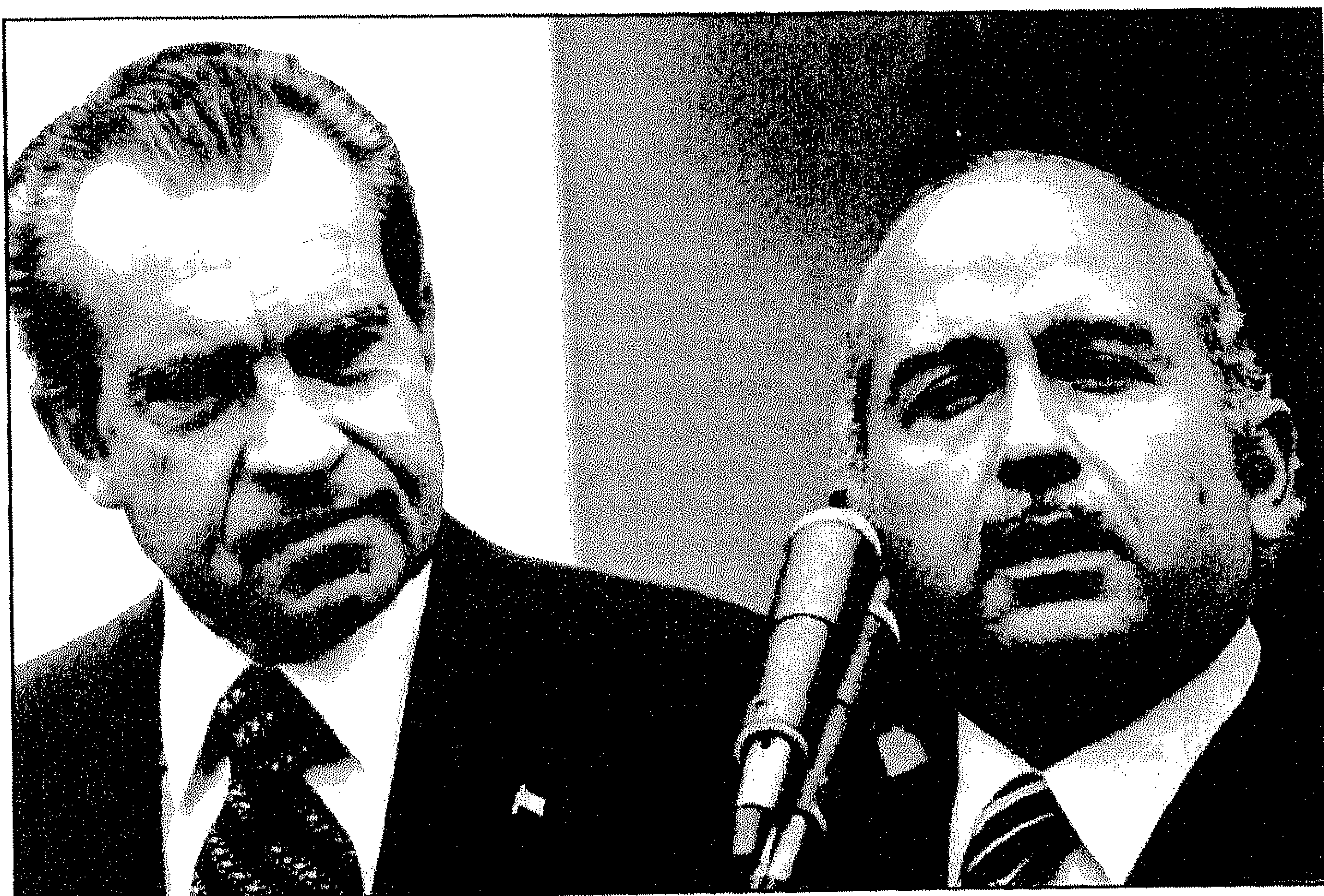
اجتماع لإسماعيل فهمى مع الرئيس السادات يحضره نائب الرئيس حسنى مبارك



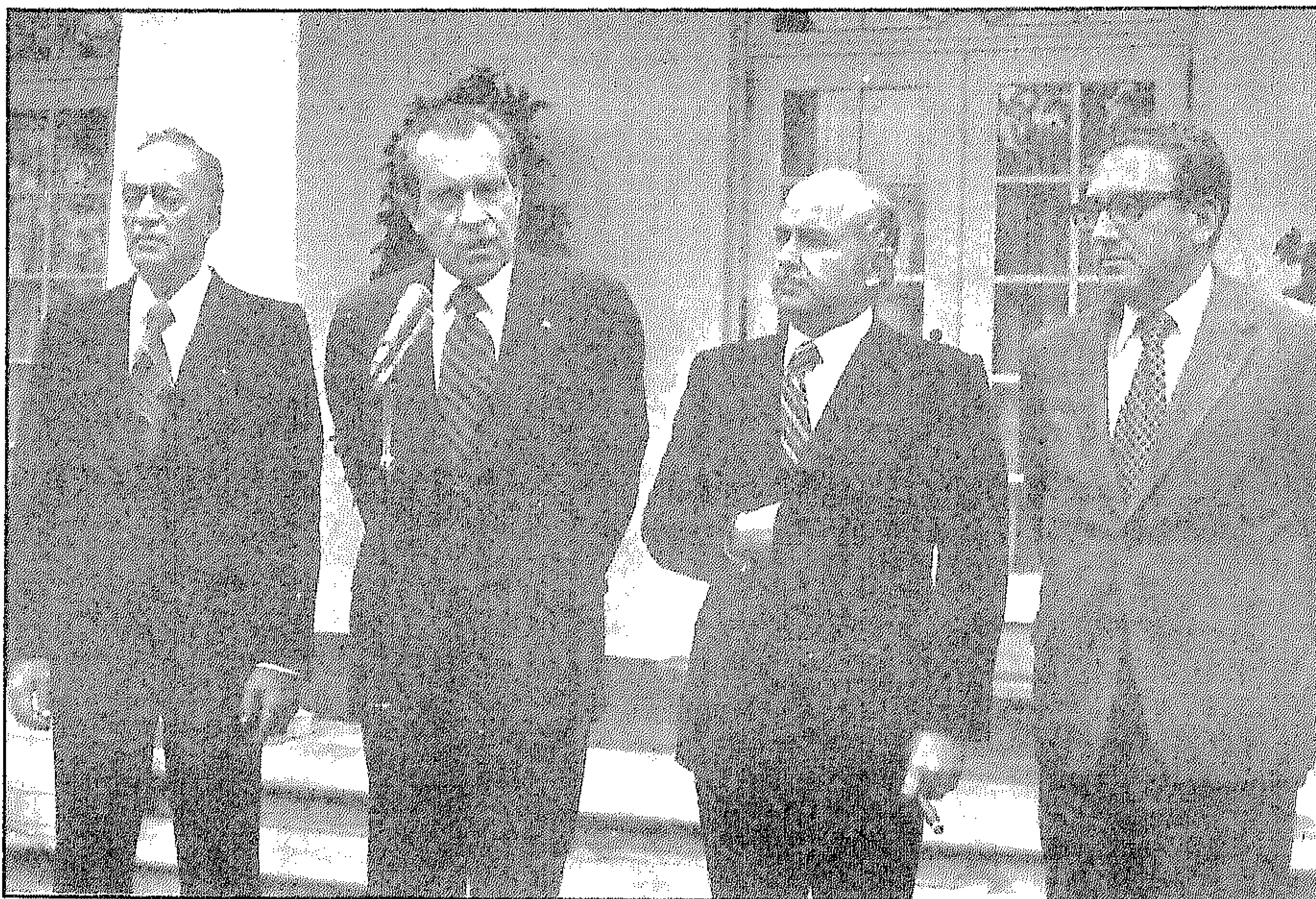
الجانب المصرى: الرئيس السادات، نائب الرئيس حسنى مبارك، نائب رئيس الوزراء إسماعيل فهمى وأسامة الباز.
الجانب الأمريكى: سايروس فانس وزير خارجية أمريكا، فيليب حبيب مساعد وزير الخارجية، هرمان إيلتس السفير الأمريكى فى القاهرة



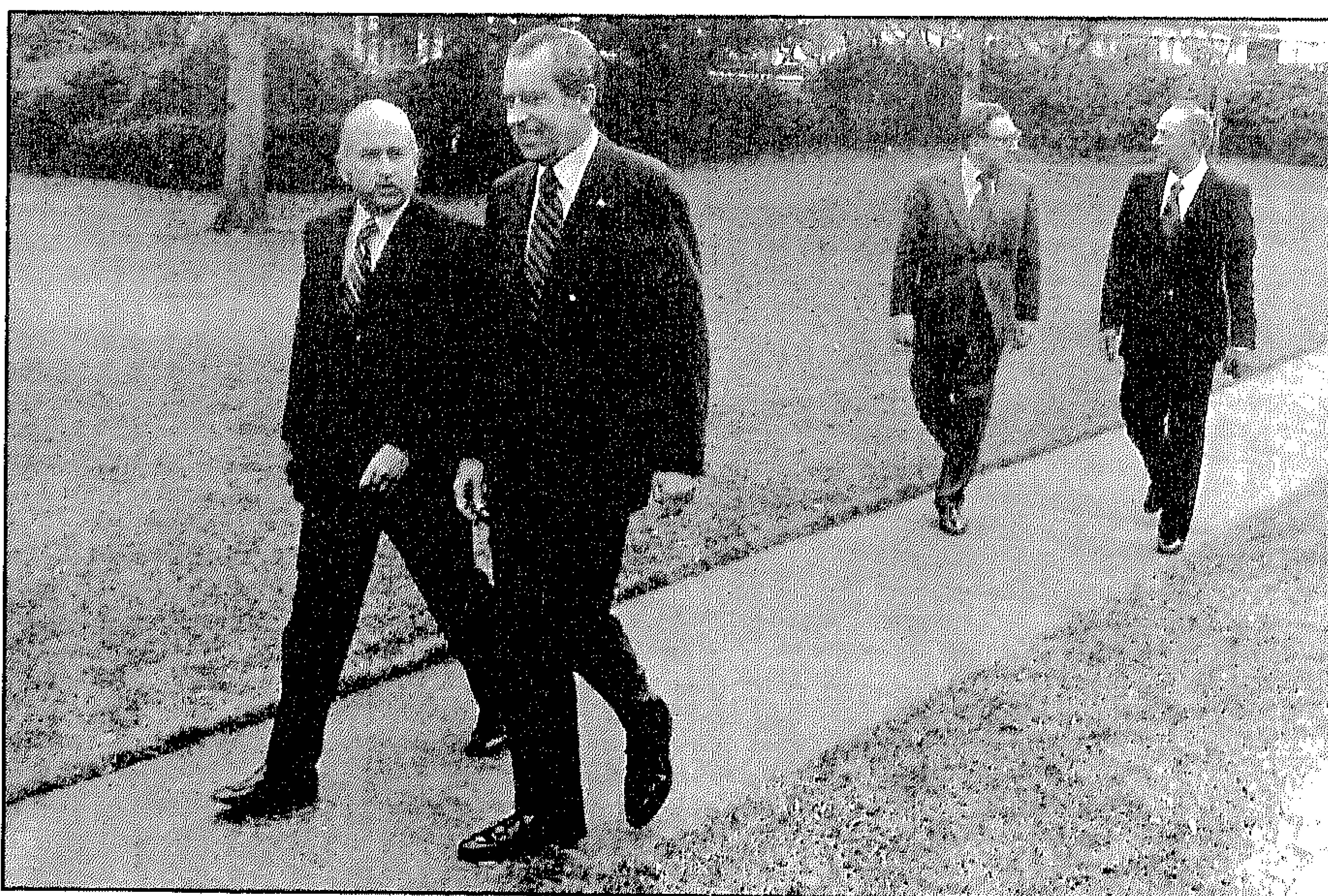
الرئيس الأمريكى نيكسون، وكيسنجر وزير خارجيته، وإسماعيل فهمى



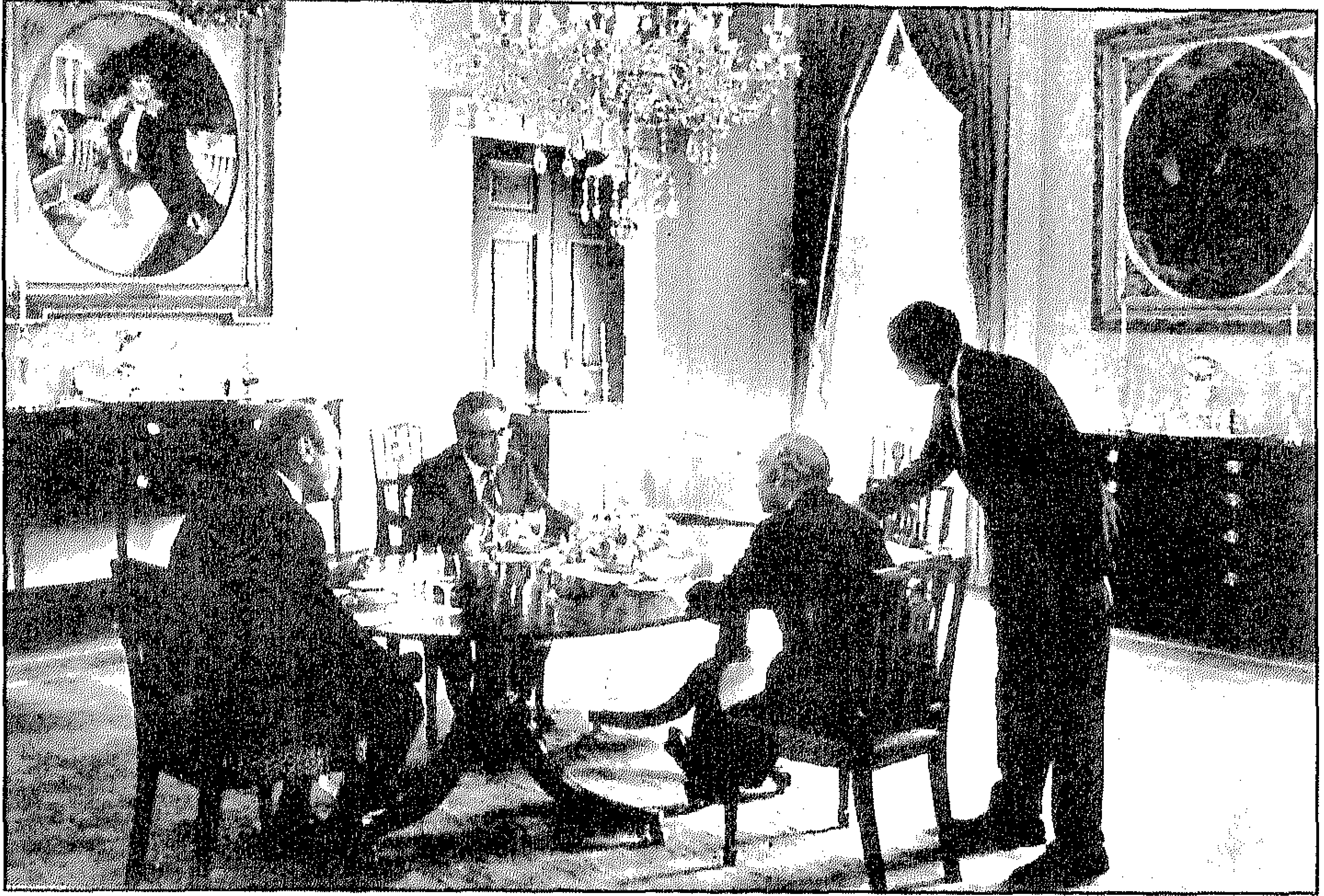
فى مؤتمر صحفى مع الرئيس نيكسون عقب مباحثات فى البيت الأبيض بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة



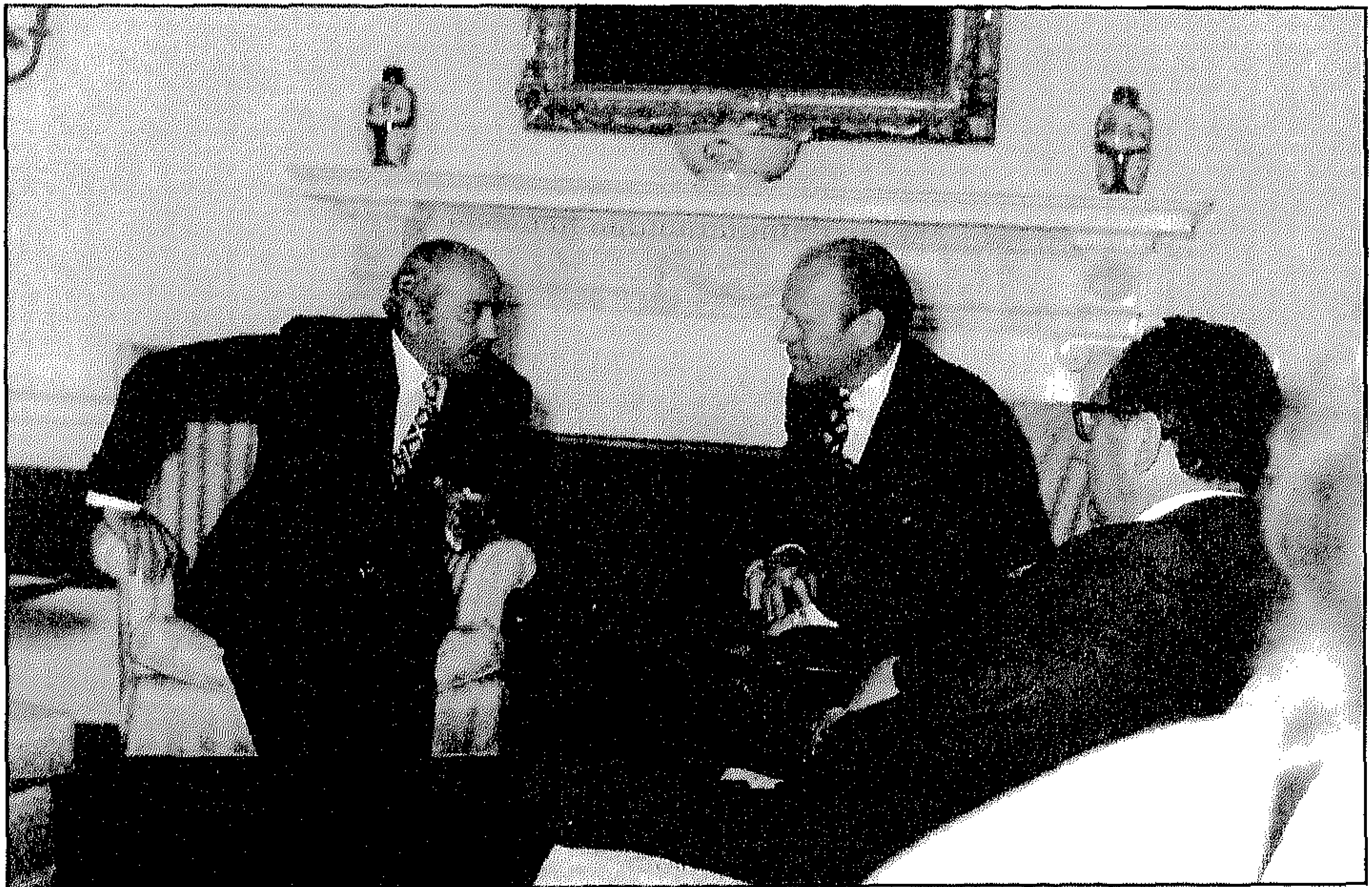
كيسنجر - فهمى - نيكسون - السقاف



الرئيس نيكسون يوصل إسماعيل فهمى إلى السيارة عقب مباحثات بخصوص المقاطعة البترولية، حضرها الوزير السقاف وزير الخارجية السعودى، وهنرى كيسنجر



الرئيس الأمريكى فورد، وكيسنجر وإسماعيل فهمى، على مائدة إفطار عمل



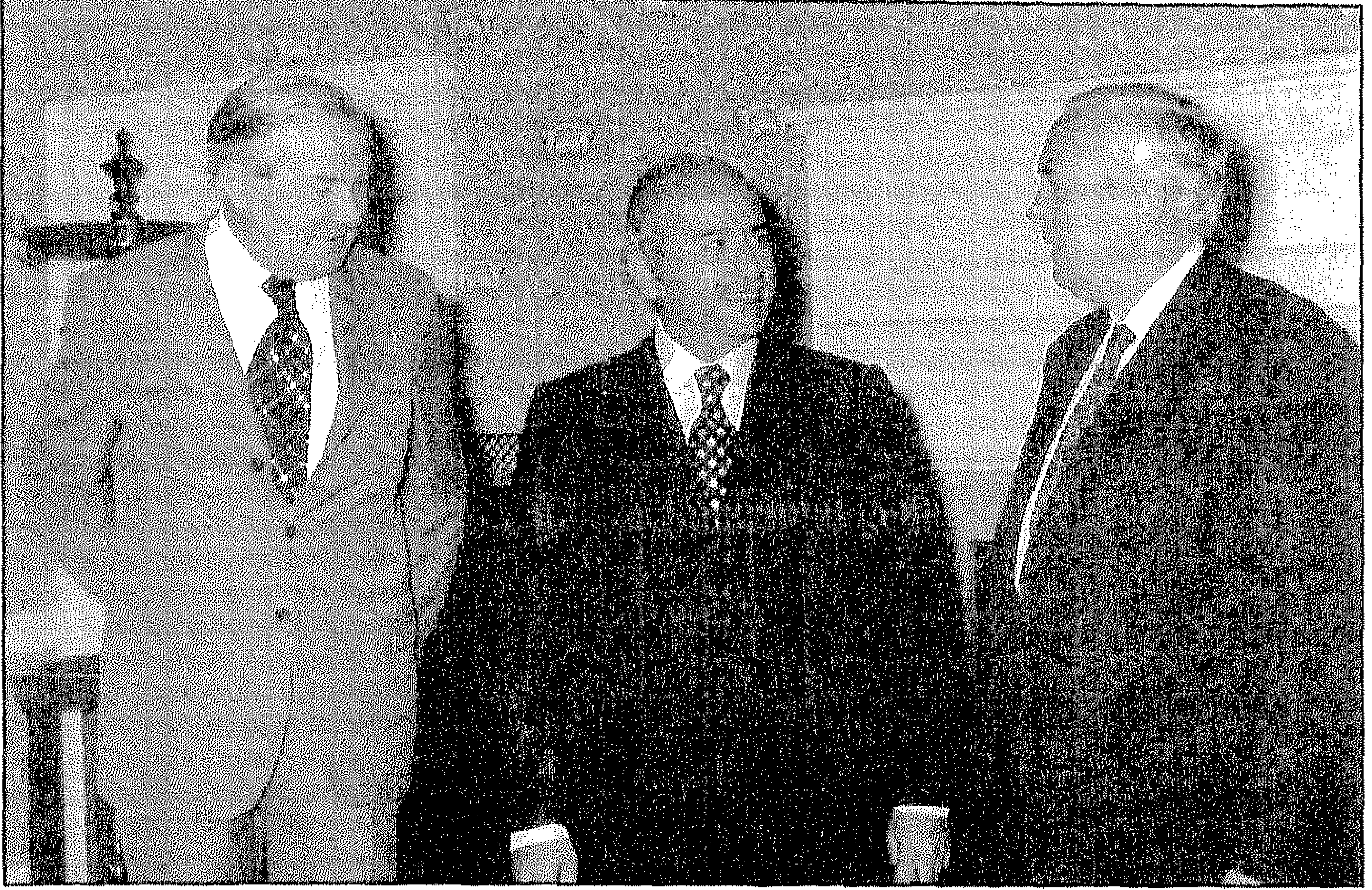
اجتماع مع الرئيس فورد فى البيت الأبيض سنة ١٩٧٥ حضره هنرى كيسنجر



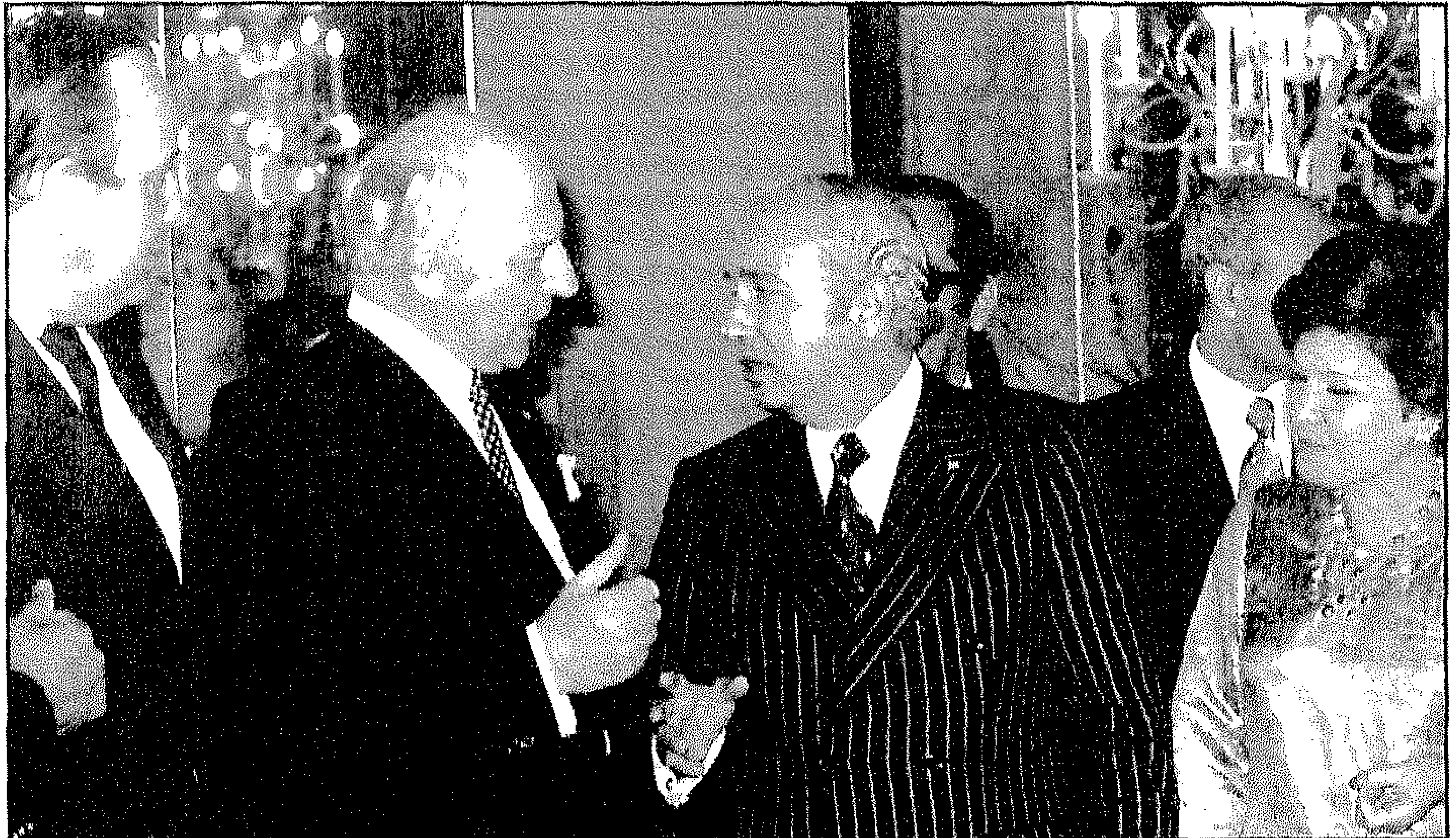
إسماعيل فهمى وحرمه وكيسنجر خلال إحدى الزيارات إلى الولايات المتحدة



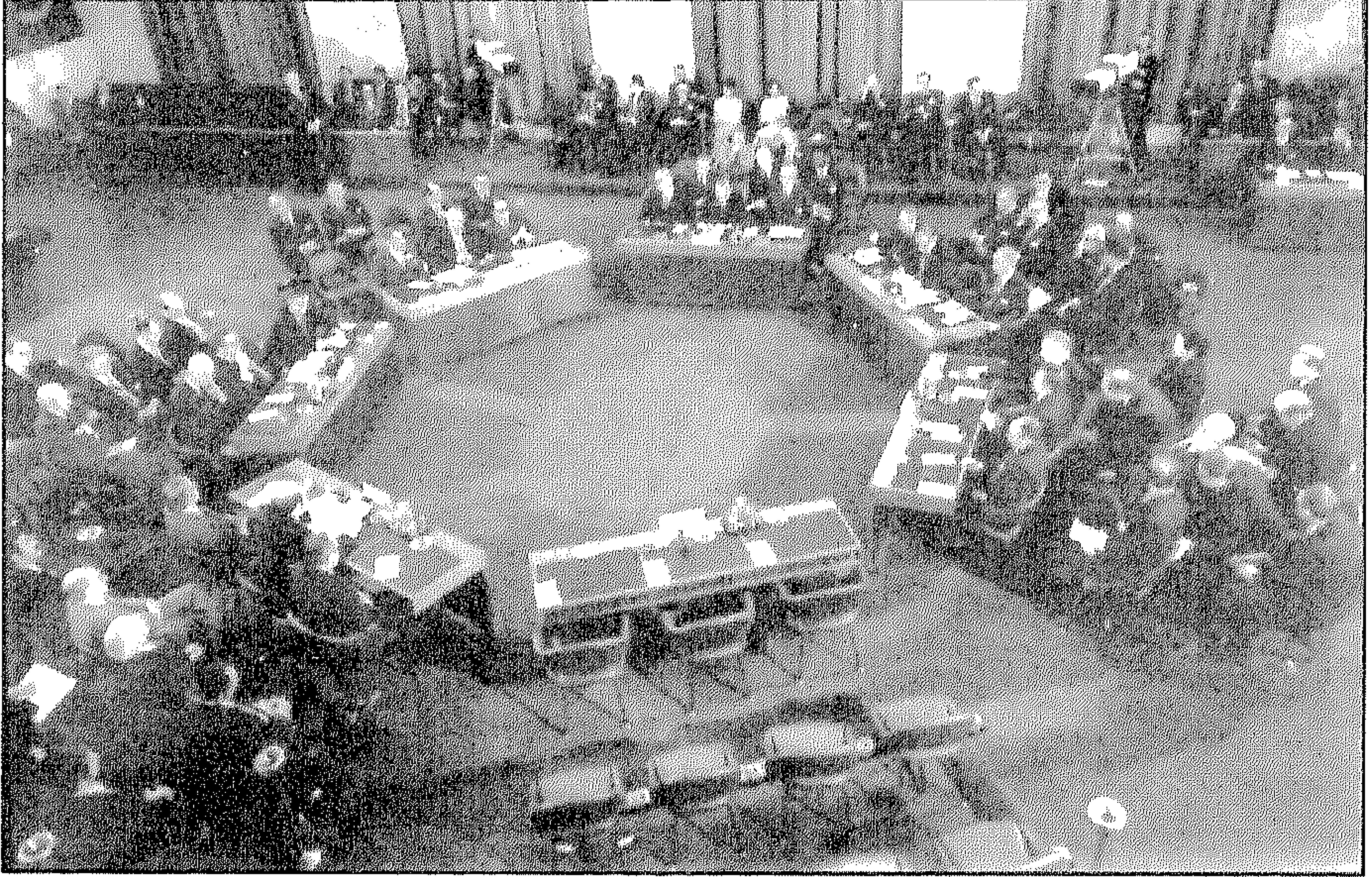
اجتماع بين إسماعيل فهمى والرئيس الأمريكى كارتر فى البيت الأبيض سنة ١٩٧٧ ، وذلك كجزء من التحضير لإعادة اجتماع مؤتمر جنيف فى إطار البيان الأمريكى الروسى الصادر فى صيف عام ١٩٧٧ .



لقاء مع رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون ووزير الخارجية كالاهان



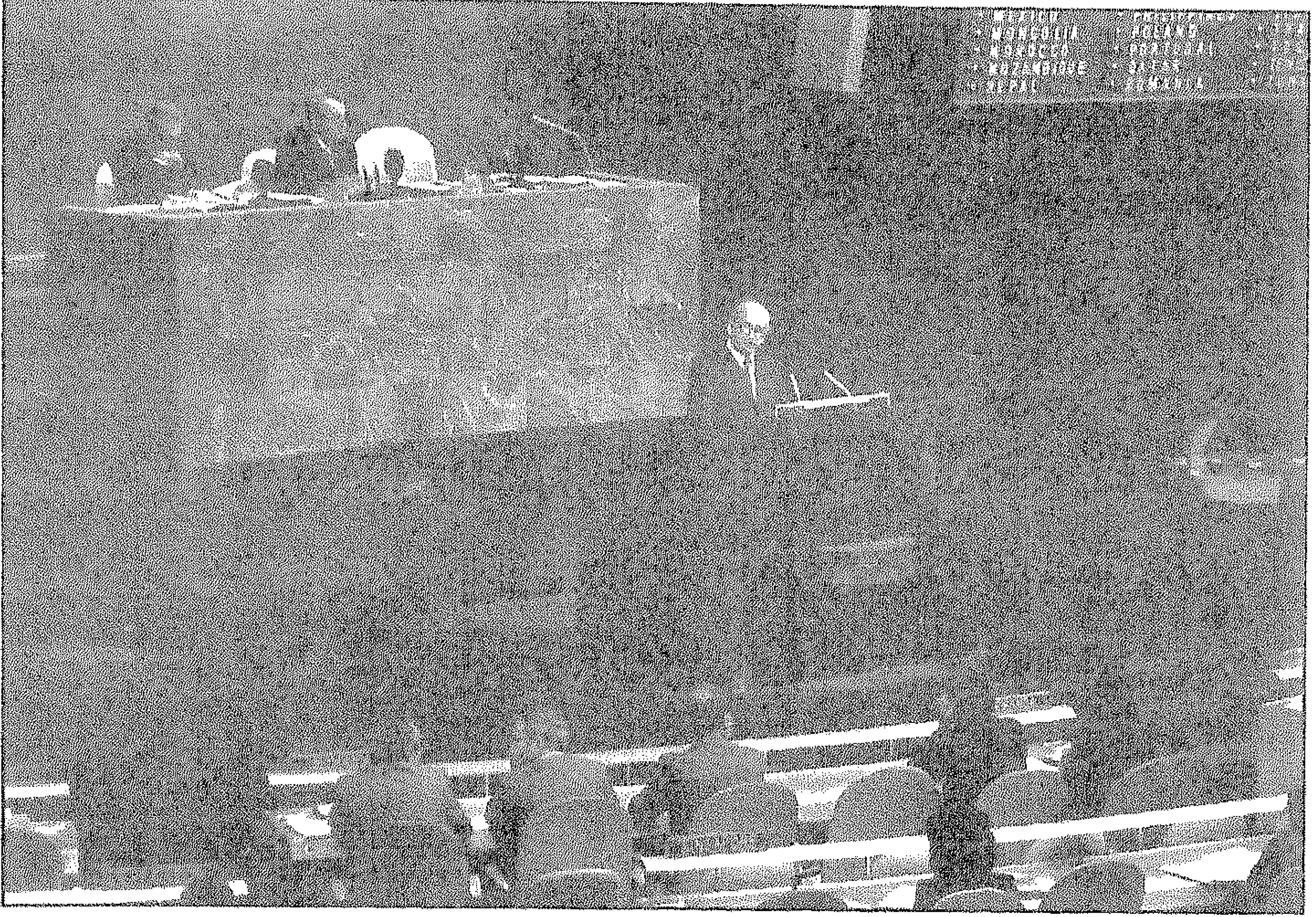
حديث خلال حفل استقبال مع الرئيس الألمانى والتر شيل. ويظهر فى الصورة وزير الخارجية جينشر، كما تظهر حرم السيد إسماعيل فهمى.



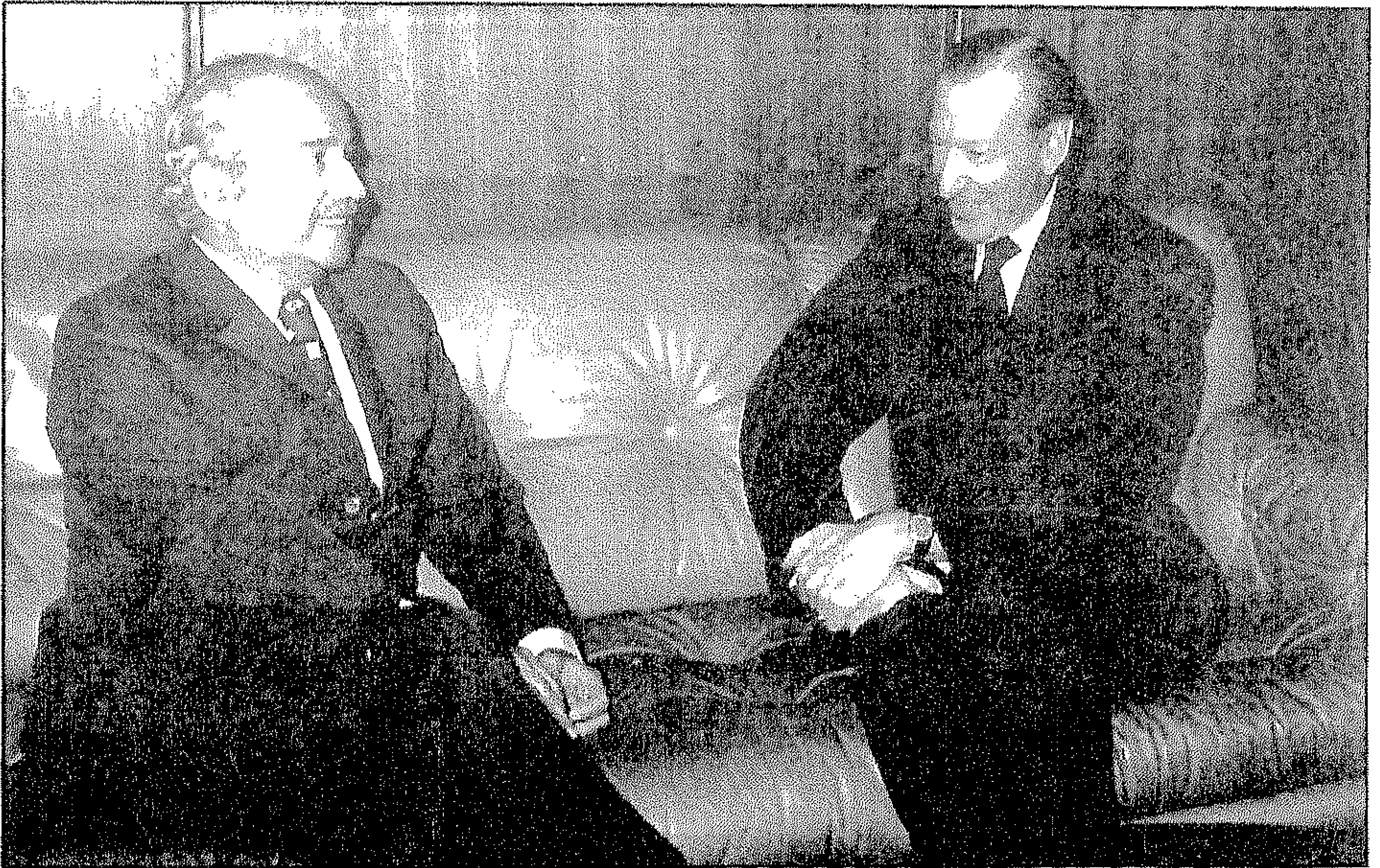
صورة عامة لمؤتمر السلام فى جنيف



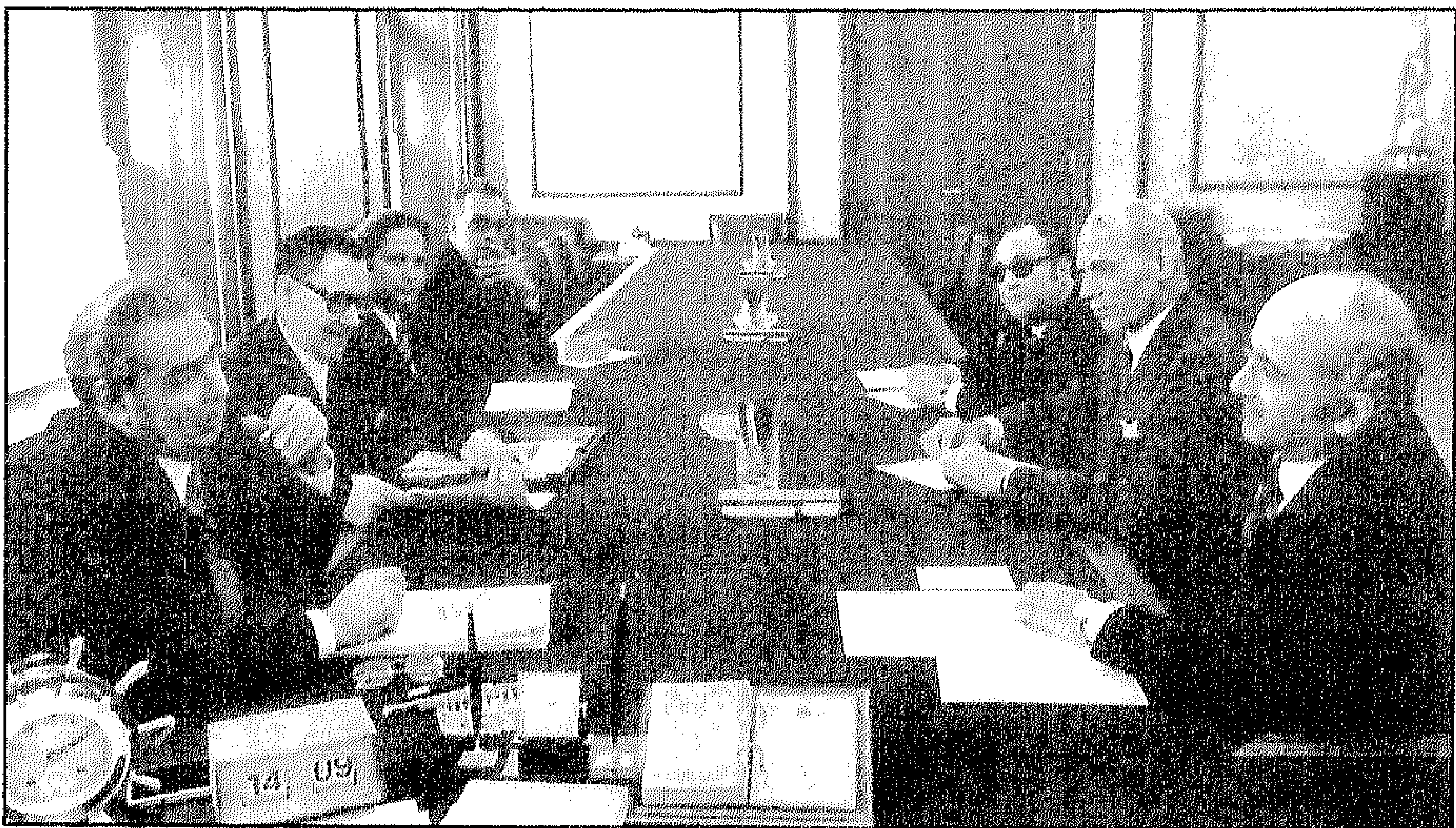

إسماعيل فهمى بمؤتمر السلام فى جنيف



إسماعيل فهمي يلقى كلمة مصر فى إحدى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة



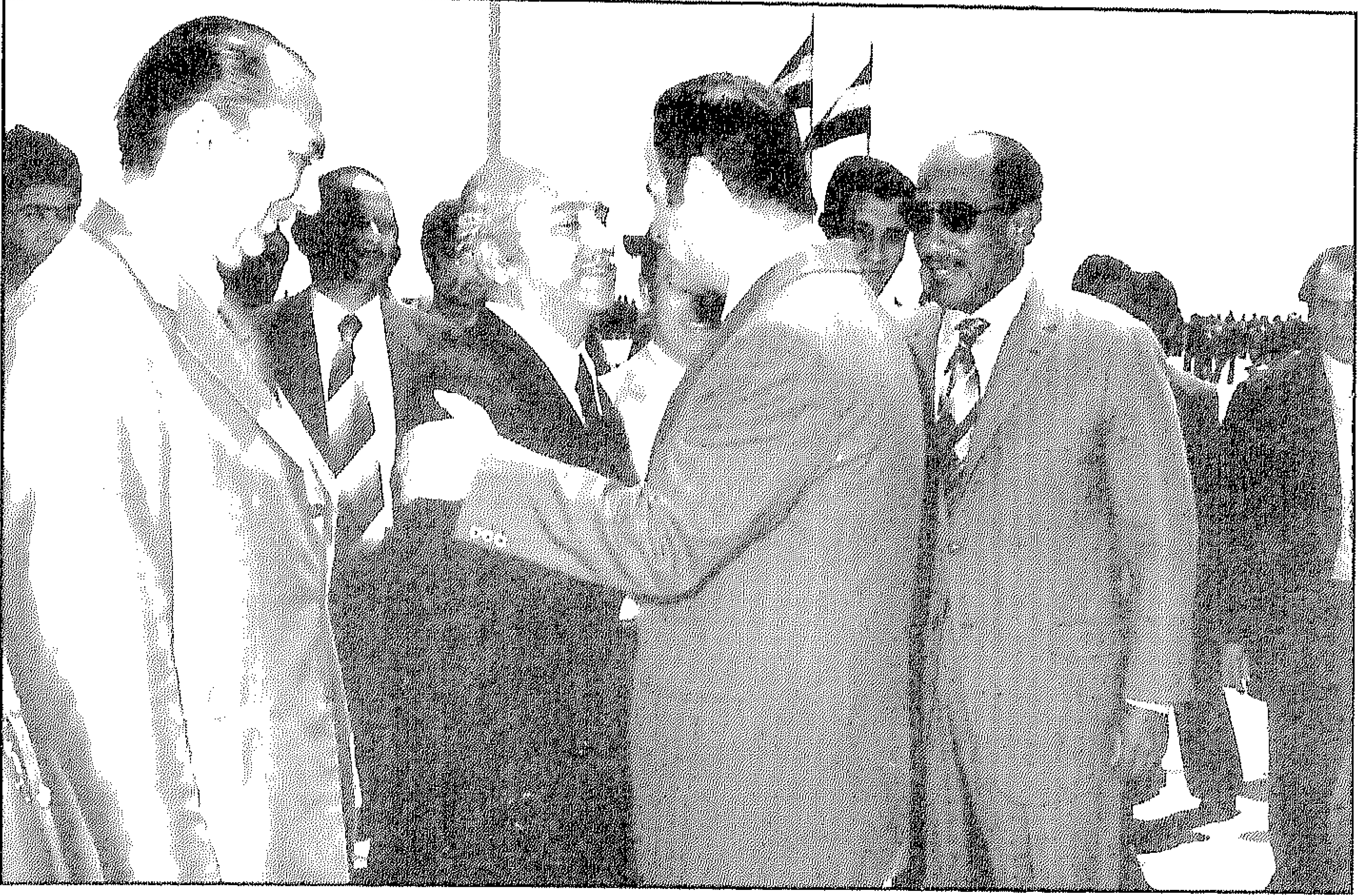
اجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم



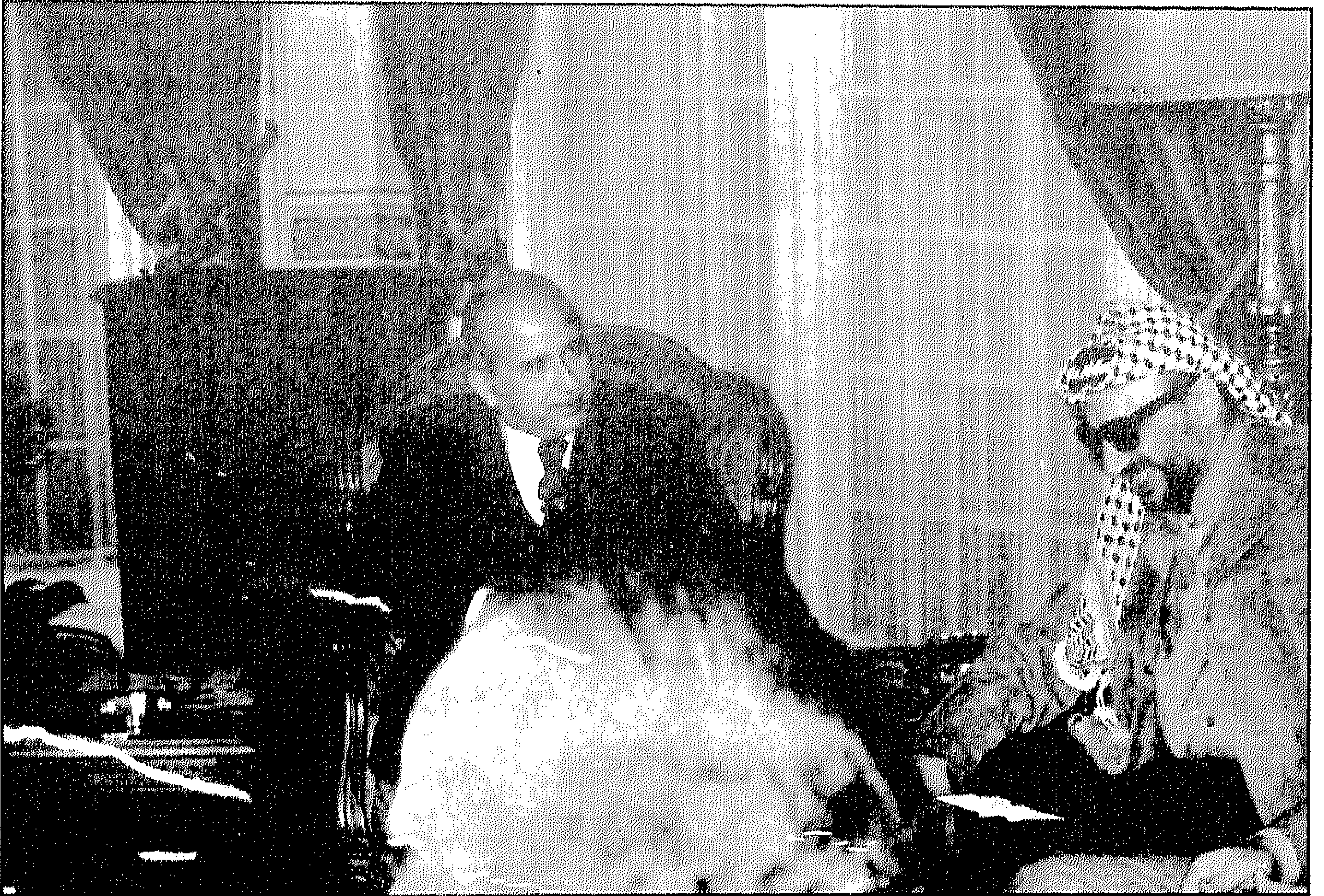
مفاوضات مع القيادة السوفيتية كجزء من الإعداد لمؤتمر جنيف. ويظهر في الصورة الرئيس بريجينيف والوزير جروميكو، كما يظهر مع إسماعيل فهمى السفير حافظ إسماعيل ومحمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية.



جروميكو وإسماعيل فهمى



استقبال الرئيس السورى حافظ الأسد فى إحدى زياراته للقاهرة. ويظهر فى الصورة الرئيس السادات والسفير حسن كامل رئيس الديوان.



لقاء بين ياسر عرفات وإسماعيل فهمى



صورة للقاء إسماعيل فهمى بمجموعة من الصحفيين من بينهم الأستاذة مها عبد الفتاح
والأستاذ حمدى فؤاد ويظهر بجانبه السيد عمرو موسى



صورة فى أروقة الأمم المتحدة مع السفير السعودى جميل البارودى، ويظهر الدكتور محمد البرادعى

رقم الإيداع ١٥٢١٨/٢٠٠٦
الترقيم الدولى ISBN 977 - 09 - 1706 - 0

**مطابع الشروق**
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)

قام نائب رئيس الوزراء المصرى السابق ووزير الشئون الخارجية "إسماعيل فهمى" بكسر سنوات صمته الطويل بعد استقالته من منصبه اعتراضًا على زيارة الرئيس السادات للقدس، فقدم تقريرا تاريخيا مثيرا عن الفترة الحرجة فى العلاقات فى الشرق الأوسط؛ من حرب أكتوبر 1973 وحتى زيارة إسرائيل، ووصف معظم الشخصيات المؤثرة فى صنع السياسة فى الشرق الأوسط خلال السبعينيات: نيكسون، فورد، كارتر، هنرى كيسنجر، بريچنيف، جروميكو، وآخرين من عمالقة المسئولين.. ويثير إسماعيل فهمى أسئلة عديدة عن اجتماع القدس وما بعده، تلك الأسئلة التى أرقت السياسيين ومراقبى السياسة فى الشرق الأوسط لسنوات طويلة، وقد أجابهم عن تلك الأسئلة بفراسة متعمق لثلاثين سنة فى الحكومة المصرية. إن تحليله ليس مقنعا فحسب، ولكنه يتنبأ بمستقبل الأحداث وكأنه يعايشها.

---

- كان إسماعيل فهمى «الوزير» حقا، وزيرا بكل معنى الكلمة، قراره ينبع من اقتناعه وتحليله، وحسن تنسيقه - فى الوقت المناسب - مع الجهات الأخرى ذات الفاعلية بالنسبة للقرار، ودون خوف أو كبير قلق، وذلك مع مساحة مرنة تأخذ فى الاعتبار حقوق الرئيس وتوجهاته، وظروف المجتمع السياسى والبيروقراطى المصرى.

من مقدمة السيد

عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

- هذا الكتاب شهادة تاريخية يدلى بها رجل من رجال مصر القلائل الذين تميزوا بالشجاعة فى التعبير عن وجهة نظرهم والتضحية بمنصبهم فى سبيل التمسك بقناعاتهم، رجل كان لى الشرف والحظ معًا أن أعمل معه عن قرب كمساعد خاص له.

من مقدمة الدكتور

محمد البرادعى

مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

والحائز على جائزة نوبل للسلام

- هناك مناسبات وأحداث عديدة فى تاريخ إسماعيل فهمى الشخصى تؤكد كونه أفضل وزير خار[illegible] عصره. لهذا، ولأسباب أخرى عديدة، لاقى كتابه اهتمامًا واسعًا من الدارسين والخبراء السيا[illegible]

[illegible]

أستاذ بالجامع[illegible]




6 221102 017213

دار الشروق
www.shorouk.com